

تأويلك النص الشرعي

تأليف
الأستاذ الدكتور
قطان عبد الرحمن الدوري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناسرون | بيروت - لبنان

TA'WIL
AN-NAS AŞ-SAR'Ī

تأويل
النص الشرعي

Author : Prof. Dr. Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri

المؤلف : الأستاذ الدكتور قحطان
عبدالرحمن الدوري

Classification : Islamic Studies

التصنيف : دراسات إسلامية

Year : 1439 H. - 2018 A.D

سنة الطباعة : ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

Pages: 544

عدد الصفحات : ٥٤٤

Size: 17 × 24 cm

القياس : ٢٤ × ١٧ cm

Printed in : Lebanon

بلد الطباعة : لبنان

Edition : 1st

الطبعة : الأولى

ISBN : 978-2-7451-9114-4

All Rights Reserved



Mazraa, Ras Nabaa, Mohamad Al Houf Street,
Katerji Building, First Floor, Beirut-Lebanon
Tel : +961 76 944 855-P.O.Box: 11- 374 Riyad Al-Solah
E-mail: books.publisher@hotmail.com

جميع الحقوق محفوظة
2017 A.D. - 1438 H.



تأويل النص الشرعي

تأليف

الأستاذ الدكتور

قطان عبد الرحمن الدوري

عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشرون | Beirut - Lebanon | بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ①
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ②
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ③ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ④
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ⑤ أَهْدِنَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑥ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
الضَّالِّينَ ⑦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رَسُوْلِهِ الْكَرِيمِ، وعلى آله وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

التَّأْوِيلُ مَنْهَجٌ عَقْلِيٌّ يَعْمَلُ الْإِنْسَانُ فِكْرَهُ فِيهِ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِلنُّصُوصِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَالنَّازِرُ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ يَرَى مُعَاوِلَ الْهَدْمِ تَضْرِبُ حَضَارَتَنَا، وَتَرِيدُ النَّيْلَ مِنْ كِرَامَتِنَا بِهَجُومِ شَرَسٍ، اتَّخَذَ الْوَسَائِلَ الْعَدِيدَةَ الْفِكْرِيَّةَ وَالْعَسْكَرِيَّةَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، وَكَانَ تَأْوِيلُهُمُ النُّصُوصِ مِنْ أَشَدِّ الْوَسَائِلِ ضَرَاوَةً وَخَبَثًا.

إِلَّا أَنَّ عُلَمَاءَنَا الْأَوَائِلَ كَانُوا لَهُمْ بِالْمُرْصَادِ، فَكَشَفُوا عَوَارِثَهُمْ، وَأَبَانُوا لِلنَّاسِ أَحْقَادَهُمُ الدِّفِينَةَ، وَفَضَحُوا خَطَوَاتِهِمُ الْآثِمَةَ بِمَا أَلْفَوْهُ مِنْ كُتُبٍ، وَبِمُنَاطَرَاتِهِمُ الَّتِي لَمْ تُبْقِ لَهُمْ سِرًّا إِلَّا كَشَفَتْهُ، وَلَا حُجَّةَ إِلَّا وَبَيَّنَّتْ تَهَاوُفَهَا أَمَامَ الْمُنْطِقِ الْعِلْمِيِّ الْأَصِيلِ.

خطة البحث

كَانَ هَدَفُ هَذَا الْبَحْثِ بَيَانُ مَعْنَى التَّأْوِيلِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ، وَذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ فُصُولٍ:

كَانَ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ مِنْهَا فِي بَيَانِ مَفْهُومِ التَّأْوِيلِ وَالتَّفْسِيرِ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ.

وَلَمَّا كَانَ مَجَالُ التَّأْوِيلِ فِي جَانِبِ أُصُولِ الدِّينِ (الْعَقَائِدِ)، وَجَانِبِ الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ،

جعلتُ الفصل الثاني في تَأْوِيلِ النُّصُوصِ في أُصُولِ الدِّينِ، وهو من أهم مباحث العقائد، وذكرتُ فيه ما أثر من مذاهب ثلاثة، وهي: التوقف، والتشبيه، والتأويل.

وجعلتُ الفصل الثالث منها في تَأْوِيلِ النُّصُوصِ في الفقه وأصوله. وهو في الواقع صورة رائعة لجهود الأصوليين والفُقهاء، حين ضبطوا قَوَاعِدَ التَّأْوِيلِ، وذكرُوا أنواعه وشروطه، وبيَّنوا الصَّحِيحَ منه والفاقد، لئلا يدخل من لا شأن له فيها، فيعبث بالنُّصُوصِ، كما كانت محاولاتُهم في أُصُولِ الدِّينِ.

ولما كان للتَّأْوِيلِ الأثر الكبير في واقع الأُمَّة، خصصتُ الفصل الرابع في بَيَانِ الآثار المترتبة عليه، فتكلّمتُ عن الهدّامين، وأهدافهم، وتأويلاتهم، وموقف العلماء المسلمين منهم.

وقد نبّهتُ إلى أن العلماء السَّابِقِينَ والأئمّة المجتهدين قد بذلوا قصارى جهدهم في ردِّ التَّأْوِيلَاتِ الهدّامة التي ما أريد بها إلا الاستحواذ على مقدرات الأُمَّة، وتوجيه أفكار الناس تبعاً لأهوائهم، لتضمحل شخصية أمتنا وتذوب.

ولم يقتصر الأمر على ما ذكره السَّابِقُونَ، فإن في اللاحقين اليوم من يدعو إلى ما دعا إليه الأوائل من أفكار مضللة في صفحات الجرائد أو شاشات التلفاز وسائر الأجهزة المسموعة والمرئية، من تأويلات غير صحيحة لنُصُوصِ القرآن الكريم والسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، فصدرت فتاوى ممن لا يملكون عُدَّةَ الإفتاء، ينبغي أن تدرك خطرَها الأذهان.

والتَّأَوُّلُ في البَحْثِ يجد أن عدداً غير يسير من المصادر والمراجع كانت عمدي في إنجاز هذا البَحْثِ في عُلُومِ التَّفْسِيرِ والحَدِيثِ والأُصُولِ.

واعتمدتُ المصادر الأصيلة أولاً، وبالغتُ في توثيق المادة العلميّة فيها، حرصاً مني على التعريف بأفكار أولئك الكاتبين كما هي.

وهو عمل ذو مشقة وعناء كبير، يدركه من يطّلع على قائمة المصادر وهوامش

البَحْث.

ثم إنني لم أغفل عما كُتِبَ حَدِيثًا في هَذَا المجال، واستفدتُ مما اطلعتُ عليه منها، كما هو ظاهر في هوامش البَحْث.

وكنْتُ قد أَشْرَفْتُ على رِسَالَةٍ في جَامِعَةِ الأَمِيرِ عَبْدِ القَادِرِ الإِسْلَامِيَّةِ في الجَزَائِرِ سنة ١٩٩٣م، أعدّها أَحَدُ طلبتي الأَعَزَّاء فيها، وهو: الذوادي بن بخوش قوميدي، الموسومة بـ(تَأْوِيلُ النُّصُوصِ في الفِقه الإسلاميّ - دراسة في مَنَهَجِ التَّأْوِيلِ الأُصُولِيِّ)، وطُبِعَتْ في دار ابن حَزْم ببيروت، سنة ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م، وأراها من الرِّسَائِلِ الرِّصِينَةِ في هَذَا الشَّانِ. أرجو الله سُبْحَانَهُ أن يُوقِّقَهُ ويرعاه.

إِلَّا أن تَرْكِيزَهُ كان على الجانبِ الفِقهِيِّ والأُصُولِيِّ.

أما المنحَى الذي اتَّخَذْتُهُ في هَذَا البَحْثِ، فقد كان مغايرًا لما ذهب إليه.

وترجمتُ لعدد غير قليل من الأَعْلَامِ الوَارِدَةِ في الكتاب، ممن رأيتهم بحاجة إلى التعريف بهم، وذكر بعض مَفَاصِلِ حياتهم، ومصادر ترجمتهم، وهو عمل مكملٌ للجهد المبذول فيه.

ولرُبِّ قائلٍ: إن من هُؤْلَاءِ الأَعْلَامِ من لا يحتاج إلى ترجمة لشهرته.

لَكِنِّي أقول: أن تلك الشهرة لا تمنع من ذكر بعض المَعْلُومَاتِ عنه، فأبو بكر الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو أشهر الناس بعد رَسُولِ اللهِ ﷺ، يجهل اسمُه - وهو: عَبْدُ اللهِ بن عُمَيَّانَ أبي قُحَافَةَ - غالبُ الناس، لأنه مشهور بكنيته.

وكذلك عَلِيٌّ بن أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يجهل اسمُ أبيه - وهو: عَبْدُ مَنَافٍ - غالبُ الناس. أما طَالِبٌ فهو أخوه.

وهكذا في كثير من التراجم الأخرى، وخاصة إذا كانت الحاجة ماسة إلى معرفة صاحب القول ومنزلته العلمية والاجتماعية.

وكنْتُ قد أنجزْتُ هَذَا البَحْثَ، في يومِ الجُمُعَةِ ٢٧ / رَمَضَانَ المُبَارَكِ (٩) / ١٤٣٥ هـ = ٢٥ / تَمُّوزَ (٧) / ٢٠١٤ م، حين كنتُ أستاذًا في كُليَّةِ الشَّيْخِ نُوحِ القُضَاةِ لِلشَّرِيعَةِ والقَانُونِ، بِجَامِعَةِ العُلُومِ الإِسْلَامِيَّةِ العَالَمِيَّةِ، في عَمَّانَ - المَمْلَكَةِ الأُرْدُنِّيَّةِ الهَاشِمِيَّةِ.

ولم أشأ أن أنشره في حينه لظروف خاصة بي.

وكنْتُ في هَذِهِ المدة أَنْظَرُ فيه، فَأَكْمَلْتُ ما رَأَيْتُهُ بِحَاجَةٍ إِلَى تَنْقِيحٍ، حَتَّى اسْتَوَى عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، الَّتِي أَرْجُو اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي فِيهَا خَالصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبُ الدَّعَاءِ.

وَأَخِيرًا:

فإن الشكر مَوْصُولٌ لولدي العَزِيزِ المُدَقِّقِ الدُّكْتُورِ (يَعْلَى)، عَلَى ما بذلَ من جُهدٍ وعناءٍ في طِبَاعَةِ الكِتَابِ، وَاخْتِيَارِهِ الحُرُوفَ الجَمِيلِ، وَإِخْرَاجِهِ بِهَذِهِ الحُلَّةِ القَشِيبَةِ. أَرْجُو اللهَ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَهُ إِلَى ما يَجِبُهُ وَيرِضَاهُ.

عَمَّانَ المَحْرُوسَةُ

الجُمُعَةُ

الأستاذ الدكتور

٧ / رَمَضَانَ المُبَارَكِ (٩) / ١٤٣٨ هـ

قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ

٢ / حَزِيرَانَ (٦) / ٢٠١٧ م

عَمَّانَ - المَمْلَكَةِ الأُرْدُنِّيَّةِ الهَاشِمِيَّةِ

الفصل الأول

التأويل والتفسير في اللغة والاصطلاح

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التأويل في اللغة والاصطلاح

المبحث الثاني: التفسير في اللغة والاصطلاح

المبحث الثالث: الفرق بين التأويل والتفسير

المَبْنَحَثُ الأولُ التَّأْوِيلُ في اللُّغَةِ والاصْطِلَاحِ

وفيه مَطْلَبَانِ:

المَطْلَبُ الأول: التَّأْوِيلُ في اللُّغَةِ.

وفيه بَيَانُ اسْتِعْمَالَاتِ كَلِمَةِ (التَّأْوِيلِ) في لُغَةِ
العَرَبِ، وما ورد فيها من آيَاتِ قُرْآنِيَّةٍ، وَأَحَادِيثِ
نَبَوِيَّةٍ، حسب ما أورده المُفَسِّرُونَ وشُرَّاحُ
الأَحَادِيثِ.

المَطْلَبُ الثاني: التَّأْوِيلُ في الاصْطِلَاحِ.

المَطْلَبُ الأوَّلُ التَّأْوِيلُ فِي اللُّغَةِ

قال ابن فارس: (أول): الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر، وانتهاءه^(١).

الأصل الأوَّل: ابتداء الأمر:

ومنه قوْلهم:

- الأوَّل: مبتدأ الشيء، والمؤنثة الأوَّلَى، مثل: أَفْعَلْ وفُعِلْ^(٢).
وجمع الأوَّلَى: أوَّلِيَّات، مثل الأُخْرَى^(٣). والأوَّل والأوائِل^(٤).

(١) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ لابن فارس - مادة (أول) ص ٨١.

ابن فارس: أبو الحُسَيْن أحمد بن فارس بن زَكْرِيَّا بن حَبِيب الرَّازِي. أصله من هَمْدَانَ، ورحل إلى قَزْوِينَ، ثم إلى رَنْجَان، وإلى مِيَّانَج. من أَعْيَان العلم وأفذاذ الدهر. من تلاميذه: بَدِيع الزمان الهمداني، المُتَوَفَّى سنة ٣٩٨هـ، والصَّاحِب بن عَبَّاد، المُتَوَفَّى سنة ٣٨٥هـ. من كتبه: مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، والمُجْمَل في اللُّغَةِ. كان يناظر في الكلام، وينصر مَذْهَب أهل السُّنَّة. وكان كَأَيِّه فقيهاً شافِعِيًّا، ثم انتقل بآخره إلى مَذْهَب مَالِك، لا قالباً ولا عابياً، بل لسبب طريف عجيب، هو أنه دخلته الحمية للإمام مَالِك، إذ خلا مثل بلد الرِّيِّ من مَذْهَبه. وكان كَرِيماً جواداً. توفي ابن فارس سنة ٣٩٥هـ= ١٠٠٤م.

سِير أَعْلَام النُّبَلَاء ج ١٧ ص ١٠٥ وِبُغْيَةِ الوُعَاة ج ١ ص ٣٥٢ ومُقَدِّمَةُ كتابه: مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُون.

(٢) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨١. وفي لِسَانِ الْعَرَب مادة (وأل) ج ١١ ص ٧١٨: قال الزَّجَّاج: (أول في اللُّغَةِ على الحقيقة ابتداء الشيء).

(٣) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨١ والمُضْبَح المُنِير - مادة (آل) ص ٣٠.

(٤) المِضْبَح المُنِير لِلْفَيَّومِيِّ - مادة (آل) ص ٣٠. وفي أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ - مادة (أول) ج ١ ص ٣٩: (خرج في أوائل الليل وأوَّلِيَّاتِهِ).

وقالت العرب للمؤنثة أيضاً: أَوْلَةٌ، وجمعها أَوَّلَاتٌ^(١).

- والأَوَّل: ضد الآخر. وجمعه: الأوائِل والأوَالِي^(٢).

وفي صفة الله تعالى: الأَوَّل، أي: ليس قبله شيء^(٣).

والصلاة الأَوَّلَى، سميت بذلك، لأنها أَوَّل ما صَلَّي^(٤).

وناقة أَوْلَةٌ، وجمل أَوَّل: إذا تقدَّما الإبل^(٥).

- وكان أهل الجاهلية يسمون يوم الأحد الأَوَّل^(٦).

- والأَوَّل: مفتوح العدد^(٧).

(١) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨١.

(٢) مُخْتَارُ الصَّحَاح - مادة (وأل) ص ٢٩٤. وفي لِسَانِ الْعَرَب - مادة (وأل) ج ١١ ص ٧١٦:
(الأول: المتقدم، وهو نقيض الآخر)، وانظر جمعها في ص ٧١٦ و٧١٧. والقَامُوسُ
المُحِيط - تاج العَرُوس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٨، ومادة (وأل) ج ٣١ ص ٥٦.

(٣) لِسَانِ الْعَرَب - مادة (وأل) ج ١١ ص ٧١٨ عن أبي مَنْصُور (الأَزْهَرِي). وفي تاج
العَرُوس - مادة (وأل) ج ٣١ ص ٦١: (والأول في أسماء الله الحُسْنَى الذي ليس قبله شيء،
هكذا جاء في الخبر مرفوعاً). وقال الرَّائِغِب في مُفْرَدَاتِ الْقُرْآن - مادة (أول) ص ١٠٠: (وإذا
قيل في صفة الله تعالى: هو الأَوَّل، فمعناه: أنه الذي لم يسبقه في الوجود شيء. وإلى هذا يرجع
قول مَنْ قال: هو الذي لا يحتاج إلى غيره، ومن قال: هو المستغني بنفسه). ونقله عن الرَّائِغِب
الْفَيْرُوزَابَادِي في بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيز - بَصِيرَةٌ فِي الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلَى ج ٢ ص ٨٨.

(٤) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨١.

(٥) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨١ ونسبه إلى أبي زَيْد. وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مادة
(أول) ج ١ ص ٣٩ من غير عزو.

(٦) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨١ ونسبه إلى أبي زَيْد.

(٧) الْمِصْبَاحُ الْمُئْتَر - مادة (أل) ص ٢٩.

وفي المُفْرَدَات:

الأوّل: هو الذي يترتب عليه غيره، ويُستعمل على أوجه:

أحدها: المتقدم بالزمان، كقولك: عَبْدُ الْمَلِكِ أَوَّلًا، ثم الْمَنْصُور.

الثاني: المتقدم بالرياسة في الشيء، وكون غيره محتدياً به، نحو: الأَمِيرُ أَوَّلًا، ثم الوَزِير.

الثالث: المتقدم بالوضع والنسبة، كقولك للخارج من العِرَاق: القادسية أَوَّلًا، ثم فَيْد. وتقول للخارج من مَكَّة: فَيْدٌ أَوَّلًا، ثم القادسية.

الرابع: المتقدم بالنظام الصَّنَاعِيّ، نحو أن يقال: الأساس أَوَّلًا، ثم البناء^(١).

وهذه الاستعمالات كلها تعود إلى معنى الأوليّة وابتداء الأمر.

الأصل الثاني: انتهاء الأمر:

ومنه قولهم:

- الأوّل: الرجوع^(٢).

وَأَلَّ إِلَيْهِ يُؤُولُ أَوَّلًا وَمَالًا: رَجَعَ^(٣).

(١) المُفْرَدَاتُ لِلرَّائِبِ الْأَصْبَهَانِيّ - مادة (أول) ص ١٠٠. ونقله عنه الفَيْرُوزَابَادِيّ في بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ - بَصِيرَةٌ فِي الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلَى ج ٢ ص ٨٨.

(٢) الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيّ - مادة (أول) ص ٢٢ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٢.

(٣) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ وَعَلِيهِ تَاجُ الْعَرُوسِ - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣١ وَالْمُضْبَحُ الْمُتَنَبِّهُ - مادة (أل) ص ٢٩ وَبَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ - بَصِيرَةٌ فِي التَّأْوِيلِ ج ٢ ص ٢٩١.

وَأَلَّ يُؤُولُ: رَجَعَ، في: مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨٢ وَمُخْتَارُ الصَّحَاحِ - مادة (أول) ص ١٣.

وانظر: لِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٢.

والإِيَالِ وَرَازَ كِتَاب: اسم منه^(١).

- وَأَوَّلَ الْحُكْمِ إِلَى أَهْلِهِ: أي: أرجعه وردّه إليهم^(٢). وفي الدعاء للمُضِلِّ: أَوَّلَ اللَّهُ عَلَيْكَ، أي: ردّ عليك ضالتك^(٣).

وَفُلَانٌ يُوَوِّلُ إِلَى كَرَمٍ^(٤)، أي: يرجع.

- وَأَلَّتِ الضَّرْبَةُ إِلَى النَّفْسِ، أي: رجعت إلى إهلاكها، يعني: أدّى أثرها إلى القتل^(٥).

- وَيُقَالُ: طَبَخْتُ الدَّوَاءَ حَتَّى أَلَ الْمَنَانِ مِنْهُ إِلَى مَنْ وَاحِدٍ^(٦).

وفي الْحَدِيثِ: (مَنْ صَامَ الدَّهْرَ فَلَا صَامَ وَلَا آلَ)، أي: لا رجوع إلى خَيْرٍ، وهو مجاز^(٧).

(١) الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ - مادة (آل) ص ٢٩.

(٢) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨٢ ونسبه إلى يَعْقُوبَ. وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مادة (أول) ج ١ ص ٣٩.

(٣) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مادة (أول) ج ١ ص ٣٩ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٣ وَتَاجُ الْعَرُوسِ - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٢.

(٤) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مادة (أول) ج ١ ص ٣٩، وفيه: وَمَنْ الْمَجَازُ. وَتَاجُ الْعَرُوسِ - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣١.

(٥) الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِي - مادة (أول) ص ٢٢.

(٦) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مادة (أول) ج ١ ص ٣٩ وَتَاجُ الْعَرُوسِ - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣١.

وانظر: مُخْتَارُ الصَّحَاحِ - مادة (أول) ص ١٣، وفيه: (طبخ الشراب...). وَالْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِي - مادة (أول) ص ٢٢، وفيه: (طبخت النَّيِّدَ). وفي لِسَانِ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٢: (طبخت النَّيِّدَ حَتَّى أَلَ إِلَى الثَّلَاثِ أَوْ الرَّبْعِ، أي: رجع)، وفي ص ٣٦: طبخت الشراب....

(٧) تَاجُ الْعَرُوسِ - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣١، وهو في لِسَانِ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٢ ولم يذكر المجاز.

- والمَوْتُل: المَرْجِع، وزناً ومعنى^(١)، أي: الموضع الذي يُرْجَع إليه^(٢). أو الملبأ^(٣).

- وآل عن الشيء: ارتدّ^(٤).

- وآل الرجل: أهل بيته^(٥)، لأنه إليه مأهّم، وإليهم مأله^(٦).

- وآل اللَّبْنِ يُوُولُ أَوَّلًا وَأَوُولًا: أي: خَشُرُ^(٧)، وَذَلِكَ لَأَنَّهُ لَا يَخْشُرُ إِلَّا آخِرَ أَمْرِهِ^(٨).

أو كأنه رجوع إلى نقصان، كقولهم في الشيء الناقص: راجع^(٩)، قالوا: آل الشيء مألاً: نَقَصَ^(١٠).

(١) المِصْبَاحُ الْمُئَيَّر - مادة (آل) ص ٢٩. والمعنى في مادة (وأل) منه ص ٦٧٤ أيضاً.

(٢) الْمُفْرَدَاتُ لِلرَّائِبِ ص ٩٩ وَبِصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ - بِصِيرَةٍ فِي التَّأْوِيلِ ج ٢ ص ٢٩١-٢٩٢.

(٣) مُخْتَارُ الصَّحَاح - مادة (وأل) ص ٢٩٤ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (وأل) ج ١١ ص ٧١٥ ونقله في الصفحة نفسها عن اللَّيْث، وعن الفَرَّاء.

(٤) لِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٢ والقَامُوسُ الْمُحِيط - تَاجُ الْعَرُوس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣١.

(٥) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨٢. وفي المِصْبَاحِ الْمُئَيَّر - مادة (آل) ص ٢٩: (الآل: أهل الشخص وهم ذوو قرابته، وقد أُطلق على أهل بيته وعلى الأتباع).

وانظر: مُخْتَارُ الصَّحَاح - مادة (أول) ص ١٣ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٧ والقَامُوسُ الْمُحِيط - تَاجُ الْعَرُوس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٥.

(٦) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ السَّابِق.

(٧) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨٢، ونسب القول إلى الخَلِيل.

وانظر: لِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٤ وتَاجُ الْعَرُوس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣١.

(٨) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨١.

(٩) الْمُفْرَدَاتُ لِلرَّائِبِ - مادة (آل) ص ٩٩.

(١٠) لِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٦ والقَامُوسُ الْمُحِيط - تَاجُ الْعَرُوس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣١.

- والَايِلُ كَقَنْبٍ، وَخُلْبٌ، وَسَيِّدٌ: الْوَعِلُ^(١). وَإِنَّمَا سُمِّيَ آيِلًا، لَأَنَّهُ يَوُولُ إِلَى الْجَبَلِ يَتَحَصَّنُ^(٢).

- وَآلُ الْجَبَلِ: أَطْرَافُهُ وَنَوَاحِيهِ^(٣). وَكَأَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ تَرْجِعُ إِلَى أَنَّ أَطْرَافَ الْجَبَلِ وَنَوَاحِيَهُ هِيَ الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَوُولُ إِلَيْهَا النَّاسُ وَالْوَعُولُ وَغَيْرَهَا، يَلْجَأُونَ إِلَيْهَا.

- وَآلُ الْخَيْمَةِ: الْعُمْدُ^(٤). وَلَعَلَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ تَعُودُ إِلَى أَنَّ قِيَامَ الْخَيْمَةِ يَرْجِعُ إِلَى عَمُودِهَا.

- وَتَأَمَّلْتُهُ فَتَأَوَّلْتُ فِيهِ الْخَيْرَ، أَيِ: تَوَسَّعْتُ وَتَحَرَّيْتُ^(٥)، وَهُوَ أَيْضًا مِنَ الرُّجُوعِ، لِأَنَّ

(١) الْقَامُوسُ الْمُحِيط - تَاجُ الْعَرُوسِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ٢٨ ص ٣٢ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ١١ ص ٣٢-٣٣. وَفِي مُعْجَمِ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ص ٨١: (قَالَ الْخَلِيلُ: الْآيِلُ الذَّكَرُ مِنَ الْوُعُولِ، وَالْجَمْعُ آيِلِل).

وَالذَّكَرُ مِنَ الْأَوْعَالِ فِي: مُخْتَارِ الصَّحَاحِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ص ١٣. وَفِي الْمُغْرِبِ لِلْمُطَرِّزِيِّ - مَادَّةُ (أَوَّل) ص ٢٣. وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ١١ ص ٣٥. وَفِي تَاجِ الْعَرُوسِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ٢٨ ص ٣٢.

(٢) مُعْجَمِ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ص ٨١ وَنَسَبِ التَّعْلِيلِ إِلَى الْخَلِيلِ. وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مَادَّةُ (أَوَّل) وَنَسَبِ التَّعْلِيلِ إِلَى الْفَارِسِيِّ فِي ج ١١ ص ٣٣ وَإِلَى الْخَلِيلِ فِي ص ٣٦. وَهُوَ فِي تَاجِ الْعَرُوسِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ٢٨ ص ٣٢ وَنَسَبِ التَّعْلِيلِ إِلَى اللَّيْثِ.

(٣) مُعْجَمِ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ص ٨٢ وَنَسَبِهِ إِلَى الْخَلِيلِ. وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ١١ ص ٣٧ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ. وَالْقَامُوسُ الْمُحِيط - تَاجُ الْعَرُوسِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ٢٨ ص ٣٥ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ.

(٤) مُعْجَمِ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ص ٨٢ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ١١ ص ٣٧ وَالْقَامُوسُ الْمُحِيط - تَاجُ الْعَرُوسِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ٢٨ ص ٣٥.

(٥) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ١ ص ٣٩.

وَانْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ١١ ص ٣٣ وَتَاجُ الْعَرُوسِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ٢٨ ص ٣٩.

الخير يرجع إليه.

- وَأَلْتُ الشَّيْءَ أَوَّلًا وَإِيَّالًا: أَصْلَحْتُهُ وَسُسَّيْتُهُ^(١).
- والإيالة: السِّيَاسَة^(٢)، لأن مرجع الرعية إلى راعيها^(٣).
- وَآلَ الرَّجُلِ رَعِيَّتَهُ يُوْوِلُّهَا: إِذَا أَحْسَنَ سِيَاسَتَهَا^(٤).
- وَرَجُلٌ آيِلٌ مَالٍ: أَي: سَائِسُهُ^(٥).
- وَقَالُوا: أَلْنَا وَإِيْلَ عَلَيْنَا. أَي: سُسَّيْنَا وَسَاسْنَا غَيْرُنَا^(٦).
- وَقَالُوا: تَأْوِيلُ الْكَلَامِ: عَاقِبَتُهُ وَمَا يُوْوِلُّ إِلَيْهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا

(١) لِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٦.

وانظر: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ وَتَاجُ الْعُرُوسِ عَلَيْهِ - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣١.

(٢) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨٢ وَالْمُفْرَدَاتُ لِلرَّائِبِ ص ٩٩ وَمُخْتَارُ الصَّحَاحِ - مادة (أول) ص ١٣ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٤ وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ وَعَلَيْهِ تَاجُ الْعُرُوسِ - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣١.

(٣) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ السَّابِقِ.

(٤) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨٢ وَهُوَ قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ.

وَنَحْوُهُ فِي: مُخْتَارِ الصَّحَاحِ - مادة (أول) ص ١٣ وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مادة (أول) ج ١

ص ٣٩ وَالْمُضْبَاحُ الْمُنِيرُ - مادة (آل) ص ٢٩ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٦.

(٥) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨٢.

وانظر: أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مادة (أول) ج ١ ص ٣٩.

(٦) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨٢. وَهُوَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٤ عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ، وَهُوَ الْأَزْهَرِيُّ صَاحِبُ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ. وَهُوَ مَثَلٌ فِي التَّجَارِبِ.

وَهَذَا الْمَثَلُ: قَالَ زِيَادُ بْنُ أَبِيهِ فِي خُطْبَتِهِ كَمَا وَرَدَ فِي أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ - مادة (أول) ج ١

ص ٣٩. وَنَقَلَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١

ص ٣٦ عَنْ ابْنِ بَرِّي. وَانْظُرِ الْقَوْلَ فِي: تَاجِ الْعُرُوسِ - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣١ وَبَصَائِرُ

ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٨٠. وَوَرَدَ الْمَثَلُ فِي: الْمُفْرَدَاتُ لِلرَّائِبِ ص ٩٩.

تَأْوِيلُهُ ﴿ - الأعراف: ٥٣، يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم ^(١). وقالوا: (لا تُعَوِّلْ عَلَى الْحَسَبِ تَعْوِيلًا، فَتَقْوَى اللَّهُ أَحْسَنُ تَأْوِيلًا)، أي: عَاقِبَةُ ^(٢). لَذَلِكَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: ومعنى قولهم: ما تَأْوِيلُ هَذَا الْكَلَامِ؟ أي: إِلَامَ تَوْوَلِ الْعَاقِبَةُ فِي الْمُرَادِ بِهِ؟ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ ﴿ - الأعراف: ٥٣، أي: تُكْشَفُ عَاقِبَتُهُ. ويقال: آل الأمر إلى كذا، أي: صار إليه، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ - الكهف: ٨٢ ^(٣).

أَقْوَالُ الْمُفَسِّرِينَ وَشُرَاحِ الْحَدِيثِ فِي مَعْنَى التَّأْوِيلِ:

١ - التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى عَاقِبَةِ الْأَمْرِ وَمَا يؤولُ إِلَيْهِ:

● وهذا ما ذكره بعض المُفَسِّرِينَ فِي بَيَانِ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ ﴿ - آلِ عِمْرَانَ: ٧، التَّأْوِيلُ: الْعَاقِبَةُ ^(٤). مثل:

(١) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ - مادة (أول) ص ٨٢.

(٢) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مادة (أول) ج ١ ص ٣٩.

والقول: تقوى الله... إلخ في: تاج العُرُوس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٩.

(٣) الْبُرْهَانُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٤٨.

الزَّرْكَشِيُّ: بَدْرُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَهَادُرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ. أَخَذَ مِنَ الْأَسْنَوِيِّ وَالْبُلْقِينِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ. كَانَ فَقِيهًا أُصُولِيًّا أَدِيبًا فَاضِلًا. مِنْ تَصَانِيفِهِ: تَكْمِلَةُ شَرْحِ الْمُنْهَاجِ لِلْأَسْنَوِيِّ، وَالْبَحْرُ فِي الْأُصُولِ، وَشَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلْسُّبْكِيِّ. تَوَفِيَ بِمِصْرَ سَنَةِ ٧٩٤ هـ.

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٣٣٥ وَالذَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ١٣٣ رَقْم ١٠٥٩ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٦٠.

(٤) قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، وَمِثْلُهُ ابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي زَادِ الْمَسِيرِ:

﴿وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ ﴿ - آلِ عِمْرَانَ: ٧، فِي التَّأْوِيلِ وَجْهَانُ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ التَّفْسِيرُ.

اَلطَّائِفَةُ رِيّ (١)،

والثاني: أنه العاقبة المنتظرة.

تَفْسِيرُ الْمَآوِزِ ج ١ ص ٣٧١ وَزَادَ الْمَسِيرُ ص ١٧٩.

وقال الماوردي بعد ذلك: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ - آل عمران: ٧، فيه ثلاثة أقاويل:

أحدها: تَأْوِيلُ جَمِيعِ الْمُتَشَابِهِ، لَأَن فِيهِ مَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ، وَفِيهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ الْحَسَنُ.
وَالثَّانِي: أَن تَأْوِيلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ - الْأَعْرَافُ: ٥٣، يَعْنِي: يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ.
وَالثَّالِثُ: تَأْوِيلُهُ وَقْتُ حُلُولِهِ. قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ.

تَفْسِيرُ الْمَاوَرِدِيِّ ج ١ ص ٣٧١-٣٧٢.

وبناءً على ذلك ذهب الشيخ عبد الرحمن السَّعْدِيّ في تَفْسِيرِهِ إلى القول:

(إن أُريد بالتَّأْوِيلُ مَعْرِفَةُ عَاقِبَةِ الْأُمُورِ، وَمَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ وَتَوُؤَل، تَعَيَّنَ الْوُقُوفُ عَلَى ٱلْإِلَٰهِ ٱلَّهِ ٱلْعَلِيِّ، حَيْثُ هُوَ تَعَالَى الْمُتَفَرِّدُ بِالتَّأْوِيلِ بِهَذَا الْمَعْنَى.

وإن أُريد بالتأويل معنى التفسير ومعرفة معنى الكلام، كان العطف أولى، فيكون هذا مدحاً للراخين في العلم، أنهم يعلمون كيف ينزلون نصوص الكتاب والسنة، يحكمها ومتشابهها).

تَيْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ لِلْسَّعْدِيِّ ص ١٠٦. وانظر: تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٢ ص ١١.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ ج ٥ ص ٢١٥-٢١٦ ونقل عن السُّدِّي قوله: ﴿وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾: أرادوا - أي: اليهود - أن يَعْلَمُوا تَأْوِيلَ الْقُرْآنِ، وهو عَوَاقِبُهُ، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾: وتأويله: عَوَاقِبُهُ، متى يَأْتِي النَّاسُ مِنْهُ فَيَنْسَخُ مِنْهُ الْمُنْسُوخَ).

قال الطَّبْرِيُّ: وهو أَوْلَى بالصواب...، وله تفصيل.

الطَّبْرِيّ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ يَزِيدِ الطَّبْرِيّ، الْفَقِيهَ الْمُفَسِّرَ الْمُؤَرِّخَ. وَلَدَ فِي أَمْلِ طَبْرِسْتَانَ، وَاسْتَوطنَ بَغْدَادَ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٣١٠ هـ. لَهُ مُصَنَّفَاتٌ مِنْهَا: تَفْسِيرُهُ، وَتَارِيخُهُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٩٣ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ٢ ص ٧١٠ رَقْم ٧٢٨ وَتَارِيخُ بَغْدَاد ج ٢ ص ١٦٢
وَلِسَانُ الْمُبْتَزَّانِ ج ٥ ص ١٠٠ وَالْوَاقِفُ بِالْوُفَيَّاتِ لِلصَّفِيدِيِّ ج ٢ ص ٢٨٤.

والمَـ_____اورْدِي^(١)، والبَـ_____غَوِي^(٢)، والطَّـ_____بَرَسِي^(٣)،

(١) تَفْسِيرُ المَاورِدِي ج ١ ص ٣٧١ وهو أحد وجهي معنى التَّأْوِيلِ عنده: إنه العَاقِبَةُ المنتظرة.

المَاورِدِي: أبو الحسن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن حَبِيب البَصْرِيّ. أَقْضَى القُضَاةَ. تَفَقَّهَ على أبي القَاسِمِ الصِّمَرِيّ بالبَصْرَةِ، ثم ارتحل إلى الشَّيْخِ أبي حَامِدِ الإسْفَرَايِينِي فأخذ عنه. ودرس بالبَصْرَةِ وبَغْدَادَ. من مُصَنَّفَاتِهِ الكثيرة: الحاوي في الفقه، والأحكام السُّلْطَانِيَّةُ، وأدب الدُّنْيَا والدِّينِ. كان حافظاً لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ، إِمَاماً رفيع الشَّانِ ثَقَّةً. رَوَى عنه أبو بَكْرٍ الخَطِيبُ وآخرون. مات ببَغْدَادَ سنة ٤٥٠ هـ. والمَاورِدِي نسبة إلى بيع المَاورِدِ وعمله. وهو ماء الورد.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٣٨٧ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٥ ص ٢٦٧ وتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١٢ ص ١٠٢ ولسان المِيزَان ج ٤ ص ٢٦٠ وَوَقَايَاتُ الأَعْيَانِ ج ٣ ص ٢٨٢ واللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الأَسْبَابِ ج ٣ ص ١٥٦ ومُقَدِّمَةُ كتابه: أدب القاضي، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: د. مُحْيِي هَلَال السُّرْحَانِ.

(٢) تَفْسِيرُ البَغَوِيِّ ص ١٨٩ وفيه: (وقيل: ابتغاء عاقبته، وطلب أَجَلِ هَذِهِ الأُمَّةِ من حساب الجَمَلِ. دليله قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ - النساء: ٥٩، أي: عَاقِبَةُ).

البَغَوِيُّ: أبو مُحَمَّد الحُسَيْن بن مَسْعُود بن مُحَمَّد، المعروف بالفَرَّاءِ. بحر في الفقه الشَّافِعِيّ والتَّفْسِيرِ والحَدِيثِ. من كتبه: شَرْحُ السُّنَّةِ فِي الحَدِيثِ، وَمَعَالِمُ التَّنْزِيلِ فِي التَّفْسِيرِ، والمَصَابِيحُ. توفي سنة ٥١٠ هـ، وقيل غيره.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٢٠٥ وَوَقَايَاتُ الأَعْيَانِ ج ٢ ص ١٣٦ والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٥ ص ٢٢٣ وَشَدْرَاتُ الدَّهَبِ ج ٤ ص ٤٨ وَتَذْكِرَةُ الحُفَظَاجِ ج ٤ ص ١٢٥٧ رقم ١٠٦٢ والأَعْلَامُ ج ٢ ص ٢٥٩.

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبَرِسِيِّ ج ٣ ص ١٥.

الطَّبَرِسِيُّ: أبو عَلِيّ الفَضْل بن الحَسَن بن الفَضْل الطُّوسِيّ السَّبَزَوَارِيّ الرِّضَوِيّ. من أَعْيَانِ الإِمَامِيَّةِ. من كتبه: تَفْسِيرُهُ مَجْمَعُ البَيَانِ، يَدُلُّ على تَبَحُّرِهِ. توفي سنة ٥٤٨ هـ في سَبَزَوَارٍ، ونقل إلى المَشْهَدِ الرِّضَوِيِّ وَقَبْرُهُ فيه.

مُقَدِّمَةُ تَفْسِيرِ الطَّبَرِسِيِّ مَجْمَعُ البَيَانِ، التي كتبها: مُحْسِنُ الحُسَيْنِيّ العَامِلِيّ، وفيها مصادره وأقوال العُلَمَاءِ فيه.

وابن كثير^(١)، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ^(٢).

● وهو ما قاله عدد من المفسرين في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ - النساء: ٥٩^(٣). مثل:

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٨ حيث نقل عن مقاتل والسدي: ﴿وَأَبْغَاءُ تَأْوِيلُهُ﴾: يبتغون أن يعلموا ما يكون، وما عواقب الأشياء من القرآن).

ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي القرشي، أبو الفداء عماد الدين، حافظ، مؤرخ. من كتبه: التفسير المشهور، والبداية والنهية في التاريخ. مات بدمشق سنة ٧٧٤هـ.

تذكرة الحفاظ (ملحق شيوخ الذهبي) ج ٤ ص ١٥٠٨ رقم ٣٤ وذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسين ص ٥٧ وذيل طبقات الحفاظ للسبطيني ص ٣٦١ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٢٨٣.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص ١٠٦، وفيه: (التأويل: معرفة عاقبة الأمور، وما تنتهي إليه وتؤول).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ: أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر آل سَعْدِي. من قبيلة تميم، ولد في بلدة عُنَيْزَة في القصيم، عالم حافظ ورع، كثير الاشتغال بكتب ابن تيمية وابن القيم. من مؤلفاته: تفسيره. توفي سنة ١٣٧٦هـ في مدينته عُنَيْزَة.

مُقَدِّمَةُ تَفْسِيرِهِ: تَبْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ.

(٣) قال الماوردي في تفسيره: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ - النساء: ٥٩، فيه ثلاثة تأويلات:

أحدها: أحمد عاقبة. وهذا قول قتادة والسدي وابن زيد.

والثاني: أظهر حقاً وأبين صواباً. وهو معنى قول مجاهد.

والثالث: أحسن من تأويلكم الذي لا يرجع إلى أصل، ولا يفضي إلى حق. وهذا قول الزجاج.

تفسير الماوردي ج ١ ص ٥٠٠-٥٠١.

وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ٦٨.

وقال ابن الجوزي في تفسيره: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ - النساء: ٥٩، في المراد بالتأويل أربعة أقوال:

أحدها: أنه الجزاء والثواب. وهو قول مجاهد وقاتل.

والثاني: أنه العاقبة. وهو قول السدي وابن زيد وابن قتيبة والزجاج.

والثالث: أنه التصديق، مثل قوله تعالى: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ﴾ - يوسف: ١٠٠. قاله

الطَّبْرِيّ، حيث قال: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾: يعني: وأحمد موثلاً ومغبّة، وأجمل عاقبة، من قولهم: آل هذا الأمر إلى كذا، أي: رجع^(١).

ورواه عن مُجَاهِدٍ، حيث قال: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ قال: وأحسن جزاءً.

وعن قَتَادَةَ قال: ذَلِكَ أحسن ثواباً وخيراً عاقبة.

وعن السُّدِّيّ قال: عاقبة.

وعن ابن زَيْدٍ قال: وأحسن عاقبة^(٢).

ابن زَيْدٍ في رِوَايَةٍ.

والرابع: أن معناه: ردّكم إياه إلى الله ورُسُوله أحسن من تأويلكم. ذكره الرَّجَّاجُ.

زَادَ الْمَسِيرُ لابن الجَوْزِيِّ ص ٢٩٥.

وانظر: معاني القرآن وإعرابه للرَّجَّاج ج ٢ ص ٦٨.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيّ ج ٧ ص ١٨٧.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيّ ج ٧ ص ١٨٨.

مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ الْمَكِّيّ: أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَخْزُومِيّ مَوْلَاهُمْ. رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَالْعَبَادَةَ الْأَرْبَعَةَ وَغَيْرِهِمْ. رَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ وَعَطَاءٌ وَعِكْرِمَةُ وَآخَرُونَ. قَالَ مُجَاهِدٌ: (قَرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، أَقْفَ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، أَسْأَلُهُ فِيهِمْ نَزَلَ، وَكَيْفَ كَانَتْ؟). وَهُوَ مَكِّيٌّ تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٠١ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ، بِمَكَّةَ وَهُوَ سَاجِدٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٤٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٢٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨٢.

قَتَادَةُ: بَنُ دِعَامَةَ بَنُ قَتَادَةَ بَنُ عَزِيزِ السَّدُوسِيِّ، أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيُّ، الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ، الضَّرِيرُ الْأَكْمَهُ الْمُفَسِّرُ، ثِقَةٌ ثَبَّتْ، قَالَ قَتَادَةُ: مَا قُلْتُ لِمُحَدِّثٍ قَطُّ: أَعِدْ عَلَيَّ، وَمَا سَمِعْتُ أَذْنَانِي قَطُّ شَيْئاً إِلَّا وَعَاهُ قَلْبِي. قَالَ أَحْمَدُ: قَتَادَةُ عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَبِاخْتِلَاطِ الْعُلَمَاءِ، وَوَصَفَهُ بِالْحِفْظِ وَالْفِقْهِ وَأَطْنَبَ فِي ذِكْرِهِ. مَاتَ بِوَاسِطٍ فِي الطَّاعُونَ سَنَةَ ١١٨ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْمُحَفَّظَاتِ ج ١ ص ١٢٢ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِيٍّ ص ٨٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٣٥١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٢٣ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٩٦ وَاللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ١٠٩.

وَالزَّجَّاجُ^(١)، وَالْمَآتُورِيُّ^(٢)،

السُّدِّيُّ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ الْقُرَشِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْكُوفِيُّ الْأَعُورُ، وَهُوَ السُّدِّيُّ الْكَبِيرُ. كَانَ يَقْعُدُ فِي سُدَّةِ بَابِ الْجَامِعِ بِالْكُوفَةِ يَبِيعُ بِهَا الْمَقَانِعَ، فَسَمِيَ بِالسُّدِّيِّ. رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرِهِمْ. صَدُوقُ يَهُمَّ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٧ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣١٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٧١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١١.

ابْنُ زَيْدٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الْعُمَرِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْمَدَنِيُّ، أَخُو أَسَامَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَفِيهِمْ لَيْثٌ. وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَاحِبَ قُرْآنٍ وَتَفْسِيرٍ، جَمَعَ تَفْسِيرًا فِي مَجْلَدٍ، وَكِتَابًا فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ. حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ وَابْنِ الْمُثَنِّكَرِ. وَرَوَى عَنْهُ أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ وَغَيْرُهُ. تَوَفِيَ سَنَةَ ١٨٢ هـ. وَلَكُونُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَاحِبَ تَفْسِيرٍ، رَجَّحْتُ أَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِابْنِ زَيْدٍ هُنَا.

سَبْرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ج ٨ ص ٣٤٩ وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٤ ص ٤٠٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ص ٣٧٣ (طَبْعَةٌ مُحَمَّدُ عَوَامَةٌ) وَالْخُلَاصَةُ ص ٢٢٧.

(١) معاني القرآن وإعرابه ج ٢ ص ٦٨، وفيه: أحسن عاقبة لكم.

الزَّجَّاجُ: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ بْنِ سَهْلٍ. غَلَبَ عَلَيْهِ اسْمُ الزَّجَّاجِ، لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ حَيَاتِهِ يَحْتَزِفُ خِرَاطَةَ الزُّجَّاجِ. كَانَ مَذْهَبَهُ حَنْبَلِيًّا. وَكَانَ تَلْمِيزًا لثَعْلَبٍ وَالْمُبَرِّدِ، وَأُسْتَاذًا لِابْنِ السَّرَّاجِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ بِشْرِ الْأَمْدِيِّ. مِنْ كُتُبِهِ: (معاني القرآن وإعرابه). مَاتَ سَنَةَ ٣١١ هـ = ٩٢٣ م عَلَى الْمَشْهُورِ.

بُغْيَةُ الْوَعَاةِ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٤١١، وَمُقَدِّمَةُ كُتَابِهِ: معاني القرآن وإعرابه، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ ج ١ ص ٥ وَمَا بَعْدَهَا، وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٢٧ (طَبْعَةٌ مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ بَبَيْرُوتَ).

(٢) تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ١ ص ٤٤٦، وفيه: تَأْوِيلًا: أَي: عَاقِبَةً. وَفِي حَرْفِ حَفْصَةٍ: ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ ثَوَابًا.

الْمَآثِرِيُّ: أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَنْفِيُّ، الْمُلقَّبُ بِإِمَامِ الْهُدَى. وَمَآثِرُهُ مَحَلَّةٌ بِسَمَرْقَنْدٍ. قَطَعَ الْمُعْتَزِلَةَ، وَقَمَعَ الْبِدْعَةَ، وَنَصَرَ السُّنَّةَ، وَنُعِتَ بِأَعْلَى الْأَوْصَافِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ مَهْدِيَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي وَقْتِهِ. صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، مِنْهَا: تَفْسِيرُهُ تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَكِتَابُ التَّوْحِيدِ. وَالْمَآثِرِيُّ بْنُ كُتُبِهِ عَلَى مَسَائِلَ أَخَذَهَا مِنْ نُصُوصِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَمِنْ آرَائِهِ: تَأْوِيلُ النُّصُوصِ الْمَوْهُمَةِ لِلتَّشْبِيهِ، وَأَنَّ الْقَبْحَ ثَابِتٌ

والمأوردِي^(١)، والبغوي^(٢)، والزّمخشرِي^(٣)، وابن عطية^(٤)، والطبرسي^(٥)، وابن

بالعقل، أما العقاب فمتوقف على الشرع، وأن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط. وإليه تنسب فرقة الماتريدية. توفي بسمرقند سنة ٣٣٣هـ.

الجواهر المضية ج ٣ ص ٣٦٠ رقم ١٥٣٢ والفوائد البهية ص ٣١٩ رقم ٤١٢ وإنحاف السادة المتقين ج ٢ ص ٥. وانظر الترجمة الوافية التي كتبها عنه في كتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ١٩٥ وما بعدها.

(١) تفسير المأوردِي ج ١ ص ٥٠٠ ونقله عن قتادة والسدي وابن زيد: أحمد عاقبة.

(٢) تفسير البغوي ص ٣١٣: أحسن مآلاً وعاقبة. وتقدم في ص ١٨٩، كما أشرت آنفاً.

(٣) الكشف للزّمخشرِي ص ٢٤٢: عاقبة.

الزّمخشرِي: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الحنفي. فخر خوارزم (وزّمخشر إحدى قراها)، جاور بمكة زمناً فسمي جارا لله. من تصانيفه الجليّة: الكشف في التفسير لم يصنف قبله مثله، والفائق في تفسير الحديث، وأساس البلاغة في اللغة، والمفصل، والأتمودج في النحو. توفي بجرجانية خوارزم بعد رجوعه من مكة سنة ٥٣٨هـ، كان إمام عصره بغير مدافع.

تاج التراجم ص ٧١ والفوائد البهية ص ٢٠٩ وبغية الوعاة ج ٢ ص ٢٧٩ وإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٦٥ وشذرات الذهب ج ٤ ص ١١٨ وطبقات المفسرين للدودي ج ٢ ص ٣١٤ وميزان الاعتدال ج ٤ ص ٧٨ ولسان الميزان ج ٦ ص ٤ ومروءة الجنان ج ٣ ص ٢٦٩.

(٤) تفسير ابن عطية ص ٤٥٠ ونقل قول مجاهد: أحسن جزاء، ونقل عن قتادة والسدي وابن زيد: أحسن عاقبة.

ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي الغرناطي الأندلسي. القاضي. كان إماماً في الفقه والتفسير والأحكام والحديث والنحو والأدب. ذكياً من أوعية العلم. مالكي المذهب. من كتبه: تفسيره المحرر الوجيز، وهو تفسير جليل الشأن. توفي بحصن لورقة سنة ٥٤١هـ، وقيل ٥٤٢هـ.

سير أعلام النبلاء ج ١٩ ص ٥٨٧ وبغية الوعاة ج ٢ ص ٧٣ ومقدمة تفسيره التي كتبها ناشره: مجد مكّي في دار ابن حزم ببغوت.

(٥) تفسير الطبرسي ج ٥ ص ١٣٩، وفيه: (أحمد عاقبة عن قتادة والسدي وابن زيد، قالوا: لأن التأويل من آل يؤول إذا رجع، والمآل المرجع والعاقبة...، وقيل: أحسن جزاء عن مجاهد).

الْجَوَزِيُّ^(١)، وَالرَّازِيُّ^(٢)، وَالْقُرْطُبِيُّ^(٣)، وابنُ جُزَيْءٍ^(٤)، وابنُ

(١) زَادَ الْمَسِيرُ ص ٢٩٥ وذكر في الْمُرَادِ بِالتَّأْوِيلِ فِي الْآيَةِ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ، تَقَدَّمَتْ آتِفاً فِي أَوَّلِ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ.

ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي التيمي البكري نسبة إلى أبي بكر الصديق. علامة عصره وإمام وقته في أنواع العلوم. وكتبه كثيرة جداً، منها: زاد المسير في التفسير، والممنتظم في التاريخ. توفي سنة ٥٩٧هـ.

مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٨٩ والذيل على طبقات الحنابلة ج ١ ص ٣٩٩ ووفيات الأعيان ج ٣ ص ١٤٠ وشذرات الذهب ج ٤ ص ١٢٩ وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٣٤٢.

(٢) تفسير الرازي ج ١٠ ص ١٥٧: عاقبة.

الرازي: فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشي. الطبري الأصل. ولد في الري. ويقال له: ابن خطيب الري. من مؤلفاته: تفسيره مفاتيح الغيب، والمحصول في علم الأصول. رحل إليه العلماء، ولقب بشيخ الإسلام، وكان الملك خوارزم شاه يأتي إلى باباه. مات بهراة سنة ٦٠٦هـ.

طبقات الشافعية للأشوب ج ٢ ص ٢٦٠ ولسان الميزان ج ٤ ص ٤٢٦ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٧٩ وفيه سرد مراجعه.

(٣) تفسير القرطبي ج ١ ص ٩١٤: مرجعاً.

القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الأندلسي أبو عبد الله، من العبّاد الصالحين والعلماء العارفين الورعين. من تصانيفه: تفسير جامع أحكام القرآن، وله كتاب الأسنى في أسماء الله الحسنى، والتذكار في أفضل الأذكار، والتذكرة. كان مستقراً بمُنيّة بني حُصيّب من الصعيّد الأدنى بمصر، وتوفي بها سنة ٦٧١هـ.

الدُّيَّاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣٠٨ والوافي بالوفيات ج ٢ ص ١٢٢ وشجرة النور الزكية ج ١ ص ١٩٧.

(٤) تفسير ابن جزيء ص ١٨٦: مآلاً وعاقبة.

ابن جزيء: هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن جزيء (تصغير جزء) الكلبي. من أهل غرناطة، فقيه حافظ، ألف في فنون شتى من العلم منها: وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم، والتسهيل لعلوم التنزيل، والقوانين الفقهية. مات ابن جزيء وهو يُحرّض

كَثِير^(١)، وَالشُّيُوطِي^(٢)، وَالشُّوْكَانِي^(٣)، وَالْأَلُوسِي^(٤)،

النَّاسُ عَلَى قِتَالِ الْفُونَسُو الْحَادِي عَشَرَ مَلِكٍ قَشْتَالَةَ فِي يَوْمِ الْكَائِنَةِ بِطَرِيفِ سَنَةِ ٧٤١هـ.

الدِّيْبَاجُ الْمُذَهَّبُ ج ٢ ص ٢٧٤ وَأَزْهَارُ الرِّيَاضِ ج ٣ ص ١٨٤ وَالْإِحَاطَةُ ج ٣ ص ٢٠ وَج ٢ هَامِشْ
ص ١٨٠ وَدُرَّةُ الْحِجَالِ ج ٢ ص ١١٧ وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٨٨ وَمُقَدِّمَةُ الْقَوَانِينِ الْفِقْهِيَّةِ.

(١) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٢ ص ٣٢٠، وَفِيهِ: قَالَ السُّدِّيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ: أَحْسَنُ عَاقِبَةٍ وَمَالًا. وَقَالَ
مُجَاهِدٌ: وَأَحْسَنُ جِزَاءٍ. وَهُوَ قَرِيبٌ.

(٢) الدَّرَرُ الْمَنْثُورُ ج ٤ ص ٥١٤ وَنَقَلَ قَوْلَ قَتَادَةَ وَالسُّدِّيَّ وَمُجَاهِدَ.

الشُّيُوطِي: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، الشَّافِعِي، مِنَ الْحِفَاطِ
الْمُتَقِينَ. زَادَتْ مَوْلَاتُهُ الْجَلِيلَةُ عَلَى خَمْسِائَةِ مَوْلَفٍ، مِنْهَا: الْإِثْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، وَالدَّرَرُ
الْمَنْثُورُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ، وَلُبَّابُ التُّقُولِ فِي أَسْبَابِ النَّزُولِ، وَتَدْرِيبُ الرَّائِي، وَالْجَامِعُ
الصَّغِيرُ، وَاللَّالِيُّ الْمَصْنُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ، وَالبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ فِي سَرَحِ الْأَلْفِيَّةِ،
وَالْمُزْهَرُ، وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ، وَطَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ، وَبُعْيَةُ الْوَعَاةِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٩١١هـ بِالْقَاهِرَةِ.
حُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣٣٥ (تَرْجَمْتُهُ بِقَلَمِهِ)، وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٨ ص ٥١ وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١
ص ٣٢٨.

(٣) فَتَحَ الْقَدِيرُ لِلشُّوْكَانِيِّ ص ٣٩٢ وَنَقَلَ قَوْلَ قَتَادَةَ وَمُجَاهِدَ.

الشُّوْكَانِي: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، تَفَقَّهَ عَلَى مَذْهَبِ الزَّيْدِيَّةِ، وَبَرَعَ وَأَفْتَى، وَطَلَبَ الْحَدِيثَ
فَاجْتَهَدَ، وَلَدَ بِهِجْرَةَ شَوْكَانَ، وَنَشَأَ بِصَنْعَاءَ، وَوَلِيَ قَضَاءَهَا، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ١٢٥٠هـ. مِنْ
كُتُبِهِ: نَيْلُ الْأَوْطَارِ، وَإِزْشَادُ الْفُحُولِ.

البَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢١٤ (تَرْجَمْتُهُ بِقَلَمِهِ)، وَمُقَدِّمَةُ نَيْلِ الْأَوْطَارِ، وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٥٣.

(٤) رُوحُ الْمَعَانِي ج ٦ ص ١٠٨ وَنَقَلَ قَوْلَ قَتَادَةَ وَالسُّدِّيَّ وَابْنَ زَيْدٍ: عَاقِبَةٌ.

الْأَلُوسِي: أَبُو الثَّنَاءِ شَهَابُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ السَّيِّدِ عَبْدِ اللَّهِ أَفَنْدِي الْحُسَيْنِيِّ. مِنْ أَكْبَارِ
الْعُلَمَاءِ فِي بَغْدَادَ، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ أَجْلُّهَا تَفْسِيرُهُ رُوحُ الْمَعَانِي. تَوَفِيَ سَنَةَ ١٢٧٠هـ، وَدُفِنَ فِي
مَقْبَرَةٍ مَعْرُوفٍ الْكَرْخِيِّ، وَقَبْرُهُ ظَاهِرٌ.

الْأَلُوسِي مُفَسِّرٌ لِمُحْسِنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِ: إِتْحَافِ الْأَعْجَادِ، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: أ. د. عَدْنَانُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ، وَفِيهَا مَصَادِرُ تَرْجَمْتِهِ.

وَأَطْفَيْش^(١)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ^(٢).

● وكذلك ما ذكره المفسرون في بيان معنى قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ يوم يَأْتِي تَأْوِيلُهُ... ﴿- الأعراف: ٥٣: التَّأْوِيلُ: العَاقِبَةُ^(٣). مثل:

ال_____م_____رَأ^(٤)،

(١) تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ٢٥٣، وفيه: رجعاً وَعَاقِبَةً.

أَطْفَيْش: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عِيسَى أَطْفَيْشُ الْحَفْصِيِّ الْعَدَوِيِّ الْجَزَائِرِيِّ. مِنْ أَعْلَامِ الْإِبَاضِيَّةِ، مُجْتَهِدٌ. مِنْ كُتُبِهِ: تَفْسِيرُهُ: هَيْمَانَ الزَّادِ، وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ، وَلَهُ أَيْضاً: شَرْحُ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ، وَشَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءِ الْعَلِيلِ وَهُوَ مِنْ أَجْلِ كُتُبِ الْفِقْهِ الْإِبَاضِيِّ. لَهُ مَوَاقِفُ مَشْهُودَةٌ ضِدَّ الْأَسْتِعْمَارِ الْفَرَنْسِيِّ. تُوُفِيَ سَنَةَ ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ أَطْفَيْش: عَدُوٌّ جَهْلَانٌ. وَالْأَعْلَامُ ج ٧ ص ١٥٦، وفيه: أَطْفَيْش: لَفْظٌ بَرِبَرِيٌّ مُرَكَّبٌ تَرْكِيباً مُزْجِياً مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ: الْأَوَّلَى: أَطْفَ، وَمَعْنَاهَا بَعْضُ لُغَاتِ الْبَرْبَرِ: أَمْسِكْ. وَالثَّانِيَةُ: أَيَّا، وَمَعْنَاهَا: تَعَالَى. وَالثَّلَاثَةُ: أَشْ، وَمَعْنَاهَا: كُلُّ. فَمَجْمُوعُ الْجُمْلَةِ: أَطْفَ أَيَّا أَشْ، وَتَرْجُمَتُهَا: (أَمْسِكْ تَعَالَى كُلُّ). يُقَالُ: إِنَّ أَحَدَ أَسْلَافِهِ لُقِّبَ بِهِ لِمَنَادَاتِهِ صَدِيقاً لَهُ يَدْعُوهُ إِلَى الطَّعَامِ.

(٢) تَيْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ ص ١٦١.

(٣) قَالَ الْمَآوَرِدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ - الأعراف: ٥٣، أَي: هَلْ يَنْتَظِرُونَ، فَعَبَّرَ عَنِ الْإِنْتَظَارِ بِالنَّظَرِ.

﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾: أَي: تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ، وَفِيهِ وَجْهَانُ:

أَحَدُهُمَا: عَاقِبَتُهُ مِنَ الْجَزَاءِ. قَالَ الْحَسَنُ.

وَالثَّانِي: مَا فِيهِ مِنَ الْبُعْثِ وَالنُّشُورِ وَالْحِسَابِ.

﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾: فِيهِ وَجْهَانُ:

أَحَدُهُمَا: الْقَضَاءُ بِهِ. قَالَ الْحَسَنُ.

الثَّانِي: عَاقِبَتُهُ مَا وَعَدَهُمُ اللَّهُ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. قَالَ الْكَلْبِيُّ.

تَفْسِيرُ الْمَآوَرِدِيِّ ج ٢ ص ٢٢٨.

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ج ١ ص ٣٨٠، وَفِيهِ: ﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾: يُرِيدُ عَاقِبَتَهُ وَمَا وَعَدَ اللَّهُ فِيهِ - أَي: فِي الْقُرْآنِ.

وَالطَّبْرِيِّ^(١)، وَالْمَاتَرِيدِيِّ^(٢)، وَالْمَاوَرِدِيِّ^(٣)، وَالْبَغَوِيِّ^(٤)، وَالزَّمَخْشَرِيِّ^(٥)، وَابْنِ

عَطِيَّة^(٦)، وَالطَّبْرَسِيِّ^(٧)، وَالرَّازِيِّ^(٨)، وَالْقُرْطُبِيِّ^(٩)، وَابْنِ جُزَيء^(١٠)، وَالسَّيُوطِيِّ^(١١)،

الْفَرَاء: أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَانَ الدَّيْلَمِيَّ. إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ، كَانَ أَعْلَمَ الْكُوفِيِّينَ بِالنَّحْوِ بَعْدَ الْكِسَائِيِّ، وَكَانَ يُحِبُّ الْكَلَامَ وَيَمِيلُ إِلَى الْإِعْتِرَالِ، وَكَانَ مُتَدَيِّنًا مُتَوَرِّعًا. وَلُقِّبَ بِالْفَرَاءِ لِأَنَّهُ كَانَ يَقْرِي الْكَلَامَ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَالْمَصَادِرُ فِي الْقُرْآنِ، وَالْجَمْعُ وَالتَّنْثِيَةُ فِي الْقُرْآنِ، وَالْحُدُودُ. مَاتَ سَنَةَ ٢٠٧ هـ بِطَرِيقِ مَكَّةَ.

بُغْيَةُ الْوَعَاءَةِ ج ٢ ص ٣٣٣ ومُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: مَعَانِي الْقُرْآنِ، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقَاهُ: مُحَمَّدٌ عَلِيُّ النَّجَّارِ، وَأَخْمد يُوسُفُ نَجَاتِي.

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٠ ص ٢٤١، وَفِيهِ: ﴿إِلَّا تَأْوِيلُهُ﴾: عَاقِبَتُهُ، عَنْ قَتَادَةَ وَالسُّدِّيِّ. وَنَقَلَ عَنْ مُجَاهِدٍ بِطَرِيقِ ثَلَاثٍ: قَالَ: تَأْوِيلُهُ: جَزَاؤُهُ. وَنَقَلَ عَنْ قَتَادَةَ بِرَوَايَةٍ أُخْرَى: تَأْوِيلُهُ: ثَوَابُهُ.

(٢) تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٢ ص ٢٣٧، وَفِيهِ: وَالتَّأْوِيلُ هُوَ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْأَمْرُ وَيُؤْوَلُ....

(٣) تَفْسِيرُ الْمَاوَرِدِيِّ ج ٢ ص ٢٢٨، وَفِيهِ: ﴿إِلَّا تَأْوِيلُهُ﴾: عَاقِبَتُهُ مِنْ الْجَزَاءِ، قَالَ الْحَسَنُ...، ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾: عَاقِبَةُ مَا وَعَدَهُمُ اللَّهُ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، قَالَ الْكَلْبِيُّ.

(٤) تَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٤٦٦ وَنَقَلَ قَوْلَ مُجَاهِدٍ: جَزَاءُهُ، وَقَوْلَ السُّدِّيِّ: عَاقِبَتُهُ.

(٥) الْكَشَافُ ص ٣٦٥، وَفِيهِ: ﴿إِلَّا تَأْوِيلُهُ﴾: إِلَّا عَاقِبَةُ أَمْرِهِ، وَمَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ مِنْ تَبَيُّنِ صَدَقِهِ... إلخ.

(٦) تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ٧٠٩ قَالَ: وَالتَّأْوِيلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى الْمَالِ وَالْعَاقِبَةِ، قَالَ قَتَادَةُ وَمُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُمَا.

(٧) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٨ ص ٧٢ عَنْ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَمُجَاهِدٍ وَالسُّدِّيِّ.

(٨) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ١٤ ص ١٠٠: الْعَاقِبَةُ.

(٩) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١ ص ١٢٩٢ وَذَكَرَ قَوْلَ مُجَاهِدٍ: تَأْوِيلُهُ: جَزَاؤُهُ، وَقَوْلَ قَتَادَةَ: تَأْوِيلُهُ: عَاقِبَتُهُ. قَالَ: وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ.

(١٠) تَفْسِيرُ ابْنِ جُزَيءٍ ص ٢٨٣: عَاقِبَةُ أَمْرِهِ وَمَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ مِنْ ظَهْوَرٍ مَا نَطَقَ بِهِ مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعْدِ.

(١١) الدَّرُّ الْمَنْثُورُ ج ٦ ص ٤١٥ عَنْ قَتَادَةَ وَص ٤١٦ عَنْ السُّدِّيِّ: عَاقِبَتُهُ، وَعَنْ مُجَاهِدٍ: جَزَاؤُهُ.

وَالشُّوْكَانِي^(١)، وَالْأَلُوسِي^(٢).

● وَكَذَلِكَ فِيمَا قَالَهُ الْمُفَسِّرُونَ فِي بَيَانِ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ - يُؤْنَس: ٣٩. التَّأْوِيلُ: الْعَاقِبَةُ^(٣). مِثْلُ:

الزَّجَّاجُ^(٤)، وَالْمَآثِرِي^(٥)، وَالْمَآوَرِدِي^(٦)، وَالْبَغَوِي^(٧)،
وَالزَّمَخْشَرِي^(٨)، وَابْنُ عَطِيَّة^(٩)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ^(١٠)،

- (١) فَتَحَ الْقَدِيرُ لِلشُّوْكَانِي ص ٥٩٠، وَفِيهِ: (وَقِيلَ: تَأْوِيلُهُ: جَزَاؤُهُ، وَقِيلَ عَاقِبَتُهُ. وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ). وَهُوَ قَوْلُ الْقُرْطُبِيِّ الْمُتَقَدِّمِ آتِفًا.
(٢) رُوحُ الْمَعَانِي ج ٩ ص ١٢٥، وَفِيهِ: (﴿إِلَّا تَأْوِيلُهُ﴾: أَي: عَاقِبَتُهُ، وَمَا يُؤُولُ إِلَيْهِ أَمْرُهُ).
(٣) قَالَ الْمَآوَرِدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ - يُؤْنَس: ٣٩، فِيهِ وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا: عِلْمٌ مَا فِيهِ مِنَ الْبُرْهَانِ.

الثَّانِي: مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ أَمْرُهُمُ مِنَ الْعِقَابِ.

تَفْسِيرُ الْمَآوَرِدِيِّ ج ٢ ص ٤٣٦.

- (٤) انْظُرْ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَّاجِ ج ٣ ص ٢١.
(٥) تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٢ ص ٤٨١، وَفِيهِ: (وَمَعْنَاهُ اللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُمْ كَذَّبُوهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ حَفِظُوا نَظْمَهُ، وَوَعُوا لَفْظَهُ، وَلَا آتَاهُمْ الْعِلْمُ بِعَاقِبَتِهِ وَآخِرِهِ...، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَأْوِيلُهُ: ثَوَابُهُ، وَقِيلَ: عَاقِبَتُهُ. وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: لَمْ يَأْتِهِمْ عَاقِبَةُ بَيَانِ مَا وَعَدَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْوَعِيدِ. وَأَصْلُ التَّأْوِيلِ هُوَ النَّظَرُ إِلَى مَا تَوُولُ عَاقِبَةُ الْأَمْرِ).
(٦) تَفْسِيرُ الْمَآوَرِدِيِّ ج ٢ ص ٤٣٦، وَفِيهِ: (تَأْوِيلُهُ: ... مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ أَمْرُهُمُ مِنَ الْعِقَابِ).
(٧) تَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٦٠١، وَفِيهِ: (تَأْوِيلُهُ: أَي: عَاقِبَةُ مَا وَعَدَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ يُؤُولُ إِلَيْهِ أَمْرُهُمُ مِنَ الْعِقَابِ، يَرِيدُ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ عَاقِبَةُ أَمْرِهِمْ).
(٨) الْكَشَّافُ ص ٤٦٤ تَأْوِيلُهُ: عَاقِبَتُهُ.
(٩) تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةَ ص ٩١٠، وَفِيهِ: تَأْوِيلُهُ: مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ أَمْرُهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ - الْأَعْرَافُ: ٥٣.
(١٠) زَادَ الْمَسِيرُ ص ٦٢٦، وَفِيهِ: التَّأْوِيلُ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ الْأَمْرُ.

وَالْقُرْطُبِيُّ^(١)، وَالْأَلُوسِيُّ^(٢)، وَأَطْفَيْشٌ^(٣).

● وهو أحد وجوه تأويل قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ - يُوْسُف: ٦، التَّأْوِيلُ: الْعَاقِبَةُ^(٤).

ذكره المَآوَرْدِيُّ^(٥)، وابن عَطِيَّة^(٦)، والطَّبْرَسِيُّ^(٧)، والأَلُوسِيُّ^(٨).

● ومثله ما ذكره المُفَسِّرُونَ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ - الإسراء: ٣٥: التَّأْوِيلُ: الْعَاقِبَةُ^(٩). مثل:

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١ ص ١٥٢٩، وفيه: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾: أي: ولما يأتيهم حقيقة عاقبة التكذيب من نُزُولِ الْعَذَابِ بِهِمْ.

(٢) رُوحُ الْمَعَانِي ج ١١ ص ١٤٢، وفيه: (التَّأْوِيلُ نوع من التَّفْسِيرِ...، وجوز أن يراد بالتَّأْوِيلُ وقوع مدلوله، وهو عاقبته وما يؤول إليه).

(٣) تَفْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٦ ص ٢٤١، وفيه: تَأْوِيلُهُ: عَاقِبَةُ مَا فِيهِ.

(٤) قال المَآوَرْدِيُّ في تَفْسِيرِهِ: ﴿وَيَعْلَمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ - يُوْسُف: ٦، فيه ثلاثة تَأْوِيلَات: أحدها: عبارة الرؤيا، قاله مُجَاهِدٌ.

الثاني: العلم والحكمة، قاله ابن زَيْدٍ.

الثالث: عواقب الأمور، ومنه قول الشاعر:

وللنوى قبل يوم البين تَأْوِيلٌ وللأحبة أيام تَذَكُّرُهَا

تَفْسِيرُ الْمَآوَرْدِيِّ ج ٣ ص ٨.

(٥) تَفْسِيرُ الْمَآوَرْدِيِّ ج ٣ ص ٨.

(٦) تَفْسِيرُ ابن عَطِيَّة ص ٩٧٩، وفيه: قال الحسن: هي عواقب الأمور.

(٧) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ١٢ ص ١٢.

(٨) رُوحُ الْمَعَانِي ج ١٢ ص ٢١١، وفيه: (عن الحسن: أن المراد عواقب الأمور).

(٩) قال المَآوَرْدِيُّ في تَفْسِيرِهِ: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ - الإسراء: ٣٥، فيه وجهان:

أحدهما: أحسن باطنًا، فيكون الخير ما ظهر، وحسن التَّأْوِيلِ ما بطن.

الثاني: أحسن عاقبة، تَأْوِيلُ الشَّيْءِ عَاقِبَتُهُ.

تَفْسِيرُ الْمَآوَرْدِيِّ ج ٣ ص ٢٤٢.

الطَّبْرِيِّ^(١)، وَالْمَاتَرِيدِيِّ^(٢)، وَالْمَاوَرِدِيِّ^(٣)، وَالْبَغَوِيِّ^(٤)، وَالزَّمَخْشَرِيِّ^(٥)،
وَابْنُ عَطِيَّةَ^(٦)، وَالطَّبْرَسِيِّ^(٧)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٨)، وَالرَّازِيُّ^(٩)، وَالْقُرْطُبِيُّ^(١٠)،
وَابْنُ جُزَيٍّ^(١١)، وَابْنُ كَثِيرٍ^(١٢)، وَالشُّيُوطِيُّ^(١٣)، وَالشُّوْكَانِيُّ^(١٤)، وَالْأَلُوسِيُّ^(١٥)،
وَأَطْفَيْشٍ^(١٦)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ^(١٧).

● ويقرب منه ما ذكره الْمُفَسِّرُونَ فِي بَيَانِ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَأُنَبِّتُكَ أَتَوِيلًا مَا

- (١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٤ ص ٥٩٣. وَنَقَلَ عَنْ قَتَادَةَ مِنْ طَرِيقَيْنِ: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، أَي: عَاقِبَةٌ وَثَوَابًا.
- (٢) تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣ ص ١٥٥.
- (٣) تَفْسِيرُ الْمَاوَرِدِيِّ ج ٣ ص ٢٤٢.
- (٤) تَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٧٤٢.
- (٥) الْكَشَّافُ ص ٥٩٧.
- (٦) تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةَ ص ١١٤٢ التَّأْوِيلُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: الْمَالَ. قَالَه قَتَادَةُ.
- (٧) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ١٥ ص ٤٦.
- (٨) زَادُ الْمَسِيرِ ص ٨١٢.
- (٩) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٠ ص ٢٠٨.
- (١٠) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٢ ص ١٨٣٧.
- (١١) تَفْسِيرُ ابْنِ جُزَيٍّ ص ٤٥٤.
- (١٢) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٥ ص ٦٧ عَنْ قَتَادَةَ.
- (١٣) الدُّرُّ الْمَنْثُورُ ج ٩ ص ٣٤٤، وَفِيهِ: أَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ قَتَادَةَ: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، أَي: خَيْرُ ثَوَابًا وَعَاقِبَةً.
- (١٤) فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوْكَانِيِّ ص ١٠٠١.
- (١٥) رُوحُ الْمَعَانِي ج ١٤ ص ٥٠٦.
- (١٦) تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٨ ص ١٧٥.
- (١٧) تَيْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ ص ٤٥٧.

لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿ - الكهف: ٧٨. مثل:

الطَّبْرِيُّ، حيث قال: أي: سأخبرك بما تؤول إليه عاقبة أفعالي التي فعلتها، فلم تستطع على ترك المسألة عنها، وعن النكير عليّ فيها صبراً^(١).

والرَّازِي^(٢)، والقُرْطُبِيُّ^(٣)، والشُّوكَانِيُّ^(٤)، والألُّوسِيُّ^(٥)، وأطْفَيْش^(٦).

● ومثله ما ذكره بعض المفسرين في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ

تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ - الكهف: ٨٢. مثل:

الطَّبْرِيُّ حيث قال: (هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا فَعَلْتُ الْأَفْعَالَ الَّتِي اسْتَنْكَرْتَهَا مِنِّي).

﴿ تَأْوِيلُ ﴾. يقول: ما تؤولُ إليه وترجعُ الأفعال التي لم تستطع على ترك مسألتك إياي عنها وإنكارِ كها صبراً^(٧).

وابن عَطِيَّة^(٨)، والشُّوكَانِيُّ^(٩).

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٥ ص ٣٥٣.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢١ ص ١٥٩، وفيه: (وَأَصْلُ التَّأْوِيلِ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِمْ: آلَ الْأَمْرِ إِلَى كَذَا، أَي: صَارَ إِلَيْهِ. فإِذَا قِيلَ: مَا تَأْوِيلُهُ؟ فَمَعْنَاهُ مَا مَصِيرُهُ؟).

(٣) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٢ ص ١٩٢٧، وفيه: تَأْوِيلُ الشَّيْءِ مَا لَهُ.

(٤) فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ص ١٠٥٥ التَّأْوِيلُ: رَجُوعُ الشَّيْءِ إِلَى مَا لَهُ.

(٥) رُوحُ الْمَعَانِي ج ١٥ ص ٤٩٨ قال: التَّأْوِيلُ: رَدُّ الشَّيْءِ إِلَى مَا لَهُ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَالُ وَالْعَاقِبَةُ.

(٦) تَبْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٨ ص ٤٠٧، وفيه: (التَّأْوِيلُ: رَدُّ الشَّيْءِ إِلَى مَا لَهُ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْمُؤُولُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْعَاقِبَةُ وَالْمَالُ).

(٧) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٥ ص ٣٦٧.

(٨) تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٢٠٩: تَأْوِيلُ: أَي: مَالٌ.

(٩) فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ص ١٠٥٦، وفيه: معنى التَّأْوِيلِ هُنَا هُوَ الْمَالُ الَّذِي آتَى إِلَيْهِ تِلْكَ الْأُمُورُ، وَهُوَ اتِّضَاحٌ مَا كَانَ مُشْتَبِهًا عَلَى مُوسَى وَظُهُورٌ وَجْهَهُ.

٢- التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ^(١):

وهو ما ذكره بعض المُفَسِّرِينَ وشرح الحديث في بَيَانِ مَعْنَى التَّأْوِيلِ الوارد في بعض الآيات الكَرِيمَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

● ورد التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ، فِي بَيَانِ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَبِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٧، عِنْدَ:

الْفَرَاءَ^(٢)، وَالْمَاوَرِدِيَّ^(٣)، وَالْبَغَوِيَّ^(٤)، وَالطَّبْرَسِيَّ^(٥)، وَابْنَ الْجَوْزِيِّ^(٦)، وَالرَّازِيَّ^(٧)، وَالْقُرْطُبِيَّ^(٨)، وَالشُّوكَانِيَّ^(٩)، وَالْأَلُّوسِيَّ، قَالَ الْأَلُّوسِيَّ: كَمَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ^(١٠)، وَذَكَرَهُ أَيْضاً عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ^(١١).

(١) ورد في لِسَانِ الْعَرَبِ - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٣: أَوَّلُ الْكَلَامِ وَتَأَوَّلَهُ: دَبَّرَهُ وَقَدَّرَهُ وَفَسَّرَهُ.

ومثله في: الْقَامُوسُ الْمُحِيط - تاج العَرُوس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٢.

وسَيَأْتِي أَنَّ التَّأْوِيلَ مُرَادَفٌ لِلتَّفْسِيرِ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّأْوِيلِ وَالتَّفْسِيرِ، فِي الْمَبْحَثِ الثَّلَاثِ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ.

(٢) معاني القرآن للفرَّاء ج ١ ص ١٩١.

(٣) تفسیر الماوردی ج ١ ص ٣٧١.

(٤) تفسیر البغوي ص ١٨٩: تأويله: تفسیره وعلمه.

(٥) تفسیر الطبرسی ج ٣ ص ١٣.

(٦) زاد المسیر ص ١٧٩.

(٧) تفسیر الرازی ج ٧ ص ١٨٩.

(٨) تفسیر القرطبي ج ١ ص ٦٤٦.

(٩) فتح القدير للشوكاني ص ٢٦٧.

(١٠) رُوحُ الْمَعَانِي ج ٤ ص ٢٦.

(١١) تيسير الكريم الرحمن ص ١٠٦.

واستدل بعضهم بـ:

- ١ - قوله تعالى: ﴿سَأْنِيْثُكَ يَنْأُوِيْلٍ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ - الكهف: ٧٨^(١).
- ٢ - وقوله تعالى: ﴿وَإَحْسَنْ تَأْوِيْلًا﴾ - النساء: ٥٩، وذلك أنه إخبار عما يرجع إليه اللفظ من المعنى^(٢).

● وورد التَّأْوِيلُ بمعنى التَّفْسِيرِ أيضاً في بيان معنى قوله تعالى: ﴿يَنْثَنَّا يَنْأُوِيْلُهُ﴾ - يُوسُف: ٣٦، وذلك عند:
البَغَوِيِّ^(٣)، وابن الجَوْزِيِّ^(٤).

● وقوله تعالى: ﴿سَأْنِيْثُكَ يَنْأُوِيْلٍ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ - الكهف: ٧٨، وذلك عند:

المَاتَرِيْدِيُّ^(٥)، والطَّبْرَسِيُّ^(٦)، وابن كَثِيْرٍ^(٧).

● وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيْلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ - الكهف: ٨٢، وذلك عند:

(١) تَفْسِيرُ البَغَوِيِّ ص ١٨٩ وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٧ ص ١٨٦.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ السَّابِق.

(٣) تَفْسِيرُ البَغَوِيِّ ص ٦٤٦، وفيه: ﴿يَنْثَنَّا يَنْأُوِيْلُهُ﴾: أَخْبَرَنَا بِتَفْسِيْرِهِ وَتَعْبِيْرِهِ، وَمَا يُؤْوِلُ إِلَيْهِ أَمْرٌ هَذِهِ الرُّوْيَا.

(٤) رَادِ الْمَسِيْر ص ٦٩٧، وفيه: ﴿يَنْثَنَّا يَنْأُوِيْلُهُ﴾: أَي: أَخْبَرَنَا بِتَفْسِيْرِهِ.

(٥) تَأْوِيْلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣ ص ٢٤٦.

(٦) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ١٦ ص ١٩٣.

(٧) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيْرٍ ج ٥ ص ١٦٤. واستدل بها البَغَوِيُّ والرَّازِيُّ كما تقدم آنفاً.

الْقُرْطُبِيِّ^(١)، وابن كثير^(٢).

لِذَلِكَ قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: وَالتَّأْوِيلُ مُرَادِفٌ لِلتَّفْسِيرِ فِي أَشْهُرِ مَعَانِيهِ اللُّغَوِيَّةِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ آخِئاً.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٧.

وَجَاءَتْ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ فِيهَا لَفْظُ التَّأْوِيلِ، وَمَعْنَاهُ فِي جَمِيعِهَا الْبَيَانُ وَالْكَشْفُ وَالْإِيضَاحُ^(٣).

- وَمِنَ التَّأْوِيلِ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ:

● مَا وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: قَالَ قَتَادَةَ: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ﴾ - الْمَلِك: ٥: خَلَقَ هَذِهِ النُّجُومَ لثَلَاثَ: جَعَلَهَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ، وَرُجُوماً لِلشَّيَاطِينِ، وَعَلَامَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا. فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا بغيرِ ذَلِكَ أَخْطَأَ، وَأَضَاعَ نَصِيئَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ.

وَجَاءَ بَعْدَهُ بِتَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ فِي الْقُرْآنِ لابن عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ، مِمَّا يَفِيدُ أَنَّ (تَأْوِيلَ) فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ بِمَعْنَى (فَسَّرَ)، وَهِيَ:

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿هَشِيمًا﴾ - الْكَهْف: ٤٥: مُتَغَيَّرًا.

وَالْأَبُّ: مَا يَأْكُلُ الْأَنْعَامَ.

﴿لِلْأَنْعَامِ﴾ - الرَّحْمَن: ١٠: الْخَلْقُ.

﴿بَرْزَخٍ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٠٠: حَاجِبٌ.

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٢ ص ١٩٣٠.

(٢) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٥ ص ١٦٨.

(٣) مَنَاهِلُ الْعُرْفَانِ ج ٢ ص ٧.

وقال مُجَاهِدٌ: ﴿أَلْفَاظًا﴾ - النِّبَأُ: ١٦: ملتفة.

(الْغُلْبُ): الملتفة.

﴿فِرَاشًا﴾ - البقرة: ٢٢: مهاداً، كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ - البقرة: ٣٦.

﴿نَكِيدًا﴾ - الأعراف: ٥٨: قليلاً^(١).

● وَرَوَى الْبُخَارِيُّ بسنده... عن ابن شَهَابٍ، عن عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عن عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزَلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟ وَكَانَ عَقِيلٌ وَرَثَ أَبَا طَالِبٍ، هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا، لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ، فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ.

(١) خبر قتادة وتفسير ابن عباس ومجاهد:

بهذا اللفظ في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٥٩ كتاب بدء الخلق، ٣ باب في النجوم، ص ٦٧٦.

الْبُخَارِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَلَدَ سَنَةَ ١٩٤ هـ بِبُخَارَى، لَهُ رَحَلَاتٌ وَاسِعَةٌ بَحْثًا فِي الْحَدِيثِ، حَتَّى صَارَ إِمَامًا فِيهِ. لَهُ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، أَصَحُّ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَهُ التَّارِيخُ، وَغَيْرُهُمَا. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٥٦ هـ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ٢ ص ٥٥٥ رقم ٥٧٨ وطرح التثريب ج ١ ص ١٠٠ وهدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٧٧ وإرشاد الساري للقسطلاني ج ١ ص ١٩.

ابن عَبَّاسٍ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، وَلَدَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِثَلَاثِ سَنِينَ، وَكَانَ ابْنُ ثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةٍ حِينَ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. دَعَا لَهُ الرَّسُولُ ﷺ، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْقُرْآنِ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ). فَكَانَ حَبِيبَ الْأُمَّةِ، شَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجَمَلَ وَصِفِّينَ. مَاتَ سَنَةَ ٦٨ هـ بِالطَّائِفِ.

الاشْتِيعَابُ ج ٢ ص ٣٥٠ والإصابة ج ٢ ص ٣٣٠ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٩٢ وتذكرة الحفط ج ١ ص ٤٠ وطبقات الفقهاء للشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ ص ٤٨.

قال ابن شَهَاب: وكانوا يتأولون قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَنَّهُدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ - الأنفال: ٧٢^(١).

(١) حَدِيث: أين تنزل في دارك بمكة... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٢٥ كتاب الحج، ٤٤ باب توريث دور مكة...، رقم ١٥٨٨ ص ٣٣٥.

الزُّهْرِيُّ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابِ الْقُرَشِيِّ الْمَدَنِيِّ، حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسَ وَسَهْلٍ بَنِ سَعْدٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ. وَحَدَّثَ عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ. قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِسُنَّةِ مَاضِيَةٍ مِنَ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ مَالِكٌ: بَقِيَ ابْنُ شِهَابٍ وَمَا لَهُ فِي الدُّنْيَا نَظِيرٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٤ هـ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ١٠٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٤٤٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٠٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٦٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٦٣ وَجِلْدَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٣ ص ٣٦٠ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ١٠٨ وَالْإِمَامُ الزُّهْرِيُّ وَآثَرُهُ فِي السُّنَّةِ لِلدَّكْتُورِ حَارِثِ سُلَيْمَانَ الضَّارِيِّ.

أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: بَنُ حَارِثَةَ الْكَلْبِيِّ. كَانَ أَسْوَدَ أَفْطَسٍ، وَكَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى جَيْشٍ، وَأَوْصَى لَمَّا اشْتَدَّ بِهِ الْمَرَضُ أَنْ يَسِيرَ إِلَى الشَّامِ، فَسِيرَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ. تَوَفَّى أُسَامَةُ فِي سَنَةِ ٥٨ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ٦٤ وَالْإِسْتِيعَابُ ج ١ ص ٥٧ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٣١ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ٣٣ وَالْمُحَبَّرُ ص ١٢٨.

عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: وَاسْمُ أَبِي طَالِبٍ عَبْدُ مَنْفٍ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. ابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ وَخَتَنَهُ، قَاضِي الْأُمَّةِ وَفَارِسُهَا، شَهِدَ لَهُ ﷺ بِالْجَنَّةِ، رَابِعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، الْفَقِيهُ الْجَلِيلُ، ذُو الْمَنَاقِبِ الْكُبْرَى. اسْتُشْهِدَ سَنَةَ ٤٠ هـ.

الْإِسْتِيعَابُ ج ٣ ص ٢٦ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٥٠٧ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ١٦ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلشَّيْخِ طَبْطَبِيِّ ص ١٦٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٤١ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ١٠.

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: بَنُ ثُعْبَلِ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ، أَبُو حَفْصٍ. ثَانِي الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، مُضْرَبُ الْمَثَلِ بِالْعَدْلِ، كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَبْطَالِ قُرَيْشٍ وَأَشْرَافِهِمْ. قَتَلَهُ أَبُو لُؤْلُؤَةَ الْفَارِسِيُّ الْمَجْرُوسِيُّ سَنَةَ ٢٣ هـ.

قال ابن حَجَر: قوله: (وكانوا يتأولون)... إلخ، أي: كانوا يفسرون قوله تعالى: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ بولاية الميراث، أي: يتولى بعضهم بعضاً في الميراث وغيره^(١).

وقال العيني: قوله: (وكانوا يتأولون)، أي: السلف كانوا يفسرون الولاية في هذه الآية بولاية الميراث^(٢).

● ومنه:

ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن عتبة بن عامر الجهني رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

الاستيعاب ج ٢ ص ٤٥٨ والإصابة ج ٢ ص ٥١٨ وأسد الغابة ج ٤ ص ٥٢ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٠٨ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٣٨ وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي.

(١) فتح الباري ج ٥ ص ٣٨٣.

ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكِنَاني، من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان بفلسطين، رحل كثيراً، وولي القضاء. من تصانيفه: فتح الباري شرح صحيح البخاري، والدُرر الكامنة، وتهذيب التهذيب. توفي بالقاهرة سنة ٨٥٢هـ.

البدر الطالع ج ١ ص ٨٧ ولحظ الألبان لابن فهد مطبوع ببنهاية تذكرة الحفاظ ص ٣٢٦ ومعه ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٨٠ ومعجم المؤلفين ج ٢ ص ٢٠ وشذرات الذهب ج ٧ ص ٢٧٠ وابن حجر العسقلاني للدكتور شاكر محمود عبد المنعم.

(٢) عمدة القاري ج ٩ ص ٣٢٥.

العيني: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني الحنفي. قاضي القضاة. ولد في عنتاب، ونشأ بها وتفقه، ودخل القاهرة وأخذ عن مشايخها، وولي نظر الحسبة فيها مراراً، ثم نظر الأحباس، ثم قضاء الحنفية بها، ودرس الحديث بالمؤيدية، وكان إماماً عالماً. من مصنفاته: عمدة القاري شرح البخاري، وشرح معاني الآثار، وشرح الكنز، والبنية شرح الهداية، وشرح الشواهد. توفي سنة ٨٥٥هـ.

بغية الوعاة ج ٢ ص ٢٧٥ والفوائد البهية ص ٣٣٩ والضوء اللامع ج ١٠ ص ١٣١ ومقدمة كتابه: كشف القناع المرنى، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: أحمد محمد نمر الخطيب.

هَلَاكُ أُمَّتِي فِي الْكِتَابِ وَاللَّبَنِ.

قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا الْكِتَابُ وَاللَّبَنُ؟

قال: يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ، فَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ، وَيُحِبُّونَ اللَّبَنَ فَيَدْعُونَ الْجَمَاعَاتِ وَالْجَمَعَ وَيَبْذُونَ^(١).

والتَّأْوِيلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ تَفْسِيرُهُمْ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَفَهْمُهُمُ الْمَغْلُوطُ لِهَذِهِ الْآيَاتِ، فَكَانَ تَأْوِيلُهُمْ مَرْفُوضاً مَرْدُوداً عَلَيْهِمْ.

وَهُمْ آثَمُونَ عِنْدَ اللَّهِ حِينَ قَصَدُوا التَّحْرِيفَ.

أَمَّا إِذَا أَخْطَأُوا التَّأْوِيلَ مَعَ حَسَنِ نِيَّتِهِمْ فَهُمْ مَعْذُورُونَ، وَقَدْ عَقَدَ الْبُخَارِيُّ فِي: ٨٨ كِتَابِ اسْتِثْنَاءِ الْمُرْتَدِّينَ، الْبَابَ التَّاسِعَ، وَهُوَ بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّأْوِيلِ، ص ١٤٦٤، وَأُورِدَ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ صَوَّبَ الرَّسُولُ ﷺ فِيهَا تَأْوِيلَاتٌ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ أَخْطَأُوا فِيهَا، وَلَمْ يَذْمَهُمْ لِحَسَنِ نِيَّتِهِمْ^(٢).

(١) حَدِيثٌ: هَلَاكُ أُمَّتِي فِي الْكِتَابِ وَاللَّبَنِ... إلخ، فِي:

مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد ج ٢٨ ص ٦٣٢ رَقْم ١٧٤١٥، تَحْقِيقُ: الشَّيْخِ شُعَيْبٍ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَخَرَّجَهُ.

أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيُّ الْمَرْوَزِيُّ الْبَغْدَادِيُّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: (أَحْمَدُ إِمَامٌ فِي ثَمَانِ خِصَالٍ: إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ، إِمَامٌ فِي الْفِقْهِ، إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ، إِمَامٌ فِي الْقُرْآنِ، إِمَامٌ فِي الْفَقْرِ، إِمَامٌ فِي الزُّهْدِ، إِمَامٌ فِي الْوَرَعِ، إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ). صَنَّفَ الْمُسْنَدَ فِي سِتَّةِ مَجْلَدَاتٍ، وَسِيرَتَهُ أَفْرَدَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي مَجْلَدٍ، وَأَفْرَدَهَا كَذَلِكَ ابْنُ الْجَوَزِيِّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ الْأَنْصَارِيُّ. مَاتَ سَنَةَ ٢٤١ هـ بِبَغْدَادٍ، وَإِلَيْهِ يَنْسَبُ الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ.

طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ لِابْنِ أَبِي يَعْلَى ج ١ ص ٤ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَّازِ ج ٢ ص ٤٣١ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٩١ وَمَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِابْنِ الْجَوَزِيِّ، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٧٢ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٢ ص ٩٦ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ٤ ص ٤١٢ وَالْأَعْلَامُ ج ١ ص ٢٠٣.

(٢) التَّفْسِيرُ وَالتَّأْوِيلُ لِلْحَالِدِيِّ ص ١٤٣.

● ومنه:

ما أخرج التِّرْمِذِيُّ بسنده... عن أَسْلَمَ أَبِي عِمْرَانَ، قال:

كنا بَمَدِينَةِ الرُّومِ، فَأَخْرَجُوا إِلَيْنَا صَفًّا عَظِيمًا مِنَ الرُّومِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِثْلُهُمْ أَوْ أَكْثَرُ، وَعَلَى أَهْلِ مِصْرَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، وَعَلَى الْجَمَاعَةِ فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ، فَصَاحَ النَّاسُ، وَقَالُوا: سُبْحَانَ اللَّهِ، يُلْقَى بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، فَقَامَ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَتَأْوُلُونَ هَذِهِ آيَةَ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَإِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ فِينَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ لَمَّا أَعَزَّ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ، فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ سِرًّا دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ، فَلَوْ أَفْغَمْنَا فِي أَمْوَالِنَا، فَأَصْلَحْنَا مَا ضَاعَ مِنْهَا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْنَا مَا قَلْنَا: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ - البقرة: ١٩٥، فَكَانَتِ التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةُ عَلَى الْأَمْوَالِ وَإِصْلَاحُهَا، وَتَرْكُنَا الْغَزْوَ. فَمَا زَالَ أَبُو أَيُّوبَ شَاخِصًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى دُفِنَ بِأَرْضِ الرُّومِ^(١).

(١) حَدِيثٌ: كُنَّا بِمَدِينَةِ الرُّومِ... إلخ، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، ٣ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، رَقْمُ ٣٢١١ ج ٥ ص ٢٢٩، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَخَرَّجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

التِّرْمِذِيُّ: أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سَوْرَةَ السُّلَمِيُّ، الْحَافِظُ الصَّرِيرُ، أَحَدُ الْأَئِمَّةِ السَّتَةِ فِي الْحَدِيثِ، طَافَ الْبِلَادَ، ثَقَّةٌ، آيَةٌ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٧٩ هـ بِتَرْمِذٍ، وَهِيَ مَدِينَةٌ عَلَى طَرَفِ نَهْرِ جَيْحُونٍ (نَهْرُ بَلْخِ).

طَرَحَ التَّرْغِيبُ ج ١ ص ١٠٦ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَّاظِ ج ٢ ص ٦٣٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٧٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩٨ وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٧٨ وَالْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ وَالْمَوَازَنَةُ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ: د. نَوْرِ الدِّينِ عَثَرُ.

والتَّأْوِيلُ هُنَا هُوَ التَّفْسِيرُ.

● ومنه:

مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ:
خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى حَائِطٍ مِنْ حَوَائِطِ الْمَدِينَةِ لِحَاجَتِهِ، وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ
الْحَائِطُ جَلَسْتُ عَلَى بَابِهِ، وَقُلْتُ: لَا كُؤُنَنَّ الْيَوْمَ بَوَّابَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَأْمُرْنِي، فَذَهَبَ
النَّبِيُّ ﷺ وَقَضَى حَاجَتَهُ، وَجَلَسَ عَلَى فُفِّ الْبَيْرِ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقِيهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْرِ.

فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ لِيَدْخُلَ، فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ، فَوَقَفَ
فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكَ، قَالَ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ
بِالْجَنَّةِ. فَدَخَلَ فَجَاءَ عَنْ يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقِيهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْرِ.

فَجَاءَ عُمَرُ فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ
بِالْجَنَّةِ، فَجَاءَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقِيهِ فَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْرِ، فَامْتَلَأَ الْقُفُّ، فَلَمْ
يَكُنْ فِيهِ مَجْلِسٌ.

ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ، فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ
بِالْجَنَّةِ، مَعَهَا بَلَاءٌ يُصِيبُهُ، فَدَخَلَ فَلَمْ يَجِدْ مَعَهُمْ مَجْلِسًا، فَتَحَوَّلَ حَتَّى جَاءَ مُقَابِلَهُمْ عَلَى
شَفَةِ الْبَيْرِ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقِيهِ ثُمَّ دَلَّاهُمَا فِي الْبَيْرِ، فَجَعَلْتُ أَتَمَنَّى أَخَا لِي، وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ
يَأْتِيَ.

أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ: خَالِدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ كُليبِ الْخَزَرَجِيِّ، شَهِدَ الْعَقَبَةَ وَبَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ
كُلَّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَنَزَلَ عِنْدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ شَهْرًا حَتَّى بَنَى الْمَسْجِدَ.
حَضَرَ مَعَ عَلِيٍّ حَرْبَ الْخَوَارِجِ، وَوَرَدَ الْمَدَائِنُ فِي صَحْبَتِهِ. مَاتَ غَازِيًا بِبِلَادِ الرُّومِ فِي خِلَافَةِ
مُعَاوِيَةَ سَنَةِ ٥٠ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٩٠ وَأَشَدُّ الْعَابَةِ ج ٢ ص ٨٠.

قال ابن المُسَيَّب: فتَأَوَّلْتُ ذَلِكَ قُبُورَهُم اجْتَمَعَتْ هُنَا، وانفردَ عُثْمَانُ^(١).

(١) حَدِيث: خرج النَّبِيُّ ﷺ إلى حائط... إلخ:

بهَذَا اللفظ في:

صَحِيحُ البُخَارِيِّ: ٩٢ كتاب الفتن، ١٧ باب الفتنة التي تَمُوج كَمُوجِ البَحْرِ، رقم ٧٠٩٧ ص ١٤٩٧.

وهَذَا الْحَدِيثُ وَرَدَ مُطَوَّلًا في:

صَحِيحُ البُخَارِيِّ: ٦٢ كتاب فَصَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، ٥ باب، رقم ٣٦٧٤ ص ٧٧٢. وَالْحَدِيثُ في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٤ كتاب فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ٣ باب من فَصَائِلِ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم ٢٤٠٣ / ٢٩، شَرَحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ص ١٧٥٥-١٧٥٦. وفيه: (القَفُّ): حافة البئر.

(فأولتها قبورهم) - وهو لفظ مُسْلِمٍ -: يعني أن الثلاثة دُفِنُوا في مكانٍ وَاحِدٍ، وَعُثْمَانُ في مكانٍ بَاطِنٍ عَنْهُمْ. وَهَذَا من باب الفِرَاسَةِ الصَّادِقَةِ / شَرَحُ النَّوَوِيِّ.

(فأولتها قبورهم) فيه وقوع التَّأْوِيلِ في اليَقِظَةِ هو الذي يسمَّى الفِرَاسَةَ. والمُرَادُ اجْتِمَاعُ الصَّاحِبَيْنِ مع النَّبِيِّ ﷺ في الدَّفْنِ وانفردَ عُثْمَانُ عَنْهُمْ في البَقِيعِ. / فَتَحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٧٢ في شَرَحِ حَدِيثِ ٣٦٧٤.

سَعِيدُ بنِ المُسَيَّب: بن حَزْنِ المَخْزُومِيِّ القُرَشِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. فقيه المَدِينَةِ، أَجَلُ التَّابِعِينَ. كان وَاسِعَ العِلْمِ، وافرَ الحُرْمَةِ، مَتِينُ الدِّيَانَةِ، قَوَّالًا بِالْحَقِّ، فقيه النفس. ولد لستين مضتًا من خِلَافَةِ عُمَرَ. كان يَتَجَرَّجُ بِالزَّيْتِ وغيره. مات سنة ٩٤ هـ.

تَذَكُّرَةُ الحُفَّاطِ ج ١ ص ٥٤ رقم ٣٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٨٤ وَطَبَقَاتُ الفُكَّهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٥٧ والجَرَحُ والتَّعْدِيلُ ج ٢ ق ١ ص ٥٩ رقم ٢٦٢.

أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بن قَيْسٍ. الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ، أَسْلَمَ بِمَكَّةَ وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَلَاحَ عُمرُ بنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البَصْرَةَ، فَافْتَتَحَ الْأَهْوَازَ، وَاسْتَعْمَلَ عُثْمَانُ عَلَى

● وفي الموطأ: حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ: أَنَّ رَجُلًا نَزَعَ نَعْلَيْهِ، فَقَالَ: لَمْ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ؟ لَعَلَّكَ تَأَوَّلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ - طه: ١٢، قَالَ: ثُمَّ قَالَ كَعْبٌ لِلرَّجُلِ: أَتَدْرِي مَا كَانَتْ نَعْلَا مُوسَى؟ قَالَ مَالِكٌ: لَا أَدْرِي مَا أَجَابَهُ الرَّجُلُ. فَقَالَ كَعْبٌ: كَانَتْ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَيِّتٍ^(١).

الْكُوفَةُ، مَاتَ بِمَكَّةَ، وَقِيلَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ٤٢ هـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَحَدُ الْحَكَمِينَ اللَّذِينَ وَلَا هُمَا عَلَيَّ وَمُعَاوِيَةَ. كَانَ مِنْ أَجَلَاءِ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ.

الاسْتِيعَابُ ج ٤ ص ١٧٣ والإصابة ج ٢ ص ٣٥٩ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٤٤.

أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ، وَاسْمُ أَبِي قُحَافَةَ عُثْمَانُ بْنُ عَامِرِ التَّيْمِيِّ الْقُرَشِيِّ. أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّجَالِ، وَرَفِيقُهُ فِي الْغَارِ، مِنْ أَغْنِيَاءِ قُرَيْشٍ وَسَادَاتِهَا، شَهِدَ الْعَزَوَاتَ كُلَّهَا، أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ. مَاتَ سَنَةَ ١٣ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٢٤٣ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٢٠٥ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٢٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٣٦ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ لِعَلِيِّ الطَّنْطَاوِيِّ.

عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ: بْنُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ. ثَالِثُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، ذُو النُّورَيْنِ حَيْثُ تَزَوَّجَ بِنْتِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُقَيْيَةً وَأُمَّ كُلْثُومَ. كَانَ غَنِيًّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمَ بَعْدَ الْبَعْثَةِ بِقَلِيلٍ، جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ بِمَالِهِ، وَجَمَعَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ فِي مِصْحَفٍ وَاحِدٍ. اسْتَشْهَدَ سَنَةَ ٣٥ هـ. وَهُوَ مِنَ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ بِالْجَنَّةِ.

الاسْتِيعَابُ ج ٣ ص ٦٩ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٤٦٢ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٣٧٦ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٤٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٤٠.

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ رَجُلًا نَزَعَ نَعْلَيْهِ... إلخ، فِي:

الموطأ في: ٦٣٥ ما جاء في الانتعال، رقم ١٧٦٨ - شَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ عَلَى الْمُوطَأِ ج ٤ ص ٢٧٦.

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: الْأَصْبَحِيُّ الْحِمْيَرِيُّ. إِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ، وَاحِدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، إِلَيْهِ يَنْسَبُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ، وَلَدَ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَتَوَفَّى فِيهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ. لَهُ كِتَابُ الْمُوطَأِ، وَغَيْرُهُ.

والتَّأْوِيلُ هنا هو التَّفْسِيرُ.

- ويلحق بالتَّفْسِيرِ الْعَمَلُ بما جاء به:

وذلك لأن التَّفْسِيرَ وحده لا يكفي من غير التَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ لما أمر الله به.

● ومنه:

ما أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بسنده عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: كان النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أن يقول في ركوعه وسجوده: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي. يتأوَّلُ القرآن^(١).

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٦٧ وَتَرْيِيبُ الْمَدَارِكِ لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ ج ١ ص ١٠٢ والانتقاء لابن عَبْدِ الْبَرِّ ص ٩ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ج ١ ص ٢٠٧ وَطَرَحُ التَّثَرُّبِ ج ١ ص ٩٣ وَمَالِكٌ لِلشَّيْخِ أَبِي زُهْرَةَ.

(١) حَدِيثٌ: كان النَّبِيُّ ﷺ يكثر أن يقول... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ١٠ كتاب الأذان، ١٣٩ باب التَّسْبِيحِ والدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ، رقم ٨١٧ ص ١٧٩.

وَصَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٦٥ كتاب التَّفْسِيرِ - سورة ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ - النَّصْرُ، ٢ باب، رقم ٤٩٦٨ ص ١٠٩٦.

وَالْحَدِيثُ فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤ كتاب الصلاة، ٤٢ باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم ٤٨٤ - شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ص ٤٨٠.

وُسْنُنُ أَبِي دَاوُدَ: كتاب الصلاة، ١٥١ باب الدعاء في الركوع والسجود، رقم ٨٧٧ ج ٢ ص ١٥٦ وَخَرَّجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ، وقال: إسناده صحيح.

وُسْنُنُ ابْنِ مَاجَهَ: أبواب إقامة الصلوات، ٢٠ باب التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ والسُّجُودِ، رقم ٨٨٩ ج ٢ ص ٥٩. وَخَرَّجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ، وقال: إسناده صحيح.

عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، من أكبر فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ، كانت تُكْنَى بِأُمِّ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُخْتِهَا أَسْمَاءَ. قالت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (تزوجني رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأنا بنتُ سبع سنين،

قال النَّوَوِيُّ: معنى 'يتأول القرآن': يعمل ما أمر به في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ - النَّصْر: ٣، وكان ﷺ يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفي ما أمر به في الآية، وكان يأتي به في الركوع والسجود، لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها، فكان يختارها لأداء هذا الواجب الذي أمر به، ليكون أكمل^(١).

قال السَّهَارَنُفُورِيُّ: (يتأول القرآن) حال من فاعل يقول، أي: يبين المراد من قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾ - النَّصْر: ٣، آتياً بمقتضاه، من آل الشيء إلى كذا، فحاصله أنه يرجع إلى العمل بما في القرآن^(٢).

وبنى بي وأنا بنت تسع سنين، وقُبِضَ عني وأنا ابنة ثمان عشرة سنة). كانت أحبَّ نسائه إليه ﷺ، وأكثرهن رواية للحديث عنه. توفيت سنة ٥٧هـ، وقيل سنة ٥٨هـ، ودفنت بالبقيع.

الاشتيعاب ج ٤ ص ٣٥٦ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٧ والإصابة ج ٤ ص ٣٥٩ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤٧ وأسند الغابة ج ٥ ص ٥٠١ والرياض المستطابة ص ٣١٠.

(١) شرح النووي على مسلم ص ٤٨٠.

وانظر: فتح الباري ج ٣ ص ٤٥٧، وفيه: (قوله: «يتأول القرآن»)، أي: يفعل ما أمر به فيه). ونقله عنه في: عون المعبود ج ١ ص ٤٣٦.

النَّوَوِيُّ: مُحِبِّي الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرْفِ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ النَّوَوِيِّ. مُحَرَّرَ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُنْقَحِهِ، وَلَدَ فِي (نَوَا) قَرْيَةٍ مِنْ دِمَشْقَ سَنَةِ ٦٣١هـ، وَبِهَا نَشَأَ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، وَقَدِمَ دِمَشْقَ سَنَةِ ٦٤٩هـ. وَوَأَصَلَ دِرَاسَتَهُ. كَانَ صَابِرًا عَلَى خَشَوْنَةِ الْعَيْشِ، عَابِدًا أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ نَاهِيًا عَنِ الْمُنْكَرِ، يُوَاجِهُ الْمُلُوكَ فَمِنْ دَوْخِهِمْ. مَاتَ سَنَةِ ٦٧٦هـ وَوُفِدَ بِجَسَدِهِ إِلَى بَلَدِهِ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: مِنْهَا جُزْأَيْنِ، وَشَرْحُ مُسْلِمٍ، وَرِيَاضُ الصَّالِحِينَ، وَالْأَذْكَارُ، وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ، وَالتَّقْرِيبُ، وَالرَّوْضَةُ.

طبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٤٧٦ وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٧٠ رقم ١١٦٢ وطبقات الشافعية للسبكي ج ٨ ص ٣٩٥ وسدرة الذهب ج ٥ ص ٣٥٤ والنجوم الزاهرة ج ٧ ص ٢٧٨.

(٢) بذل المجهود للسَّهَارَنُفُورِيِّ ج ٤ ص ٣٥٢.

● ومنه:

ما أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بسنده... عن الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى قَطِيفَةٍ فَدَكِيَّةٌ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَرَاءَهُ، يَعُودُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، قَالَ: حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بِنِ سَلُولٍ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، فَإِذَا فِي الْمَجْلِسِ اخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمُشْرِكِينَ عَبْدَةَ الْأَوْثَانَ، وَالْيَهُودَ، وَالْمُسْلِمِينَ... إِلَى قَوْلِهِ:

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَعْفُونَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ، كَمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ، وَيَصْبِرُونَ عَلَى الْأَذَى، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ آوَوْا إِلَى الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ١٨٦، وَقَالَ اللَّهُ: ﴿وَدَكْثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ - الْبَقَرَةِ: ١٠٩، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَأَوَّلُ الْعَفْوَ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ... إلخ^(١).

وفي هامش لفظة «يتأول القرآن»: (قال ابن رسلان: أي: يمثل ما أمر به القرآن). وهذا من تعليقات الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي على بذل المجهود.

وفي المنهل العذب المورود ج ٥ ص ٣٢٦: («يتأول القرآن»، أي: يفسره ويأتي بما أمر به فيه).

(١) حَدِيثٌ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٦٥ كِتَابُ التَّفْسِيرِ، ١٥ بَابٌ: ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ آوَوْا إِلَى الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ...﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ١٨٦، رَقْمٌ ٤٥٦٦ ص ٩٥٣-٩٥٤.

وَالْحَدِيثُ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٧٨ كِتَابُ الْأَدَبِ، ١١٥ بَابُ كُنْيَةِ الْمُشْرِكِ، رَقْمٌ ٦٢٠٧ ص ١٣٢٥.

وَتَأَوَّلُ الْعَفْوُ فِي الْحَدِيثِ مَعْنَاهُ هُوَ الْعَفْوُ فِعْلاً وَتَوْجِيهِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَيْهِ، لِيَتَّخِذُوهُ سُنَّةً لَهُمْ فِي الْحَيَاةِ.

● ومنه:

مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ: فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَفِيهِ: قَالَ جَابِرُ: (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرِنَا، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ، فَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ) ^(١).

عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ: بْنُ خُوَيْلِدِ الْأَسَدِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ. ثِقَّةٌ فقيه مشهور ثَبَتَ. وَلَدَ فِي أَوَائِلِ خِلَافَةِ عُمَرَ الْفَارُوقِ. وَمَاتَ سَنَةَ ٩٤ هـ عَلَى الصَّحِيحِ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَأَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ وَأُمِّهِ أَسْمَاءَ وَخَالَتِهِ عَائِشَةَ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَآخَرِينَ. تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ١٨٠ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٦٤.

سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: سَيِّدُ الْخَزَرَجِ. شَهِدَ الْعَقَبَةَ، وَكَانَ أَحَدَ النُّبَلَاءِ، وَكَانَ فَارِساً جَوَاداً. وَكَانَ يَعِشِي كُلَّ لَيْلَةٍ ثَمَانِينَ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ. مَاتَ بِحَوْرَانَ سَنَةَ ١٥ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٣٥ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٣٠ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ٢٨٣.

(١) حَدِيثُ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرِنَا... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، ٥٦ بَابُ صِفَةِ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمُ ١٩٠٥ ج ٣ ص ٢٨٢، وَخَرَجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، ٨٤ بَابُ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَقْمُ ٣٠٧٤ ج ٤ ص ٢٥٨، وَخَرَجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ، وَقَالَ: حَدِيثُ صَحِيحٌ.

أَبُو دَاوُدَ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنُ شَدَّادِ السَّجِسْتَانِيِّ، صَاحِبُ السُّنَنِ. قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: هُوَ أَحَدُ أَيْمَةِ الدُّنْيَا فِقْهاً وَعِلْماً، وَحَفْظاً وَنَسْكَاً وَإِتْقَاناً. جَمَعَ وَصَنَّفَ وَدَبَّ عَنِ السُّنَنِ. تَوَفِيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٧٥ هـ.

تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ٢ ص ٢٢٤ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ٢ ص ٥٩١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١٦٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٢١.

(وهو يعلم تأويله) معناه الحث على التمسك بما أخبركم عن فعله في حجته تلك^(١).

● ومنه:

ما أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِسَنَدِهِ... عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ رَكَعَتَيْنِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَأَتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ.

قال الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: مَا بِأَلْ عَائِشَةَ تُتِمُّ؟

قال: تَأَوَّلْتُ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ^(٢).

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: بَنَ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ السَّلَمِيُّ، شَهِدَ الْعَقَبَةَ الثَّانِيَةَ مَعَ أَبِيهِ وَهُوَ صَغِيرٌ،
كَانَ مِنَ الْكَثَرِينَ الْحُفَاطَ لِلْسُّنَنِ، وَكَفَ بِصَرِّهِ آخِرَ عُمُرِهِ. وَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٧٤ هـ وَقِيلَ
غَيْرُهُ.

الاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٢٢١ وَالِإِصَابَةُ ج ١ ص ٢١٣ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ٢٥٦ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢
ص ٤٢.

(١) عَوْنُ الْمَعْبُودِ عَلَى شَرْحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ج ١ ص ٨٩٤.

(٢) حَدِيثُ: الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ١٨ كِتَابُ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ، ٥ بَابُ يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ، رَقْمُ
١٠٩٠ ص ٢٣٣.

وَالْحَدِيثُ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٦ كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ، ١ بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرُهَا، رَقْمُ
٦٨٥/٣ - شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ص ٥٩٣، وَفِي لَفْظِهِ: (... مَا بِأَلْ عَائِشَةَ تُتِمُّ فِي
السَّفَرِ؟ قَالَ: إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ كَمَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ).

قال النَّوَوِيُّ: ... اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِهِمَا، فَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ، أَنَّهَا رَأَى
الْقَصَرَ جَائِزًا وَالْإِتِمَامَ جَائِزًا، فَأَخَذَ بِأَحَدِ الْجَائِزَيْنِ، وَهُوَ الْإِتِمَامُ. وَأُورِدَ النَّوَوِيُّ أَقْوَالًا أُخْرَى
وَالِإِيرَادَاتِ عَلَيْهَا.

وَانْظُرْ أَيْضًا: فَتَحَ الْبَارِي ج ٤ ص ٢٦٠. وَلَمْ يَبَيِّنْ مَعْنَى تَأَوَّلَتْ، لَكِنْ يَفْهَمُ مِنْهُ التَّفْسِيرُ
وَالْتَّطْبِيقُ.

و(تأولت) في هذا الحديث تعني أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فسرت آية القصر في السفر: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ - النساء: ١٠١، كما فسرها عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو جواز القصر والإتمام في السفر.

ففهم عُثْمَانُ من الآية جواز إتمام الصلاة في السفر، فأتى فعلاً، وتابعته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ذلك فأتت أيضاً.

٣- التأويل بمعنى 'عبارة الرؤيا' ^(١)، وتفسيرها وتأويلها ^(٢):

وسمي التعبير تأويلاً، لأن التأويل هو الإخبار عن العواقب ^(٣)، وبيان ما يؤول أمر المنام إليه ^(٤).

● وهذا ما ذكره المفسرون في بيان معنى قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ - يوسف: ٦ ^(٥)، مثل:

الطَّبْرِي ^(٦)، والزجاج ^(٧)، والمأثيري ^(٨)، والماوردي ^(٩)،

(١) لسان العرب - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٤ والقاموس المحيط - تاج العروس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٣.

(٢) تاج العروس السابق.

(٣) تأويلات أهل السنة ج ٢ ص ٥٨١.

(٤) زاد المسير ص ٦٨١. ونحوه في تفسير البغوي ص ٦٣٦، وفيه: (سُمِّيَ تأويلاً لأنه يؤول أمره إلى ما رأى في منامه، والتأويل: ما يؤول إليه عاقبة الأمر). وكذا في تفسير الطبرسي ج ١٢ ص ١٢.

(٥) تقدم قبل قليل تأويلات ثلاثة لكلمة: (تأويل) في هذه الآية في تفسير الماوردي.

(٦) تفسير الطبري ج ١٣ ص ١٥-١٦ ونقل عن مجاهد: ﴿تَأْوِيلُ الْأَحَادِيثِ﴾: عبارة الرؤيا.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٣ ص ٩٢.

(٨) تأويلات أهل السنة ج ٢ ص ٥٦٧: ﴿تَأْوِيلُ الْأَحَادِيثِ﴾: تعبير الرؤيا.

(٩) تفسير الماوردي ج ٣ ص ٨: عبارة الرؤيا، قاله مجاهد.

والبَغَوِيُّ^(١)، والزَّمَخْشَرِيُّ^(٢)، وابن عَطِيَّة^(٣)، والطَّبْرَسِيُّ^(٤)، وابن الجَوْزِيِّ^(٥)،
والقُرْطُبِيُّ^(٦)، وابن جُزَيء^(٧)، وابن كَثِير^(٨)، والسُّيُوطِيُّ^(٩)، والشُّوكَانِيُّ^(١٠)،
والأَلُوسِيُّ^(١١)، وأَطْفَيْش^(١٢)، وعَبْد الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ^(١٣).

ونقل القُرْطُبِيُّ الإجماع على أن تَأْوِيلَ الأحاديث هو تَأْوِيلُ الرؤيا، وقد كان
يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أعلم الناس بتأويلها^(١٤).

● وكذلك ما ذكره المفسِّرون في بيان معنى قوله تعالى: ﴿وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ
الْأَحَادِيثِ﴾ - يُوسُفُ: ٢١، أنه تعبير الرؤيا^(١٥).

- (١) تَفْسِيرُ البَغَوِيِّ ص ٦٣٦، وفيه: ﴿تَأْوِيلُ الْأَحَادِيثِ﴾ يريد تعبير الرؤيا.
- (٢) الكَشَافُ ص ٥٠٥: تَأْوِيلُهَا: عبارتها وتَفْسِيرُهَا.
- (٣) تَفْسِيرُ ابن عَطِيَّة ص ٩٧٩، وفيه: قال مُجَاهِدُ والسُّدِّيُّ: هي عبارة الرؤيا.
- (٤) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ١٢ ص ١٢.
- (٥) زَادَ المَسِيرُ ص ٦٨١، وفيه: إنه تعبير الرؤيا، قاله ابن عَبَّاسٍ ومُجَاهِدُ وَقْتَادَةُ.
- (٦) تَفْسِيرُ القُرْطُبِيِّ ج ١ ص ١٦٠٦.
- (٧) تَفْسِيرُ ابن جُزَيء ص ٣٨٢.
- (٨) تَفْسِيرُ ابن كَثِير ج ٤ ص ٣٢٩ نَقْلًا عن مُجَاهِدٍ، قال: وغير وَاحِدٍ.
- (٩) الدَّرَ المَنْثُور ج ٨ ص ١٨٥ نَقْلًا عن مُجَاهِدٍ.
- (١٠) فَتَحَ القَدِيرُ للشُّوكَانِيِّ ص ٨٣٢ ونقل أيضاً عن القُرْطُبِيِّ.
- (١١) رُوحُ المَعَانِي ج ١٢ ص ٢١١ قال: وهو المَرْوِيُّ عن مُجَاهِدٍ والسُّدِّيِّ.
- (١٢) تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٧ ص ٧١.
- (١٣) تَيْسِيرُ الكَرِيمِ الرَّحْمَنِ ص ٣٨٦.
- (١٤) تَفْسِيرُ القُرْطُبِيِّ ج ١ ص ١٦٠٦ ونقله الشُّوكَانِيُّ في فَتَحِ القَدِيرِ ص ٨٣٢.
- (١٥) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ١٣ ص ٦٥ نَقْلًا عن مُجَاهِدٍ من ثلاث طرق والسُّدِّيِّ. ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ج ٣ ص ٩٩ وتَفْسِيرُ البَغَوِيِّ ص ٦٤٠ وتَفْسِيرُ ابن عَطِيَّة ص ٩٨٦ عن مُجَاهِدٍ. وتَفْسِيرُ القُرْطُبِيِّ ج ١ ص ١٦٢١. وتَفْسِيرُ ابن كَثِير ج ٤ ص ٣٣٥ عن مُجَاهِدٍ والسُّدِّيِّ. والدر المَنْثُور ج ٨ ص ٢١٧ عن مُجَاهِدٍ. وَفَتَحَ القَدِيرُ للشُّوكَانِيِّ ص ٨٣٩.

● وكذلك ما ذكره المفسرون في بيان معنى قوله تعالى: ﴿يَنْتَنَّا بِتَأْوِيلِهِ﴾ - يوسف: ٣٦.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا نَبَأُكُم بِتَأْوِيلِهِ﴾ - يوسف: ٣٧.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ - يوسف: ٤٤.

وقوله تعالى: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾ - يوسف: ٤٥.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَأْتُوتُ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ - يوسف: ١٠٠.

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ - يوسف: ١٠١.

وجميع هذه الآيات وردت في تعبير الرؤيا، كما هو ظاهر في قصة يوسف عليه السلام.

- وأحاديث الرسول ﷺ كثيرة فيها لفظ (التأويل) بمعنى تعبير الرؤيا، منها:

● ما أخرجه البخاري بسنده... عن ابن شهاب، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ قال:

بينما أنا نائم أتيت بقدح لبن، فشربت حتى أني لأرى الري يخرج في أظفاري، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب، قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم^(١).

ورُوح المعاني ج ١٢ ص ٢٥٩ عن مجاهد. وتفسير التفسير ج ٧ ص ٩٣. وتفسير الكريم الرحمن ص ٣٨٨.

وأحال على ما تقدم كل من:

تأويلات أهل السنة ج ٢ ص ٥٧٣ وتفسير الماوردی ج ٣ ص ٢٠ وتفسير الطبرسي ج ١٢ ص ٣٦ وزاد المسير ص ٦٨٨ وتفسير الرازي ج ١٨ ص ١١٢ وتفسير ابن جزيء ص ٣٨٤.

(١) حديث: بينما أنا نائم أتيت بقدح... إلخ، في:

صحيح البخاري: ٣ كتاب العلم، ٢٢ باب فضل العلم، رقم ٨٢ ص ٣٥.

● وأخرج البُخَارِيُّ بسنده... عن ابن شَهَاب، عن أبي أُمَامَةَ بن سهل: أنه سمع

وورد هَذَا الْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بِالْفَاظِ مُتْقَارِبَةٍ، فِيهَا لَفْظُ (التَّأْوِيلُ) بِمَعْنَى 'تَعْبِيرِ
الرُّؤْيَا فِي:

٦٢ كِتَابِ فَصَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، ٦ بَابِ مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَقْمُ ٣٦٨١
ص ٧٧٤.

٩١ كِتَابِ التَّعْبِيرِ، ١٥ بَابِ اللَّبَنِ، رَقْمُ ٧٠٠٦ ص ١٤٧٩.

٩١ كِتَابِ التَّعْبِيرِ، ١٦ بَابِ إِذَا جَرَى اللَّبَنُ فِي أَطْرَافِهِ، رَقْمُ ٧٠٠٧ ص ١٤٨٠.

٩١ كِتَابِ التَّعْبِيرِ، ٣٤ بَابِ إِذَا أُعْطِيَ فَضْلُهُ غَيْرُهُ فِي النَّوْمِ، رَقْمُ ٧٠٢٧ ص ١٤٨٤.

٩١ كِتَابِ التَّعْبِيرِ، ٣٧ بَابِ الْقَدَحِ فِي النَّوْمِ، رَقْمُ ٧٠٣٢ ص ١٤٨٥.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٤ كِتَابُ فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ، ٢ بَابُ مِنْ فَصَائِلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَقْمُ
٢٣٩١ - شَرْحُ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ ص ١٧٥٠، وَفِيهِ: (أَمَّا تَفْسِيرُ اللَّبَنِ بِالْعِلْمِ فَلَاشْتِرَاكُهُمَا
فِي كَثْرَةِ النِّفْعِ، وَفِي أَنَّهُمَا سَبَبُ الصَّلَاحِ، فَاللَّبَنُ غِذَاءُ الْأَطْفَالِ، وَسَبَبُ صَلَاحِهِمْ، وَقَوَتْ
لِلْأَبْدَانِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَالْعِلْمُ سَبَبٌ لَصَلَاحِ الْآخِرَةِ وَالْدُنْيَا).

وَالْحَدِيثُ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الرُّؤْيَا، ٩ بَابُ، رَقْمُ ٢٤٣٧ ج ٤ ص ٣٢٩، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ
ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَخَرَّجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَفِي أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ، ٥٣ بَابُ، رَقْمُ ٤٠١٩ ج ٦ ص ٢٦٤، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثُ
حَسَنِ صَحِيحٍ غَرِيبٌ. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ سَلَفَ تَخْرِيجُهُ فِي ٢٤٣٧.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، صَحَابِيُّ نَشَأَ فِي الْإِسْلَامِ، هَاجَرَ إِلَى
الْمَدِينَةِ مَعَ أَبِيهِ، أَفْتَى سِتِينَ سَنَةً، مِنْ مَشَاهِدِهِ: الْخَنْدَقُ وَمُؤْتَةُ الْيَرْمُوكِ وَمِصْرُ وَإِفْرِيقِيَّةَ.
تُوفِيَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ٧٣ هـ.

الاشْتِيعَابُ ج ٢ ص ٣٤١ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٣٤٧ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٢٢٧ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَّاطِ ج ١
ص ٣٧.

أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ، وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الشَّدِيدَ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ، قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الدِّينُ^(١).

(١) حَدِيثٌ: بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يَعْرَضُونَ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٢ كتاب الإيمان، ١٥ باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، رقم ٢٣ ص ١٩.

وورد هذا الْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بِالْفَاظِ مُقَابَرَةٍ فِيهَا لَفْظُ التَّأْوِيلِ بِمَعْنَى تَعْبِيرِ الرُّؤْيَا فِي:

٦٢ كتاب فضائل أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، ٦ باب مناقب عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رقم ٣٦٩١ ص ٧٧٥.

٩١ كتاب التعبير، ١٧ باب الْقَمِيصِ فِي الْمَنَامِ، رقم ٧٠٠٨ ص ١٤٨٠.

٩١ كتاب التعبير، ١٨ باب جَرِّ الْقَمِيصِ فِي الْمَنَامِ، رقم ٧٠٠٩ ص ١٤٨٠.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٤ كتاب فضائل الصَّحَابَةِ، ٢ باب من فضائل عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم ٢٣٩٠ - شَرْحُ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ ص ١٧٤٩، وفيه: (قال أهل العبارة: الْقَمِيصُ فِي النَّوْمِ مَعْنَاهُ الدِّينُ، وَجَرُّهُ يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ آثَارِهِ الْجَمِيلَةِ، وَسُنَنُهُ الْحَسَنَةُ فِي الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ وَفَاتِهِ لِيَقْتَدَى بِهِ).

وَالْحَدِيثُ بِلَفْظٍ مُقَابَرٍ فِي:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الرُّؤْيَا، ١٠ باب، رقم ٢٤٣٨ ج ٤ ص ٣٣٠ وأورد التِّرْمِذِيُّ لَهُ طَرِيقاً آخَرَ بِرَقْمٍ ٢٤٣٩ وقال: وَهَذَا أَصَحُّ. وَخَرَّجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانَ الْخَزَرَجِيُّ، صَحَابِيُّ جَلِيلٍ، أَوَّلُ مَشَاهِدِهِ الْخَنْدَقَ، كَانَ مِنْ نُجَبَاءِ الْأَنْصَارِ وَعِلْمَائِهِمْ وَفَضْلَائِهِمْ. تَوَفَّى سَنَةَ ٧٤ هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٤٧ والإصابة ج ٢ ص ٣٥.

● وأخرج البخاري عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:

بينما أنا نائم، رأيت في يدي سوارين من ذهب، فأهممني شأنهما، فأوحي إلي في المنام، أن أنفخهما. فنفختهما فطارا، فأولتهما كذابين يخرجان بعدي.
فكان أحدهما العنسي، والآخر مُسْلِمَةُ الكذاب، صاحب اليمامة^(١).

(١) حديث: بينما أنا نائم رأيت في يدي سوارين... إلخ، في:

صحيح البخاري: ٦١ كتاب المناقب، ٢٥ باب علامات النبوة في الإسلام، رقم ٣٦٢١ ص ٧٦٢.

وورد هذا الحديث في صحيح البخاري بالفاظٍ متقاربة، فيها لفظ التأويل بمعنى تعبير الرؤيا في:

٦٤ كتاب المغازي، ٧٠ باب وفد بني حنيفة، رقم ٤٣٧٤ و ٤٣٧٥ ص ٩١٠.

و ٦٤ كتاب المغازي، ٧١ باب قصة الأسود العنسي، رقم ٤٣٧٩ ص ٩١١.

و ٩١ كتاب التعبير، ٣٨ باب إذا طار الشيء في المنام، رقم ٧٠٣٤ ص ١٤٨٥.

و ٩١ كتاب التعبير، ٤٠ باب النفخ في المنام، رقم ٧٠٣٧ ص ١٤٨٥.

وصحيح مسلم: ٤٢ كتاب الرؤيا، ٤ باب رؤيا النبي ﷺ، رقم ٢٢٧٤ - شرح مسلم للنووي ص ١٦٨٦، وفيه: (قال العلماء: المراد بقوله ﷺ: يخرجان بعدي: أي: يظهران شوكتها أو محاربتها، ودعواهما النبوة، وإلا فقد كانا في زمنه).

والحديث بلفظ آخر في:

سنن الترمذي: أبواب الرؤيا، ١١ باب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ في الميزان والدلو، رقم ٢٤٤٥ ج ٤ ص ٣٣٤، قال الترمذي: هذا حديث غريب. وخرجه الشيخ شعيب، وقال: حديث صحيح.

وسنن ابن ماجه: أبواب تعبير الرؤيا، ١٠ باب تعبير الرؤيا، رقم ٣٩٢٢ ج ٥ ص ٧٥. وخرجه الشيخ شعيب، وقال: حديث صحيح.

● وأخرج البخاري بسنده عن عبد الله بن عمر، أن النبي ﷺ قال:

رَأَيْتُ كَأَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ نَائِرَةَ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ، حَتَّى قَامَتْ بِمَهْيَعَةٍ - وَهِيَ الْجُحْفَةُ - ، فَأَوَّلْتُ أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ نُقِلَ إِلَيْهَا^(١).

والناظر في استعمالات كلمة (التأويل) المتقدمة في الأصل الثاني الذي ذكره ابن فارس، يجدها تعود إلى معنى الرجوع وانتهاء الأمر وعاقبته.

أبو هريرة: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ الدَّوْسِيُّ، أَسْلَمَ عَامَ خَيْبَرَ وَشَهِدَهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَزِمَهُ وَوَاضَبَ عَلَيْهِ رَغْبَةً فِي الْعِلْمِ. وَكَانَ مِنْ أَحْفَظِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ فِي عَصْرِهِ. مَاتَ سَنَةَ ٥٩ هـ بِالْعَقِيقِ.

الاستيعاب ج ٤ ص ٢٠٢ والإصابة ج ٤ ص ٢٠٢ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٢ رقم ١٦ ودفاع عن أبي هريرة: عَبْدُ الْمُنْعِمِ صَالِحُ الْعَلِي، وَأَبُو هُرَيْرَةَ: د. عجاج الخطيب.

(١) حَدِيث: رَأَيْتُ كَأَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٩١ كتاب التعبير، ٤١ باب إِذَا رَأَى أَنَّهُ أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ كُوْرَةٍ...، رقم ٧٠٣٨، ص ١٤٨٦.

وورد هذا الحديث في صحيح البخاري بلفظٍ مقارب، وفيها لفظ التأويل بمعنى تعبير الرؤيا في:

٩١ كتاب التعبير، ٤٢ باب المرأة السوداء، رقم ٧٠٣٩ ص ١٤٨٦.

و ٩١ كتاب التعبير، ٤٣ باب المرأة النائرة الرأس، رقم ٧٠٤٠ ص ١٤٨٦.

والحديث بلفظٍ مقاربٍ في:

سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الرُّؤْيَا، ١١ باب مَا جَاءَ فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمِيزَانِ وَالذَّلْوِ، رقم ٢٤٤٣ ج ٤ ص ٣٣٣، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَخَرَّجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وُسْنَنُ ابْنِ مَاجَهَ: ١٠ باب تعبير الرؤيا، رقم ٣٩٢٤ ج ٥ ص ٧٨. وَخَرَّجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

المَطْلَبُ الثَّانِي التَّأْوِيلُ فِي الاصْطِلَاحِ

لِلتَّأْوِيلِ تعاريف عديدة منها:

١ - التَّأْوِيلُ: هو صرف معنى الآية بوجهٍ تحتمله الآية، ويكون موافقاً لما قبله، ملائماً لما بعده.

فيكون التَّأْوِيلُ بَيَانُ الشَّيْءِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَعْنَى الْآيَةِ وَمَقْصُودُهَا^(١).
ومثل الآية نَصُّ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ.

٢ - التَّأْوِيلُ: هو رَدُّ الشَّيْءِ إِلَى الْغَايَةِ الْمُرَادَةِ مِنْهُ، عِلْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا.
وهو قول الرَّاغِبِ الْأَصْبَهَانِيِّ^(٢). وشرحه بقوله:

(١) بَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٧٩.

(٢) مُفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ لِلرَّاغِبِ ص ٩٩. ونقله الْفَيْرُوزَابَادِيُّ فِي بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ - بَصِيرَةٍ فِي التَّأْوِيلِ ج ٢ ص ٢٩٢ من غير عَزْوٍ. ونقله الزَّيْبِيدِيُّ فِي تَاجِ الْعَرُوسِ - مَادَّةُ (أَوَّل) ج ٢٨ ص ٣٣ عَنِ الرَّاغِبِ، لَكِنْ فِيهِ (قَوْلًا) بَدَلًا مِنْ (عِلْمًا). وَأَشَارَ الْمُحَقِّقُ إِلَى مُفْرَدَاتِ الرَّاغِبِ.

الرَّاغِبِ الْأَصْبَهَانِيِّ: أَبُو الْقَاسِمِ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُفَضَّلِ. سَكَنَ بَغْدَادَ. أَدِيبٌ، مُفَسِّرٌ، لُغَوِيٌّ. قَالَ السُّيُوطِيُّ: (كَانَ فِي ظَنِّي أَنَّ الرَّاغِبَ مُعْتَزَلِيٌّ، حَتَّى رَأَيْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ بَدْرِ الدِّينِ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى ظَهْرِ نَسْخَةٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ الصُّغْرَى لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ مَا نَصَّهُ: «ذَكَرَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي فِي تَأْسِيسِ التَّقْدِيسِ فِي الْأُصُولِ: أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ الرَّاغِبَ مِنْ أَيْمَةِ السُّنَّةِ»، وَقَرَنَهُ بِالْغَزَالِيِّ، قَالَ: وَهِيَ فَائِدَةٌ حَسَنَةٌ، فَإِنْ كَثُرَ مِنَ النَّاسِ يَظُنُّونَ أَنَّهُ مُعْتَزَلِيٌّ). مِنْ كُتُبِهِ: جَامِعُ التَّفَاسِيرِ، وَالْمُفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٥٠٢ هـ.

بُغْيَةُ الْوَعَاةِ ج ٢ ص ٢٩٧ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ١٨ ص ١٢٠ وَالْأَعْلَامُ ج ٢ ص ٢٥٥ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٦٤٢ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ الْأُولَى. وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: الْمُفْرَدَاتُ، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: صَفْوَانُ عَدْنَانُ دَاوُدِي. وَانْظُرْ: أَسَاسُ التَّقْدِيسِ لِلرَّازِيِّ ص ١٦.

ففي العلم: نحو: ﴿وَمَا يَكْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٧.
 (ويريد الرَّاغِبُ بالعلم هو: إرجاع الكلام إلى حقيقته الْعِلْمِيَّةِ، وَذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ دلالته وحسن فهمه، وهذا رد الكلام الْعِلْمِيِّ).

وفي الفعل: كقول الشاعر:

وَلِلنَّوَى قَبْلَ يَوْمِ الْبَيِّنِ تَأْوِيلٌ

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ - الأعراف: ٥٣، أي: بيانه الذي غايته المقصودة منه.

(ويريد الرَّاغِبُ بالفعل هو: إرجاع الكلام إلى حقيقته الْعَمَلِيَّةِ، وَذَلِكَ بِتَنْفِيذِهِ وَأَدَائِهِ فِي عَالَمِ الْوَاقِعِ، وَهَذَا رَدُّ الْكَلَامِ الْعَمَلِيِّ).

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ - النساء: ٥٩، قيل: أحسن معنى وترجمة، وقيل: أحسن ثواباً في الآخرة^(١).

٣- التَّأْوِيلُ: هو حَمْلُ الظَّاهِرِ عَلَى الْمُحْتَمَلِ الْمَرْجُوحِ، فَإِنْ حُمِلَ لِدَلِيلٍ فَصَحِيحٌ، أَوْ لِمَا يُظَنُّ دَلِيلًا مَفْسُودًا، أَوْ لَا شَيْءَ فَلَعِبٌ لَا تَأْوِيلَ.
 وهذا تعريف التَّاجِ الشُّبْكِيِّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ^(٢).

(١) مُفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ لِلرَّاغِبِ ص ٩٩. وهو في بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ السَّابِقِ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ أَيْضًا. ونقل الأَلُوسِيُّ فِي رُوحِ الْمَعَانِي ج ٤ ص ٢٦ وج ١٢ ص ٢١٠ عَنِ الرَّاغِبِ بَعْضَ كَلَامِهِ هَذَا. وانظر رد الكلام الْعِلْمِيِّ وَالْعَمَلِيِّ فِي: التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ فِي الْقُرْآنِ لَصَلَاحِ الْحَالِدِيِّ ص ١٦٩ و ٣٥.

والشاعر هو عبدة بن الطبيب، والشرط الأول من البيت هو: (ولالأحبة أيامٌ تذكُرُها)، والقصيدة من الْمُفَضَّلِيَّاتِ. / هامش المُفْرَدَاتِ.

(٢) جَمْعُ الْجَوَامِعِ - تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ بِجَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ٢٥٤ وَتَاجِ

٤ - التَّأْوِيلُ: هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى معنى المرجوح لدليل يقتزن

به .

وهو التعريف في عرف المتأخرين من الْمُتَفَقِّهَةِ والمُتَكَلِّمَةِ والمُحَدِّثَةِ والمُتَصَوِّفَةِ ونحوهم .

وهذا ذكره ابن تَيْمِيَّةَ . وقال: وَهَذَا التَّأْوِيلُ الَّذِي يَتَكَلَّمُونَ عَلَيْهِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَمَسَائِلِ الْخِلَافِ . فَإِذَا قَالَ أَحَدُ مِنْهُمْ: هَذَا الْحَدِيثُ أَوْ هَذَا النَّصُّ مَوْضُوعٌ ، أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى كَذَا ، قَالَ الْآخَرُ: هَذَا نَوْعٌ تَأْوِيلٌ ، وَالتَّأْوِيلُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ

وهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي يَتَنَازَعُونَ فِيهِ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ ، إِذَا صَنَّفَ بَعْضُهُمْ فِي إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ أَوْ ذَمِّ التَّأْوِيلِ ، أَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ: آيَاتُ الصِّفَاتِ لَا تَوْضُوحٌ ، وَقَالَ الْآخَرُ: بَلْ يَجِبُ تَأْوِيلُهَا ، وَقَالَ الثَّالِثُ: بَلِ التَّأْوِيلُ جَائِزٌ يُفْعَلُ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ وَيُتْرَكُ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ ، أَوْ التَّأْوِيلُ يَصْلُحُ لِلْعُلَمَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَالَاتِ وَالتَّنَازُعِ^(١) .

الْعَرُوسُ - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٣ نَقْلًا عَنْ جَمْعِ الْجَوَامِعِ . وَهُوَ فِي التَّفْسِيرِ وَالْمُفَسِّرُونَ لِلذَّهَبِيِّ ج ١ ص ٢٠ نَقْلًا عَنْ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ .

السُّبُكِيُّ: أَبُو نَصْرٍ تَاجُ الدِّينِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيِّ بْنِ تَمَّامٍ . وَلَدَ سَنَةَ ٧٢٧ هـ بِالْقَاهِرَةِ . وَأَجَازَ لَهُ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ وَغَيْرُهُ . قَدِمَ دِمَشْقَ مَعَ وَالِدِهِ ، وَلَا زَمَ الْإِشْتِغَالَ بِالْفِقْهِ وَالْأَصُولِ وَالْعَرَبِيَّةِ . انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْقَضَاءِ بِالشَّامِ ، وَحَصَلَتْ لَهُ بِسَبَبِهِ مَحَنٌ . كَانَ بَلِيغًا طَلِقَ اللَّسَانَ . رَزَقَ السَّعَادَةَ فِي تَصَانِيفِهِ ، وَمِنْهَا: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى وَالْوَسْطَى وَالصُّغْرَى ، وَشَرْحُ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَشَرْحُ مِنْهَاجِ الْبَيْضاوِيِّ ، وَجَمْعُ الْجَوَامِعِ . تَوَفِيَ سَنَةَ ٧٧١ هـ بِالطَّاعُونَ بِدِمَشْقَ .

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ ج ٣ ص ١٠٤ وَالْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ٤١٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٣٤٣ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ . وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى ، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقًا: الطَّنَاحِيُّ ، وَالْحُلُو .

(١) الْإِكْلِيلُ فِي الْمُتَشَابِهِ وَالتَّأْوِيلِ ص ٢٧-٢٨ .

وَانْظُرْ: شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ ص ٢٥٥-٢٥٦ .

٥- التَّأْوِيلُ فِي الشَّرْعِ: صَرَفَ اللفظ عن معناه الظَّاهِرِ إلى معنى يَحْتَمِلُهُ، إذا كان الْمُحْتَمَلُ الذي يَرَاهُ موافقاً لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ﴾ - الأنعام: ٩٥، وغيرها....

إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تَفْسِيرًا، وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر، وَالْعَالَمِ مِنَ الْجَاهِلِ كان تَأْوِيلًا^(١).

وظاهر أن هذه التعاريف متقاربة، فجميعها تفيد أن المتأول يصرف اللفظ عن معناه الظَّاهِرِ المتبادر إلى معنى آخر يحتمله ذَلِكَ اللفظ، بدليل. فصار ذَلِكَ عَاقِبَةُ الاحتمال فيه.

وعليه، فالتأول مُطَالَبٌ بأمرين:

الأمر الأول: أن يبين احتمال اللفظ للمعنى الذي حمله عليه، وادعى أنه المراد.

الأمر الثاني: أن يبين الدليل الذي أوجب صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح، وإلا كان تأويلاً فاسداً، أو تلاعباً بالنصوص.

ابن تَيْمِيَّةَ (تَقِيُّ الدِّينِ): أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ النَّمِيرِيُّ الْحَرَّانِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ، الْمُجْتَهِدُ الْمُفَسِّرُ الْبَارِعُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، عِلْمُ الزَّهَادِ، نَادِرَةُ الْعَصْرِ، صَاحِبُ الْمُؤَلَّفَاتِ الْكَثِيرَةِ مِنْهَا: الْفَتَاوَى، وَمِنْهَا جُزْءُ السُّنَّةِ. تُوْفِيَ بِدِمَشْقَ مُعْتَقَلًا فِي قَلْعَتِهَا سَنَةَ ٧٢٨هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَظَازِ ج ٤ ص ١٤٩٦ رقم ١١٧٥ وذيل طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٣٨٧ وَالتَّجْوِيزُ الزَّاهِرَةُ ج ٩ ص ٢٧١ وَالْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ مِنْ مَنَاقِبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ لَابِنِ عَبْدِ الْهَادِي.

(١) التَّعْرِيفَاتُ لِلْجُرْجَانِيِّ ص ٥٠ وَدُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ - مَادَّةُ (التَّأْوِيلِ) ص ٢٢٩ وَلَمْ يَعْزُهُ. وَهُوَ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ - مَادَّةُ (أَوَّلِ) ج ٢٨ ص ٣٣ نَقْلًا عَنْ ابْنِ الْكَمَالِ، مَعَ اخْتِلَافٍ لِفْظِيٍّ يَسِيرٌ، وَفِيهِ خَطَأٌ مَطْبَعِيٌّ وَهُوَ: (مِنَ الْبَيْضَةِ كَانَ تَأْوِيلًا)، وَصَوَابُهُ مَا فِي التَّعْرِيفَاتِ. وَذَكَرَ الْكُفَوِيُّ الْآيَةَ وَبَيَّنَ التَّفْسِيرَ وَالتَّأْوِيلَ فِيهَا فِي الْكُلِّيَّاتِ ص ٢٦٢ كَمَا وَرَدَ فِي نَصِّ الْمَنْ أَعْلَاهُ.

هَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي يَتَكَلَّمُونَ عَلَيْهِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَمَسَائِلِ الْخِلَافِ وَمَسَائِلِ الصِّفَاتِ^(١).

وَسَتَأْتِي تَعْرِيفَاتُ أُخْرَى لِلتَّأْوِيلِ عِنْدَ بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّأْوِيلِ وَالتَّفْسِيرِ وَبَعْدَهُ.

وَأَرْجِعُ الْعُلَمَاءَ أَصْلَ تَعْرِيفِ (التَّأْوِيلِ) بِمَعْنَاهِ الْاصْطِلَاحِيِّ إِلَى مَا تَقْدُمُ مِنْ مَعَانٍ لُغَوِيَّةٍ لِهَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَهِيَ:

١ - أَصْلُهُ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ الرَّجُوعُ^(٢)، فَكَانَ التَّأْوِيلُ صَرْفُ الْآيَةِ إِلَى مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ الْمَعَانِي^(٣). أَيْ: أَنَّ التَّأْوِيلَ يُرْجَعُ اللَّفْظُ وَيَصْرِفُهُ إِلَى مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ^(٤).

٢ - وَقِيلَ: التَّأْوِيلُ: إِيدَاءُ عَاقِبَةِ الشَّيْءِ.

وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْمَالِ بِمَعْنَى الْمَرْجِعِ وَالْعَاقِبَةِ.

(١) التَّفْسِيرُ وَالْمُفَسِّرُونَ لِلذَّهَبِيِّ ج ١ ص ١٩-٢٠. وَقَالَ: لَخَصْنَا هَذَا الْمَوْضُوعَ مِنَ (الْإِكْلِيلِ فِي الْمُتَشَابِهِ وَالتَّأْوِيلِ) لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ - مَجْمُوعَةِ الرِّسَالِ الْكُبْرَى ج ٢ ص ١٥-١٧ وَالْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ مِنْ جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ التَّدْمِيرِيَّةِ.

وَعِبَارَةُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ هِيَ: (الْمَتَأَوَّلُ عَلَيْهِ وَظَيِّفَتَانِ: بَيَانُ احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى الَّذِي ادَّعَاهُ، وَبَيَانُ الدَّلِيلِ الْمَوْجِبِ لِلصَّرْفِ إِلَيْهِ عَنِ الْمَعْنَى الظَّاهِرِ). / الْإِكْلِيلُ ص ٢٧-٢٨.

وُخْلَاصَةُ هَذَا الْكَلَامِ فِي: رَوْضَةِ النَّاطِرِ لِابْنِ قُدَّامَةَ وَشَرْحِهِ: نَزْهَةِ الْخَاطِرِ الْعَاطِرِ ج ٢ ص ٣٥.

(٢) الْإِتْقَانُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٨٤٧ وَبَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٧٩ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ١ ص ١٠٣.

(٣) الْبَرْهَانُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٤٨ وَالْإِتْقَانُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٨٤٧.

وَانْظُرْ مُقَدِّمَةَ الْمَبَانِي ص ١٧٣ وَتَفْسِيرَ الْبَغْوِيِّ ج ١ ص ٤٦ وَالتَّفْسِيرَ وَالْمُفَسِّرُونَ لِلذَّهَبِيِّ ج ١ ص ١٨.

(٤) مُقَدِّمَةُ الْمَبَانِي ص ١٧٣.

فتأويل الآية ما تقول إليه من معنى وعاقبة^(١).

٣- التأويل تفعيل من أول.

ومعناه: صرف اللفظ إلى 'أوله'، وذلك أن أول كل شيء هو قصد القاصد لما يبتغيه، وذلك أن المخاطب قصد لبغية له بخاطبه (لعله: بخاطبه)، ولو قد أمكنه تبين قصده عند أول ما قصد لم تكن به حاجة إلى إيراد لفظة الخطاب.

فالْمَوْوَلُ بَيَّنَّهُ من اللفظ على 'أوله'، وهو القصد الذي لأجله أورد اللفظ.

وهذان الوجهان - أي: اشتقاق التأويل من المأل والأول - متقاربان في المعنى، وإن تباينا في العبارة، من حيث كان:

أحدهما: اعتبار الأول وهو المبدأ.

والثاني: اعتبار المأل وهو العاقبة.

وذلك أن كل قول وفعل صدر عن حكيم، فإن أوله وآخره نُكِّتَة وَاحِدَة، بمعنى: أنه قصد في أول الفعل للأمر الذي هو المأل، فصرفه إلى 'مآله' صرف إلى أوله وإبائته عنه.

وذلك معنى من قال: أول الفكرة آخر العمل^(٢).

(١) بصائر ذوي التمييز ج ١ ص ٧٩. وفي البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٤٨: (وأصله من المأل وهو العاقبة والمصير).

(٢) مقدمة المباني ص ١٧٣-١٧٤. وفي بصائر ذوي التمييز ج ١ ص ٧٩: (وقيل اشتقاقه من لفظ الأول، وهو صرف الكلام إلى 'أوله'. وهذان القولان - أي: اشتقاق التأويل من المأل والأول - متقاربان).

وأَوَّلُ غرضِ الحَكِيمِ آخرُ فعله^(١).

٤- التَّأْوِيلُ من الإيالة، وهي السِّيَاسَة، فكأنَّ المؤوِّلَ للكلامِ يسوِّي الكلامَ، ويضع المعنى فيه موضعه^(٢).

أو أن يسלט المؤوِّلُ ذهنه وفكره على تتبع سر الكلام إلى أن يظهر مقصودُ الكلام، ويتضح مُراد المتكلم^(٣).

ولم يرتضه الألويسي، فقال: ليس بشيء^(٤).

حكم المؤوِّل :

حكمه هو وجوب العمل به ما دام مؤولاً من المجتهد، ولو كان هناك احتمال خطئه، لأن المجتهد قد يخطئ ويصيب^(٥).

عن عَبْدِ اللَّهِ بن عَمْرٍو عن عَمْرٍو بن الْعَاصِ قال: جاء رَسُولُ اللَّهِ خَصِمَانِ يَخْتَصِمَانِ، فقال لَعَمْرُو: اقضِ بينهما يا عَمْرُو. فقال: أَنْتَ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ. قال: وَإِنْ كَانَ. قال: فَإِذَا قَضَيْتَ بينهما فما لي؟ قال: إِنْ أَنْتَ قَضَيْتَ بينهما

(١) بَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٧٩.

(٢) الْبَرْهَانُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٤٩ والِإِتْقَانُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٧، وفيه: (... ساس الكلام ووضع المعنى...). وفي بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٨٠: (التَّأْوِيلُ من الإيالة بمعنى السِّيَاسَة).

وانظر: التَّفْسِيرُ والمُفَسِّرُونَ لِلدَّهَبِيِّ ج ١ ص ١٨.

(٣) بَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٨٠.

(٤) رُوحُ الْمَعَانِي ج ١ ص ١٠٣.

(٥) أَصُولُ الْفِقْهِ لِفَاضِلِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ص ٢٢٧.

فَأَصَبْتَ الْقَضَاءَ، فَلَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَإِنْ أَنْتَ اجْتَهَدْتَ وَأَخْطَأْتَ، فَلَكَ حَسَنَةٌ^(١).

(١) حَدِيثٌ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَصَمَانِ... إلخ، في:

مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد ج ٢٩ ص ٣٥٧-٣٥٨، رقم ١٧٨٢٤. وَذَكَرَ مُحَقِّقُهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ مَخْرَجِيهِ.

عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: بَنُ وَائِلِ السَّهْمِيِّ الْقُرَشِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. هُوَ أَحَدُ ذُهَاةِ الْعَرَبِ، أَسْلَمَ سَنَةَ ثَمَانٍ قَبْلَ الْفَتْحِ، أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى سَرِيَّةٍ نَحْوَ الشَّامِ، وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى عَمَانَ. وَوَلَّاهُ عُمَرُ فَلِسْطِينَ وَفَتَحَ مِصْرَ وَوَلَّاهُ عَلَيْهَا، وَأَقْرَهُ عُثْمَانُ عَلَيْهَا ثُمَّ عَزَلَهُ، وَأَعَادَهُ مُعَاوِيَةُ إِلَى وَلَايَةِ مِصْرَ بَعْدَ أَنْ كَانَ إِلَى جَانِبِهِ بِالْتَّحْكِيمِ فِي صِفِّينَ. تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٤٣ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٥٠٨ وَالْإِصَابَةُ ج ٣ ص ٢.

المَبْحَثُ الثاني التَّفْسِيرُ في اللُّغَةِ والاصْطِلَاحِ

وفيه مَطْلَبَانِ:

المَطْلَبُ الأول: التَّفْسِيرُ في اللُّغَةِ

وفيه بَيَانُ اسْتِعْمَالَاتِ كَلِمَةِ (التَّفْسِيرِ) في لُغَةِ
العَرَبِ، وما ورد من أقوال المُفَسِّرِينَ فيها.

المَطْلَبُ الثاني: التَّفْسِيرُ في الاصْطِلَاحِ

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

التَّفْسِيرُ فِي اللُّغَةِ

قال ابن فارس: فسر الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه^(١).

قالوا: فَسَرْتُ الشيءَ وَفَسَّرْتُهُ^(٢)، وَفَسَّرَ مِنْ بَابِ ضَرَبَ وَنَصَرَ^(٣)، وَنَظَرَ الطَّبِيبُ فِي تَفْسِيرَةِ الْمَرِيضِ، وَهِيَ مَاؤُهُ الْمُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى عِلَّتِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَرَجَمَ عَنْ حَالِ شَيْءٍ فَهُوَ تَفْسِيرُهُ^(٤).

وَاسْتَفْسَرَهُ كَذَا: سَأَلَهُ أَنْ يُفَسِّرَهُ^(٥).

-
- (١) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (فسر) ص ٨١٨.
- (٢) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (فسر) ص ٨١٨.
- (٣) لِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (فسر) ج ٥ ص ٥٥ والقَامُوسُ الْمُحِيطُ - تَاجُ الْعَرُوسِ - مادة (الفسر) ج ١٣ ص ٣٢٣.
- (٤) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مادة (فسر) ج ٢ ص ٢٢ وَبَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ - بَصِيرَةٌ فِي الْفَسْرِ وَالتَّفْسِيرِ ج ٤ ص ١٩٢.
- وانظر: مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ - مادة (فسر) ص ٨١٨ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (فسر) ج ٥ ص ٥٥ والقَامُوسُ الْمُحِيطُ وَعَلِيهِ تَاجُ الْعَرُوسِ - مادة (الفسر) ج ١٣ ص ٣٢٣، وَنَقْلُ (كُلِّ مَا تَرَجَمَ... إلخ) فِي التَّاجِ ص ٣٢٤ عَنْ الْبَصَائِرِ. وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الرَّاغِبُ فِي الْمُفْرَدَاتِ - مادة (فسر) ص ٦٣٦.
- (٥) مُخْتَارُ الصَّحَاحِ - مادة (فسر) ص ٢١١ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مادة (فسر) ج ٥ ص ٥٥ وَتَاجُ الْعَرُوسِ - مادة (الفسر) ج ١٣ ص ٣٢٤.

وقالوا: الفَسر: كَشَفُ الْمَعْنَى الْمَعْقُولِ^(١).

والفَسر: الْإِبَانَةُ وَكَشَفُ الْمُغْطَى، كَالْتَفْسِيرِ^(٢).

فَالْتَفْسِيرُ مِنْ طَرِيقِ اللُّغَةِ: الْإِيضَاحُ وَالتَّبْيِينُ، يُقَالُ: فَسَّرْتُ الْحَدِيثَ، أَي: بَيَّنَّتِهِ

وَأَوْضَحْتَهُ^(٣)، فَهُوَ الْإِسْتِبَانَةُ وَالكَشْفُ وَالْعِبَارَةُ عَنِ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ أَسْهَلَ وَأَيْسَرَ مِنْ لَفْظِ

الأَصْلِ^(٤).

(١) تَاجُ الْعَرُوسِ - مَادَّةُ (الْفَسر) ج ١٣ ص ٣٢٣ عَنْ الْبَصَائِرِ. وَفِي بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ - بَصِيرَةٌ فِي الْفَسرِ وَالتَّفْسِيرِ ج ٤ ص ١٩٢: (الْفَسر وَالتَّفْسِيرُ كَشَفُ الْمَعْنَى الْمَعْقُولِ). وَفِي مُفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ لِلرَّائِغِ - مَادَّةُ (فَسر) ص ٦٣٦: (الْفَسر: إِظْهَارُ الْمَعْنَى الْمَعْقُولِ). وَنَقْلُهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْبُرْهَانِ ج ٢ ص ١٤٨.

(٢) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ - تَاجُ الْعَرُوسِ - مَادَّةُ (الْفَسر) ج ١٣ ص ٣٢٣ وَعِزَاهُ إِلَى ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ. وَفِي كُلِّ مَنْ مُخْتَارُ الصَّحَاحِ - مَادَّةُ (فَسر) ص ٢١١ وَلِسَانُ الْعَرَبِ - مَادَّةُ (فَسر) ج ٥ ص ٥٥: (الْفَسر: الْبَيَانُ، وَالتَّفْسِيرُ مِثْلُهُ).

وَذَكَرَ الرَّائِغُ فِي مُفْرَدَاتِهِ - مَادَّةُ (فَسر) ص ٦٣٦: (وَالْتَّفْسِيرُ فِي الْمُبَالَغَةِ كَالْفَسر).

وَفِي الْمِصْبَاحِ الْمُتَمِّيزِ - مَادَّةُ (فَسرْتُ) ص ٤٧٢: (فَسرْتُ الشَّيْءَ فَسرّاً مِنْ بَابِ ضَرْبٍ: بَيَّنَّتُهُ وَأَوْضَحْتُهُ، وَالتَّثْقِيلُ مُبَالَغَةٌ).

وَفِي تَفْسِيرِ الْبَغَوِيِّ ص ٩٢٦: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ - الْقُرْقَان: ٣٣: التَّفْسِيرُ: تَفْعِيلٌ مِنَ الْفَسرِ، وَهُوَ كَشْفُ مَا قَدْ غُطِيَ).

وَفِي دُسْتُورِ الْعُلَمَاءِ ص ٢٧٣: (التَّفْسِيرُ: مُبَالَغَةُ الْفَسرِ، وَهُوَ الْكَشْفُ وَالْإِظْهَارُ، فَيُرَادُ بِهِ كَشْفٌ لَا شَبَهَةَ فِيهِ).

(٣) بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٧٨.

وَانْظُرْ: مَنَاهِلُ الْعِرْفَانِ ج ٢ ص ٦.

(٤) الْكَلِّيَّاتُ لِلْكَفَوِيِّ ص ٢٦٠.

قالوا: هَذَا كَلَامٌ يَحْتَاجُ إِلَى فَرْسٍ وَتَفْسِيرٍ، وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ وَفَسَّرَهُ^(١).

ومنه:

ما ذكره الْمُفَسِّرُونَ فِي بَيَانِ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ - الْفَرْقَان: ٣٣:
التَّفْسِيرُ: هُوَ الْبَيَانُ وَالتَّفْصِيلُ. مِثْلُ:

الطَّبْرِيُّ^(٢)، وَالْمَأْثُرِيُّ^(٣)، وَالْبَغَوِيُّ^(٤)، وَالطَّبْرَسِيُّ^(٥)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٦)،
وَالْقُرْطُبِيُّ^(٧)، وَالسُّيُوطِيُّ^(٨)، وَالْأَلُوسِيُّ^(٩)، وَأَطْفَيْش^(١٠)، وَالسَّعْدِيُّ^(١١).
لِذَلِكَ:

فَإِنْ مَا تَقْدُمُ مِنْ اسْتِعْمَالَاتٍ لِلْفَرْسِ وَالتَّفْسِيرِ تَرْجَعُ كُلُّهَا إِلَى مَعْنَى الْبَيَانِ
وَالْكَشْفِ.

(١) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ - مَادَّةُ (فَرْس) ج ٢ ص ٢٢.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٧ ص ٤٤٨.

وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكِ: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾: أَيُّ: أَحْسَنُ تَفْصِيلًا.

وَعَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾: أَيُّ: بَيَانًا.

(٣) تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣ ص ٥٠٣، وَفِيهِ: بَيَانًا.

(٤) تَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٩٢٦، وَفِيهِ: بَيَانًا وَتَفْصِيلًا.

(٥) تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ١٩ ص ١٠٦، وَفِيهِ: بَيَانًا وَكَشْفًا.

(٦) زَادَ الْمَسِيرُ ص ١٠١٦، وَفِيهِ: الْبَيَانُ وَالْكَشْفُ.

(٧) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٢ ص ٢٢٤٢، وَفِيهِ: تَفْصِيلًا.

(٨) الذَّرُّ الْمَنْثُورُ ج ١١ ص ١٧١-١٧٤، وَفِيهِ: أَحْسَنُ تَفْصِيلًا: عَنْ قَتَادَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ.

وَأَحْسَنُ بَيَانًا: عَنْ مُجَاهِدٍ.

(٩) رُوحُ الْمَعَانِي ج ١٩ ص ٣٧، وَفِيهِ: كَشْفًا وَبَيَانًا.

(١٠) تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ١٠ ص ١٩١، وَفِيهِ: (تَفْسِيرًا: كَشْفًا لِسُوءٍ مَا تَوَهَّمُوهُ حَسَنًا أَوْ أَحْسَنَ).

(١١) تَيْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ ص ٥٩٢.

المَطْلَبُ الثَّانِي

التَّفْسِيرُ فِي الاصْطِلَاحِ

لِلْعُلَمَاءِ تَعَارِيفٌ عَدِيدَةٌ لِلتَّفْسِيرِ مِنْهَا:

١ - قَالَ أَبُو حَيَّانَ: رَسْمُ التَّفْسِيرِ فِي الاصْطِلَاحِ:

التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَةِ النُّطْقِ بِالْفَافِ الْقُرْآنِ وَمَدْلُولَاتِهَا وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تَحْمِلُ عَلَيْهَا حَالَةُ التَّرْكِيبِ، وَتَتِمَّاتُ لَذَلِكَ. وَشَرَحَ هَذَا التَّعْرِيفَ بِقَوْلِهِ:

فَقَوْلُنَا: (عِلْمٌ): جَنْسٌ يَشْمَلُ سَائِرَ الْعُلُومِ.

وَقَوْلُنَا: (يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَةِ النُّطْقِ بِالْفَافِ الْقُرْآنِ): هُوَ عِلْمُ الْقِرَاءَاتِ.

وَقَوْلُنَا: (وَمَدْلُولَاتِهَا): أَيُّ: مَدْلُولَاتُ تِلْكَ الْأَفْظَاءِ، وَهَذَا هُوَ عِلْمُ اللُّغَةِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ.

وَقَوْلُنَا: (وَأَحْكَامُهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ): هَذَا يَشْمَلُ عِلْمَ التَّصْرِيفِ، وَعِلْمَ الْإِعْرَابِ، وَعِلْمَ الْبَيَانِ، وَعِلْمَ الْبَدِيعِ.

وَقَوْلُنَا: (وَمَعَانِيهَا الَّتِي تَحْمِلُ عَلَيْهَا حَالَةُ التَّرْكِيبِ) شَمِلَ بِقَوْلِهِ: الَّتِي تَحْمِلُ عَلَيْهَا مَا دَلَّاهُ عَلَيْهِ بِالْحَقِيقَةِ، وَمَا دَلَّاهُ عَلَيْهِ بِالْمَجَازِ، فَإِنَّ التَّرْكِيبَ قَدْ يَقْتَضِي بظَاهِرِهِ شَيْئاً، وَيَصَدُّ عَنْ الْحَمْلِ عَلَى الظَّاهِرِ صَادَ، فَيَحْتَاجُ لِأَجْلِ ذَلِكَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ وَهُوَ الْمَجَازُ.

وَقَوْلُنَا: (وَتَتِمَّاتُ لَذَلِكَ): هُوَ مَعْرِفَةُ النُّسخِ، وَسَبَبُ النُّزُولِ، وَقِصَّةُ تَوْضِيحِ بَعْضِ

ما أُبهم في القرآن، ونحو ذلك^(١).

وذكر أبو حيان: أبدأ - أي: كتابي البحر المحيط - برسم لعلم التفسير، فإني لم أقف لأحد من علماء التفسير على رسم له^(٢).

٢- وقال الزركشي: التفسير في الاصطلاح:

هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها.

قال: وزاد فيها قوم فقالوا: علم حلالها وحرامها، ووعدا ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها^(٣).

(١) البحر المحيط لأبي حيان ج ١ ص ١٢١. ونقله عنه السيوطي في الإثقان ص ٨٤٩ والذهبي في التفسير والمفسرون ج ١ ص ١٦. ونقل التعريف الألويسي في رُوح المعاني ج ١ ص ١٠٢-١٠٣ من دون شرح ومن غير عزو إلى أبي حيان. ونقله أيضاً الكفوي في الكلبيات ص ٢٦٠ من غير عزو.

ابن حيان الأندلسي: أنير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النَفْزِي، الجَيَّانِي الأصل، العَرْنَاطِي المولد والمنشأ، المَصْرِي الدار، الشَّافِعِي. شيخ النُّحَاة، مقرئ، مفسر، محدث، لغوي، مؤرخ، عَلمُ فَرْد. طَوَّفَ بِلَادَ المَغْرِب، ثم استقر بالقاهرة، ومات بها سنة ٧٤٥هـ، ودفن بمقابر الصُّوفِيَّة. من كتبه: البحر المحيط في التفسير، وشرح التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، واللمحة البدريَّة.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَى للسُّبْكِي ج ٩ ص ٢٧٦ وبُغْيَةِ الوُعَاة ج ١ ص ٢٨٠ والبدر الطالع ج ٢ ص ٢٨٨ ومُعْجَمُ المؤلِّفِينَ ج ٣ ص ٧٨٤ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ج ١ ص ١٢١.

(٣) البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٤٨.

٣- وقال الزَّرْكَشِيُّ فِي تَعْرِيفِ آخَرٍ:

التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُفْهَمُ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ الْمُنْزَلُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَبَيَانُ مَعَانِيهِ، وَاسْتِخْرَاجُ أَحْكَامِهِ وَحِكْمِهِ، وَاسْتِمْدَادُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ، وَعِلْمِ الْبَيَانِ وَأَصُولِ الْفِقْهِ وَالْقِرَاءَاتِ، وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزُولِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ^(١).

٤- وقال السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ: التَّفْسِيرُ فِي الشَّرْعِ:

تَوْضِيحُ مَعْنَى الْآيَةِ، وَشَأْنُهَا وَقِصَّتُهَا، وَالسَّبَبُ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ، بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلَالَةُ ظَاهِرَةٍ^(٢).

٥- وقال الشُّيُوطِيُّ: التَّفْسِيرُ فِي الْإِصْطِلَاحِ:

عِلْمُ نُزُولِ الْآيَاتِ، وَشُؤُونِهَا، وَأَقَاصِيصِهَا، وَالْأَسْبَابِ النَّازِلَةِ فِيهَا، ثُمَّ تَرْتِيبُ مَكِّيَّهَا وَمَدَنِيَّهَا، وَمَحْكَمِهَا وَمَتَشَابِهِهَا، وَنَاسِخِهَا وَمَنْسُوخِهَا، وَخَاصِهَا وَعَامِهَا، وَمُطْلَقِهَا وَمُقَيَّدِهَا، وَمُجْمَلِهَا وَمُفَسَّرِهَا، وَحَلَالِهَا وَحَرَامِهَا، وَوَعْدِهَا وَوَعِيدِهَا، وَأَمْرِهَا وَنَهْيِهَا، وَعِبَرِهَا وَأَمْثَالِهَا^(٣).

(١) الْإِثْقَانُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٨٤٩. وَهُوَ فِي التَّفْسِيرِ وَالْمُفَسِّرُونَ لِلذَّهَبِيِّ ج ١ ص ١٦ إِلَى قَوْلِهِ: أَحْكَامُهُ وَحِكْمُهُ، نَقْلًا عَنِ الْإِثْقَانِ.

(٢) التَّعْرِيفَاتُ لِلْجُرْجَانِيِّ ص ٦٣. وَهُوَ فِي دُسْتُورِ الْعُلَمَاءِ ص ٢٧٣ بَنَصَهُ، وَلَمْ يَعْزُهُ.

الْجُرْجَانِيُّ: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالسَّيِّدِ الشَّرِيفِ، وَالسَّيِّدِ السَّنَدِ. عَالِمٌ، حَكِيمٌ، مَشَارِكٌ فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ. وَلَدَ فِي جُرْجَانَ، وَعَاشَ وَتَعَلَّمَ فِي هَرَاةَ. وَتَوَفَّى فِي شِيرَازَ سَنَةِ ٨١٦ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ. مِنْ كُتُبِهِ الْكَثِيرَةِ: شَرْحُ الْمَوَاقِفِ لِلْعُصْدِ، وَالتَّعْرِيفَاتُ، وَحَاشِيَةُ الْمُطَوَّلِ.

بُغْيَةُ الْوَعَاةِ ج ٢ ص ١٩٦ وَالصَّوَاءُ اللَّامِعُ ج ٥ ص ٣٢٨ وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ٤٨٨ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢١٢ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٥١٥ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ الْأُولَى.

(٣) الْإِثْقَانُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٨٤٩ عَنْ بَعْضِهِمْ. وَنَقَلَهُ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّفْسِيرِ وَالْمُفَسِّرُونَ ج ١ ص ١٧.

٦- وقال أَحْمَدُ نَكْرِي: علم التَّفْسِيرِ:

هو علم يُبَحِّثُ فيه عن أحوال الكتاب العَزِيزِ من جهة نُزُولِهِ وسنده وأدائه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام، وغير ذلك^(١).

وشرحه الزُّرْقَانِيُّ بقوله:

والمُرَادُ بكلمة (نُزُولُهُ): ما يشمل سبب النُّزُولِ ومكانه وزمانه.

والمُرَادُ بكلمة (سنده): ما يشمل كونه متواتراً أو آحاداً أو شاذّاً.

والمُرَادُ بكلمة (أدائه): ما يشمل كل طرق الأداء كالمَدِّ والإدغام.

والمُرَادُ بكلمة (ألفاظه): ما يتعلق باللفظ من ناحية كونه حقيقةً أو مجازاً أو مشتركاً

(١) هذا التعريف بنصه في دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ ص ٢٧٤، وفيه قال بعده: (وموضوعه الكتاب العَزِيزُ، وغايته فهم خطاب الله تعالى الموجب للسَّعَادَةِ الأبدية والدولة السَّرمِدية). ونقله الزُّرْقَانِيُّ في مناهل العِرْقَانِ ج ٢ ص ٦ من غير عَزْوٍ.

أَحْمَدُ نَكْرِي: عَبْدُ النَّبِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّسُولِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ الْكَبِيرِنَجِيِّ الْكَجَرَاتِي. ولد ببلدة أَحْمَدُ نَكْرٍ في منطقة الدَّكَّنِ بِالْهِنْدِ بين عام ١١١٦-١١١٨ هـ تَقْرِيْباً، وبها نشأ، وفيها تولى مهمة الْقَضَاءِ في مسقط رأسه كأهله وأجداده، حيث كانت وظيفة الخطابة والقَضَاءِ في عهدهم منذ القديم. يعود نسبه إلى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. درس الْعُلُومَ عَلَى أَبِيهِ وَغَيْرِهِ حَتَّى صَارَ أَبْدَعَ أَبْنَاءِ عَصْرِهِ فِي النَّحْوِ وَالْمَنْطِقِ. من كتبه: دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ، الذي جاء على منوال كَشَافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ لِلتَّهَانَوِيِّ، وتُمِيزُ مِنْهُ بِتَفْصِيلٍ فِي الْمُصْطَلَحَاتِ وَتَشْعِيبِ بَفُرُوعِ الْعُلُومِ وَالْحُدُودِ. وله: جَامِعُ الْغَمُوضِ شَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي النَّحْوِ، وَحَاشِيَةِ عَلَى شَرْحِ التَّهْذِيبِ لِلْيَزِيدِيِّ فِي الْمَنْطِقِ، وَحَاشِيَةِ عَلَى الْمُطَوَّلِ فِي الْبَلَاغَةِ، وَغَيْرُهَا. توفي بعد عام ١١٨٠ هـ.

مُقَدِّمَةُ (دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ) التي كتبها: د. رفيق العجم، وأشار إلى مصدره الوحيد الذي استقى منه بعض مَعْلُومَاتِهِ وهو: نُزْهَةُ الْخَوَاطِرِ لِلشَّرِيفِ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ فَخْرٍ الدِّينِ الْحَسَنِيِّ. إضافةً إلى ما ذكره المترجم له في كتابه: دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ.

أو مُرَادِفًا أو صَحِيحًا أو مُعْتَلًّا أو مُعَرَّبًا أو مَبْنِيًّا.

والمُرَاد بـ (معانيه المتعلقة بألفاظه): ما يشبه الفصل والوصل.

والمُرَاد بـ (معانيه المتعلقة بأحكامه): ما هو من قبيل العموم والخصوص، والإحكام والنسخ.

وهذا التعريف كما ترى يشمل كثيراً من جزئيات ما يندرج في قَوَاعِدِ علم القِرَاءَاتِ وعلم الأُصُولِ وعلم قَوَاعِدِ اللُّغَةِ من نحو وصرف ومعانٍ وبيانٍ وبتدِيع^(١).

٧- وقال الزُّرْقَانِي: التَّفْسِيرُ في الاصْطِلَاحِ:

علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم من حيث دلالاته على مُرَادِ الله تعالى بقدر الطاقة البشرية^(٢).

ثم شَرَحَ التعريف بقوله:

المُرَاد بكلمة (علم): المَعَارِفُ التصورية. قال عَبْدُ الْحَكِيمِ عَلَى الْمُطَوَّلِ: إِنَّ علم التَّفْسِيرِ من قبيل التصورات، لأن المقصود منه تصور معاني ألفاظه، وذلك من قبيل التعاريف، لكن أكثرها بل كلها من قبيل التعاريف اللفظية. وذهب السَّيِّدُ إِلَى أن التَّفْسِيرِ من قبيل التَّصْدِيقَاتِ، لأنه يتضمَّن حكماً على الألفاظ بأنها مُفِيدَةٌ لهذه المعاني التي تذكر بجانبها في التَّفْسِيرِ^(٣).

وخرج بقولنا: (يبحث فيه عن أحوال القرآن): العُلُومُ الباحثة عن أحوال غيره.

(١) مناهل العِرْقَانِ للزُّرْقَانِيِّ ج ٢ ص ٦-٧.

(٢) مناهل العِرْقَانِ للزُّرْقَانِيِّ ج ٢ ص ٦. ونقل هذا التعريف الذَّهَبِيُّ في التَّفْسِيرِ والمُفَسِّرُونَ ج ١ ص ١٦ نَقْلًا عَنْ مَنْهَجِ الفُرْقَانِ ج ٢ ص ٦، وفيه: (... عن أحوال القرآن المَجِيد...).

(٣) انظر هَذَا بِتَفْصِيلٍ أَكْثَرٍ فِي: التَّفْسِيرِ والمُفَسِّرُونَ ج ١ ص ٣١ نَقْلًا عَنْ الْمُطَوَّلِ ص ٤٩١ والوَلُولُ الْمَنْظُومُ فِي مَبَادِي الْعُلُومِ ص ١٦٠.

وخرج بقولنا: (من حيث دلالة على مُرَاد الله تعالى): العُلُوم التي تبحث عن أحوال القرآن من جهة غير جهة دلالة، كعلم القراءات فإنه يبحث عن أحوال القرآن من حيث ضبط ألفاظه وكيفية أدائها. ومثل علم الرسم العثماني فإنه يبحث عن أحوال القرآن الكريم من حيث كيفية كتابة ألفاظه.

وخرج بهذه الحيشة - أيضاً - المعارف التي تبحث عن أحوال القرآن من حيث إنه مخلوق أو غير مخلوق، فإنها من علم الكلام. وكذلك المعارف الباحثة عن أحوال القرآن من حيث حرمة قراءته على الجنب ونحوها، فإنها من علم الفقه.

وقولنا: (بقدر الطاقة البشرية): لبيان أنه لا يقدح في العلم بالتفسير عدم العلم بمعاني المتشابهات، ولا عدم العلم بمُرَاد الله في الواقع ونفس الأمر^(١).

٨- التفسير: هو علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب، وغير ذلك كمعرفة النسخ وسبب النزول وما به توضيح المقام كالقصة والمثل.

قال الزرقاني: وهذا تعريف وسط بين التعريفين السابقين - السادس والسابع -، ومن السهل رجوعه إلى التعريف الأول، لأن ما ذكر هنا بالتفصيل، يُعتبر بياناً لمُرَاد الله من كلامه بقدر الطاقة البشرية في شيء من التفصيل^(٢).

وتعاريف التفسير هذه، وإن اختلفت لفظاً فهي مُتَّحِدَةٌ معني، لأنها تتفق على أن علم التفسير هو علم يبحث عن مُرَاد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية، ويشمل كل ما يتوقف عليه فهم المعنى، وبيان المُرَاد^(٣).

(١) مناهل العرفان للزرقاني ج ٢ ص ٦.

(٢) مناهل العرفان للزرقاني ج ٢ ص ٧.

(٣) التفسير والمفسرون للذهبي ج ١ ص ١٦-١٧.

وستأتي تَعْرِيفَاتُ أُخْرَى لِعِلْمِ التَّفْسِيرِ، تتبين عند ذكر الفرق بين التَّفْسِيرِ والتَّأْوِيلِ.

وللْعُلَمَاءِ في أصل لفظ (التَّفْسِيرِ) بمعناه الاصْطِلَاحِيّ أقوال يمكن ربطها بالمعاني اللُّغَوِيَّةَ لهذه اللفظة، وهي:

١ - التَّفْسِيرُ تفعيل من الفَسْر، وهو البَيَان والكشف^(١).

فالمُفَسِّر يكشف ويوضح ويبين ما احتاج إلى بَيَان من نُصُوص القرآن وغيرها. قال الزَّمَخْشَرِيّ: لما كان التَّفْسِيرُ هو التَّكْشِيفُ عما يَدُلُّ عليه الكلام وضع موضع معناه، فقالوا: تَفْسِيرُ هَذَا الكلام كَيْتَ وَكَيْتَ، كما قيل: معناه كذا وكذا^(٢).

وبَيَّن الطَّبِيبِي أن التَّفْسِيرَ وضع موضع المعنى، من وَضَعَ السَّبَبَ موضعَ المسبَّب، لأن التَّفْسِيرَ سبب لظهور المعنى وكشفه^(٣).

(١) الإِتْقَانُ للسُّيُوطِيّ ص ٨٤٧ وروُح المَعَانِي ج ١ ص ١٠٢ وكَشَافِ اصْطِلَاحَاتِ الفُتُونِ لِلتَّهَانَوِيّ - مادة (التَّفْسِيرِ) ج ١ ص ٤٩١ نَقْلًا عن الإِتْقَانِ. والتَّهَانَوِيّ نقل في مادة (التَّأْوِيلِ) ومادة (التَّفْسِيرِ) ما أورده السُّيُوطِيّ في الإِتْقَانِ بنصّه، فلا أرى حاجة إلى تكرار الإشارة إلى سائر الجزئيات الأخرى، مكتفياً بما أشرتُ إلى الإِتْقَانِ.

وذكره لَيْثُ عن الخَلِيلِ بن أَحْمَدَ. / مُقَدِّمَةُ المباني ص ١٧٣.

وانظر: البَحْرُ الْمُحِيطُ لابن حَيَّان ج ١ ص ١٢١ والبُرْهَانُ لِلزَّرْكَشِيّ ج ٢ ص ١٤٧.

وفي التَّيْسِيرِ للكافِيَجِيّ ص ١٢٣: (التَّفْسِيرُ مأخوذ من الفَسْر، وهو الكشف والإظهار).
(٢) الكَشَافُ ص ٧٤٥. وهذا القول نفسه في: تَفْسِيرِ الرَّازِيّ ج ٢٤ ص ٨٠ من غير عَزْوِ.

وأشار إليه الأَلُوسِيّ في: رُوح المَعَانِي ج ١٩ ص ٣٧ بقوله: (تَفْسِيرًا: كَشَفًا وَبَيَانًا... وقيل: المُرَادُ بالتَّفْسِيرِ: المعنى... يقال: تَفْسِيرُ كَذَا كَذَا، أي: معناه).

(٣) رُوح المَعَانِي ج ١٩ ص ٣٧.

٢- التَّفْسِيرُ: هو مقلوب السَّفَر، تقول أَسْفَرَ الصُّبْحُ إِذَا أَضَاءَ^(١)، إِضَاءَةٌ لَا شَبْهَةَ فِيهِ^(٢).

وَالسَّفَرُ هُوَ كَشَطُ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ، كَمَا تَسْفِرُ الرِّيحُ الْغَيْمَ عَنْ وَجْهِ السَّمَاءِ فَتُسْفِرُ. وَالسَّفَرُ أَيْضاً كُنُسُ الْبَيْتِ وَغَيْرِهِ.

وَسَفَرَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا كَشَفَتِ النَّقَابَ عَنْ وَجْهِهَا.

فَالْمُفَسِّرُ سَفَرُ اللَّبْسِ عَنْ حَكْمِ الْآيَةِ بَيَانِهِ، فَقَلَبَ اللَّفْظَ بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ عَلَى السَّيْنِ، كَمَا يَقُولُونَ: جَذَبَ وَجَبَدَ، وَصَبَّ وَبَصَّ، وَنَحْوَهَا^(٣).

فَكَانَ الْمُفَسِّرُ يَتَّبِعُ سُورَةَ سُورَةٍ، وَآيَةَ آيَةٍ، وَكَلِمَةً كَلِمَةً، لَا سَتِخْرَاجَ الْمَعْنَى^(٤).

وَأَوْضَحَ الرَّائِبُ أَنَّ الْفَسْرَ وَالسَّفَرَ يَتَقَارَبُ مَعْنَاهُمَا كَتَقَارَبَ لَفْظِيهِمَا. لَكِنْ اخْتَلَفَا فِي وَجْهِ وَضَعِهِمَا اللَّغَوِيِّ:

(١) الإِثْقَانُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٧ وَالتَّيْسِيرُ لِلْكَافِيَجِيِّ ص ١٢٣.

وَانْظُرْ: الْبُرْهَانَ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٤٧ وَبَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٧٩.

وَالتَّفْسِيرُ مَقْلُوبٌ مِنَ السَّفَرِ فِي مُقَدِّمَةِ الْمَبَانِي ص ١٧٣.

(٢) التَّيْسِيرُ لِلْكَافِيَجِيِّ ص ١٢٣.

(٣) مُقَدِّمَةُ الْمَبَانِي ص ١٧٣.

وَانْظُرْ: الْبُرْهَانَ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٤٧ وَبَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٧٩.

وَسَفَرَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ وَجْهِهَا فِي التَّيْسِيرِ لِلْكَافِيَجِيِّ ص ١٢٣.

وَفِي بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٧٩ أَيْضاً: (يُقَالُ لِلسَّفَرِ سَفَرٌ، لِأَنَّهُ يَسْفِرُ وَيَكْشِفُ عَنْ أَخْلَاقِ الرِّجَالِ، وَيُقَالُ لِلسُّفْرَةِ سُفْرَةٌ، لِأَنَّهُا تُسْفَرُ فَيُظْهِرُ مَا فِيهَا).

(٤) بَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ ج ١ ص ٧٩.

وَانْظُرْ: الْبُرْهَانَ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٤٧.

فجعل الفسر لإظهار المعنى المَعْقُول. ومنه قيل: لما ينبي عنه البول تَفْسِيرَة، وتسمى بها قارورة الماء.

وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار، فقيل: سمرت المرأة عن وجهها، وأسفر الصبح. وسمرت البيت إذا كنسته^(١).

لكن الألوسي ردَّ هذا القلب، وقال:
هذا مما لا يُفسر له وجه^(٢).

٣- التَّفْسِيرُ مأخوذ من التَّفْسِيرَة. وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض^(٣).
وتقدم معناها أنفًا.

فكذلك المُفسِّر، يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها، والسبب الذي أنزلت فيه^(٤).

٤- من إطلاق التَّفْسِير على التعرية للانطلاق. قال ثعلب: تقول: فسرتُ الفرسَ، عَرَيْتُه، لينطلق حُصره، وهو راجع لمعنى الكشف، فكأنه كشف ظهره لهذا

(١) مُقَدِّمَة جَامِع التَّفاسِير لِلرَّاعِب الْأَصْبَهَانِي ص ٤٧.

(٢) رُوح المَعَانِي ج ١ ص ١٠٢.

(٣) التَّيْسِير لِلْكَافِي ج ١ ص ١٢٤ والإِتْقَانُ لِلشُّيُوطِي ص ٨٤٧.

وذكره كَيْث عن الخَلِيل بن أَحْمَد. / مُقَدِّمَة المَبَانِي ص ١٧٣.

وانظر: تَفْسِير البَغَوِي ج ١ ص ٤٦ والبحرُ الْمُحِيط لابن حَيَّان ج ١ ص ١٢١ عن ابن دُرَيْد. والبرهان للزركشي ج ٢ ص ١٤٧ وبصائر ذوي التَّمييز ج ١ ص ٧٨.

(٤) البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٤٧.

وانظر: تَفْسِير البَغَوِي ج ١ ص ٤٦ وبصائر ذوي التَّمييز ج ١ ص ٧٨.

الذي يريد منه من الجري^(١).

فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به^(٢)،
وكأن المفسر يجري فرس فكره في ميادين المعاني ليستخرج شرح الآية، ويحل عقد
إشكالاتها^(٣).

بعد هذا يتضح:

أن كل تصاريف حروف (التفسير) لا يخلو عن معنى الكشف، كما هو ظاهر لمن
أمعن النظر، كما ذكر الألوسي^(٤).

(١) البحر المحيطة لابن حبان ج ١ ص ١٢١، وفيه: (لينطلق في حضره)، وصوابه ما أثبتته أعلاه.

وانظر: رُوح المعاني ج ١ ص ١٠٢.

وفي البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٤٧: (قال ابن الأتباري: قول العرب: فسرت الدابة
وفسرتها، إذا ركضتها محصورة، لينطلق حصرها، وهو يؤول إلى الكشف أيضاً).

وفي بصائر ذوي التمييز ج ١ ص ٧٨: (وقيل اشتقاقه من قول العرب: فسرت الفرس
وفسرتها، أي: أجرته وأعديته إذا كان به حصر، ليستطلق بطنه).

والحصر: هو احتباس الغائط ونحوه في البطن، لا يخرج. / هامش البصائر.

(٢) البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٤٧ وبصائر ذوي التمييز ج ١ ص ٧٩.

(٣) بصائر ذوي التمييز ج ١ ص ٧٨.

(٤) رُوح المعاني ج ١ ص ١٠٢.

وانظر: التفرير للبابرتي شرح أصول البردوي ج ١ ص ١٩٣.

المَبْحَثُ الثالثُ

الفرق بين التَّفْسِيرِ والتَّأْوِيلِ

الفرق بين التفسير والتأويل

اختلف العلماء فيها على أقوال:

القول الأول:

التفسير والتأويل واحد.

وهو قول ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى^(١)، وابن الأعرابي^(٢)، والجوهري^(٣)،

(١) لسان العرب - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٣ والقاموس المحيط - تاج العروس - مادة (الفسر) ج ١٣ ص ٣٢٣.

ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار، الشيباني مولاهم، البغدادي. إمام الكوفيّين في النحو واللغة. حفظ كتب الفراء فلم يشذ منها حرف، وأتقن النحو، وأكب على الشعر والمعاني والغريب، ولازم ابن الأعرابي، وكان يعتمد عليه في اللغة، وعلى سلمة بن عاصم في النحو. من كتبه: المصنوع في النحو، واختلاف النحويّين، ومعاني القرآن. كان مُقترراً على نفسه. ثقل سمعه بأخرة، ثم صمّ. مات سنة ٢٩١هـ ببغداد.

بُغْيَةُ الوُعَاة ج ١ ص ٣٩٦ وسير أعلام النبلاء ج ١٤ ص ٥ ومُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٣٢٣ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ الْأُولَى.

(٢) لسان العرب - مادة (فسر) ج ٥ ص ٥٥ وتاج العروس - مادة (الفسر) ج ١٣ ص ٣٢٣.

ابن الأعرابي: أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي، من موالي بني هاشم. قال الجاحظ: كان نحويّاً عالماً باللغة والشعر، كثير السماع من زوج أمّه المُفَضَّل بن مُحمَّد الضَّبِّي، صاحب المُفَضَّلِيَّات، وكان زاوية للأشعار، حسن الحفظ لها. من كتبه: النواذر، والأنواء، والخليل، ومعاني الشعر. مات بسرّ من رأى سنة ٢٣٠هـ، وقيل غيره. وكان مولده بالكوفة ليلة مات أبو حنيفة ١١ جمادى الآخرة سنة ١٥٠هـ.

بُغْيَةُ الوُعَاة ج ١ ص ١٠٥ وسير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٦٨٧ ومُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٣ ص ٣٠٧ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ الْأُولَى.

(٣) في لسان العرب - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٤: قال (الجوهري): التأويل تفسير ما يؤول إليه

وَأَبِي عُبَيْدَةَ^(١).

وهو ظاهر كلام الفَيْرُوزَابَادِيِّ في القَامُوسِ^(٢)، وبه قال جُمهُورُ الْمُفَسِّرِينَ

الشيء).

ونقل عبارة الجَوْهَرِيِّ هُذِهِ من غير عَزْوٍ إليه: الرَّبِيدِيُّ في التَّاج - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٢ عن العُبَاب.

الجَوْهَرِيُّ: أَبُو نَصْرِ إِسْمَاعِيلُ بن حَمَّادِ الفَارَابِيِّ. قال يَاقُوتُ: كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً وعلمًا، وأصله من فاراب من بلاد الترك، وكان إمامًا في اللُّغَةِ والأدب. وخطه لا يكاد يفرق بينه وبين خط ابن مُقَلَّة. وكان من فرسان الكلام والأُصُول. من مُصَنَّفَاتِهِ: الصَّحَاحُ في اللُّغَةِ، وكتاب في العَرُوض، ومُقَدِّمَةٌ في النَّحْو. مات سنة ٣٩٣هـ، وقيل في حدود الأربعمئة، في نَيْسَابُور.

بُغْيَةُ الوُعَاة ج ١ ص ٤٤٦ وسِير أَعْلَام النُّبَلَاء ج ١٧ ص ٨٠ ومُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٣٦٢.

(١) رُوحُ المَعَانِي ج ١ ص ١٠٣ وأشار المحقق في الهامش إلى كتاب مجاز القرآن لأبي عُبَيْدَةَ ج ١ ص ٨٦ وهو أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَر بن المُثَنَّى، المُتَوَفَّى سنة ٢٠٩هـ.

وجاء في الإِتْقَانُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٨: أَبُو عُبَيْد، ولعله تحريف.

والتَّفْسِيرُ والمُفَسِّرُونَ لِلدَّهَبِيِّ ج ١ ص ٢١ نَقْلًا عن الإِتْقَان، وفيه: (أبو عُبَيْدَةَ).

أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَر بن المُثَنَّى: اللُّغَوِيُّ البَصْرِيُّ، مَوْلَى بني تَيْم، تَيْمُ قُرَيْش. أخذ عن يُونُسَ وأبي عَمْرٍو بن العَلَاء. وممن أخذ عنه أَبُو عُبَيْدِ القَاسِمِ بن سَلَام، وعُمَر بن شَبَّة. أقدمه الرَّشِيدُ من البَصْرَةِ إلى بَغْدَاد، وقرأ عليه. كان شُعُوبِيًّا، وقيل: كان يرى رأيَ الخَوَارِجِ الإِبَاضِيَّة. قال ابن قُتَيْبَةَ: كان غَرِيبَ أَغْلَبَ عليه وأيام العَرَبِ وأخبارها. من كتبه: المَجَازُ في غَرِيبِ القرآن، والأمثالُ في غَرِيبِ الحَدِيثِ، وأيام العَرَب. وهو أول من صنف في غَرِيبِ الحَدِيث. ولد بالبَصْرَةِ، قال الخَطِيبُ: (يقال: إنه ولد في الليلة التي مات فيها الحسن البَصْرِيُّ). توفي بالبَصْرَةِ سنة ٢٠٩هـ= ٨٢٤م، وقيل غيره.

بُغْيَةُ الوُعَاة ج ٢ ص ٢٩٤ وَتَهْذِيبُ الكَمَالِ ج ٧ ص ١٨٤ ومُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٣ ص ٩٠١.

(٢) القَامُوسُ المُحِيط - تاج العَرُوس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٢، وفيه: (أَوَّلُ الكلامِ تَأْوِيلًا،

المتقدمين الذين يميلون إلى العَرَبِيَّة^(١).

ونقله ابن تَيْمِيَّة عن السَّلَف في أحد قوليه، فالتَّأْوِيل هو تَفْسِير الكلام وَبَيَان معناه، سواء وافق ظَاهِره أو خالفه، فيكون التَّأْوِيل والتَّفْسِير عند هُؤُلَاءِ متقارباً أو مترادفاً، وهذا - والله أعلم - هو الذي عناه مُجَاهِد: (إِنَّ الْعُلَمَاءَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ).

ومُحَمَّد بن جَرِير الطَّبْرِي، يقول في تَفْسِيره: (القول في تَأْوِيل قوله تعالى كذا وكذا)، (واختلف أهل التَّأْوِيل في هذه الآية)، ونحو ذَلِكَ ومُراده التَّفْسِير^(٢)، لأنه يذكر من المعاني التي تدل عليها، وسمى كتابه (جَامِع الْبَيَان في تَفْسِير الْقُرْآن)، فهو

وتَأَوَّلَه: دَبَّرَه وقَدَّرَه وفَسَّرَه). ومناهل العِرْفَان ج ٢ ص ٧.

الْفَيْرُوزَابَادِي: مُحَمَّد بن يَعْقُوب بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الشَّيرَازِي، مَجْد الدِّين أبو الطاهر الشَّافِعِي. من ذُرِّيَّة أَبِي بَكْر الصَّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. طَوَّفَ في البلاد، وسمع عن الشُّيُوخ، وظهرت فَصَائِلُه، وكثر الآخِذُونَ عنه. كان شَيْخَ عَصْرِهِ في الْحَدِيث والنَّحْو واللُّغَة والتَّأْرِيخ والفِقْه. وكان يقول: مَا كُنْتُ أَنَام حَتَّى أَحْفَظ مَائَتِي سَطْر. من تصانيفه: الْقَامُوسُ الْمُحِيط، وَالبُلْغَة في تَارِيخ أَيْمَة اللُّغَة، وَتَسْهِيلُ الْوُصُولِ إِلَى الْأَحَادِيثِ الزَّائِدَةِ عَلَى جَامِعِ الْأُصُولِ، وَبَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيز. ولد في كَارَزِين (كَازَرُون) من أَعْمَالِ شِيرَاز، سنة ٧٢٩ هـ. وتوفي في رَيْبَد، سنة ٨١٦ هـ.

بُغْيَةُ الْوَعَاة ج ١ ص ٢٧٣ والصُّوء اللَّامِع ج ١٠ ص ٧٩ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج ٤ ص ٦٣ ومُقَدِّمَة كتابه: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ المطبوع في مَوْسَسَة الرِّسَالَة.

(١) زَادَ الْمَسِيرُ لابن الْجَوَازِي ص ٢٩.

وذكر هذا القول في: مُقَدِّمَة الْمَبَانِي ص ١٧٢ وَالبُرْهَانُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٤٩ وَالكُلِّيَّاتُ لِلْكَفَوِيِّ ص ٢٦١ وَالتَّفْسِيرُ وَالْمُفَسِّرُونَ لِلذَّهَبِيِّ ج ١ ص ٢١.

(٢) الْإِكْلِيلُ فِي الْمُتَشَابِهِ وَالتَّأْوِيلِ ص ٢٨.

ورأي الطَّبْرِي هَذَا في: شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ ص ٢٥٣ وَمناهل العِرْفَان ج ٢ ص ٧.

وانظر: تَفْسِيرُ الطَّبْرِي في مواضع كثيرة جداً.

بهَذَا يريد من التَّأْوِيلِ التَّفْسِيرَ^(١).

وعليه: فالتَّأْوِيلُ مُرَادِفٌ للتَّفْسِيرِ، والنسبة بينهما هي التساوي^(٢).

ومثله قول الماتريدي في تفسيره: قال أهل التأويل، وقال بعض أهل التأويل، واختلف أهل التأويل... إلخ، في مواضع كثيرة جداً^(٣)، وإن كان أبو المعين النسفي الماتريدي^(٤) قد وجهه توجيهاً آخر، حين فرق بين التفسير والتأويل. كما ستأتي الإشارة إليه عند ذكر الفروق بينهما.

وتقدم الكلام عن التأويل بمعنى التفسير عند المفسرين والمحدثين واستعراض أقوالهم.

وأذكر ذلك قوم، قال الزركشي: قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابوري رحمه الله: وقد نبغ في زماننا مفسرون، لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اختلفوا إليه، لا يحسنون القرآن تلاوة، ولا يعرفون معنى السورة أو الآية... إلخ.

(١) التعريف بالقرآن والحديث للزفراف ص ١٥٢.

(٢) مناهل العرفان ج ٢ ص ٧.

وانظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٥٣.

(٣) تأويلات أهل السنة للماتريدي.

(٤) النسفي: أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد. الإمام الزاهد، العالم البارع الفاضل. وكتابه: (تبصرة الأدلة) يعد المصدر الثاني للمدرسة الماتريديّة بعد كتاب (التوحيد) لمؤسس المذهب أبي منصور الماتريدي. وله كتاب التمهيد لقواعد التوحيد. توفي سنة ٥٠٨ هـ.

الجواهر المضية ج ٣ ص ٥٢٧ وتاج التراجم ص ٢٧٣ والفوائد البهية ص ٣٥٥ وهديّة العارفين ج ٢ ص ٤٨٧ ومقدمة كتابه: تبصرة الأدلة التي كتبها محققه: كلود سلامة.

وصحح الزَّرْكَشِيُّ تغييرهما^(١).

ويؤيده ما سيأتي من أقوال في التفريق بينهما.

القول الثاني:

التفسير: كشف المراد عن اللفظ المُشْكِل.

والتأويل: ردّ أحد المُحْتَمَلَيْنِ إلى ما يُطابِق الظَّاهِر^(٢).

ونحوه القول بأن:

التفسير: إبانة حكم اللفظ.

والتأويل: تحميلة ما هو يحتمله من المعنى.

وهذا محكي عن الشيخ أبي عمرو (أي: عثمان الداني)، وعثمان بن بَقِيَّة

المَازِنِي^(٣).

(١) البرهان للزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٥٢ وضرب أمثلة لهؤلاء. وورد أوله في الإثقان للشُّيُوطِي ص ٨٤٨.

(٢) لسان العرب - مادة (فسر) ج ٥ ص ٥٥ والقاموس المحيط وعليه تاج العرُوس - مادة (الفسر) ج ١٣ ص ٣٢٣ وقال الزَّيْدِي صاحب التَّاج: كذا في اللسان. والتعريفان أيضاً في تاج العرُوس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٣. وتعريف التفسير في الكليات للكفوي ص ٢٦١. وانظر لهذا الفرق في: البرهان للزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٤٩.

(٣) مُقَدِّمَةُ المَبَانِي ص ١٧٣.

أبو عمرو الداني: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو، الأموي مَولَاهُم، الأَنْدَلُسِيُّ الْقُرْطُبِيُّ ثم الداني. يعرف قديماً بابن الصَّبْرَفِيِّ. رحل، وحدث عنه وقرأ عليه الكثير. كان مجاب الدعوة، مَالِكِيَّ المَذْهَب، إليه المُنْتَهَى في تَحْرِيرِ علم الفِرَاءَاتِ وعلم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث والتفسير والنحو. من كتبه الكثيرة: التيسير، والمُقْنِع

ونحوه أيضاً ما ذكره النَّوَوِيُّ، حيث قال: قال العلَّماء:

التَّفْسِيرُ: هو بَيَانُ معنى اللفظة القريبة أو الخَفِيَّةِ.

والتَّأْوِيلُ: هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجهٍ يحتمله، أو وجه بُرْهَانٍ قطعيٍّ في القطعيات وظنيٍّ في الظنيات.

وقيل: هو التصرف في اللفظ بما يكشف عن مقصوده^(١).

ونحوه أيضاً قول القُرْطُبِيِّ حين ذكر:

أن التَّفْسِيرَ: بَيَانُ اللفظ، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ - البقرة: ٢، أي: لا شك.

والتَّأْوِيلُ: بَيَانُ المعنى، كقوله: لا شك فيه عند المؤمنين. أو: لأنه حق في نفسه، فلا يقبل ذاته الشك، وإنما الشك وصف الشاك.

وكقول ابن عَبَّاسٍ في الجَدِّ: أبا، لأنه تأول قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا

في الرسم، وطَبَقَاتُ القُرَّاء. توفي سنة ٤٤٤هـ = ١٠٥٢م، ودفن بمقبرة دَانِيَّةٍ بِالْأَنْدَلُسِ.

سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ١٨ ص ٧٧ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٦٥٣ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٣٦٠.

وَعُثْمَانُ بْنُ بَقِيَّةِ الْمَازِنِيِّ، هَكَذَا وَرَدَ فِي مُقَدِّمَةِ الْمَبَانِي، وَلَعَلَّه:

أَبُو عُثْمَانَ الْمَازِنِيُّ: بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ بَقِيَّةٍ. مِنْ مَازِنِ بْنِ شَيْبَانَ، وَقِيلَ: مَوْلَى بَنِي سَدُّوسٍ نَزَلَ فِي بَنِي مَازِنٍ فَنَسَبَ إِلَيْهِمْ. وَهُوَ بَصْرِيٌّ، رَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ. وَرَوَى عَنْهُ الْمُبَرِّدُ. كَانَ ذَا وَرَعٍ وَدِينٍ، وَكَانَ إِمَاماً فِي الْعَرَبِيَّةِ، مُتَسَعِّاً فِي الرِّوَايَةِ، يَقُولُ بِالْإِرْجَاءِ. وَكَانَ لَا يَنَظُرُهُ أَحَدٌ إِلَّا قَطَعَهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْكَلَامِ. قَالَ الْمُبَرِّدُ: لَمْ يَكُنْ بَعْدَ سَيِّبُوهِ أَعْلَمَ بِالنَّحْوِ مِنْ أَبِي عُثْمَانَ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: كِتَابُ فِي الْقُرْآنِ، وَعِلَلُ النَّحْوِ، وَتَفَاسِيرُ كِتَابِ سَيِّبُوهِ، وَالْعَرُوضُ. مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٤٨هـ = ٨٦٢م، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

بُغْيَةُ الْوَعَاةِ ج ١ ص ٤٦٣ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ١٢ ص ٢٧٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٤٤٣.

(١) تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ لِلنَّوَوِيِّ ص ٥٢٨ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ الْعَالِمِيَّةِ.

عَلَيْكُمْ لِيَأْسَ يُورَى سَوْءَ تَكُمُ وَرَيْشًا ﴿٢٦﴾ - الأعراف: ٢٦^(١).

ومنه قول الكافيجي: التفسير في العرف هو كشف معاني القرآن وبيان المراد. قال: والمراد من معاني القرآن أعم، سواء كانت معاني لغوية أو شرعية، وسواء كانت بالوضع أو بمعونة المقام وسوق الكلام وبقرائن الأحوال، نحو السماء والأرض والجنة والنار وغير ذلك، ونحو الأحكام الخمسة، ونحو خواص التراكيب اللازمة لها بوجه من الوجوه^(٢).

أما التأويل في العرف فهو صرف اللفظ إلى بعض الوجوه، ليكون ذلك موافقاً للأصول. كما إذا قال القائل:

الظاهر أن المراد من الاستواء في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ - طه: ٥، هو الاستيلاء بما لاح لي من الدليل، فذلك تأويل برأي الشرع، لأنه ما استفيد إلا من الشرع، قال الشاعر:

قد استوى بشرٌ على العراق من غير سيفٍ أو دمٍ مُهراقٍ

(١) تفسير القرطبي ج ١ ص ٦٤٦.

(٢) التيسير للكافيجي ص ١٢٤-١٢٥.

الكافيجي: محيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعيد الرؤمي الحنفي. ولُقّب بالكافيجي وبالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو لابن الحاجب، بزيادة جيم على عادة الترك. من شيوخه: ابن فرشتا عبد اللطيف بن عبد العزيز. وفرشتا هو الملك. ومن تلاميذه: السيوطي، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري. كان بارعاً في المعقولات كلها، وله اليد الحسنة في التفسير والفقه. وكان صحيح الاعتقاد، محباً لأهل الحديث، كارهاً أهل البدع. من كتبه: التيسير في قواعد علم التفسير. توفي سنة ٨٧٩هـ بالقاهرة.

بُغْيَةُ الوُعَاة ج ١ ص ١١٧ والضوء اللامع ج ٧ ص ٢٥٩ والفوائد البهية ص ٢٧٨ وشذرات الذهب ج ٧ ص ٣٢٦ ومقدمة كتابه: التيسير في قواعد علم التفسير، التي كتبها محققه: ناصر بن محمد المطرودي.

وأما إذا قال:

المُرَاد منه هو الاستقرار عليه كما زعم البعض، فيكون ذَلِكَ تَفْسِيرًا بالرأي على سَبِيلِ التَّشْهِي، غير موافق لدليل من الأدلَّة، فيكون داخلاً تحت قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: (من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار)^(١).

(١) التَّيْسِيرُ لِلْكَافِيَجِيِّ ص ١٢٥-١٣١.

قوله ﷺ: من فسر القرآن برأيه... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: أول كتاب العلم، ٦ باب تكرير الحديث، رقم ٣٦٥٢/١، ج ٥ ص ٤٩٥ بسنده... عن عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (من قال في القرآن من غير علم، فليتبوأ مقعده من النار).

وهو في سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أبواب تَفْسِيرِ الْقُرْآن، ١ باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، رقم ٣١٨١، ج ٥ ص ٢١١ بسنده... عن عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار).

قال التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَضَعَفَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي تَحْقِيقِهِ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ وَسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، لضعف عَبْدِ الْأَعْلَى وَهُوَ ابْنُ عَامِرٍ الثُّعَلْبِيُّ. وَقَالَ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكَبَرِيِّ ٨٠٨٤ و ٨٠٨٥، وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ ٢٠٦٩.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: أول كتاب العلم، ٥ باب الكلام في كتاب الله بغير علم، رقم ٣٦٥٢، ج ٥ ص ٤٩٤ بسنده... حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ مِهْرَانَ أَخُو حَزْمِ الْقُطَيْعِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍان «وهو عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ الْجَوْنِيُّ» عَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (من قال في كتاب الله عزَّ وَجَلَّ برأيه، فأصاب فقد أخطأ).

وهو في سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أبواب تَفْسِيرِ الْقُرْآن، ١ باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، رقم ٣١٨٣، ج ٥ ص ٢١٢ بسنده... حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ مِهْرَانَ أَخُو حَزْمِ الْقُطَيْعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍان الْجَوْنِيُّ عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد

وَالْكَافِيَجِيَّ فِي هَذَا الْمَثَالِ يَرِيدُ أَنْ الْإِسْتَوَاءَ فِي الْآيَةِ يَعْنِي الْإِسْتِيلَاءَ، فَصَرَفَ اللَّفْظَ إِلَى بَعْضِ وَجُوهِهِ.

لَأَنَّ (إِسْتَوَى) فِي اللُّغَةِ يَرَادُ بِهِ الْجُلُوسُ وَالْإِسْتِقْرَارُ، وَيَرَادُ بِهِ الْإِسْتِيلَاءُ بِدَلَالَةِ بَيْتِ الشَّعْرِ الْأَنْفِ الذِّكْرِ.

فَأَوَّلَ اللَّفْظَةَ عَلَى أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ وَهُوَ الْإِسْتِيلَاءُ لَثَلَا يَتَصَادَمُ مَعَ النَّصِّ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشُّورَى: ١١، الَّذِي يَنْفِي الْمِثَالَةَ وَالْمِشَابَهَةَ.

وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَأَثُرِيَّةِ، وَالْكَافِيَجِيَّ عَلَى رَأْيِهِمْ هَذَا.

وَمِنْ هُنَا جَعَلَ مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ تَفْسِيرًا بِالرَّأْيِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ^(١).

أَخْطَأُ).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي سُهَيْلِ بْنِ أَبِي حَزْمٍ. وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّهُمْ شَدَّدُوا فِي هَذَا فِي أَنْ يُفَسِّرَ الْقُرْآنُ بِغَيْرِ عِلْمٍ).

وَأَمَّا الَّذِي رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ، فَلَيْسَ الظَّنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْقُرْآنِ أَوْ فَسَّرُوهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ مِنْ قَبْلِ أَنْفُسِهِمْ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا (...).

وَضَعَّفَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي تَحْقِيقِهِ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ وَسُنَنُ التِّرْمِذِيِّ، لضعف سُهَيْلِ أَخِي حَزْمٍ الْقُطْعِيِّ، وَقَالَ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرَى ٨٠٨٦ وَشَرَحَ السُّنَّةَ لِلْبَغَوِيِّ ١٢٠.

بَيْتِ الشَّعْرِ: قَدْ اسْتَوَى بِشَرٍّ عَلَى الْعِرَاقِ... إلخ:

هُوَ لِلشَّاعِرِ الْبَغِيعِثِ، كَمَا قَالَ: الصَّاحِبُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّادٍ. أَوْ هُوَ الْأَخْطَلُ كَمَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ.

وَبَشَرٌ: هُوَ بِشَرُّ بْنُ مَرْوَانَ أَخُو الْخَلِيفَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ. / إِتْحَافُ السَّادَةِ الْمُتَّفِقِينَ ج ٢ ص ١٠٦.

(١) انظر الآراء في (الاستواء) في كتابي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٣٥٧-٣٥٨.

القول الثالث:

التَّفْسِيرُ: شَرَحَ ما جاء مُجْمَلًا من القصص في الكتاب الكَرِيم، وتعريفُ ما تدلُّ عليه ألفاظه الغَرِيبَة، وتَبْيِينُ الأمور التي أُنزلت بسببها الآيُّ. والتَّأْوِيلُ: هو تَبْيِينُ معنى المُتَشَابِه. والمُتَشَابِه هو ما لم يُقَطَّع بفحواه من غير تَرُدُّد فيه، وهو النَّصُّ^(١).

القول الرابع:

التَّفْسِيرُ: إخراج الشيء من مقام الخفاء إلى مقام التَّجَلِّي. والتَّأْوِيلُ: نقلُ الكلام عن وضعه فيما ما يُحتاجُ في إثباته إلى دليل لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ. فهو مأخوذ من قولك: آل الشيء إلى كذا، أي: صار إليه. وهو قول ابن الجوزي^(٢).

(١) تاج العرُّوس - مادة (الفسر) ج ١٣ ص ٣٢٣-٣٢٤ وكررها في مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٣، وفيه: (وتَقْرِبُ بدلاً من تعريف).

ونحوه ما في مُقَدِّمَة المباني ص ١٧٢-١٧٣:

(ومَنهم من قال: التَّفْسِيرُ هو ذكر القصص، وما أُنزل فيه. والتَّأْوِيلُ: هو ما يحتمله معنى الكلام).

فمعنى حَدِيث: «من فَسَّرَ الْقُرْآنَ برأيه، إن أصاب لم يؤجر، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار» هو تعين الأسباب التي أُنزل لأجلها).

(٢) زاد المَسِير لابن الجوزي ص ٢٩، وفيه: (وذهب قوم يميلون إلى الفقه إلى اختلافهما فقالوا: التَّفْسِيرُ إخراج...).

ونقل الزَّيْبِدِي عنه تعريف التَّفْسِير والتَّأْوِيل في: تاج العرُّوس - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٣ مع اختلاف ببعض ألفاظه، هي: (... من مَعْلُوم الخفاء... الكلام عن موضعه إلى

القول الخامس:

التَّفْسِيرُ أعم من التَّأْوِيلِ، وأكثر ما يستعمل التَّفْسِيرُ في الألفاظ ومُفْرَدَاتِهَا في الكتب الإلهية وغيرها.

والتَّأْوِيلُ في المعاني والجمل، وأكثر استعماله في الكتب الإلهية خاصة. وهو قول الراغب^(١).

ومُراده بكثرة استعمال كل منهما فيما ذكر أنه يطلق كثيراً على ما يختص به، ويطلق قليلاً من باب التجوز على ما كثر استعمال الآخر فيه^(٢).

وقد بين المراد من كون التَّفْسِيرِ أعم بقوله:

(التَّفْسِيرُ: قد يقال فيما يختص بمُفْرَدَاتِ الألفاظ وغريبها، وفيما يختص بالتَّأْوِيلِ.

ولهذا يقال: عبارة الرؤيا وتفسيرها وتأويلها)^(٣).

ما يحتاج (...).

وجاء في لسان العرب - مادة (أول) ج ١١ ص ٣٣: (المُرَاد بالتَّأْوِيلِ نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل، لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ).

(١) مُقَدِّمَةٌ جَامِعِ التَّفَاسِيرِ لِلرَّائِبِ ص ٤٧.

وهو في رُوحِ المَعَانِي ج ١ ص ١٠٣ والبُرْهَانِ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٤٩ والإِتْقَانِ لِلسُّبُوطِيِّ ص ٨٤٨ والكُلِّيَّاتِ لِلْكَفَوِيِّ ص ٢٦١ والتَّفْسِيرِ وَالْمُفَسِّرُونَ لِلذَّهَبِيِّ ج ١ ص ٢١.

ونقله الزفزاف في التعريف بالقرآن والحديث ص ١٥٢ عن مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ لِلرَّائِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ الملحقه بكتاب تنزيه القرآن عن المطاعن ص ٤٠٢.

(٢) التعريف بالقرآن والحديث للزفزاف ص ١٥٢.

(٣) التعريف بالقرآن والحديث للزفزاف ص ١٥٢ نقلاً عن مُفْرَدَاتِ الرَّائِبِ.

وانظر: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ وَعَلِيهِ تَاجُ الْعُرُوسِ - مادة (أول) ج ٢٨ ص ٣٣ عن الرَّائِبِ.

فهو بهذا يجعل التَّفْسِيرَ صالحاً للإطلاق على كشف معاني المُفْرَدَات، وعلى ما يختص بالتَّأْوِيلِ، من الرجوع إلى المعاني التي تؤخذ من التَّركِيب، وما تؤوّل به الرؤيا^(١). وزاد الرَّاغِبُ هذا المعنى - أي: مجالات اسْتِعْمَالِ التَّفْسِيرِ والتَّأْوِيلِ - تفصيلاً في تَفْسِيرِهِ حيث قال:

إِنَّ التَّفْسِيرَ في عرف العُلَمَاءِ كشف معاني القُرْآنِ وَبَيَانُ المُرَادِ، أعمُّ من أن يكون بحسب اللفظ المُشْكِلِ وغيره، وبحسب المعنى الظَّاهِرِ وغيره. والتَّأْوِيلُ يستعمل أكثره في الجمل. والتَّفْسِيرُ:

- إما أن يستعمل في غَرِيبِ الألفاظ، نحو: البَحِيرَةُ والسَّائِبَةُ والوَصِيلَةُ.
- أو في وَجِيزٍ يُبَيِّنُ ويشرح، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ - البقرة: ٤٣.

- وإما في كلام متضمّن لقصة لا يمكن تصوّره إلّا بمعرفتها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ - التوبة: ٣٧، وقوله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ - البقرة: ١٨٩.

وأما التَّأْوِيلُ فإنه يستعمل مرة عاماً، ومرة خاصاً، نحو:
الكفر المستعمل تارةً في الجحود المطلق، وتارةً في جحود الباري عزّ وجلّ خاصةً.
والإيمان المستعمل في التَّصَدِيقِ المطلق تارةً، وفي تَصَدِيقِ الحق تارةً أخرى.

وهو في مُفْرَدَاتِ القُرْآنِ للرَّاغِبِ - مادة (فسر) ص ٦٣٦، وفيه: (...) ولهذا يقال: تَفْسِيرُ الرؤيا وتأويلها، قال تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ - الفرقان: (٣٣).
(١) التعريف بالقُرْآنِ والحَدِيثِ للزُّزَافِ ص ١٥٢.

وإما في لفظ مشترك بين معانٍ مُخْتَلِفَةٍ، نحو لفظة (وَجَدَ) المستعملة في الجِدَّة والوَجْد والوجود^(١).

وهذا القول يفيد أن:

التفسير يخالف التأويل بالعموم والخصوص فقط، ويجعل التفسير أعم مطلقاً. وكأن قائله:

يريد من التأويل بيان مدلول اللفظ بغير المتبادر منه لدليل.

ويريد من التفسير بيان مدلول اللفظ مطلقاً، أعم من أن يكون بالمتبادر أو بغير المتبادر^(٢).

لذَلِكَ قَالَ الْأَلُوسِيُّ: فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ - يُؤْنَسُ: ٣٩: والتأويل نوع من التفسير^(٣).

القول السادس:

التفسير: هو القطع بالمُرَاد.

ولهذا يحرم التفسير بالرأي.

(١) مُقَدِّمَةُ جَامِعِ التَّفَاسِيرِ لِلرَّاعِبِ ص ٤٧-٤٨ وَالْإِتْقَانُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٨-٨٤٩ عَنْ تَفْسِيرِ الرَّاعِبِ. وَهُوَ فِي الْبُرْهَانِ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٤٩ مِنْ قَوْلِ الرَّاعِبِ. وَنَقَلَهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّفْسِيرِ وَالْمُفَسَّرُونَ ج ١ ص ٢١ عَنْ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ لِلرَّاعِبِ ص ٤٠٢-٤٠٣ بآخر كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عَبْدُ الْجَبَّارِ.

(٢) مَنَاهِلُ الْعِرْفَانِ ج ٢ ص ٨ نَقْلًا عَنْ بَعْضِهِمْ.

(٣) رُوحُ الْمَعَانِي ج ١١ ص ١٤٢.

والتَّأْوِيلُ: اعتبارُ دليلٍ يصيرُ المعنى به أغلبُ على الظنِّ من المعنى الظَّاهِرِ.
ولهذا لا يحرمُ تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ بالرَّأي، لأنَّه الظنُّ بِالْمُرَادِ وحملُ الكلامِ على غيرِ
الظَّاهِرِ بلا جزم^(١).

ويقرب من هَذَا التَّفريقِ بين التَّفْسِيرِ والتَّأْوِيلِ:

القولُ بأنَّ التَّأْوِيلَ بَيَانُ أَحَدِ مَحْتَمَلَاتِ اللفظِ.

والتَّفْسِيرُ بَيَانُ مُرَادِ المتكلمِ^(٢).

ولهذا قيل:

لو قال رجلُ فَسَّرْتُ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ من غيرِ أنْ يكونَ ناقلاً عنِ الْمَخْبِرِ الصَّادِقِ
يكفر.

فالمُرَادُ بقولهم: الْكَشَافُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ معناه المجازي، أي: فِيهِ بَيَانُ مَحْتَمَلَاتِ
نَظْمِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ، أَوِ الْمُرَادُ أَنَّهُ تَفْسِيرُ بَعْضِ آيَاتِهِ الْكَرِيمَةِ.

فإطلاقُ التَّفْسِيرِ على المجموعِ أيضاً مجازي.

ولا يخفى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ بَيَانُ مَحْتَمَلَاتِ اللفظِ مطابقاً لِمُرَادِ المتكلمِ فِي بَعْضِ
الْبَيَانِ.

فالواجبُ عَلَيْنَا الْعَمَلُ وَالْإِطَاعَةُ بِمَوْجِبِ مَحْتَمَلَاتِ نَظْمِهِ الْكَرِيمِ، لَكِنْ إِذَا بَيَّنَّه
الْعَالِمُ الْمُحَدِّثُ السَّالِكُ عَلَى الشَّرِيعَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالطَّرِيقَةِ الْمُصْطَفَوِيَّةِ الصَّافِي عَنْ
الْبِدْعَةِ وَالْهَوَى^(٣).

(١) دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ ص ٢٧٤. والفرقُ فِي: الْكُلِّيَّاتِ لِلْكَفَوِيِّ ص ٢٦١.

(٣) دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ ص ٢٧٤.

القول السابع:

التفسير: القطع على أن المراد من اللفظ هَذَا، والشهادة على الله أَنَّهُ عَنِ اللفظ هَذَا، فإن قام دليل مقطوع به فَصَحِيح، وإلا فَتَفْسِيرُ بالرأي، وهو المنهي عنه. والتأويل: ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله. وهو قول الماتريدي كما لخصه الشُّوْطِي^(١). وَلَخَّصَ الْأَلُوسِيُّ رَأْيَ الماتريدي بقوله: التفسير هو القطع بأن مراد الله تعالى كذا.

والتأويل هو ترجيح أحد المحتملات بدون قطع^(٢). وتفصيل قول الماتريدي هو ما ذكره في كتابه تأويلات أهل السنة: الفرق بين التأويل والتفسير، هو ما قيل: التفسير للصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والتأويل للفقهاء.

ومعنى ذَلِكَ: أن الصَّحَابَةَ شهدوا المشاهد، وعلموا الأمر الذي نزل فيه القرآن، فَتَفْسِيرُ الآية أَهْمٌ لما عاينوا وشهدوا، إذ هو حقيقة المراد، وهو كالمشاهدة، ولا يصلح إِلَّا لمن عَلِمَ. ومنه قيل: من فَسَّرَ القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار، لأنه في ما يُفسَّر يشهد على الله به.

وأما التأويل فهو بيان مُنتَهَى الأمر، مأخوذاً من آكل يؤول، أي: يرجع، ومعناه كما

(١) الإِتْقَانُ لِلشُّوْطِي ص ٨٤٨. والنص بحروفه في الكُلِّيَّاتِ لِلْكَفَوِيِّ ص ٢٦١ مَعْرُوءاً إِلَى أَبِي مَنْصُورِ الماتريدي، ولم يذكر الإِتْقَان. والتفسير والمفسرون للذهبي ج ١ ص ٢١-٢٢ نَقْلًا عَنِ الإِتْقَان. والتعريف بالقرآن والحديث للزفراف ص ١٥٣.

(٢) رُوحُ المَعَانِي ج ١ ص ١٠٣ ومناهل العرفان ج ٢ ص ٨. والألوسي أخذ من كلام الماتريدي في تأويلات أهل السنة ج ١ ص ١.

قال أبو زَيْد^(١): «لو كان كلام غيره لَوُجَّهَ إلى كذا وكذا من الوجوه». فهو توجيه الكلام إلى ما يَتَوَجَّهُ إليه. ولا يقع التشديد في هَذَا مثَل ما يقع في التَّفْسِيرِ، إذ ليس فيه الشهادة على الله، لأنه لا يُخْبِرُ عن المُرَاد، ولا يقول: أراد الله به كذا، أو عَنَى، وَلَكِنْ يقول: يَتَوَجَّهُ هَذَا إلى كذا وكذا من الوجوه، هَذَا مما تكلم به البشر، والله أعلم ما صَحَّتْهُ من الحكمة.

ومثاله: أن أهل التَّفْسِيرِ اختلفوا في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ - الفاتحة: ٢، قال بعضهم: إن الله تعالى حَمِدَ نفسه. وقال بعضهم: أَمَرَ أن يُحْمَدَ. فمن قال: عَنَى هَذَا دون هَذَا فهو المُفَسِّرُ له.

وأما التَّأْوِيلُ: فهو أن يقول: يَتَوَجَّهُ الحمدُ إلى الثناء والمدح له، وإلى الأمر بالشكر لله عَزَّ وَجَلَّ، والله أعلم بما أراد.

فالتَّفْسِيرُ ذو وجهٍ وَاحِدٍ، والتَّأْوِيلُ ذو وجوهٍ^(٢).

وأوضح الكَافِيَجِيَّ بعض جوانب قول الماترِيْدِيِّ هَذَا حين ذكر:

أن التَّفْسِيرَ في الحقيقة هو: القطع على أن المُرَاد من اللفظ هَذَا، والشهادة على الله تعالى أنه عَنَى باللفظ هَذَا.

فإن قام دليل مقطوع به، نحو التواتر وإجماع الأمة عليه، يكون تَفْسِيرًا صَحِيحًا.

وإن قطع على المُرَاد لا بدليل مقطوع به فهو تَفْسِيرٌ بالرأي، وهو حرام، لما فيه شهادة على الله تعالى بما لا يأمن أن يكون كذبًا.

وأما التَّأْوِيلُ فهو بَيَان عَاقِبَةِ الاحتمال ومُنْتَهَى الأمر بغالب الرأي دون القطع،

(١) هَكَذَا وَرَدَ في تَفْسِيرِ تَأْوِيلَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ، ولعله: ابن زَيْد، وهو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن زَيْد بن أَسْلَم، الذي تقدمت ترجمته.

(٢) تَأْوِيلَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ١ ص ١.

فيقال: يتوجه اللفظ إلى كذا وكذا، وهذا الوجه أوجه لشهادة الأصول له، فلم يكن فيه شهادة على الله تعالى. اهـ.

وهذا ما نقله الكافيجي من قول الشيخ أبي منصور (أي: الماتريدي).

ثم قال الكافيجي: ومثال ذلك في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ - الفاتحة: ٢، فإن أهل التفسير قد اختلفوا فيه:

فقال بعضهم: إن الله تعالى حمد نفسه.

وقال الآخر: أمر بأن يحمده.

فمن قال: إن الله تعالى أراد هذا دون الوجه الآخر فقد فسر بالرأي، لأنه قطع على مراد الله تعالى في موضع الاحتمال.

ومن قال: يتوجه اللفظ إلى الأمر بالحمد، وقد يتوجه إلى الحمد بنفسه لنفسه، ولا يقطع على أحد الوجهين أنه مراد الله تعالى، فهذا تأويل.

قال أبو المعين (أي: النسفي الماتريدي): ولهذا سمي الشيخ أبو منصور مُحَمَّد بن مُحَمَّد الماتريدي هذا الكتاب (أي: تفسيره: تأويلات أهل السنة) بالتأويلات، دون التفسير احترازاً عن الدخول تحت هذا الحديث.

فإذا سئلت ف قيل لك: ما معنى لا ريب، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ﴾ فيه - البقرة: ١ - ٢؟ وقلت: معنى ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا شك، يكون هذا تفسيراً.

وإذا قيل: فكيف تنفي الريب؟ وكم من مراتب فيه؟ وقلت في الجواب عنه: إنه في نفسه حق وصدق، ومتى نظر فيه علم أنه صدق، فانتفى عنه الريب، يكون هذا تأويلاً^(١).

(١) التيسير للكافيجي ص ١٣٢-١٣٥.

قال الطبري: حمد نفسه، وأثنى عليها بما هو له أهل، ثم علم ذلك عباده، وفرض عليهم تلاوته اختباراً منه وابتلاءً، فقال لهم: قولوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ / تفسير الطبري

وهذا القول يفيد أن:

التَّفْسِيرُ: بَيَانُ المعْنَى الذي لا شبهة في دلالة اللفظ عليه، أو هو صرف اللفظ إلى أحد المعاني التي يحتملها بدليل قطعي.

كَبَيَانِ كَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ وأَعْدَادِهَا التي أَجْمَلَهَا الْقُرْآنُ، بِنَاءً عَلَى الْأَحَادِيثِ المتواترة.

أما التَّأْوِيلُ فهو صرف الكلام عن ظاهره بدليل ظني كقياس أو خبر آحاد، كَتَأْوِيلِ الوجه بالذات في قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ - الرَّحْمَنُ: ٢٧، لوجود الأخبار الدالة على مخالفة الله للحوادث.

أو حملُه على بعض المعاني التي يحتملها بدليل ظني كذَلِكَ، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ - البقرة: ٢٢٨، فحملة الشَّافِعِيَّةِ على معنى الطهر، وحمله الحَنَفِيَّةِ على معنى الحيض. وكل منهما اعتمد على ما صح عنده من أخبار الآحاد^(١).

وهو ما ذكره البَابَرْتِيُّ، فبعد أن ذكر رأي المَاتَرِيدِيِّ، قال: وهو معنى قولهم: التَّفْسِيرُ لِلصَّحَابَةِ، والتَّأْوِيلُ لِلْعُلَمَاءِ. فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ شهدوا أحوال التنزيل، وسمعوا من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فهم يقولون بالعلم، وغيرهم بالرأي^(٢).

ج ١ ص ١٣٩ في تَفْسِيرِ آيَةِ الْفَاتِحَةِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وقال الطَّبْرِيُّ أيضاً: عن ابن عَبَّاسٍ: أَنَّ جِبْرِيلَ قَالَ لِمُحَمَّدٍ: قُلْ يَا مُحَمَّدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. / تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١ ص ١٤١.

وذكر محقق كتاب التَّيْسِيرِ للكَاذِبِيِّ ص ١٣٣ قول الطَّبْرِيِّ هَذَا.

(١) التعريف بالقرآن والحديث للزفزاف ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) التَّحْقِيرُ لِلْبَابَرْتِيِّ شَرْحُ أُصُولِ الْبَزْدَوِيِّ ج ١ ص ١٩٣.

البَابَرْتِيُّ: أَكْمَلَ الدِّينَ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ مَحْمُودٍ، فقيه حَنَفِيٍّ، حافظ، بارع، رحل إلى حَلَبَ، ثم الْقَاهِرَةَ، وعُرض عليه الْقَضَاءُ مراراً فامتنع، له: شَرْحُ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ،

- ولا يخرج عن قول المأثور يدِّي ما أورده الكفوي بقوله:
تفسير القرآن: ما هو المنقول عن الصحابة.
وتأويله: ما يستخرج بحسب القواعد العربية^(١).

القول الثامن:

التفسير: بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً.
والتأويل: توجيه لفظ يتوجه إلى معانٍ مختلفة، إلى واحد منها، بما ظهر عنده من
الأدلة^(٢).

القول التاسع:

التفسير: بيان وضع اللفظ، إما حقيقة أو مجازاً، كتفسير الصراط بالطريق،
والصيب بالمطر.

والعناية شرح الهداية، والتقرير شرح أصول البردوي وغيرها. توفي بمصر سنة ٧٨٦هـ.

تاج التراجم ص ٦٦ والفوائد البهية ص ١٩٥ وبغية الوعاة ج ١ ص ٢٣٩.

(١) الكلبيات للكفوي ص ٢٦٢.

الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الحنفي. ولد في كفا بالقرم. وتوفي وهو
قاضي بالقدس سنة ١٠٩٤هـ. من كتبه: الكلبيات، وهو معجم في المصطلحات والفروق
اللغوية.

هديّة العارفين ج ١ ص ٢٢٩ ومُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٤١٨ ومُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: الكلبيات، التي كتبها
محققه: عدنان درويش، ومحمد البصري.

(٢) التيسير للكافيجي ص ١٣٢.

وهو في: الإثقان للسبوطي ص ٨٤٨ والتعريف بالقرآن والحديث للزراف ص ١٥٣ مع
تصرف في اللفظ.

والتَّأْوِيلُ: تَفْسِيرُ بَاطِنِ اللفظ، مأخوذ من الأوَّل وهو الرجوع لعَاقِبَةِ الأمر.

فالتَّأْوِيلُ: إخبار عن حقيقة المُراد.

والتَّفْسِيرُ: إخبار عن دليل المُراد.

لأن اللفظ يكشف عن المُراد، والكاشف دليل.

مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ﴾ - الفجر: ١٤.

تَفْسِيرُهُ: أنه من الرصد، يقال: رَصَدْتُهُ رَقَبْتُهُ، والمِرْصَادُ مِفْعَالٌ منه.

وتَأْوِيلُهُ: التحذير من التهاون بأمر الله، والغفلة عن الأهبة، والاستعداد للعرض

عليه.

وقواطع الأدلَّة تقتضي بَيَان المُراد منه، على خلاف وضع اللفظ في اللُّغَةِ.

وهذا هو قول أبي طَالِبِ التَّغْلِيْبِيِّ^(١).

القول العاشر:

التَّفْسِيرُ يتعلق بالرواية.

والتَّأْوِيلُ يتعلق بالدَّرَايَةِ، وهو ما ذكره البَجَلِيُّ^(٢).

(١) الإِثْقَانُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٨. ونقله عنه الذَّهَبِيُّ في التَّفْسِيرِ والمُفَسِّرُونَ ج ١ ص ٢٢.

(٢) البُرْهَانُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٥٠ نَقْلًا عن البَجَلِيِّ. والإِثْقَانُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٩ من غير عزو. ونقله الذَّهَبِيُّ في التَّفْسِيرِ والمُفَسِّرُونَ ج ١ ص ٢٢ عن الإِثْقَانِ.

وهذا الفرق في: الكَلِّيَّاتِ ص ٢٦١. وهو في: رُوحِ المَعَانِي ج ١ ص ١٠٣ وعبر عنه بـ(وقيل).

وفي مناهل العِرْفَان ج ٢ ص ٨: (التَّفْسِيرُ بَيَانُ اللفظ عن طريق الرواية، والتَّأْوِيلُ بَيَانُ اللفظ عن طريق الدَّرَايَةِ).

وهذا القول رجحه مُحَمَّدٌ حُسَيْنٌ الذَّهَبِيُّ فِي التَّفْسِيرِ وَالْمُفَسِّرُونَ بِحُجَّةٍ:

أنه هو الذي تميل إليه النفس من الأقوال السبعة التي ذكرها.

وذلك:

لأن التَّفْسِيرَ معناه الكشف والبيان، والكشف عن مُرَادِ اللَّهِ تعالى لا نجزم به إلا إذا ورد عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أو عن بعض أصحابه الذين شهدوا نُزُولَ الوحي، وعلموا ما أحاط به من حوادث ووقائع، وخالطوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ورجعوا إليه فيها أشكال عليهم من معاني القرآن الكريم.

أما التَّأْوِيلُ فملحوظ فيه ترجيح أحد احتمالات اللفظ بالدليل، والترجيح يعتمد على الاجتهاد، ويتوصل إليه بمَعْرِفَةِ مُفْرَدَاتِ الألفاظ ومدلولاتها في لُغَةِ الْعَرَبِ، واستعمالها بحسب السياق، ومَعْرِفَةِ الأساليب العَرَبِيَّةِ، واستنباط المعاني من كل ذلك^(١).

- ومثل هذا القول ما ذكره السُّيُوطِيُّ أن:

التَّفْسِيرُ: ما وقع مبيناً في كتاب الله ومعيناً في صَحِيحِ السُّنَّةِ، لأن معناه قد ظهر ووضَّح، وليس لأحد أن يتعرض إليه باجتهاد ولا غيره، بل يحمله على المعنى الذي ورد، لا يتعده.

والتَّأْوِيلُ: ما استنبطه العُلَمَاءُ العالمون لمعاني الخطاب، الماهرون في آلات العُلُومِ^(٢).

ولا يخرج عنه قول أبي نَصْرِ الْقُشَيْرِيِّ أن:

التَّفْسِيرُ مقصور على الاتباع والسَّماع.

(١) التَّفْسِيرُ وَالْمُفَسِّرُونَ لِلذَّهَبِيِّ ج ١ ص ٢٣.

(٢) الإِتْقَانُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٩.

والتَّأْوِيلُ ما يتعلق بالاستنباط^(١).

- ونحوه ما ورد في مُقَدِّمَةِ المباني:

التَّأْوِيلُ: ظَاهِرُ معنى الآية.

والتَّفْسِيرُ: يقع على مُرَادِ الله تعالى، ولا يوقف عليه إِلَّا بالسَّمَاعِ^(٢).

- إِلَّا أَنَّ الْقُرْطُبِيَّ عَدَّ قول بعضهم بأن التَّفْسِيرُ موقوف على السَّمَاعِ، لقوله تعالى: ﴿إِن نَنْزَعْنَهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ - النساء: ٥٩، فاسدًا، بِحُجَّةٍ:

أَن النّهي عن تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ لَا يخلو:

إما أَن يكون المُراد به الاقتصار على النقل والمسموع وترك الاستنباط، أو يكون المُراد به أمراً آخر.

وباطل أَن يكون المُراد به أَلَّا يتكلم أحد في الْقُرْآنِ إِلَّا بما سمعه، فإن الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد قرؤوا الْقُرْآنَ، واختلفوا في تَفْسِيرِهِ على وجوه، وليس كل ما قالوه سمعوه من النَّبِيِّ ﷺ، فإن النَّبِيَّ ﷺ دعا لابن عَبَّاسٍ وقال: (اللهم فَقهْهُ في الدِّينِ، وعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ)، فإن كان التَّأْوِيلُ مسموعاً كالتنزيل فما فائدة تخصيصه بذلك؟ قال: وهذا بَيِّنٌ لَا إشكال فيه^(٣).

القول الحادي عشر:

التَّفْسِيرُ: ظَاهِرُ معنى الآية.

والتَّأْوِيلُ: يقع على مُرَادِ الله تعالى، ولا يوقف عليه إِلَّا بالسَّمَاعِ.

(١) الإِثْنَانُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٩. والقول مطول في: الْبُرْهَانُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٥٠.

(٢) مُقَدِّمَةُ المباني ص ١٧٣.

(٣) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١ ص ٢٢.

وهو عكس ما ورد في القول السابق من مُقَدِّمَةِ المباني^(١).

القول الثاني عشر:

التَّفْسِيرُ: لا يتعاطاهُ إِلَّا الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

والتَّأْوِيلُ: يتعاطاهُ الأنبياء وغير الأنبياء.

فيكون معنى قوله ﷺ: (من فسّر القرآن برأيه إن أصاب لم يؤجر، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار) هو ما يتقول على الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، مما لم يقوله.

وهذا قول علي بن أحمد بن موسى الفقيه الفارسي.

قال: وذلك لأن التَّفْسِيرَ هو تَحْقِيقُ المعنى، وذلك لا يكون إِلَّا من قبل الله تعالى.

والتَّأْوِيلُ هو على احتمال اللُّغَات، فلكل واحد من أهل اللُّغَةِ أن يتأول بلغته^(٢).

القول الثالث عشر:

التَّأْوِيلُ: هو صرف الآية إلى معنى محتمل موافق لما قبلها وما بعدها، غير مخالف للكِتَابِ والسُّنَّةِ من طريق الاستنباط.

ورخص فيه لأهل العلم.

والتَّفْسِيرُ: هو الكلام في أسباب نُزُولِ الآية وشأنها وقصتها.

وهو لا يجوز إِلَّا بالسَّمَاعِ بعد ثبوتِه من طريق النقل.

وهو قول البَغَوِيِّ^(٣).

(١) مُقَدِّمَةُ المباني ص ١٧٣.

(٢) مُقَدِّمَةُ المباني ص ١٧٢.

(٣) تَفْسِيرُ البَغَوِيِّ - المُقَدِّمَةُ ج ١ ص ٤٦. ونقله الذَّهَبِيُّ في التَّفْسِيرِ والمُفَسِّرُونَ ج ١ ص ٢٢.

وتعريف التَّأْوِيلِ فقط ذكره الزَّرْكَشِيُّ في البُرْهَانِ، وعزاه إلى أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدَ بْنِ حَبِيبِ النَّيْسَابُورِيِّ وَالبَغَوِيِّ وَالكَوَاشِيِّ وغيرهم^(١).

وذكره أيضاً السُّيُوطِيُّ في الإِتْقَانِ، وعزاه إلى قوم منهم البَغَوِيُّ وَالكَوَاشِيُّ^(٢).

وذكر الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ التَّأْوِيلَ هَذَا غير محظور على الْعُلَمَاءِ بِالتَّفْسِيرِ، وقد رخص فيه أهل العلم، وجاء بأمثلة عديدة من الآيات منها:

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾ - البقرة: ١٩٥:

قيل: هو الرجل يَحْمِلُ في الْحَرْبِ على مئة رجل.

وقيل: هو الذي يَقْنَطُ من رحمة الله.

وقيل: الذي يُمْسِكُ عن النفقة.

وقيل: الذي يُنْفِقُ الخبيث من ماله.

وقيل: الذي يتصدق بهاله كله ثم يتكفف الناس.

ولكلٍّ منه مخرج ومعنى.

- ومثل قوله تعالى للمندوبين إلى الغزو، عند قيام النفير: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا

وَثِقَالًا﴾ - التوبة: ٤١:

قيل: شُيُوخًا وَشَبَابًا.

وقيل: أَغْنِيَاءَ وَفُقَرَاءَ.

وقيل: عُزَابًا وَمُتَاهِلِينَ.

عن تَفْسِيرِ البَغَوِيِّ بتصرف من غير ذكر حكمه، وقال: (وَوَافَقَهُ الْكَوَاشِيُّ)، ولم يذكر مصدره.

(١) البُرْهَانُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٥٠.

(٢) الإِتْقَانُ لِلسُّيُوطِيِّ ص ٨٤٩.

وقيل: نُشَاطاً وغير نشَاط.

وقيل: مرضى وأصحاء.

وكلها سائغ جائز، والآية محمولة عليها، لأن الشباب والعُزَّاب والنُّشَاط والأَصِحَّاء خِفَاف، وضدهم ثَقَال.

- وقيل في القرآن ثلاث آيات في كُلِّ منها مائة قول هي:

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ - البقرة: ١٥٢، و﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا﴾ - الإسراء: ٨، و﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ - الرَّحْمَن: ٦٠.

فهذا وأمثاله ليس محظوراً على العلماء استخراجه، بل معرفته واجبة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَابْتَغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ - آل عمران: ٧. ولولا أن له تأويلاً سائغاً في اللغة لم يبينه سبحانه^(١).

ونحو قول البَغَوِيِّ ما ذكره الفَيْرُوزِابَادِيُّ أن:

التفسير: هو البحث عن سبب نُزُول الآية، والخوض في بيان موضع الكلمة من حيث اللغة.

والتأويل: هو التفحص عن أسرار الآيات والكلمات، وتعيين أحد احتمالات الآية. وهذا إنما يكون في الآيات المحتملة لوجوه مُخْتَلَفَةٍ. نحو قوله تعالى:

﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَرَهُ وَيَاطْنَهُ﴾ - لقمان: ٢٠.

﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ - فاطر: ٣٢.

﴿وَالسَّفْعَ وَالْوَتْرَ﴾ - الفجر: ٣.

﴿وَشَهِيدٌ وَمَشْهُودٌ﴾ - البروج: ٣.

(١) البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٥٠-١٥١.

فهذه الآيات ونظائرها تحتمل معاني مُخْتَلِفَةً، فإذا تعين عند المؤول أحدها، وترجَّح، فيقال حينئذٍ: إنه أول الآية^(١).

أما التَّأْوِيلُ المخالف للآية والشرع، فمحظور لأنه تأويل الجاهلين، مثل: تأويل الروافض لقوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ - الرَّحْمَنُ: ١٩، أنها علي وفاطمة، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ - الرَّحْمَنُ: ٢٢، يعني: الحسن والحسين رضي الله عنهما. وكذلك قولهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَكَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ - البقرة: ٢٠٥، إنه معاوية. وغير ذلك^(٢).

(١) بصائر ذوي التمييز ج ١ ص ٨٠.

(٢) البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٥٢.

الحسن بن علي بن أبي طالب: سبط الرسول ﷺ وريحانته، وأمير المؤمنين، أبو محمد. وفي البخاري: قال رسول الله ﷺ: (إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين). بايعه أهل العراق بعد مقتل أبيه، ثم تنازل لمعاوية سنة ٤١ هـ فسمي ذلك العام بعام الجماعة. مات سنة ٤٩ هـ ودفن بالبقيع.

الإصابة ج ١ ص ٣٢٨ والاستيعاب ج ١ ص ٣٦٩ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٨٧ وأسند الغابة ج ٢ ص ٩ وسير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٢٤٥ وتهذيب الكمال ج ٢ ص ١٤٣.

الحسين بن علي بن أبي طالب: أبو عبد الله الإمام الكامل سبط رسول الله ﷺ. ولد في ٥ شعبان سنة ٤ هـ. قال جعفر الصادق: بين الحسن والحسين في الحمل طهر واحد. وأخرج الترمذي في سننه في المناقب وحسنه رقم ٣٧٨١ عن علي قال: الحسن أشبه الناس برسول الله ﷺ ما بين الصدر إلى الرأس، والحسين أشبه به ما كان أسفل من ذلك. ووردت أحاديث كثيرة في الحسن والحسين رضي الله عنهما وفيها: أنها ريحانتا رسول الله ﷺ من الدنيا، وأنها سيدا شباب أهل الجنة. وعن محمد بن إبراهيم التيمي: (أن عمر ألقى الحسن والحسين بفريضة أبيهما مع أهل بدر لقرابتهما من رسول الله ﷺ، لكل واحد خمسة آلاف). والحسين ثالث الأئمة الاثني عشر عند الإمامية. استشهد الحسين يوم عاشوراء سنة ٦١ هـ، وعاشوراء هو اليوم العاشر من شهر محرم.

القول الرابع عشر:

تَفْسِيرُ الْقُرْآن: هو مَعْرِفَةُ الْخَبَرِ.

وَتَأْوِيلُهُ: هو مَعْرِفَةُ الْمُخْبَرِ بِهِ.

ذَلِكَ لِأَنَّ الْخَبَرَ (وهو المقابل للإنشاء) له صورة عِلْمِيَّةٌ فِي الذَّهْنِ، وَلَهُ حَقِيقَةٌ خَارِجِيَّةٌ.

فَمَعْرِفَةُ تَفْسِيرِهِ: هِيَ مَعْرِفَةُ الصُّورَةِ الْعِلْمِيَّةِ لِلْخَبَرِ، الَّتِي يَكُونُ وَجُودُهَا فِي نَفْسِ الْعَالَمِ، كَذَهْنِ الْإِنْسَانِ مَثَلًا.

وَمَعْرِفَةُ تَأْوِيلِهِ: هِيَ مَعْرِفَةُ حَقِيقَةِ الْخَبَرِ الْخَارِجِيَّةِ.

وهو قول ابن تَيْمِيَّةَ^(١).

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٢ ص ١٨٣ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ٣ ص ٢٨٠.

مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ صَخْر: بَنَ حَرْبُ بْنُ أُمَيَّةَ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأُمَوِيِّ. أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَقِيلَ قَبْلَ ذَلِكَ. مِنْ كُتَابِ الْوَحْيِ. رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأُخْتِهِ أُمِّ حَبِيبَةَ. وَرَوَى عَنْهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَآخَرُونَ. وَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الشَّامَ بَعْدَ أَخِيهِ يَزِيدَ، فَأَقْرَهَ عُثْمَانُ مَدَّةَ وِلَايَتِهِ، ثُمَّ وَلِيَ الْخِلَافَةَ. قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: كَانَ مُعَاوِيَةُ أَمِيرًا عَشْرِينَ سَنَةً، وَخَلِيفَةً عَشْرِينَ سَنَةً. مَاتَ سَنَةَ ٦٠ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٢٠٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٥٩ وَأُسْدُ الْغَايَةِ ج ٤ ص ٣٨٥ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٩٤ وَتَطْهِيرُ الْجَنَانِ وَاللِّسَانِ عَنِ الْخُطُورِ وَالتَّفَوُّهُ بِثُلُبِ سَيِّدِنَا مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ لِابْنِ حَبْرٍ الْهَيْتَمِيِّ.

(١) الْإِكْلِيلُ فِي الْمُتَشَابِهِ وَالتَّأْوِيلِ ص ٢١.

وَالْكَلَامُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

١- الْخَبَرُ: وَهُوَ قَوْلٌ يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ لِدَاثَتِهِ، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ كَانَ قَائِلُهُ صَادِقًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطَابِقٍ لَهُ كَانَ قَائِلُهُ

ثم أوضح:

أن الكلام نوعان: إنشاءً فيه الأمر، وإخبار.

وتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به المطلوب. والتأويل فيه من باب العلم، والكلام كالتفسير والشرح والإيضاح.

وتأويل الخبر هو نفس الشيء المخبر به إذا وقع. والتأويل فيه هو نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء كانت ماضية أو مستقبلية، فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل الكلام هو الحقائق الثابتة في الخارج بما هو عليه من صفاتها وشؤونها وأحوالها، وتلك الحقائق لا تعرف على ما هي عليه بمجرد الكلام والإخبار، لكن يعرف من صفاتها وأحوالها بضرب المثل أو بالتقريب....
وليس تأويله فهم معناه^(١).

كاذباً.

٢- الإنشاء: هو قول لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، فلا يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب، كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء....

المُفَصَّل في عُلُومِ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِعَيْسَى عَلِيِّ الْعَاكُوبِ ص ٦٩ والْبَلَاغَةُ الْوَاضِحَةُ لِعَلِيِّ الْجَارِمِ وَمُصْطَفَى أَمِين ص ١٣٩.

(١) الإكْلِيل في الْمُشَابِهِ والتَّأْوِيلِ ص ١٥ و ٢٨.

وقال في دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ والنَّقْلِ: فتأويل الكلام الطلبي: الأمر والنهي، هو نفس فعل المأمور به وترك المنهي عنه، كما قال سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: (السُّنَّةُ تَأْوِيلُ الْأَمْرِ والنَّهْيِ)، وقالت عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، يتأول القرآن.

وقيل لِعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: فَمَا بَالُ عَائِشَةَ كَانَتْ تَصَلِّي فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا؟ قَالَ: تَأُولُ كَمَا تَأُولُ عُثْمَانُ. ونظائره متعددة.

وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التي أخبر عنها،

وهذا هو المعنى الثاني للتأويل في لفظ السلف، كما ذكر ابن تيمية^(١).

فتأويل الأمر بالصلاة عند ابن تيمية في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ - البقرة: ٤٣، هو نفس الصلاة التي يجب القيام بها فعلاً، لأنه إذا قام بها رجع الأمر (الطلب) إلى غايته المقصودة، وتَحَقَّقَ المُرَاد منه.

وتأويل الخبر عند ابن تيمية هو عَيْن ما أخبر به إذا وقع، مثل: أمر الجنة والنار، نفهم معنى الآيات التي وردت فيها، ولكن لا ندرك حقيقتها الخاصة بها لعدم إدراك عينها، وهذا مما ينتظر وقوعه وسيأتي^(٢).

وعندئذٍ يرد إلى الغاية المقصودة منه، حين يقع فعلاً.

القول الخامس عشر:

التفسير: هو بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة.

والتأويل: هو بيان المعاني التي تستفاد بطريق الإشارة.

وهذا هو المشهور عند المتأخرين^(٣). وبه قال الألويسي في رُوحِ المعاني.

فبعد أن عرض الألويسي الأقوال التي أشرت إليها آنفاً قال:

وذلك في حق الله هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره. ولهذا قال مالك وربيعة وغيرهما: الاستواء معلوم والكيف مجهول. وكذلك قال ابن الماجشون وأحمد بن حنبل وغيرهما من السلف: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن علمنا تفسيره ومعناه. / انظر: درء تعارض العقل والنقل ص ٢٠٦-٢٠٧.

(١) الإكليل في المصنّاه والتأويل ص ٢٨.

(٢) انظر: الإكليل في المصنّاه والتأويل ص ٥٢ ومقدمته لمحققه ص ٥ ودرء تعارض العقل والنقل ج ١ ص ٢٠٦-٢٠٧ وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ ص ٢٥٢.

(٣) مناهل العرفان ج ٢ ص ٨ والتفسير والمفسرون للذهبي ج ١ ص ٢٢.

وعندي أنه إن كان المراد الفرق بينهما بحسب العرف، فكلُّ الأقوال فيه ما سمعتها وما لم تسمعها مخالفةٌ للعرف اليوم، إذ قد تعارف من غير نكير أن التَّأْوِيلَ إشارةٌ قُدْسِيَّةٌ، ومَعَارِفٌ سُبْحَانِيَّةٌ، تَنكَشِفُ من سُجُفِ العبارات للسالِكين، وتنهلُّ من سُحُبِ الغيب على قلوب العارفين، والتَّفْسِيرُ غيرُ ذلك.

وإن كان المراد الفرق بينهما بحسب ما يدُلُّ عليه اللفظ مطابقةً، فلا أظنك في مَرِيَّةٍ من ردِّ هَذِهِ الأقوال، أو بوجهٍ ما، فلا أراك ترضى إلَّا أن في كل كشفٍ إرجاعاً، وفي كل إرجاعٍ كشفاً، فافهم^(١).

منشأ الخلاف بين التَّفْسِيرِ والتَّأْوِيلِ:

يمكن أن يكون منشأ الخلاف في التَّفْسِيرِ والتَّأْوِيلِ هو ما ذهب إليه الأستاذ أمين الخولي حيث قال:

(وأحسب أن منشأ هذا كله هو استِعْمَالُ الْقُرْآنِ لكلمة التَّأْوِيلِ، ثم ذهاب الأُصُولِيِّينَ إلى اصطِلَاحٍ خاص فيها، مع شيوع الكلمة على ألسنة المتكلمين من أصحاب المَقَالَاتِ والمَذَاهِبِ)^(٢).

الْخُلَاصَةُ:

بعد عرض أقوال العلَماء في الفُرُوقِ بين التَّأْوِيلِ والتَّفْسِيرِ، يمكن القول: بأننا إذا استثنينا القول الأول، وهو أنها مترادفان، نجد الخلاف بين الأقوال

(١) رُوحُ المَعَانِي ج ١ ص ١٠٣ ومناهل العِرْفَان ج ٢ ص ٨ نَقْلًا عن الأَلُوسِيِّ. والتَّفْسِيرِ والمُفَسِّرُونَ ج ١ ص ٢٢ نَقْلًا عن الأَلُوسِيِّ.

(٢) التَّفْسِيرِ والمُفَسِّرُونَ لِلذَّهَبِيِّ ج ١ ص ٢٠-٢١ نَقْلًا عن: التَّفْسِيرِ مَعَالِمِ حَيَاتِهِ - مِنْهَجُهُ اليوم ص ٦.

الأُخْرَى ما هو إِلَّا وجهات نظر من قبل العُلَمَاء، غالبها الأعم متقارب، ولم يترتب عليها ما يكرّس الخلاف بينهم، سواء كان في باب العَقَائِد أو الفِقه أو الأخلاق.

وَعَايَةُ الكلام فيه هو تَوْضِيح المُرَاد الحقيقي والمجازي من الكلمة، أو بَيَان الوجوه التي يحتملها المعنى، ليرد إلى أحدها، وفق الضوابط التي وضعها أولئك العُلَمَاء، لئلا يؤدي ذَلِكَ إلى الخطأ في التَّأْوِيل، والوقوع في إشكالاته.

الفصل الثاني

تَأْوِيلُ النُّصُوصِ فِي أُصُولِ الدِّينِ

(النُّصُوصُ الْمُؤَهِّمَةُ لِلْمُشَابَهَةِ)

وفيه تَمْهِيدٌ، وثلاثة مباحث:

تَمْهِيدٌ: التعريف بالنُّصُوصِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ.

المَبْحَثُ الأول: التوقف.

المَبْحَثُ الثاني: التشبيه.

المَبْحَثُ الثالث: التَّأْوِيلُ.

تَمْهِيدٌ

التعريف بالنصوص المؤهمة للمشابهة

وردت في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة نصوص تُضَيَّفُ إلى الله تعالى صفات خبرية^(١) توهم تشبيهه بالخلق، مثل:

الوجه: كقوله تعالى:

- ١- ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَشَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ - البقرة: ١١٥.
- ٢- ﴿وَلَا تَقْرُدُ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ - الأنعام: ٥٢.
- ٣- ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(١٦) وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ^(١٧) - الرحمن.
- ٤- ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ - القصص: ٨٨.

العين: كقوله تعالى:

- ١- ﴿وَأَصْنَعَ السَّمَكِ بِأَعْيُنِنَا﴾ - هود: ٣٧.
- ٢- ﴿وَلَنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ - طه: ٣٩.
- ٣- ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ - الطور: ٤٨.

اليَد: كقوله تعالى:

- ١- ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ - البقرة: ٨١.

(١) الصفات الخبرية: هي التي ثبتت عن طريق أخبار الكتاب والسنة كالوجه والعين واليد... إلخ. / موقف ابن تيمية من الأشاعرة ص ١٢٢٤.

يَشَاءُ ﴿ - المائدة: ٦٤.

٢- ﴿وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ - ص ٧٥.

٣- ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ - الفتح: ١٠.

الساق: كقوله تعالى:

١- ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ﴿٤٢﴾ - القلم: ٤٢.

٢- وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول: يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ... إلخ^(١).

الاستواء: كقوله تعالى:

١- ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ - البقرة: ٢٩.

٢- ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ - يونس: ٣.

٣- ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَىٰ﴾ - طه: ٥.

المجيء: كقوله تعالى:

١- ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ - البقرة: ٢١٠.

٢- ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ - الفجر: ٢٢.

النُّزُولُ: كما ورد في الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ

(١) حَدِيثٌ: يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٦٥ كتاب التَّفْسِيرِ، ٢ باب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ - القلم ٤٢، رقم

٤٩١٩، ص ١٠٧٥.

إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟^(١).

وَعُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ النُّصُوصِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ. وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ هِيَ:

١ - التَّوَقُّفُ.

٢ - التَّشْبِيهُ.

٣ - التَّأْوِيلُ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: اعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ فِي أَخْبَارِ الصِّفَاتِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ: أَحَدُهَا: إِمْرَارُهَا عَلَى مَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا تَأْوِيلٍ، إِلَّا أَنْ تَقَعَ ضَرُورَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ - الفجر: ٢٢، أَي: جَاءَ أَمْرُهُ. وَهَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ.

وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّأْوِيلُ، وَهُوَ مَقَامُ خَطَرٍ.

(١) حَدِيثٌ: يَنْزِلُ رَبُّنَا... إلخ:

بِهَذَا اللَّفْظِ فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: أَبْوَابُ التَّهَجُّدِ، ١٤ بَابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، رَقْمُ ١١٤٥ - فَتَحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٣٥٠ طَبْعَةُ الرَّسَالَةِ، وَطَرَفَاهُ فِيهِ بِرَقْمِ ٦٣٢١ وَ ٧٤٩٤.

وَذَكَرَ اللَّاحِقَائِيُّ طَرِيقَهُ وَرَوَاتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرِينَ نَفْسًا، وَمِنْ الصَّحَابَةِ ثَلَاثَةً، وَمِنْ التَّابِعِينَ أَرْبَعَةً، فِي كِتَابِهِ: شَرْحُ أُصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ج ٣ ص ٩٣ وَمَا بَعْدَهَا. وَهَذِهِ النُّصُوصُ ذَكَرَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي: دَفْعِ شُبُهَةِ التَّشْبِيهِ، وَغَيْرِهِ مِمَّا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ.

وَانْظُرْ: دَرَأَسَاتُ فِي الْفِرَاقِ وَالْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ ص ٢٠٤ وَكِتَابِي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَنْذَاهِبُهَا ص ٣٥٧-٣٦١.

والمرتبة الثالثة: القول فيها بِمُقْتَضَى الحس^(١).

وذكر الأقوال الثلاثة أيضاً الزَّرْكَشِيُّ في الْبَحْرِ الْمُحِيط، وذكرها أيضاً أبو عمرو بن الصَّلَاح، ونقل كلامه الزَّرْكَشِيُّ^(٢).

ونقلها الشُّوكَانِيُّ في إِرْشَاد الْفُحُول^(٣).

وقال النَّوَوِيُّ في شَرْح مُسْلِم: إن لأهل العلم في آيات الصفات وأحاديث الصفات قولين:

أحدهما: وهو مَذْهَب السَّلَف، وهو التوقف.

والثاني: وهو مَذْهَب معظم المتكلمين، وهو التَّأْوِيل^(٤). ونحوه ما ذكره

(١) دَفَعَ شُبْه التَّشْبِيهِ بِأَكْثَرِ التَّنْزِيهِ لابن الجَوَازِيِّ ص ٧٩-٨٠.

وانظر: كتابي: الْعَقِيْدَةُ الْإِسْلَامِيَّة وَمَذَاهِبُهَا ص ٣٥٣.

(٢) الْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٥ ص ٣٩-٤٣.

ابن الصَّلَاح: تَقَيَّ الدِّينَ أَبُو عمرو عُمَان بن عَبْد الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيُّ الشَّهْرُزُورِيُّ، الْفَقِيْه الشَّافِعِيُّ. ولد سنة ٥٧٧هـ بِشَرَخَانَ من أَعْمَال أَرْبِل قَرْيَةٍ من شَهْرزُور في شَمَال الْعِرَاق. درس على والده الصَّلَاح الذي كان من جُلَّة مشايخ الأكراد. أحد فضلاء عَصْرِهِ في التَّفْسِير والحَدِيث والفقه والرجال واللغة. من كتبه: الْمُقَدِّمَةُ في أُصُول الْحَدِيث. مات بِدِمَشْق سنة ٦٤٣هـ.

وَفَيَات الْأَعْيَان ج ٣ ص ٢٤٣ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبْكِيِّ ج ٨ ص ٣٢٦ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ١٣٣ وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٥ ص ٢٢١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لابن هِدَايَةَ ص ٢٢٠ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَاط ج ٤ ص ١٤٣٠.

(٣) إِرْشَاد الْفُحُول ج ٢ ص ٥١٣.

وانظر: الْوُصُول إِلَى الْأُصُول لابن بَرَهَانَ ج ١ ص ٣٧٥ وما بعدها.

(٤) شَرْح النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيح مُسْلِم، وَذَلِكَ في شرحه حَدِيث مُسْلِم الْوَارد في: ١ كتاب الإيمان، ٨١ باب مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّؤْيَةِ، رقم ١٨٢، ص ٢٧١. وسيأتي تفصيل كلامه بعد قليل.

الرازبي^(١).

أما القول الثالث الذي ذكره ابن الجوزي وهو التشبيه، فهو متضمن في كلام الإمام النَوَوِي في هذه المسألة وغيرها.
وسأفرد لكل قول من هذه الأقوال الثلاثة مبحثاً.

واختصره في: ٦ كتاب صلاة المسافرين، ٢٤ باب التَّوْبِ في الدُّعَاءِ والذِّكْرِ في آخر الليل، حَدِيث: ينزل ربنا...، رقم ٧٥٨، ص ٦٣٠.

(١) قال الرَّاْزِي في مُحَصَّل أَفْكَار الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ص ١٥٨: (الظواهر المقتضية للجسمية والجهة لا تكون مُعَارِضَةً لِلأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ. وَحِينَئِذٍ: إِمَّا أَنْ يُفَوَّضَ عِلْمُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَقَوْلٌ مِنْ أَوْجِبِ الْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ - آلِ عِمْرَانَ ٧.

وأما أَنْ يَسْتَقْلَلَ بِتَأْوِيلِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ، عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ).

المبحث الأول

التوقف

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التوقف.

المطلب الثاني: القائلون بالتوقف.

المطلب الثالث: صفة طريقة السلف.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

مفهوم التوقف

التَّوَقُّفُ فِي اللُّغَةِ:

مأخوذ من الفعل (وَقَفَ).

قال ابن فارس: وقف: الواو والقاف والفاء أصلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَمَكُّثٍ فِي شَيْءٍ، ثم يقاس عليه.

ومنه: وَقَفْتُ أَقِفْ وَوُقُوفًا^(١).

وَوَقَفْتُ الدَّابَّةَ تَقِفُ وَوُقُوفًا وَوُقُوفًا: سَكَنْتُ.

وَوَقَفْتُ الرَّجُلَ عَنِ الشَّيْءِ وَوُقُوفًا: مَنَعْتُهُ عَنْهُ.

وَأَوْقَفْتُ عَنِ الْكَلَامِ: أَقْلَعْتُ عَنْهُ.

وَتَوَقَّفَ عَنِ الْأَمْرِ: أَمْسَكَ عَنْهُ^(٢)، وَامْتَنَعَ وَكَفَّ^(٣).

وَالتَّوَقُّفُ: مُصَدَّرُ الْفِعْلِ الْخَمَاسِي (تَوَقَّفَ).

وما تقدم من المعاني يدور كما هو واضح على التمهّل والكف عن الشيء.

(١) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ لابن فارس - مادة (وقف) ص ١٠٦٢.

(٢) الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ - مادة (وقفت) ص ٦٦٩.

وانظر: مُخْتَارُ الصَّحَاحِ - مادة (وقف) ص ٣٠٥.

(٣) الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ - مادة (وقف) ص ١١٠٩.

التوقف في الاصطلاح:

هو الإمساك عن تفسير النصوص المؤهمة للمشابهة، والامتناع عن تأويلها، وعن الوقوع في تشبيه الله عز وجل بالمخلوق.

وصلة المعنى الاصطلاحي للتوقف بمعناه اللغوي واضحة كما هو ظاهر.

ويسميه بعضهم بالتفويض^(١).

وهذا قول معظم السلف أو كلهم، وهو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققهم، وجعله النووي هو الأسلم^(٢).

مذهب السلف:

المُرَاد بِمَذْهَبِ السَّلَفِ هُوَ: مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ الْكَرَامَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ، وَأَعْيَانُ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَاتَّبَاعُهُمْ، وَأَثَمَةُ الدِّينِ مِنْ شُهِدَ لَهُ بِالْإِمَامَةِ، وَعَرَفَ عَظَمَ شَأْنُهُ فِي الدِّينِ، وَتَلَقَّى النَّاسُ كَلَامَهُمْ خَلْفَ عَنْ سَلَفٍ، دُونَ مَنْ رَمَى بِبِدْعَةٍ أَوْ شَهَرَ بِلِقَبٍ غَيْرِ مُرْضِيٍّ، مِثْلُ: الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْمُرْجِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ وَنَحْوِ هَؤُلَاءِ^(٣).

(١) جَوْهَرَةُ التَّوْحِيدِ، وَفِيهَا:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْ هَمِّ التَّشْبِيهِ أَوَّلُهُ أَوْ فَوْضٌ وَرُمٌ تَنْزِيهَا

شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٦.

وَانْظُرْ: الْعَقِيدَةُ النَّظَائِمِيَّةُ لِلْجَوَيْنِيِّ ص ١٦٥ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

(٢) شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي: ١ كِتَابُ الْإِيمَانِ، ٨١ بَابُ مَعْرِفَةِ الرُّؤْيَةِ، رَقْمُ ١٠٨٢، ص ٢٧١.

(٣) لَوَائِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ج ١ ص ٢٠.

وَانْظُرْ: الصِّفَاتُ الْإِلَهِيَّةُ لِلْجَامِيِّ ص ٥٧.

.....

الْحَوَارِج: هم الذين خرجوا على الإمام عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد قبوله التَّحْكِيم في معركة صِفِّين. وأهم آرائهم: تكفير من رضي بالتَّحْكِيم من عَلِيٍّ ومُعاوِيَةَ وموافقيهما. وأن المحاربين ارتكبوا كَبِيرَةً، ومرتكب الكَبِيرَةِ كافر مُخلَد في النار. وأن الإمامة يجوز أن تكون في غير قُرَيْش. وللْحَوَارِج وقائع كَبِيرَةٌ في التَّارِيخ.

مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ١٥٦ والتَّبَصُّيرُ فِي الدِّينِ ص ٤٦ والْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٧٢ والمَدْخَلُ إِلَى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٤٧.

الْقَدَرِيَّة: فرقة تقول بالقَدَر، أي: إسناد أفعال الْعِبَاد إِلَى قَدَرِهِمْ، فَالْعِبَاد هم الذين يَخْلُقُونَ أَعْمَالَهُمْ وَيَخْتَارُونَهَا. وفي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، أول كتاب الْإِيمَان، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: (كَانَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبِدُ الْجُهَنِيِّ). وأخذ عن مَعْبِدِ غِيْلَانَ الدَّمَشَقِيِّ. ومن آراء غِيْلَانَ: الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ الْعَبْدِ، وَالْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَنَفْيُ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ. وَهَذِهِ كُلُّهَا آراءٌ وَأَفَقُهُمْ عَلَيْهَا الْمُعْتَزِلَةُ.

الْمِلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ج ١ ص ١٤٠ وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ لِلْمِزِّيِّ ج ٧ ص ١٦٩ وفجر الإسلام ص ٢٨٣ وَتَارِيخُ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ ص ١١٠ وكتابي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ١١٥.

الْمُرْجِئَةُ: يقولون بأنه لا يضر مع الْإِيمَانِ مَعْصِيَةٌ، كما لا ينفع مع الْكُفْرِ طَاعَةٌ، ويرجون لِأَصْحَابِ الْمَعَاصِي الثَّوَابَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَيُؤْخِرُونَ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلَا يَقْضِي عَلَيْهِ بِحُكْمٍ فِي الدُّنْيَا مِنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ.

وكان الْحَوَارِج قد كَفَرُوا عَلِيًّا وَعُثْمَانَ وَالْقَائِلِينَ بِالتَّحْكِيمِ، وَالشَّيْعَةُ كَفَرُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَمَنْ نَاصَرَهُمْ، وَكِلَاهُمَا كَفَرُ الْأُمَوِيِّينَ، وَالْأُمَوِيُّونَ قَاتَلُوا الْفَرِيقَيْنِ، وَرَأَوْا أَنَّهُمْ مَبْطُلُونَ.

فظهرت فرقة الْمُرْجِئَةِ تسالم الجميع، وَلَا تُكْفِّرُ طَائِفَةً مِنْهُمْ، فَالْحَوَارِجُ وَالشَّيْعَةُ وَالْأُمَوِيُّونَ مُؤْمِنُونَ، وَبَعْضُهُمْ مَخْطِئٌ وَبَعْضُهُمْ مُصِيبٌ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُعَيِّنَ الْمَصِيبَ، فَتَرَكْنَا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، يَحَاسِبُهُمْ عَلَى مَا اقْتَرَفُوا.

الْمِلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ج ١ ص ١٣٧ وَالْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٤٩ وَالْمُنْيَةُ وَالْأَمَلُ ص ١١٣ وَتَارِيخُ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِأَبِي زُهْرَةَ ص ١١٩ وفجر الإسلام ص ٢٧٩ وكتابي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ

والسلف: هم من كانوا قبل الخمسمائة، وقيل: القرون الثلاثة: الصحابة،

ومدّاهيها ص ١٠٤.

الجبرية: هم القائلون بنفي الفعل حقيقة من العبد، وإضافته إلى الله تعالى، فالإنسان برأيهم مُسَيَّر لا مُخَيَّر، فهو مجبور لا اختياري له، وأنه لا يستطيع أن يعمل غير ما عمل، ونسبة الأفعال إليه على سبيل المجاز. وأشهر رجالهم: الجعد بن درهم، المقتول سنة ١٢٤ هـ، وتلميذه الجهم بن صفوان، المقتول سنة ١٢٨ هـ، ونسبت إليه فرقة (الجهمية).

المِلَل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٧٢ ومقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٣٨ والفرق بين الفرق ص ٢١١ وفجر الإسلام ص ٢٨٧ وكتابي: العقيدة الإسلامية ومدّاهيها ص ١٢٥.

المُعْتَزِلَة: فرقة قالت بخمسة أصول: هي:

١- التوحيد، وبنوا عليه نفي الصفات الإلهية (صفات المعاني) دفعاً للقول بتعدد الآلهة.

٢- العدل، وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة، فالله تعالى لا يفعل القبيح ولا يريده، وأن العباد يخلقون أفعالهم.

٣- الوعد والوعيد، وبنوا عليه إنكارهم شفاعة الرسول ﷺ.

٤- المنزلة بين المنزلتين، فمتركب الكبيرة بين منزلتي الإيمان والكفر.

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبهذا الأصل تصدى المعتزلة للزنادقة والمبطلين، ومناظراتهم وكتاباتهم في التوحيد والنبوة وإعجاز القرآن خير دليل على ذلك.

مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٣٧ والانتصار ص ١٢٦ وشرح الأصول الخمسة ص ١٢٣ والملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٤٢ وتاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٢٥ وكتابي: العقيدة الإسلامية ومدّاهيها ص ١٤٠.

الكرامية: أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ، الذي يقول في كتابه (عذاب القبر): إن الله أحدي الذات، وأحدي الجوهر، وأنه مماس للعرش من الصفحة العليا، وجوز الانتقال، والتحول، والنزول. فانتهى إلى التجسيم والتشبيه.

الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٩٩ والفرق بين الفرق ص ٢١٥ والتبصير في الدين ص ٩٣ ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنشار ج ١ ص ٢٩٧.

والتابعون، وأتباع التَّابِعِينَ.

وَالْخَلْفُ: من كانوا بعد الخمسمائة، وقيل من بعد القرون الثلاثة^(١).

لِحَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ: (خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...) ^(٢).

♦ ورأى السَّلف أن:

لا يُتَكَلَّمُ في معنى آيات الصفات وأَحَادِيثِهَا، ويقولون: يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد أن لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزّه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق^(٣).

وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مُراد، ولا يُتَكَلَّمُ في تأويلها^(٤).

(١) شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٦.

(٢) حَدِيثُ: خير القرون قرني... إلخ:

هو جزء من حَدِيثِ رواه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في:

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٥٢ كتاب الشهادات، ٩ باب لا يَشْهَدُ عَلَى شَهِادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ، رقم ٢٦٥٢، ص ٥٥١ بهذا اللفظ. وأطرافه في: ٣٦٥١ و ٦٤٢٩ و ٦٦٥٨.

وَصَحِيحِ مُسْلِمٍ: ٤٤ كتاب فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ، ٥٢ باب فضل الصَّحَابَةِ ثم الذين يلونهم، رقم ٢٥٣٣، ص ١٢٢٤.

وله ألفاظ أخرى مُخَرَّجَةٌ في: الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٢٤٦.

(٣) شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ في: ١ كتاب الإيمان، ٨١ باب مَعْرِفَةُ الرُّؤْيَا، رقم ١٨٢، ص ٢٧١.

وأشار إليه في: ٦ كتاب صلاة المسافرين، ٢٤ باب التَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ...، حَدِيثُ: ينزل ربنا...، رقم ٧٥٨ ص ٦٣٠.

(٤) شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ص ٦٣٠.

فهم قالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة، ولا نتعرض للتأويل، بعد أن نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات، وأن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره^(١).

فالسلف غلبوا أدلة التنزيه لكثرتها ووضوح دلالتها، وعلموا استحالة التشبيه، وقضوا بأن الآيات من كلام الله، فآمنوا بها، ولم يتعرضوا لمعناها ببحث ولا تأويل. وهذا معنى قول الكثير منهم: (اقرأوها كما جاءت)، أي: آمنوا بأنها من عند الله، ولا تتعرضوا لتأويلها ولا تفسيرها، لجواز أن يكون ابتلاء، فيجب الوقف والإذعان له^(٢).

♦ وأهل السلف ذهبوا هذا المذهب لا عن جهل بمعاني الصفات الواردة في الكتاب والسنة، لأنهم أعلم الناس باللغة، وأحوال الرسول ﷺ، لذلك: أخذوا بظاهر الألفاظ، وبما تدل عليه من معاني تفهم من وضع تلك الألفاظ^(٣). فهم في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى، وفي غاية التعظيم له، والخضوع لأمره، والتسليم لمráده^(٤). لذلك لم يتجهوا إلى التشبيه والتأويل.

♦ لا سيما وأن السلف جميعاً ينكرون الجدل والمراء في الدين، لأنهم يعدون ذلك من البدع.

وقد عقد ابن بطّة في كتاب الإبانة باباً طويلاً في (ذم المراء والخصومات في الدين

(١) الملل والنحل للشهرستاني ص ٩٢.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٣٤.

(٣) الصفات الإلهية للجامي ص ٣٦٥.

(٤) إتحاف السادة المتقين ج ٢ ص ١١٢ عن ابن حجر عن بعضهم.

والتحذير من أهل الجدل والكلام)، أورد فيه جملة كبيرة من الأحاديث والآثار، رواها البخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم، مثل:

ما رواه ابن بطّة بسنده من عدة طرق عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنْ أَبْغَضَ الرَّجَالُ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدَ الْخَصِمَ).

ورَوَى ابن بطّة أيضاً بسنده من عدة طرق عن أبي أُمَامَةَ قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (ما ابتدِع قوم بدعة إلا أعطوا الجدل) (١).

(١) الإبانة لابن بطّة ج ١ ص ١٦٢ وانظر ما بعدها إلى ص ١٩٩.

قوله ﷺ: إِنْ أَبْغَضَ الرَّجَالُ إِلَى اللَّهِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٤٦ كتاب المظالم، ١٥ باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَاوِرُ﴾ - البقرة ٢٠٤، رقم ٢٤٥٧ ص ٥١٠، وطرفاه في ٤٥٢٣ و ٧١٨٨.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٧ كتاب العلم، ٢ باب في الْأَلَدِ الْخَصِمِ، رقم ٢٦٦٨، ص ١٢٨١. وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَابَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى، وَغَيْرِهِمْ.

ذكره المحقق في هامش الإبانة.

وخبر أبي أُمَامَةَ: رواه ابن عبد البر في: جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ ج ٢ ص ١١٩ بلفظ: ... عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى إِلَّا لَقِنُوا الْجَدَلَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ - الزخرف ٥٨.

ابن بطّة: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْدَانَ الْحَنْبَلِيِّ الْعُكْبَرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ. يَنْتَهِي نَسَبُهُ إِلَى الصَّحَابِيِّ عْتَبَةَ بْنِ قَرْقَدٍ. عَابِدٌ، فَقِيهٌ، مُحَدِّثٌ، شَيْخُ الْعِرَاقِ، أَمَّارٌ بِالْمَعْرُوفِ، مُسْتَجَابُ الدَّعْوَةِ. مِنْ شُيُوْخِهِ: أَبُو الْقَاسِمِ عُمَرُ الْخَرَقِيُّ. وَمِنْ حَدِثٍ عَنْهُ: أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْفَهَانِيُّ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْإِبَانَةُ عَنْ شَرِيعَةِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ وَمُجَانِبَةِ الْفِرْقِ الْمَذْمُومَةِ. وَبَطَّةٌ لَقِبَ أَحَدَ أَجْدَادِهِ كَانَ يَبِيعُ الْبَطَّ. تُوْفِيَ سَنَةَ ٣٨٧ هـ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَدُفِنَ بِعُكْبَرَا.

طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ لابن أبي يعلَى ج ٢ ص ١٤٤ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ١٦ ص ٥٢٩ وَالْمَنْهَجُ الْأَحْمَدُ ج ٢

وقال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إياكم والبدع.

قيل: يا أبا عبد الله، وما البدع؟

قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وقدرته، ولا يسكتون عما سكنت عنه الصَّحَابَةُ والتابعون لهم بإحسان^(١).

وكذلك عقد ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) باباً فيما يكره فيه المناظرة والجدال والمراء.

وذكر فيه أن كل الآثار المروية عن النبي ﷺ في هذا الباب، إنما كانت في النهي عن الجدال والمراء في القرآن. روى سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: (المراء في القرآن كفر). ولا يصح عن النبي ﷺ فيه غير هذا بوجه من الوجوه.

والمعنى أن يتحدى اثنان في آية يحجدها أحدهما ويدفعها أو يصير فيها إلى الشك، فذلك هو المراء الذي هو الكفر. ونهى السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ عن الجدال في الله جل ثناؤه في صفاته وأسمائه.

أما التنازع في أحكام القرآن ومعانيه والفقه فأجمعوا على جواز الجدال فيه والتناظر، لأنه علم يحتاج فيه إلى رد الفروع على الأصول، وقد تنازع أصحاب رسول الله ﷺ في كثير من ذلك.

وليس الاعتقادات كذلك^(٢).

ص ٢٩١ ومقدمة كتابه: الإبانة، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: أحمد فريد المزيدي.

(١) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢٠٦ نقلاً عن صون المنطق للسُّيُوطِي.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ١١٣.

ابن عبد البر: هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي

معنى توقف السلف في النصوص المؤهِّمة للمشابهة:

بَيَّنَ الْعُلَمَاءُ مَعْنَى التَّوَقُّفِ فِي هَذِهِ النُّصُوصِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

- فيما يوهم الجهة:

قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ - طه: ٥، قالوا: استواء لا نعلمه. لذلِكَ قال مَالِكُ: (الاستواء معلوم والكيف مجهول...).

وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ - النحل: ٥٠، قالوا: فوقية لا نعلمها.

- وفيما يوهم الجسمية:

قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ - الفجر: ٢٢.

وَحَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ: (يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ)^(١).

المالكي. إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما. قال الباجي: أبو عمر أحفظ أهل المغرب. من تصانيفه: الاستيعاب، والاستذكار شرح الموطأ، والدرر في اختصار المغازي والسير، وجامع بيان العلم وفضله. توفي سنة ٤٦٣ هـ بمدينة شاطبة شرق الأندلس.

طرح التثريب ج ١ ص ١٢٨ وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١١٢٨ رقم ١٠١٣ وترتيب المدارك ج ٤ ص ٨٠٨ ووفيات الأعيان ج ٧ ص ٦٦ وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣١٤ ومروءة الجنان ج ٣ ص ٨٩ والأعلام ج ٨ ص ٢٤٠.

(١) حديث: ينزل ربنا تبارك وتعالى... إلخ، في:

صحيح البخاري: ١٩ كتاب التهجد (الصلاة)، ١٤ باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم ١١٤٥، ص ٢٤٢ عن أبي هريرة بهذا اللفظ. وطرفاه في:

٨٠ كتاب الدعوات، ١٤ باب الدعاء نصف الليل، رقم ٦٣٢١، ص ١٣٤٩.

و ٩٧ كتاب التوحيد، ٣٥ باب قوله الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ - الفتح:

قالوا: مجيء ونزول لا نعلمهما.

- وفيما يوهم الصورة:

حَدِيث: أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ عَبْدَهُ فَهَاجَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ^(١).

قالوا: صورة لا نعلمها.

- وفيما يوهم الجوارح:

قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ - الرَّحْمَن: ٢٧.

وقوله تعالى: ﴿يُدْأَلُّهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ - الْفَتْح: ١٠.

وقوله ﷺ: (إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبِ

١٥، رقم ٧٤٩٤، ص ١٥٧٣.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٦ كتاب صلاة المسافرين، ٢٤ باب التَّوَعُّبِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، رقم ٧٥٨، ص ٣٤٠.

(١) حَدِيث: أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ عَبْدَهُ فَهَاجَهُ... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٥ كتاب البرِّ والصَّلة، ٣٢ باب النهي عن ضرب الوجه، رقم ٢٦١٢، ص ١٢٥٧ بلفظ: (إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٧٩ كتاب الاستئذان، ١ باب بَدْءُ السَّلَامِ، رقم ٦٢٢٧، ص ١٣٢٩: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ...).

وشرح ابن حجر وذكر الروايات فيه في: فَتْحُ الْبَارِي ج ١٩ ص ٦.

وشرح ابن حجر أيضاً وذكر رواياته في: فَتْحُ الْبَارِي ج ٨ ص ١٦٥-١٦٨ (كتاب العتق) عَنْ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْأَدَبِ الْمَفْرَدِ.

وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ^(١).

قالوا: اللهُ وَجْهٌ وَيَدٌ وَأَصَابِعٌ لَا نَعْلَمُهَا^(٢).

وَهَكَذَا يَتَضَحُّ:

أَنَّ السَّلَفَ يَقْفُونَ عِنْدَ هَذِهِ النُّصُوصِ الْمُؤْهِمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ، وَأَنَّهُمْ يَفْهَمُونَ مَعَانِيهَا،
لَكِنْ يَمُرُّونَهَا كَمَا جَاءَتْ، وَلَا يَدْخُلُونَ فِي تَأْوِيلِهَا.

(١) حَدِيثٌ: إِنْ قُلُوبُ بَنِي آدَمَ... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٦ كتابُ القَدَرِ، ٣ بابُ تَصْرِيفِ اللَّهِ تَعَالَى الْقُلُوبَ كَيْفَ شَاءَ، رَقْمٌ ٢٦٥٤، ص ١٢٧٤ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ بِهَذَا اللَّفْظِ.

(٢) كَلَامُ السَّلَفِ فِي هَذِهِ النُّصُوصِ، انْظُرْهُ فِي: شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٧-١٥٩.

المطلب الثاني

القائلون بالتوقف

من أقوال السلف ومُتَابِعِيهِمْ فِي التَّوَقُّفِ مَا يَأْتِي:

● ما رُوِيَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ - طه: ٥: الْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالِاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالِإِقْرَارُ بِهِ إِيمَانٌ، وَالْجُحُودُ بِهِ كُفْرٌ^(١).

- وأكد ابن تيمية أن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في عدم تأويلها. قال: وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رَوَاهُ من الحديث، ووقفْتُ من ذَلِكَ على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مئة تفسير، فلم أجد إلى ساعتِي هُذِهِ عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف. بل عنهم من تقرير ذلك وتشيته، ويَبَيَّن أن ذَلِكَ من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للآلِ كَائِيٍّ ج ٣ ص ٤٠ وخَرَجَهُ المحقق في الهامش عن (أبي عثمان الصابوني في عقيدة أصحاب الحديث رقم ٢٣ وابن بطّة في الإبانة ص ١٢٠ والذهبي في العلو ص ٦٥ وابن قدامة في العلو رقم ٨٢. وأثر أم سلمة ذكره ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية ج ٢ ص ٣٧ ومجموع الفتاوى في مواضع). ونقله ابن حجر في فتح الباري ج ٢٤ ص ٣٢٧ عن الآلِ كَائِيٍّ. والخبر في: الغنية للشيخ عبد القادر الجيلاني ص ٨٦-٨٧.

أُمِّ سَلَمَةَ: أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْقُرَشِيَّةِ. وَكَانَتْ زَوْجَةً لِأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَهَاجَرَتْ مَعَهُ إِلَى الْحَبَشَةِ، ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلَمَّا مَاتَ تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ. وَهِيَ آخِرُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَوْتًا، وَذَلِكَ سَنَةَ ٦٢ هـ.

الاستيعاب ج ٤ ص ٤٢١ والإصابة ج ٤ ص ٤٥٨ وأسد الغابة ج ٥ ص ٥٨٨.

الله^(١).

- وَبَيَّنَ الْمَقْرِيزِيُّ أَنَّ الْآثَارَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَفِيدُ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ، وَلَا جَادَلُوا فِيهَا، وَإِنَّمَا أَجْرَوْهَا كَمَا قَرَأُوهَا، فَقَالَ:

وَمَنْ أَمَعَنَ النَّظَرَ فِي دَوَاوِينِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَوَقَفَ عَلَى الْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ، عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ قَطُّ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ وَلَا سَقِيمٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَلَى اخْتِلَافِ طَبَقَاتِهِمْ وَكَثْرَةِ عَدَدِهِمْ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَعْنَى شَيْءٍ مِمَّا وَصَفَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ بِهِ نَفْسَهُ الْكَرِيمَةَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، بَلْ كُلُّهُمْ فَهَمُوا مَعْنَى ذَلِكَ، وَسَكَتُوا عَنِ الْكَلَامِ فِي الصِّفَاتِ، نَعَمْ، وَلَا فَرْقَ أَحَدٍ مِنْهُمْ بَيْنَ كَوْنِهَا صِفَةً ذَاتٍ أَوْ صِفَةً فِعْلٍ، وَإِنَّمَا أَثْبَتُوا لَهُ تَعَالَى صِفَاتٍ أَزَلِيَّةٍ مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ وَالْإِرَادَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَالْجَلَالَ وَالْإِكْرَامَ وَالْجُودَ وَالْإِنْعَامَ وَالْعِزَّ وَالْعِظَمَةَ. وَسَاقُوا الْكَلَامَ سَوَاقًا وَاحِدًا.

وَهَكَذَا أَثْبَتُوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا أَطْلَقَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى نَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ مِنَ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مَعَ نَفْيِ مِثَالَةِ الْمَخْلُوقِينَ: فَاثْبَتُوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِلاَ تَشْبِيهِ، وَنَزَهُوا مِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ مَعَ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى تَأْوِيلِ شَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَرَأَوْا بِأَجْمَعِهِمْ إِجْرَاءَ الصِّفَاتِ كَمَا وَرَدَتْ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى إِثْبَاتِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ سِوَى كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا عَرَفَ أَحَدٌ مِنْهُمْ شَيْئًا مِنَ الطَّرِيقِ الْكَلَامِيَّةِ وَلَا مَسَائِلِ الْفَلَسَفَةِ^(٢).

(١) مجموع الفتاوى ج ٦ ص ٣٩٤. ونقله د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحِ الْمَحْمُودِ فِي: مَوْقِفِ ابْنِ

تَيْمِيَّةٍ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ ج ٣ ص ١١٤٨.

(٢) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٥٦.

الْمَقْرِيزِيُّ: أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْحُسَيْنِيِّ الْحَنْفِيِّ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ، أَبُو الْعَبَّاسِ. وَالْمَقْرِيزِيُّ نَسَبُهُ إِلَى حَارَةِ فِي بَلْعَبَكْ. وَلَدَ فِي الْقَاهِرَةِ، وَفِيهَا نَشَأَ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٨٤٥ هـ. مُؤَرِّخٌ، مُحَدِّثٌ. مِنْ كُتُبِهِ الْكَثِيرَةِ: الْمَوَاعِظُ وَالْإِعْتِبَارُ بِذِكْرِ الْخِطَطِ وَالْآثَارِ، وَإِمْتِنَاعُ الْأَسْمَاعِ،

● وسئل ربيعة (ربيعة الرأي) عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ - طه: ٥، كيف استوى؟

قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلىنا التصديق)^(١).

● وسئل الإمام مالك: يا أبا عبد الله، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ - طه: ٥، كيف استوى؟

فقال: (الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)^(٢).

- وأوضح ابن تيمية رحمه الله مذهب مالك بقوله: ومن أول الاستواء بالاستيلاء

والسلوك في معرفة دول الملوك، والنقود.

الضوء اللامع ج ٢ ص ٢١ والبدر الطالع ج ١ ص ٧٩ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٢٠٤ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ الْأُولَى.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للآل كائني ج ٣ ص ٤٣ و ٢١٥ وخرجه المحقق. ونقله ابن حجر في: فتح الباري ج ٢٤ ص ٣٢٧ مع خلاف يسير في اللفظ عن الآل كائني.

ربيعة الرأي: هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي المدني، أبو عثمان مولى آل المنكدر. روى عن أنس وابن المسيب وآخرين. وروى عنه سفيان ومالك والأوزاعي وغيرهما. كان إماماً فقيهاً مجتهداً بصيراً بالرأي. لذلك يقال له ربيعة الرأي. مات سنة ١٣٦ هـ بالهاشمية بالأنبار.

تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٥٧ رقم ١٥٣ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٥ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٨٨ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٤٢٠ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٥٨ وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٤٤.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ج ٣ ص ٤٢ وخرجه المحقق في الهامش. وذكره ابن قدامة في ذم التأويل ص ٣٤٦ وابن تيمية في مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٤. ونقل نحوه: ابن حجر في فتح الباري ج ٢٤ ص ٣٢٨ عن البيهقي بسند جيد.

فقد أجاب بغير ما أجاب به مَالِكٌ، وسلك غير سَبِيلِهِ.

وهَذَا الجواب من مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في الاستواء شافٍ كافٍ في جميع الصفات، مثل: النَّزُولُ، والمَجِيءُ، واليد، والوجه، وغيرها، فيقال في مثل النَّزُولِ: النَّزُولُ مَعْلُومٌ، والكَيْفُ مجهولٌ، والإيمان به واجبٌ، والسؤال عنه بدعة. وهكذا يقال في سائر الصفات، إذ هي بمثابة الاستواء الوارد في الكتاب والسنة^(١).

وقال أيضاً: وقول رَبِيعَةَ وَمَالِكٍ: الاستواء غير مجهول، والكَيْفُ غير مَعْقُولٌ، والإيمان به واجبٌ، موافق لقول الباقيين: أَمَرُوهَا كما جاءت بلا كَيْفٍ، فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة.

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكَيْفُ غير مَعْقُولٌ. ولما قالوا: أَمَرُوهَا كما جاءت بلا كَيْفٍ. فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون مَعْلُومًا بل مجهولاً بمنزلة حروف المَعْجَمِ^(٢).

● وعن الوليد بن مُسْلِمٍ قال: سألت الأوزاعي ومالكاً والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة، فقالوا: أَمَرُوهَا كما جاءت بلا كَيْفٍ^(٣).

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٤ ص ٤.

وانظر: الإكليل ص ٤٧-٤٨.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٥ ص ٤١، وراجع ج ٥ ص ٥١٩-٥٢٠.

(٣) فتح الباري ج ٤ ص ٢٤٨ ومجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٥ ص ٣٩.

وانظر: لوائح الأنوار البهية ج ١ ص ٩٩ ومعارج القبول للحكيمي ص ١٦١.

الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن يحميد الدمشقي، أبو عمرو، الحافظ، شيخ الإسلام، ولد ببعلبك، ورثي يتيماً، قال ابن حبان: هو أحد أئمة الدنيا، فقهاً وعِلماً، وورعاً وحفظاً، وفضلاً وعبادة، وضبطاً مع زهادة. مات ببغروت مُرابطاً سنة ١٥٧ هـ.

مشاهير علماء الأمصار ص ١٨٠ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٧٨ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٦

● وقال الأوزاعي: كان الزهري ومكحول يقولان: أمرُوا الأحاديث كما جاءت^(١).

● وعن الأوزاعي قال: كنا، والتابعون متوافرون، نقول: إن الله على عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته^(٢).

- وعن الأوزاعي أيضاً: أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ -

وتَهْدِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٢٩٨ وفقه الإمام الأوزاعي لعبد الله محمد الجُبوري (رسالة دكتوراه).
سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: هو سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ مَسْرُوقٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ. قَالَ شُعْبَةُ
وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَأَبُو عَاصِمٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ: سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ
فِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: كَانَ وَهَبٌ يُقَدِّمُ سُفْيَانَ فِي الْحِفْظِ عَلَى مَالِكٍ. تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ
سنة ١٦١ هـ.

تَهْدِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١١١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣١١ وَمَشَاهِيرُ عُُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٦٩
وَتَهْدِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٢٢٢.

الليث بن سعد: الفهمي مولاهم، إمام أهل مصر في عصره بالحديث والفقه، ثقة،
أصله من أصبهان، وولد في قلقسندة. ومات بالقاهرة سنة ١٧٥ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٧٨ وَتَهْدِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٤٥٩ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ٢٢٤ رقم
٢١٠ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ١٢٧ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١٣ ص ٣.

(١) شَرْحُ أُصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ج ٣ ص ٨٨ وَجَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ ص ١١٨
وَمَجْمُوعُ الْفَتَاوَى لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ ج ٥ ص ٣٩.

مَكْحُولٌ: هو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَكْحُولُ بْنُ زَيْدِ الْكَابُلِيِّ الدَّمَشْقِيِّ. تَابِعِيٌّ فقيه عالم. اتفقوا
على توثيقه. توفي سنة ١١٨ هـ بدمشق.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٧٥ وَتَهْدِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ٢ ص ١١٣ وَحِلْيَةُ الْأَوَّلِيَاءِ ج ٥
ص ١٧٧ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ١٠٧ رقم ٩٦.

(٢) فَتْحُ الْبَارِي ج ٢٤ ص ٣٢٧ قال: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِسند جيد.

الأعراف: ٥٤، فقال: هو كما وَصَفَ نفسه^(١).

● وعن سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ قال: كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن، فقرأته تَفْسِيرَهُ، لا كَيْفَ ولا مِثْلَ^(٢).

● وقال التِّرْمِذِيُّ في جَامِعِهِ: وقد قال غير واحد من أهل العلم في هَذَا الْحَدِيثِ وما يُشَبِّهُ هَذَا من الروايات من الصفات، ونُزُولُ الرب تبارك وتعالى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قالوا: قد ثَبَّتَ الرواياتُ في هَذَا، وَيُؤْمَنُ بها، ولا يُتَوَهَّمُ، ولا يُقال: كيف؟ هَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بن الْمُبَارَكِ أَنَّهُمْ قالوا في هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَمَرُواها بِلا كَيْفٍ، وهَكَذَا قول أهل العلم من أهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ^(٣).

(١) فَتَحَ الْبَارِي ج ٢٤ ص ٣٢٧ قال: أَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ.

(٢) شَرَحَ أَصُولَ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لِلْإِسْلَامِ ج ٣ ص ٩٠ وَخَرَّجَهُ الْمُحَقِّقُ فِي الْهَامِشِ. وهو في: ذِمَّ التَّأْوِيلِ لابن قُدَّامَةَ ص ٣٤٩. وقريب من هَذَا اللفظ في: فَتَحَ الْبَارِي ج ٢٤ ص ٣٢٩ قال: أَسَنَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ: أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ الْهَلَالِيُّ. قال الْعِجْلِيُّ: ثَبَّتَ في الْحَدِيثِ. وقال الشَّافِعِيُّ: لَوْلا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ لَذَهَبَ عِلْمُ الْحِجَازِ. وقال الذَّهَبِيُّ: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى الْاجْتِنَابِ بِهِ، انْتَقَلَ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى مَكَّةَ سَنَةَ ١٦٣ هـ، فَاسْتَمَرَّ بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ ١٩٨ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١١٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣١٢ وَطَرَحُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥٤ وَمِيزَانُ الْأَعْتِدَالِ ج ٢ ص ١٧٠ وَتَذْكِرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ٢٦٢ وَجَلِيَّةُ الْأَوَّلِيَاءِ ج ٧ ص ٢٧٠ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٢٢٤ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٢ ص ٣٩١ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ج ٥ ص ٤٩٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٤٩.

(٣) سَنَّ التِّرْمِذِيُّ في: أَبْوَابِ الزَّكَاةِ، ٢٨ باب ما جاء في فَضْلِ الصَّدَقَةِ، رَقْمَ ٦٧٠، (إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ...)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، ج ٢ ص ٢٠٢. وذكره في: فَتَحَ الْبَارِي ج ٢٤ ص ٣٢٩.

ابن الْمُبَارَكِ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللَّهِ بن الْمُبَارَكِ بن وَاضِحِ الْمَرْوَزِيِّ، مَوْلَى بَنِي حَنْظَلَةَ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ الثَّقَةِ. تَفَقَّهَ بِمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَسَمِعَ كَثِيرِينَ. تَوَفِيَ سَنَةَ ١٨١ هـ وَقُبِرَ

● وقال في تفسير سورة المائدة: وهذا الحديث - أي: يمين الرحمن ملائ... - قال الأئمة: يؤمن به كما جاء من غير أن يُفسر أو يُتَوَهَّم. هكذا قال غير واحد من الأئمة منهم: سُفْيَان الثَّوْرِيّ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، أَنَّهُ تُرَوِّى هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَيُؤْمَنُ بِهَا، وَلَا يَقَالُ: كَيْفَ^(١).

● وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ وَشُعْبَةُ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَشَرِيكٌ وَأَبُو عَوَّانَةَ لَا يُحَدِّثُونَ، وَلَا يُشَبِّهُونَ، وَيَرَوْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَلَا يَقُولُونَ: كَيْفَ؟

قال أبو داود: وهو قولنا.

قال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابرنا^(٢).

معروف في (هيئت) بالعراق.

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢٩٥ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٨ ص ١٦٢ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِي ص ٩٤ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَّاطِ ج ١ ص ٢٧٤ رَقْم ٢٦٠ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١٠ ص ١٥٢ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (دَارُ صَادِر) ج ٧ ص ٣٧٢ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ٧٤ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ١ ص ٣٠٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٦ ص ١٠٦.

(١) سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: أَبْوَابِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، ٦ وَمِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ، رَقْم ٣٢٩٤ (يَمِينُ الرَّحْمَنِ مَلَأَى سَحَاءً لَا يَغِيضُهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ...) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، ج ٥ ص ٢٨٨. وَذَكَرَهُ فِي: فَتَحُ الْبَارِي ج ٢٤ ص ٣٢٩.

(٢) فَتَحُ الْبَارِي ج ٢٤ ص ٣٢٨.

الْبَيْهَقِيُّ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ. إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ، مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: السُّنَنِ الْكُبْرَى، وَالْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ. نَصَرَ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ. مَاتَ سَنَةَ ٤٥٨ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ١٩٨ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَّاطِ ج ٣ ص ١١٣٢ رَقْم ١٠١٤ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٣٠٤ وَالتَّجْوُمُ الزَّاهِرَةُ ج ٥ ص ٧٧ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ٢٧ وَوَقَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٧٥ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي لِابْنِ عَسَاكِرِ ص ٢٦٥.

الطَّيَالِسِيُّ: أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ، الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ. قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: هُوَ أَصْدَقُ النَّاسِ. وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: مَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ مِنْهُ. كَتَبَ عَنْ أَلْفِ سَيِّخٍ.

● وقال ابن عبد البر: رُوِيَنا عن مَالِك بن أَنَس والأَوْزَاعِيِّ وسُفْيَانَ بن سَعِيدٍ

مات سنة ٢٠٤ هـ، قال الذَّهَبِيُّ: كان يَتَكَلَّمُ على حفظه فَعَلَطَ في أَحَادِيثِهِ. له مُسْنَدٌ مُصَنَّفٌ.

تَذْكِرَةُ الحُفَظَ ج ١ ص ٣٥١ رقم ٣٤٠ واللباب في تهذيب الأنساب ج ٢ ص ٢٩٣.

شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج: بن الْوَرْدِ الْأَزْدِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو بَسْطَامِ الْوَاسِطِيِّ الْبَصْرِيِّ. قال ابن مَهْدِيٍّ: كان الثَّوْرِيُّ يقول: شُعْبَةُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ في الْحَدِيثِ. وقال أَحْمَدُ: كان شُعْبَةُ أُمَّةً وَحْدَهُ في هَذَا الشَّانِ، يعني في الرَّجَالِ وبصره في الْحَدِيثِ وتبته وتنقيته للرجال. وقال الْحَاكِمُ: شُعْبَةُ إِمَامُ الْأَيْمَةِ في مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ بِالْبَصْرَةِ. رأى أَنَسُ بن مَالِكٍ وَعَمْرُو بن سَلَمَةَ الصَّحَابِيِّينَ، وسمع من أربعمائة من التَّابِعِينَ. مات سنة ١٦٠ هـ بِالْبَصْرَةِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٤ ص ٣٣٨ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٧٧ وَتَذْكِرَةُ الحُفَظَ ج ١ ص ١٩٣ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٧ ص ١٤٤.

حَمَّادُ بن زَيْد: بن دِهْمِ الْأَزْدِيِّ الْجَهْضِيِّ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيِّ الْأَزْرَقِ. مَوْلَى آلِ جَرِيرِ بن حَازِمٍ، كان ضَرِيرًا، رَوَى عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ مَهْدِيٍّ وَالْقَطَّانُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ، وَالثَّوْرِيُّ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَمُسَدَّدٌ وَغَيْرُهُمْ. ثِقَّةٌ ثُبَّتْ فِقْهِهِ. مات سنة ١٧٩ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٩٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٥٧.

حَمَّادُ بن سَلَمَةَ: بن دِينَارِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو سَلَمَةَ. ثِقَّةٌ عَابِدٌ، أَثْبَتَ النَّاسُ في ثَابِتٍ، وَغَيْرِ حِفْظِهِ بِأَخْرَجَةٍ، مات سنة ١٦٧ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٩٧ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ١١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٥٧.

شَرِيكُ بن عَبْدِ اللَّهِ: النَّخَعِيُّ الْكُوفِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْقَاضِي بِوِاسِطِ ثَمِ الْكُوفَةِ. صَدُوقٌ، يُخْطِئُ كَثِيرًا، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ مِنْذُ وَلِيَ قَضَاءَ الْكُوفَةِ. وَكَانَ عَادِلًا فَاضِلًا عَابِدًا شَدِيدًا عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ. قال ابن مَعِينٍ: صَدُوقٌ ثِقَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ فَعِغْرَهُ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْهُ. مات سنة ١٧٧ هـ بِالْكُوفَةِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٣٣٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥١ وَمِيزَانُ الْاِغْتِدَالِ ج ٢ ص ٢٧٠ وَتَذْكِرَةُ الحُفَظَ ج ١ ص ٢٣٢ رقم ٢١٨ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٨٦ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (دار صادر) ج ٦ ص ٣٧٨.

(الثوري) وسفيان بن عيينة ومعمّر بن راشد في الأحاديث في الصفات أنهم كلهم قال: أمروها كما جاءت، نحو: حديث التنزل، وحديث أن الله خلق آدم على صورته، وأنه يدخل قدمه في جهنم... وما كان مثل هذه الأحاديث^(١).

- وقال ابن عبد البر أيضاً: أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكتفوا شيئاً منها^(٢).

- وقال ابن عبد البر أيضاً: ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصاً في كتاب الله أو صح عن رسول الله ﷺ أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له، ولا يناظر فيه^(٣).

● وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر إلى أنه تعالى: له يدٌ ووجهٌ ونفسٌ، كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس، فهو له صفات بلا كيف.

أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفرائيني، الحافظ، صاحب المُسند الصّحيح المُخرّج على صَحيح مُسلم. طُوف وحَدَّث. قال الحاكم: أبو عوانة من عُلَماء الحديث وأُثباتهم. كان أول من أدخل كتب الشافعي ومذهبه إلى إسفرائين، أخذ ذلك عن الربيع والمزني. وهو ثقة جليل. توفي سنة ٣١٦هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٧٧٩ رقم ٧٧٢ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٢٠٣ ووفيات الأعيان ج ٦ ص ٣٩٣.

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ج ٢ ص ١١٨ وقال بعد ذلك: (وقد شرحنا القول في هذا الباب من جهة النظر والأثر، وبسطناه في كتاب التمهيد عند ذكر حديث التنزل).

ونقله ابن قدامة في: ذم التأويل ص ٣٥٠ عن ابن عبد البر. وأورد فيه ابن قدامة نصوصاً كثيرة تفيد مذهب التوقف.

(٢) فتح الباري ج ٢٤ ص ٣٢٩.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ج ٢ ص ١١٧-١١٨.

ولا يقال: إن يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفة بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته تعالى بلا كيف^(١).

- وفَصَّلَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْقَارِي فِي شَرْحِهِ، وَمَا قَالَ: (وَلَكِنْ يَدُهُ صِفَتُهُ بَلَا كَيْفٍ):
أي: بلا مَعْرِفَةٍ كَيْفِيَّتِهِ، كَعَجْزِنَا عَنْ مَعْرِفَةِ كُنْهِ بَقِيَّةِ صِفَاتِهِ، فَضْلاً عَنْ مَعْرِفَةِ كُنْهِ ذَاتِهِ.
(وَعُظْبُهُ وَرِضَاهُ صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِهِ بَلَا كَيْفٍ): أي: بلا تفصيل أنهما من صفات أفعاله، أو من نعوت ذاته.

والمعنى: وصف غضب الله ورضاه ليس كوصف ما سواه من الخلق، فهما من الصفات المتشابهات في حق الحق، على ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة تبعاً لجُمهُوَرِ السَّلَفِ واقتدى به جمع من الخلف، فلا يؤولان بأن المراد بغضبه ورضاه إرادة الانتقام، ومشية الإنعام، والمراد بهما غايتهما من النعمة والنقمة.
وكذا ما ورد في الأحاديث المرويات من العبارات المتشابهات....

(١) الفقه الأكبر - شرحه لِعَلِيِّ الْقَارِي ص ٦٦-٦٨. ونقله ابن أبي العز في: شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ ص ٢٦٤ عن الفقه الأكبر. وساق أدلة هذا القول، ورد على المخالفين.

وانظر: الْأُصُولُ الْمُتَنِفَّةُ لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وشرحه إشارات المَرَامِ وكلاهما للبياضى ص ١٠٩ و١٤٩، وشرح الفقه الأكبر للمأثر يدي ص ٢٥ وشرح الفقه الأكبر للمغنيساوي ص ٥٧.

أبو حنيفة: النعمان بن ثابت بن زوطى، التميمي مولا لهم، الكوفي. الفقيه المجتهد الورع العلم، أحد الأئمة الأربعة، وينسب إليه المذهب الحنفي. توفي سنة ١٥٠ هـ ببغداد. وقبره معروف في الأعظمية عند جامع.

الطبقات السنية في تراجم الحنفية ج ١ ص ٨٦ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٦ ووفيات الأعيان ج ٥ ص ٤٠٥ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦٨ رقم ١٦٣. وانظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري، وعقود الجمان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان للصالحى، ومناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للدّهبي.

- وقد سئل أبو حنيفة رحمه الله عما ورد من أنه سُبْحَانَهُ ينزل من السماء، فقال: ينزل بلا كيف^(١).

ومعنى قول الإمام أبي حنيفة:

(فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس، فهو له صفات بلا كيف)، هو أن اليد تطلق على الجارحة الثابتة للإنسان، وهذا هو المعنى الحقيقي الظاهر لها في أصل اللغة، لكن قد يراد بها بالمعنى المجازي: القدرة، وقيل: النعمة.

وأهل السنة أبوا صرف الآيات الواردة عن ظاهرها، لكنهم لما لم يجدوا بُدًّا من صرف هذه الألفاظ عن معانيها الحقيقية التي هي الجوارح الجسمية حملوها إلى صفات ثبوتية ثابتة له تعالى بلا كيف، وأوجبوا الاعتقاد بأن هذه الأمور من الوجه واليد الواردة في القرآن هي صفات ثابتة لله تعالى أزلاً، وإن لم تعرف حقائقها، لأن هذه المعاني أقرب إلى المعاني الحقيقية من حمل اليد على القدرة، والوجه على الوجود، وكذا سائر الأمور الواردة بثبوتها لذات الله تعالى في القرآن^(٢).

- ومذهب التوقف ذكره الإمام أبو حنيفة في كتابه الوصية:

قال أكمل الدين البابرّي: وكلام الإمام أبي حنيفة رحمه الله يشير إلى مذهب

(١) شرح الفقه الأكبر لعليّ القاري ص ٦٧-٦٩.

عليّ القاري: هو الملا عليّ القاري بن سلطان بن محمد الهروي الحنفي. ولد في هراة، ورحل إلى مكة واستقر بها، وأخذ عن ابن حجر الهيتمي وغيره. من مؤلفاته: شرح مشكاة المصابيح، وشرح السمائل، وشرح الشفاء، وشرح الشاطبية، وغيرها كثير. قال اللكنوي: كلها مفيدة، بلغت إلى مرتبة المجددية على رأس الألف. توفي بمكة سنة ١٠١٤هـ.

البدر الطالع ج ١ ص ٤٤٥ والتعليقات السنّية على الفوائد البيّنة ص ٢٥ وطرب الأماثل ص ٥١٥ وهديّة العارفين ج ١ ص ٧٥١.

(٢) القول الفصل شرح الفقه الأكبر لمحيي الدين بن بهاء الدين ص ٢١٣.

السَّلَفُ، فإنه قال: (نُقِرُّ بِأَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَاجَةٌ، وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ)، أي: من غير أن استقرَّ عليه^(١).

لذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ هُوَ أَمٌ فِي الْأَرْضِ، فَقَدْ كَفَرَ.

لأنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُوْهِمُ أَنَّ لِلْحَقِّ مَكَانًا، وَمِنْ يُوْهِمُ ذَلِكَ فَهُوَ مُشَبَّهٌ.

وهذه طريقة المتقدمين من الخائفين من أئمة الدين، السلف ومن تابعهم كالأئمة الأربعة، وهي تفويض حقيقة العلم بالاستواء والفوقية إليه تعالى، معتقدين أن ذلك الاستواء لا كاستواء الأجسام، وتلك الفوقية لا كالفوقيات المقتضية للجهات والمماساة والمحاذاة وارتفاع الجسم على الجسم، مع جهلنا بحقيقة الكيفية^(٢).

● وسئل مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ آيَاتِ وَالْأَخْبَارِ الَّتِي فِيهَا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يُؤَدِّي ظَاهِرُهُ إِلَى التَّشْبِيهِ، فَقَالَ: نُورُّهَا كَمَا جَاءَتْ، وَنُؤْمِنُ بِهَا، وَلَا نَقُولُ: كَيْفَ وَكَيْفَ^(٣).

- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ أَيْضًا: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، وَلَا وَصْفٍ، وَلَا تَشْبِيهِ. فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يَفْسُرُوا،

(١) شَرْحُ وَصِيَةِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَكْمَلِ الدِّينِ الْبَابِرِيِّ ص ١٠٢.

(٢) نُحْبَةُ اللَّائِلِي ص ٢٧-٢٨ وفيه عرض رأي الخلف أيضاً، وسيأتي في مَبَحَثِ التَّأْوِيلِ.

وانظر: مَقَالَةُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي شَرْحِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ لِلْمَاتَرِيدِيِّ ص ٢٣.

(٣) تَبْصَرَةُ الْأَدِلَّةِ لِلنَّسَفِيِّ ج ١ ص ١٣٠، وفيه: رواه نصير بن يحيى البلخي عن عُمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ. ونقله عنه ابن أبي العزّ في: شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ ص ٢٥٦.

ولكن آمنوا بها في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة، لأنه قد وصفه بصفة لا شيء^(١).

- وعن مُحَمَّد بن الحسن أنه قال في حديث: (إن الله يهبط إلى سماء الدنيا)، ونحو هذا من الأحاديث: إن هذه الأحاديث قد روتها الثقات، فنحن نروونها، ونؤمن بها، ولا نفسرها^(٢).

● والتوقف هو ما ذهب إليه الإمام الطحاوي الحنفي في عقيدته المشهورة، قال: (من وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر).

- وأوضح ابن أبي العزّ هذه العبارة بأنه تعالى وإن وُصف بأنه متكلم، لكن لا يُوصَف بمعنى من معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلماً، فإن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ج ٣ ص ٩٢ بسنده، وفيه: (...) ولكن أفتوا بها في الكتاب (...)، ولعله خطأ مطبعي، فأثبت: (آمنوا بها في الكتاب) بدلاً من (أفتوا)، لوروده في: (ذم التأويل) لابن قدامة، وفي: (اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم)، الآتي ذكرهما فيما يأتي.

وفتح الباري ج ٢٤ ص ٣٢٨ نقلاً عن اللالكائي.

وذكره ابن تيمية في: مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٤-٥ من غير عزو، ونقله عن اللالكائي في ج ٥ ص ٥٠.

والنص في: ذم التأويل لابن قدامة ص ٣٤٦.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ج ٣ ص ٩٢ بسنده. وذم التأويل لابن قدامة ص ٣٤٧.

ونقل هذين النصين ابن قيم الجوزية في: اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ص ١٣٨-١٣٩.

وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل، باللبّن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فَرْثِ التعطيل، ودم التشبيه. والمعطّل يعبد عَدَمًا، والمشبه يعبد صنًا.

وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رُسُوله تشبيهًا، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به^(١).

وحين ذكر الرؤية أورد الطّحاويّ قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (٢٣) - القيامة، وقال: (وتفسّره على ما أراد الله تعالى وعلمه).

وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فهو كما قال، ومعناه

(١) شرح العقيدة الطّحاويّة لابن أبي العزّ ص ٢٠٦-٢٠٧.

الطّحاويّ: أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سَلَامَة بن سَلَمَة الأزدِي الحَجَرِيّ المِصْرِيّ الحَنَفِيّ. من قَرِيَةِ طَحَا بِمِصْر، انتهت إليه رئاسة الحَنَفِيَّة بِمِصْر. وهو ابن أخت المِزْنِيّ. صنّف: اختلاف العلّماء، والشروط، ومعاني الآثار، والعقيدة الطّحاويّة، وغيرها. مات سنة ٣٢١هـ بِمِصْر.

تَذْكِرَةُ الْمُحَافَظ ج ٣ ص ٨٠٨ رقم ٧٩٧ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ لِلشَّيْخِ الرَّازِيّ ص ١٤٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٧١ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٨ وَغَايَةُ النُّهَايَةِ ج ١ ص ١١٦ وَالْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ١ ص ٢٧١ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ٣٤٣.

ابن أبي العزّ: صدر الدّين أبو الحسن عَلِيّ بن عَلَاء الدّين عَلِيّ بن شمس الدّين مُحَمَّد بن شَرَف الدّين مُحَمَّد بن عِزِّ الدّين أَبِي العِزِّ صَالِح الأذْرَعِيّ الدَّمَشْقِيّ الصّالِحِيّ الحَنَفِيّ. ولد بدمشق سنة ٧٣١هـ في أسرة حَنَفِيَّة، يشغل علماؤها مناصب التدريس والقضاء والإفتاء. بلغ منزلة عظيمة في التدريس والخطابة والتأليف، وأثّر منهج السلف في العقيدة، وتأثر بابن تيمية وابن القيم. من كتبه: شرح العقيدة الطّحاويّة، والتنبية على مُشْكَلَات الهداية. توفي سنة ٧٩٢هـ، ودفن بسفح قاسيون.

مُقَدِّمَةُ شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطّحَاوِيَّةِ لابن أبي العزّ، التي كتبها محققاه: د. عبد الله بن عبد المحسن التُّرْكِيّ، والشيخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوط ص ٦٧ وما بعدها.

على ما أراد، لا ندخل في ذَلِكَ متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سَلِمَ في دينه إِلَّا من سَلِمَ لله عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ ما اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إلى عالمه^(١).

- وقال الطَّحَاوِيُّ في عقيدته أيضاً: (ومن لم يَتَوَقَّ النفي والتشبيه، زَلَّ ولم يُصِبِ التنزيه).

- وَبَيَّنَ ابن أبي العزَّ أن الشبهة التي في مَسْأَلَةِ الصفات هي نفيها وتشبيهها، وشبهة النفي أَرَدَأُ من شبهة التشبيه. فإن شبهة النفي رَدَّ وتكذيب لما جاء به الرَّسُولُ ﷺ. وشبهة التشبيه غُلُوٌّ ومجاوزة للحد فيما جاء به الرَّسُولُ ﷺ. وتشبيه الله بخلقه كفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشُّورَى: ١١.

ونفي الصفات كفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ - الشُّورَى: ١١^(٢).

فالإمام الطَّحَاوِيُّ صرح بترك التَّأْوِيلِ ولزوم التَّسْلِيمِ.

وأخذ بهذا القول شارح عقيدته: ابن أبي العزَّ كما مرَّ، ورجَّحه شارحها أبو حَفْصِ عُمَرُ بن إِسْحَاقَ الغَزْنَويِّ الهِنْدِيُّ^(٣).

● وذكره المِيدَانِيُّ في شرحه للعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ^(٤).

(١) شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لابن أبي العزَّ ص ٢٠٧.

(٢) شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لابن أبي العزَّ ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) شَرْحُ عَقِيدَةِ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ لِأَبِي حَفْصِ عُمَرُ بن إِسْحَاقَ الْغَزْنَويِّ ص ٨٠ وما بعدها.

(٤) شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِلْمِيدَانِيِّ ص ٧١-٧٢.

المِيدَانِيُّ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بن طَالِبِ بن حَمَادَةَ بن سُلَيْمَانَ الْغُنَيْمِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنْفِيِّ. ولد في حي المِيدَانِ بِدِمَشْقَ، وَرُبِّيَ في حِجْرٍ والده في جو عَامِرٍ بِالْعِلْمِ وَالْوَرَعِ. تتلمذ على الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ أَمِينٍ عَابِدِينَ وغيره. من أَجَلٍ مَنَاقِبِهِ مَسَاعِدَتُهُ لِلأَمِيرِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجَزَائِرِيِّ فِي حَادِثَةِ السِّتِينَ الَّتِي وَقَعَتْ سَنَةَ ١٢٧٧هـ = ١٨٦٠م، وَكَادَتْ تُوْدِي بِحَيَاةِ كَثِيرٍ مِنْ نَصَارَى الشَّامِ. أَطْرَاهُ الْكَثِيرُونَ. مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: اللَّبَابُ فِي شَرْحِ كِتَابِ الْقُدُورِيِّ. تُوْفِيَ سَنَةَ ١٢٩٨هـ.

● وقال الإمام الشَّافِعِيُّ: لله أسماء وصفات لا يَسَعُ أحداً رُدُّها، ومن خالف بعد ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عليه فقد كَفَرَ، وأما قبل قيام الْحُجَّةِ فإنه يُعَذَّرُ بالجهل، لأن علم ذَلِكَ لا يُدرك بالعقل ولا الرِّوْيَةَ والفكر، فَنُثِبَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ، ونَفِيَّ عَنْهُ التَّشْبِيهُ كَمَا نَفَى عَنْ نَفْسِهِ، فَقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشُّورَى: ١١ (١).

- وسئل الإمام الشَّافِعِيُّ عن الاستواء والفوقية والمُتَشَابِهَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَقَالَ: آمَنْتُ بِمَا تَشْبِيهِ، وَصَدَّقْتُ بِمَا تُمَثِّلُ، وَأَتَمَمْتُ نَفْسِي فِي الْإِدْرَاكِ، وَأَمْسَكْتُ عَنِ الْخَوْضِ فِيهِ كُلِّ الْإِمْسَاكِ (٢).

● وبعد أن ذكر الْبَيْضَاوِيُّ الشَّافِعِيَّ قَوْلِي السَّلَفِ وَالْخَلَفِ فِي الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ بِالنُّصُوصِ الْمُوَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ كَالِاسْتِوَاءِ وَالْيَدِ وَالْعَيْنِ... قَالَ: (وَالأُولَى اتِّبَاعُ السَّلَفِ فِي الْإِيمَانِ بِهَا وَالرَّدُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) (٣).

مُقَدِّمَةُ شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِلْمِيدَانِيِّ، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقَاهُ: مُحَمَّدٌ مَطِيحُ الْحَافِظِ، وَمُحَمَّدٌ رِيَاضُ الْمَالِحِ ص ١٩.

(١) فَتَحُ الْبَارِي ج ٢٤ ص ٣٢٨ نَقْلًا عَنْ مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ. وَنَقَلَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى ج ٤ ص ٦ كَلَامًا لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ بِهَذَا الشَّانِ.

الشَّافِعِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيِّ. يَلْتَقِي مَعَ الرَّسُولِ مُحَمَّدٌ ﷺ فِي جَدِّهِ عَبْدِ مَنَافٍ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ. وَشَافِعٌ وَأَبُوهُ السَّائِبُ صَحَابِيَّانِ. وَلِدَ الشَّافِعِيُّ سَنَةَ ١٥٠ هـ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا قَطُّ أَكْمَلَ مِنَ الشَّافِعِيِّ). وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: (كَانَ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَشْعَرِ النَّاسِ وَأَعْلَمَهُمْ بِالْقِرَاءَاتِ). مَاتَ سَنَةَ ٢٠٤ هـ. وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ الْمَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٢٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٧١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ١١ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٤٤ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَادِيِّ ص ٦ وَأَدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبُهُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَمَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ. وَانْظُرْ مِنْ مَصَادِرِ تَرْجُمَتِهِ الْكَثِيرَةِ فِي: تَارِيخِ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرْوَكْلَمَان - الطَّبَعَةُ الْعَرَبِيَّةُ ج ٣ ص ٢٩٢ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٣٢ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٢٦.

(٢) نُخْبَةُ اللَّائِي ص ٢٨.

(٣) طَوَالِغُ الْأَنْظَارِ لِلْبَيْضَاوِيِّ ص ١٩٠.

● وعن أبي بكر الصَّبْغِيّ قال: مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ - طه: ٥، قال: بلا كَيْفٍ. والآثار فيه عن السَّلَفِ كثيرة، وهذه طريقة الشَّافِعِيِّ وأحمد بن حَنْبَلٍ^(١).

● وسئل الإمام أحمد بن حَنْبَلٍ عن الأحاديث التي تروى عن النَّبِيِّ ﷺ: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا)، فقال أبو عبد الله (أحمد بن حَنْبَلٍ):

نؤمن بها، ونصدق بها، ولا نردّ شيئاً منها، إذا كانت أسانيد صحاحاً، ولا نرد على رسول الله قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق...، ثم قال للسائل: أمض الحديث على ما روي بلا كيف ولا حدّ بها جاءت به الآثار، وبها جاء به الكتاب^(٢).

- وقال أحمد بن حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ قبل موته بقريب: أخبار الصفات تمرّ كما جاءت بلا تشبيه ولا تعطيل.

البَيْضَاوِي: ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن مُحَمَّدٍ. من قُرَيْبَةٍ يقال لها الْبَيْضَا من أعمال شِيرَاز، عالم صالح خير. من مؤلفاته: تَفْسِيرُهُ، والغَايَةُ الْقُصُوٰى، وَمِنْهَاجُ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ. تَوَلَّى قَضَاءَ الْقَضَاةِ بِشِيرَاز، وتوفي سنة ٦٩١ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٢٨٣ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٥ ص ٣٩٢ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ٥٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٨ ص ١٥٧، ومُقَدِّمَةٌ كتّابه: الغَايَةُ الْقُصُوٰى، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: د. عَلِيّ الْقَرْدَاغِي.

(١) فَتْحُ الْبَارِي ج ٢٤ ص ٣٢٨.

أبو بَكْرٍ الصَّبْغِيّ: لَعَلُّهُ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ. الْفَقِيهَ الشَّافِعِيّ، من أهل نَيْسَابُور. كان من أَعْيَانِ الْفُقَهَاءِ، وكان قد جمع على الصَّحِيحِ لِمُسْلِمٍ. توفي سنة ٣٤٤ هـ. / اللَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ٢٣٥ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٣ ص ١٨٣.

أو هو: أبو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ يَزِيدَ النَيْسَابُورِيِّ الشَّافِعِيّ. أحدُ الْأَئِمَّةِ الْجَامِعِينَ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ. توفي سنة ٣٤٢ هـ. / طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٣ ص ٩-١٢.

(٢) شَرْحُ أُصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لِلْإِلْكَاثِيِّ ج ٣ ص ١١٨-١١٩.

- وقال أيضاً في رِوَايَةٍ: لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذه إلا ما كان في كتاب الله عز وجل، أو حديث عن النبي ﷺ، أو عن أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أو عن التابعين.

فأما غير ذلك، فإن الكلام فيه غير محمود، فلا يقال في صفات الرب عز وجل كيف ولم، لا يقول ذلك إلا شكاك^(١).

- وسئل الإمام أحمد عن الاستواء فقال: استوى كما أخبر، لا كما يخطر بقلب البشر^(٢).

● وأحمد بن حنبل وداود بن علي الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف جروا على منهج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث، مثل: مالك بن أنس، ومقاتل بن سليمان، وسلكوا طريق السلامة، فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ولا نتعرض للتأويل، بعد أن نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات^(٣).

(١) الغنية للشيخ عبد القادر الجيلاني ص ٨٧.

(٢) نخبة الالهي ص ٢٨.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ص ٩٢.

داود بن علي: بن خلف الأصفهاني الظاهري، أبو سليمان. أخذ عن إسحاق بن راهويه وأبي ثور. وكان زاهداً متقللاً. قال ثعلب: كان داود عقله أكثر من علمه. هو فقيه أهل الظاهر، وكان من المتعصبين للشافعي. انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد. مات بها سنة ٢٧٠هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٧٢ رقم ٥٩٧ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٢ ولسان الميزان ج ٢ ص ٤٢٢ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٦٩ وطبقات الشافعية للشبكي ج ٢ ص ٢٨٤.

مقاتل: بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء، البلخي، أبو الحسن. من أعلام المفسرين. أصله من بلخ، وانتقل إلى البصرة، ودخل بغداد، توفي بالبصرة سنة ١٥٠هـ. كان متروك الحديث. له: التفسير الكبير، ونوادر التفسير، ومثابه القرآن، والناسخ والمنسوخ.

● والشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيّ الْحَنْبَلِيّ ذهب إلى التوقف أيضاً.

فحين ذكر صفة الاستواء ذكر رأيه فيه وقارنه بغيره، فقال: ينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش.

لا على معنى القعود والمهاسة، كما قالت الْمُجَسِّمَةُ والكَرَامِيَّة.

ولا على معنى العُلُوّ والرُّفْعَة، كما قالت الْأَشْعَرِيَّة.

ولا على معنى الاستيلاء والغلبة، كما قالت الْمُعْتَزِّلَة.

لأن الشَّرْع لم يرد بذلك، ولا نقل عن أحد من الصَّحَابَة والتَّابِعِينَ من السَّلَف الصالح من أصحاب الحديث ذلك، بل المنقول عنهم حمله على الإطلاق^(١).

وحين ذكر نُزُولُ اللَّهِ تعالى في كل ليلة، ذكر رأيه فيه وقارنه بغيره، فقال: إنه تعالى ينزل في كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء وكما شاء، فيغفر لمن أذنب وأخطأ وأجرم وعصى لمن يختار من عباده ويشاء، تبارك وتعالى العليّ الأعلى، لا إله إلا هو له الأسماء الحُسنى.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٢٧٩ ومِيزَانُ الاِعتِدَالِ ج ٤ ص ١٧٣ وتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١٣ ص ١٦٠ والأعلام ج ٧ ص ٢٨١.

(١) الغنية للشَّيْخِ عَبْدُ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيّ ص ٨٦.

الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ: مُحْيِي الدِّينِ بن أبي صالح عَبْدُ اللَّهِ الجيلي (الجِيلَانِيّ) البَغْدَادِيّ. صاحب الطريقة الصُّوفِيَّة القَادِرِيَّة. ينتهي نسبه إلى الحسن بن عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قرأ على كبار شيوخ عصره مثل: أبي الوفاء بن عَقِيل، وبرع في الخلاف والأصول. قال مَوْفَّق الدِّينِ بن قُدَامَة صاحب الْمُعْغَنِي: (لم أسمع عن أحد يحكى عنه من الكرامات أكثر مما يحكى عن الشَّيْخِ عَبْدُ الْقَادِرِ، ولا رأيت أحداً يُعْظَم من أجل الدِّين أكثر منه). أسلم على يده وتاب الكثير. من كتبه: الغنية، وفتوح الغيب. توفي ببغداد سنة ٥٦١ هـ وقره مشهور.

الذيل على طبقات الحنابلة لابن رَجَب ج ١ ص ٢٩٠ والمنهج للأخمد ج ٣ ص ٢١٥ وسير أعلام النبلاء ج ٢٠ ص ٤٣٩.

لا بمعنى نُزُولِ الرحمة وثوابه على ما ادعته الْمُعْتَزَلَةُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ^(١).

لذَلِكَ قَالَ: وَكُلُّ الكَيْفِيَّةِ فِي الصِّفَاتِ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، فَتَفْسِيرُ قِرَاءَتِهِ لَا تَفْسِيرُ لَهُ غَيْرَهَا، وَلَمْ نَتَكَلَّفْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ غَيْبٌ لَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِي إدْرَاكِهِ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعَفْوَ الْعَافِيَةَ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ أَنْ نَقُولَ فِيهِ وَفِي صِفَاتِهِ مَا لَمْ يَخْبِرْنَا بِهِ هُوَ أَوْ رَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢).

● وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الَّذِي نَصَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَكِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْمُتَشَابِهِ، قَالَ:

وَالصَّوَابُ مَا عَلَيْهِ أَيْمَةُ الْهُدَى، وَهُوَ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، لَا يَتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، وَيَتَّبَعُ فِي ذَلِكَ سَبِيلُ السَّلَفِ الْمَاضِينَ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ وَالْمَعَانِي الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا تَرُدُّ بِالشَّبَهَاتِ فَتَكُونُ مِنْ بَابِ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلَا يُعْرَضُ عَنْهَا فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرُوا بَيِّنَاتٍ رُبَّمَا لَمْ يَخْرِجُوا عَلَيْهَا ضَمًّا وَعُمِيَانًا، وَلَا يَتْرَكُ تَدْبِيرَ الْقُرْآنِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي.

فَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ وَهُوَ مَنْعُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ^(٣).

- وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَيْضًا: طَرِيقَةُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَيْمَتِهَا: أَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ: إِثْبَاتٌ بِلا تَمَثِيلٍ، وَتَنْزِيهِ بِلا تَعْطِيلٍ، إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ، وَنَفْيُ مِمَّا ثَلَّةِ الْمَخْلُوقَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشُّورَى: ١١، فَهَذَا رَدٌّ عَلَى الْمُثَمِّلَةِ، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ - الشُّورَى: ١١، رَدٌّ عَلَى الْمُعْطَلَةِ.

(١) الْغُنْيَةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ص ٨٧.

(٢) الْغُنْيَةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ص ٨٧.

(٣) الْإِكْلِيلُ فِي الْمُتَشَابِهِ وَالتَّأْوِيلُ ص ٤٤.

فقولهم في الصفات مبني على أصليين:

أحدهما: أن الله سُبْحَانُهُ وَتَعَالَى مِنْزَهُ عَنْ صفات النقص مطلقاً كالسنة والنوم والعجز والجهل وغير ذلك.

والثاني: أنه متصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بها له من الصفات، فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات^(١).

- وأفاض ابن تيمية في مواطن عديدة من كتبه^(٢) في تقرير هذا المذهب، ففسر مقولة الإمام أحمد وغيره: (أمرؤها كما جاءت)، وذكر أن المقصود منها هو أن تُقرأ كما وردت من غير زيادة عليها، أو تنقص منها، ومن غير تفسير لها، ولا تأويل بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه لها بالمخلوقين.

بل يجب ردّ علمها ومعناها إلى قائلها، وهو الله تعالى ورَسُولُهُ ﷺ، من غير تجاوز لما ورد في القرآن والسنة، لأن قراءتها هي تفسيرها.

- وقد أكثر ابن تيمية من إيراد الأدلة على صحة مذهب السلف، والردود على من قال بالتأويل.

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥.

والمُمَثِّلَة: هم المُسَبَّهَة، الذين يُسَبَّهُون الله بمخلوقاته.

والمُعْطَلَة: هم نفاة الصفات كالجهمية والمُعْتَزَلَة.

والتَّعْطِيل: اصطلاح وضعه السلف وَصْماً لِلْمُعْتَزَلَة وسالفيهم القَدَرِيَّة، ومعناه: إنكار الصفات القديمة القائمة بالذات.

نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنَّشَار ج ١ ص ٣٣١.

(٢) انظر فتاواه في مواضع عديدة.

واستعرض جانباً منها الدكتور عَبْد الرَّحْمَن بن صالح المَحْمُود في كتابه: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ص ٢٧٢ وما بعدها.

وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي مَا كَتَبَهُ بِهَذَا الصَّدَدِ حِينَ رَدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَالْأَشَاعِرَةِ، وَعَلَى الْإِمَامِ الرَّازِيِّ الَّذِي جَاءَ بِأَدَلَّةٍ كَثِيرَةٍ عَلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالتَّأْوِيلِ فِي تَفْسِيرِهِ، وَفِي كِتَابِهِ أَسَاسُ التَّقْدِيرِ، الَّذِي خَصَّصَهُ لَذَلِكَ.

فَتَتَبَعَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَرَدَّ عَلَيْهَا وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ بَيَانِهِ:

مَعْنَى الْمُتَشَابِهِ، وَهَلِ الصِّفَاتُ مِنْهُ؟

وَفَصَّلَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْكَلَامَ فِي مَعْنَى الْمُتَشَابِهِ وَالْمُحْكَمِ، وَرَدَّ عَلَى الرَّازِيِّ فِي كِتَابِهِ: نَقْضُ أَسَاسِ التَّقْدِيرِ، وَتَفْسِيرُهُ سُورَةَ الْإِحْلَاصِ، وَالْإِكْلِيلِ فِي الْمُتَشَابِهِ وَالتَّأْوِيلِ. وَتَعَرَّضَ فِي رَسَائِلٍ أُخْرَى مَطْبُوعَةٍ فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى^(١).

وَمَا انْتَهَى ابْنُ تَيْمِيَّةَ إِلَيْهِ بَعْدَ مَنَاقِشَةِ الْمُخَالِفِينَ لَهُ مَا يَأْتِي:

١ - رَجَحَ أَدْلَةً مِنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى الْعِلْمِ بِهِ^(٢)، فَلَا بَدَ لِكُلِّ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَعْنَى يُمْكِنُ فَهْمُهُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِ الْأَحْكَامِ^(٣).

٢ - مَا يَعْبُرُ عَنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ بِأَنَّهُ تَفْوِيضٌ، هُوَ خَطَأٌ، هُمْ بَرَاءٌ مِنْهُ^(٤)، وَصَوَابُهُ: أَنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِ السَّلَفِ هِيَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ، وَيَفْهَمُونَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي اللَّائِقَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَمَّا الْكَيْفِيَّةُ فَيَفُوضُونَهَا لِعَالَمِهَا^(٥).

أَي: أَنَّهُمْ لَا يَفُوضُونَ مَعَانِيَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، لِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا

(١) مَوْقِفُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ ص ١١٢٢ وَمَا بَعْدَهَا.

وَانْظُرْ: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى لِابْنِ تَيْمِيَّةَ.

(٢) مَوْقِفُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ ج ٣ ص ١١٢٨.

(٣) مَوْقِفُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ ج ٣ ص ١١٣١.

(٤) مَوْقِفُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ص ١١٣٢.

(٥) مَوْقِفُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ص ١١٨١.

يفوضون في كيفية هذه الصفات. وهذا هو معنى قول مالك وربيعة: الاستواء معلوم، والكيف مجهول^(١).

٣- الصفات ليست من المتشابه^(٢).

٤- التأويل والمجاز مطية لكثير من الفرق الضالة^(٣).

● وذهب السفاريني الحنبلي مذهب الوقف في هذا، فذكر في منظومته الدرّة المضيّة اعتقاد أهل الفرقة الناجية (الأثرية):

فأثبتوا النصوص بالتنزيه	من غير تعطيل ولا تشبيه
فكل ما جاء من الآيات	أو صحّ في الأخبار عن ثقات
من الأحاديث نُمرّه كما	قد جاء فاسمع من نظامي واعلما
ولا نردّ ذاك بالعقول	لقول مُفتَر به جهول
فعمدنا الإثبات يا خليلي	من غير تعطيل ولا تمثيل

وأراد بالنصوص: نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، من غير تعطيل، والتعطيل هو نفي للصفات الواردة في تلك النصوص عن الله تعالى، ولا تشبيه، بدليل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ - الشورى: ١١.

فردّ على المشبهة بنفي المثلية، بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ورد على المعطلة بإثباته الصفات، بقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٤).

(١) انظر: أسماء الله وصفاته لعمر الأشقر ص ١٢٣.

(٢) موقف ابن تيمية ص ١١٤٠.

(٣) موقف ابن تيمية ص ١١٤٢ و ١١٦٣.

(٤) لوائح الأنوار البهية ص ٩٣-٩٤.

السفاريني: أبو العون شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان النابلسي

وقرر أن مذهب السلف هو أنهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسول الله ﷺ من غير تحريف ولا تكيف^(١).

ثم قال: فإننا ندين الله تعالى بإثبات ما جاءت به الآيات وصحیح الروايات وسلكته الأئمة السادات، (من غير تعطيل) لها عن حقائقها ونفيها مع صحة مخارجها، بل نثبتها ونؤمن بها، ولا تشبيه في مجرد إثباتها. (ولا تمثيل)، أي: من غير تمثيل لها بصفات المخلوق، بل إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل، فالممثل يعبد صنماً، والمعطّل يعبد عدماً^(٢).

وهو سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

وكل ما أوجب نقصاً أو حدوداً فالله تعالى منزّه عنه حقيقة، فإنه تعالى مستحق الكمال الذي لا غاية فوقه.

ومذهب السلف عدم الخوض في مثل هذا، والسكوت عنه وتفويض علمه إلى

الحنبلي. ولد بقرية سفارين من قرى نابلس سنة ١١١٤ هـ، ونشأ بها، وارتحل إلى دمشق، وأخذ عن الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي وغيره. اشتهر بالفضل والذكاء، ودرس وأفتى. من تأليفه: شرح ثلاثيات مُسنَد الإمام أحمد، ومنظومة الدرّة المضيئة في عقد أهل الفرقة المرضية، وشرحها: لَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ وسواطع الأسرار الأثرية. توفي سنة ١١٨٨ هـ = ١٧٧٤ م بنابلس، ودفن في تربتها الشمالية.

مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٣ ص ٦٥ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ الْأُولَى، ومُقَدِّمَةُ لَوَامِعِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ، ونقل ناشره فيها نصوصاً من حياة السُّفَّارِيِّين من سلك الدُّرَرِ في أَعْيَانِ الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ لِلْمُرَادِيِّ، ومن السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لمُحَمَّدِ بْنِ حَمِيدٍ مَفْتِيِ الْحَنَابِلَةِ.

(١) لَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ج ١ ص ٩٦، وانظر ص ٢٣٨.

وانظر أيضاً: فتح المَجِيد شرح كتاب التَّوْحِيد ص ٤٩٣ وما بعدها. والصفات الإلهية للجامي ص ٢١٧ و ٣٦٥.

(٢) لَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ج ١ ص ١٠١.

الله تعالى^(١). ثم قال: ومذهب الحنابلة هو مذهب السلف^(٢).

● وعَلَّقَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بَابِطِينَ عَلَى قَوْلِهِ (قَدْ جَاءَ) مِنْ مَنْظُومَةِ الدَّرَّةِ الْمُضِيَّةِ، بِأَنَّ هَذَا لَفْظٌ مُجْمَلٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ، وَيَبَيِّانِهِ:

إِذَا أُريدَ بِهَذَا الْكَلَامِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى مَجْرَدِ اللَّفْظِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِمَعْنَاهِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ، بَلْ يَعْتَقَدُ بِأَنَّهُ لَفْظٌ لَا يَسَعُنَا أَنْ نَبْحَثَ فِي مَعْنَاهِ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَقْرَأَهُ كَمَا نَقْرَأُ: أَب ت... إلخ، إِنْ أُريدَ بِهِ هَذَا فَهُوَ مُرَادُ فَاسِدٍ، لَيْسَ هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ وَالْأَثَمَةِ.

وَإِذَا أُريدَ بِهَذَا الْكَلَامِ مَا أَرَادَهُ السَّلَفُ، وَهُوَ أَنْ يَثْبُتَ مَعْنَاهَا، وَيَعْتَقَدُ كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ فَهَذَا مُرَادُ صَحِيحٍ، وَقَدْ جَاءَ مَعْنَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ عَنِ السَّلَفِ. وَأَهْلُ الشُّنَّةِ يَثْبُتُونَ مَعَانِيَ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَإِنْ كَانُوا لَا يَتَعَرَّضُونَ لِفَهْمِ كَيْفِيَّتِهَا، وَلَا يَبْحَثُونَ عَنْهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ غَيْبِيٌّ لَمْ يَخْبِرْ عَنْهُ، فَحَسْبُنَا أَنْ نَقِفَ عَلَى مَا بَلَغَ عَلَمُنَا إِلَيْهِ.

وَعَلَى هَذَا فَيَتَعَيَّنُ الْإِيْيَانُ بِاللَّفْظِ وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى، سَوَاءً كَانَتْ دَلَالَةٌ مُطَابَقَةٍ أَوْ تَضَمُّنٍ أَوْ التَّزَامِ، وَلَكِنْ بَلَا كَيْفٍ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ بَابِطِينَ بِأَنَّهُ أَخَذَ هَذَا الْكَلَامَ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(٣).

ويلاحظ:

أَنَّ مَذْهَبَ التَّوْقِفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، أَخَذَ بِهِ جُمْهُورُ الْحَنَابِلَةِ، وَاعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْهُمْ خَاصَّةً بَعْدَ تَأْثَرِهِمْ بِكُتَابَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَابْنِ الْقَيِّمِ^(٤).

(١) كَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ج ١ ص ٩٦-٩٧.

(٢) كَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ج ١ ص ١٠٧.

(٣) كَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ص ٩٣-٩٤.

(٤) ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّة: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ سَعْدِ الزُّرْعِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْفَقِيهَ الْأُصُولِيَّ الْمُفَسِّرَ النَّحْوِيَّ الْعَارِفَ الْمُجْتَهِدَ. لَازِمَ الشَّيْخِ نَقِيٍّ

وسَيَاتِي فِي الْمَبْحَثِينَ الْآتِينَ قَوْلَ مَنْ شَبَّهَ مِنَ الْحَنَابِلَةِ كَأَبِي يَعْلَى^(١)، وَقَوْلَ مَنْ أَوَّلَ مِنْهُمْ كَابْنَ الْجَوَزِيِّ.

● وَذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ: أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ، حَيْثُ لَمْ يَقُولُوا شَيْئاً إِلَّا مَا وَجَدُوهُ فِي الْكِتَابِ، أَوْ مَا جَاءَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).

الدِّينُ بْنُ تَيْمِيَّةَ، وَتَفَنَّنَ فِي عُلُومِ الْإِسْلَامِ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: زَادُ الْمَعَادِ، وَتَهْذِيبُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَشَرْحُ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ، وَإِعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ. تَوَفَّى بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٧٥١هـ.

الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٤٤٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ١٦٨ وَالْوَفَائِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ٢٧٠ وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ١٤٣ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ٦٢.

(١) أَبُو يَعْلَى: مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيِّ، الْقَاضِي، عَالِمُ زَمَانِهِ وَفَرِيدُ عَصْرِهِ. مِنْ تَلَامِيذِهِ أَبُو الْوَفَاءِ بْنُ عَقِيلٍ وَمَحْفُوظُ الْكَلُودَانِيِّ. مِنْ تَصَانِيفِهِ الْكَثِيرَةِ: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ، وَنَقْلُ الْقُرْآنِ، وَالرَّدُّ عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ، وَالْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٨هـ وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ أَحْمَدَ بِبَغْدَادَ.

طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ لِمُحَمَّدَ بْنِ أَبِي يَعْلَى ج ٢ ص ١٩٣ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةِ.

(٢) مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٢٨٥.

وَانْظُرْ: الْبَدءُ وَالتَّأْرِيخُ ج ٥ ص ١٤١ وَالْحُورُ الْعَيْنُ ص ٢٠١ وَالْمُنْيَةُ وَالْأَمَلُ ص ١١٤.

أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ: عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَشَرٍ إِسْحَاقَ. لَقِبَ بِالْأَشْعَرِيِّ لِأَنَّهُ نَسَبَهُ يَنْتَهِي إِلَى الصَّحَابِيِّ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. مِنْ شُيُوخِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ زَوْجَ امْرَأَتِهِ، صَارَ شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ وَظَلَّ يَدَافِعُ عَنْهُمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِمْ، وَاتَّخَذَ لِنَفْسِهِ مَذْهَباً. مِنْ آرَائِهِ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ، وَأَنَّ جَمِيعَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ مُكْتَسَبَةٌ لِلْعَبْدِ، وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ شَرْعِيٌّ، وَلَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَرُؤْيُ لَه فِي الْأَلْفَافِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلتَّشْبِيهِ قَوْلَانِ: التَّأْوِيلُ وَعَدَمُهُ. عَدَّ الْمُجَدِّدَ عَلَى رَأْسِ الْمِئَةِ الثَّلَاثَةِ. تَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٣٢٤هـ عَلَى الْأَصَحِّ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْإِبَانَةُ، وَمَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ. وَالْأَشَاعِرَةُ أَوْ الْأَشْعَرِيَّةُ اسْمُ الْفِرْقَةِ الَّتِي انْتَسَبَتْ إِلَيْهِ.

والقول بالتوقف هو أحد القولين المنقولين عن الإمام أبي الحسن الأشعري.

فله سبحانه يد تليق بذاته الكريمة، لكن ليست يدًا جارحة كأيدي المخلوقين،
فيده تعالى يد صفة، وكذلك وجهه وجه صفة، كالسمع والبصر^(١).

فاليد والوجه صفات خبرية ورد السمع بها، فوجب الإقرار به^(٢).

وكذلك الاستواء والنزول هما صفة من صفاته، وفعل فعله في العرش يسمى
الاستواء^(٣).

وهذا هو الذي قرره في كتابه الإبانة^(٤)، وهي طريقة السلف^(٥).

تاريخ بغداد ج ١١ ص ٣٤٦ مطبعة السعادة، وتبين كذب المفتري ص ٣٤ وسير أعلام النبلاء
ج ١٥ ص ٨٥ وإتحاف السادة ج ٢ ص ٣. وانظر الترجمة الوافية التي كتبها عنه في كتابي: العقيدة الإسلامية
ومذاهبها ص ١٦٩ وما بعدها.

(١) تبين كذب المفتري ص ١٥٠.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٨٨ والخطط المفرزي ج ٢ ص ٣٦٠.

(٣) تبين كذب المفتري ص ١٥٠.

(٤) قال الأشعري في كتابه الإبانة ص ٢١-٢٢: (وأن الله استوى على العرش على الوجه الذي
قاله، وبالمعنى الذي أراه، استواءً منزهاً عن المماسّة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال...
وأن له سبحانه وجهاً بلا كيف، كما قال: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ - الرحمن:
٢٧، وأن له سبحانه يدين بلا كيف، كما قال سبحانه: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ - ص: ٧٥، وكما
قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ - المائدة: ٦٤، وأن له سبحانه عينين بلا كيف، كما قال سبحانه:
﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ - القمر: ١٤).

وانظر أيضاً ص ١٠٨ وما بعدها وفيه تفصيل.

وقال في رسالته إلى أهل الثغر ص ٢٣٣: (وليس استواؤه على العرش استيلاء كما قال
أهل القدر).

(٥) الملل والنحل للشهرستاني ص ٨٨.

قال الذَّهَبِيُّ: رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في الْأُصُول، يذكر فيها قَوَاعِدَ مَذْهَبِ السَّلَفِ في الصفات، وقال فيها: تُمَرُّ كما جاءت، ثم قال: وبذلك أقول، وبه أدين، ولا تؤول^(١).

ونقل ابن تَيْمِيَّةَ عن أبي الحسن الْأَشْعَرِيِّ: أنه قال في الآيات الْوَارِدَةِ في الصفات: نَقْلُهَا، وَلَا نَحْرَفُهَا، وَلَا نَكْيفُهَا، وَلَا نَعْطِلُهَا، وَلَا نَتَأَوَّلُهَا، وَعَلَى الْعُقُولِ لَا نَحْمِلُهَا، وَبِصِفَاتِ الْخَلْقِ لَا نَنْشَبُهَا، وَلَا نُعْمَلُ رَأْيَنَا وَفَكْرَنَا فِيهَا، وَلَا نَزِيدُ عَلَيْهَا، وَلَا نَنْقُصُ مِنْهَا، بَلْ نُؤْمِنُ بِهَا، وَنَكِلُ عِلْمَهَا إِلَى عَالِمِهَا، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ^(٢).

● وَمَذْهَبُ التَّوَقُّفِ، وَهُوَ (التَّفْوِضُ)، هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِيُّ الشَّافِعِيُّ الْأَشْعَرِيُّ فِي آخِرِ قَوْلِيهِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ (الْعَقِيدَةُ النَّظَائِمِيَّةُ)، خِلَافًا لِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ وَهُوَ التَّأْوِيلُ، الَّذِي ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ (الْإِرْشَادُ).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ كِتَابَ (الْعَقِيدَةُ النَّظَائِمِيَّةُ) كَتَبَهُ بَعْدَ كِتَابِ (الْإِرْشَادِ)، فَكَانَ رَجَعَ عَنْ

(١) سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ١٥ ص ٨٦.

وَالْكَلَامَ عَنْ رَأْيِ الْأَشْعَرِيِّ هَذَا بِمَصَادِرِهِ فِي كِتَابِي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ١٨٨-١٨٩.

الذَّهَبِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ التُّرْكُمَانِيُّ الْأَصْلُ، الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ. الْمُحَدَّثُ وَالْمُؤَرِّخُ الثَّقِيُّ. رَحَلَ كَثِيرًا. مِنْ تَصَانِيفِهِ: تَارِيخُ الْإِسْلَامِ فِي ٢١ مَجْلَدًا، وَالْعَبَرُ، وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، وَالكَاشِفُ. تَوَفَّى بِدِمَشْقَ سَنَةِ ٧٤٨هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ١٠٠ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ١٦٣ وَغَايَةُ النُّهَايَةِ ج ٢ ص ٧١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ١٥٣ وَالْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ١١٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٥٥٨ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٨ ص ٢٨٩.

(٢) مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى لِابْنِ تَيْمِيَّةَ ج ٤ ص ١٨٥. وَهُوَ فِي هَامِشِ ج ٣ ص ٨٩ مِنْ كِتَابِ شَرْحِ أُصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

قوله بالتأويل الذي ذكره في كتابه (الإرشاد)^(١).

قال في كتابه (العقيدة النظامية): اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة... فرأى بعضهم تأويلها، والتزم هذا المنهج في أي الكتاب وما يصح من سنن الرسول ﷺ. وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردنا، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى.

ثم قال: والذي نرتضيه رأياً، وندين الله به عقداً (عقيدة)، اتباع سلف الأمة، فالأولى اتباع، وترك الابتداع، والدليل السمعى القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة... فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً ومحتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعاً، وأنه الوجه المتبع.

فحقت على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تبارك وتعالى^(٢).

(١) المسامرة ص ٣٧ وشرح الفقه الأكبر لعليّ القاري ص ٧٠ ومقدمة العقيدة النظامية ص ٧٤ وكتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٣٥٧ وشرح الجوهرة للقاني ص ١٥٠.

الجويني إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله الشافعي، علم المتأخرين، تفقه على والده في صباه، ورحل إلى بغداد والحجاز فجاور بمكة يدرس ويفتي، ثم عاد إلى نيسابور وتوفي بها سنة ٤٧٨ هـ. من مصنفاته: البرهان في أصول الفقه.

طبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ٤٠٩ وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣٥٨ وطبقات الشافعية للسبكي ج ٥ ص ١٦٥.

(٢) العقيدة النظامية ص ١٦٥-١٦٦ وفتح الباري ج ٢٤ ص ٣٢٩-٣٣٠ نقلاً عن الرسالة النظامية.

● وفي منظومة بدء الأُمالي للأَوْشِيِّ:

وَرَبُّ الْعَرْشِ فَوْقَ الْعَرْشِ لَكِنْ بَلَا وَصَفِ التَّمَكُّنِ وَاتِّصَالِ

- وذكر الرِّيحَاوِيُّ شارح المنظومة أنَّ المُراد هو: تفويض حقيقة العلم بالاستواء والفوقية وما جاء في المتشابهات في الكتاب والسُّنة مثل: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ - ص: ٧٥، و﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنَيْ﴾ - طه: ٣٩، و﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ - النُّور: ٣٥، وقوله ﷺ: (إن الله يضحك لأوليائه حتى تبدو نواجذه) وغير ذلك مما يوهم التشبيه.

نفوض أمر جميع ذلك إليه تعالى، كما فوض المتقدمون، ولا نشتغل بتأويله وتفاسيره، لعدم تكليفنا به، مع اعتقاد أنه تعالى ليس بجسم ولا شبيه بالمخلوقات، وإن جميع علامات الحدوث ممتنعة عليه تعالى^(١).

● والتوقف أحد القولين عن الماتريديَّة.

- ففي كتاب التَّوْحِيدِ للإمام أبي مَنْصُور الماتريدي: أنه قال بالتوقف في الاستواء^(٢).

- وذهب إليه الغزنوي من الماتريديَّة حين قال: (استواؤه على العرش حقٌ وصدق، ونحن نؤمن ونعتقد على الوجه الذي أراده، ولا نشتغل بكيفيته)^(٣).

(١) نُخْبَةُ اللَّائِي شَرَحَ بَدْءَ الْأُمَالِي لِلرِّيحَاوِيِّ ص ٢٧-٢٨.

الأَوْشِيُّ: عَلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ، سَرَّاجُ الدِّينِ الْفَرَّغَانِيُّ. الْفَقِيهُ الْحَنْفِيُّ. مَفْتِي مَدِينَةِ فَرَّغَانَةِ بَتْرُكُستَان، الْمُتَوَفَّى بِالطَّاعُونِ فِيهَا سَنَةَ ٥٧٥هـ = ١١٨٠م. مِنْ تَصَانِيفِهِ: قَصِيدَةُ الْأُمَالِي، وَثَوَاقِبُ الْأَخْبَارِ.

انظر آخر كتاب نُخْبَةِ اللَّائِي فِي شَرَحِ بَدْءِ الْأُمَالِي، كَتَبَهُ نَاشِرُهُ. وَانْظُرْ أَيْضاً: الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ٢ ص ٥٨٣ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ١٥٤ وَفِي هَامِشِهِ: أَوْشٍ: بَلَدٌ مِنْ نَوَاحِي فَرَّغَانَةِ نَقْلًا عَنْ مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ.

(٢) التَّوْحِيدُ لِلْمَاتَرِيْدِيِّ ص ٧٤، وَذَكَرَهُ مُحَقِّقُهُ فِي مُقَدِّمَتِهِ ص ٤١م.

(٣) أُصُولُ الدِّينِ لِلْغَزْنَويِّ ص ٧٥.

- ورؤي عن كبار مشايخ الماتريديّة أنهم قالوا: (نؤمن بتنزيلها، ولا نشتغل بتأويلها)^(١).

- وإليه ذهب من الماتريديّة أبو عصمت سعد بن معاذ المروزي^(٢).

● والآثار في ذلك كثيرة.

وهذا النقل عن فقهاء الأمصار كالشوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، من أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة ﷺ، وهم المعروفون بأهل السلف، يدل على الثقة بما اتفقوا

وانظر: تفسيره النزول بأنه تفضل ورحمة لا نقلة وحركة، وله يدان هما صفته يخلق بهما ما يشاء وهما يد خلق وقدرة لا يد بطش وجارحة، وله وجه هو صفته وهو وجه إكرام وإقبال لا وجه مقابلة ومواجهة في ص ٧٦-٧٩.

الغزنوي: جمال الدين أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد الحنفي الماتريدي. تفقه على أبي بكر الكاساني صاحب بدائع الصنائع، وغيره. من كتبه: أصول الدين. توفي سنة ٥٩٣هـ=١١٩٧م بحلب.

الجواهر المضية ج ١ ص ٣١٥ وتاج التراجم ص ٢٧ وطبقات الحنفية لابن الحنائي ص ٢٤٩ والفوائد البهية ص ٧١ وهديّة العارفين ج ١ ص ٨٩ ومقدمة كتابه: أصول الدين، التي كتبها محققه: عمر وفيق الداعوق.

(١) التوحيد للأمشي الماتريدي ص ٥٨. وفي ص ٦٤ قال: (إن بعض مشايخنا قالوا بالإيمان بها، وبترك الاشتغال بتأويلها).

وانظر: شرح الفقه الأكبر لعلّي القاري ص ٧٠.

وفي تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ج ١ ص ١٣٠ بعض مشايخ الماتريديّة.

وانظر: تلخيص الأدلة ج ٢ ص ٦٧٧.

(٢) تبصرة الأدلة ج ١ ص ١٣٠.

عليه^(١).

- وقد استعرض ابن القيم في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية أقوال كثير من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ وأتباع التَّابِعِينَ وكثير من العُلَمَاء في هَذَا الشَّان.

مَذْهَبُ التَّوْقُفِ بَيْنَ الْغَزَالِيِّ وَابْنِ تَيْمِيَّةَ:

وَضَحَّ الْغَزَالِيُّ رَأْيَهُ فِيهِ فِي كِتَابِهِ: إِلْجَامُ الْعَوَامِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ: (حَقِيقَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ، وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا، أَنْ كُلُّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ عَوَامِ الْخَلْقِ، يَجِبُ عَلَيْهِ سَبْعَةُ أُمُورٍ: التَّقْدِيسُ، ثُمَّ التَّصْدِيقُ، ثُمَّ الْاعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ، ثُمَّ السَّكُوتُ، ثُمَّ الْإِمْسَاكُ، ثُمَّ الْكُفُّ، ثُمَّ التَّسْلِيمُ لِأَهْلِ الْقُرْبَةِ.

فَأَمَّا التَّقْدِيسُ: فَأَعْنِي بِهِ تَنْزِيهِ رَبِّ تَعَالَى عَنْ الْجَسَمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا.

وَأَمَّا التَّصْدِيقُ: فَهُوَ الْإِيْمَانُ بِمَا قَالََهُ ﷺ، وَأَنْ مَا ذَكَرَهُ حَقٌّ، وَهُوَ فِيهَا قَالَهُ صَادِقٌ، وَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى الْوُجْهِ الَّذِي قَالَهُ وَأَرَادَهُ.

وَأَمَّا الْاعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ: فَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ أَنَّ مَعْرِفَةَ مُرَادِهِ لَيْسَتْ عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِ، وَأَنْ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ وَحِرْفَتِهِ.

وَأَمَّا السَّكُوتُ: فَأَنْ لَا يَسْأَلَ عَنْ مَعْنَاهُ، وَلَا يَخُوضُ فِيهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّ سَوَّالَهُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَأَنَّهُ فِي خَوْضِهِ فِيهِ مَخَاطِرُ بَدِينِهِ، وَأَنَّهُ يَوْشِكُ أَنْ يَكْفُرَ لَوْ خَاضَ.

وَأَمَّا الْإِمْسَاكُ: فَأَنْ لَا يَتَصَرَّفُ فِي تِلْكَ الْأَلْفَاظِ بِالتَّصْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ بِلُغَةٍ أُخْرَى، وَالتَّزْيَادَةِ فِيهِ وَالتَّقْصَانِ مِنْهُ، وَالْجَمْعُ وَالتَّفْرِيقُ، بَلْ لَا يَنْطِقُ إِلَّا بِذَلِكَ اللَّفْظِ، وَعَلَى ذَلِكَ الْوُجْهِ مِنَ الْإِيرَادِ وَالْإِعْرَابِ وَالتَّصْرِيفِ وَالصِّيغَةِ.

وَأَمَّا الْكُفُّ: فَأَنْ يَكْفُفَ بَاطِنُهُ عَنِ الْبَحْثِ عَنْهُ وَالتَّفَكِيرِ فِيهِ.

(١) انظر: فَتْحُ الْبَارِي ج ٢٤ ص ٣٣٠.

وأما التسليم لأهله: فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه، فقد خفي على رسول الله ﷺ أو على الأنبياء، أو على الصديقين والأولياء.

فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها^(١).

ثم فصل القول في التقديس عند السلف الصالح رضي الله عنهم، فقال: (التقديس: معناه أنه إذا سمع اليد والإصبع، وقوله ﷺ: «إن الله خمر طينة آدم بيده»، و«أن قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن»، فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين:

أحدهما: هو الوضع الأصلي، وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب، واللحم والعظم جسم مخصوص وصفات مخصوصة، وأعني بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق....

وقد يستعار هذا اللفظ، أعني: اليد، لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلاً، كما يقال: البلدة في يد الأمير، فإن ذلك مفهوم، وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلاً. فعلى العامي وغير العامي أن يتحقق قطعاً وبقيناً أن الرسول لم يرد بذلك جسماً هو عضو مركب من لحم ودم وعظم، وأن ذلك في حق الله تعالى محال، وهو عنه مقدس.

فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم، فإن كل جسم مخلوق، وعبادة المخلوق كفر، وعبادة الصنم كانت كفراً، لأنه مخلوق. فمن عبد جسماً فهو كافر بإجماع الأمة، السلف منهم والخلف. ومن نفى الجسمية عنه وعن يده، وإصبعه، فقد

(١) إلجام العوام ص ٤-٥ وابن تيمية لأبي زهرة ص ٢٨٨ نقلاً عنه.

الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد الشافعي، الفيلسوف المتكلم، المتصوف الفقيه، الأصولي. ولد في طوس، ومات بها سنة ٥٠٥ هـ. من كتبه: إحياء علوم الدين، والمستصفى.

طبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٢٤٢ وتبيين كذب المفتري ص ٢٩١ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١

ص ٢٦٦.

نفى العضوية واللحم والعصب، وقدس الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث، ليعتقد بعده أنه معنى من المعاني ليس بجسم ولا عرض في جسم، يليق ذلك المعنى بالله تعالى. فإن كان لا يدري ذلك ولا يفهم كنه حقيقته، فليس عليه في ذلك تكليف أصلاً، لمعرفة تأويله، ومعناه ليس بواجب عليه، بل واجب عليه ألا يخوض كما سيأتي.

مثال آخر: إذا سمع الصورة في قوله ﷺ: «إن الله خلق آدم على صورته»، وقوله ﷺ: «إني رأيت ربي في أحسن صورة»، فينبغي أن يعلم أن الصورة اسم مشترك، قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة في أجسام مؤلفة مرتبة ترتيباً مخصوصاً، مثل: الأنف والعين والفم والخذ، وهي أجسام، وهي لحوم، وعظام. وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة في جسم، ولا هو ترتيب في أجسام، كقولك: عرف صورته وما يجري مجراه. فليتحقق كل مؤمن أن الصورة في حق الله لم تطلق لإرادة المعنى الأول الذي هو جسم لحمي وعظمي، مركب من أنف وفم وخذ، فإن جميع ذلك أجسام، وخالق الأجسام والهيئات كلها منزّه عن مشابقتها أو صفاتها. وإذا علم هذا يقيناً فهو مؤمن. فإن خطر له أنه إن لم يرد هذا المعنى، فما الذي أراده؟ فينبغي أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به، بل أمر بالأخوض فيه، فإنه ليس على قدر طاقته، لكن ينبغي أن يعتقد أنه أريد به معنى يليق بجلاله وعظمته مما ليس بجسم ولا عرض في جسم.

مثال آخر: إذا قرع سمعه النُّزُولُ في قوله ﷺ: «ينزل الله تعالى في كل ليلة إلى السماء الدنيا»، فالواجب عليه أن يعلم أن النُّزُولُ اسم مشترك:

قد يطلق إطلاقاً يفتقر إلى ثلاثة أجسام: جسم عالٍ هو مكان لساكنه، وجسم سافل، وجسم منتقل من السافل إلى العالي ومن العالي إلى السافل. فإن كان من أسفل إلى علوّ سُمِّيَ صعوداً وعروجاً ورقياً، وإن كان من علوّ إلى أسفل سُمِّيَ نُزُولاً وهبوطاً.

وقد يطلق على معنى آخر، ولا يفتقر إلى تقدير انتقال وحركة في جسم، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَزْوَاجٍ﴾ - الزمر ٦، وما رؤي البعير والبقرة نازلاً من السماء بالانتقال، بل هي مخلوقة في الأرحام، ولا نزها معنى لا محالة، كما قال

الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَخَلْتُ مِصْرَ فَلَمْ يَفْهَمُوا كَلَامِي، فَنَزَلْتُ، ثُمَّ نَزَلْتُ، ثُمَّ نَزَلْتُ. فَلَمْ يَرِدْ انْتِقَالُ جَسَدِهِ إِلَى أَسْفَلٍ. فَتَحَقَّقَ الْمُؤْمِنُ قَطْعاً أَنَّ النُّزُولَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ انْتِقَالُ شَخْصٍ وَجَسَدٍ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى أَسْفَلٍ، فَإِنَّ الشَّخْصَ وَالْجَسَدَ أَجْسَامٌ، وَالرَّبُّ جَلَّ جَلَالُهُ لَيْسَ بِجَسَمٍ.

فَإِنْ خَطَرَ لَهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرِدْ هَذَا، فَمَا الَّذِي أَرَادَهُ؟ فَيَقَالُ لَهُ: فَأَنْتِ إِذَا عَجِزْتَ عَنْ فَهْمِ نُزُولِ الْبَعِيرِ مِنَ السَّمَاءِ، فَأَنْتِ عَنْ فَهْمِ نُزُولِ اللَّهِ تَعَالَى أَعْجِزٌ...، وَاشْتَغَلَّ بِعِبَادَتِكَ أَوْ حَرْفَتِكَ وَاسَكْتَ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَجُوزُ أَنْ تَرَادَ بِالنُّزُولِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَيَلِيقُ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ، وَإِنْ كُنْتَ لَا تَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ وَكَيْفِيَّتَهُ.

مثال آخر: إِذَا سَمِعَ لَفْظَ الْفَوْقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ - الْأَنْعَامُ ١٨ وَ ٦١، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ - النَّحْلُ ٥٠، فَلْيَعْلَمْ أَنَّ الْفَوْقَ اسْمٌ مَشْتَرَكٌ لِمَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: نِسْبَةُ جِسْمٍ إِلَى جِسْمٍ، بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَعْلَى وَالْآخَرُ أَسْفَلُ، يَعْنِي: أَنَّ الْأَعْلَى مِنْ جَانِبِ رَأْسِ الْأَسْفَلِ، وَقَدْ يُطْلَقُ لِفَوْقِيَّةِ الرِّتْبَةِ، وَبِهَذَا الْمَعْنَى يُقَالُ: الْخَلِيفَةُ فَوْقَ السُّلْطَانِ، وَالسُّلْطَانُ فَوْقَ الْوَزِيرِ، وَكَمَا يُقَالُ: الْعِلْمُ فَوْقَ الْعِلْمِ، وَالْأَوَّلُ يَسْتَدْعِي جِسْماً يَنْسَبُ إِلَى جِسْمٍ.

وَالثَّانِي: لَا يَسْتَدْعِيهِ، فَلْيَعْتَقِدِ الْمُؤْمِنُ قَطْعاً أَنَّ الْأَوَّلَ غَيْرَ مُرَادٍ، وَأَنَّهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ، فَإِنَّهُ مِنْ لَوَازِمِ الْأَجْسَامِ، أَوْ لَوَازِمِ أَعْرَاضِ الْأَجْسَامِ.

وَإِذَا عَرَفَ نَفْيَ هَذَا الْمُحَالِ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ لِمَاذَا أُطْلِقَ، وَمَاذَا أُرِيدَ. فَقَسْ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا لَمْ نَذْكُرْهُ^(١).

(١) إِلْجَامُ الْعَوَامِ ص ٥-١٠ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ لِأَبِي زُهْرَةَ ص ٢٨٩ نَقْلًا عَنْهُ.

قال الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ أَبُو زُهْرَةَ: كلامُ الغَزَالِيِّ هَذَا الذي نقلناه بطوله، يوضح تلك المعاني السَّلَفِيَّةَ تَوْضِيحاً جلياً دقيقاً، وبذلك يقرب الغَزَالِيُّ بَيَانَهُ، حتى يكون دانياً من المَدَارِكِ كلها، يستوي في ذَلِكَ العالم والجاهل، وترى منها أنه يقرر أن السَّلَفَ فسروا الآيات والأَحَادِيثَ المتشابهة تَفْسِيراً معنوياً وليس جسمىً ولا عضوياً، وأنهم لم يفسروا الفوقية بالجهة أو ما في معناها، بل أشار إلى أن اليد ليست بالنسبة لله تعالى يداً أو عضواً، بل هي كما يقال: وضع الأَمِيرُ يده على المَدِينَةِ، والصورة ليست شكلاً بل معنى، والنُّزُولُ ليس هو إلَّا كقول الشَّافِعِيِّ: نزلتُ، ثم نزلتُ.... ويقول في الفوقية: إنها فوقية الرتبة.

وقد يقال: إن ذَلِكَ يتقارب مما قاله ابن تَيْمِيَّةَ، لأنه نهى العامي عن أن يبحث عن حقيقة النُّزُولِ، وحقيقة الفوقية إلى آخره، وذلك بلا شك قد يتقارب من ابن تَيْمِيَّةَ في منحاها، ولذلك قال ابن تَيْمِيَّةَ: إن الغَزَالِيَّ في كتابه إلْجَامُ الْعَوَامِ عن عِلْمِ الْكَلَامِ قد رجع إلى مِنْهَاجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وطرح المناهج الفلسفية والمسالك الكلامية، وارتضى فكر السَّلَفِ مشرعاً وَمِنْهَاجاً.

ولكن الحق أن الغَزَالِيَّ يفرق في فهم كلام السَّلَفِ عن ابن تَيْمِيَّةَ:

فابن تَيْمِيَّةَ يثبت يداً تليق بذات الله تعالى، ونُزُولاً يليق بذاته، وعلواً وفوقية من غير أن يكون في ذَلِكَ مماثلة للحوادث، ويقرر أن ذَلِكَ تَفْسِيرُ السَّلَفِ وفهمه. ولا يتصرف ابن تَيْمِيَّةَ أي تصرف وراء ذَلِكَ، ويفرض ذَلِكَ على العامي وغير العامي، والعالم والجاهل.

أما الغَزَالِيَّ، فإنه يقرب المعاني، فيقرر أن السَّلَفَ فهموا من اليد ما يفهمه العَرَبِيُّ من وضع الأَمِيرِ يده على المَدِينَةِ، ولو كان مقطوع اليد، وأن النُّزُولَ كقول الشَّافِعِيِّ: نزلتُ، ثم نزلتُ، في تَقْرِيبِ المعاني، وأن الفوقية كفوقية الرتبة. ثم فرض أن ذَلِكَ الفهم يكفي العامي فقط وأنه لا يطبق إلَّا ذَلِكَ.

ثم قال الشيخ أبو زهرة: وفي الجملة هما يفترقان في نظرنا في وجوه ثلاثة:

أولها: أن الغزالي يتعرض للكلام في الجواهر والعرض، وينفي عن الله الجسم والعرض، وكل ما هو من خواص الأجسام في نظره.

أما ابن تيمية، فلا يرى التعرض للكلام في الجواهر والأعراض، بل إنه يرى أن خوض المتكلمين في ذلك لا يخلو من بطلان، ويثبت بطلان تفكيرهم ومنهاجهم.

ثانيها: أن الغزالي يقرر أن السلف فهموا من هذه الألفاظ أموراً معنوية، ولم يفهموها يداً ليست كأيدينا، ولم يفهموا العلو صعوداً، ولا النزول هبوطاً، وذلك فارق جوهري.

ثالثها: أنه يفرض التفويض على العامي إن لم يدرك، ويسوغ لغير العامي أن يؤول، كما هو مفهوم كلامه.

ثم قال: بعد هذا العرض للأنظار المختلفة ننتهي إلى أننا لا نميل إلى طريقة ابن تيمية في فهم المتشابه، لأنها تفضي بنا إلى توهم التشبيه والتجسيم، وخصوصاً بالنسبة للعامية. ورتضي بلا ريب طريقة الغزالي في تقريب الألفاظ ذلك التقريب الفكري المستقيم. ونرى أن تخريج كلام السلف على منهاج الغزالي أسلم، ولا نسوغ لأنفسنا أن نقول متهمين على ابن تيمية: إنه أحق وأصدق، ولكن نقول بلا ريب: إنه أدق وأسلم^(١).

(١) ابن تيمية لأبي زهرة ص ٢٩١-٢٩٣.

المطلب الثالث

صفة طريقة السلف والخلف

عَبَّرَ بعض العلماء عن طريقة التوقف وهي طريقة السلف بقولهم: (طريقة السلف أسلم).

وتَكْمِلَةُ هَذِهِ العبارة هي: (وطريقة الخلف أعلم وأحكم).

ويراد بطريقة الخلف هي طريقة التأويل^(١).

وطريقة السلف أسلم، لما فيها من السَّلامَةِ من تعيين معنى قد يكون غير مُراد لله تعالى.

وطريقة الخلف أعلم وأحكم، لما فيها من مَزِيدِ الإيضاح والرد على الخصوم^(٢).

ولم يرتضِ أصحاب مذهب التوقف هذا التعبير بحُجَّة:

أن قائله ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بالآفاظ القرآن والحديث من غير فقه ذلك، بمنزلة الأُميين.

وأن طريقة الخلف هي استِخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات.

(١) لَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ج ١ ص ٢٥ وانظر ص ١٠٣. وَشَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٦ وَشَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِلْمِيدَانِيِّ ص ٧٤.

(٢) شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٦ قال عن طريقة الخلف: وهي الأرجح، لذلك قدمها ناظم الجوهرة.

وانظر: شَرْحُ الْخَرِيدَةِ الْبَهِيَّةِ لِلدَّرْدِيرِ ص ٦٩.

قالوا: وهذا ظن فاسد، حيث جمعوا بين باطلين:

الجهل بحقيقة مذهب السلف، والجهل بتصويب طريقة غيرهم^(١).

لذلك رأوا أن طريقة السلف هي الأسلم والأعلم والأحكم، بخلاف غيرها.

وبذلك ابتعد السلف ومن وافقهم من المتكلمين عن التشبيه وعن التأويل معاً.

فاحترزوا عن التشبيه إلى غاية أن قالوا: من حرك يده عند قراءته ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ - ص: ٧٥، أو أشار بإصبعه عند روايته حديث: (قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبهما كيف يشاء)، وجب قطع يده، وقلع إصبعه^(٢).

واحتماء بعضهم، حتى لم يفسر اليد بالفارسية، ولا الوجه ولا الاستواء، ولا ما ورد من جنس ذلك، بل إن احتاج في ذكرها إلى عبارة عبر عنها بما ورد لفظاً بلفظ. قالوا: هذا هو طريق السلامة، وليس هو من التشبيه في شيء^(٣).

وامتنعوا عن التأويل لما يأتي:

١- المنع الوارد في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ - آل عمران: ٧. فقالوا: نحن نحترز من الوقوع في الزَّيْغ.

٢- إن التأويل أمر مظنون بالاتفاق، والقول في صفات الباري تعالى بالظن غير جائز، قالوا: فربما أولنا الآية على غير مراد الباري تعالى فوقعنا في الزَّيْغ، بل نقول: كما قال الراسخون في العلم: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ - آل عمران: ٧، آمنا بظاهره، وصدقنا بباطنه، ووكلنا علمه إلى الله تعالى، ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك، إذ ليس من شرائط

(١) لَوَائِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ج ١ ص ٢٥.

(٢) الْمِلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ص ٩٢.

(٣) الْمِلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ص ٩٣.

الإيمان وأركانه^(١).

٣- الكيفية في الصفات غيب لا مجال للعقل في إدراكه^(٢).

٤- التَّأْوِيلُ أمر نسبي يختلف باختلاف المُفَسِّرِينَ ومَذَاهِبِهِم الدِّينِيَّةَ وَالسِّيَاسِيَّةَ، فإذا تركنا الأمر للتَّأْوِيلِ، فكأننا فتحنا الباب للتَّفْسِيرَاتِ المتباينة، وهذا أمر يؤدي إلى تفريق الأُمَّة وهو حرام، وما يؤدي إلى الحرام حرام.

وفي ذَلِكَ قال ابن رُشد: إن الصدر الأول (أي: السَّلَف) إنما صار إلى الفضيلة الكَامِلَةِ والتَّقْوَى باستعمال هذه الأقاويل دون تَأْوِيلَاتٍ فيها...، أما من أتى بعدهم فإنهم لما استعملوا التَّأْوِيلَ قَلَّلَ تقواهم، وكثر اختلافهم، وارتفعت محبتهم، وتفرقوا فرقا^(٣).

الحكمة في إنزال المُتَشَابِه:

ذكر ابن الجَوَزيّ أربعة أوجه في فائدة إنزال المُتَشَابِه، مع أن المُراد بالقرآن هو البَيَان والهُدَى، هي:

١- كلام العرب ضربان:

- (١) المِلَل والنَحْل للشَّهْرَسْتَانِيّ ص ٩٣.
- (٢) الغُنْيَةُ للشَّيْخ عَبْد القَادِر الجِيلَانِيّ ص ٨٧.
- (٣) دراسات في الفِرَق والعَقَائِد الإسلاميّة ص ٢٠٩-٢١٠ ونقل عن فصل المقال لابن رُشد ص ٦٥.

ابن رُشد (الحَفِيد): هو أَبُو الْوَلِيد مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أَبِي الْوَلِيد مُحَمَّد بن أَحْمَد بن رُشد الأَنْدَلُسِيّ الْمَالِكِيّ الْفِيلَسُوف الْفَقِيه الطَّيِّب. قَاضِي الْجَمَاعَةِ بِقُرْطُبَةٍ. من أَكْبَارِ عُلَمَاء عَصْرِهِ، له كتب منها: بَدَايَةُ الْمُجْتَهِد، وَمَنَاهِج الْأَدِلَّة، وَتَهَافُتُ التَّهَافُت، وغيرها. دفن بِقُرْطُبَةٍ سنة ٥٩٥هـ. ويلقب بِالْحَفِيدِ تَمَيِّزاً لِه عَنْ جَدِّهِ صَاحِبِ الْمُقَدِّمَاتِ الْمُمَهَّدَاتِ.

سَدَرَاتِ الدَّهَبِ ج ٤ ص ٣٢٠ وَتَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ ص ١١١ وَالدِّيْبَاجُ الْمُذَهَّبُ ج ٢ ص ٢٥٧.

أحدها: الموجز الذي لا يحتمل غير ظاهره.

والثاني: المجازات والكنائيات والإشارات. وهذا الضرب الثاني هو المستحل عند العرب والبديع في كلامهم.

والقرآن نزل بهذين الضربين ليتحقق عجزهم عن الإتيان بمثله.

ولو نزل كله مُحْكَمًا لقالوا: هلا نزل بالضرب المستحسن عندنا. كقول امرئ القيس:

فقلتُ له لما تَمْطَى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءً بِكُلْكَلٍ
فجعل الليل صلباً وصدرًا على جهة التشبيه، فحسن بذلك شعره، وزادت بلاغته^(١).

وليعلم العالمون عجزهم وقصور أفهامهم عن معرفة جميع كلام ربهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ - آل عمران: ٧.

فيفوضون العلم بما لا يدركون معناه إليه تعالى، والتفويض إليه سبحانه هو كمال العبودية في العبد، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء، كما قال بعض المحققين:

وَالْعَجْزُ عَنْ دَرَكِ الْإِدْرَاكِ إِدْرَاكٌ وَالْبَحْثُ فِي سِرِّ ذَاتِ اللَّهِ إِشْرَاكٌ^(٢)

٢- إن الله تعالى أنزله مختبراً به عباده، ليقف المؤمن عنده، ويرده إلى عالمه، فيعظم بذلك ثوابه، ويداخل المنافق والزيف، فيستحق العقاب كما ابتلاهم بنهر طالوت^(٣).

(١) زاد المسير لابن الجوزي ص ١٧٨.

(٢) نُخْبَةُ اللَّائِي ص ٢٨.

والقول: (العجز عن درك الإدراك إدراك) هو من كلام أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

انظر: دفع شبه من شبه وتمرد للحضي ص ٣٣١.

(٣) زاد المسير لابن الجوزي ص ١٧٩.

وهذا الجواب هو الذي فصل الكلام فيه البَزْدَوِيُّ وشارحه البَابَرْتِيُّ حيث ذكر:

أن أهل الإيمان على طبقتين، أي: منزلتين أو مرتبتين:

منهم: من هو مأمور بالمبالغة في الطلب، لكونه لم يتم له ما هو ما محتاج إليه من معرفة أصول دينه وفروعه على التحقيق.

فهو مبتلى بضرب من الجهل يحتاج إلى إزالته بإدراك الأدلة واستنباط الأحكام منها، فأنزل ما سوى (المُتَشَابِه)، ابتلاء له، ليتفكر في ذلك إلى أن يكمل ما يحتاج إليه في دينه ودنياه.

ومنهم: من تعدى عن تلك الرتبة مما يحتاج إليه، وعقله مجبول على اكتساب الكمالات وطلب الزيادة. فهو مأمور بالوقف عن الطلب، لكونه مكرماً بضرب من العلم، أي: بما يحتاج إليه في تكميل دينه ودنياه.

فأنزل المُتَشَابِه للابتلاء في حقه، ليمتنع عن التفكير فيه معتقداً حَقِّيَّتَهُ، ويكون ذلك عبادة منه.

وهذا النوع من الابتلاء أعظم الوجهين ابتلاء.

وبعد أن استطرد البَابَرْتِيُّ في الاحتجاج ذكر: أن هذا هو معنى قولهم: مذهب السلف أسلم، يعني في الآخرة بكثرة الثواب، فإنه لما كان أعظم ابتلاء كان أشد صبراً، فكان أعظم جدوى.

لكن الخلف لما اضطروا إلى الجواب عما تمسك به أهل الآراء الزائغة بالمتشابهات على مذاهبهم الباطلة أولوا المتشابهات إحكاماً للذين الحق بدفع شبهة المبطلين، وهذا معنى قولهم: مذهب الخلف أحكم^(١).

(١) أصول البَزْدَوِيُّ وعليه التقرير للبَابَرْتِيُّ ج ١ ص ٢٢٥-٢٢٧.

البَزْدَوِيُّ: عَلِيِّ بن مُحَمَّد بن الحُسَيْن بن عَبْدِ الكَرِيم، فخر الإسلام. إمام في الفروع

وقيل: تفسير المتشابهات وتأويلها عبادة في العبد، وتسليمها عبودية في العبد، والعبودية فوق العبادة.

إذ العبودية الرضاء بما يفعل الرب، والعبادة فعل ما يرضي الرب، والرضاء فوق العمل حتى كان ترك الرضاء كفراً، وترك العبادة فسقاً، والعبادة تسقط في الآخرة، والعبودية لا تسقط في الدارين^(١).

٣- إن الله تعالى أراد أن يشغل أهل العلم بردهم المتشابه إلى المحكم، فيطول فكرهم وبحثهم فيه، فيثابون على تعبهم كما يثابون في عباداتهم الأخرى. ولو كان القرآن مُحكماً كله لاستوى فيه العالم والجاهل، ولم يفضل العالم على غيره.

٤- إن أهل كل صناعة يجعلون في علوهم معاني غامضة ليخرجوا بها المتعلمين، وليتمرنوا على انتزاع الجواب، فمن قدر على فك الغامض كان على الواضح أقدر.

هذه الأوجه الأربعة، ذكر ابن الجوزي أنها معنى ما ذكره ابن قتيبة وابن الأنباري^(٢).

والأصول. انتهت إليه رئاسة الحنفية فيها وراء النهر. كان من حفاظ المذهب. من كتبه: المبسوط في ١١ مجلداً، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير. وله كتاب: أصول البردوي، معتبر معتمد. نسبته إلى بردوة أو بردة، وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نسف. توفي سنة ٤٨٢هـ، ودفن بسمرقند.

سير أعلام النبلاء ج ١٨ ص ٦٠٢ والجواهر المضية ج ٢ ص ٥٩٤ وتاج التراجم ص ١٤٦ وطبقات الحنفية لابن الجنائي ص ٢١٣ والفوائد البهية ص ٢٠٩.

(١) نُحْبَةُ اللَّالِي ص ٢٨.

(٢) زاد المسير لابن الجوزي ص ١٧٩.

وأشار المحقق بهامشه إلى مُشْكِل القرآن لابن قتيبة ص ٦٢.

ابن قتيبة: أبو مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ بن مُسْلِم بن قُتَيْبَةَ الدِّيَنَوْرِي. ثقة، ولد ببغداد، وأقام بالدينور قاضياً، ونسب إليها. توفي سنة ٢٧٦هـ على الأصح. من كتبه: غريب القرآن،

٥- قيل: الله أعلم بمُراده^(١).

مهاجمة مذهب التوقف:

هوجم القول بالتوقف من بعض العلماء، لأنه يتضمن الإحالة إلى مجهولات لا نفهم مؤداها ولا غاياتها.

بل عدها ابن حزم: (مدخلاً لطريق ينتهي بالتشبيه)^(٢).

وَعَرِيبُ الْحَدِيثِ، وَطَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٤٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٦٩.

ابن الأنباري: أبو بكر مُحَمَّد بن الْقَاسِم بن مُحَمَّد بن بشار النَّحْوِي اللُّغَوِي. كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً. سمع من ثعلب، وكان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة، زاهداً متواضعاً. روى عنه الدارقطني. من كتبه: غريب الحديث، وشرح المفضليات، وشرح السبع الطوال، والوقف والابتداء. توفي ببغداد ليلة النحر من ذي الحجة سنة ٣٢٨هـ، وقيل: ٣٢٧هـ.

بُغْيَةُ الْوَعَاة ج ١ ص ٢١٢ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاء ج ١٥ ص ٢٧٤ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ لابن أبي يعلَى ج ٢ ص ٦٩.

(١) نُخْبَةُ اللَّائِي ص ٢٨.

(٢) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢٠٦-٢٠٧.

ابن حزم: أبو مُحَمَّد عَلِي بن أَحْمَد بن سَعِيد بن حَزْم الظَّاهِرِي الْقُرْطُبِي. كان إليه الْمُنتَهَى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، وكان شافعيّاً ثم انتقل إلى القول بالظاهر، ونفى القول بالقياس، وتمسك بالعموم والبراءة الأصلية. فيه دين وتورع وتحرر للصدق. وكان أبوه وزيراً جليلاً محتشماً كبير الشأن. من كتبه: المحلى في الفقه، والفصل في الملل والأهواء والنحل، والإحكام في أصول الأحكام. توفي سنة ٤٥٦هـ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ٣ ص ١١٤٦ رَقْم ١٠١٦ وَلِسَانُ الْمِيْزَان ج ٤ ص ١٩٨ وَبُغْيَةُ الْمُتَنَبِّس ص ٤٠٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٢٩٩ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٣٢٥ وَنَفْحُ الطَّيِّبِ ج ٢ ص ٧٧.

المبحث الثاني

التشبيه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التشبيه.

المطلب الثاني: القائلون بالتشبيه.

المطلب الثالث: موقف الفرق الإسلامية من المُشَبَّهة والمُجَسِّمة.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

مفهوم التشبيه

التشبيه في اللغة:

مأخوذ من الفعل (شبه). قال ابن فارس: شبه: الشين والباء والهاء أصلٌ واحد يدلُّ على 'تَشَابُه الشيء وتَشَاكُلُه لونا ووصفاً' ^(١).

والشُّبُه والشَّبَه والشَّبِيه: المِثْل. وجمعه أشباه.

وشَابَهَهُ وأَشَبَّهُهُ: مَائِلُهُ.

وشَبَّهُهُ به تَشْبِيْهًا: مَثَلَهُ ^(٢). وَتَشَابَهَا وَاشْتَبَهَا: أَشَبَّهُ كُلُّهُمَا الْآخَرَ حَتَّى التَّبَسَا ^(٣).

والشُّبُهَةُ: الالْتِبَاسُ ^(٤) والمِثْلُ.

وَشُبَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ تَشْبِيْهًا: لُبِسَ عَلَيْهِ.

(١) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ لابن فارس - مادة (شبه) ص ٥٢٦.

(٢) الْقَامُوسُ الْمُحِيط - مادة (الشُّبُه) ص ١٦١٠.

وانظر: مُخْتَارُ الصَّحَاح - مادة (شبه) ص ١٣٨ والمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ - مادة (الشُّبُه) ص ٣٠٣.

(٣) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقُ ص ١٦١٠.

(٤) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقُ ص ١٦١٠ وَمُخْتَارُ الصَّحَاح ص ١٣٨، وَفِي الْمُصْبَاحِ الْمُنِيرِ ص ٣٠٤: الْاِشْتِبَاهُ: الالْتِبَاسُ.

وفي القرآن الكريم المحكم والمتشابه^(١). والمتشابهات: المتماثلات^(٢).

والمُشْتَبِهَات من الأمور: المُشْكِلَات^(٣).

والتَّشْبِيهِ: التمثيل^(٤). وهو مصدر الفعل الرباعي (شَبَّه).

بعد هذا يتضح:

أن كلمة (التشبيه) بتصرفاتها تدل على المماثلة، وما تؤدي إليه المماثلة من الالتباس والمُشْكِلَات.

التشبيه في الاصطلاح:

هو تشبيه ذات الله تعالى بذات المخلوقين.

وتشبيه صفاته تعالى بصفات المخلوقين.

وسياقي تفصيل هذا التعريف في ذكر أصناف المُشَبَّهَةِ الآتية.

مُقَدِّمَةٌ تَارِيخِيَّة:

لدى الشعوب البدائية خاصة ميول فطرية إلى تشبيه الخالق بالمخلوق.

وما تعدد الآلهة في الفكر القديم إلا دليل على دخول فكرة التشبيه أذهان البشر^(٥).

(١) القَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقُ ص ١٦١٠.

(٢) مُخْتَارُ الصَّحَاحِ ص ١٣٨.

(٣) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، وَمُخْتَارُ الصَّحَاحِ، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، السَّابِقَةُ.

(٤) مُخْتَارُ الصَّحَاحِ السَّابِقِ.

(٥) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢٠٣.

وجاء اليَهُودُ، وأصبح التشبيه فيهم طباعاً، فقالوا:

(اشتكت عيناه فعَادته الملائكة، وبكى على طوفان نُوح حتى رمدت عيناه، وإن العرش لَيَبُطُّ من تحته كأطيط الرَّحْل الجديد)^(١).

وظهور التشبيه في الفِرَق الإسلامية هو نتيجة النَّظَر في النُّصُوص المُوَهِّمة للمُشَابَهَةِ في الْقُرْآن الكريم والسُّنَّة النبوية، وإجرائها على ظاهرها.

وهذا هو السبب الأساسي في بروز فكرة التشبيه عند المسلمين^(٢).

وربما يكون للأفكار القديمة التي تقول بالتشبيه أثر في ظهور التشبيه عند المسلمين، لكن هذا في نظري محدود.

وأصحاب هذا القول هم المُشَبِّهَة.

وهؤلاء نظروا في النُّصُوص المُوَهِّمة للمُشَابَهَةِ، فأجروها على ظاهرها، على مُقْتَضَى اللُّغَة، ولم يتوقفوا فيها، ولم يؤولوها، فشبها الله سُبْحَانَهُ بالمخلوقين.

قال الشَّهْرَسْتَانِي: (ثم إن جَمَاعَة من المتأخرين زادوا على ما قاله السَّلَف، فقالوا: لا بد من إجرائها على ظاهرها، والقول بتفسيرها كما وردت، من غير تعرض للتأويل، ولا توقف في الظاهر، فوقعوا في التشبيه الصرف)^(٣).

(١) المِلل والنحل للشَّهْرَسْتَانِي ص ٩٦.

وانظر: الزَّيْنَة ص ٢٦٧ من غير عزو إلى اليَهُود.

(٢) انظر: مُقَدِّمَة ابن خَلْدُون ص ٤٣٤.

(٣) المِلل والنحل للشَّهْرَسْتَانِي ص ٧٩.

أصناف المُشَبَّهَة

● من كُتَابِ الْفِرَقِ مِنْ صَنَّفِ الْمُشَبَّهَة صنفين هما:

الصنف الأول: هم الذين شبهوا ذات الله بذات غيره^(١)، باعْتِقَادِ الْيَدِ وَالْقَدَمِ وَالْوَجْهِ، عَمَلًا بِظَوَاهِرٍ وَرَدَتْ بِذَلِكَ.

فوقعوا في التجسيم الصريح ومخالفة آي التنزيه المطلق^(٢).

الصنف الثاني: وهم الذين شبهوا صفات الله تعالى بصفات المخلوقين^(٣)، كإثبات الجهة، والاستواء، والنزول، والصوت، والحرف...، وأمثال ذلك. وآل قولهم إلى التجسيم^(٤).

● ومن كُتَابِ الْفِرَقِ مِنْ صَنَّفِ الْمُشَبَّهَة صنفين آخرين هما:

الصنف الأول: وهم الذين شبهوا الخالق بالمخلوق.

وهذا التشبيه هو الذي يَتَعَبَّ أَهْلُ الْكَلَامِ فِي رَدِّهِ وَإِبْطَالِهِ، وَأَهْلُهُ فِي النَّاسِ أَقَلُّ مِنَ الصَّنَفِ الثَّانِي الْآتِي^(٥).

(١) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٢٥ وَمُقَدِّمَةُ ابْنِ خَلْدُونِ ص ٤٣٤ وَالتَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ ص ١٠٠.

(٢) مُقَدِّمَةُ ابْنِ خَلْدُونِ ص ٤٣٤.

(٣) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٢٥ و ٢٢٨ وَمُقَدِّمَةُ ابْنِ خَلْدُونِ ص ٤٣٤ وَالتَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ ص ١٠٠.

(٤) مُقَدِّمَةُ ابْنِ خَلْدُونِ ص ٤٣٤.

(٥) شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ ص ٢٥٩.

وَانْظُرْ: نِهَايَةَ الْإِقْدَامِ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ص ١٠٣.

كَالْمُغِيرَةِ وَالْبَيَانِيَّةِ الْقَاتِلِينَ بِأَنْ صُورَةَ الْإِلَهِ كَصُورَةِ الْإِنْسَانِ^(١).

الصنف الثاني: وهم الذين شبهوا المخلوق بالخالق، كعُبَادِ الْمَسِيحِ، وَعُزَيْرِ، وَالشَّمْسِ، وَالْقَمَرِ، وَالْأَصْنَامِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّارِ، وَالْمَاءِ، وَالْعِجْلِ، وَالْقُبُورِ، وَالْجَنِّ. وَهُؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمُ الرِّسَالَ، يَدْعُوهُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ^(٢).

وَقَالَ هُؤُلَاءِ: إِنَّ شَخْصًا مِنَ الْأَشْخَاصِ إِلَهُ، أَوْ فِيهِ جُزْءٌ مِنَ الْإِلَهِ. وَقَوْلُهُمْ كَقَوْلِ النَّصَارَى^(٣).

(١) نِهَآيَةُ الْإِقْدَامِ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ص ١٠٣.

(٢) شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَِّّةِ لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ ص ٢٥٩.

(٣) نِهَآيَةُ الْإِقْدَامِ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ص ١٠٤.

المطلب الثاني القائلون بالتشبيه

من هؤلاء المُشَبِّهَة:

● غلاة الشيعة، مثل:

السَّبَيْئَة: أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، ابن السوداء، الذين سموا علياً إلهاً، وشبهوه بذات الإله.

ولما أحرق الإمام علي رضي الله عنه قوماً منهم، قالوا له: الآن علمنا أنك إله، لأن النار لا يعذب بها إلا الله^(١).

وكان عبد الله بن سبأ قد زعم أن علياً نبي، ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله بحلول روح الإله فيه.

وحين أمر الإمام علي بإحراق قوم منهم خشي اختلاف أصحابه عليه، فنفي ابن سبأ إلى المدائن، فلما قتل علي زعم ابن سبأ أن المقتول لم يكن علياً، وإنما كان شيطاناً تصوّر للناس في صورة علي، وأن علياً صعد إلى السماء كما صعد إليها عيسى بن مريم عليه السلام.

وزعم بعض السبئية أن علياً في السحاب، وأن الرعد صوته، والبرق سوطه.

ومن سمع منهم صوت الرعد، قال: عليك السلام يا أمير المؤمنين^(٢).

(١) الفرق بين الفرق ص ٢٢٥.

وانظر: الملل والنحل للشهرستاني ص ١٧٧ ولوائح الأنوار البهية ج ١ ص ٨٠.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٣٣-٢٣٥ و٢٥٥.

وانظر: التنبيه والرد ص ١٨ و١٥٨ والفصل لابن حزم ج ٥ ص ٣٦ و٤٦ والبده والتاريخ

ج ٥ ص ١٢٥ و١٢٩ والتبصير في الدين ص ١٠٠ و١٠٣ واعتقادات فرق المسلمين

وهم الذين قصدهم الشاعر إسحاق بن سويد العدوي بقوله:

برئتُ من الخَوَارِجِ لستُ منهم من الغَزَالِ منهم وابنِ بَابٍ
ومن قومٍ إذا ذكروا عَلِيًّا يَرُدُّونَ السَّلَامَ عَلَى السَّحَابِ^(١)
والبَيَانِيَّةُ: أتباع بَيَانَ بن سَمْعَانَ التَّمِيمِيَّ النَّهْدِيَّ، الذي زعم أن مَعْبُودَهُ إنسان
من نور، على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفنى كله إلا وجهه^(٢).

والمُغِيرِيَّةُ: أتباع المُغِيرَةَ بن سَعِيدِ العَجَلِيَّ، الذي زعم أن الله تعالى صورة
وجسم ذو أعضاء على مثل حروف الهجاء، وصورته صورة رجل من نور، على رأسه
تاج من نور، وله قلب تنبع منه الحكمة^(٣).

والمُشْرِكِينَ ص ٨٦ والمَوَاقِفَ وشرحه ج ٨ ص ٣٨٥ والْفِرَقَ الإِسْلَامِيَّةَ للكَرْمَانِي ص ٣٤
والخِطَطَ المَقْرِبِيَّةَ ج ٢ ص ٣٥٢ وَلَوَائِعَ الأنوارِ البَهِيةِ ج ١ ص ٨١ والمَقَالَاتِ والْفِرَقِ
للقُمِّي ص ٢٠ وِفَرَقِ الشَّيْخَةِ لِلنُّوْبَخْتِي ص ٢٢ والزَّيْنَةَ ص ٣٠٥ والحُورِ العَيْنِ ص ٢٠٦
ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنَّشَّار ج ٢ ص ٣٦ وما بعدها.

(١) الفِرَقُ بين الفِرَقِ ص ١١٩ و ٢٣٤ ومَقَالَاتِ الإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٨٨ والتَّبَصُّيرُ في الدِّينِ
ص ١٠٣ والحُورِ العَيْنِ ص ٢٠٦ لم يذكر اسم الشاعر.

والغَزَالُ: هو وَاصِلُ بن عَطَاء، وابنِ بَابٍ: هو عَمْرُو بن عُبيد بن بَابٍ، شَيْخَا المُعْتَرِكةِ.
ونسبهما الشاعر إلى الخَوَارِجِ، لاتفاقهم على تأييد عقاب أصحاب الذنوب. / الفِرَقُ بين
الفِرَقِ ص ١١٩.

والبيتان في: الكَامِلُ للمُبَرِّد ج ٣ ص ١١١٠ ومعه بيتان آخران، ذكرها الأَصْمَعِيُّ
لإسحاق بن سويد الفقيه.

(٢) الفِرَقُ بين الفِرَقِ ص ٢٢٦ ومَقَالَاتِ الإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٦٧ والمِلَلُ والنَّحْلُ للشَّهْرَسْتَانِي
ص ١٥١ واعْتِقَادَاتِ فِرَقِ المُسْلِمِينَ والمُشْرِكِينَ ص ٨٧ وَأَبْكَارُ الأفْكَارِ ج ٥ ص ٥٣
والمَوَاقِفَ وشرحه ج ٨ ص ٣٨٥ والفِرَقَ الإِسْلَامِيَّةَ للكَرْمَانِي ص ٣٥ وَلَوَائِعَ الأنوارِ
البَهِيةِ ج ١ ص ٨١ والخِطَطَ المَقْرِبِيَّةَ ج ٢ ص ٣٤٩ والمَقَالَاتِ والفِرَقِ للقُمِّي ص ٣٣.

(٣) المِلَلُ والنَّحْلُ للشَّهْرَسْتَانِي ج ١ ص ١٨٠.

وَالْمَنْصُورِيَّة: أتباع أبي مَنْصُور الْعَجَلِي، الذي شَبَّهَ نفسه بربه، وزعم أنه صَعِدَ إِلَى السَّمَاء، وزعم أيضاً أن الله مسح يده على رأسه، وقال له: يَا بَنِي بَلَّغْ عَنِّي ^(١). ثم أَهْبَطَهُ عَلَى الْأَرْض، فهو الْكِسْفُ السَّاقِطُ مِنَ السَّمَاء، المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾ - الطُّور: ٤٤ ^(٢).

وَالخَطَّابِيَّة: أتباع أبي الخَطَّابِ الْأَسَدِيِّ، الذين قالوا بِالْهَيْئَةِ الْأُتَمَّة ^(٣)، وبِالْهَيْئَةِ أَبِي

وانظر: مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٦٩ وذكر بعض الحروف. والفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ٢٢٦ وأيضاً في ص ٢٣٩، وفيها: (زعم أيضاً أن أعضاءه على صور حروف الهجاء، وأن الألف منها مثال قدميه، والعين على صورة عينه، وشبه الهاء بالفرج). والفَصْلُ لَابْنِ حَزْم ج ٥ ص ٤٣ والتَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ ص ١٠٥ والبَدْءُ وَالتَّارِيخُ ج ٥ ص ١٤٠ وفَصْلُ فِي الْحُرُوفِ. والغُنْيَةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ ص ١٢٥ والحُورُ الْعَيْنُ ص ٢٢٢ وذكر الحروف. والمَوَاقِفُ وشرحه ج ٨ ص ٣٨٥ والفِرْقُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِلْكَرْمَانِيِّ ص ٣٦ والخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٤٩ وَلَوَاعِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٨١.

(١) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٢٦ وَمَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٧٤ والفَصْلُ لَابْنِ حَزْم ج ٥ ص ٤٥ والتَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ ص ١٠٥ والمِلَلُ والنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ص ١٨١ والمَقَالَاتُ والفِرْقُ لِلْقُمِّيِّ ص ٤٧ وفِرْقُ الشَّيْعَةِ لِلنَّوْبَخْتِيِّ ص ٣٨ والغُنْيَةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ ص ١٢٥ والحُورُ الْعَيْنُ ص ٢٢٣ وَأَبْكَارُ الْأَفْكَارِ لِلْأَمْدِيِّ ج ٥ ص ٥٥ والمَوَاقِفُ وشرحه ج ٨ ص ٣٨٦ والفِرْقُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِلْكَرْمَانِيِّ ص ٣٩ وَلَوَاعِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٨٢ والخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٥٣.

(٢) الْمِلَلُ والنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ج ١ ص ١٨٢.

وانظر: مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٧٤ والتَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ ص ١٠٥ والبَدْءُ وَالتَّارِيخُ ج ٥ ص ١٣١ والمَقَالَاتُ والفِرْقُ لِلْقُمِّيِّ ص ٤٧ والمَوَاقِفُ وشرحه ج ٨ ص ٣٨٦ والفِرْقُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِلْكَرْمَانِيِّ ص ٣٩ والحُورُ الْعَيْنُ ص ٢٢٣ والخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٥٣.

(٣) الْمِلَلُ والنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ص ١٨٣ والزَّيْنَةُ ص ٢٨٩ والمَقَالَاتُ والفِرْقُ لِلْقُمِّيِّ ص ٨١ وَمَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٧٦ والفَصْلُ لَابْنِ حَزْم ج ٥ ص ٤٨ والحُورُ الْعَيْنُ ص ٢٢٠ واعتقادات فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ ص ٨٧ وَلَوَاعِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةُ ج ١ ص ٨٢

الخطاب الأسدي^(١).

وحين قال بالهية جعفر الصادق وآبائه، تبرأ جعفر الصادق منه ولعنه^(٢).

والعدافرة: الذين قالوا بالهية ابن أبي العداfer مُحَمَّد بن علي السلمياني، المقتول ببغداد أيام الرازي^(٣)، سنة ٣٢٢هـ.

والنصيرية: أتباع مُحَمَّد بن نصير النُميري، الذي كان يدعي أنه نبي بعثه أبو الحسن العسكري، وكان يقول بالتناسخ، والغلو في أبي الحسن، ويقول فيه بالربوبية^(٤).

والمواقف ج ٨ ص ٣٨٦ والفرق الإسلامية للكرماني ص ٤٠ والخط المقيزي ج ٢ ص ٣٥٢.

(١) الزينة، والمقالات والفرق للقمي، ومقالات الإسلاميين، والفصل، والحور العين، واعتقادات فرق المسلمين، السابقة.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ص ١٨٣ والزينة ص ٢٨٩ والمواقف ج ٨ ص ٣٨٦.

الصادق: هو جعفر بن مُحَمَّد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله المدني. وأمه أم فروة بنت القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر، وأُمُّها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلذلك كان يقول: ولدني أبو بكر مرتين. روى عن أبيه ومُحَمَّد بن المنكدر وعطاء ونافع والزُّهري ومُسْلِم وآخرين، وروى عنه شعبة والسُّفيان ومالك وغيرهم. أحد الأئمة الأعلام، برَّ صادق كبير الشأن. مات سنة ١٤٨هـ. وهو عند الإمامية الإمام السادس.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٠٣ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٤١٤، وشذرات الذهب ج ١ ص ٢٢٠ والفرق بين الفرق ص ٦١.

(٣) الفرق بين الفرق ص ٢٢٧ و٢٦٤ والتبصير في الدين ص ١١٢ والفصل ج ٥ ص ٤٩.

وتحدثت عن هؤلاء الغلاة وآرائهم ومبادئهم وهي: التشبيه، والحلول، والتناسخ، والبداء، والتأويل، والإلحاد. في كتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٧٤ وما بعدها.

(٤) المقالات والفرق للقمي ص ١٠٠ وفرق الشيعة للنوبختي ص ٩٣.

وانظر: الفصل لابن حزم ج ٥ ص ٥٠ والملل والنحل للشهرستاني ص ١٩٢

وأمثالهم.

وهؤلاء خارجون عن دين الإسلام، وإن انتسبوا في الظاهر إليه، باتفاق فرق المسلمين جميعاً.

قال المقرئزي: وأما الغالية فليسوا بمسلمين، ولكنهم أهل ردة وشرك^(١).

وعموم كتاب الفرق الإسلامية الذين ذكرتهم يلعبون هؤلاء الغلاة ويكفرونهم.

حتى أن ابن بابويه القمي أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالصدوق، المتوفى سنة ٣٨١هـ = ٩٩١م، الشيعي الإمامي قال فيهم: (اعتقادنا في الغلاة والمنوضة أنهم كفار بالله جل اسمه، وأنهم شر من اليهود والنصارى والمجوس).

وأيضاً الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، المتوفى سنة ٤١٣هـ = ١٠٢٢م، رأس الإمامية في وقته، حكم بضلالهم

واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٩١.

علي الهادي: ابن محمد الجواد ابن علي الرضا ابن موسى الكاظم ابن جعفر الصادق ابن محمد الباقر ابن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. وهو والد الحسن العسكري، وعاشر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، وأحد الأتقياء والصلحاء. توفي في سامراء سنة ٢٥٤هـ = ٨٦٨م، وقبره ظاهر.

عقائد الإمامية ص ٧٦ ومعجم الأعلام ص ٥٢٩.

الحسن العسكري: أبو محمد بن علي الهادي ابن محمد الجواد ابن علي الرضا ابن موسى الكاظم ابن جعفر الصادق ابن محمد الباقر ابن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. وهو والد محمد المهدي المنتظر، والحادي عشر من الأئمة الاثني عشر عند الإمامية. توفي في سامراء سنة ٢٦٠هـ = ٨٧٣م، وقبره ظاهر.

عقائد الإمامية ص ٧٦ ومعجم الأعلام ص ١٩٩.

(١) الخطط المقرئزية ج ٢ ص ٣٤٥.

وكفرهم وخروجهم عن الإسلام، وأن الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قضوا بكفارهم وخروجهم عن الإسلام^(١).

● ومن المُشَبَّهَةِ فِرَقَ عَدَّهَا المتكلمون من فِرَقِ المِلَّةِ، لإقرارهم بلزوم أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وإقرارهم بوجوب أركان الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج عليهم، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم، وإن ضلوا وكفروا في بعض الْأُصُولِ العقلية^(٢).
ومن هَؤُلَاءِ:

الهِشَامِيَّةُ: المنسوبة إلى هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ الشَّيْعِيِّ، وهَؤُلَاءِ:

يزعمون أن مَعْبُودَهُمْ جِسْمٌ، وله نِهَآيَةٌ وَحَدٌّ، طَوِيلٌ، عَرِيضٌ، عميقٌ، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، لا يُوفِّي بعضُه على بعض، ولم يعينوا طولاً غير الطَّوِيلِ، وإنما قالوا: (طوله مثل عرضه) على المجاز، دون التَّحْقِيقِ، وزعموا أنه نور ساطع، له قَدَرٌ من الأقدار في مكان دون مكان، كالسَّيْكِةِ الصَّافِيَةِ، يتلأل كاللُّؤْلُؤَةِ المستديرة من جميع جوانبها، ذو لون وطعم ورائحة ومجسَّة، لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هي مجسَّته، وهو نفسه لون، ولم يعينوا لوناً ولا طعماً هو غيره، وزعموا أنه هو اللون، وهو الطعم، وأنه قد كان لا في مكان، ثم حدث المكان بأن تحرك الباري فحدث المكان بحركته فكان فيه، وزعم أن المكان هو العرش^(٣).

وذكر أبو الهُدَيْلِ^(٤) في بعض كتبه أن هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ قال له: إن ربه جسم ذاهب

(١) كتابي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٨١ نَقْلًا عَنْ: دراسات في الفِرَقِ، وعَزَاهُ إِلَى عَقَائِدِ الْإِمَامِيَّةِ لِابْنِ بَابُوهِ، وَإِلَى تَصْحِيحِ عَقَائِدِ الْإِمَامِيَّةِ لِلشَّيْخِ الْمُفِيدِ. وانظر: مُقَدِّمَةُ كِتَابِ فِرَقِ الشَّيْعَةِ لِلنُّوْبَخْتِيِّ، التي كتبها: مُحَمَّدٌ صَادِقُ آلِ بَحْرِ الْعُلُومِ.

(٢) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٢٧.

(٣) مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ١٠٦ و ٢٨١ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٦٥-٦٧ و ٢٢٧.

(٤) أَبُو الْهُدَيْلِ الْعَلَّافُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْهُدَيْلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ. رَأْسُ الْمُعْتَزِلَةِ، صَاحِبُ

جاء، فيتحرك تارة، ويسكن أخرى، ويقعد مرة، ويقوم أخرى، وإنه طَوِيل عريض عميق، لأن ما لم يكن كذلك دخل في حد التلاشي، قال: فقلت له: فأيهما أعظم، إلهك أو هذا الجبل؟ وأومأت إلى أبي قُبَيْس^(١)، قال: فقال: هذا الجبل يُوفي عليه، أي: هو أعظم منه.

وذكر أيضاً ابن الرَّاوَنْدِي^(٢) أن هِشَام بن الحَكَم كان يقول: إن بين إلهه وبين الأجسام تشابهاً من جهة من الجهات، لولا ذلك ما دلت عليه.

وحكى عنه خلاف هذا أنه كان يقول: إنه جسم ذو أبعاد لا يشبهها ولا تشبهه.

وحكى الجاحِظ^(٣) عن هِشَام بن الحَكَم في بعض كتبه أنه كان يزعم أن الله عزَّ

التصانيف والذكاء البارع. لم يلقَ عمرو بن عُبيد، بل لازم تلميذه عُثْمَان بن خَالِد الطَّوِيل. وقيل: ولاؤه لعبد القيس. لأبي الهذيل مُصَنَّفَات في الرد على المجوس، ورد على اليهود، ورد على المُشَبَّهَة، ورد على الملحدين، ورد على السُّوفِسْطَائِيَّة. توفي سنة ٢٢٦هـ، وقيل ٢٣٥هـ.

سير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٥٤٢ وج ١١ ص ١٧٣ والمِلل والنحل للشَّهْرَسْتَانِي ج ١ ص ٤٤ ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنَّشَار ج ١ ص ٤٤٣ وفيه تفصيل حياته وآرائه.

(١) أبو قُبَيْس: جبل مُشْرِفٌ على مَكَّة. / مرآيد الأطلاع ج ٣ ص ١٠٦٦.

(٢) ابن الرَّاوَنْدِي (الرَّيُونْدِي): أبو الحُسَيْن أَحْمَد بن يَحْيَى بن إِسْحَاق. ونسبته إلى رَاوَنْد بنواحي أَصْبَهَانَ. وتوفي سنة ٢٤٥هـ. وصف بالإلحاد والزندقية. وكتابه: (فضيحة المُعْتَرِكة) هو الذي رد عليه أبو الحُسَيْن عَبْد الرَّحِيم بن مُحَمَّد بن عُثْمَان الخِطَّاط المُعْتَرِلي، المتوفى بعد سنة ٣٠٠هـ بقليل بكتابه (الانتصار والرد على ابن الرَّاوَنْدِي الملحِد).

وفيات الأعيان ج ١ ص ٩٤ وهامش مقالات الإسلاميين ج ١ ص ١٠٧ نقلاً عن وفيات الأعيان. وانظر: سير أعلام النبلاء ج ١٤ ص ٥٩ ومُعْجَم المُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٣٢٢ طَبْعَة الرِّسَالَة الأولى.

(٣) الجاحِظ: أبو عُثْمَان عمرو بن بحر بن محبوب الكِنَانِي البَصْرِي. أخذ عن النُّظَّام، وروى عن ثُمَامَة بن أَشْرَس، وهو صاحب فرقة الجاحِظِيَّة من المُعْتَرِكة. كان من بحور العلم، وشيخ الكتاب والأدباء. وتصانيفه كثيرة جداً منها: الحيوان، والبيان والتبيين، والرد على

وَجَلَّ إِنَّمَا يَعْلَمُ مَا تَحْتَ الثَّرَى بِالشَّعَاعِ الْمُتَّصِلِ مِنْهُ الذَّاهِبُ فِي عُمُقِ الْأَرْضِ، وَلَوْ لَا مَلَامَسْتَهُ لَمَا وَرَاءَ مَا هُنَاكَ لَمَا دَرَى مَا هُنَاكَ، وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَهُ يَشُوبُ وَهُوَ شَعَاعُهُ، وَأَنَّ الشُّوبَ مُحَالٌ عَلَى بَعْضِهِ.

وَذَكَرَ عَنْ هِشَامٍ أَنَّهُ قَالَ فِي رَبِّهِ فِي عَامٍ وَاحِدٍ خَمْسَةَ أَقَاوِيلَ: زَعَمَ مَرَّةً أَنَّهُ كَالْبَلُورَةِ، وَزَعَمَ مَرَّةً أَنَّهُ كَالسَّبْيِكَةِ، وَزَعَمَ مَرَّةً أَنَّهُ غَيْرُ صُورَةٍ، وَزَعَمَ مَرَّةً أَنَّهُ بِشِبْرِ نَفْسِهِ سَبْعَةَ أَشْبَارٍ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: هُوَ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ.

وَزَعَمَ الْوَرَّاقُ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ هِشَامٍ أَجَابَهُ مَرَّةً إِلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعَرْشِ مِمَّاسٍ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا يُفْضَلُ عَنِ الْعَرْشِ، وَلَا يُفْضَلُ الْعَرْشُ عَنْهُ^(١).

وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَحْسَنَ الْأَقْدَارُ أَنْ يَكُونَ سَبْعَةُ أَشْبَارٍ بِشِبْرِ نَفْسِهِ^(٢).

وَالهِشَامِيَّةُ: الْمُنْسُوبَةُ إِلَى هِشَامِ بْنِ سَالِمِ الْجَوَالِيْقِيِّ الشَّيْعِيِّ، الْمُتَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ١٩٠ هـ، الَّذِي زَعَمَ أَنَّ مَعْبُودَهُ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ، وَأَنَّ نَصْفَهُ الْأَعْلَى مُجَوَّفٌ وَنَصْفَهُ الْأَسْفَلُ مُصَمَّتٌ، وَأَنَّهُ لَهُ شَعْرَةٌ سَوْدَاءُ وَقَلْبًا تَنْبَعُ مِنْهُ الْحِكْمَةُ^(٣).

المُشَبَّهَةٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢٥٠ هـ، وَقِيلَ: سَنَةَ ٢٥٥ هـ، وَقَدْ جَاوَزَ التَّسْعِينَ.

سِيرَ أَعْلَامُ النُّبَلَاءِ ج ١١ ص ٥٢٦ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ٢٢٨ وَالْمَلِكُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ج ١ ص ٦٥.

(١) هَذِهِ الْأَقْوَالُ فِي: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ لِلْأَشْعَرِيِّ ج ١ ص ١٠٦-١٠٨، وَانْظُرْ ج ١ ص ٢٨١ وَ٢٨٤. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٦٥-٦٧.

وَانْظُرْ: الْفَصْلَ لَابْنِ حَزْمٍ ج ٥ ص ٤٠ وَالْبَدْءَ وَالتَّارِيخَ ج ٥ ص ١٣٩ وَالْغُنْيَةَ لِلشَّيْخِ

عَبْدِ الْقَادِرِ ص ١٣١ وَأَبْكَارُ الْأَفْكَارِ لِلْأَمِيدِيِّ ج ٥ ص ٥٨ وَلِوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ج ١ ص ٨٢.

(٢) مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٢٨٢.

(٣) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٢٧ وَانْظُرْ ص ٦٨-٦٩.

وَانْظُرْ عَنِ الْهِشَامِيِّينَ فِي: الْمَلِكِ وَالنَّحْلِ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ص ١٨٧ وَالْحُورَ الْعَيْنِ

ص ٢٠٠-٢٠١ وَاعْتِقَادَاتُ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ ص ٩٧-٩٨ وَالْمَوَاقِفَ وَشَرْحَهُ

ج ٨ ص ٣٨٧ وَالْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٤٨ وَالْفِرَقُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِلْكَرْمَانِيِّ ص ٤٤.

وقال هشام بن سالم الجواليقي: إن الله على صورة الإنسان، وأنكر أن يكون لحماً ودماً، وإنه نور ساطع يتلألأ بياضاً، وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان، سمعه غير بصره، وكذلك سائر حواسه، له يد ورجل وإذن وعين وأنف وفم، وإن له وفرة سوداء^(١).

وحكى أبو عيسى الوراق أن هشام بن سالم كان يزعم أن لربه وفرة سوداء، وأن ذلك نور أسود^(٢).

والمشبهة: المنسوبة إلى داود الجواربي، الذي حكى عنه أنه قال: أعفوني عن الفرج واللحية، وأسألوني عما وراء ذلك^(٣).

وقال: إن معبودهم جسم ولحم ودم، وله جوارح وأعضاء من يد ورجل ورأس ولسان وعينين وأذنين، ومع ذلك جسم لا كالأجسام، ولحم لا كاللحوم، ودم لا كالدماء، وكذلك سائر الصفات، وهو لا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيء. وحكى عنه أنه قال: هو أجوف من أعلاه إلى صدره، مضمت ما سوى ذلك، وأن له وفرة سوداء، وله شعر قطط^(٤).

-
- وكل من الهشامين عند الإمامية ثقة رفيع المنزلة عند الأئمة. / تعليقات د. مشكور محقق المقالات والفرق للقمي في ص ٢٢٥ (هشام الجواليقي) وفي ص ٢٣١ (هشام بن الحكم).
- (١) مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٨٣، وذكر في ص ١٠٩ هذا القول بلفظ مقارب عن الهشامية أصحاب هشام بن سالم الجواليقي.
- (٢) مقالات الإسلاميين ج ١ ص ١٠٩، وفي هامشه: الوفرة: الشعر الذي يجتمع على رأس الإنسان، أو ما سال على الأذنين منه، أو ما جاوز شحمة الأذن.
- (٣) الملل والنحل للشهرستاني ص ٩٣ و٩١.

وانظر: الفرق بين الفرق ص ٢٢٨ والتبصير في الدين ص ١٠١.

- (٤) الملل والنحل للشهرستاني ص ٩٤، وفي هامشه: (داود رأس الرافضة والتجسيم من مرامي جهنم، قال يزيد بن هارون: الجواربي والمربسي كافران...، وقد أخذ داود عن

وحُكي عن الجَوَارِيِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَجُوفٌ مِنْ فِيهِ إِلَى صَدْرِهِ، وَمُضْمَتٌ مَا سِوَى ذَلِكَ^(١).

● وَالْمُقَاتِلِيَّةُ: وَهُمْ أَتْبَاعُ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْبَلْخِيِّ الْمُفَسِّرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٥٠ هـ.

قَالَ الْأَشْعَرِيُّ: قَالَ دَاوُدُ الْجَوَارِيِيُّ وَمُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ، وَإِنَّ جُثَّةً عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ لَحْمٌ وَدَمٌ وَشَعْرٌ وَعَظْمٌ، لَهُ جَوَارِحٌ وَأَعْضَاءٌ مِنْ يَدٍ وَرِجْلٍ وَلِسَانٍ وَرَأْسٍ وَعَيْنَيْنِ، وَهُوَ مَعَ هَذَا لَا يَشْبَهُ غَيْرَهُ وَلَا يَشْبَهُهُ^(٢).

وَقَالَ الْمَقْدِسِيُّ: زَعَمَ مُقَاتِلُ: أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ مِنَ الْأَجْسَامِ، لَحْمٌ وَدَمٌ، وَأَنَّهُ سَبْعَةٌ أَشْبَارٌ بِشَبْرِ نَفْسِهِ^(٣).

وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ لَحْمٌ وَدَمٌ^(٤).

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ: حُكِيَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ، وَإِنَّ جُثَّةً عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ لَحْمٌ وَدَمٌ، وَلَهُ جَوَارِحٌ وَأَعْضَاءٌ مِنْ رَأْسٍ وَلِسَانٍ

هَشَامُ الْجَوَالِيْقِي، وَأَخَذَ قَوْلَهُ: إِنَّ مَعْبُودَهُ لَهُ جَمِيعُ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ إِلَّا الْفَرْجَ وَاللَّحْيَةَ. نَقْلًا عَنْ لِسَانِ الْمِيزَانِ ج ٢ ص ٤٢٧.

وَانْظُرْ: مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٢٨٣ وَالْفَصْلُ لِابْنِ حَزْمٍ ج ٥ ص ٤٠ وَالْبَدْءُ وَالتَّارِيخُ ج ٥ ص ١٤٠ وَشَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ ص ٢٦١.

الْقَطَطُ: الْقَصِيرُ الْجَعْدُ مِنَ الشَّعْرِ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (الْقَطَطُ)، ص ٨٨٢.

(١) مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٢٨٣ وَالْبَدْءُ وَالتَّارِيخُ ج ٥ ص ١٤٠.

(٢) مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٢٨٣.

(٣) الْبَدْءُ وَالتَّارِيخُ ج ٥ ص ١٤١.

(٤) الْبَدْءُ وَالتَّارِيخُ ج ١ ص ٨٥.

وعنق، وأنه في جميع ذلك لا يشبه الأشياء ولا تشبهه^(١).

وقال نَشَوَان: قالت الْمُقَاتِلِيَّة - من المجبرة أصحاب مُقَاتِل بن سُلَيْمَانَ -: هو لحم ودم، وله صورة كصورة الإنسان، قالوا: لأننا لم نشاهد شيئاً موسوماً بالسمع والبصر والعقل والعلم والحياة والقدرة، إلا ما كان لحمًا ودمًا^(٢).

● والخابضية من القَدَرِيَّة: المنسوبة إلى أَحْمَد بن خابط، وكان من الْمُعْتَزِلَةِ المنتسبة إلى النَّظَّام، الذي شَبَّه عِيسَى بن مريم بربه، وزعم أنه الإله الثاني، وأنه هو الذي يحاسب الخلق في القيامة^(٣).

● والكَرَامِيَّة: أتباع مُحَمَّد بن كَرَام السَّجِسْتَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٢٥٥هـ = ٨٦٩م، القائلين إنَّ الله تعالى جسم له حدٌّ ونهاية، وأنه محل الحوادث، وأنه مماسٌ لعرشه^(٤).

(١) الغنية للشيخ عبد القادر ص ١٣١.

(٢) الحُور العِين ص ٢٠١.

وانظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ج ١ ص ٢٨٩.

نَشَوَان: أبو سَعِيد نَشَوَان بن سَعِيد بن نَشَوَان اليميني الحميري. العلامة الفقيه الأُمير. ينتهي نسبه إلى الأذواء من ملوك اليمَن. كان أَوحد عصره في اللُغة والنحو والأنساب والتواريخ، شاعراً كاتباً خطيباً مفوهاً، من عُلَمَاء الزَيْدِيَّة، وكان مُعْتَزَلِيّاً. استولى نَشَوَان على عدة حصون وقلاع، وقدمه أهل جبل صَبَر، المثل على قلعة تَعَزَّ، حتى صار ملكاً. من كتبه: شمس العُلُوم، ورسالة الحُور العِين وشرحها، والقوافي. مات سنة ٥٧٣هـ = ١١٧٨م. بُعِثَ الوُعاة ج ٢ ص ٣١٢ ومُعْجَم المُؤَلِّفِينَ ج ٤ ص ٢١ ومُقَدِّمَة كتابه: الحُور العِين، التي كتبها: مُحَمَّد زَاهِد الكُوْتَرِي، ومُحَقِّقه: كَمَال مُصْطَفَى.

(٣) الفَرْق بين الفِرَق ص ٢٢٨.

وانظر: الملل والنحل للشَّهْرَسْتَانِي ص ٥٣ والتَّبصِير في الدِّين ص ١١٦ والخِطَط المَقْرِيزِيَّة ج ٢ ص ٣٤٧ وسماها (الحائطية).

(٤) الفَرْق بين الفِرَق ص ٢٢٨ و ٢١٥ وما بعدها.

● والحشوية^(١): وهم جماعة من أصحاب الحديث. وقد صرحوا بالتشبيه،

وانظر مقالاته في: الملل والنحل للشَّهْرَسْتَانِي ص ٩٩ وما بعدها. والتبصير في الدين ص ٩٣-٩٩ و١٠١ والمواقف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيف ج ٨ ص ١٩ والبَدْء والتَّارِيخ ج ٥ ص ١٤١ والمُنيَّة والأَمَل ص ١١١ والخِطَط المَقْرِيزِيَّة ج ٢ ص ٣٤٩.

وانظر عن الكَرَامِيَّة: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنَّشَار ج ١ ص ٢٩٧-٣١٢.

(١) الحشوية: بسكون الشين وفتحها، وهم قوم تمسكوا بالظواهر، فذهبوا إلى التجسيم وغيره، وهم من الفرق الضالة. قال السُّبْكِي في شَرْح أُصُول ابن الحَاجِب: الحشوية طائفة ضلوا عن سواء السبيل، يجرون آيات الله على ظاهرها، ويعتقدون أنه المراد.

وفي سبب تسميتهم بالحشوية أقوال:

١- أنهم كانوا في حلقة الحسن البصري، فوجدهم يتكلمون كلاماً، فقال: رُدُّوا هؤُلاءِ إلى حشَاء الحلقة، فَنُسِبوا إلى حشَاء، فهم حشوية بفتح الشين.

٢- وقيل: سموا بذلك لأن منهم المُجَسِّمَة، أو هم هم والجسم حشو، فعلى هذا القياس فيه الحشوية بسكون الشين نسبة إلى الحشو.

٣- وقيل: المراد بالحشوية طائفة لا يرون البحث في آيات الصفات التي يتعدَّر إجراؤها على ظاهرها، بل يؤمنون بما أَرَادَهُ اللهُ مع جزمهم بأن الظاهر غير مُرَاد. ويفوضون التَّأْوِيلَ إلى الله. وعلى هذا فإن إطلاق الحشوية عليهم غير مستحسن لأنه مَذْهَبُ السَّلَف. اهـ.

كَشَافُ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُون ج ١ ص ٦٧٨. وحشاً الحلقة: جانبها.

ثم صار الحشو يطلق على حشو الحديث بغرائب وشواذ وإسرائيليات وغنوصيات.

وأهل السُّنَّة رأوا أن الحشو نشأ في دائرتين:

أولاهما: دائرة الشَّيْعَة. وسمي الوضاعون فيهم حشوية الشَّيْعَة، والذين كان الغلاة منهم يَحْمِلُون الحديث ما لا يطاق رَوَايَةً وَدِرَايَةً، مع أن جَعْفَرَ الصَّادِق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنْكَرَهُ.

والثانية: دائرة أهل الحديث من السَّلَف. وقد حوربوا من أهل السُّنَّة والجماعة أيضاً بالجهود الهائلة التي بذلها المُحَدِّثُونَ في علم مُصْطَلَح الحديث وفحصوها ونقدوها.

ووقفوا عند ظاهر النص، ومنعوا التأويل والاجتهاد.

وقالوا: طريق الإيمان هو السمع لا العقل^(١).

ومن هؤلاء:

كهمس بن الحسن التميمي، المتوفى سنة ١٤٩ هـ^(٢)، المحدث المشهور الذي وثقه الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

ومضر بن محمد بن خالد.

وأحمد بن عطاء الهجيمي البصري.

وحكي عن هؤلاء الثلاثة أنهم أجازوا على ربه الملامسة والمصافحة، وأن المخلصين من المسلمين يعاينونه في الدنيا والآخرة إذا بلغوا من الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض^(٣).

أما مفهوم الحشو عند الشيعة فهو أن الجمهور العظيم وعلى الخصوص الفقهاء الأربعة: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل من أهل الحشو، وكذلك الذين انضموا إلى معاوية بعد مقتل الإمام علي والمرجئة، لأنهم قالوا بحشو الكلام ...

انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنشارج ١ ص ٢٨٥-٢٨٦. وتحدث عن المشبهة وجاء بنصوص كثيرة للمشبهة.

ونسبتهم إلى حشو الحديث في: الزينة ص ٢٦٧ والمنية والأمل ص ١١٤.

(١) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢١٣.

(٢) كهمس بن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري. قال أحمد بن حنبل: ثقة وزيادة، وقال يحيى بن معين وأبو داود: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: لا بأس به. مات سنة ١٤٩ هـ. روى له الجماعة.

تهذيب الكمال ج ٦ ص ١٧٩ وفي هامشه نقولات أخرى. والكاشف للذهبي ج ٢ ص ١٥٠.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ص ٩٣ وأشار إلى الأشعري.

ورد في: مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٨٧: (وأجاز كثير ممن أجاز رؤيته في الدنيا

وَأَنْ مَعْبُودَهُمْ صُورَةُ ذَاتِ أَعْضَاءٍ وَأَبْعَاضٍ، إِمَّا رُوحَانِيَّةٌ أَوْ جَسْمَانِيَّةٌ، يَجُوزُ عَلَيْهِ
الْإِنْتِقَالُ وَالنُّزُولُ وَالصُّعُودُ وَالِاسْتِقْرَارُ وَالتَّمَكُّنُ^(١).

● واشتهر بالتشبيه في مذهب الحنابلة ثلاثة:

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ الْوَرَّاقُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٠٣ هـ.
وَأَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفِ بْنِ الْفَرَّاءِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
٤٥٨ هـ.

وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَصْرِ الزَّاعُونِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٢٧ هـ.
وَهُؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ صَنَفُوا كِتَابًا شَانُوا بِهِ الْمَذْهَبَ كَمَا يَقُولُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَقَالَ:
حَمَلُوا الصِّفَاتِ عَلَى مُقْتَضَى الْحَسَنِ:

فَسَمِعُوا أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانُهُ وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى صُورَتِهِ فَأَثْبَتُوا
لَهُ صُورَةً، وَوَجْهًا زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ، وَعَيْنَيْنِ، وَفَمًّا، وَلُحُوتَ، وَأَضْرَاسًا، وَأَصْوَاءَ لُوجْهِهِ
هِيَ السَّبْحَاتِ، وَيَدَيْنِ، وَأَصَابِعَ، وَكَفًّا، وَخَنَصِرًا، وَإِبْهَامًا، وَصَدْرًا، وَفَخْذًا، وَسَاقَيْنِ،

مُصَافَحَتَهُ وَمَلَامَسَتَهُ وَمَزَاوَرَتَهُ إِيَّاهُمْ، وَقَالُوا: إِنَّ الْمَخْلُصِينَ يَعَانِقُونَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِذَا
أَرَادُوا ذَلِكَ. حُكِيَ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ مُضَرٍّ وَكَهْمَسٍ).

وَانْظُرْ: الْمَوَاقِفَ وَشَرَحَهُ لِلْسَيِّدِ الشَّرِيفِ ج ٨ ص ١٩ وَكَشَّافَ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ ج ٢
ص ١٥٤٦ وَنَشَأَ الْفِكْرَ الْفَلَسْفِي فِي الْإِسْلَامِ لِلنَّشَارِ ج ١ ص ٢٨٧.

يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: أَبُو زَكَرِيَّا الْمُرِّي مَوْلَاهُمْ، الْبَغْدَادِيُّ، سَيِّدُ الْحِفَافِ، ثِقَّةٌ، إِمَامُ الْجَرْحِ
وَالْتَعْدِيلِ، وَلَدَ سَنَةَ ١٥٨ هـ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: انْتَهَى عِلْمُ النَّاسِ إِلَى يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ. تَوَفَّى
بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٢٣٣ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَافِ ج ٢ ص ٤٢٩ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٦ ص ١٣٩ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٤٠٢ وَاللُّبَابُ
فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٢٠١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٣٥٨.

(١) الْمِلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ص ٩٣.

ورجلين.

وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس.

وقالوا: يجوز أن يمسَّ ويمسَّ، ويُدني العبدَ من ذاته.

وقال بعضهم: ويتنفس.

وقد أخذوا بالظَّاهر في الأسماء والصفات فسموها بالصفات تسمية مبتدعة، لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النُّصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما توجه الظواهر من سمات الحوادث.

ثم إنهم لما أثبتوا الصفات قالوا: لا نحملها على توجيه اللُّغة، مثل:

(يد) على نعمة وقدرة، ولا (مجيء وإتيان) على معنى بر ولطف، ولا (ساق) على

شدة. بل قالوا:

نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظَّاهر هو المعهود من نعوت الآدميين.

وكلامهم صريح في التشبيه.

وهو مخالف لما نقل عن الإمام أحمد.

لذلك قال أبو محمد التَّمِيمِي في بعض هؤلاء الأئمة: لقد شان المذهب شيئاً

قبيحاً لا يغسل إلى يوم القيامة^(١).

(١) دَفَعُ شُبُهَ التَّشْبِيهِ لابن الجَوَزيِّ ص ١٤-١٨. وذكر مُحَقِّقُهُ: أن لابن حَامِدٍ شَرْحَ أُصُولِ

الدِّينِ، فيه طَائِفَات. ونقل عن أَبِي مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ ما معناه: لقد شان أبو يَعْلَى الحَنَابِلَةُ شيئاً لا يغسله ماء البحار، على ما نقله ابن الأَثِيرِ وأبو الفِداء. وذكر المحقق أن لابن الرَّاعُونِيَّ كتاب الإيضاح، قالوا فيه من غرائب التشبيه ما يَحَارُّ به النَّبِيَّه.

أبو مُحَمَّد: رزق الله بن عبد الوهَّاب بن عبد العزيز التَّمِيمِيَّ الحَنَابِلِيَّ، المُتَوَفَّى سنة

وتتبع ابن الجوزي مقالات هؤلاء الثلاثة في كتابه: (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه)، ورد عليها جميعها.

● ومن المشبهة، أبو عامر القرشي محمد بن سعدون، المتوفى ببغداد سنة ٥٢٤هـ، الذي اشتهر عنه حين كان يفسر قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ - القلم: ٤٢، ضرب على ساقه، وقال: ساق حقيقة شبيهة تماماً بهذه، وأشار إلى ساقه^(١). وفي كتب الفرق والمقالات أقوال كثيرة للمشبهة، اكتفيت منها بما ذكرت.

طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ لابن أبي يعلى ج ٢ ص ٢٥٠.

وانظر: مُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْإِيمَانِ لِأَبِي يَعْلَى ص ١١٠ ودافع مُحَقِّقُهُ عَنْ أَبِي يَعْلَى، وَبَرَّاهُ مِنَ الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ.

(١) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢٠٨ نَقْلًا عَنْ الْعَقِيدَةِ وَالشَّرِيعَةِ فِي الْإِسْلَام: كَوْلِدْ زَيْهَر ص ١٠٩.

المطلب الثالث

موقف الفرق الإسلامية من المشبهة والمجسمة

رفض العلماء فكرة التشبيه، وأقاموا الأدلة النقلية والعقلية على بطلانها، وذلك حين تحدثوا عن صفة المخالفة للحوادث وهي إحدى الصفات السلبية الخمس.

وصفة المخالفة للحوادث معناها: أن الله تعالى ليس مماثلاً لشيء من الحوادث الموجودة والمعدومة مطلقاً. فهي عبارة عن:

سلب الجريمة، والعرضية، والكليّة، والجزئية^(١)، ولوازمها عنه تعالى.

فلازم الجريمة هو التحيز، ولازم العرضية هو القيام بالغير، ولازم الكليّة هو الكبر، ولازم الجزئية هو الصغر^(٢).

وضدها: المماثلة للحوادث.

الدليل العقلي على مخالفته تعالى للحوادث:

١ - أنه تعالى لو لم يكن مخالفاً للحوادث لكان مماثلاً لها، ولو كان مماثلاً للحوادث، لكان حادثاً مثلها، ولو كان حادثاً لاحتاج إلى محدث، ومحدثه يحتاج إلى محدث... وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل، وكلاهما باطل، فثبتت مخالفته للحوادث.

٢ - كل من وجب له القدم، استحال عليه العدم، ولا شيء من الحوادث يستحيل عليه العدم، فلا شيء منها بتقديم فثبتت المخالفة^(٣).

(١) أي: ليس الله تعالى جرمًا ولا عرضاً ولا كلاً ولا جزءاً.

(٢) شرح الجوهرة للباجوري ص ١١٠ وشرح الخريدة للذردير ص ٥٨.

(٣) شرح الجوهرة للباجوري ص ١١١.

وانظر: شرح أم البراهين للسنوسي وحاشية الدسوقي عليه ص ١٥٨.

٣- استحالة المشابهة له تعالى، وبُرهان ذلك:

أنه لو كان الله تعالى مشابهاً في ذاته للمخلوق، لجاز عليه ما يجوز على مشابهه من الصفات، لأن الشبه هو المشاركة لغيره ولو في صفة واحدة من صفاته. وكل موجود إما أن يكون خالقاً أو مخلوقاً.

والثابت بالبراهين العقلية والعقلية أن الله تعالى هو الخالق ولا خالق غيره، وما عداه مخلوق^(١).

وصفات مخلوقاته مستحيلة في حقه سبحانه، لأنها ناقصة، والنقص في حقه تعالى محال.

الدليل النقلي على مخالفته تعالى للحوادث:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشورى ١١^(٢).

(١) انظر: مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٣٢٦ وبهجة الأنوار ص ٧٦ والنور لعثمان الأصم ص ٢٣ و٧٤-٧٨.

وفي أساس التّقدّيس أدلة كثيرة في الرد على المُشَبَّهة.
(٢) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشورى ١١، سؤال مشهور، وهو أن الجمع بين (الكاف ومثل) يوهم محالاً في حقه تعالى، لأن الكاف بمعنى مثل، والنفي إنما تسلط عليها. وهو باطل من وجهين:

أحدهما: أن المقصود من الآية نفي مثل ذاته، لا نفي مثل مثله.

والآخر: أن نفي مثل المثل يقتضي إثبات المثل، وهو محال.

وأجيب عنه بستة أجوبة:

أحدها: أن الكاف زائدة لغير تأكيد.

الثاني: أنها مؤكدة لنفي الشبيه، أي انتفى المثل انتفاء مؤكداً، لا أنه من نفي المؤكد الذي هو

وفي تفسير المثل قولان:

القول الأول: هو المشارك في جميع الأوصاف النفسية.

وهذا مذهب الأشعرية.

فزيد مثل عمرو، لأنه مشارك له في الحيوانية والناطقة.

القول الثاني: هو المشارك في أخص الصفات.

وهو قول المعتزلة.

فزيد إنما مائل عمرواً بمشاركته له في الناطقية التي هي أخص صفاته.

أما الحيوانية فهي صفة عامة يشاركه فيها الفرس وغيرها من الحيوان^(١).

مثل المثل حتى يتوهم بقاء المثل.

الثالث: أن مثل بمعنى المثل بفتحين، أي الصفة.

الرابع: أنه بمعنى نفس، نحو: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ - البقرة ١٣٧.

الخامس: أنه من باب الكناية، وفيها طريقان، ثانيهما هو السادس.

وتقرير أولهما: أن نفي مثل المثل أريد به نفي المثل، لأن مثل المثل لازم للمثل، ونفي اللازم يدل على نفي الملزوم.

الثاني: أنها من باب مثلك لا يبخل، بمعنى أنت لا تبخل. فالقصد نفي مثله تعالى بأبلغ وجه، إذ هي أبلغ من الصريح، لتضمنها إثبات الشيء بدليله.

حاشية الصاوي على الدرر ص ٦٠ وشرح الجوهرة للصاوي ص ١٦٤ عن تقرير النفراوي على المصنف.

وانظر: شرح الجوهرة للباجوري ص ١٦٢-١٦٤.

(١) النكت والفوائد على شرح العقائد للبقاعي ص ٣٠١.

ونفي المماثلة يفيد الأمور الآتية^(١):

١- أنه تعالى ليس بعرض، لما يأتي:

أ. لأن العَرَض يحتاج إلى جسم يقوم به، فيستحيل وجود العَرَض قبل الجسم، وقد ثبت أن الله قبل كل شيء، وموجده^(٢).

ب. لأن احتياجه إلى شيء يقوم به علامةُ الحدوث.

٢- وليس بجَوْهَر، لما يأتي:

أ. لأن من شأن الجَوْهَر الاختصاص بحيزه، وكل مُتَحَيِّزٌ مُحْتَاجٌ إلى حيزه، والإله ليس بمُحْتَاجٍ^(٣).

ب. لأن الجَوْهَر ملازم للعَرَض، والعَرَض حادث، فيلزم حدوثه.

٣- وليس بجسم^(٤)، لأن الجسم مؤلف من جَوَاهِرٍ وأعراض، وقد أثبتنا حدوثهما

(١) انظر هذه الأمور ونحوها في: المُسَايَرَة، وشرحها المُسَامَرَة، وشرحه لِقَاسِم بن قُطْلُوبُغَا ص ٢٥-٣٧ وشرح الخَرِيدَة لِلدَّرْدِير وَحَاشِيَة الصَّاوِي عليه ص ٥٨ و٦٧ والمَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيف ج ٨ ص ١٩ وما بعدها، وشرح المَقَاصِد لِلتَّفْتَازَانِي ج ٤ ص ٤٣ وما بعدها، وَأُصُول الدِّين لِلْعَزَنَوِي ص ٦٧ وَعَقَائِدُ الإِمَامِيَّة ص ٣٦.

(٢) المُسَايَرَة وشرحه المُسَامَرَة ص ٢٩.

(٣) المُسَايَرَة، وشرحه المُسَامَرَة، وشرحه لِقَاسِم بن قُطْلُوبُغَا ص ٢٥.

(٤) المُسَايَرَة وشرحه المُسَامَرَة ص ٢٧ والمَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيف ج ٨ ص ٢٥.

وانظر الأدلَّة على أنه تعالى ليس بجسم في: المَطَالِب العَالِيَة لِلرَّازِي ج ٢ ص ٢٥.

- كل موجود إما أن يكون مُتَحَيِّزاً أو غير مُتَحَيِّز.

فإن كان مُتَحَيِّزاً فهو قسمان: أولهما: الجَوْهَر الفَرْد، أي: الجزء الذي لا يتجزأ، لا ائتلاف فيه. وثانيهما: الجسم، وهو الذي يتألف من جَوَاهِر فَرْدَة.

وإن كان غير مُتَحَيِّزٍ، فهو قسمان: أولهما: العَرَض، وهو الذي يستدعي وجوده جسماً.

فيما تقدم.

وذلك خلافاً للمُجَسِّمَةِ الذين قالوا بأنه تعالى جسم حقيقة، لكنهم اختلفوا: فقال بعضهم: هو مركب من لحم ودم، وبعضهم: إنه نور يتلألأ كالسبيكة البيضاء، وبعضهم: على صورة إنسان شاب أمرد، وبعضهم: على صورة شيخ أشمط الرأس واللحية... تعالى الله عما يقولون^(١).

٤- وليست له صورة أو لون أو رائحة أو شكل أو عوارض النفس من لذة وألم وفرح، لأن ذلك من خواص الأجسام.

خلافاً للمُشَبَّهَةِ الذين شبهوا الله بالمخلوقات.

أما ما ورد في الكتاب والسنة من ذكر الرضا والغضب والفرح ونحوها، فيجب التنزيه عن ظاهره على النحو الذي سيأتي في النصوص الموهمة للمُشَبَّهَةِ^(٢).

٥- ولا يوصف تعالى بالصَّغَرِ أو بالكِبَرِ.

والكِبَرُ يراد به الحسي، أما الكِبَرُ المعنوي بمعنى العِظَمِ فيوصف به، كقوله تعالى: ﴿فَاحْكُم بِلِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ - غافر: ١٢^(٣).

وثانيهما: الله تعالى، ووجوده تعالى لا يستدعي جسماً يقوم به. / شرح المسيرة لقاسم بن قُطْلُوبَغَا ص ٣٠.

فالجسم أخص من الجوهر، لأن الجسم خاص بالمرْكَب، والجوهر صادق به وبالجوهر الفرد. / حاشية الصاوي على الدردير ص ٥٨. وانظر: كتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٢٧٩-٢٨٠.

(١) المواقف وشرحه للسيد الشريف السابق.

أشمط: أبيض. / القاموس المحيط، مادة: الشمط.

(٢) المسيرة وشرحه المسامرة ص ٢٩.

(٣) حاشية الصاوي على الدردير ص ٥٨.

٦- وليس سُبْحَانَهُ حَالًا بمكان، لأن الله تعالى لو كان في مكان لزم قَدَمُ المكان. ولا قديم سوى الله تعالى^(١).

وما جاء بالحديث القدسي: (ما وَسَعَنِي أَرْضِي ولا سَمَائِي، وإنما وَسَعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ)، فيجب تأويله، فيكون المراد من (وسعني) هو وسع هبتي ورحمتي^(٢).

٧- ولا مُخْتَصَّأً بجهة، لما يأتي:

أ. لأن الله تعالى لو كان في جهة لزم قَدَمُ الجهة. وتقدم أن لا قديم سوى الله تعالى^(٣). فلا يقال: إنه فوق الجِزْم ولا تحته، ولا يمينه ولا شماله، ولا خلفه ولا أمامه^(٤).

ب. لأن الجهات الست حادثة بإحداث الإنسان ونحوه مما يمشي على رَجْلَيْنِ كالطائر، فإن معنى الفوق: ما يحاذي رأس الإنسان، أو ظَهَرَ ما يمشي على أربع من جهة العُلُو، وهي جهة السماء. ومعنى السفل: ما يحاذي رِجْلَه من جهة الأرض.

ثم إن الجهات اعتبارية غير حقيقية، فإن النملة إذا مشت على سقف، كان الفوق بالنسبة لها جهة الأرض، لأنها تحاذي ظهرها. ولو كان كل حادث مستديراً كالكرة، لم توجد وَاحِدَةٌ من هذه الجهات.

ج. إن الله تعالى موجود في الأزل، ولم يكن شيء من المخلوقات، لأن كل ما سواه حادث^(٥).

(١) المَوَاقِف ج ٨ ص ٢٠.

(٢) حَاشِيَةُ الصَّاوِي عَلَى الدَّرْدِير ص ٥٨.

(٣) شَرْحُ المَوَاقِفِ لِلْسَيِّدِ الشَّرِيف ج ٨ ص ١٩-٢٠.

(٤) شَرْحُ الحَرِيدَةِ للدَّرْدِير ص ٦٧.

(٥) المُسَايَرَةُ وشرحه المُسَامَرَةُ ص ٣٠-٣١.

وانظر امتناع كونه مُخْتَصَّأً بمكانٍ وجهةٍ في: المَطَالِبِ العَالِيَةِ لِلرَّازِي ج ٢ ص ٣٧ والمُحْصَلُ لِلرَّازِي ص ١٥٧ وكَشَفُ المُرَاد ص ٣١٩.

د. إن الاختصاص بجهة هو اختصاصٌ بحيز، والحيزُ مُختَصٌّ بالجَوْهر والجسم^(١)، وقد مر تنزيهه عنهما.

فهو تعالى غير مُختَصٍّ بجهة، خلافاً:

للكرامية: الذين أثبتوا لله جهة فوق، من غير استقرار على العرش.

والمُشَبَّهة والمُجَسِّمة: الذين قالوا باستقراره على العرش^(٢).

وهو باطل بإجماع العقلاء.

٨- وهو تعالى ليس في زمان، أي: ليس وجوده وجوداً زمانياً. ومعنى كون الوجود زمانياً هو أنه لا يمكن حصوله إلا في زمان^(٣).

(١) المُسَايَرَة وشرحه المُسَامَرَة ص ٣١.

(٢) المُسَايَرَة، وشرحه المُسَامَرَة، وشرحه لِقَاسِم بن قُطْلُوبَغَا ص ٣٢-٣٣.

- يثبت كثير من الحنابلة جهة العلو لله تعالى، واستواءه على العرش، مع قولهم بنفي التجسيم، وذكروا أن النصوص الواردة في علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده، تقرب من عشرين نوعاً منها:

١- التصريح بالفوقية مقروناً بأداة (من) المُعَيَّنَة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ - النحل ٥٠.

٢- التصريح بالعروج إليه، نحو: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ - المعارج ٤.

٣- التصريح بالصعود إليه، نحو: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ - فاطر ١٠.

٤- التصريح بتنزيل الكتاب منه، نحو: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ - النحل ١٠٢.

٥- التصريح بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا... إلخ.

انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٧٥ وما بعدها، ولوائح الأنوار البهية ج ١ ص ١٩٠ وما بعدها.

(٣) المواقف وشرحه للسيد الشريف ج ٨ ص ٢٧.

٩- ولا يوصف بأنه سُبْحَانَهُ متحرك أو ساكن^(١).

١٠- وهو تعالى مُنَزَّه عن الاتصال في الذات: بأن يكون مركباً، تتصل أجزاؤها ببعضها. أو بالغير: فهو ليس مُتَّصِلاً بالعالم، بحيث يكون حَالاً، أو سارياً فيه^(٢).

أما ما ورد مما يوهم الاتصال كما في الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: (وما يزال عبدي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بالنوافل حتى أُحِبَّهُ، فإذا أَحَبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الذي يسمع به، وَبَصَرَهُ الذي يُبْصِرُ به، ويده التي يَبْطِشُ بها، وَرِجْلَهُ التي يَمْشِي بها. وإن سألني لأُعْطِيَنَّهُ، ولئن استعاذني لأُعِذَّنَّهُ)، فهو مُؤَوَّلٌ، فيكون المراد منه هو كناية عن استيلاء محبة الله على الشخص، حتى أغنته عن شهود سواه^(٣).

١١- وهو تعالى منزّه عن الانفصال عن العالم، لأن هذه الأمور من صفات الحوادث، والله ليس بحدث^(٤).

١٢- وهو تعالى مُنَزَّه عن الاتحاد بأحد، وعن الحُلُول فيه. خلافاً: لِلنَّصَارَى القائلين باتحاد ذاته بجسد الْمَسِيح، وَلِغَلَاةِ الشَّيْعَةِ القائلين بحُلُوله بعليٍّ وأولاده، وَلِغَلَاةِ الصُّوْفِيَّةِ القائلين بحُلُوله أو اتحاده بالسالكين المنتهين في سُلُوكهم إلى النِّهَايَةِ^(٥).

(١) شَرْحُ الْخَرِيدَةِ لِلدَّرْدِيرِ ص ٥٨.

(٢) شَرْحُ الْخَرِيدَةِ لِلدَّرْدِيرِ وَحَاشِيَةُ الصَّاوِيِّ عَلَيْهِ ص ٥٨ و ٦٧.

(٣) حَاشِيَةُ الصَّاوِيِّ عَلَى الدَّرْدِيرِ ص ٥٨.

وَحَدِيث: وما يزال عبدي... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٣٨ باب التواضع، رقم ٦٥٠٢ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) شَرْحُ الْخَرِيدَةِ لِلدَّرْدِيرِ وَحَاشِيَةُ الصَّاوِيِّ عَلَيْهِ ص ٦٧.

(٥) الْمَوَاقِفُ وَشَرْحُهُ لِلْسَيِّدِ الشَّرِيفِ ج ٨ ص ٢٨-٣١.

وانظر: شَرْحُ الْخَرِيدَةِ لِلدَّرْدِيرِ ص ٥٨ وكتابي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٣٤٥-

والقول بنفي المماثلة المذكور هو ما ذهب إليه جميع فرق الإسلام، من مُعْتَزِلَة وماتريدية وأشاعرة وإباضية وشيعية، عدا من ذكرناهم من المُشَبَّهَة والمُجَسِّمَة وأمثالهم.

قال أبو حنيفة في الفقه الأكبر: إنه تعالى شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء الثابت بلا جسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا حد له، ولا ضد له، ولا ند له، ولا مثل له^(١).
ورَدَّ الأشاعرة على المُشَبَّهَة، ومنهم ابن برهان^(٢).

وخصص الإمام الرَّايزي الأشعري القسم الأول من كتابه (أساس التَّقْدِيس) في بيان الدلائل على أنه تعالى مُنَزَّه عن الجسمية والتَّحْيُز والجهة، وناقش حجج المُشَبَّهَة والمُجَسِّمَة وردَّ عليها.

وقال الإمام عبد الكريم بن هوازن القشيري الأشعري صاحب الرسالة القشيرية في منظومته نافياً التشبيه والتجسيم:

تَقْدَسَ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَبِيهٌ تَعَالَى أَنْ يُظَنَّ وَأَنْ يُقَالَ

٣٥٣.

(١) انظره في: شرح الفقه الأكبر للمغنيساوي ص ٥٦.

الإباضية: مذهب ينسب إلى عبد الله بن إباض، المُتَوَفَّى قبل سنة ٨٦هـ، قائدهم ومسؤول دعوتهم العلني. ومؤسس مذهبهم الحقيقي الإمام التابعي جابر بن زيد الأزدي العُماني أبو الشعثاء، مفتي البصرة، المُتَوَفَّى سنة ٩٣هـ، والذي كان ملازماً لعبد الله بن عباس، وأخذ أيضاً عن ابن عمر وابن مسعود وأنس وأبي هريرة وغيرهم. وتذكر كتب الفرق والمقالات أنهم فرقة من الخوارج، أقلها مغالاة، ويُنكِرُ الإباضية اليوم نسبتهم إلى الخوارج. وهم يقولون بأن القرشية ليست بشرط في الخلافة ما دام متمسكاً بالكتاب والسنة.

المِلَل والنحل للشَّهْرَسْتَانِي ج ١ ص ١٣١ والعقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٤٨ ومختصر تاريخ الإباضية للباروني، والإباضية بين الفرق الإسلامية: علي يحيى معمر.

(٢) الوُصُول إلى الأصول لابن برهان ج ١ ص ٣٧٨.

وَلَا جِسْمٌ يُمَازِلُ مُحَدَّثَاتٍ مُؤَلَّفَةً قِصَاراً أَوْ طَوَالاً^(١)

وَرَدَّ الْأَمِدِّيُّ فِي كِتَابِهِ أَبْكَارَ الْأَفْكَارِ عَلَى الْمُشَبَّهَةِ أَيْضاً، وَفَنَدَ حُجَجَهُمْ^(٢).

وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ الدَّرْدِيرُ الْأَشْعَرِيُّ فِي مَنْظُومَتِهِ الْخَرِيدَةُ الْبَهِيَّةُ:

مَنْزَرَةٌ عَنِ الْحُلُولِ وَالْجِهَةِ وَالْإِتِّصَالِ الْإِنْفِصَالِ وَالصَّفَةِ^(٣)

(١) القصيدة القُشَيْرِيَّة ص ٧٠-٧١.

القُشَيْرِيُّ: أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازِنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُسْتَوَائِيِّ النَّيْسَابُورِي الشَّافِعِيُّ، زَيْنُ الْإِسْلَام. أَحَدُ أَيْمَّةِ الْمُسْلِمِينَ عِلْماً وَعَمَلاً، فَقِيه، أَصُولِي، مُفَسِّر، مُحَدِّث، نَحْوِي، لُغَوِي، أَدِيب، شَاعِر، شُجَاع، فَارِس. مِنْ شُيُوخِهِ: ابْنُ فُورْكَ، وَأَبُو إِسْحَاقِ الْإِسْفَرَايِينِي، وَأَبُو عَلِيٍّ الدَّقَاق. مِنْ أَعْلَامِ التَّصَوُّفِ، وَمِنْ شُيُوخِ الْأَشَاعِرَةِ. مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: تَفْسِيرُهُ لَطَائِفِ الْإِشَارَاتِ، وَالرِّسَالَةُ الْقُشَيْرِيَّة. تُوْفِيَ فِي نَيْسَابُورِ سَنَةِ ٤٦٥ هـ = ١٠٧٣ م، وَدُفِنَ فِي الْمَدْرَسَةِ الدَّقَاقِيَّةِ بِجَنْبِ أَسَاتِذِهِ أَبِي عَلِيٍّ الدَّقَاقِ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى ج ٥ ص ١٥٣ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي لَابْنِ عَسَاكِرِ ص ٢٧١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لَابْنِ قَاضِي شُهْبَةِ ج ١ ص ٢٥٤ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٢١٢ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ.

(٢) أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ ج ٢ ص ٧ وما بعدها.

الْأَمِدِّيُّ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَالِمِ الثَّعْلَبِيِّ (التَّغْلِبِيِّ)، أَبُو الْحَسَنِ سَيْفُ الدِّينِ. الْأَصُولِيُّ الْمُتَكَلِّمُ. أَحَدُ أَذْكِيَاءِ الْعَالَمِ. كَانَ حَنْبَلِيّاً، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَبَرَعَ فِي الْخِلَافِ، وَأَحْكَمَ الْأَصْلِينَ وَالْفَلَسَفَةَ وَسَائِرَ الْعَقْلِيَّاتِ. دَخَلَ مِصْرَ وَتَصَدَّرَ لِلْإِقْرَاءِ، ثُمَّ قَدِمَ حِمَاةَ، ثُمَّ دِمَشْقَ، وَدَرَّسَ بِالْمَدْرَسَةِ الْعَزِيزِيَّةِ. تُوْفِيَ بِدِمَشْقَ سَنَةِ ٦٣١ هـ. مِنْ كُتُبِهِ: الْإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ، وَأَبْكَارُ الْأَفْكَارِ فِي أُصُولِ الدِّينِ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلْسُّبْكِيِّ ج ٨ ص ٣٠٦ رَقْم ١٢٠٧ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لَابْنِ قَاضِي شُهْبَةِ ج ٢ ص ٧٩ رَقْم ٣٧٩ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ٢٢ ص ٣٦٤.

(٣) الْخَرِيدَةُ الْبَهِيَّةُ لِلدَّرْدِيرِ، وَشَرَحَهَا لَهُ أَيْضاً، وَحَاشِيَةُ الصَّائِي عَلَى الدَّرْدِيرِ ص ٦٧.

الدَّرْدِيرُ: أَبُو الْبَرَكَاتِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْعَدَوِيِّ الْخَلَوْتِيُّ. فَقِيهُ الْمَالِكِيَّةُ بِمِصْرَ، مِنْ كِبَارِ الصُّوفِيَّةِ، تَعَلَّمَ بِالْأَزْهَرِ، مِنْ كُتُبِهِ: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَى مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ،

وصفة مخالفته تعالى للحوادث تعني تنزيه الله سبحانه عن الحُلُول والجهة... إلخ مما مرّ في بيت الشعر.

وهو ما قاله الأَوْشِيّ في منظومته بدء الأمالي:

وما التشبيه للرحمن وجهاً فصن عن ذاك أصناف الأهالي

ومعناه: يجب على المكلف أن يعتقد أن الله تعالى لا يشبه شيئاً، ولا يشبهه شيء من مخلوقاته لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، لأنه تعالى بجميع صفاته قديم، والقديم لا يشبهه شيء من الحوادث.

وأهل السنة بريئون من التشبيه وما لا يليق به تعالى^(١).

ورد الماتريديّة على المشبهة والمجسّمة:

فذكر أبو المعين النّسفيّ أنه تعالى ليس بعرض ولا جوهر ولا جسم، فثبت بذلك أنه لا مشابهة بين الله تعالى وبين شيء من المخلوقات.

وتكلم في إبطال التشبيه ونفي المماثلة بين الخالق والمخلوق^(٢).

وتكلم أيضاً اللّامشيّ في إبطال التشبيه، قال:

إن صانع العالم لا يشبه العالم، ولا يشبه جزءاً من أجزاء العالم، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشّورى: ١١.

ولأن العالم أعراض وجواهر وأجسام، والله تعالى ليس بعرض ولا جوهر ولا جسم، فلا تقع المشابهة بينهما، وعلل ذلك:

والشرح الصّغير. توفي سنة ١٢٠١هـ.

مُقَدِّمَةُ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدُّرِّعِ عَنْ تَارِيخِ الْجَبَرِيّ، وَشَجَرَةُ النَّوْرِ الزَّكِيَّةِ ج ١ ص ٣٥٩.

(١) بدء الأمالي وشرحها: نُحْبَةُ اللَّيْلِ ص ٢٩-٣١.

(٢) تَبْصِرَةُ الْأَدِلَّةِ لِأَبِي الْمُعِينِ النَّسْفِيِّ ج ١ ص ١٤٢.

بأن المشابهة بين الشيئين لا تقع لكونهما شيئين، ولا لكونهما موجودين، ولا لكونهما عَرَضِينَ، أو جَوْهَرَيْنِ، حتى لا تقع المشابهة بين السواد والبياض لكونهما شيئين موجودين عَرَضِينَ.

وإنما تقع المشابهة بين الشيئين لكونهما متماثلين متجانسين، يَسُدُّ كل واحد منهما مَسَدَّ صاحبه.

والله تعالى لا يُجَانِسُ الْعَالَمَ ولا جزءاً من أجزاء الْعَالَمِ، لما ذكرنا أنه ليس بعَرَضٍ ولا جَوْهَرٍ ولا جسم.

وكذلك لا مساواة بينه وبين الْعَالَمِ، ولا بينه وبين شيء من أجزاء الْعَالَمِ، لأن شيئاً من أجزاء الْعَالَمِ لا ينوب منابه ولا يَسُدُّ مَسَدَّهُ، فلا تقع المشابهة بينهما، لأن التشبيه بين الشيئين بدون المساواة بينهما لا يَتَحَقَّقُ^(١).

وتحدث عن قول الْمُجَسِّمَةِ أيضاً، وأبطل استدلالهم^(٢).
ومن رَدَّ عَلَى الْمُشَبَّهَةِ وَالْمُجَسِّمَةِ من عُلَمَاءِ الْمَاتَرِيَدِيَّةِ:
الصَّفَّارِ الْبُخَارِيِّ حين رَدَّ عَلَى مُجَسِّمَةِ خِرَاسَانَ^(٣).

(١) التَّمْهِيدُ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ لِلْأَمِشِيِّ ص ٦١-٦٢.

الْأَمِشِيُّ: أبو الثناء مَحْمُودُ بْنُ زَيْدِ الْحَنْفِيِّ الْمَاتَرِيَدِيُّ. من وراء النهر، عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل السادس الهجري. من كتبه: التَّمْهِيدُ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ.
الجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ٣ ص ٤٣٧، وتاج التَّراجم ص ٢٥٠ ومُقَدِّمَةُ كتابه: التَّمْهِيدُ، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: عَبْدُ الْمَجِيدِ تَرْكِي.

(٢) التَّمْهِيدُ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ لِلْأَمِشِيِّ ص ٥٩-٦٠.

(٣) تَلْخِصُ الْأَدِلَّةِ لِلصَّفَّارِ الْبُخَارِيِّ ج ٢ ص ٨٥٦.

الصَّفَّارِ الْبُخَارِيِّ: أبو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيِّ الْحَنْفِيِّ. من أهل بيت عُلَمَاءَ فضلاء. تَفَقَّهَ عَلَى والده وغيره، ومن تَفَقَّهَ عليه: قَاضِي خَان.

والغزنوي عند كلامه على صفة المخالفة للحوادث^(١).

ومن ردّ على المُجَسِّمَةِ الْمُعْتَزِلَةِ، فذكر القاضي عَبْدُ الْجَبَّارِ^(٢)، وركن الدين بن الملاهي الْمُعْتَزِلِي، المُتَوَفَّى سنة ٥٣٦هـ = ١١٤١م)، أن الْمُعْتَزِلَةَ ذهبوا إلى نفي كونه تعالى جسماً وحجماً. ومن حججهم:

أن كل حجم مُحدَث.

والحوادث لا تنتهي إلا عند قديم.

والحوادث لا يجوز أن تكون غير متناهية^(٣).

كان موصوفاً بالزهد والعلم، وكان لا يخاف في الله لومة لائم. من مؤلفاته: تَلْخِصُ الْأَدِلَّةِ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ. توفي في ٢٦ ربيع الأول ٥٣٤هـ = ١١٣٩م في بُخَارَى.

الجواهر المضية ج ١ ص ٧٤ وطبقات الحنفية لابن الحنائي ص ٢٣٢ وكشف الطنون ج ١ ص ٤٧٢ والفوائد البهية ص ٢٤ وهديّة العارفين ج ١ ص ٩ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ١٤ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ. ومُقَدِّمَةٌ كتابه: تَلْخِصُ الْأَدِلَّةِ، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: إنجيليكا برودارسن.

(١) أصول الدين للغزنوي ص ٦٧-٦٩.

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عَبْدُ الْجَبَّارِ ص ٢١٦ والمختصر في أصول الدين للقاضي عَبْدُ الْجَبَّارِ ج ١ ص ٢١٥ وما بعدها، والمُحِيطُ بالتكليف للقاضي عَبْدُ الْجَبَّارِ ص ١٩٨.

القاضي عَبْدُ الْجَبَّارِ: بن أَحْمَدَ الْهَمْدَانِيّ الْأَسَدَابَادِيّ، أَبُو الْحَسَنِ. كان إمام أهل الاعتزال في زمانه، وكان ينتحل مذهب الشافعية في الفروع. عُمِّرَ طَوِيلاً، وَبَعْدَ صِغَتِهِ، وَرَحَلَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ، وَوُلِّيَ قَاضِي قُضَاةِ الرَّيِّ وَأَعْمَالَهَا. توفي بالرّي سنة ٤١٥هـ = ١٠٢٥م. قال عنه الذهبي: (كان من غلاة المعتزلة). من مؤلفاته: الْمُغْنِي فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، وَشَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ.

تاريخ بغداد ج ١١ ص ١١٣ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٥ ص ٩٧ وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٥٣٣ ومُقَدِّمَةٌ شَرْحِ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: د. عَبْدُ الْكَرِيمِ عُثْمَان. ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٤٦.

(٣) الفائق في أصول الدين لابن الملاهي ص ٥١، وفيه قال: ذهب جميع شيوخوا.

وَرَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ بِأَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ، وَفَنَدًا حُجْجَهُمْ، وَبَعْضُهَا كَالَّذِي ذَكَرْتَهُ فِي صِفَةِ مَخَالَفَةِ الْحَوَادِثِ.

وَمَنْ رَدَّ عَلَى الْمُسَبِّهَةِ الزَّيْدِيَّةِ، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعَلَوِيِّ مِنْ أَئِمَّةِ الزَّيْدِيَّةِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩هـ = ١٣٤٤م.

وَجَاءَ بِأَدِلَّةٍ حَدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَقَدَّمَ الصَّانِعَ، ثُمَّ قَالَ: (وَذَلِكَ كَافٍ فِي الْعِلْمِ بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ جِسْمًا).

وَأَضَافَ إِلَيْهَا أَدِلَّةً أُخْرَى عَقْلِيَّةً تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْجَهَةِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْحُلُولِ. وَهِيَ عَلَى نَحْوِ الْأَدِلَّةِ الَّتِي مَرَّتْ بِنَا^(١).

وَرَدَّ عَلَى الْمُسَبِّهَةِ أَيْضًا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الزَّيْدِيِّ الْعَلَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٢٩هـ = ١٦٢٠م. وَحُجَّتُهُ:

أَنَّهُ لَوْ كَانَ جِسْمًا لَكَانَ مُحَدَّثًا كَسَائِرِ الْأَجْسَامِ، وَقَدْ سَبَقَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِمُحَدَّثٍ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشُّورَى: ١١^(٢).

وَرَدَّ عَلَى الْمُسَبِّهَةِ الْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الرَّسِّيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٦هـ، صَاحِبَ فِرْقَةِ الْقَاسِمِيَّةِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ، فِي كِتَابِهِ: (الْعَدْلُ وَالتَّوْحِيدُ وَنَفْيُ التَّشْبِيهِ عَنِ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْحَمِيدِ).

وَذَكَرَ تَأْوِيلَ الْمُسَبِّهَةِ لِلآيَاتِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُسَابَّهَةِ، وَرَدَّ عَلَيْهَا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشُّورَى: ١١.

وَأَنَّ تِلْكَ النُّصُوصَ مَوْوَلَةٌ بِمَا يَتَّفَقُ مَعَ الْآيَةِ^(٣).

(١) الْمَعَالِمُ الدِّينِيَّةُ لِيَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ ص ٧٩-٨٠.

(٢) الْأَسَاسُ لِعَقَائِدِ الْأَكْيَاسِ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيِّ ص ٧٤-٧٥.

(٣) رَسَائِلُ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ ص ١٣٣ وما بعدها.

ومن نفى الجسمية عن الله تعالى الإمامية.

قال العلامة الحلي في الباب الحادي عشر: إنه ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر، وإلا لا افتقر إلى المكان، ولا تمتنع انفكاكه من الحوادث، فيكون حادثاً، وهو محال.

ولا يجوز أن يكون في محل، وإلا لا افتقر إليه، ولا في جهة، وإلا لا افتقر إليها^(١).

وهذا رد واضح على المشبهة والمجسمة.

ومن رد على المشبهة والمجسمة الإباضية.

قال السالمي في منظومته أنوار العقول:

ليس له شبهة ولا نظير	ولا وزير لا ولا مشير
ليس له فوق ولا تحت ولا	قبل ولا بعد، فكل حُظلا
كذا يمين وشمال والذي	إليه تُعزى حادث بدا احتد
لو أنه مشابه في ذاته	جاز عليه وصف مخلوقاته

الرسي: القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني، أبو محمد. فقيه من أئمة الزيدية، مشارك في أصناف من العلوم. كان يسكن جبال قدس من أطراف المدينة. توفي في الرّس (جبل أسود بالقرب من ذي الحليفة على ستة أميال من المدينة) سنة ٢٤٦هـ = ٨٦٠م. من كتبه: الرد على ابن المقفع، والعدل والتوحيد، ورسالة في الإمامة. وفرقة (القاسمية) من الزيدية تُنسب إليه.

معجم المؤلفين ج ٢ ص ٦٣٦ ومقدمة البحر الزخار الجامع لمذاهب الأمصار لابن المؤتصلي، ومقدمة رسائل العدل والتوحيد التي كتبها: محمد عمارة.

(١) الباب الحادي عشر للعلامة الحلي، وشرح عبارته هذه مقداد بن عبد الله السيوري في كتابه النافع ص ١٩.

وانظر في الرد على المشبهة: خلاصة علم الكلام للفضلي ص ٢٠٦.

إذ كل شبهين بوجه لهما في الكل ما لذلك الوجه انتمى^(١)

حكم المشبهة:

ذهب بعض العلماء إلى تكفير من شبه الله تعالى بغيره.

وهو قول نعيم بن حماد شيخ البخاري، قال: (من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر)^(٢).

وتكلم داود الجواربي بفند في التشبيه، فاجتمع فيها أهل واسط، منهم: محمد بن

(١) منظومة أنوار العقول للسالمي وشرحها مشارك أنوار العقول ج ١ ص ٣١٩ وما بعدها. وبهجة الأنوار ص ٧٣ وما بعدها. وكل من هذين الشرحين للسالمي أيضاً. وفيها:

حُظِل: مُنِع.

تعزى: تنسب.

احتذ: اقتد.

انتمى: انتسب.

السالمي: نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد (أو حميد كصديق) بن سلوم الضبي، انتهت إليه رئاسة العلم في عمان، كان ضريراً في منتهى الذكاء، غيوراً على شعائر الدين. من كتبه: مشارق أنوار العقول، وشرح مُسند الربيع بن حبيب، وشرح طلعة الشمس، وجوهر النظام، ومعارج الآمال... وتعد من نفائس كتب الإباضية، توفي سنة ١٣٣٢ هـ وعمره ستة وأربعون عاماً.

شقائق النعمان على سُموط الجُمان في أسماء شعراء عمان ج ٣ ص ١٠ وما بعدها، ومقدمة جواهر النظام كتبها أبو إسحاق إبراهيم أطقيش، ومقدمة شرح مُسند الربيع بن حبيب للسالمي كتبها عز الدين التتويحي.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٢ ص ١٢٦ وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة ج ٢ ص ٢١٧ - الهامش.

يزيد، وخالد الطحان، وهشيم، وغيرهم، فأتوا الأمير وأخبروه بمقالته، فأجمعوا على سفك دمه، فمات في أيامه، فلم يُصل عليه علماء أهل واسط^(١).

وجاء رجل إلى يزيد بن هارون، وسأله: يا أبا خالد، ما تقول في الجهمية؟ قال: يستتابون^(٢).

وقال أبو الهذيل: من شبه الله سبحانه بخلقه، أو جوره في حكمه، أو كذبه في خبره، فهو كافر^(٣).

وحذر من المشبهة الإمام الحسين رضي الله عنه بقوله في خطبة: (أيها الناس اتقوا هؤلاء المارقة الذين يشبهون الله بأنفسهم، يضاهون قول الذين كفروا من أهل الكتاب، بل هو الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ - الشورى: ١١، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ - الأنعام: ١٠٣^(٤).

وبهذا يشير إلى أن أصل التشبيه هو من قول اليهود.

فقد ذكر الشهرستاني أن أصل فكرة التجسيم عند المسلمين قد جاءتهم من اليهود، قال: (وأما التشبيه فلأنهم وجدوا التوراة ملئت من المتشابهات، مثل: الصورة، والمشافهة، والتكلم جهراً، والنزول عند طور سينا انتقلاً، والاستواء على العرش استقراراً، وجواز الرؤية فوقاً، وغير ذلك)^(٥).

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ج ٢ ص ٢٢١.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ج ٢ ص ٢٢١.

(٣) مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ١٧١.

(٤) خلاصة علم الكلام للفضلي ص ٢١٣ نقلاً عن تحف العقول.

(٥) الملل والنحل للشهرستاني ص ٢٣٢.

الشهرستاني: مُحَمَّد بن عَبْدِ الْكَرِيم بن أَحْمَد، كنيته أبو الفتح. هو من حيث المذهب شافعي، ومن حيث الأصول أشعري. برع في الفقه والأصول والكلام. من كتبه: (الملل

وقال أيضاً: (وقد أجمعت اليهود على أن الله تعالى لما فرغ من خلق السماوات والأرض، استوى على عرشه مستلقياً على قفاه، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى)^(١).
وبهذا يتضح:

أن عموم المسلمين من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والزيدية والإمامية الاثني عشرية والإباضية ينكرون التشبيه والتجسيم.
ومن المعلوم أن فيهما من سَخَفَ القول، وقلة الأدب مع الله عز وجل، ما ينفر منه الطبع، وتشمئز منه النفوس.

والنحل)، قال التاج السُّبُكِيُّ: هو عندي خير كتاب صُنِّفَ في هذا الباب. وله أيضاً: (نهاية الإقدام في علم الكلام). مات سنة ٥٤٨ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلْسُّبُكِيِّ ج ٦ ص ١٢٨ وَسِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ٢٠ ص ٢٨٦ ومُقَدِّمَةٌ كتاب: المِلَلُ والنُّحُلُ، التي كتبها ناشره: عَبْدُ الْعَزِيزِ الْوَكِيلُ.

(١) المِلَلُ والنُّحُلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ص ٢٤٤ وأشار إليه الفضلي.

المبحث الثالث

التأويل

وفيه تمهيد، ومطلبان.

تمهيد: مقدمة تاريخية.

المطلب الأول: تأويل النصوص الموهمة للمشابهة.

المطلب الثاني: شرط تأويل النصوص الموهمة للمشابهة،
وأسبابه.

تَهْنِئَةٌ مُقَدِّمَةٌ تَارِيخِيَّةٌ

أَوَّلُ الْعُلَمَاءِ فِي مُخْتَلَفِ الْأَدْيَانِ النَّصُوصِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ لِإِبْعَادِ كُلِّ تَصَوُّرٍ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَلِلتَّوْفِيقِ بَيْنَ مَا ثَبَتَ بِالْوَحْيِ مِنْ عَقَائِدٍ وَبَيْنَ مَا يَقْرره الْعَقْلُ.

● فِي الْيَهُودِيَّةِ:

حَاوَلَ فَايَلُو الْإِسْكَندَرَانِي (٢٠ ق.م - ٥٠ م) أَنْ يَبْعِدَ فِكْرَةَ التَّشْبِيهِ الَّتِي أَدَّى إِلَيْهَا التَّفْسِيرُ الْحَرْفِيُّ لِلصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي التَّوْرَةِ مِنْ يَدٍ وَسَاقٍ وَوَجْهٍ وَعَيْنٍ

وَهَاجَمَ الْمَتَمَسِّكِينَ بِظَاهِرِ النَّصُوصِ، وَوَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ أَغْيَاءٌ، وَأَنَّهُمْ أَبْطَأُ الْأَذْهَانِ إِدْرَاكاً وَفَهْماً، بَلْ إِنَّهُمْ مَلْحَدُونَ.

وَجَرَى عَلَى نَهْجِهِ آخَرُونَ مِثْلُ: سَعْدَايَا الْفَيُّومِيِّ (٨٩٢ م - ٩٤٢ م)، وَمُوسَى بْنُ مَيْمُونِ الْأَنْدَلُسِيِّ (١١٣٥ - ١٢٠٤ م)، وَأَكْثَرُ عَلَى أَهْمِيَةِ التَّفْسِيرِ الْمَجَازِيِّ لِهَذِهِ النَّصُوصِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ.

● وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي الْمَسِيحِيَّةِ:

فَظَهَرَ كَلِبْيَانَتِ الْإِسْكَندَرِيِّ (١٥٠ م - ٢١٥ م)، وَأُورِيْجُونِ (١٨٥ م - ٢٥٤ م)، وَالْقَدِيسِ أَوْغُسْطِينَ (٣٥٤ م - ٤٣٠ م)، ثُمَّ ظَهَرَ يُوْحَنَّا الدِّمَشْقِيُّ (٧٠٠ م - ٧٥٤ م) الَّذِي عَاشَ فِي دِمَشْقٍ، وَكَانَ عَلَى صِلَةٍ بِالْبَلَاطِ الْأُمَوِيِّ.

وَكَانَ لِكُلِّ هَؤُلَاءِ جُهْدٌ فِي تَأْوِيلِ تِلْكَ النَّصُوصِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ، وَإِنْ كَانُوا يَخْتَلِفُونَ فِي تَصْوِيرِ التَّأْوِيلِ وَبَيَانِ شَرْطِهِ^(١).

(١) انظر: دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢١٦-٢١٧ نقلاً عن دائرة المعارف

● أما العلماء المسلمون فإنهم نظروا في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية التي يوهم ظاهرها المشابهة، فاختلفت مآذاهبهم في تفسيرها، فمنهم من شبه، ومنهم من توقف، ومنهم من أول، كما ذكرناه سابقاً.

والصحابة رضي الله عنهم وإن نقلت عنهم عبارات تدل على التفويض، فإنه لم ينقل عنهم نفي التأويل. وليس في عباراتهم ما يدل على إقرارهم الجهة، كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة^(١).

والتأويل عند المسلمين هو مذهب معظم المتكلمين، حيث ذهبوا إلى أن آيات الصفات وأحاديث الصفات تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها^(٢).

وتقدم معنى التأويل في اللغة والاصطلاح في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا البحث.

اليهودية، والجانب الإلهي من التفكير الإسلامي لمحمد البهي.

(١) ابن تيمية لأبي زهرة ص ٢٧٠-٢٧١ قال ذلك في معرض نقده قول ابن تيمية بأن الله في السماء ومستوى على العرش، مع قوله بنفي التشبيه والتجسيم، لأن التأويل بلا شك يقرب العقيدة إلى المذاريك البشرية، ولا يصح أن يكلف الناس ما لا يطيقون. لا سيما وأن ابن تيمية يعتبر كل الأسماء الواردة في نعيم الجنة مجازية، محتجاً بقول ابن عباس: (ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء)، فالله أخبر أن في الجنة خمرًا ولبنًا وماءً وحريراً وذهباً وفضة... إلخ، مع أن الحقيقة ليست مماثلة لهذه، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه في الأسماء، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا بِهِمْ مَّتَشَبِهًا﴾ - البقرة ٢٥.

فإذا كان المجاز يقبله في هذا المقام، أفلا يكون من السائع إجراء المجاز لإبعاد نطاق الجسمية؟ لا سيما وأن بعض ما ساقه ابن تيمية من النصوص، المجاز فيها واضح، حتى كأنه الحقيقة، مثل: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ - فاطر ١٠، ومثل قوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ - الذاريات ٢٢.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ص ٢٧١.

ومن نادى بفكرة التَّأْوِيلِ العقلي مُبَكَّرًا هو الجَعْدُ بن دِرْهَم، وهو أول من قال: القرآن مخلوق، الذي أخذ بدعته عن بَيَّان بن سَمْعَانَ، وأخذها بَيَّان عن طالوت ابن أُخْتِ لَبِيد بن أَعْصَم الذي سحر الرُّسُول ﷺ.

والجَعْدُ أول من نادى بالتعطيل.

والتعطيل اضْطِلاح وضعه السَّلَفُ وصمًا للمُعْتَزَلَةِ، ومعناه: إنكار الصفات القديمة القائمة بالذات.

فالجَعْدُ من نفاة الصفات، وهذا أدى به إلى إنكار الكلام القديم. وقد أداه نفى الصفة إلى القول بخلق القرآن، أي: إنه أنكر الكلام القديم.

لذَلِكَ حين ذبح خَالِدُ بن عَبْدِ الله الْقَسْرِيُّ، وهو والي هِشَام بن عَبْدِ الملك على الْعِرَاق، الجَعْدُ سنة ١٢٤ هـ، قال: إن الجَعْدُ يقول: (إنه ما كلم الله مُوسَى تكليماً، ولا اتخذ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً)، يريد بهذا القول: أن الله لم يكلم مُوسَى بكلام قديم، وإنما بكلام حادث، ولم يتخذ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً في القديم وإنما في زمان حادث، وإذا كانت هَذِهِ كلها حوادث، فكيف يكون القرآن، وهو محتواها، قديماً؟

وأخذ الْجَهْمُ بن صَفْوَانَ، المقتول سنة ١٢٨ هـ، هَذَا الرَّأْيَ عن الجَعْدُ بن دِرْهَم، وإليهما تنسب فرقة (الْجَبْرِيَّة). وحين ذهب الْجَهْمُ إلى بَلْخ، وقابل الْمُفَسِّرَ المشهور الْمُشَبِّهَ مُقَاتِلَ بن سُلَيْمَانَ، نادى بالرد على مُقَاتِلَ بشدة، حتى قال أَبُو حَنِيفَةَ:

(أفرط جَهْمُ في نفى التشبيه، حتى قال: إنه تعالى ليس بشيء، وأفرط مُقَاتِلُ في معنى الإثبات حتى جعله مثل خلقه، إن هَذَا مُعْطَلٌ، وذاك مُشَبَّهٌ، وإن لهما رأيين خبيثين).

وَتَحْكِيمُ العقل في النُّصُوصِ عند الجَعْدُ ثم الْجَهْمُ، إنما صارا إليه، لأنهما رأيا أن مَنَهْجَ الْحَدِيثِ لا يقوى على محاربة الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى والمَانَوِيَّةِ وَمَذَاهِبِ الْفِرْسِ وأعداء الْمُسْلِمِينَ الذين اجتمعوا على حَرْبِ الْإِسْلَامِ، لَذَلِكَ اتَّخَذُوا هَذَا الْمَنَهْجَ

العقلي^(١)، وهو منهج التأويل المجازي للنصوص المؤهمة للمُشابهة، فكانوا حرباً شعواء على المُشبهة، وسبباً في القضاء على فكرة التشبيه.

وكان ذلك في نهاية القرن الأول الهجري على يد المُعتزلة^(٢) خاصة.

وتبعهم في ذلك التأويل عامة المسلميين مع تعديلات طفيفة، من علماء الأشاعرة، والماتريدية، والحنابلة، والشيعة الإمامية، والزيدية، والإباضية.

كما هو ظاهر في هذا المبحث وهوامشه التي ذكرت فيها مصادرهم.

وقال الغزالي في كتابه (الفرقة بين الإسلام والزندقة):

سمعت الثقات من أئمة الحنابلة يقولون: أحمد بن حنبل صرح بتأويل ثلاثة أحاديث:

أحدها: قوله ﷺ: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض).

والثاني: قوله عليه الصلاة والسلام: (قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن).

والثالث: قوله عليه الصلاة والسلام: (إني لأجد ريح نفس الرحمن من قبل اليمن).

قال الغزالي: فانظر كيف أول أحمد، لقيام البرهان عنده على استحالة ظاهره،

(١) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنَّشارج ١ ص ٣٢٨-٣٣٦.

وانظر: كتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها عن الجبرية ثم عن المعتزلة ورجالها وآرائها ص ١٢٥-١٦٨ مؤثفاً من كتب الفرق الإسلامية.

(٢) انظر أمثلة كثيرة جداً من الردود على المُشبهة باعتبار التأويل في: مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّار.

مع أنه أبعد الناس عن التَّأْوِيلِ.

وأنكر ابن تَيْمِيَّةَ عَلَى الْغَزَالِيِّ، وقال: إنه لا يَصَحُّ عَنْ أَحْمَدَ.

قال الزَّرْكَشِيُّ: ونقل الثَّقَّةُ لا يندفع. وقد نقل ابن الجَوْزِيِّ في كتاب مِنْهَاجِ الْوُصُولِ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ - الفجر: ٢٢، أي: أمر ربك^(١).

قال الإمام الرَّازِي: (جميع فِرَقِ الْإِسْلَامِ مُقَرَّرُونَ بِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ فِي بَعْضِ ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ)^(٢).

وعقد القسم الثاني من كتابه: (أَسَاسُ التَّقْدِيسِ) فِي تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهَاتِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْآيَاتِ، وَأَقَامَ الْأَدْلَةَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ التَّأْوِيلِ. ودافع عنه الكثيرون.

(١) الْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٥ ص ٤٢-٤٣ وأشار المحقق إلى فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص ١٠، وخرَّجَ الْأَحَادِيثَ بِالْهَامِشِ.

(٢) أَسَاسُ التَّقْدِيسِ لِلرَّازِيِّ ص ٦٧.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

تَأْوِيلُ النُّصُوصِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ

ومن أمثلة تَأْوِيلَاتِ القائلين بتَأْوِيلِ النُّصُوصِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ بما يتفق وتنزيه الله تعالى عما لا يليق به، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشُّورَى: ١١، ما يأتي:

النُّصُوصُ الَّتِي تُوهِمُ الْجَهَةَ:

١ - قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ - طه: ٥.

الاستواء: هو الاستيلاء^(١)، والمُلْكُ. ومنه قول الشاعر:

(١) تَفْسِيرُهُ بِمَعْنَى الْاِسْتِيْلَاءِ فِي:

الإرْشَادُ لِلْجُودِيَّةِ ص ٤٠ (القهر والغلبة). والاقتِصَادُ فِي الاِعتِقَادِ لِلْغَزَالِيِّ ص ٣٨-٤٠ وإحياءُ عُلُومِ الدِّينِ وشرحه: إِتِّحَافُ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ ج ٢ ص ١٠٦ (القهر والغلبة). ودَفْعُ شُبْهِ التَّشْبِيهِ لابن الجَوَزِيِّ ص ٣٠ والمَوَاقِفُ ج ٨ ص ٢٤ ودَفْعُ شُبْهِ مَنْ شُبْهِهُ وَتَمَرُّدُ الْحِصْنِيِّ ص ٢٨٨ والمُسَايَرَةُ وشرحه المُسَامَرَةُ وشرحه لِقَاسِمِ بْنِ قُطْلُوبُغَا ص ٣٤-٣٥ وشرحُ الجَوَهْرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٧ (الاستيلاء والملِكُ مَذْهَبُ الْخَلْفِ). وشرحُ الجَوَهْرَةِ لِلْقَانِي ص ١٤٩ وشرحُ وصية الإمام أبي حَنِيفَةَ لِلْبَابِرِيِّ ص ١٠٠: (التَّهَامُ وَالِاسْتِيْلَاءُ وَالِاسْتِقْرَارُ مَذْهَبُ الْخَلْفِ). وَالتَّمْهِيدُ لِلْأَمَشِيِّ ص ٦٤ وَبَحْرُ الْكَلَامِ ص ٥٠ وَنُجْبَةُ اللَّالِي ص ٢٨ وَمُتَشَابِهَةُ الْقُرْآنِ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ ص ٧٣ و٣٥١ و٤٠٣ (الاستيلاء والاقتدار). وشرحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ ص ٢٢٦ (الاستيلاء والغلبة). وَالمُخْتَصَرُ فِي أُصُولِ الدِّينِ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ ج ١ ص ٢١٦ والمَوْجُزُ لِأَبِي عَمَّارٍ ج ١ ص ١٣٢ (عن ابن عَبَّاسٍ: اسْتَوْلَى). وَمَشَارِقُ أَنْوَارِ الْعُقُولِ ج ١ ص ٤٠٥ وَحَاشِيَةُ التَّرْتِيبِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ ج ٧ ص ٣١٢

قد استوى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ من غير سَيْفٍ أو دم مُهْرَاقٍ^(١)
 وأجاب الجَوْنِيُّ عن بعضهم بقوله: (فإن قيل: هلا أجريتم الآية ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
 الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ - طه: ٥، على ظاهرها من غير تعرض للتأويل، مصيراً إلى أنها من
 المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله؟

وشرح غَايَةُ الْمُرَادِ ص ٤٣ والنُّورُ لِعُثْمَانَ الْأَصَمِّ ص ١١٦ والبُعْدُ الْحَضَارِيُّ لِلْعَقِيدَةِ
 الْإِبَاضِيَّةِ ص ٢٨٥ والزَّيْدِيَّةُ لِلْفَضِيلِ ص ٥٥ وخُلَاصَةُ عِلْمِ الْكَلَامِ لِلْفَضْلِيِّ ص ٢٠٦-٢٠٧.
 وفي إتحاف السَّادَةِ ج ٢ ص ١٠٦ نسبه الْجَاحِظُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، لَكِنْ رده ابنُ تَيْمِيَّةَ، وجاء
 بمعاني الاستواء المتعددة. وكتابي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٣٥٨.
 (١) البيت في:

الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ لِلْغَزَالِيِّ، وَبَحْرُ الْكَلَامِ لِلنَّسْفِيِّ ص ٥٠ والموجز لأبي عَمَّار،
 والمُسَايَرَةُ، وَشَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ، السَّابِقَةُ.

وفي الْمَوَاقِفِ السَّابِقِ: قد استوى عَمْرُو....

وفي معنى (الاستواء) في الآية أقوال:

١- الاستيلاء بالقهر والغلبة. وهو قول الْمُعْتَزِلَةِ.

٢- الاستقرار. وهو قول الْمُجَسِّمَةِ.

٣- الارتفاع. وهو قول بعض أَهْلِ السُّنَّةِ.

٤- العُلُوُّ. وهو قول بعض أَهْلِ السُّنَّةِ.

٥- الملك والقدرة. وهو قول بعضهم.

٦- التمام والفراغ من فعل الشيء.

إتحاف السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ ج ٢ ص ١٠٧ عن ابنِ بَطَّالٍ.

وانظر: الْإِتْقَانُ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٤٨٥ وَكَفَايَةُ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ ص ٤٩ و٥٠ وَلَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ج ١

قلنا: إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبئ عنه في ظاهر اللسان وهو الاستقرار فهو التزام للتجسيم.

وإن تشكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسيم.

وإن قطع باستحالة الاستقرار فقد زال الظاهر. والذي دعا إليه من إجراء الآية على ظاهرها لم يستقم له. وإذا أزيل الظاهر قطعاً فلا بد بعده في حمل الآية على محمل مُستقيم في العقول مستقر في موجب الشرع^(١).

٢- قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ - النحل: ٥٠.

فالفوقية تعني: التعالي في العظمة، أي: أن الملائكة يخافون ربهم من أجل تعاليه وارتفاعه في العظمة^(٢).

٣- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ - فصلت: ٣٨.

فالعندية تعني: الاصطفاء والإكرام^(٣).

٤- قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ - فاطر: ١٠.

أي: يرتضيه، لأن الكلم عَرَض، يمتنع عليه الانتقال^(٤).

أو: يرتفع إلى حيث لا حاكم سواه، كما يقال في الحادثة: (ارتفع أمرها إلى الأمير) إذا صار لا يحكم فيها سواه^(٥).

(١) الإرشاد للجويني ص ٤١-٤٢.

(٢) شرح الجوهرة للباجوري ص ١٥٧ وشرح الجوهرة للقائي ص ١٤٩ وشرح الجوهرة للصاوي ص ٢١٥.

(٣) المواقف للإيجي ج ٨ ص ٢٤.

(٤) المواقف وشرحه للسيد الشريف ج ٨ ص ٢٤.

(٥) خلاصة علم الكلام للفضلي ص ٢٠٨.

- ٥- قوله تعالى: ﴿تَرْجُحُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ - المعارج: ٤.
 أي: العروج إلى موضع يتقرب إليه بالطاعات فيه^(١).
 ٦- قوله تعالى: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ - الملك: ١٦.
 من في السماء: أي: حكمه وسُلْطانه، أو مَلَكٌ مُّوَكَّلٌ بالعذاب^(٢).
 ٧- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۖ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ - النجم.

(١) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيف ج ٨ ص ٢٤.

(٢) المَوَاقِف ج ٨ ص ٢٤.

فإن قيل: لِمَ تُرْفَعُ الأيدي إلى السماء وهي جهة العُلُوِّ؟

أُجِيب: بأن السماء قِبْلَةُ الدعاء، كما أن الكَعْبَةَ قِبْلَةُ الصلاة.

المُسَايَرَة ص ٣١. وفي أَصُول الدِّين لِلْعَزَّزِيِّ ص ٧١: (إنما ترفع - الأيدي - لأنها قبله الدعاء، كالتوجه إلى الكعبة في الصلاة، ووضع الوجه على الأرض عند السجود، وإن لم يكن الله عزَّ وجلَّ في الكعبة ولا تحت الأرض).

وَرَدَّ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْقَوْلَ بأن السماء قبله الدعاء في شرحه العقيدة الطحاوية ص ٣٩٢ محتجاً بأُمُور منها:

١- القول بأن السماء قبله الدعاء لم يقله أحد من سَلَفِ الأُمَّة، وهذا من الأُمُور الشَّرْعِيَّةِ الدِّيْنِيَّةِ التي لا يجوز أن تخفى على عُلَمَاءِ السَّلَفِ.

٢- قبله الدعاء هي قبله الصلاة، فيستحب للداعي أن يستقبل القِبْلَةَ، وكان النَّبِيُّ ﷺ يستقبل القِبْلَةَ في دعائه في مواطن كثيرة. فمن قال: إن للدعاء قبله غير قبله الصلاة، أو أنه له قبلتين: إحداها الكعبة، والأخرى السماء، فقد ابتدع في الدِّين، وخالف جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ. سَرَحَ الْعَقِيدَةَ الطَّحَاوِيَّةَ لابن أبي العزِّ ص ٣٩٢. وفي الهامش أشار المحقق إلى الأحاديث من البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ والتِّرْمِذِيِّ وأحمد التي فيها استقبال الرُّسُولِ ﷺ البيت.

وانظر: السماء قبله الدعاء وتوجيهه في: الاقتصاد في الاعتقاد للعزالي ص ٣٥ ومقاصد الطالبين ج ٤ ص ٥١ والمُسايرة ص ٣١ وكتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٣٥٠.

الدنو: قرب الرَسُول إليه بالطاعة. والتقدير بقاب قوسين تصوير للمَعْقُول بالمحسوس^(١).

٨- قوله ﷺ للجارية الخرساء: أين الله؟ فأشارت إلى السماء، فقرر أنها مُؤْمِنَة.

فأراد بالسؤال بـ (أين) أن يستكشف عن معتقدها، فلما أشارت إلى السماء، علم أنها ليست وثنية، وحل إشارتها على أنها أرادت كونه تعالى خَالِق السماء، فحكم بإيمانها^(٢).

٩- الْحَدِيث الْقُدْسِيّ: (مَا وَسِعَنِي أَرْضِي وَلَا سَمَائِي، وَإِنَّمَا وَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ).

يجب تأويله فيكون:

المُرَاد من (وَسِعَنِي) هو وسع هيئتي ورحمتي^(٣).

(١) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيف ج ٨ ص ٢٤.

(٢) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيف ج ٨ ص ٢٤ والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص ٣٥ وتلخيص الأدلة ج ٢ ص ٦٩٤.

حديث: الجارية. في:

صَحِيح مُسْلِم: ٥ كتاب المساجد، ٧ باب تحريم الكلام في الصلاة...، رقم ٥٣٧، ص ٢٤٦ عن مُعَاوِيَةَ بن الحكم السُّلَمِيّ.

وُسْنَن أَبِي دَاوُد: أبواب تفريع استفتاح الصلاة، ١٧٠ باب تسميت العاطس، رقم ٩٣٠، ج ٢ ص ١٩٢ عن مُعَاوِيَةَ بن الحكم السُّلَمِيّ.

وليس فيها وصف الجارية بالخرساء.

وقال الشَّيْخ شُعَيْب في تَحْرِيجِهِ سُنَن أَبِي دَاوُد: إسناده صَحِيح. وَخَرَّجَهُ من عدد كَبِير من كتب الْحَدِيث.

(٣) حَاشِيَةِ الصَّائِي عَلَى شَرْح الدَّرْدِير ص ٥٨ وكتابي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّة وَمَذَاهِبُهَا ص ٣٤٩.

وَحَدِيث: مَا وَسِعَنِي أَرْضِي... إلخ:

لأن الله تعالى ليس حالاً بمكان، فالله تعالى لو كان في مكان للزم قدم المكان، ومن المَعْلُوم أن لا قديم إلا الله تعالى^(١).

النُّصُوصُ الَّتِي تُوْهِمُ الْجِسْمِيَّةَ:

١ - قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ - الفجر: ٢٢.

أي: وجاء أمر ربك الشَّامِل للعذاب، أو عذاب ربك^(٢)، أو متحملو أمر ربك للمحاسبة والفصل. ففي الرجوع إلى الكتب عند التنازع قالوا: إذا جاء الشَّافِعِيُّ فقد كفانا، أي: كتابه، لأن ظاهر الآية يفيد أنه تعالى كالوَاحِد منا في أنه يجيء ويذهب، ولو كان كَذَلِكَ لكان مُحَدَّثاً مُدَبَّراً مُصَوَّراً^(٣).

وذلك جرياً على عادة العرب في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما قال عز وجل: ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾ - يوسف: ٨٢، يعني أهل القرية^(٤).

٢ - قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِ﴾ - البقرة:

قال المُنَاوِي فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٦٣٨: (لا أصل له)، وذلك عند شرحه حَدِيث: إن لله تعالى آنية... إلخ.

- (١) المَوَاقِفُ لِلإِيضِيِّ ج ٨ ص ٢٠ وكتابي: العَقِيدَةُ الإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٣٥٠.
- (٢) المَوَاقِفُ لِلإِيضِيِّ ج ٨ ص ٢٤ وشرح الجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٨. ونقله أبو عَمَّار فِي المَوْجِز ج ١ ص ١٣٥ عن ابن عَبَّاس. والنُّورُ لِعُثْمَانَ الْأَصَمِّ ص ١١٠ ومُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ ص ٦٨٩ (وجاء أمر ربك). والإِرْشَادُ ص ١٦٠ (وجاء أمر ربك). والعَدْلُ والتَّوْحِيدُ لِلْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّيِّ ص ١٣٦ وأَسَاسُ التَّقْدِيسِ لِلرَّازِيِّ ص ٨٢ والزَّيْدِيَّةُ لِلْفُضَيْلِ ص ٥٢.

وانظر: تَلْخِصُ الْأَدْلَةِ ج ٢ ص ٦٨٦ وخُلَاصَةُ عِلْمِ الْكَلَامِ ص ٢٠٨.

(٣) مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ ص ٦٨٩.

(٤) شَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ ص ٢٢٩-٢٣٠.

٢١٠.

أي: إتيان عذابه^(١)، أو أن متحملي أمره يأتون على هذا الوجه، وقد بين ذلك في سورة النحل، فقال: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ - النحل: ٣٣، فذكر نفسه في هذا الموضع وأراد أمره.

فظاهر الكلام يوجب أنه تعالى يأتهم في ظلل من الغمام، بمعنى أنه مكان له وظرف، وهذا يوجب أنه أصغر من الظلل، والظل أعظم، ويوجب أن تكون الملائكة معه في الظلل، لمكان العطف، وهذا يعني أنه تعالى جسم مؤلف مَصَوَّر، وهذا يوجب الحدوث^(٢).

٣- قوله تعالى: ﴿ فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ﴾ - غافر: ١٢.

فالكبر هنا مؤول، فيراد به الكبر المعنوي، بمعنى العظم، فيوصف به، ولا يراد به الكبر الحسي، لأنه تعالى لا يوصف بالصغر أو الكبر^(٣)، وهذا من وصف الأجسام.

٤- قوله ﷺ: (ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له).

أي: ينزل ملك ربنا، فيقول عن الله^(٤).

(١) المواقف وشرحه للسيد الشريف ج ٨ ص ٢٤ وأساس التقديس للرازي ص ٨٢ والعدل والتوحيد للقاسم بن إبراهيم الرسي ص ١٣٦ والنور العثمان الأصم ص ١١٠.

(٢) متشابه القرآن ص ١٢٠-١٢١.

(٣) حاشية الصاوي على شرح الدردير ص ٥٨ وكتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٣٤٩.

(٤) المواقف وشرحه للسيد الشريف ج ٨ ص ٢٤ وأساس التقديس للرازي ص ٨٢ وشرح الجوهر للباجوري ص ١٥٨ والإرشاد ص ١٦١.

فإضافة النُّزُولِ إليه تعالى مجاز، وبالحقيقة هو مضاف إلى ملك من الملائكة، كما قال تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ - يُوسُف: ٨٢^(١).

٥- قوله ﷺ في حَدِيثِ رؤية الْمُؤْمِنِينَ رَبَّهُمْ يومَ الْقِيَامَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: (...).
فِيَأْتِيَهُمُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ (...).

ذَكَرَ النَّوَوِيُّ أَنَّ عَلَى مَذْهَبِ التَّأْوِيلِ يُقَالُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: (فِيَأْتِيَهُمُ اللَّهُ): إِنَّ الْإِتْيَانَ
عِبَارَةٌ عَنْ رُؤْيَيْهِمْ إِيَّاهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ مَنْ غَابَ عَنْ غَيْرِهِ لَا يُمْكِنُ رُؤْيَاهُ إِلَّا
بِالْإِتْيَانِ، فَعَبَّرَ بِالْإِتْيَانِ وَالْمُجِيءِ هُنَا عَنِ الرُّؤْيَا مُجَازًا.

وَقِيلَ: الْإِتْيَانُ فَعْلٌ مِنْ أَعْمَالِ اللَّهِ تَعَالَى، سَمَاءٌ إِتْيَانًا.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِ(يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ)، أَي: يَأْتِيَهُمْ بَعْضُ مَلَائِكَةِ اللَّهِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ
رَحْمَةُ اللَّهِ: هَذَا الْوَجْهَ أَشْبَهَ عِنْدِي بِالْحَدِيثِ، وَيَكُونُ هَذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَهُمْ فِي الصُّورَةِ
الَّتِي أَنْكَرُوهَا مِنْ سَمَاتِ الْحَدَثِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْمَلَكِ وَالْمَخْلُوقِ.

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ١٩ كِتَابُ التَّهَجُّدِ، ١٤ بَابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، رَقْمُ
١١٤٥، بِهَذَا اللَّفْظِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَصَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨٠ كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، ١٤ بَابُ الدُّعَاءِ نِصْفَ اللَّيْلِ، رَقْمُ ٦٣٢١.
وَفِي: ٩٧ كِتَابُ التَّوْحِيدِ، ٣٥ بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ - الْفَتْحُ
١٥، رَقْمُ ٧٤٩٤، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٦ كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ، ٢٤ بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ، رَقْمُ ٧٥٨ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ... وَغَيْرُهُمْ. / شَرْحُ الْعَقِيدَةِ
الطَّحَاوِيِّ لَابْنِ أَبِي الْعِزِّ، هَامِشُ ص ٢٦٩ لِمُحَقِّقِهِ: شُعَيْبُ الْأَرْزُوقُ.

(١) الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ لِلْغَزَالِيِّ ص ٤٠ وَكِتَابِي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٣٥٩-٣٦٠.

وقال: - أي: القاضي عياض -: أو يكون معنى يأتيهم الله في صورة، أي: يأتيهم بصورة، ويظهر لهم من صور الملائكة ومخلوقاته التي لا تشبه صفات الإله ليختبرهم، وهذا آخر امتحان المؤمنين، فإذا قال لهم هذا الملك، أو هذه الصورة: أنا ربكم، رأوا عليه من علامات المخلوق ما ينكرونه، ويعلمون أنه ليس ربهم، ويستعيذون بالله منه. والمراد بالصورة هنا الصفة. وإنما عرفه المؤمنون بصفته وإن لم تكن تقدمت لهم رؤية له سبحانه، لأنهم يرونه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته^(١).

النصوص التي توهم الصورة:

رَوَى أَحْمَدُ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ عَبْدَهُ، فَنَهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صَوْرَتِهِ.

والمراد بالصورة هو الصفة من سمع وبصر، وعلم وحياة، فهو على صفته تعالى بالجُمْلَةِ، وإن كانت صفته تعالى قديمة، وصفة الإنسان حادثة.

واختلفوا في عودة الهاء في (صورته) على أقوال:

١ - هو ضمير عائد على الله تعالى، بدلالة ما ورد في بعض طرق الحديث: (فإن

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ص ٢٧١-٢٧٢.

وقوله ﷺ: فيأتيهم الله تبارك وتعالى في صورة غير صورته التي يعرفون... إلخ، في:

صحيح مسلم: ١ كتاب الإيمان، ٧٩ باب معرفة طريق الرؤية، رقم ١٨٢، ص ١٠٧ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عياض (القاضي): بن موسى اليحصبي السبتي، أبو الفضل، عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته. ولي قضاء سبتة ثم قضاء غرناطة. توفي بمراكش سنة ٥٤٤ هـ. من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفی، وشرح صحيح مسلم، وترتيب المدارك.

تاريخ قضاة الأندلس ص ١٠١ وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٣٠٤ رقم ١٠٨٣.

الله خلق آدم على صورة الرَّحْمَنِ). وإضافة الصورة إليه على طريق الإكرام للصورة البشرية المُسْتَحْسَنَة المفضلة على غيرها من صور الحيوانات كإضافة المساجد إليه.

٢- الهاء عائد على الأخ المضروب، بدلالة ما ورد في رِوَايَةِ صَحِيح مُسْلِم بلفظ: (فإذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته). أي: وإذا كان كذلك فينبغي احترامه باتقاء الوجه^(١).

٣- الهاء عائد إلى آدم. وَضَعْفُهُ النَّوْوِي^(٢).

وعوده على آدم، أي: على صفته، أي: خلقه موصوفاً بالعلم الذي فَضَّلَ به الحيوان وهذا محتمل^(٣).

(١) شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٩.

وانظر: الإرشاد ص ١٦٤.

وشرح صحيح مسلم للنووي ص ١٨٦٠، وفيه: قول المازري: حَدِيثُ (إن الله... على صورة الرَّحْمَنِ) ليس بثابت عند أهل الحديث.

وفتح الباري ج ٨ ص ١٦٧-١٦٨ عند شرحه حَدِيثُ (إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه) في آخر كتاب العتق من صحيح البخاري.

وانظر: تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ج ١ ص ١٣٢.

وحديث: فإذا قاتل أحدكم أخاه... على صورته.

بهذا اللفظ في:

صحيح مسلم: ٤٥ كتاب البر والصلة، ٣٢ باب النهي عن ضرب الوجه، رقم ١١٥/٢٦١٢ ص ١٢٥٧ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ص ١٨٦٠.

وانظر ما يوهم الصورة في: أساس التقديس للرازي ص ٧٠.

(٣) فتح الباري لابن حجر ج ٨ ص ١٦٨ وفيه تفصيل.

أو خلق الله آدم على صورته التي شُهِد عليها في الدنيا، لم تُغَيَّر صورته عند إخراجه من الجنة إلى الدنيا كما غيَّرت صورة إبليس والحية^(١).

النصوص التي توهم الجوارح:

١ - قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ - الرَّحْمَن: ٢٧.

الوجه: أي: الذات^(٢). وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ - البقرة: ١١٥، وظاهره أنه جسم يجوز عليه الأبعاد والأعضاء، وهذا لا يصح، لأنه يقتضي أن وجهه تعالى في كل مكان، ويقتضي التجسيم، لأنه لو كان جسماً وله وجه وأعضاء فلا بد من أن يكون في جهة دون جهة، فالمراد إذا ذاته^(٣).

٢ - قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ - الفتح: ١٠.

اليد: أي: القدرة^(٤). وظاهر الآية إثبات اليد لله تعالى كما تقول المُشَبَّهة، وهذا لا

وانظر الحديث وعودة الهاء في: دَفَعَ شَبَهَ التَّشْبِيهِ لابن الجوزي ص ٤٣-٤٦.

(١) تَبْصِرَةُ الْأَدَلَّةِ لِأَبِي الْمُعِينِ النَّسْفِيِّ ج ١ ص ١٣٢.

(٢) شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٩ وَأُصُولُ الدِّينِ لِلْبَغْدَادِيِّ ص ١١٠ وَأَنْوَارُ الْعُقُولِ وَشَرْحُ: مَشَارِقِ أَنْوَارِ الْعُقُولِ ج ١ ص ٤٠٢ وَبَهْجَةُ الْأَنْوَارِ ص ٨٥ وَالنُّورُ لِعُثْمَانَ الْأَصَمِّ ص ٨٨ (أي: وبقِيَ ربك). وَمُتَشَابِهَةُ الْقُرْآنِ ص ١٠٥ وَشَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ ص ٢٢٧ وَفِي الْإِرْشَادِ ص ١٥٥ و١٥٧: (الوجود). وَشَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْقَانِي ص ١٤٩: (الذات أو الوجود). وَالزَّيْدِيَّةُ لِلْفَضِيلِ ص ٥٢ وَخُلَاصَةُ عِلْمِ الْكَلَامِ ص ٢٠٨.

(٣) مُتَشَابِهَةُ الْقُرْآنِ ص ١٠٥.

(٤) شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٩ وَشَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْقَانِي ص ١٤٩ وَالْإِرْشَادُ ص ١٥٥ وَأُصُولُ الدِّينِ لِلْبَغْدَادِيِّ ص ١١١ وَالْقَوْلُ الْفَصْلُ شَرْحُ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ ص ٢١٣ وَالْمَوْجِزُ لِأَبِي عَمَّارٍ ج ١ ص ١٤٤ وَنُخْبَةُ اللَّائِي ص ٢٨ وَتَبْصِرَةُ الْأَدَلَّةِ لِأَبِي الْمُعِينِ النَّسْفِيِّ ج ١ ص ١٣٠ وَتَلْخِصُ الْأَدَلَّةِ ج ٢ ص ٦٨٠ وَالْعَدْلُ وَالتَّوْحِيدُ لِلْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّيِّ ص ١٣٥ وَالْأَسَاسُ لِعَقَائِدِ الْأَكْيَاسِ ص ٩٤ وَشَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ ص ٢٢٨.

يَصِحَّ، لَأَن ظَاهِرَهُ يوجب جواز المصافحة عليه، وجواز اليمين على يده. ثم أنه لا يكون في وصفه تعالى بأن يده فوق أيديهم على معنى المكان - على هذا الوجه - فائدة، لأن الضعيف قد تكون يده فوق يد القوي. فالمراد بالآية أنه تعالى أقوى منهم وأقدر، فإذا نكثوا البيعة فالله تعالى يقدر عليهم وعلى إنزال العقوبة بهم^(١).

٣- قوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا﴾ - هود: ٣٧.

بأعيننا: بالبصيرة والمعرفة، وسمى ذلك أعيناً على جهة التوسع، كما يقول القائل لغيره: افعل ذلك بمرأى مني ومسمع.

وظاهر الآية يقتضي أنه أمره أن يصنع الفلك بأعينه، فيقتضي أن الله أعيناً، من غير أن يوقف على عدده^(٢).

وأعيننا: المكان المحوط بالملائكة والحفظ والرعاية^(٣).

والعين: بالحفظ والكلأ^(٤).

٤- قوله ﷺ: (إن قلوب بني آدم كلها، بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يُصَرِّفه حيث يشاء).

(١) مُتَشَابِهُ الْقُرْآنِ ص ٦٢٠.

(٢) مُتَشَابِهُ الْقُرْآنِ ص ٣٨٠.

وانظر: شَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ ص ٢٢٧.

(٣) الْإِرْشَاد ص ١٥٧.

(٤) شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْقَانِي ص ١٤٩.

وانظر: أَسَاسُ التَّقْدِيسِ لِلرَّازِي ص ٩٥-٩٦ وَتَبْصِرَةُ الْأَدِلَّةِ لِأَبِي الْمُعِينِ النَّسْفِيِّ ج ١ ص ١٣١ وَتَلْخِصُ الْأَدِلَّةِ ج ٢ ص ٦٧٨ وَالْأَسَاسُ لِعَقَائِدِ الْأَكْبَاسِ ص ٩٥ وَالزَّيْدِيَّةُ لِلْفَضِيلِ ص ٥٢: (بعلمنا). وَأَنْوَارُ الْعُقُولِ وَشَرْحُهَا مَشَارِقُ أَنْوَارِ الْعُقُولِ ج ١ ص ٤٠٢ وَبَهْجَةُ الْأَنْوَارِ ص ٨٥.

فالمُرَاد بالإِصْبَعَيْنِ: أي: صفتين من صفاته، وهما: القدرة والإرادة^(١).

٥- قوله ﷺ في الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: (وما يزال عبدي يتقربُ إِلَيَّ بالنوافل حتى أُحِبَّهُ، فإذا أُحِبَّهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الذي يسمع به، وَبَصَرَهُ الذي يُبصرُ به، ويَدَهُ التي يبطش بها، وَرِجْلَهُ التي يمشي بها، وإن سألني لأُعْطِيَنَّهُ، ولئن استعاذني لأُعِذَّنَّهُ).

وهَذَا الْحَدِيثُ مَوْوَلٌ، فيكون المُرَاد منه هو كناية عن استيلاء محبة الله على الشخص، حتى أُغْتِنَتْهُ عن شهود سواه^(٢)، لأن الله تعالى مُنَزَّهٌ عن الاتصال في الذات: بأن يكون مركباً، تتصل أجزاؤها ببعضها، أو بالغير: فهو ليس مُتَّصِلاً بالعالم، بحيث يكون حالاً أو سارياً فيه^(٣).

(١) شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٩.

وانظر: الاقْتِصَادُ فِي الِاعْتِقَادِ لِلْغَزَالِيِّ ص ٣٩.

وَحَدِيثٌ: إن قلوب بني آدم... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٦ كتاب القَدَر، ٣ باب تصريف الله تعالى القلوب، رقم ٢٦٥٤ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ.

(٢) حَاشِيَةُ الصَّاوِي عَلَى الدَّرْدِيرِ ص ٥٨.

وَحَدِيثٌ: وما يزال عبدي... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨١ كتاب الرقاق، ٣٨ باب التواضع، رقم ٦٥٠٢، ص ١٣٨٢ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) شَرْحُ الْخَرِيدَةِ لِلدَّرْدِيرِ وَحَاشِيَةُ الصَّاوِي عَلَيْهِ ص ٦٧ و ٥٨ و كتابي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٣٥٢.

وانظر نماذج من هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ فِي: شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلدَّرْدِيرِ وَحَاشِيَةُ الصَّاوِي عَلَيْهِ ص ٦٨-٦٩ وَشَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلصَّاوِي ص ٢١٤ وَشَرْحُ النَّسْفِيَّةِ لِعَبْدِ الْمَلِكِ السَّعْدِيِّ ص ٦٥ وما بعدها. وَطَوَالِغُ الْأَنْظَارِ ص ١٩٠.

وانظر مناقشة أَهْلِ السُّنَّةِ لِلْمُعْتَزِّلَةِ فِي تَأْوِيلَاتِهِمْ فِي كِتَابِ الْمُعْتَزِّلَةِ لِعَوَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

وتتبع ابن الجوزي أقوال ابن حامد وأبي يعلى وابن الزاغوني، وقال: فرأيت الرد عليهم لازماً لثلاث ينسب الإمام أحمد رحمه الله إلى التشبيه والتجسيم^(١).
ومن ذلك:

ذهب ابن حامد في قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ - الرّحمن: ٢٧، وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ - الأنعام: ٥٢، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ - القصص: ٨٨، إلى القول: أثبتنا لله تعالى وجهاً، ولا يجوز إثبات رأس.

قال ابن الجوزي: لقد اقشعر بدني من جراته على ذكر هذا، فما أعوزه في التشبيه غير الرأس. إنما المقصود في الآيات على ما قاله المفسرون: ويبقى ربك، ويريدونه، وهالك إلا هو^(٢).

وذهب القاضي أبو يعلى في قوله تعالى: ﴿وَلَنُصَنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ - طه: ٣٩، وقوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ - هود: ٣٧، إلى أن العين صفة زائدة على الذات، وقد سبقه أبو بكر بن خزيمة فقال: لربنا عينان ينظر بهما. وقال ابن حامد: يجب الإيذان بأن له عينين.

ورده ابن الجوزي: بأن معنى الآية، والآية الأخرى: ﴿وَلَنُصَنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ - طه: ٣٩، أي: بمرأى منا. وإنما جمع لأن عادة الملك أن يقول أمرنا ونهينا.

وما قالوه ابتداء لا دليل لهم عليه، وإنما أثبتوا عينين من دليل الخطاب في قوله ﷻ:

المُعْتَق ص ١٣٨ وما بعدها مستفيداً في الرد من الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لابن القيم، ويان تلبيس الجهمية لابن تيمية.

(١) دفع شبه التشبيه ص ٢٠، وفيه قال ابن الجوزي: لما صنف هؤلاء الثلاثة كتباً، وانفرد القاضي أبو يعلى، فصنف الأحاديث، ذكرتها على ترتيبه، وقدمت عليها الآيات الشريفة التي وردت في ذلك.

(٢) دفع شبه التشبيه ص ٢١.

ليس بأعور، وإنما أريد نفي النقص عنه تعالى. ومتى ثبت أنه لا يتجزأ لم يكن لما يتخايل من الصفات وجه^(١).

وذهب القاضي أبو يعلى في قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ - ص: ٧٥، و﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ - المائدة: ٦٤، إلى أن اليمين صفتان ذاتيتان تسميان باليدين.

قال ابن الجوزي: هذا تصرف بالرأي لا دليل عليه.

فإن قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، اليد في اللغة بمعنى النعمة والإحسان.

والمُرَاد بيدي في الآية: أي بقدرتي ونعمتي.

ومعنى قول اليهود: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، أي: محبوسة عن النفقة.

واليد: القوة: يقولون: له بهذا الأمر يد.

وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، أي: نعمته وقدرته. وهذا كلام المحققين^(٢).

وذهب القاضي أبو يعلى في قوله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ - آل عمران: ٢٨، وقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ - المائدة: ١١٦، إلى أن لله تعالى نفساً هي صفة زائدة على ذاته.

قال ابن الجوزي: هذا قول لا يستند إلا إلى التشبيه، لأنه يوجب أن الذات شيء والنفس غيرها، والمحققون يقولون: المراد بالنفس ههنا الذات، ونفس الشيء ذاته^(٣).

واستعرض ابن الجوزي نصوص الآيات الموهمة للمشابهة، واستعرض أيضاً الأحاديث الستين التي أوردها أبو يعلى، وجاء بأقوال ابن حامد وأبي يعلى وابن الرّاغوني فيها، وهي ظاهرة في التشبيه، والتي لا تخرج عما قاله أبو يعلى:

(١) دَفَعَ شُبْهَ التَّشْبِيهِ ص ٢٢-٢٣.

(٢) دَفَعَ شُبْهَ التَّشْبِيهِ ص ٢٣-٢٤.

(٣) دَفَعَ شُبْهَ التَّشْبِيهِ ص ٢٦.

(لا يمتنع الأخذ بظاهر الأحاديث وإمرارها على ظواهرها من غير تأويل)^(١).
ورد ابن الجوزي على كل قول منها مؤولاً تلك النصوص بنحو ما أوله سائر
العلماء كما تقدم.

ولقد صنف كثير من المتكلمين المشايخ كتباً في التأويل، كمحمد بن شجاع
الثلجي، والفتبي، وعلي بن المهدي الطبري، ومحمد بن الحسن بن فورك. وردوا
ما يجب رده، وتأولوا ما يجب تأويله^(٢).

وبهذا يتضح:

أن الجمهور من السلف والخلف اتفقوا على تنزيه الله تعالى من التشبيه، وعلى
القول بالتأويل الإجمالي للنصوص المؤهمة للمشابهة، وذلك بصرف لفظها عن
ظاهره.

إلا أنهم اختلفوا في تعيين المراد من تلك النصوص.

ولم يخالف في ذلك إلا المشبهة الذين صوروا الذات الإلهية كالجسم، فأخذوا
ينعتونه بصفات الأجسام، وهؤلاء لا يعتد بكلامهم في ميزان النقد العلمي عند مقارنة
النصوص.

قال الإيجي: (مهما تعارض دليلان وجب العمل بهما ما أمكن، فتؤول الظواهر

(١) دفع شبه التشبيه ص ٦٤.

(٢) تلخيص الأدلة ج ٢ ص ٦٩٥.

ابن فورك: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر، واعظ، عالم
بالأصول والكلام، وله فيها التصانيف. من فقهاء الشافعية، وكان شديداً على الكرامية.
مات مسموماً سنة ٤٠٦ هـ.

طبقات الشافعية للشبكي ج ٤ ص ١٢٧ وطبقات الشافعية للأشوب ج ٢ ص ٢٦٦ وتبيين كذب
المفتري ص ٢٣٢ والنجوم الزاهرة ج ٤ ص ٢٤٠ وسدرات الذهب ج ٣ ص ١٨١.

إما إجمالاً ويفوض تفصيله إلى الله... وعليه أكثر السلف...، وإما تفصيلاً كما هو رأي طائفة، فنقول الاستواء الاستيلاء...^(١).

وهذان القولان ذكرهما التفتازاني، ثم قرر أن تفسير اليد بالقدرة ونحو ذلك هو تمثيل للمعاني المعقولة بنظيرها المحسوس، وخرَجَها تخرِجاً بيانياً بقوله: (في كلام المحققين من علماء البيان: إن قولنا الاستواء مجاز عن الاستيلاء، واليد واليمين عن القدرة... ونحو ذلك، إنما هو لنفي وهم التشبيه والتجسيم بسرعة، وإلا فهي تمثيلات وتصويرات للمعاني العقلية بإبرازها في الصور الحسية). فكان تخرِجُه للفظ تخرِجاً ظاهرياً بيانياً مُحْكَمًا، وكان فهماً لأساليب البيان، فأدّى مؤدى نظر الخلف التأويلي^(٢). وفي جوهرة التوحيد:

وكل نص أو هم التشبيهها أو له أو فوض ورم تنزيها
وشرحه الباجوري ذاكراً أن:

قوله: «النص» هو الدليل من الكتاب والسنة.

وقوله: (التشبيه)، أي: المشابهة.

(١) المواقف ج ٨ ص ٢٤.

عُضد الدين الإيجي: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار. من نسل أبي بكر الصديق، مولود في إنج من نواحي شيراز، ولي القضاء، عالم بالأصول وعلوم العربية والكلام. من كتبه: المواقف، والعقائد العضدية، وشرح مختصر ابن الحاجب في الأصول. مات مسجوناً سنة ٧٥٣هـ.

طبقات الشافعية للصبكي ج ١٠ ص ٤٦ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٢٣٨ والدرر الكامنة ج ٣ ص ١١٠ ونبذة الوعاة ج ٢ ص ٧٥ والنجوم الزاهرة ج ١٠ ص ٢٨٨ والبدر الطالع ج ١ ص ٣٢٦.

(٢) ابن تيمية لأبي زهرة ص ٢٨٦-٢٨٧ نقلاً عن شرح المقاصد. ونص التفتازاني في شرح المقاصد ج ٤ ص ١٧٥.

وقوله: «أَوَّلُهُ» أي: أحمله على خلاف ظاهره مع بَيَانِ المعنى المُراد، فالمراد: أَوَّلُهُ تَأْوِيلًا تفصيليًا، بأن يكون فيه بَيَانُ المعنى المُراد كما هو مذهب الخلف، وهم من كانوا بعد الخمسمائة، وقيل من بعد القرون الثلاثة.

وقوله: «أو فَوْضٌ» أي: بعد التَّأْوِيلِ الإجمالي الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره.
وقوله: «ورُمُ تنزيها» أي: واقصد تنزيهاً له تعالى عما لا يليق به مع تفويض علم المعنى المُراد.

فبعد هَذَا التَّأْوِيلِ فَوْضُ المُراد من النَّصِّ الموهم إليه تعالى على طريقة السَّلف، وهم من كانوا قبل الخمسمائة، وقيل: القرون الثلاثة الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ وأتباع التَّابِعِينَ. وطريقة السَّلف أسلم، لما فيها من السَّلَامَةِ من تعيين معنى قد يكون غير مُراد له تعالى.

وطريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيها من مَزِيدِ الإيضاح والرد على الخصوم، وهي الأرجح، ولذلك قدمها صاحب الجَوْهَرَةِ^(١).

(١) شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٦.

وانظر: شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْقَانِي ص ١٤٧-١٤٩ وتَقْرِيبُ البعيد إلى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ لِلصَّفَاقْسِيِّ ص ٨٣، وفيه:

(أَوَّلُهُ)، أي: اصرفه عن ظاهره وجوباً، ثم أنت مُخَيَّرٌ في أن تؤوله بتأويل خاص يليق بالجناب الرفيع كتأويل اليد بالقدرة أو النعمة الذي هو معناها المجازي.... وهذا مذهب الخلف، وهو أعلم وأحكم.

(أو) أَوَّلُهُ إجمالاً لا تفصيلاً، و(فوض) الأمر في المُراد منها تفصيلاً إلى الله العليم الحكيم، وهذا مذهب السَّلف، وهو أسلم، لسَلَامَتِهِ من التجاسر على تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ الذي لا يعلم تأويله إلا الله).

وانظر أيضاً: شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلصَّاوِي ص ٢١٢.

لكن عقب بعضهم على هذا:

بأن من سلك طريقة الخلف ليس واثقاً بأن ما تأولَهُ هو المراد، ولا يمكنه القطع بصحة تأويله^(١).

وهذا التعقيب لا يقف أمام التعليل السابق إجمالاً.

والتخير الوارد بحرف (أو) في البيت يفيد:

أن الأخذ بأحد هذين القولين: قول السلف، أو قول الخلف، كافٍ في العقيدة، والشخص مُخَيَّر في اتباع أيهما شاء، لأنهما متفقان على تنزيه تعالى عن المعنى المحال، وعلى الإيمان بأنه من عند الله جاء به رسول الله مُحَمَّد ﷺ، لكنهم اختلفوا في تعيين معنى صَحِيح وعدم تعيينه^(٢).

فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ:

اتفاق السلف والخلف على التأويل الإجمالي، لأنهم يصرفون المؤهّم عن ظاهره المحال عليه تعالى.

وأورد رأي السلف والخلف والد إمام الحرميين في: كفاية المعتقد، على ما نقله الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ج ٢ ص ١١٠.

وانظر: شرح الخريدة للدردير ص ٦٨-٦٩ والمختار من كنوز السنة النبوية لمحمد عبد الله دراز ص ١٨٦-١٨٧.

وتقدم الكلام عن طريقة السلف في المبحث الأول (التوقف).

(١) إتحاف السادة المتقين ج ٢ ص ١١٢ عن ابن حَجَر عن بعضهم.

(٢) حاشية الصاوي على شرح الخريدة للدردير ص ٦٩.

وانظر: شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص ٧٤ ومقاصد الطالبيين للتفتازاني ج ٤

ص ٥٠.

لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَعْيِينِ الْمُرَادِ مِنْ ذَلِكَ النَّصِّ وَعَدَمِ التَّعْيِينِ، بِنَاءً عَلَى الْوَقْفِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٧، فَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَعَلَى هَذَا فَنُظِمُ الْآيَةَ هَكَذَا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٧. وَجُمْلَةً: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٧، حَيْثُ ذُو مُسْتَأْنَفَةٍ لِبَيَانِ سَبَبِ التَّمَسُّكِ بِالتَّأْوِيلِ.

أَوْ بِنَاءً عَلَى الْوَقْفِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٧. وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ إلخ، اسْتِنَافٌ^(١).

مهاجمة التأويل

● ممن هاجم التأويل بشدة: ابنُ تَيْمِيَّةَ، الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةِ، وَعَامَّةُ الْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، وَالَّذِي هُوَ بِمَعْنَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَنِ الْإِحْتِمَالِ الرَّاجِحِ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الْمَرْجُوحِ، كَتَأْوِيلِ ﴿أَسْتَوَى﴾ بِمَعْنَى: اسْتَوَى وَنَحْوِهِ.

وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ بَرَأَى السَّلَفَ وَالْأَئِمَّةَ بَاطِلَ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَالْإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ، وَالْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكِتَابِهِ.

وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَا يُقَالُ فِيهِ: لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، بَلْ يُقَالُ فِيهِ: ﴿قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ - يُؤْنَسُ: ١٨. وَشَبَّهَهُ بِتَأْوِيلَاتِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ^(٢).

(١) شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٦ وَشَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْقَانِي ص ١٤٩.

وَسَتَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ الْأَقْوَالُ فِي الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ.

(٢) دَرَّةُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ ج ٥ ص ٣٨٢-٣٨٣.

والتَّأْوِيلُ عند ابن تَيْمِيَّةَ لفظ مشترك، يراد به أمور:

الأمر الأول:

التَّأْوِيلُ هو: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به. وهو ما جرى عليه عرف المتأخرين من الْمُتَفَقِّهَةِ وَالْمُتَكَلِّمَةِ وَالْمُحَدِّثَةِ وَالْمُتَصَوِّفَةِ ونحوهم.

وهذا التَّأْوِيلُ هو الذي يتكلمون عليه في أَصُولِ الْفِقْهِ وَمَسَائِلِ الْخِلَافِ، فإذا قال أحدُ منهم: هَذَا الْحَدِيثُ أَوْ هَذَا النَّصُّ مَوْوَلٌ، أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى كَذَا، قال الآخر: هَذَا نَوْعُ تَأْوِيلٍ.

وهذا هو التَّأْوِيلُ الذي يتنازعون فيه في مَسَائِلِ الصِّفَاتِ: إذ صنف بعضهم في إبطال التَّأْوِيلِ أَوْ ذَمِّ التَّأْوِيلِ، أَوْ قال بعضهم: آيات الصِّفَاتِ لَا تَوْوَلُ، وقال الآخر: بل يجب تَأْوِيلُهَا، وقال الثالث: بل التَّأْوِيلُ جائز، يُفْعَلُ عند المصلحة ويترك عند المصلحة، أَوْ التَّأْوِيلُ يَصْلُحُ لِلْعُلَمَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَالَاتِ وَالتَّنَازُعِ^(١).

الأمر الثاني:

التَّأْوِيلُ فِي لَفْظِ السَّلَفِ لَهُ مَعْنِيَانِ:

أحدهما: تَفْسِيرُ الْكَلَامِ وَبَيَانُ مَعْنَاهُ، سَوَاءً وَافَقَ ظَاهِرُهُ أَوْ خَالَفَهُ. فَيَكُونُ التَّأْوِيلُ وَالتَّفْسِيرُ عِنْدَهُمْ مُتَقَارِبًا أَوْ مُتَرَادِفًا.

وهذا هو الذي عناه مُجَاهِدٌ أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ. وَمُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِهِ: الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ كَذَا وَكَذَا، وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ^(٢).

(١) الْإِكْلِيلُ فِي الْمُشَابِهَةِ وَالتَّأْوِيلِ ص ٢٧-٢٨.

(٢) الْإِكْلِيلُ فِي الْمُشَابِهَةِ وَالتَّأْوِيلِ ص ٢٨.

وَمُجَاهِدِ إِمَامِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ، وَكَانَ قَدْ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ، وَفَسَّرَهُ لَهُ، كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ، أَيِ: التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ. وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَصَدَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَأَمْثَالُهُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ، وَمُرَادُهُمْ بِهِ هُوَ التَّفْسِيرُ.

وَهُمْ يَثْبُتُونَ الصِّفَاتِ، لَا يَقُولُونَ بِتَأْوِيلِ الْجَهْمِيَّةِ النِّفَاةِ، الَّتِي هِيَ صَرْفُ النُّصُوصِ عَنْ مَقْتَضَاهَا وَمَدْلُولِهَا وَمَعْنَاهَا^(١).

وَالْمَعْنَى الثَّانِي فِي لَفْظِ السَّلَفِ، وَهُوَ الثَّلَاثُ مِنْ مَسْمُومِ التَّأْوِيلِ مُطْلَقًا، هُوَ نَفْسُ الْمُرَادِ بِالْكَلَامِ، فَإِنَّ الْكَلَامَ إِنْ كَانَ طَلَبًا، كَانَ تَأْوِيلُهُ نَفْسُ الْفِعْلِ الْمَطْلُوبِ، وَإِنْ كَانَ خَبَرًا كَانَ تَأْوِيلُهُ نَفْسُ الشَّيْءِ الْمَخْبَرِ بِهِ^(٢).

لَأَنَّ لَفْظَ التَّأْوِيلِ فِي الْقُرْآنِ مَعْنَاهُ: الْحَقِيقَةُ الَّتِي يؤولُ إِلَيْهَا الْخَطَابُ، وَهِيَ نَفْسُ الْحَقَائِقِ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ هُوَ نَفْسُ مَا يَكُونُ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ.

وَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ هُوَ نَفْسُهُ الْمُقَدَّسَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِصِفَاتِهِ الْعَلِيَّةِ.

وَهَذَا التَّأْوِيلُ هُوَ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

وَلِهَذَا كَانَ السَّلَفُ يَقُولُونَ: الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ. فَيَثْبُتُونَ الْعِلْمَ بِالْإِسْتِوَاءِ، وَهُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ، وَهُوَ مَعْرِفَةُ الْمُرَادِ بِالْكَلَامِ حَتَّى يُتَدَبَّرَ وَيُعْقَلَ وَيُفْقَهُ.

وَيَقُولُونَ: الْكَيفُ مَجْهُولٌ، وَهُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي أَنْفَرَدَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ، وَهُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ^(٣).

(١) دَرَّةٌ تَعَارُضُ الْعَقْلَ وَالنَّقْلَ ج ٥ ص ٣٨١-٣٨٢.

(٢) الْإِكْلِيلُ فِي الْمُسْتَبَاهِ وَالتَّأْوِيلُ ص ٢٨.

وَانْظُرْ: دَرَّةٌ تَعَارُضُ الْعَقْلَ وَالنَّقْلَ ج ١ ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) دَرَّةٌ تَعَارُضُ الْعَقْلَ وَالنَّقْلَ ج ٥ ص ٣٨٢.

وتقدم نحو هذا الكلام عند تعريف التأويل الاصطلاحي.

● ومن هاجم التأويل أيضاً: السفاريني، حيث قال في منظومته وشرحها راداً على القائلين بالتأويل، متابعاً في ذلك ابن تيمية: وعندنا معشر السلف ومن نحا منحانا من علماء الخلف:

فكل من أول في الصفات	كذاته من غير ما إثبات
فقد تعدى واستطال واجترى	وخاض في بحر الهلاك وافترى
ألم تر اختلاف أصحاب النظر	فيه وحسن ما نجاه ذو الأثر
فإنهم قد اقتدوا بالمضطفي	وصحبه فاقنع بهذا وكفى

والمُرَاد بالتأويل هنا:

أن يراد باللفظ ما يخالف ظاهره، أو صرف اللفظ عن ظاهره لمعنى آخر، أو عن حقيقته لمجازه.

وذكر السفاريني: أن ذلك في آيات الصفات المقدسة من المنكرات عند أئمة الدين من علماء السلف المعبرين، لأننا حيث أثبتنا ذاتاً لا كالدوات، فلا مانع من إثبات صفات لا كصفات المحدثات^(١).

والسلف الذين قالوا لا يعلم تأويله إلا الله، كانوا يتكلمون بلغتهم المعروفة بينهم، ولم يكن لفظ التأويل عندهم يراد به معناه الاصطلاحي الذي هو صرف اللفظ عن المعنى المدلول عليه المفهوم منه إلى معنى يخالف ذلك، فإن تسمية هذا المعنى وحده تأويلاً إنما هو اصطلاح المتأخرين من المتكلمين والفقهاء، لم يكن في عرف السلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم^(٢).

(١) لوائح الأنوار البهية ج ١ ص ١٠١-١٠٢.

(٢) من تنبيهات ابن سحمان على لوائح الأنوار البهية ص ١٠٢ وأشار إلى ابن تيمية.

المَطْلَبُ الثَّانِي

شَرَطُ تَأْوِيلِ النُّصُوصِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ، وَأَسْبَابُهُ

في هذا المطلب أمران:

أولهما: بيان ما اشترطه العلماء في تأويل هذه النصوص.

والثاني: بيان أسباب تأويل هذه النصوص.

١- شرط تأويل النصوص المؤهِّمة للمُشابهة

حين رأى العلماء أن فتح باب التَّأْوِيلِ في هذه النصوص له أضراره الجسيمة، وضعوا له القَوَاعِدَ، حتى لا يؤدي إلى التلاعب بالنصوص وفق الهوى، دون الالتفات إلى أصول الشريعة ومقاصدها^(١).

ومال الشيخ عز الدين بن عبد السلام إلى التَّأْوِيلِ، فقال في بعض فتاويه: (طريقة التَّأْوِيلِ بشرطها، أقربها إلى الحق). ويعني بشرطها: أن يكون على مُقْتَضَى لِسَانِ الْعَرَبِ^(٢).

وذهب الإمام النووي: إلى أن آيات الصفات وأحاديث الصفات تتأول على ما يليق بها على حسب مَوَاقِعِهَا.

(١) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ٢١٩.

(٢) المسيرة ص ٣٧ وشرح الجوهرة للقاني ص ١٥٠ وإنحاف السادة المتقين ج ٢ ص ١٠٩ والبحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ٤٠ وإرشاد الفحول ج ٢ ص ٥١٥ نقلاً عن البحر للزركشي.

وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون:

عارفاً بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، ذارياً رياضة في العلم^(١).

لأن الله تعالى أنزل القرآن الكريم بلغة العرب، قال سبحانه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ - يوسف: ٢.

والآيات عديدة.

والرَسُول ﷺ عَرَبِيٌّ مِنْ قُرَيْشٍ.

فلا بد إذن لمن يطلب معنى كلمة وردت في القرآن الكريم أو السنة النبوية أن يرجع إلى معانيها في استعمال العرب، ولا يخرج عن استعمالهم لها.

فإذا كانت اللفظة ذات معانٍ يجوز جميعها على الله تعالى، مع أننا نقطع بنفي ما يوجب التشبيه والتعطيل في وصفه، جاز حملها عليه.

وهذا هو تأويل النصوص المؤهمة للمشابهة على مقتضى لسان العرب.

٢- أسباب تأويل النصوص المؤهمة للمشابهة

يمكن إجمال أسباب ذهاب العلماء المسلمين إلى هذا التأويل فيما يأتي:

السبب الأول:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشورى: ١١، وهو يدل على أن الله تعالى مخالف للحوادث، أي: ليس مماثلاً لشيء من الحوادث الموجودة والمعدومة مطلقاً.

لأنه لو كان مماثلاً للحوادث لكان حادثاً مثلها، ولو كان حادثاً لاحتاج إلى

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ص ٢٧١.

مُحْدِث، وَمُحْدِثُهُ يَحْتَاجُ إِلَى مُحْدِثٍ...، وَهَكَذَا، فَيَلْزِمُ الدُّورُ أَوْ التَّسْلِسُ، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ، فَثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى مُخَالَفٌ لِلْحَوَادِثِ^(١).

وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ تَسْتَلْزِمُ تَأْوِيلَ تِلْكَ النُّصُوصِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ عَلَى مَا يُوَافِقُ الدَّلِيلَ الْعَقْلِيَّ وَالْآيَةَ الْمُحْكَمَةَ، لِأَنَّهُا تَحْتَمِلُ وَجُوهًا، فَيَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى وَجْهِ يُوَافِقُ الدَّلِيلَ الْقَطْعِيَّ الْعَقْلِيَّ، وَالْآيَةَ الْمُحْكَمَةَ وَهِيَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشُّورَى: ١١، حَتَّى لَا يَقَعَ التَّنَاقُضُ فِي حُجَجِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَالْيَدُ قَدْ تَذَكَّرَ لِلنِّعْمَةِ وَالْقُوَّةِ وَالسُّلْطَانَةِ، وَقَدْ تَذَكَّرَ لِلْحُجَّةِ، وَقَدْ تَذَكَّرَ لِلْيُسْرِ وَالْغِنَاءِ، وَقَدْ تَذَكَّرَ لِلْجَارِحَةِ. وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ قَدْ تَذَكَّرَ لِلْحِفْظِ، وَقَدْ تَذَكَّرَ لِلْجَارِحَةِ، فَيَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا يُوَافِقُ الدَّلِيلَ الْعَقْلِيَّ وَالْآيَةَ الْمُحْكَمَةَ^(٢).

السبب الثاني:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٧. وَاخْتِلَافُ الْقُرَّاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ.

وَتَفْصِيلُ الْأَقْوَالِ فِي هَذَا الْوَقْفِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: الْوَقْفُ مَعَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ، وَعُرْوَةَ، وَأَبِي الشَّعْثَاءِ، وَأَبِي نَهْيَكٍ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ: فَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ فِي فَهْمِهِ،

(١) انظر صفة المخالفة للحوادث وأدلتها في: كتابي: العَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٣٤٥ وما بعدها، وفيه مصادره.

(٢) التَّوْحِيدُ لِلْأَمَشِيِّ ص ٥٩، وفيه: أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ بَعْضِ مَشَائِخِنَا، أَيِ: الْمَاتَرِيذِيَّةِ.

وَانْظُرْ: تَبْصِرَةُ الْأَدِلَّةِ لِأَبِي الْمُعِينِ النَّسْفِيِّ ج ١ ص ١٣٠ وَخُلَاصَةُ عِلْمِ الْكَلَامِ لِلْفَضْلِيِّ

وَتَفْسِيرُ تعرفه العرب من لغاتها، وَتَفْسِيرُ يعلمه الراسخون في العلم، وَتَفْسِيرُ لا يعلمه إِلَّا الله عَزَّ وَجَلَّ).

وكان ابن عباس يقرأ: (وما يعلم تأويله إِلَّا الله، ويقول الراسخون: آمنا به).

وفي قراءة عبد الله بن مسعود: (إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به)، وكذا عن أبي بن كعب.

واختار ابن جرير (الطبري) هذا القول^(١).

وقال السيوطي: وهو قول الأكثرين من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم، خصوصاً أهل السنة، وهو أصح الروايات عن ابن عباس.

وقراءة ابن عباس تدل على أن واو ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ للاستئناف، لأن هذه الرواية، وإن لم تثبت بها القراءة، فأقل درجاتها أن يكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدم كلامه في ذلك على من دونه^(٢).

ويراد بقراءة من يقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ المتشابه في نفسه الذي استأثر الله

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ١٠-١١، وفيه وفي هامشه تحريج الآثار.

وقول ابن عباس: التفسير على أربعة أنحاء... استشهد به ابن تيمية في: مجموع الفتاوى ج ٥ ص ٣٧.

عبد الله بن مسعود: بن غافل الهذلي من أكابر الصحابة علماً، وشهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ، وبعثه عمر رضي الله عنه إلى الكوفة، وفي خلافة عثمان رضي الله عنه قدم المدينة، وتوفي بها سنة ٣٢ هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣١٦ والإصابة ج ٢ ص ٣٦٨ وأسد الغابة ج ٣ ص ٢٥٦ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤٣ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٣ واللباب في تهذيب الأنساب ج ٣ ص ٣٨٣.

(٢) الإثقان للسيوطي ص ٤٧٧.

بِعلم تَأْوِيلِهِ^(١).

وعليه:

فلا يجوز التَّأْوِيلُ فِي النَّصُّوصِ الْمُؤَهِّمَةِ لِلْمُشَابَهَةِ، وَيَجِبُ عَلَى الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ التَّسْلِيمُ الْخَالِصُ لِلْمُتَشَابِهِ، وَتَفْوِضُ مَعْنَاهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لِأَن قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ. وَهَذَا هُوَ قَوْلُ السَّلَفِ.

القول الثاني: الوقف على قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾. وهو قول كثير من المفسرين وأهل الأصول. قالوا: الخطاب بما لا يفهم بعيد.

وعن ابن عباس أنه قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله.

وعن مجاهد أنه قال: والراسخون في العلم يعلمون تأويله، ويقولون: آمنا به. وكذا قال الربيع بن أنس^(٢).

وعن الضَّحَّاك قال: الراسخون في العلم يعلمون تأويله، ولو لم يعلموا تأويله لم يعلموا ناسخه من منسوخه، ولا حلاله من حرامه، ولا محكمه من متشابهه.

واختار هذا القول النووي، فقال في شرح مسلم: إنه الأصح، لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته. وقال ابن الحاجب بأنه الظاهر^(٣).

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص ٢٥٤.

(٢) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ١١.

(٣) الإتيان للسُّيُوطِي ص ٤٧٧.

ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكُرْدِي المَالِكِي.

ويراد بهذه الْقِرَاءَةِ الْمُتَشَابِهَةِ الإِضَافِي الَّذِي يَعْرِفُ الرَّاسِخُونَ تَفْسِيرَهُ، وَهُوَ تَأْوِيلُهُ^(١).
وعليه، فَالتَّأْوِيلُ جَائِزٌ لِلرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، لِأَنَّ الْوَاقِعَ عَاطِفَةٌ، فَهُمْ يَعْلَمُونَ
الْمُتَشَابِهَ أَيْضاً، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ عَلَيْهِمْ بِفَهْمِ الْمُتَشَابِهِ بِمَا يَتَّفَقُ مَعَ الْمُحْكَمِ، وَهَذَا مَا
أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِي سَبَقَ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنْفَاءً.

القول الثالث: التفصيل. وهو:

يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ، إِذَا أُريدَ بِالتَّأْوِيلِ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ - الأعراف: ٥٣، أَي: حَقِيقَةُ مَا أَخْبَرُوا بِهِ مِنْ أَمْرِ الْمَعَادِ، لِأَنَّ
حَقَائِقَ الْأُمُورِ وَكُنْهَهَا لَا يَعْلَمُهَا عَلَى الْجَلِيلَةِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَعِنْدَيْهِ يَكُونُ ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ مُبْتَدَأً، وَجُمْلَةً ﴿يَقُولُونَ﴾ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

وَيَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، إِذَا أُريدَ بِالتَّأْوِيلِ التَّفْسِيرَ وَالتَّعْبِيرَ
وَالْبَيَانَ عَنِ الشَّيْءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ - يُوسُف: ٣٦، أَي: بِتَفْسِيرِهِ،
لَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ وَيَفْهَمُونَ مَا خَوَّطُوا بِهِ هَذَا الْإِعْتِبَارَ، وَإِنْ لَمْ يَحِيطُوا عِلْماً بِحَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ
عَلَى كُنْهِهَا مَا هِيَ عَلَيْهِ.

وَعِنْدَيْهِ يَكُونُ ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ مَعْطُوفاً عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَجُمْلَةً ﴿يَقُولُونَ﴾
حَالٍ مِنْهُمْ^(٢).

تَنْقُلُ بَيْنَ الْقَاهِرَةِ وَدِمَشْقَ وَالْإِسْكَنْدَرِيَّةَ وَتُوفِي بِهَا سَنَةَ ٦٤٦ هـ. أَكْبَدَ الْخَلْقَ عَلَى الْإِشْتَغَالِ
عَلَيْهِ وَالتَّزَمَ لَهُمُ الدَّرُوسُ، لَهُ الْكَافِيَةُ فِي النَّحْوِ، وَالشَّافِيَةُ فِي الصَّرْفِ، وَلَهُ فِي الْفِقْهِ وَالْأَصُولِ.

وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٢٤٨ وَغَايَةُ النِّهَايَةِ ج ١ ص ٥٠٨ وَطَالِعِ السَّعِيدِ ص ٣٥٢ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ
ج ١ ص ٤٥٦ وَبُغْيَةُ الْوَعَاةِ ج ٢ ص ١٣٤ وَامْرَأَةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ١١٤ وَالْبُلْغَةُ فِي تَارِيخِ أُمَّةِ اللُّغَةِ ص ١٤٠
وَشَذَرَاتُ الذَّمِّ ج ٥ ص ٢٣٤ وَالتَّجْوُمُ الزَّاهِرَةُ ج ٦ ص ٣٦٠.

(١) شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ ص ٢٥٤.

(٢) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٢ ص ١١.

وعليه:

فالراسخون في العلم على القول الثاني والقول الثالث بشقه الثاني، هم الذين يبينون حقائق الأمور، بالتفسير والتأويل.

وهكذا فعل ابن عباس ومجاهد والربيع بن أنس، وتابعهم بعض الأشاعرة وبعض الماتريدية والمعتزلة ومن وافقهم.

السبب الثالث:

فُسِّرَ التشبيه في المجتمع، لا سيما عند قسم من المحدثين، الذين ظهر عندهم الحشو الكثير الذي دخل الحديث، وهو أمر معارض للعقل، ولا يتفق مع تنزيه الله تعالى، بل يؤدي إلى الإيهام وإثارة الشبهات في العقيدة.

وأكد هذا الأمر إمام الحرمين الجويني الشافعي الأشعري في كتابه: (الإرشاد) حين ذكر أن:

الإعراض عن التأويل حذاراً من موقعة محذور في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام، واستزلال العوام، وتطريق الشبهات إلى أصول الدين، وتعرض بعض كتاب الله لرجم الظنون^(١).

(١) الإرشاد للجويني ص ٤٢.

ويلاحظ أن الجويني في كتابه: (الإرشاد) نصّر القول بالتأويل. في حين أنه في كتابه: (العقيدة النظامية) نصّر القول بالتوقف. وكتاب (العقيدة النظامية) متأخر في التأليف عن (الإرشاد)، مما يدل على رجوعه عن القول بالتأويل إلى القول بالتوقف. وتقدم هذا الرأي عند مذهب التوقف.

وانظر: إنحاف السادة المتقين ج ٢ ص ١٠٩ والإتقان للسيوطي ص ٤٨٤.

واختار ابن برهان مذهب التأويل^(١).

وهو قول عز الدين بن عبد السلام، وسيأتي بعد قليل.

وذكر الباجوري أنه: إذا ورد في القرآن أو السنة ما يشعر بإثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح، فقد اتفق أهل الحق وغيرهم ما عدا المجسمة والمشبّهة على تأويل ذلك.

لأنه ثبت عندهم بالدليل العقلي أن الله تعالى مُنَزَّه عن الجسمية والجهة، ولا سبيل للقصاء على التشبيه إلا إذا أولت الصفات الخبرية الواردة بالنصوص^(٢).

(١) الوُصُولُ إِلَى الْأُصُولِ لابن برهان ج ١ ص ٣٧٥-٣٨٢ وهو في الإِتْقَانِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٤٨٤.

ابن برهان: أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ بَرْهَانَ الْأَصُولِيِّ، أَبُو الْفَتْحِ. كَانَ حَنْبَلِيًّا ثُمَّ صَارَ شَافِعِيًّا، وَتَفَقَّهَ عَلَى الشَّاشِيِّ وَالْغَزَالِيِّ وَالْكِنِّيِّ، وَكَانَ حَازِقَ الذَّهْنِ، لَا يَكَادُ يَسْمَعُ شَيْئًا إِلَّا حَفِظَهُ. وَوَلِيَ تَدْرِيسَ النِّظَامِيَّةِ مَدَّةَ يَسِيرَةٍ، وَتَرَاخَمَ الطُّلَّابُ عَلَى بَابِهِ. وَلَدَ سَنَةَ ٤٧٩ هـ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٥١٨ هـ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: فِي الْأُصُولِ: الْأَوْسَطُ وَالْوَجِيزُ، وَلَهُ: الْوُصُولُ إِلَى الْأُصُولِ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لابن السُّبْكِيِّ ج ٦ ص ٣٠ وَسِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ١٩ ص ٤٥٦ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لابن هِدَايَةَ ص ٢٠١ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِ: الْوُصُولُ إِلَى الْأُصُولِ، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: عَبْدُ الْحَمِيدِ عَلِيٍّ أَبُو زَيْدٍ.

(٢) شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْبَاجُورِيِّ ص ١٥٧.

عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: أَبُو مُحَمَّدَ عَزَّ الدِّينُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الدَّمَشَقِيُّ السُّلَمِيُّ، كَانَ شَيْخًا لِلْإِسْلَامِ، عَالِمًا مُجْتَهِدًا وَرِعًا زَاهِدًا مُجَاهِدًا أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَنَاهِيًا عَنِ الْمُنْكَرِ، قَرَأَ الْفِقْهَ عَلَى ابْنِ عَسَاكِرَ، وَالْأُصُولَ عَلَى الْأَمْدِيِّ، وَلَّى خُطَابَةَ دِمَشْقَ فَتَعَرَّضَ لِلسُّلْطَانِ فِي خُطْبَتِهِ، فَحَصَلَ لَهُ تَشْوِيشٌ، انْتَقَلَ بِسَبَبِهِ إِلَى مِصْرَ، فَوَلَّاهُ الْمَلِكُ نَجْمَ الدِّينِ أَيُّوبَ الْقَضَاءِ وَالْخُطَابَةَ وَمَكَّنَهُ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَاسْتَقَرَّ بِتَدْرِيسِ الصَّالِحِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، لَهُ مَوَاقِفُ جَلِيلَةٌ. مَاتَ سَنَةَ ٦٦٠ هـ. مِنْ كُتُبِهِ: قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ فِي مَصَالِحِ الْأَنْامِ، وَالتَّفْسِيرُ، وَالْإِمَامُ فِي أدْلَةِ الْأَحْكَامِ وَغَيْرَهَا.

وقال تبغورين في معرض رَدِّه على المُشَبِّهَة:

فلما صحَّ عندنا وعندهم أن هذا الذي ذكرنا يخرج على غير المَعْقُول في كثير من لغات العرب نفينا عن الله الشَّبه والمَعْقُول كما نفاه عن نفسه.

ثم استشهد بِحَدِيث: (ما من كلام إلَّا وله وجهان، فاحملوا الكلام على أحسنه) الذي ورد في الجَامِع الصَّحِيح لِلرَّبِيع^(١).

وقال أيضاً: (لو حمل القرآن على ظاهره لتناقض وتكاذب)^(٢).

وقد يكون التَّأْوِيل الذي دافع عنه البعض مقابل تَأْوِيل آخر يُصَحِّح التَّأْوِيل الخاطيء.

فمن العُلَمَاء من اشتغل بتَأْوِيل تلك النُّصُوص المُوهِمَة لِلْمُشَابَّهَة لِیُصَحِّحُوا تَأْوِيلَات لا توافق اللُّغَة والدِّين.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبْكِيِّ ج ٨ ص ٢٠٩ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ١٩٧ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِابن هِدَايَة ص ٢٢٢ وَمِرَاة الْجَنَان ج ٤ ص ١٥٣ وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٥ ص ٣٠١ وَالتَّجْوُم الزَّاهِرَة ج ٧ ص ٢٠٨ وَحُسْن الْمُحَاصِرَة ج ١ ص ٣١٤ وَالْأَعْلَام ج ٤ ص ٢١.

وابن دَقِيق العَيْد هو الذي لَقَّبَ شَيْخَهُ الْعَزَّ بْنَ عَبْدِ السَّلَام بِسُلْطَان الْعُلَمَاء.

انظر: طَبَقَات السُّبْكِيِّ، وَالْأَسْنَوِيِّ، وَشَذَرَات الذَّهَب، وَحُسْن الْمُحَاصِرَة، السَّابِقَة.

الْبَاجُورِي: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ. وَلِدَ وَنَشَأَ فِي بَاجُورٍ مِنْ قَرَى الْمَنُوفِيَّةِ بِمِصْرَ، تَقَلَّدَ مَشِيخَةَ الْأَزْهَرِ سَنَةَ ١٢٦٣ هـ، وَاسْتَمَرَّ بِهَا إِلَى أَنْ تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ١٢٧٧ هـ. لَهُ مُصَنَّفَاتٌ مِنْهَا: حَاشِيَتُهُ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ الْعَزَّيِّ عَلَى مِثْنِ أَبِي شُجَاعٍ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ.

مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٨٤ وَالْأَعْلَامُ ج ١ ص ٧١ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٤١.

(١) الْبُعْدُ الْحَضَارِي ص ٢٧٣-٢٧٤ نَقْلًا عَنْ: أَصُولُ الدِّينِ: تَبْغُورِينَ بْنِ عِيسَى.

ولفظ الْحَدِيثِ فِي حَاشِيَةِ التَّرْتِيبِ لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ ج ٧ ص ٣١٣: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا مِنْ كَلِمَةٍ إِلَّا وَلَهَا وَجْهَانِ، فَاحْمِلُوا الْكَلَامَ عَلَى أَحْسَنِ وَجْهِهِ).

(٢) الْبُعْدُ الْحَضَارِي ص ٢٧٣ نَقْلًا عَنْ: أَصُولُ الدِّينِ: تَبْغُورِينَ بْنِ عِيسَى.

قال الصَّفَّارُ البُخَارِيُّ: وهذا القول أَوْلَى بالصواب، لأن أهل البدعة تَأَوَّلُوا تلك الصفات على هواهم، فيجب ردّ قولهم، ولا يكون ذلك الرد إلا بالحُجَّة الصَّحِيحَة والتَّأْوِيل المُسْتَقِيم.

ثم إذا تأوله على الوجه المُسْتَقِيم يجب أن لا يقطع القول عليه، بل يقول: يجوز أن يكون له تأويل آخر عند الله أحسن من هذا^(١).

حقيقة الخلاف بين السلف والخلف في التأويل

تَأْوِيل النُّصُوص الْمُؤَهِّمَة لِلْمُشَابَهَة عند السلف والخلف لا بد منه، لكن الخلاف بينهم في تعيين المراد، ويَبَيِّن ذلك أنه:

إذا ورد في كِتَاب أو سُنَّة ما يوهم أنه تعالى له وجه أو يد أو نحو ذلك فلا بد من تأويله، بمعنى صرفه من ظاهره، وهذا محل وفاق من السلف والخلف. غاية الأمر أنهم اختلفوا في تعيين المعنى المراد:

السلف لا يعينونه بل يفوضونه إليه تعالى، فيقولون في نحو قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ - الرَّحْمَن: ٢٧، وقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ - الْفَتْح: ١٠، ليس له وجه كوجهنا، ولا يد كيدنا، ولا يعلم المراد من ذلك إلا الله تعالى.

والخلف يعينونه، فيقولون فيما ذكر: ليس له وجه كوجهنا، ولا يد كيدنا، المراد من الوجه الذات، ومن اليد القدرة.

وهذا هو التوجيه الذي ذكره الباجوري واللقاني^(٢).

(١) تَلْخِيصُ الْأَوَّلَةِ لِلصَّفَّارِ البُخَارِيِّ ج ٢ ص ٦٧٧-٦٧٨.

(٢) حَاشِيَةُ الْبَاجُورِيِّ عَلَى السَّلَمِ ص ٢٤.

وانظر: هِدَايَةُ الْمُرِيدِ شَرْحُ الْجَوْهَرَةِ لِلْقَانِي ص ١٤٧-١٤٨، وَأُصُولُ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

وتوسط أبو الفتح تقي الدين بن دقيق العيد، فقال: إن كان التأويل - يعني التفصيلي - قريباً على ما يقتضيه لسان العرب لم نكره، وإن كان بعيداً توقفنا عنه، وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد منه، مع التنزيه على ظاهره المحال.

ومثل الأول بقوله تعالى: ﴿بَحَسَرْنَا عَلَى مَا فَرَطْتُمْ فِي جَنِّبِ اللَّهِ﴾ - الزمر: ٥٦، قال: فيحمل الجنب على حق الله تعالى وما يجب له. أو قريب من هذا المعنى، ولا يتوقف فيه.

وكذا كون القلوب (بين إصبعين من أصابع الرحمن)^(١) يحمل على أن إرادة القلب واعتقاداته مُصَرَّفةً بقدره الله تعالى، وما يوقعه في القلوب.

لشليي ص ٤٧١-٤٧٢.

اللَّقَانِي: بُرْهَانُ الدِّينِ أَبُو الْأَمْدَادِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْمَالِكِيِّ الْمِصْرِيِّ. وَاللَّقَانِي نَسَبُهُ إِلَى لَقَانَةَ مِنْ قَرَى مِصْرَ. فُقِيهِ، مُحَدِّثٌ، مُتَكَلِّمٌ. مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: مَنْظُومَةُ جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ، وَشُرُوحُهَا الثَّلَاثَةُ عَلَيْهَا. تَوَفَّى عِنْدَ رَجُوعِهِ مِنَ الْحَجِّ سَنَةَ ١٠٤١هـ = ١٦٣١م.

كُتِبَ الطُّنُونُ ج ١ ص ٦٢٠ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٣٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٨ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ. وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: هِدَايَةُ الْمُرِيدِ لَجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ، الَّتِي كَتَبَهَا: الْحَبِيبُ بْنُ طَاهِرٍ، أَحَدُ الْمَعْتَنِينَ بِشَرْحِ الْكِتَابِ.

(١) حَدِيثٌ: إِنْ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلُّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ... إلخ، فِي:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ: ٤٦ كِتَابُ الْقَدَرِ، ٣ بَابُ تَصْرِيفِ اللَّهِ تَعَالَى الْقُلُوبَ كَيْفَ يَشَاءُ، رَقْمٌ ٢٦٥٤ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ.

ابن دقيق العيد: أبو الفتح تقي الدين مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبِ الْقُسَيْرِيِّ الْقُوصِيِّ. تَفَقَّهَ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الشَّافِعِيِّ وَالْمَالِكِيِّ، مَجْتَهِدٌ مِنْ أَكْبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَلِي قَضَاءِ الْقُضَاةِ الشَّافِعِيَّةِ بِمِصْرَ. وَمَاتَ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٧٠٢هـ. مِنْ كُتُبِهِ: إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ، وَالْإِمَامُ، وَالْإِمَامُ، وَالْإِفْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحِ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٧ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ٤ ص ١٤٨١ وَالْمُقَدِّمَةُ الْوَاقِيَّةُ الَّتِي كَتَبْتُهَا عِنْدَ تَحْقِيقِي كِتَابَهُ الْإِفْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحِ، وَفِيهَا مَصَادِرُهُ.

وسكت عن تمثيل الثاني، قال اللقاني: ويمكن تمثيله بقوله ﷺ: (كان - ربك - في عماء)^(١)، إذ تأويله بكونه (كان) غير معلوم للخلق، فخلقهم ونصب آياته الدالة عليه، وأرسل رسله الداعين إليه، بعيد^(٢).

وتوسط الكمّال بن الهمام بما حاصله: أنه إذا دعت حاجة إلى التأويل التفصيلي، بأن كان تركه يوقع خللاً في فهم العوام أول، وإن لم تدع حاجة إليه ترك^(٣).

(١) حديث: كان في عماء. في:

سنن الترمذي: أبواب تفسير القرآن، ١٢ باب ومن سورة هود، رقم ٣٣٦٨، ج ٥ ص ٣٤٠ عن وكيع بن حُدُس عن عمه أبي رزّين، قال: قلت: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: كان في عماء، ما تحته هواء وما فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء. وقال: هذا حديث حسن.

وسنن ابن ماجه: أبواب السنّة، ١٣ باب فيما أنكرت الجهميّة، رقم ١٨٢، ج ١ ص ١٢٦، وخرجه الشيخ شعيب وقال: إسناده ضعيف لجهالة وكيع بن حُدُس. وقال: هو في مسند أحمد ١٦١٨٨، وصحيح ابن حبان ٦١٤١.

والعماء: السحاب الأبيض.

(٢) شرح الجوهرة للّقاني ص ١٥٠-١٥١.

وانظره مختصراً في: المسامرة ص ٣٧ قال: (وتوسط ابن دقيق العيد في التأويل، فذهب على قبول التأويل إذا كان المعنى الذي أول به قريباً مفهوماً من تخاطب العرب، ويتوقف فيه إذا كان بعيداً). وشرح الفقه الأكبر لعلّي القاري ص ٧٠ وإتحاف السادة المتّقين ج ٢ ص ١٠٩ والبحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ٤١ وإرشاد الفحول ج ٢ ص ٥١٤ والإتقان للسيوطي ص ٤٨٤ وكتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٣٥٧.

(٣) شرح الجوهرة للّقاني ص ١٥١.

وذكر هذا الرأي في: المسامرة ص ٣٧ وشرح الفقه الأكبر لعلّي القاري ص ٧٠.

وانظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص ٣٨ ونخبة اللاّلي ص ٢٨ وإتحاف السادة المتّقين ج ٢ ص ١٠٩ وكتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٣٥٧.

وَيُؤَافِقُهُ نَقْلُ سَيِّدِي أَحْمَدَ زَرْزُوقَ عَنْ أَبِي حَامِدٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ التَّأْوِيلِ عِنْدَ تَعَيَّنِ شَبْهَةٍ لَا تَرْتَفِعُ إِلَّا بِهِ^(١).

الرأي المختار:

بعد بيان رأي كل من السلف والخلف ومن قال بهما من العلماء وأدلتهم، يتضح لي:

أن في رأي الفريقين تأويلاً، لأنه يصرف النص عن ظاهره. فالسلف يقولون بالتأويل الإجمالي، لأن استواء الله على العرش ويده وعينه

الكمال بن الهمام: هو كمال الدين محمد بن همام الدين عبد الواحد بن حميد الدين عبد الحميد السيواسي السكندري القاهري. من أجلاء الحنفية، كان عميق الفكر حاذي الذهن علامة نظاراً مُحَقِّقاً، بلغ رتبة الاجتهاد. من تلاميذه: زكريا الأنصاري، والسخاوي صاحب الضوء اللامع، والسيوطي، وقاسم بن فطلوبغا، وآخرون. توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ. من مؤلفاته: فتح القدير شرح الهداية، والتحرير في أصول الفقه.

الضوء اللامع ج ٨ ص ١٢٧ وبُغْيَةِ الوعاة ج ١ ص ١٦٦ والفوائد البهية ص ١٨٠ وكتابي الكمال بن الهمام وتحفيظ رسالته إعراب قوله ﷺ كلمتان خفيفتان على اللسان... واستقصيت مصادره.

(١) شرح الجوهرة للقاني ص ١٥١.

سَيِّدِي أَحْمَدَ زَرْزُوقَ: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي المالكي، الشهير بزروق، وهو لقب جاءه من جهة الجد، كان أزرق العينين. إمام، فقيه، محدث، علامة، صوفي، زاهد. من تأليفه: شرح حان على الرسالة، وشرح الإرشاد لابن عسكر، وشرح مختصر خليل، وشرح العقيدة القدسية، وكتب في التصوف. توفي في تكري من قرى مسراتة من عمل طرابلس الغرب، سنة ٨٩٩هـ = ١٤٩٣م. وبرنس عرب بالمغرب.

البُستان لابن مريم ص ٤٥ ونيل الابتهاج للتنبكتي ص ١٣٠ طبعة طرابلس - ليبيا، ومعجم المؤلفين ج ١ ص ٩٨ طبعة الرسالة.

ورجله ونزوله... إلخ لا يمكن إجراؤها على ظاهرها، ولا بد عندئذٍ من تأويلها إجمالاً، ويفوض تفصيلها إلى الله تعالى.

فالله استوى على العرش استواء يليق به، وله يد وعين... تليق به.

وهذا في حقيقته تأويل، لكنه ليس تفصيلاً.

أما الخلف فإنهم بمواجهتهم الأفكار الفلسفية والإلحادية، ذهبوا إلى أن اللغة تتسع لتأويل تلك الألفاظ، مع اعتقادهم تنزيه الله تعالى.

فالاستواء معناه الحقيقي في اللغة الجلوس، ومعناه المجازي الاستيلاء.

واليد معناها الحقيقي في اللغة الجارحة (الكف والذراع والعُضد)، أو النعمة، ومعناها المجازي القدرة.

والعين معناها الحقيقي في اللغة الباصرة، ومعناها المجازي الرعاية.

وهكذا في بقية النصوص المؤهمة للمُشابهة.

فالخلف أولوا هذه النصوص تأويلاً تفصيلاً دفعاً لتلك الشبهات التي تثار حولها من قبل المتشككين.

والخلف لم يخطئوا أصحاب القول الأول، بل ذكروا أن الأخذ بأحد القولين كافٍ في العقيدة.

لذلك أرى:

أن رأي الكمال بن الهمام وأحمد زرّوق الذي نقله عن أبي حامد هو الذي ينبغي أن يصار إليه.

فإذا كانت هناك حاجة إلى التأويل يصار إليه في معرض الحجاج ودفع الشبهات، وإلا اتجه إلى التوقف، لأن فتح باب التأويل على مضراًعيه قد يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه.

الفصل الثالث

تَأْوِيلُ النُّصُوصِ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولُهُ

وفيه مَبْحَثَانِ:

المَبْحَثُ الأولُ: مجالات التَّأْوِيلِ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولُهُ

المَبْحَثُ الثاني: أنواع التَّأْوِيلِ وشروطه

المبحث الأول مجالات التأويل في الفقه وأصوله

وفيه تمهيد، ومطلبان.

تمهيد.

المطلب الأول: اللفظ الواضح الدلالة.

المطلب الثاني: اللفظ غير الواضح الدلالة.

تَمْهِيد

ضبط الأصوليون الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة، وتكلموا فيما يتأول منها وما لا يتأول، لئلا يتجاسر عليها من لا يؤمن بها ومن يعاديها.

وذلك على النحو الآتي:

ألفاظ الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية، الدالة على معانيها التي هي الأحكام الشرعية، مُخْتَلَفَةٌ في دلالتها:

فتارةً يظهر معناها دون الحاجة في معرفتها إلى شيء آخر، وهذا القسم يقال له: واضح الدلالة. وقسموه إلى:

ظاهر، ونص، ومفسر، ومحكم.

ورتبوها حسب درجة الظهور والوضوح، حيث تبدأ بأضعفها في الظهور، وتنتهي بأقواها في الظهور، كي يعرف الراجح منها عند التعارض.

وتارةً يخفى معناها فلا يتبين للمجتهد إلا بواسطة شيء آخر، وهذا القسم يقال له: غير واضح الدلالة، أو خفي الدلالة، أو مبهم الدلالة. وقسموه إلى:

خفي، ومشكل، ومجمل، ومتشابه.

ورتبوها حسب درجة الخفاء، حيث تبدأ بأقلها في الخفاء، وتنتهي بأشدّها في الخفاء، كي يبين ما يمكن إزالة خفائه منها وما لا يمكن^(١).

وأساس التفريق بين الواضح الدلالة وغير الواضح هو دلالة النص بنفسه على المراد منه.

(١) أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٤٧-٤٤٨.

فإذا دلّ النصّ على المراد منه بنفس صيغته، من غير توقف على أمر خارجي، فهو الواضح الدلالة.

وإذا لم يفهم المراد منه إلا بأمر خارجي فهو غير الواضح الدلالة. وأساس التفاوت في مراتب الوضوح هو احتمال التأويل وعدم احتماله. فما فهم معناه من نفس صيغته ولا يحتمل أن يفهم منه معنى غيره، أوضح دلالة مما فهم معنى منه ويحتمل أن يفهم منه معنى غيره.

وأساس التفاوت في مراتب الخفاء هو القدرة على إزالة الخفاء وعدمها. فما في دلالة خفاء ولا سبيل إلى إزالة خفائه إلا بالرجوع إلى مصدره وهو الشارع، هو أخفى مما في دلالة خفاء وتسهيل إزالة خفائه بالاجتهاد^(١). وهذه الأنواع الأربعة في كل من: الواضح الدلالة، وغير الواضح الدلالة، متقابلة، أي: متضادة^(٢)، يحتاج إلى معرفتها، لأن الشيء يعرف بضده.

فالحفّي ضد الظاهر.

والمشكل ضد النص.

والمجمل ضد المفسر.

والمتشابه ضد المحكم^(٣).

وفيما يأتي بيان هذه الأنواع للوقوف على مجال التأويل فيها في المطلبين الآتين.

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٦١-١٦٢.

(٢) تقويم الأدلة للدبوسي ج ١ ص ١٦٩.

وانظر: أصول البرزدوي ج ١ ص ٢٠٩.

(٣) تقويم الأدلة للدبوسي ج ١ ص ١٦٩-١٧٠.

وانظر: أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٦٣.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

اللفظ الواضح الدلالة

اختلف الْأُصُولِيُّونَ في أقسام اللفظ الواضح الدلالة على قولين:

القول الأول:

أقسامه هي: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم.

وهذا قول الحنفية^(١).

القول الثاني:

أقسامه هي: الظاهر، والنص.

وهو قول المتكلمين (الجمهور)^(٢).

والذي يظهر:

أن الحنفية أكثر استيعاباً للقسمة العقلية في أمر الوضوح، وأوضح لمراتب التدرج بين الأقسام، وكذلك في أمر الخفاء على ما سيأتي.

قال الكمال بن الهمام: والحنفية أوعب وضعاً للحالات^(٣).

(١) أُصُولُ السَّرْحِسيِّ ج ١ ص ١٦٣ وأُصُولُ الْبَزْدَوِيِّ - التَّقْرِيرُ لِلْبَابِرتي ج ٢ ص ٣٧٣ ومُسَلَّمُ الثُّبُوت ج ٢ ص ١٩ والتَّحْرِيرُ - تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ج ١ ص ١٣٦ وتَفْسِيرُ النُّصُوصِ ج ١ ص ١٤٠ وأُصُولُ الْأَحْكَامِ لِحَمْدِ الْكُبَيْسيِّ ص ٢٣٦ وتأْوِيلُ النُّصُوصِ لِلذَّوَادِي ص ١٣٠.

(٢) الْمُسْتَصْفَى ج ١ ص ٣٨٤ وتَفْسِيرُ النُّصُوصِ ج ١ ص ١٤١ وأُصُولُ الْأَحْكَامِ لِحَمْدِ الْكُبَيْسيِّ ص ٢٣٦ وتأْوِيلُ النُّصُوصِ لِلذَّوَادِي ص ١٣٠.

(٣) أُصُولُ الْأَحْكَامِ لِحَمْدِ الْكُبَيْسيِّ ص ٢٣٦. وكلام ابن الهمام في التَّحْرِيرِ - تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ

وتقسيم الحنفية هو الذي سنعمده في هذا البحث، ثم نشير بعده إلى قول الجمهور، ثم نبين مواضع الاتفاق والافتراق بين قول الحنفية وقول الجمهور.

القول الأول: قول الحنفية

أقسام اللفظ الواضح الدلالة عند الحنفية هي: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم. وتفصيله على النحو الآتي:

(١) الظاهر:

الظاهر في اللغة:

قال ابن فارس: ظهر: الظاء والهاء والراء، أصل صحيح واحد، يدل على قوة وبروز.

يقال: ظهر الشيء يظهر ظهوراً فهو ظاهر: إذا انكشف وبرز. ولذلك سمي وقت الظهر والظهيرة، وهو أظهر أوقات النهار، وأضوؤها. والظهير: المعين^(١).

وهذه الاستعمالات كلها تدل على الوضوح.

الظاهر في الاصطلاح:

عرفه الشاشي بقوله: (الظاهر: اسم لكل كلام ظهر المراد به للسامع بنفس

ج ١ ص ١٤٤.

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس - مادة (ظهر) ص ٦١٨.

وانظر: مختار الصحاح - مادة (ظهر) ص ١٧١ والمصباح المنير - مادة (ظهر) ص ٣٨٧ والقاموس المحيط - مادة (الظهر) ص ٥٥٧.

السَّمَاعِ مِنْ غَيْرِ تَأْمَلٍ^(١).

وعرفه أَبُو زَيْدٍ الدَّبُّوسِيُّ بقوله: الظَّاهِرُ مَا ظَهَرَ مُرَادُ الْكَلَامِ لِلْسَّامِعِ بِلَا تَأْمَلٍ بِنَفْسِ السَّمْعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُورُ رَبَّكُمْ﴾ - النساء: ١، وقوله تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ - البقرة: ٢٧٥^(٢).

وعرفه الْبَزْدَوِيُّ بقوله: (الظَّاهِرُ: اسم لكل كلام ظهر المُرَادُ بِهِ لِلْسَّامِعِ بِصِغَتِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ - النساء: ٣، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْإِطْلَاقِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ - البقرة: ٢٧٥، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْإِحْلَالِ)^(٣).

وعرفه السَّرَخْسِيُّ بقوله: (الظَّاهِرُ: ما يعرف المُرَادُ مِنْهُ بِنَفْسِ السَّمَاعِ مِنْ غَيْرِ

(١) أُصُولُ الشَّاشِيِّ ص ٦٠.

الشَّاشِيُّ: هُوَ أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخُرَاسَانِيِّ الشَّاشِيِّ. مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، وَلِي قَضَاءَ بَعْضِ أَعْمَالِ مِصْرَ. كَانَ ثِقَةً. تَوَفِيَ بِمِصْرَ سَنَةَ ٣٢٥ هـ.

الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ١ ص ٣٦٤ رَقْم ٢٩٤ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٣٣٨.

وَذَكَرَ مُحَقِّقُ أُصُولِ الشَّاشِيِّ: مُحَمَّدُ أَكْرَمُ النَّدَوِيُّ، فِي مُقَدِّمَتِهِ: أَنَّ كِتَابَ أُصُولِ الشَّاشِيِّ نُسِبَ أَيْضاً إِلَى أَبِي عَلِيٍّ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٤٤ هـ.

وَنُسِبَ أَيْضاً إِلَى نِظَامِ الدِّينِ الشَّاشِيِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْمِائَةِ السَّابِعَةِ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ. وَذَكَرَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ.

(٢) تَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ لِلدَّبُّوسِيِّ ج ١ ص ١٦٨.

الدَّبُّوسِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ (أَوْ عُبَيْدُ اللَّهِ) بْنُ عُمَرَ بْنِ عِيسَى الْبُخَارِيِّ، أَبُو زَيْدٍ. أُصُولِيٌّ مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ. وَلِي الْقَضَاءَ. وَتَوَفِيَ بِبُخَارَى سَنَةَ ٤٣٠ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ. وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ عِلْمَ الْخِلَافِ. وَدَبُّوسَةُ: بَلَدَةٌ بَيْنَ بُخَارَى وَسَمَرْقَنْدَ. مِنْ كُتُبِهِ: تَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ، وَتَأْسِيسُ النَّظَرِ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ١٣١ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ١٧ ص ٥٢١ وَالْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ٢ ص ٣١٩ وَج ٤ ص ٤٧ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٨٤. وَانْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ: الْأَسْرَارُ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ (تَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ)، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: د. مُحَمَّدُ تَوْفِيقَ عَبْدَ اللَّهِ الْعَوَاطِلِي.

(٣) أُصُولُ الْبَزْدَوِيِّ - التَّفْهِيمُ لِلْبَابَرِيِّ ج ١ ص ١٩٦.

تأمل، وهو الذي يسبق إلى العقول والأوهام لظهوره موضوعاً فيها هو المراد^(١).

وقوله (بنفس السماع): أي: بمجرد سماعه سواء كان مسوقاً له أم لا^(٢).

وعرفه السمرقندي بقوله: (الظاهر: هو اللفظ الذي انكشف معناه اللغوي، واتضح للسامع من أهل اللسان بمجرد السماع من غير قرينة ومن غير تأمل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ - البقرة: ٢٧٥، فهو ظاهر في الإحلال والتحريم، فإنه يفهمه السامع العربي من غير تأمل)^(٣).

(١) أصول السرخسي ج ١ ص ١٦٣-١٦٤.

السرخسي: أبو بكر شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل. تخرج بعبد العزيز الحلواني، كان عالماً أصولياً مناظراً، من أئمة الحنيفة. من كتبه: المبسوط في عشرة أجزاء ضخمة (طبع بثلاثين جزءاً) أملاه في السجن بأورجند من غير مطالعة كتاب ولا مراجعة تعليق، وله في أصول الفقه جزآن، وشرح السير الكبير، وأملاهما وهو في السجن أيضاً فلما وصل إلى باب الشروط أفرج عنه. مات سنة ٤٨٣هـ، وقيل غيره.

تاج التراجم ص ٥٢ والفوائد البهية ص ١٥٨ والجواهر المضية ج ٣ ص ٧٨ وكشف الظنون ج ١ ص ٤٦ وهديّة العارفين ج ٢ ص ٧٦ ومُعْجَم الأعلام ص ٦٦٤، وفيه: (توفي سنة ٤٨٣هـ = ١٠٩٠م).

(٢) أصول الأحكام لحمد الكبيسي ص ٢٣٧.

(٣) ميزان الأصول ص ٣٤٩-٣٥٠.

السمرقندي: علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد الحنفي. نزيل بخارى. إمام فاضل في الفتوى والمناظرة والأصول والكلام. وهو من سمرقند. وابنته فاطمة العالمة الفقيهة. من كتبه: تحفة الفقهاء الذي شرحه تلميذه الكاساني بكتابه: بدائع الصنائع، وحين عرضه الكاساني على شيخه السمرقندي فرح به، ثم زوجه ابنته، فقالوا: شرح تحفته وزوجه ابنته. ومن كتبه: ميزان الأصول، ومختلف الرواية، وشرح كتاب التأويلات للمائريدي. من شيوخه: أبو اليسر البزدوي، المتوفى ببخارى سنة ٤٩٣هـ، وأبو المعين ميمون بن محمد السنفي صاحب تبصرة الأدلة، المتوفى سنة ٥٠٨هـ. توفي علاء الدين السمرقندي سنة ٥٣٩هـ ببخارى، على ما ذكره السمعاني.

مقدمة كتابه: ميزان الأصول، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: مُحَمَّدُ زَكِيَّ عَبْدَ الْبَرِّ. وانظر: تاج التراجم ص ٢٠٦ والجواهر المضية ج ٣ ص ١٨ والفوائد البهية ص ٢٦٠ وهديّة العارفين ج ٢ ص ٩٠.

وعرفه النَّسْفِيُّ بقوله: (الظَّاهِرُ اسم لكلام ظهر المُراد به للسامع - إذا كان من أهل اللِّسان - بصيغته)^(١). وهذا توجه قدماء الحَنَفِيَّةِ^(٢).

ومما تَقَدَّمَ يتضح ما يأتي:

١ - أن تعريف السَّرْحَسِيِّ هو تعريف الشَّاشِيِّ، وقريب منهما تعريف السَّمَرْقَنْدِيِّ. وأن تعريف النَّسْفِيِّ هو تعريف البَزْدَوِيِّ. وكلهم حَنَفِيَّةٌ.

٢ - أن كل هذه التعاريف متفقة على أن الظَّاهِرُ هو اللفظ الذي ظهر المُراد به بمجرد سَمَاعِ صيغته من غير تأمل.

٣ - أن هناك تداخلاً بين الظَّاهِرِ والنَّصِّ عند قدماء الحَنَفِيَّةِ، كما سيأتي.

أما المتأخرون من الحَنَفِيَّةِ، فقد عرفوا الظَّاهِرَ:

بأنه ما دل بصيغته على معناه المتبادر منه غير المقصود من سياق الكلام أصالةً، أي: لا يكون مقصوداً أصلياً، بل جاءت الدلالة تابعة لمقصد آخر^(٣).

(١) المَنَارُ لِلنَّسْفِيِّ - شرحه لابن مَلَك ص ٩٧-٩٨.

النَّسْفِيُّ: أبو البركات حافظ الدِّين عَبْدُ اللَّهِ بن أَحْمَدَ بن مَحْمُود. أحد الزهاد. مُفسِّر فقيه أُصُولِي متكلم. ينتسب إلى (نَسَف) من بلاد الشُّعْدَ فيما وراء النهر. من تصانيفه: كَنْز الدَّقَائِق، متن مشهور في الفقه. والمَنَار في أُصُول الفقه وشرحه كشف الأسرار. ومدارك التنزيل في التفسير. وكل تصانيفه نَافِعَةٌ معتبرة. توفي سنة ٧١٠هـ = ١٣١٠م في بلدة إِيْدَج وهي بلدة بين خُوزِسْتَان وَأَصْبَهَان.

الجَوَاهِرُ الْمُضَيَّةُ ج ٢ ص ٢٩٤ وتاج التَّراجم ص ١١١ وهَدْيَةُ العَارِفِينَ ج ١ ص ٤٦٤ والفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٧٢ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٢٢٨.

(٢) أُصُولُ الْأَحْكَامِ لِحَمْدِ الْكُبَيْسِيِّ ص ٢٣٧.

(٣) أُصُولُ الْأَحْكَامِ لِحَمْدِ الْكُبَيْسِيِّ ص ٢٣٧ وأشار إلى مُسَلِّمِ الثُّبُوتِ والتلويح على التَّوَضُّيحِ.

وفي مُسَلِّمِ الثُّبُوتِ لابن عَبْدِ الشَّكُورِ، المُتَوَفَّى سنة ١١١٩هـ، وشرحه فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ

والمُرَاد بعدم السوق هنا هو عدم السوق الأصلي، وليس المُرَاد عدم السوق أصلاً الذي يفهم منه أن هذا المعنى غير مقصود أصلاً، لأنه مقصود للشارع ولكنه غير أصلي^(١).

ويمكن أن يستفاد مما ذكره الشَّيْخ عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّافٌ وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ مُصْطَفَى شَلْبِي في تعريف الظَّاهِر في اصطلاح الأُصُولِيِّين ما يأتي:

- ١ - هو ما دلَّ على المُرَاد منه بنفس صيغته.
- ٢ - ولا يتوقف فهم المُرَاد منه على أمر خارجي.
- ٣ - ولم يكن المُرَاد منه هو المقصود أصالة من السياق.
- ٤ - ويحتمل التأويل^(٢).

فمتى كان المُرَاد يفهم من الكلام، من غير حاجة إلى قَرِينَةٍ، ولم يكن هو المقصود

لَعَبْدِ الْعَلِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٢٥هـ: (قالت الحَنَفِيَّةُ في التقسيم (النظم إن ظهر معناه فإن لم يسق له) بالذات، أي: لا يكون مقصوداً أصلياً (فهو الظَّاهِر). ج ٢ ص ١٩ بهامش المُسْتَصْفَى.

وانظر هذا التفريق في: شَرْح الْمَنَار لابن مَلَك ص ٩٨.

- (١) أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لَشَلْبِي ص ٤٤٩-٤٥٠.
- (٢) علم أُصُولُ الْفِقْهِ لَعَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّافٌ ص ١٦٢ وأُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لَشَلْبِي ص ٤٤٩.

عَبْدُ الْوَهَّابِ بن عَبْدِ الْوَاحِدِ خَلَّاف: ولد بكُفْرِ الزِّيَّات سنة ١٨٨٨م، والتحق بالأزهر، ثم تخرج في مدرسة الْقَضَاءِ الشَّرْعِيِّ، وعين مدرساً فيها، ثم قاضياً بالمحاكم الشَّرْعِيَّة، ثم مفتشاً بها، ثم أستاذاً بكلية الحقوق بجامعة القاهرة. توفي في سنة ١٩٥٦م. من كتبه: علم أُصُولُ الْفِقْهِ، وأحكام الأحوال الشخصية، والسياسة الشَّرْعِيَّة.

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الْعَاشِرَةِ لكتابته علم أُصُولُ الْفِقْهِ - الكُؤَيْت سنة ١٩٧٢م والأعلام ج ٤ ص ١٨٤.

الأصلي من سياقه، يعتبر الكلام ظاهراً فيه^(١).

وأمثلة الظاهر، منها:

- قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ - البقرة: ٢٧٥، ظاهر في إحلال كل بيع، وتحريم كل ربا، لأن هذا معنى يتبادر فهمه من لفظي (أحل، حرم)، من غير حاجة إلى قرينة.

وهو غير مقصود أصالة من سياق الآية، لأن الآية مسوقة أصالة لنفي المماثلة بين البيع والربا، رداً على القائلين: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ - البقرة: ٢٧٥، لا لبيان حكميهما.

- قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ - النساء: ٣، ظاهر في إباحة نكاح ما حل من النساء، لأن هذا معنى يتبادر فهمه من لفظ ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، من غير توقف على قرينة.

وهو غير مقصود أصالة من سياق الآية، لأن المقصود أصالة من سياقها هو قصر العدد على أربع أو واحدة.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَنْهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْهَوْا﴾ - الحشر: ٧، ظاهر في وجوب طاعة الرسول في كل ما أمر به، وكل ما نهى عنه، لأنه يتبادر فهمه من الآية.

وليس هو المقصود أصالة من سياق الآية، لأن المقصود أصالة من سياقها هو: ما آتاكم الرسول من الشيء حين قسمته فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا.

- قوله ﷺ في البحر: (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)، ظاهر في حكم ميتة البحر.

وليس هو المقصود أصالة من السياق، لأن المقصود أصالة من سياق الحديث هو

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالاف ص ١٦٢.

السؤال عن حكم ماء البحر^(١).

حكم الظاهر:

١- يجب العمل بما ظهر منه، ما لم يقدّم دليل يقتضي العمل بغير ظاهره، لأن الأصل عدم صرف اللفظ عن ظاهره، إلا إذا اقتضى ذلك دليل.

٢- يحتمل التأويل، أي: يحتمل صرفه عن ظاهره، وإرادة معنى آخر منه:

فإن كان الظاهر عاماً، يحتمل أن يخصص.

وإن كان مطلقاً، يحتمل أن يقيد.

وإن كان حقيقة، يحتمل أن يراد به معنى مجازي.

وغير ذلك من وجوه التأويل.

٣- يقبل النسخ، أي: أن حكمه الظاهر يصح أن ينسخ ويشعر حكم بدله إذا كان من الأحكام الفرعية الجزئية التي تتغير بتغير المصالح وتقبل النسخ، وذلك في عهد

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٢-١٦٣.

وانظر: أصول الأحكام لحمد الكبسي ص ٢٣٨ والوجيز لعبد الكريم زيدان ص ٣٣٨-٣٣٩.

قوله ﷺ: هو الطهور ماؤه... إلخ:

هو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سألت رجلاً رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفئتوضأ بقاء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: هو الطهور ماؤه، الحل ميتته.

رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

انظره وشرحه في: نيل الأوطار ص ٤٣ وسبل السلام ج ١ ص ١٤.

الرِّسَالَةَ وزمن التشريع^(١)، لأنه لا نسخ بعده^(٢).

(٢) النَّصُّ:

النَّصُّ فِي اللُّغَةِ:

قال ابن فارس: نَصَّ: النون والصاد أصل صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى رَفَعٍ وَارْتِفَاعٍ وَانْتِهَاءٍ فِي الشَّيْءِ.

ومنه قولهم: نَصَّ الْحَدِيثَ إِلَى فُلَانٍ: رَفَعَهُ إِلَيْهِ.

وَنَصَّ كُلَّ شَيْءٍ: مَتَّهَاهُ^(٣).

وَنَصَّ نَاقَتَهُ: اسْتَخْرَجَ أَقْصَى مَا عِنْدَهَا مِنَ السَّيْرِ.

وَنَصَّ الْعُرُوسَ: أَفْعَدَهَا عَلَى الْمِنْصَةِ، وَهِيَ مَا تُرْفَعُ عَلَيْهِ، فَانْتَصَتْ^(٤)، لَتَزْدَادَ ظَهُورًا.

(١) علم أُصُولُ الْفِقْهِ لِعَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّاف ص ١٦٣.

وانظر: أُصُولُ الْأَحْكَامِ لِحَمْدِ الْكُبَيْسِيِّ ص ٢٣٨ وَالْوَجِيزُ لِعَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَانَ ص ٣٣٩-٣٤٠.

وَفِي تَقْوِيمِ الْأَدِلَّةِ لِلدَّبُّوسِيِّ ج ١ ص ١٦٨: (وَحَكَمَهُ التَّزَامُ مَوْجِبُهُ بِنَفْسِ السَّمَاعِ يَقِينًا وَقِطْعًا، عَامًّا كَانَ أَوْ خَاصًّا).

(٢) الْوَجِيزُ لِعَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَانَ ص ٣٤٠.

(٣) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ لابن فَارِس - مَادَّةُ (نَص) ص ٩٦٢ وَمُخْتَارُ الصَّحَاحِ - مَادَّةُ (نَص) ص ٢٧٦.

وانظر: الْقَامُوسُ الْمُحِيط - مَادَّةُ (نَص) ص ٨١٦.

(٤) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقُ.

والنص في الاضطلاح:

قال أبو زيد الدبوسي: النص هو الزائد بيّناً على الظاهر إذا قبل به، بضرب دلالة بعد دلالة اللفظ، يعدم ذلك في الظاهر، مع احتمال التأويل والمجاز^(١).

وقال البزدوي: النص هو ما ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلم لا في نفس الصيغة^(٢).

وقال السرخسي: النص هو ما يزداد وضوحاً، بقرينة تقترن باللفظ من المتكلم، ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة^(٣).

وقال السمرقندي: النص هو الظاهر الذي سيق الكلام له، الذي أريد بالإسماع والإنزال، دون ما دل عليه ظاهر اللفظ لغة^(٤).

وعرفه النسفي بقوله: هو ما ازداد وضوحاً على الظاهر، بمعنى من المتكلم لا في نفس الصيغة.

وشرح ابن ملك عباراته بقوله: ازداد وضوحاً على الظاهر: يعني يفهم منه معنى لم يفهم من الظاهر.

وبمعنى من المتكلم: أي: بأن يكون المعنى الزائد غرض المتكلم، والكلام مسوقاً له بقرينة.

(١) تقويم الأدلة للدبوسي ج ١ ص ١٦٨.

(٢) أصول البزدوي - التقرير للبايزي ج ١ ص ١٩٧، وفيه: (مأخوذ من قولهم نصبت الدابة إذا استخرجت بتكلفتك منها سيراً فوق سيرها المعتاد. ويسمى مجلس العروس منصة، لأنه ازداد ظهوراً على سائر المجالس بفضل تكلف اتّصل به).

(٣) أصول السرخسي ج ١ ص ١٦٤ وتفسير النصوص ج ١ ص ١٤٨ نقلاً عن أصول السرخسي.

(٤) ميزان الأصول ص ٣٥٠.

لا في نفس الصيغة: أي: لا يكون في اللفظ ما يدلُّ عليه وضعاً^(١).

وأوضحه ابن عَبْد الشَّكُورَ بمقابلته مع الظَّاهِر الذي ذكرناه آنفاً، وشرحه
الأنصاري في فَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ بأن:

(النظم إن ظهر معناه فإن لم يسق له) بالذات، أي: لا يكون مقصوداً أصلياً (فهو
الظَّاهِر).

(وإن سيق له) بالذات (فإن احتمل) مع السوق (التخصيص والتأويل فهو
النص)^(٢).

ومن هنا، ذكر الشَّيْخ عَبْد الوَهَّاب خَلَّاف والشَّيْخ مُحَمَّد مُصْطَفَى شَلْبِي
تعريف النص في اصطلاح الأصوليين بأنه يشتمل على ما يأتي:

١ - ما دلَّ على المراد منه (أي: على معناه) بنفس صيغته.

٢ - ولا يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي.

٣ - وكان المراد منه هو المقصود أصالة من السياق.

(١) المنار وشرحه لابن مَلَك ص ٩٨.

ابن مَلَك: عَبْد اللطيف بن عَبْد العزيز بن أمين الدين بن فَرِشْتَا الحَنَفِي. وفرشتا
هو المَلَك، وكذا كان يكتب بخطه المعروف بابن الملك. من عُلَمَاء الرُّوم الموجودين أيام
السُّلْطَان مُرَاد، وكان معلماً للأُمير مُحَمَّد بن آيدين، وكان يدرس بمدرسة تيرة من مضافات
أزمير إلى أن توفي بها سنة ٨٠١هـ. وكان ماهراً في جميع العُلُوم وخصوصاً الشَّرْعِيَّة. من
مؤلفاته: شَرْح المَسَارِقِ لِلصَّغَانِي فِي الحَدِيث، وَشَرْح المَنَارِ لِلنَّسَفِي فِي أُصُول الفِقْهِ،
وَشَرْح مَجْمَع البَحْرَيْن لابن السَّاعَتِي فِي الفِقْهِ الحَنَفِي.

الضَّوء اللامع ج ٤ ص ٣٢٩ وفي ج ١١ ص ٢٦٤ ضبط فَرِشْتَا بالحروف. والبدر الطالع ج ١ ص ٣٧٤
والفوائد البهية ص ١٨١ وهديّة العارفين ج ١ ص ٦١٧ ومُعْجَم المؤلِّفين ج ٢ ص ٢١٥.

(٢) مُسَلِّم الثُّبُوت وشرحه فَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ ج ٢ ص ١٩.

٤ - ويحتمل التأويل^(١).

فمتى كان المراد متبادراً فهمه من اللفظ، ولا يتوقف فهمه على أمر خارجي، وكان هو المقصود أصالة من السياق، يعتبر اللفظ نصاً عليه^(٢).

والنص يزداد وضوحاً على الظاهر في كونه مسوقاً سوقاً أصلياً لإفادة المعنى الذي دل عليه. وهذه الزيادة جاءت من جهة المتكلم لا من نفس الكلام، وهو سوق الكلام، فالسوق زيادة في الوضوح، وليس معنى مغايراً للظهور، لأن المتكلم اهتم بالكلام وبين قصده^(٣).

وتعريفات النص السابقة تفيد ان زيادة الوضوح لم تأت من الصيغة نفسها، وإنما جاءت من المتكلم، ويفهم ذلك بالقرائن.

ومن أمثلة النص:

- قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ - البقرة: ٢٧٥.

نص على نفي المماثلة بين البيع والربا، لأنه معنى متبادر فهمه من اللفظ ومقصود أصالة من سياقه^(٤).

أي: أن النص أفاد معنيين بصيغته، أولهما: أصل الحل للبيع والحرمة للربا، وثانيهما: الفرق بين البيع والربا.

والأول: ليس مقصوداً أصلياً بالسوق، فكان ظاهراً فيه.

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٣ وأصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٥٠ وتفسير النصوص ج ١ ص ١٤٩.

(٢) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٣.

(٣) أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٥٠ وتفسير النصوص ج ١ ص ١٤٨.

(٤) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٣.

والثاني: هو المقصود الأصلي بالسوق، لأن الآية نزلت للرد على آكلي الربا، الذين قالوا: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ - البقرة: ٢٧٥، فرد الله عليهم بقوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ - البقرة: ٢٧٥، وإذا كان أحدهما حلالاً والآخر حراماً فكيف يتماثلان؟^(١).

- وقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنَىٰ وَتِلْكَ وَرُبَّ...﴾ - النساء: ٣، نصّ على قصر أقصى عدد الزوجات الحرائر على أربع، لأنه معنى متبادر فهمه من اللفظ، ومقصود أصالة من سياقه.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَاءَ أَنْتُمْ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَنْهُنَّكُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْا﴾ - الحشر: ٧، نصّ على وجوب طاعة الرُّسُول في قسمة الفَيء إعطاء ومنعاً، لأنه معنى متبادر فهمه من اللفظ، ومقصود أصالة من سياقه^(٢).

حكم النص:

وحكمه هو حكم الظاهر، أي:

- ١- يجب العمل بما هو نصّ عليه.
- ٢- يحتمل التأويل، أي: أن يراد منه غير ما هو نصّ عليه.
- ٣- يقبل النسخ، كما تقدم في الظاهر^(٣).

(١) أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لِشَلْبِي ص ٤٥١.

(٢) علم أُصُولِ الْفِقْهِ لَعَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّاف ص ١٦٤.

وانظر: تَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ لِلدَّبُّوسِيِّ ج ١ ص ١٦٨.

(٣) علم أُصُولِ الْفِقْهِ لَعَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّاف ص ١٦٤ وَالْوَجِيزُ لَعَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَان ص ٣٤٠ وَتَفْسِيرُ النَّصُوصِ ج ١ ص ١٥٣.

وفي تَقْوِيمِ الْأَدِلَّةِ ج ١ ص ١٦٩ وجوب العمل بظاهره.

وَحُلَاَصَةُ الْأَمْرِ فِي الظَّاهِرِ وَالنَّصِّ:

أنهما يتفقان في ما يأتي:

١ - أن كلا من الظاهر والنص واضح الدلالة على معناه بنفس صيغته، أي: لا يتوقف فهم المراد من كل منهما على أمر خارجي.

٢ - يجب العمل بما وضحت دلالة كل منهما عليه.

٣ - ويحتمل أن يؤول كلُّ منهما، بأن يراد منه غير ما وضحت دلالته عليه، إذا وجد ما يقتضي التأويل.

٤ - يقبل كل منهما النسخ في عصر الرسالة.

والظاهر والنص يتداخلان عند قدماء الحنفية، فهما واحد عندهم.

لكنهما يختلفان عند متأخريهم في المراد من اللفظ:

فالظاهر يكون المراد منه غير مقصود أصالة من سياقه.

والنص يكون المراد منه مقصوداً أصالة من سياقه.

ويتفقان في الباقي.

وهذا هو الفرق بينهما.

(٣) الْمُفَسِّرُ:

المفسر في اللغة:

اسم مفعول للفعل الرباعي فَسَّرَ.

وهو مأخوذ من الفسر بمعنى البيان والإيضاح.

وتقدم الكلام في أصل الكلمة واستعمالاتها في بيان كلمة (التفسير).

والمُفَسِّر في الاضْطِلَاح:

عرفه الدَّبُّوسِيُّ بقوله: المُفَسِّر هو ما ظهر المُراد من الكلام من كل وجه، بحيث لا يبقى احتمال التَّأْوِيل، ولكنّه يحتمل النسخ^(١).

وعرّفه البَزْدَوِيُّ بقوله: المُفَسِّر هو ما ازداد وضوحاً على النَّصِّ، سواء كان بمعنى في النَّصِّ أو بغيره بأن كان:

مُجْمَلاً فلحقه بَيَان قاطع، فانسدّ به باب التَّأْوِيل، أو كان عاماً فلحقه ما انسدّ به باب التخصيص^(٢).

وقال السَّرْحَسِيُّ: المُفَسِّر هو: اسم للمكشوف الذي يعرف المُراد به مكشوفاً على وجه لا يبقى معه احتمال التَّأْوِيل^(٣).

وقال السَّمَرْقَنْدِيُّ: المُفَسِّر هو ما ظهر به مُراد المتكلم للسامع من غير شبهة، لانقطاع احتمال غيره بوجود الدليل القطعي على المُراد^(٤).

وقال النَّسْفِيُّ: المُفَسِّر هو ما ازداد وضوحاً على النَّصِّ على وجه لا يبقى معه احتمال التَّأْوِيل^(٥).

ويستفاد مما ذكره الشَّيْخ عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّاف بشأن المُفَسِّر في اصطلاح الأُصُولِيِّين ما يأتي:

١ - هو ما دلّ على المُراد منه بنفس صيغته.

(١) تَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ لِلدَّبُّوسِيِّ ج ١ ص ١٦٩.

(٢) أُصُولُ الْبَزْدَوِيِّ - التَّفْرِيرُ لِلْبَابَرِيِّ ج ١ ص ٢٠٥.

(٣) أُصُولُ السَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١٦٥ وتأْوِيلُ النُّصُوصِ لِلذَّوَادِي ص ١٣٤ نَقْلًا عَنْهُ.

(٤) مِيزَانُ الْأُصُولِ لِلسَّمَرْقَنْدِيِّ ص ٣٥١.

(٥) الْمَنَار - شرحه لابن مَلَك ص ٩٩.

- ٢- لا يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي.
 - ٣- لا يحتمل التأويل.
 - ٤- يقبل حكمه النسخ إذا كان حكماً فرعياً يقبل التبديل في عصر الرسالة^(١). ونحوه ما ذكره الشيخ محمد مصطفى شلبي^(٢). ومن أمثلة المفسر:
- حين تكون الصيغة دالة بنفسها دلالة واضحة على معنى مفصل، وفيها ما ينبغي احتمال إرادة غير معناها.
- كقوله تعالى في قاذفي المخصنات: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ - النور: ٤، فإن العدد المعين لا يحتمل زيادة ولا نقصاً، فهو من المفسر.
- وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ - التوبة: ٣٦، فكلمة ﴿كَافَّةً﴾ تنفي احتمال التخصيص بفرد أو طائفة منهم، فقتال المشركين جميعاً واجب لا يستثنى منه أحد^(٣).
- وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ - الحجر: ٣٠، فإن الملائكة جمع عام محتمل للتخصيص، فانسد باب التخصيص بذكر الكل ﴿كُلُّهُمْ﴾.
- وذكر الكل احتمال تأويل التفرق، فقطعه بقوله: ﴿أَجْمَعُونَ﴾، فصار مفسراً^(٤).

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٦.

(٢) أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٥٣.

وانظر: تفسير النصوص ج ١ ص ١٦٥.

(٣) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٦.

وانظر: أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٥٣.

(٤) أصول البزدوي - التقرير للبأبرتي ج ١ ص ٢٠٥.

وانظر: شرح المنار لابن ملك ص ٩٩.

- ومن المُفَسِّر أيضاً:

حين تكون الصيغة قد وردت مُجْمَلَةً غير مُفَصَّلَةٍ، وأُحِقَّتْ من الشارع بَيَانُ تَفْسِيرِيٍّ قَطْعِيٍّ أَزَالَ إِجْمَالَهَا، وَفَصَّلَهَا حَتَّى صَارَتْ مُفَسَّرَةً لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ - البقرة: ٤٣ و ٨٣ و ١١٠، والنساء: ٧٧، والنور: ٥٦، والمزمل: ٢٠.

وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾ - آل عمران: ٩٧.

وكقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ - البقرة: ٢٧٥.

فالصلاة والزكاة والحج والربا، كل هذه ألفاظ مُجْمَلَةٌ لها معانٍ شَرْعِيَّةٌ لم تفصل بنفس صيغة الآية.

وقد فصل الرُّسُول ﷺ معانيها بأفعاله وأقواله، فصلى وقال: (صلوا كما رأيتموني أصلي)، وحج وقال: (خذوا عني مناسككم)، وحصل الزكاة، وفصل الربا المحرم، وهكذا كل مُجْمَلٍ في القرآن فَصَّلَتْهُ السُّنَّةُ تَفْصِيلاً وافياً يصير من المُفَسِّر.

ويكون هذا التفصيل جزءاً من المُفَصَّل، مكماً له ما دام قطعياً.

وهذا ما يسمى في الاصطلاح الحديث: التفسير التشريعي، أي: الذي مصدره الشارع نفسه. فإن الرُّسُول ﷺ أعطاه الله سلطة التفسير والتفصيل بقوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ - النحل: ٤٤^(١).

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٦٧.

قوله ﷺ: صلوا كما رأيتموني أصلي، في:

صَحِيحُ الْخَارِجِي: ١٠ كتاب الأذان، ١٨ باب الأذان للمسافر، رقم ٦٣١، ص ١٤٤، عن مالك بن الحويرث.

قوله ﷺ: خذوا عني مناسككم:

وهذا البيان ملحق بالمبين. ليس للاجتهاد فيه مجال.

أما بيان المجتهدين لما أبهم من النصوص فيسمى عندئذ تأويلاً، واللفظ لا يعد من المُفسّر بهذا المعنى^(١).

حكم المُفسّر:

- ١- يجب العمل به كما فصل.
- ٢- لا يحتمل التأويل، أي: لا يحتمل أن يصرف عن ظاهره إلى أي معنى آخر.
- ٣- يقبل حكمه النسخ إذا كان حكماً فرعياً يقبل التبديل في عصر الرسالة^(٢).

بهذا اللفظ أورده الصنعاني في: سُبُل السَّلام ج ٢ ص ٢٠٣ و ٢٠٩ و ٢١٢.
وهو في:

صَحِيح مُسْلِم: ١٥ كتاب الحج، ٥١ باب استحباب رمي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ...، رقم ١٢٩٧، ص ٦٠٠ بلفظ: (لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدري لَعَلِّي لا أحج بعد حجتي هذه)، عن جابر بن عبد الله.

وُسُنَنُ النَّسَائِيِّ: ٢٤ كتاب مناسك الحج، ٢٢٠ باب الركوب إلى الجمار...، رقم ٣٠٧٥، ج ٢ ص ٤٩٥ طَبْعَةُ الْمَكْنِزِ بلفظ: (خذوا مناسككم...)، عن جابر.
وانظره في: مُنْتَقَى الْأَخْبَار وشرحه نَيْل الْأَوْطَار ص ٩٧٨ بلفظ: (لتأخذوا عني مناسككم).

(١) أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لِسَلْبِي ص ٤٥٣.

(٢) علم أُصُولِ الْفِقْهِ لِعَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّاف ص ١٦٧ وَالْوَجِيزُ لِعَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَان ص ٣٤٤ وَتَفْسِيرُ النَّصُوصِ ج ١ ص ١٦٩.

وفي تَقْوِيمِ الْأَدِلَّةِ لِلدَّبُّوسِيِّ ج ١ ص ١٦٩: وحكمه: اعتقاد ما في النصّ وزيادة أنه به، لا يحتمل تأويلاً.

(٤) الْمُحْكَمُ:

المُحْكَمُ فِي اللُّغَةِ:

قال ابن فارس: (حكم) الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع^(١).

ومنه اشتقت الكلمات الآتية:

الحُكْمُ: القَضَاءُ^(٢)، وهو المنع من الظلم^(٣).

والْحِكْمَةُ: العَدْلُ، والعِلْمُ، والحِلْمُ^(٤).

والْحَكَمَةُ: ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه^(٥).

وسورة مُحْكَمَةٌ: غير منسوخة، والآيات الْمُحْكَمَات: التي لا يحتاج سامعها إلى

تَأْوِيلِهَا لِبَيَانِهَا، كأقاصيص الأنبياء^(٦).

وَأَحْكَمُهُ: أَتَقَنَهُ ومنعه عن الفساد^(٧)، وبناء مُحْكَمٍ: أي: مأمون الانتقاض^(٨).

وكل هذه الاستعمالات يراد بها المنع.

فالقضاء يمنع الظلم، والحكمة تمنع الجهل، والحكمة تمنع الجحاح، والسورة

المُحْكَمَةُ تمنع التأويل.

(١) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ - مادة (حكم) ص ٢٥٨.

(٢) الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ - مادة (الحكم) ص ١٤٥ والقَامُوسُ الْمُحِيطُ - مادة (الحكم) ص ١٤١٥.

(٣) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ السَّابِقِ.

(٤) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقِ.

(٥) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقِ.

(٦) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقِ.

(٧) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ السَّابِقِ.

(٨) التَّقْرِيرُ لِلْبَابَرْتِيِّ شَرْحُ أَصُولِ الْبَزْدَوِيِّ ج ١ ص ٢٠٧.

وفي كل ذلك إحكام وإتقان وضبط^(١).

المُحَكَّم في الاصطلاح:

قال الجصاص: كان أبو الحسن (ويريد به: الكرخي) رَحِمَهُ اللهُ يَقُول: المُحَكَّم: ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً. والمتشابه: ما يحتمل وجهين أو أكثر منهما^(٢).

وقال أبو زيد الدبوسي: المُحَكَّم هو ما أحكم المُرَاد منه بحُجَّة لا تحتمل التبدل والنسخ بوجه^(٣).

وقال البزدوي: هو المُفَسِّر الذي ازداد قوة، وأحكم المُرَاد به، عن احتمال النسخ^(٤).

(١) كتابي: عَقْد التَّحْكِيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ص ١٨-٢٠.

(٢) الفُصُول في الأُصُول للجصاص ج ١ ص ٣٧٣.

الجصاص: أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص. من أهل الرّأي، سكن بغداد، ومات بها سنة ٣٧٠هـ. انتهت إليه رئاسة الحنفيّة. من مُصَنَّفَاتِه: أَحْكَامُ الْقُرْآن، والفُصُول في الأُصُول.

تاج التّراجم ص ٦ والفوائد البهيّة ص ٢٧ ومُقدِّمة كتابه: الفُصُول في الأُصُول، التي كتبها مُحَقِّقُه: د. عجيل جاسم النشمي.

الكرخي: أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم. انتهت إليه رئاسة الحنفيّة بعد أبي حازم وأبي سعيد البردعي، تَفَقَّه عليه أبو بكر الرازي الجصاص والدّامغاني وآخرون، كان كثير الصوم والصلاة، واسع العلم والرّواية. صنّف المُختَصِر، والجَامِع الكبير، والجَامِع الصّغير. تُوفِّي سنة ٣٤٠هـ.

تاج التّراجم ص ٣٩ والفوائد البهيّة ص ١٠٨ والفهرست ص ٢٩٣ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ لِلشَّيْخِ الرَّازِي ص ١٤٢ والجواهر المُضَيِّة ج ٢ ص ٤٩٣.

(٣) تَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ لِلدَّبُّوسِيِّ ج ١ ص ١٦٩.

(٤) أُصُولُ الْبَزْدَوِيِّ - التَّفْهِيمُ لِلْبَابَرْتِيِّ ج ١ ص ٢٠٧.

وقال السَّمَرَقَنْدِيُّ: الْمُحْكَمُ هو ما أُحْكِمَ الْمُرَادُ بِهِ قَطْعاً^(١).

وقال النَّسْفِيُّ: الْمُحْكَمُ هو ما أُحْكِمَ الْمُرَادُ بِهِ عَنْ احْتِمَالِ النِّسْخِ^(٢).

وَتَعْرِيفَاتُ الْحَنْفِيَّةِ هَذِهِ مُتْقَارِبَةٌ، تَفِيدُ إِحْكَامَ الْمُرَادِ بِهِ وَإِتْقَانَهُ وَبَيَانَهُ وَعَدَمَ احْتِمَالِهِ النِّسْخِ.

وذكر ابن الجَوْزِيِّ الأَقْوَالَ الْوَارِدَةَ فِي بَيَانِ الْمُحْكَمِ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى:

﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ...﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٧، وعددها ثَمَانِيَةٌ، هِيَ:

١- أَنَّهُ النَّاسِخُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَتَادَةَ، وَالسُّدِّيَّ.

٢- أَنَّهُ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ. رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ.

٣- أَنَّهُ مَا عَلِمَ الْعُلَمَاءُ تَأْوِيلَهُ. رُوِيَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

٤- أَنَّهُ الَّذِي لَمْ يَنْسَخْ. قَالَهُ الضَّحَّاكُ.

٥- أَنَّهُ مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ أَلْفَاظُهُ. قَالَهُ ابْنُ زَيْدٍ.

٦- أَنَّهُ مَا اسْتَقْلَلَ بِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى بَيَانٍ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى عَنِ الْإِمَامِ

أَحْمَدَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْأَثْبَارِيِّ: هُوَ مَا لَمْ يَحْتَمِلْ مِنَ التَّأْوِيلِ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا.

٧- أَنَّهُ جَمِيعُ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْحُرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ.

٨- أَنَّهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ. ذَكَرَ هَذَا الَّذِي قَبْلَهُ

الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى^(٣).

(١) مِيزَانُ الْأَصُولِ لِلسَّمَرَقَنْدِيِّ ص ٣٥٣.

(٢) الْمَنَارُ لِلنَّسْفِيِّ - شَرْحُهُ لِابْنِ مَلَكٍ ص ١٠٠.

(٣) زَادَ الْمَسِيرُ ص ١٧٧-١٧٨.

وذكر بعضها، وزاد عليها الزركشي^(١).

ويستفاد مما ذكره الشيخ عبد الوهاب خلاف بشأن المحكم في اصطلاح الأصوليين ما يأتي:

١ - هو ما دلّ على معناه الذي لا يقبل إبطالاً ولا تبديلاً بنفس صيغته.

٢ - لا يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي.

٣ - لا يحتمل التأويل. أي: لا يحتمل إرادة معنى آخر غير ما ظهر منه، لأنه مفصل ودلالته واضحة، ومفسر تفسيراً لا يبقى معه احتمال للتأويل.

٤ - لا يقبل النسخ في عهد الرسالة وفترة التنزيل، ولا بعدها^(٢).

ونحوه ما ذكره الشيخ محمد مصطفى شلبي^(٣).

ومثال المحكم:

- الأحكام الأساسية من قواعد الدين، التي لا تقبل التبدل، مثل: عبادة الله تعالى وحده، والإيمان بكتبه ورسوله.

- أمهات الفضائل التي لا تختلف باختلاف الأحوال، كبر الوالدين، والعدل.

- الأحكام الفرعية الجزئية، التي دل الشارع على تأييد تشريعها، كقوله تعالى في قاذفي المحصنات: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ - النور: ٤.

(١) البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٦٨ والوجيز لعبد الكريم زيدان ص ٣٤٦.

(٣) أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٥٤.

وانظر: تفسير النصوص ج ١ ص ١٧٢.

وقوله ﷺ: (الْجِهَادُ ماضٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(١).

حُكْمُ الْمُحْكَمِ:

- ١- يجب العمل به قطعاً.
- ٢- لا يحتمل التأويل، أي: لا يحتمل أن يصرف عن ظاهره إلى أي معنى آخر.
- ٣- لا يقبل حكمه النسخ، لأنه بعد عهد الرسول ﷺ وانقطاع الوحي صارت الأحكام الشرعية التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية كلها مُحْكَمَةً لا تقبل نسخاً ولا إبطالاً، لأنه لا توجد بعد الرسول سلطة تشريعية تملك إبطال أو تبديل ما جاء به ﷺ^(٢).

وُخْلَاصَةُ الْأَمْرِ فِي الْمُفَسِّرِ وَالْمُحْكَمِ:

أنهما يتفقان في ما يأتي:

- ١- أن كلا من المُفَسِّرِ وَالْمُحْكَمِ واضح الدلالة على معناه بنفس صيغته، أي: لا

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٦٨ والوَجِيزُ لَعَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَان ص ٣٤٧.

وَحَدِيثُ: الْجِهَادُ ماضٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: كِتَابُ الْجِهَادِ، ٣٤ بَابُ فِي الْغَزْوِ مَعَ أَيْمَةِ الْجَوْرِ، رَقْمُ ٢٥٣٢، ج ٤ ص ١٨٤. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حَسَنٌ لغيره، وَخَرَّجَهُ مِنْ سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ ٢٣٦٧، وَأَبِي يَعْلَى ٤٣١١ وَ٤٣١٢، وَسُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ ج ٩ ص ١٥٦ و... إلخ.

وَالْحَدِيثُ فِي: الْهِدَايَةِ لِلْمَرْغِينَانِي، كِتَابُ السَّيْرِ. وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ج ٥ ص ٤٣٨. وَفِي نَضْبِ الرَّايَةِ لِأَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ، كِتَابُ السَّيْرِ ج ٣ ص ٣٧٧. وَخَرَّجَهُ الزَّيْلَعِيُّ عَنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَرَّجَهُ الزَّيْلَعِيُّ أَيْضاً عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ.

(٢) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٦٨ وَأُصُولُ الْأَحْكَامِ لِحَمْدِ الْكَبِيرِيِّ ص ٢٤١ وَتَفْسِيرُ النَّصُوصِ ج ١ ص ١٧٥ وَتَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ لِلدَّبُّوسِيِّ ج ١ ص ١٦٩.

يتوقف فهم المراد من كل منهما على أمر خارجي.

٢- يجب العمل بما وضحت دلالة كل منهما عليه.

٣- لا يحتمل كلُّ منهما التأويل، أي: لا يحتمل كل منهما أن يصرف عن ظاهره.

ويختلفان في أمر واحد هو:

أن المُفسّر يقبل حكمه النسخ، إذا كان حكماً فرعياً يقبل التبديل في عهد الرسالة.

والمُحكّم لا يقبل حكمه النسخ في عهد الرسالة.

وأخيراً:

فإن التأويل الذي نتحدث عنه يخص الظاهر والنص فقط، من هذه الأقسام الأربعة.

تفاوت مراتب واضح الدلالة وأثره:

الظاهر، والنص، والمفسّر، والمُحكّم، وهي أنواع واضح الدلالة عند الحنفيّة، متفاوتة في وضوح دلالتها على هذا الترتيب.

فالمُحكّم أوضحها دلالة، يليه المفسّر، ثم النص، ثم الظاهر^(١).

وثمرة هذا التفاوت تظهر عند التعارض:

- فإذا تعارض ظاهر مع نص قدّم النص، لأن النص أوضح دلالة من الظاهر، من جهة أن معنى النص مقصود أصالة من السياق، ومعنى الظاهر غير مقصود أصالة من السياق.

ولا شك أن المقصود أصالة يتبادر إلى الفهم قبل غيره.

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٦٢.

لذَلِكَ كَانَتْ دَلَالَةُ النَّصِّ أَوْضَحَ مِنْ دَلَالَةِ الظَّاهِرِ.

ومثاله:

قوله تعالى بعد ذكره المحرمات من النساء: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ - النساء: ٢٤، وهو ظاهر في إحلال زواج زوجة خامسة، لأنها مما وراء ذلكم.

وقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبُعَ﴾ - النساء: ٣، وهو نص في قصر إباحة الزواج على أربع.

فلما تعارض الظاهر والنص، رجح النص لقوته في وضوح دلالته، وحرّم زواج ما زاد على أربع^(١).

- وإذا تعارض نص مع مفسر قدّم المفسر، لأن المفسر أوضح دلالة من النص، من جهة أن المفسر غير محتمل للتأويل، وكان المراد منه متعيناً.

ومثاله:

قوله ﷺ: (المستحاضة تتوضأ لكل صلاة).

وهو نص في إيجاب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة، لأنه يفهم من لفظه ومقصود من سياقه.

وقوله ﷺ: (المستحاضة تتوضأ وقت كل صلاة).

وهو مفسر لا يحتمل تأويلاً.

فالحديث الأول: يحتمل إيجاب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة ولو في وقت واحد، أو لوقت كل صلاة ولو أدى في الوقت عدة صلوات.

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٨-١٦٩.

وانظر: أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٥٥.

أما الحديث الثاني: فقد قطع هذا الاحتمال.

فتعارض الحديثان، فرجح المفسر.

وصار الحكم الشرعي هو إيجاب الوضوء للوقت، وتصلّي فيه ما شاءت من الفرائض والنوافل^(١).

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٩.

وانظر: أصول الفقه الإسلامي لسلكي ص ٤٥٥-٤٥٦.

قوله ﷺ: المستحاضة تتوضأ لكل صلاة. في:

صحيح البخاري: ٤ كتاب الوضوء، ٦٣ باب غسل الدم، رقم ٢٢٨، ص ٦٦ عن عائشة رضي الله عنها.

وسنن أبي داود: كتاب الطهارة، ١٠٩ باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، رقم ٢٩٨، ج ١ ص ٢١٩ عن عائشة رضي الله عنها. ورقم ٢٩٧، ج ١ ص ٢١٨ عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده.

وسنن الترمذي: أبواب الطهارة، ٩٣ باب في المستحاضة، رقم ١٢٥، ج ١ ص ١٥٠ عن عائشة رضي الله عنها، وقال: حسن صحيح. و ٩٤ باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، رقم ١٢٦، ج ١ ص ١٥١ عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده.

وسنن ابن ماجة: أبواب التيمم، ١١٥ ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها...، رقم ٦٢٤، ج ١ ص ٣٩٤ عن عائشة رضي الله عنها. ورقم ٦٢٥ عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده.

والحديث في الاختيار ج ١ ص ١٠٥، وخرجه الشيخ شعيب بهامشه.

وقوله ﷺ: تتوضأ المستحاضة لوقت كل صلاة. هو:

من رواية ابن عمر عن النبي ﷺ.

وهو في قوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش حين قالت له: إني أستحيض فلا أطهر: (توضئي

- وإذا تعارض النص مع المُحْكَم قُدِّمَ المُحْكَم، مثل:

قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ - النساء: ٢٤، وهو نص مسوق لبيان حل التزوج بأي امرأة ما عدا المحرمات المَعْدُودَة في الآية قبلها، وهو عام يدخل فيه زوجات الرُّسُول ﷺ، لكنه يحتمل التخصيص.

مع قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ - الأحزاب: ٥٣.

وهو مُحْكَم في تحريم زوجات الرُّسُول ﷺ، لأنه لا يحتمل تأويلاً ولا نسخاً.

فتعارض النص والمُحْكَم، فيقدَّم المُحْكَم^(١).

- وإذا تعارض الظاهر مع المُحْكَم قُدِّمَ المُحْكَم، مثل:

قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ - النساء: ٣، وهو ظاهر في إباحة جميع النساء.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ - الأحزاب: ٥٣، وهو مُحْكَم في تحريم زوجات الرُّسُول ﷺ.

لوقت كل صلاة). / الاختيار ج ١ ص ١٠٥.

قال الشيخ شُعَيْب في هامشه: الْحَدِيثُ هَذَا اللَّفْظُ قَالَ عَنْهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصْبِ الرَّايَةِ ج ١ ص ٢٠٤: غَرِيبٌ جَدًّا. وقال ابن حَجَرٍ فِي الدَّرَايَةِ ج ١ ص ٨٩: لم أجده هُكذَا. قلنا: ونقل ابن الهَمَامِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ج ١ ص ١٨١ عن صاحب شَرْحِ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ تَخْرِيجَهُ لَهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً، وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَنْهُ، لِأَنَّ الزَّيْلَعِيَّ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا اللَّفْظَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَسَانِيدِ الْمَرْوِيَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي كِتَابِهِ: عُقُودُ الْجَوَاهِرِ الْمُتْنِيفَةِ ج ١ ص ٧٨، وَإِنَّمَا ذَكَرَ عَنْهُ هَذَا السَّنَدُ اللَّفْظُ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ: (لكل صلاة) دون لفظ الوقت.

(١) أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لِشَلْبِي ص ٤٥٦.

فتعارض الظاهر مع المحكم، فيقدم المحكم^(١).

- أما إذا تعارض المفسر مع المحكم، فالصحيح أنه لا يوجد تعارض بينهما، لأن الفرق بينهما أن المفسر يحتمل النسخ في عهد الرسالة، والمحكم لا يحتمله. وبعد عهد الرسالة لا يحتمل وجود النسخ، فتساويا^(٢).

القول الثاني: قول المتكلمين (الجمهور)

أقسام اللفظ الواضح الدلالة عند الجمهور، هي: الظاهر، والنص. وبَيَّانه على النحو الآتي:

(١) الظاهر:

لم يفرق الإمام الشافعي بين الظاهر والنص، وتبعه القاضي أبو بكر الباقلاني. قال إمام الحرمين الجويني: (أما الشافعي فإنه يسمي الظواهر نصوصاً في مجاري كلامه، وكذلك القاضي أبو بكر، وهو صحيح في أصل وضع اللغة، فإن النص معناه الظهور، يقال: نصت الظبية إذا عنت وظهرت، ومنه المنصة لكرسي العروس، التي تظهر عليه وهي تجلّى، ونص الرجل في السير إذا أسرع فيه)^(٣).

(١) الميسر في أصول الفقه لإبراهيم سلقيني ص ٢٩٣.

وانظر هذا التعارض في: تفسير النصوص ج ١ ص ١٧٩ وما بعدها.

(٢) أصول الفقه الإسلامي لشكبي ص ٤٥٦-٤٥٧.

(٣) تفسير النصوص ج ١ ص ١٩٨-٢٠١.

وعبارة الجويني في كتابه البرهان ج ١ ص ٢٧٩ ونقلها أيضاً الذواودي في تأويل النصوص ص ١٣٧.

وانظر: المنحول للغزالي ص ٢٤٣ والبحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ٣٥ وإرشاد

وقال المَازَرِيُّ: (أشار الشَّافِعِيُّ والقَاضِي أَبُو بَكْرٍ إِلَى أَنَّ النَّصَّ يَسْمَى ظَاهِرًا، وليس ببعيد، لأنَّ النَّصَّ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ الظَّهْرُ).

وقال ابن بَرَهَانَ: (ولعلَّ الشَّافِعِيَّ إِنَّمَا سَمَى الظَّاهِرَ نَصًّا، لَأَنَّهُ لَح فِيهِ الْمَعْنَى اللُّغَوِيَّةُ)^(١).

لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ جَاءُوا بَعْدَ الشَّافِعِيَّ فَرَّقُوا بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالنَّصِّ عَلَى أَسَاسِ الظَّنِّ وَالْقَطْعِيَّةِ، أَي: الْإِحْتِمَالِ وَعَدَمِهِ.

الفُحُولُ ج ٢ ص ٥١١.

الباقِلَانِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو بَكْرٍ. قَاضٍ بِالْعِرَاقِ. مَالِكِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَسَكَنَ بَغْدَادَ. وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ. مِنْ كُتُبِهِ: الْإِنْصَافُ، وَإِعْجَازُ الْقُرْآنِ، وَالتَّمْهِيدُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٤٠٣ هـ.

تَارِيخُ بَغْدَادَ ج ٥ ص ٣٧٩ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٤ ص ٥٨٥ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي ص ٢١٧ وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ١٦٨ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ١٧٦.

(١) تَفْسِيرُ النَّصِّ ج ١ ص ٢٠١-٢٠٢ نُقْلًا عَنْ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ لِلزَّرْكَشِيِّ. وَفِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٥ ص ٣٥ قَوْلُ ابْنِ بَرَهَانَ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْأُصُولِ لابن بَرَهَانَ.

الْمَازَرِيُّ: هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ التَّمِيمِيِّ. وَالْمَازَرِيُّ نَسَبُهُ إِلَى مَازَرَ بَفَتْحِ الزَّايِ وَقَدْ تَكْسَرُ، بُلَيْدَةٌ بِجَزِيرَةِ صِقْلِيَّةٍ. وَيَعْرِفُ بِالْإِمَامِ، إِمَامُ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةٍ، وَمَا وَرَاءَهَا مِنَ الْمَغْرِبِ، أَخَذَ عَنِ اللَّخْمِيِّ، لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِهِ لِلْمَالِكِيَّةِ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَإِلَيْهِ كَانَ يُفْرَعُ فِي الْفَتَوَى وَالطَّب. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْمُعْلَمُ وَهُوَ شَرْحُ مُسْلِمٍ، وَشَرْحُ الْبُرْهَانِ لِلجَوْنِيِّ، وَشَرْحُ التَّلْفِينِ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ. وَأَخَذَ عَنْهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ بِالْإِجَازَةِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٥٣٦ هـ بِالْمَهْدِيَّةِ.

الدِّيْبَاجُ الْمَذْهَبِ ج ٢ ص ٢٥٠ وَأَزْهَارُ الرِّيَاضِ ج ٣ ص ١٦٥ وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٨٨ وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ١١٤ وَوَفِيَّاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٨٥ وَمَوَاقِبُ الْجَلِيلِ ج ١ ص ٣٦ وَالْوَفَايُ بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٥١.

فعرفوا الظاهر تعاريف عديدة منها:

- قال الجويني: قال القاضي - أبو بكر الباقلاني -: الظاهر هو لفظة معقولة المعنى، لها حقيقة ومجاز. فإن أُجريت على حقيقتها كانت ظاهراً، وإذا عدلت إلى جهة المجاز كانت مؤولة. وناقشه^(١).

- وقال الأستاذ أبو إسحاق المروزي: الظاهر لفظ معقول، يتدر إلى فهم البصير بجهة الفهم منه معنى، وله عنده وجه في التأويل مسوغ لا يبتدره الظن والفهم. ويخرج على هذا ما يظهر في جهة الحقيقة، ويؤول في جهة المجاز، وما يجري على الضد منه.

فمن الظواهر: مطلق صيغة الأمر. فالصيغة ظاهرة في الوجوب، مؤولة في الندب والإباحة.

ومنها صيغة النهي المطلقة، فهي ظاهرة في التحريم، مؤولة إذا حملت على التنزيه. ومنها النفي الشرعي المطلق في قوله ﷺ: (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل)، فهي ظاهرة في نفي الجواز، مؤولة في نفي الكمال. وغيرها^(٢).

- وقال الشيرازي: الظاهر هو كل لفظ احتمال أمرين، وهو في أحدهما أظهر، كالأمر والنهي، وغير ذلك من أنواع الخطاب الموضوع للمعاني المخصوصة المحتملة لغيرها^(٣).

(١) البرهان للجويني ج ١ ص ٢٧٩.

(٢) البرهان للجويني ج ١ ص ٢٨٠.

(٣) اللمع للشيرازي ص ١١٠.

الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، أبو إسحاق جمال الدين.

- وقال الباجي: الظاهر في الأقوال هو المعنى الذي يسبق إلى فهم السامع من المعاني التي يحتملها اللفظ^(١).

- وعرفه الغزالي بقوله: اللفظ الظاهر هو الذي يغلب على الظن فهم معنى منه من غير قطع.

وتعريف الغزالي هذا ذكره الأمدّي وتعقبه، وانتهى إلى تعريفه بقوله:

- اللفظ الظاهر هو ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي، ويحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً^(٢).

الشافعي، شيخ الإسلام علماً وعملاً، وورعاً وزهداً، وتصنيفاً وإملاءً، ولد بغير زوابع سنة ٣٩٣هـ. من مصنفاته: المهذب، والتنبيه، واللمع، وطبقات الفقهاء، وغيرها. توفي ببغداد سنة ٤٧٦هـ. وأول من صلى عليه المقتدي بأمر الله أمير المؤمنين.

طبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٨٣ وتهذيب الأسياء واللغات ج ٢ ص ١٧٢ وتبيين كذب المفتري ص ٢٧٦ وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣٤٩ ومقدمة كتابه: طبقات الفقهاء، التي كتبها محققه: د. إحسان عباس.

(١) تأويل النصوص للذواودي ص ١٣٩ عن إحكام الفصول للباغي.

الباغي: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التميمي القرطبي، فقيه مالكي كبير واشتغل بالحديث، طاف بالبلاد وعاد إلى الأندلس، وتولى القضاء في بعض أنحائها. أصله من بطليوس، وولد في باجة، وتوفي بالمريّة سنة ٤٧٤هـ، من كتبه: المنتقى شرح موطأ الإمام مالك.

تاريخ قضاة الأندلس ص ٩٥ وتذكرة الحفاظ رقم ١٠٢٧ ج ٣ ص ١١٧٨ وترتيب المدارك ج ٤ ص ٨٠٢.

(٢) إحكام الأحكام للأمدّي ج ٣ ص ٦٥.

وفي المستصفى للغزالي ج ١ ص ٣٤٥ الظاهر: أن يظهر اللفظ في أحد المعنيين، ولا يظهر في الثاني. وفي ج ١ ص ٣٨٤: الظاهر هو اللفظ الدال الذي ليس بمجمل، والذي يحتمل التأويل.

- وعرفه ابن قدامة بقوله: الظاهر هو ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى مع تجويز غيره.

وإن شئت قلت: ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر^(١).

- وعرفه الرّازي بقوله: الظاهر هو ما لا يفتقر في إفادته لمعناه إلى غيره، سواء أفاده وحده، أو أفاده مع غيره.

وللرّازي تعريف آخر: الظاهر هو الذي يحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً. ثم قال: ولا منافاة بين التعريفين^(٢).

- وعرفه التّاج الشّبكي بقوله: الظاهر ما دلّ دلالة ظنية.

وشرح ذلك المحلّي بقوله: (الظاهر ما دل) على المعنى (دلالة ظنية)، أي: راجحة، فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحاً، كالأسد راجح في الحيوان المفترس، مرجوح في الرجل الشجاع، وخرج النصّ كزيد^(٣).

(١) رَوْضَةُ النَّاظِر - نُزْهَةُ الْخَاطِر ج ٢ ص ٢٩-٣٠.

ابن قدامة موفّق الدّين: أبو مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن قُدَامَةَ بن مِقْدَام المَقْدِسِيّ الدَّمَشْقِيّ الحَنْبَلِيّ، شَيْخُ الْإِسْلَام الإمام الثّقَة الحُجّة. ولد بجمّاعيل، ونشأ بدمشق، ورحل إلى بغداد، فسمع بها من الشّيخ عبد القادر الجيّلانيّ وغيره. من تصانيفه: الْمُغْنِي فِي شَرْحِ الْخَرْقِيّ، وهو كتاب بليغ في المذهب، والكافي، والمُفْنِع، والرَّوْضَة، والبرهان في مسألة القرآن، ومنهاج القاصدين. وله كرامات مشهورة. مات بدمشق سنة ٦٢٠هـ.

الذيل على طبقات الحنابلة ج ٢ ص ١٣٣ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٨٨ ومروءة الجنان ج ٤ ص ٤٧ ومقدمة كتابه: المغني، التي كتبها: الشّيخ عبد القادر بدّران.

(٢) المَحْصُولُ لِلرّازِي ج ٣ ص ١٥٢، وفيه أشار إلى أن التعريف الثاني ذكره في باب اللّغات من المَحْصُولُ أيضاً.

(٣) جَمْعُ الْجَوَامِع بِشَرْحِ الْمَحَلِّي وَحَاشِيَةِ الْعَطَّار ج ٢ ص ٨٧-٨٨، وانظر: ج ١ ص ٣٠٩.

ونحوه تعريف ابن الحَاجِب^(١)، والْبَيْضَاوِيُّ والأَسْنَوِيُّ عليه^(٢).

- وعرفه السَّالِمِيُّ بقوله: الظَّاهِرُ هو الذي يحتمل معنى ثانياً وإن كان احتمالاً بعيداً^(٣)، لَكِنْ أَحَدُ معنِيهِ أَظْهَرَ مِنَ الْآخَرِ.

وسمي بالظَّاهِرِ نسبة إلى المعنى الظَّاهِرِيِّ^(٤).

حكم الظَّاهِرِ:

إنه يحتمل التَّأْوِيلَ، لأن دلالة ظنية، أي: راجحة، فيحتمل معنى مرجوحاً. كما تقدم في تعاريفه.

المَحَلِّي: جَلَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، المَحَلِّي الْأَصْل. نسبة إلى المَحَلَّةِ الْكُبْرَى من الغربية. مُفَسِّر، أَصُولِي، فقيه، متكلم. ولد بالقاهرة، ونشأ بها، وتوفي سنة ٨٦٤هـ = ١٤٥٩م. من كتبه: شَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلشُّبْكِيِّ، وَشَرْحُ الْوَرَقَاتِ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَشَرْحُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ لِلنَّوَوِيِّ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ فِي النَّحْوِ، وَتَفْسِيرُهُ الَّذِي أَكْمَلَهُ السُّيُوطِيُّ وَاسْمِي بِتَفْسِيرِ الْجَلَالَيْنِ.

الضُّوءُ اللَّامِعُ ج ٧ ص ٣٩ والبدر الطَّالِعُ ج ٢ ص ١١٥ وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٢٠٢ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٣ ص ٩٣ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ.

(١) مُخْتَصَرُ مُتَنَهَى السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ج ٢ ص ٩٠٨.

(٢) نِهَايَةُ السُّؤْلِ لِلْأَسْنَوِيِّ شَرْحُ مِنْهَاجِ الْأُصُولِ لِلْبَيْضَاوِيِّ ج ٢ ص ٥٧ و ٦١.

الْأَسْنَوِيُّ: جَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسْنَوِيُّ الْأَمَوِيُّ الْقُرَشِيُّ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ وَمُفْتِيهِمْ وَمَدْرَسُهُمْ بِمِصْرَ، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ عَدِيدَةٌ مِنْهَا: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ. توفي بالقاهرة سنة ٧٧٢هـ.

سَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٢٢٣ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ٩٢ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: د. عَبْدُ اللَّهِ الْجُبُورِيُّ.

(٣) بَهْجَةُ الْأَنْوَارِ ص ٩٣.

(٤) مَسَارِقُ أَنْوَارِ الْعُقُولِ ج ٢ ص ٦٩.

وعبر السَّالِمِيَّ عن حكمه بأن:

حكم الظَّاهِر هو الظن بأن ما ظهر من المعاني هو مُرَاد المتكلم، أي: إذا سمعنا كلاماً يحتمل معنيين، لكن السَّابِق إلى الذهن أحدهما، ظننا أن ذَلِكَ السَّابِق إلى الذهن هو مُرَاد المتكلم^(١).

ولا نخطئ من خالف الظَّاهِر في موضع يجوز له خلافه، لاحتمال أن يكون له دليل صار إليه.

فيجب العمل به حتى يَدُل دليل على خلافه^(٢).

خُلَاصَة تعاريف الظَّاهِر عند الجُمهُور:

هَذِهِ التعاريف جَمِيعاً عند الجُمهُور تفيد أن:

اللفظ الذي يحتمل معنيين، إذا تبادر أحدهما إلى الذهن أولاً بمجرد سَماعه فهو الظَّاهِر، لأنه هو الأظهر كالأمر والنهي... وغير ذَلِكَ، فيكون راجحاً.

أما المعنى الثاني الذي يحتمل أن يكون مُرَاداً فيكون مرجوحاً.

وتلك التعاريف متقاربة، لم يكن فيها خلاف في الواقع، وإن اختلفت عباراتها.

و(الظَّاهِر) عند المتكلمين وهم الجُمهُور، هو في حقيقته يشمل (الظَّاهِر) و(النَّص) عند الحَنَفِيَّة^(٣).

والجَمَاع بين هَذِهِ الأنواع الثلاثة هو احتمال التَّأْوِيل.

(١) بَهْجَة الْأَنْوَار ص ٩٣.

(٢) مَشَارِقُ أَنْوَارِ الْعُقُول ج ٢ ص ٧١.

(٣) أُصُولُ الْفِقْهِ لِفَاضِلِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ص ٢٤١.

وانظر أيضاً: أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لَشَلْبِي ص ٤٧٣.

(٢) النَّصُّ:

للمتكلمين (الجُمهُور) تعاريف عديدة للنَّصِّ، منها:

- ما عرفه الشَّيرَازِيُّ بقوله: النَّصُّ كل لفظ دل على الحكم بصريحه على وجه لا احتمال فيه. كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ - الفَتْح: ٢٩، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ - الإسراء: ٣٢^(١).

- وعرفه الغَزَالِيُّ بقوله: النَّصُّ هو اللفظ الدال الذي ليس بمُجْمَل، والذي لا يحتمل التَّأْوِيلَ^(٢).

- وعرفه ابن قُدَّامَةَ بقوله: النَّصُّ هو ما يفيد بنفسه من غير احتمال. كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ - البقرة: ١٩٦، وقيل: هو الصريح في معناه^(٣).

- وعرفه الرَّازِيُّ بقوله: النَّصُّ كلام تظهر إفادته لمعناه، ولا يتناول أكثر منه^(٤).

- وعرفه التَّاجُ السُّبْكِيُّ بقوله: (النَّصُّ) هو اللفظ الدال في محل النطق، أي: يسمى بذلك (إن أفاد معنى لا يحتمل غيره)، أي: غير ذلك المعنى. (كزيد) في نحو: جاء زيد، فإنه مُفِيدٌ للذات المشخصة من غير احتمال لغيرها^(٥).

- وعرفه السَّالِمِيُّ بقوله: النَّصُّ هو الذي اتضح معناه، ولم يحتمل معنى غيره^(٦).

(١) اللُّمَعُ لِلشَّيرَازِيِّ ص ١٠٩.

(٢) المُسْتَصْفَى لِلغَزَالِيِّ ج ١ ص ٣٨٤.

(٣) رَوْضَةُ النَّاظِر - نُزْهَةُ الْحَاظِرِ الْعَاطِرِ ج ٢ ص ٢٧.

(٤) الْمُخْصُوصُ لِلرَّازِيِّ ج ٣ ص ١٥١.

(٥) جَمْعُ الْجَوَامِعِ بِشَرْحِ الْمَحَلِّيِّ وَحَاشِيَةِ الْعَطَّارِ ج ١ ص ٣٠٨-٣٠٩.

(٦) بَهْجَةُ الْأَنْوَارِ ص ٩٣ وَمَشَارِقُ أَنْوَارِ الْعُقُولِ ج ٢ ص ٧٠.

حكم النص:

هو أن يُصار إليه، ولا يعدل عنه إلا بنسخ^(١).

ويعمل بمدلوله قطعاً^(٢).

أي: أن حكم النص هو القطع بمُرَاد المتكلم، فإذا سمعنا قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ - مُحَمَّد: ١٩، وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ - البقرة: ٢٧٥، حكمنا أن المُرَاد ما فهمناه، وقطعنا بكفر من خالفنا في ذلك^(٣).

خُلاصة تعاريف النص عند الجمهور:

هذه التعاريف جميعها عند الجمهور تفيد أن:

النص هو كل لفظ يظهر المُرَاد منه بنفس لفظه، بوجه لا يحتمل التأويل.

و(النص) عند المتكلمين وهم الجمهور هو في حقيقته يشمل (المفسر) و(المحكم) عند الحنفية.

والجامع بين هذه الأنواع الثلاثة هو عدم احتمال التأويل.

(١) رَوْضَةُ النَّاظِر - نُزْهَةُ الْخَاطِر ج ٢ ص ٢٧.

(٢) تَفْسِيرُ النُّصُوص ج ١ ص ٢١٣.

(٣) مَسَارِقُ أَنْوَارِ الْعُقُول ج ٢ ص ٧٠.

المطلب الثاني

اللفظ غير الواضح الدلالة

اختلف الأصوليون في أقسام اللفظ غير الواضح الدلالة على قولين:

القول الأول:

أقسامه هي: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.
وهذا قول الحنفية^(١).

القول الثاني:

أقسامه هي: المجمل، والمتشابه.
وهذا قول الجمهور^(٢).

وذكرت في تقسيمات اللفظ الواضح الدلالة أن تقسيم الحنفية هو أوعب وضعاً للحالات، كما قال الكمال بن الهمام.

وتقسيم الحنفية هو الذي سنعتمده في البحث، ثم نشير بعده إلى قول الجمهور، ثم نبين مواضع الاتفاق والافتراق بين قول الحنفية وقول الجمهور.

القول الأول: قول الحنفية

أقسام اللفظ غير الواضح الدلالة عند الحنفية هي: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.

(١) التحرير - تيسير التحرير ج ١ ص ١٥٦ وما بعدها. ومسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٠-٢٢
وتفسير النص ص ج ١ ص ١٤٠ وأصول الأحكام لحمد الكبيسي ص ٢٣٥.

(٢) تفسير النص ص ج ١ ص ١٤١ وأصول الأحكام لحمد الكبيسي ص ٢٣٦.

وتفصيله على النحو الآتي:

(١) الخَفِيّ:

الخَفِيّ في اللُّغَة:

من خَفِيَ الشيء يَخْفَى وأخْفَيْته، وهو في خَفِيَّةٍ وخَفَاءٍ: أي: سترته^(١).
وأخفاه: سترَهُ وَكْتَمَهُ.

وشيء خَفِيٌّ: أي: خافٍ، وَجَمَعُهُ: خَفَايَا^(٢).

الخَفِيّ في الاصطِلَاح:

عرفه الدَّبُّوسِيّ بقوله: الخَفِيّ: هو اسم لما خفي معناه بعارض دليل غير اللفظ في نفسه، فبعد عن الوهم بذلك العارض، حتى لم يوجد إلا بطلب^(٣).

وقال البَزْدَوِيّ: الخَفِيّ: اسم لكل ما اشتبه معناه، وخفي مُراده بعارض غير الصيغة، لا ينال إلا بالطلب...، مثل: الطَّرَار والنَّبَّاش.

وشرح البَابَرْتِي بعض ألفاظه بقوله:

الخَفِيّ: اسم لما اشتبه معناه من حيث اللُّغَة.

وخفي مُراده: أي: الحكم الشرعيّ.

(١) مُعْجَم مَقَائِيسِ اللُّغَة لابن فَارِس - مادة (خفي) ص ٣٠٦.

(٢) مُخْتَارُ الصَّحَاح - مادة (خفي) ص ٧٧.

(٣) تَقْوِيمُ الْأَدَلَّةِ لِلدَّبُّوسِيّ ج ١ ص ١٧٠.

وَتَفْسِيرُ النُّصُوصِ ج ١ ص ٢٣٠ نَقْلًا عَنْ تَقْوِيمِ الْأَدَلَّةِ لِلدَّبُّوسِيّ، وفيه: (... فبعد عن الفهم...) ولعله تحريف.

بعارض: لا يكون من الصيغة بل من غيرها كآية السرقة، فإن معنى السارق لُغَةً
أخذ مال الغير على سَبِيلِ الْخَفِيَّةِ، وهو مُشْتَبِهٌ فِي حَقِّ الطَّرَارِ وَالنَّبَاشِ^(١).

وذهب السَّرْخَسِيُّ إِلَى أَن: الْخَفِيِّ: هُوَ اسْمٌ لِمَا اشْتَبَهَ مَعْنَاهُ، وَخَفِيَ الْمُرَادُ مِنْهُ
بعارض في الصيغة، يمنع نيل المراد بها إِلَّا بِالطَّلَبِ^(٢).

ومثل هَذَا التَّعْرِيفَ مَا جَاءَ فِي الْمَنَارِ:

الْخَفِيُّ: هُوَ مَا خَفِيَ مُرَادُهُ بعارض غير الصيغة، لَا يَنَالُ إِلَّا بِالطَّلَبِ، وَأُورِدَ مِثَالُ
الطَّرَارِ وَالنَّبَاشِ^(٣).

وَفِي مُسَلِّمِ الثُّبُوتِ وَفَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ عَلَيْهِ:

الْخَفِيُّ هُوَ مَا كَانَ خَفَاءً مُرَادُهُ لعارض غير الصيغة^(٤).

وذهب الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّافٌ إِلَى أَن الْمُرَادَ بِالْخَفِيِّ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ هُوَ:
اللفظ الذي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَلَكِنْ فِي انطباق معناه عَلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ نَوْعٌ
غَمُوضٌ وَخَفَاءٌ، تَحْتَاجُ إِزَالَتَهُ إِلَى نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ.

فَيَعْتَبَرُ الْفَلْظُ خَفِيًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا الْبَعْضِ مِنَ الْأَفْرَادِ^(٥).

وَهَذَا مَا أَفَادَهُ آخَرُونَ^(٦).

(١) أُصُولُ الْبَزْدَوِيِّ - التَّفْرِيرُ لِلْبَابَرِيِّ ج ١ ص ٢٠٩.

(٢) أُصُولُ السَّرْخَسِيِّ ج ١ ص ١٦٧ وَتَفْسِيرُ النُّصُوصِ ج ١ ص ٢٣٠ نَقْلًا عَنِ السَّرْخَسِيِّ.

(٣) الْمَنَارُ - شَرْحُ ابْنِ مَلِكٍ ص ١٠٢-١٠٣.

(٤) مُسَلِّمُ الثُّبُوتِ وَفَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٢٠.

(٥) عِلْمُ أُصُولِ الْفِقْهِ لِعَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّافٌ ص ١٧٠.

(٦) انظر: أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لِشَلْبِي ص ٤٦٣ وَتَفْسِيرُ النُّصُوصِ ج ١ ص ٢٣١ وَالْوَجِيزُ
لِعَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَانٍ ص ٣٤٨ وَأُصُولُ الْأَحْكَامِ لِحَمْدِ الْكُبَيْسِيِّ ص ٢٤٢.

والملاحظ أن هذه التعاريف جميعها تفيد:

أن اللفظ في (الخَفِيّ) واضح في ذاته، ويدلّ على معناه الظاهر، لكن الغموض يكتنفه عند انطباقه على بعض الأفراد.

إلا أن هذا الخفاء يزول بالاجتهاد والتأمل.

مثاله:

لفظ السارق معناه ظاهر، وهو أخذ المال المتقوم المملوك للغير خفية من حرز مثله. ولكن في انطباق هذا المعنى على بعض الأفراد نوع غموض، كالنشال (الطرّار - المأخوذ من الطرّ وهو الشق).

فالنشال أخذ المال في حاضر يقظان بنوع من المهارة وخفة اليد ومسارقة الأعين. فهو يغاير السارق بوصف زائد فيه وهو جراءة المسارقة، ولذا سُمّي باسم خاص هو النشال أو الطرّار.

فهل يصدق عليه لفظ السارق فتقطع يده، أو لا يصدق عليه فيعاقب تعزيراً؟ وقد ثبت بالاجتهاد اتفاقاً وجوب قطع يده من طريق دلالة النص، لأنه أولى بالحكم من جهة أن علّة القطع أكثر توافراً فيه^(١)، لأن المهارة وخفة اليد في هذا العمل أتم في السرقة من الأخذ من الحرز خفية، لذلك دخل النشال تحت لفظ السارق الوارد في الآية فشمله حكمه^(٢).

ومثال الخَفِيّ أيضاً:

النَّشَاش: فإنه أخذ مال غير مرغوب فيه عادة من قبور الموتى كأكفانهم. فهو يغاير

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٧٠ وتفسير النصوص ج ١ ص ٢٣٣.

(٢) أصول الفقه الإسلامي لسبكي ص ٤٦٣.

السارق من جهة أنه لا يأخذ مملوكاً من حرز، لأنه القبر ليس حرزاً تحفظ فيه الأموال عادة، ولذا سُمِّيَ باسم خاص به هو النَّبَّاش.

فهل يصدق عليه لفظ السارق فتقطع يده، أو لا يصدق، فيعاقب تَعْزِيراً؟ فيه قولان:

القول الأول: إنه سارق فتقطع يده. وهو قول الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَأَبِي يُوسُفَ.

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْل: أَنَّ هَذَا الْكُفْنَ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَرْغُوبٍ فِيهِ فَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ اعْتَادِهِ، وَالشَّرُّ مُتَأَصِّلٌ فِي نَفْسِهِ، وَالْقَبْرُ يَعْتَبَرُ جَرِزاً لَأَمْثَالِهِ، لِأَنَّ الْحَرِزَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ.

القول الثاني: إنه غير سارق، فيعاقب تَعْزِيراً بما يردعه، ولا تقطع يده. وهو قول سَائِرِ الْحَنَفِيَّةِ.

وحجتهم:

أَن أَخَذَهُ مَا لَا غَيْرَ مَرْغُوبٍ فِيهِ وَغَيْرَ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ وَمِنْ غَيْرِ حَرِزٍ، هُوَ شَبْهَةٌ يَسْقُطُ بِهِ الْحَدُّ^(١).

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٧٠-١٧١ وأصول الفقه الإسلاميّ لشَلْبِي ص ٤٦٤ والوَجِيزُ لَعَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَان ص ٣٤٨ وتَفْسِيرُ النُّصُوصِ ج ١ ص ٢٣٦.

أَبُو يُوسُفَ: يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيُّ الْبَغْدَادِيُّ. كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ، وَأَخَذَ الْفِقْهَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، ثُمَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ نَشَرَ مَذْهَبَهُ. وَلِيَ الْقَضَاءَ لِلْمَهْدِيِّ وَالْهَادِي وَهَارُونَ الرَّشِيدَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ تَلَقَّبَ قَاضِي الْقَضَاءِ. مَاتَ بِبَغْدَادٍ سَنَةَ ١٨٢ هـ. لَهُ: كِتَابُ الْخَرَاجِ، وَالْآثَارُ. وَتَقَّهَ ابْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ ١٣٤ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٨١ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢٢٥ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَّازِ

ومثاله أيضاً:

- لفظ القاتل في حديث (لا يرث القاتل)، هل يتناول القاتل خطأً أو بالتسبب، أو لا يتناوله؟

- والبائع إذا أخذ من المشتري نقوداً، على أن يأخذ منها ثمن المبيع، ويرد الباقي، فاختمني، هل يصدق عليه أنه سارق أو خائن الأمانة؟

وكذا كل لفظ دل دلالة ظاهرة على معناه، ولكن وجد خفاء واشتباه في انطباق معناه على بعض الأفراد، يعتبر اللفظ خفياً بالنسبة إلى هذه الأفراد^(١).

حكم الخفي:

لا يعمل به فيما خفيت دلالته عليه إلا بعد البحث والتأمل.

فإن وجد الباحث معنى اللفظ مُتَحَقِّقاً بتمامه في الأفراد حكم بانطباق حكمه عليها.

وإن وجد معنى اللفظ ناقصاً فيها حكم بعدم انطباق حكمه عليها^(٢).

وعليه:

فيجب النظر فيه لإزالة خفائه بالبحث والتأمل، وتحري المقاصد العامة والخاصة التي وضعت لها الأحكام، وتحقيق المصالح الحقيقية في التضييق أو التوسعة، والشمول

ج ١ ص ٢٩٢ رقم ٢٧٣ ووفيات الأعيان ج ٦ ص ٣٧٨ والانتقاء ص ١٧٢ وتاريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٤٢ وأخبار القضاة ج ٣ ص ٢٥٤ وأبو يوسف: محمود مطلوب.

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٧١.

وانظر: أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٦٥، وفيه مثال (القاتل لا يرث). وتفسير النص ص ١ ج ٢٤٢.

(٢) أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٦٥ والوجيز لعبد الكريم زيدان ص ٣٥٠.

أو عدم الشمول، وهو ما قصده السَّرْخُسِيُّ من قوله: (حكم الخَفِيِّ اعتقاد الحَقِّيَّة في المُرَاد، ووجوب الطلب إلى أن يتبين المُرَاد)^(١).

وطريق إزالة الخفاء هو بحث المجتهد.

ومرجعه في إزالة الخفاء هو عِلَّة الحكم وحكمته، وما ورد في هَذَا الشَّان من النُّصُوص.

فقد تكون العِلَّة أكثر توافراً في هَذَا الفرد، وربما لا تكون مُتَحَقِّقَةً فيه.

وقد يَدُلُّ على حكمه نَص آخر يتناوله بوضوح^(٢).

ولذَلِكَ اختلفت أنظار الفُقَهَاء في مَسَائِلِهِ.

(٢) المُشْكِل:

المُشْكِل في اللُّغَة:

قال ابن فَارِس: شكل: الشين والكاف واللام معظَّم بابه المماثلة.

تقول: هَذَا شَكْل هَذَا: أي: مثله.

ومن ذَلِكَ يقال: أمرٌ مُشْكِل، كما يقال: أمرٌ مُشْتَبِه، أي: هَذَا شَابَه هَذَا، وهَذَا دخل في شَكْل هَذَا^(٣).

وأشْكَل الأمر: التَّبَسَّس.

والشَّكْل: الشَّبَه والمِثْل^(٤).

(١) أُصُولُ الْأَحْكَامِ لِحَمْدِ الْكُبَيْسِيِّ ص ٢٤٤ وأشار إلى أُصُولِ السَّرْخُسِيِّ ج ١ ص ١٦٨.

(٢) علم أُصُولِ الْفِقْهِ لِعَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّاف ص ١٧١.

(٣) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ لابن فَارِس - مادة (شكل) ص ٥١١.

(٤) الْقَامُوسُ الْمُحِيط - مادة (الشَّكْل) ص ١٣١٧.

وقولهم (أشكل) أي: دخل في أمثاله وأشكاله. كما يقال: أحرم إذا دخل في الحرم، وأشتى إذا دخل في الشتاء^(١).

فالمُشْكِل هو اسم فاعل من الفعل (أشكل).

المُشْكِل في الاضطِّلاح:

- عرفه أبو زيد الدَّبُّوسِيّ بقوله: هو الذي أشكل على السابِع طريق الوُصُول إلى المعنى الذي وضع له واضعُ اللُّغة الاسم، أو إرادة المستعير لدقة المعنى في نفسه، لا بعارض حيلة، كما يشكل طريق المنزل إذا دقَّ في نفسه.

فكان هذا الخفاء فوق الذي كان بعارض حيلة، حتى كاد المُشْكِل يلتحق بالمُجْمَل، وكثير من العلَّماء لا يهتدون إلى الفرق بينهما.

فالمُشْكِل ما له طريق إلى مرَّاده، ولكن اشتبه لدقته وخفائه^(٢).

- وعرفه السَّرَخْسِيّ بقوله: المُشْكِل اسم لما يشتبه المرَّاد منه بدخوله في أشكاله، على وجه لا يعرف المرَّاد إلاَّ بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال^(٣).

- وعرفه البَزْدَوِيّ بقوله: المُشْكِل هو الداخل في أشكاله وأمثاله.

(١) مِيزَانُ الْأُصُولِ لِلْسَّمَرْقَنْدِيِّ ص ٣٥٤ وَأُصُولُ الْبَزْدَوِيِّ - التَّقْرِيرُ لِلْبَابَرْتِيِّ ج ١ ص ٢١٤.

(٢) تَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ لِلدَّبُّوسِيِّ ج ١ ص ١٧٠-١٧١.

وذكر النَّصَّ الْبَابَرْتِيُّ فِي التَّقْرِيرِ ج ١ ص ٢١٤.

وَتَفْسِيرُ النَّصُوصِ ج ١ ص ٢٥٣ عَنْ تَقْوِيمِ الْأَدِلَّةِ، وَفِيهِ: (...) إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي وَضَعَهُ وَاضِعُ اللَّغَةِ أَوْ أَرَادَهُ الْمُسْتَعِيرُ... حِيلَةً.

(٣) أُصُولُ السَّرَخْسِيِّ ج ١ ص ١٦٨ وَتَفْسِيرُ النَّصُوصِ ج ١ ص ٢٥٣ نَقْلًا عَنْ أُصُولِ السَّرَخْسِيِّ.

وقال البَابَرْتِي فِي التَّفْرِيرِ شَارِحًا: الْمُرَادُ مِنَ الْأَشْكَالِ الْأَمْثَالِ وَالْأَشْبَاهِ^(١).

وهو تعريف النَّسْفِيِّ الْقَائِلُ: الْمُشْكِلُ هُوَ الدَّخِلُ فِي أَشْكَالِهِ.

وشرح ابن مَلَكٍ بقوله: (الدَّخِلُ): هُوَ الْكَلَامُ الَّذِي دَخَلَ الْمُرَادُ مِنْهُ. وَ(فِي

أَشْكَالِهِ): بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، أَي: أَمْثَالِهِ^(٢).

- وعرفه السَّمَرْقَنْدِيُّ بقوله: الْمُشْكِلُ هُوَ اللفظ الذي اشتبه مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ لِلْسَّامِعِ،

بِعَارِضِ الْاِخْتِلَاطِ بغيره من الأشكال، مع وضوح معناه اللَّغَوِيَّ^(٣).

- وعرفه الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّافٌ بقوله: الْمُشْكِلُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ هُوَ اللفظ

الذي لَا يَدُلُّ بِصِغَتِهِ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ قَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ تَبِينُ مَا يَرَادُ مِنْهُ^(٤).

- والملاحظ أَن هَذِهِ التَّعَارِيفُ تَفِيدُ:

أَن مَنشَأَ الْإِشْكَالِ فِي الْمُشْكِلِ هُوَ ذَاتُ الْلفظ، فمعناه لَا يَدْرِكُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَمَيِّزُهُ عَنْ

غَيْرِهِ.

وهَذَا الْإِشْكَالُ قَدْ يَرْجِعُ إِلَى غَمُوضٍ فِي الْمَعْنَى أَوْ لاسْتِعَارَةٍ. كَمَا ذَكَرَ الدَّبُّوسِيُّ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْمُشْكِلِ:

وبها يتضح سبب الخفاء فيه:

١- اللفظ المشترك، وهو الذي وضع في أصل اللُّغَةِ لِأَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى، وَلَا يَوْجَدُ فِي

صِغَتِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مُعَيَّنٍ، فَلَا بَدَّ عِنْدَيْهِ مِنْ قَرِينَةٍ تَعَيِّنُ وَاحِدًا.

(١) أُصُولُ الْبَزْدَوِيِّ وَالتَّفْرِيرُ لِلْبَابَرْتِيِّ عَلَيْهِ ج ١ ص ٢١٤.

(٢) الْمَنَارُ لِلنَّسْفِيِّ وَشَرْحُهُ لِابْنِ مَلَكٍ ص ١٠٣.

(٣) مِيزَانُ الْأُصُولِ ص ٣٥٤.

(٤) عِلْمُ أُصُولِ الْفِقْهِ لِعَبْدِ الْوَهَّابِ خَلَّافٍ ص ١٧١.

فاختلفت أنظار الفقهاء في ذلك، ومنه:

لفظ القرء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ - البقرة: ٢٢٨، فهو موضوع في أصل اللغة للطهر والحيض. وأشكل المراد منه هنا، فكان طريق معرفته هو البحث والاجتهاد. لذا اختلف الفقهاء في تفسيره على قولين:

القول الأول: القرء هو الطهر. وهو قول الشافعي.

بقرينة تأنيث العدد (ثلاثة)، فيكون المراد بالقرء هو الطهر.

القول الثاني: القرء هو الحيض. وهو قول الحنفي.

والقرينة:

أ. حكمة تشريع العدة على المطلقة تعرف براءة رحمها من الحمل، ويعرف هذا بالحيض لا الطهر.

ب. قوله ﷺ: (دعي الصلاة أيام أقرائك).

وللقولين أدلة أخرى.

وبناءً على ذلك اختلفوا في عدة المرأة المطلقة، هل تنتهي بثلاث حيضات، أو بثلاثة أطهار؟

٢- قد ينشأ الإشكال في مقابلة النصوص بعضها مع الآخر.

فالنص على حدته ظاهر الدلالة على معناه، ولا إشكال في دلالته، لكن يحدث الإشكال عند إرادة الجمع مع نصوص أخرى. مثل:

قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ - النساء: ٧٩، مع قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ - النساء: ٧٨^(١).

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٧٢.

حكم المُشْكِل:

لا يجوز العَمَل به قبل مَعْرِفَةِ المُرَاد منه^(١).

فيجب البَحْث عن القرائن والتأمل في اللفظ للوقوف على المعنى المُرَاد منه، ثم العَمَل بما يوصل إليه البَحْث والنَّظَر، وفي هَذَا يقول البُخَارِيُّ: (أَنْ يَنْظُرَ أَوَّلًا فِي مَفْهُومَاتِ اللَّفْظِ جَمِيعًا فَيَضْبِطُهَا، ثُمَّ يَتَأَمَّلُ فِي اسْتِخْرَاجِ المُرَادِ مِنْهَا)^(٢).

وانظر: أُصُولُ الفِقْهِ الإِسْلَامِيِّ لِشَلْبِي ص ٤٦٦.

قوله ﷺ: دعي الصلاة أيام أقرائك:

ورد بالفاظ مُخْتَلِفَةٍ وطرق متعددة منها:

عن عَدِيٍّ بن ثَابِتٍ عن أبيه عن جده عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ وَتَصَلِّي.
هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ، ٩٤ باب ما جاء أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، رَقْم ١٢٦، ج ١ ص ١٥١.

وبلفظ مقارب في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، ١٠٩ باب مَنْ قَالَ تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ، رَقْم ٢٩٧، ج ١ ص ٢١٨.

وسُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ، ١١٥ باب ما جاء فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي قَدْ عَدَّتْ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، رَقْم ٦٢٥، ج ١ ص ٣٩٥.

وخرج الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْحَدِيثِ فِي تَحْقِيقِهِ هَذِهِ الْكُتُبَ الثَّلَاثَةَ، وَقَالَ: صَحِيحٌ لغيره.

وَالْحَدِيثُ وَشَرَحَهُ فِي: نَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ٢٢٢.

(١) أُصُولُ الفِقْهِ الإِسْلَامِيِّ لِشَلْبِي ص ٤٦٧.

(٢) أُصُولُ الْأَحْكَامِ لِحَمْدِ الْكُبَيْسِيِّ ص ٢٤٥-٢٤٦ وَأَشَارَ إِلَى شَرْحِ الْبُخَارِيِّ عَلَى الْبَزْذَوِيِّ

وطريق إزالة الإشكال في المُشكِـل هو الاجتهاد.

فعلى المجتهد في الألفاظ المشتركة أن يتوصل إلى المراد من خلال النظر في القرائن التي ترجح هذا المعنى أو ذاك.

وعند تعارض النصوص على المجتهد أن يؤولها تأويلاً صحيحاً، يوفق بينها ويزيل الاختلاف بدلالة نصوص أخرى أو القواعد العامة للشرع أو حكمته^(١).

وهنا يأتي دور التأويل المهم الذي لا مفر منه، لكي تظهر الشريعة متسقة في أحكامها غير متناقضة.

(٣) المُجْمَل:

المُجْمَل في اللغة:

قال ابن فارس: الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما: تجمع وعظم الخلق، والآخر: حُسن.

فمن الأصل الأول قولك: أَجْمَلْتُ الشيءَ، وهذه جملة الشيء. ويجوز أن يكون الجَمَل من هذا لعظم خلقه.

والأصل الثاني: الجمال، وهو ضد القبح^(٢).

ج ١ ص ٥٤ وأصول السرخسي ج ١ ص ١٦٨.

(١) انظر: علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٧٣ وأصول الفقه الإسلامي لشكبي ص ٤٦٧.

(٢) مُعْجَم مَقَائِيسِ اللُّغَةِ لابن فارس - مادة (جمل) ص ٢٠٨.

وانظر: المصباح المنير - مادة (الجمال) ص ١١٠.

وَأَجْمَلْتُ الشَّيْءَ إِجْمَالًا: جَمَعْتَهُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ^(١).

وَأَجْمَلَ الشَّيْءَ: جَمَعَهُ عَنْ تَفْرِقَةٍ. وَأَجْمَلَ الْحِسَابَ: رَدَّهُ إِلَى الْجُمْلَةِ^(٢).

قَالَ السَّمَرَقَنْدِيُّ: يَسْتَعْمَلُ الْمُجْمَلُ فِي اللُّغَةِ فِي شَيْئَيْنِ:

١ - يُقَالُ: أَجْمَلْتُ الْحِسَابَ: إِذَا جَمَعْتُ الْحِسَابَ الْمَتَفَرِّقَ. وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ

اسْمِ الْمُجْمَلِ عَلَى الْعَامِ، لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ جُمْلَةً مِنَ الْمَسْمِيَّاتِ.

٢ - وَيُقَالُ: فَلَانَ أَجْمَلَ الْأَمْرَ عَلَيَّ، أَيِ: أَهْمَ. فَيَسْتَعْمَلُ فِي الْإِبْهَامِ وَالْإِخْفَاءِ.

وَمُرَادُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمُجْمَلِ هُوَ الثَّانِي، وَهُوَ الْإِبْهَامُ، دُونَ الْأَوَّلِ^(٣).

وَالْمُجْمَلُ: اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ (أَجْمَلَ).

الْمُجْمَلُ فِي الْأَصْطِلَاحِ:

- عَرَفَهُ الْجَصَّاصُ بِقَوْلِهِ: الْمُجْمَلُ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يُمْكِنُ اسْتِعْمَالُ حَكْمِهِ عِنْدَ

وُرُودِهِ، وَيَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَى بَيَانٍ مِنْ غَيْرِهِ^(٤).

- وَعَرَفَهُ أَبُو زَيْدٍ الدَّبُّوسِيُّ بِقَوْلِهِ: الْمُجْمَلُ هُوَ الَّذِي لَا يَعْقِلُ مَعْنَاهُ أَصْلًا، لِتَوْحُّشِ

فِي اللُّغَةِ وَضَعًا، أَوْ الْمَعْنَى اسْتِعَارَةً.

وَهُوَ الَّذِي يَسْمِيهِ أَهْلُ اللِّسَانِ الْغَرِيبَ، وَالْغَرِيبُ اسْمٌ لِمَنْ فَقَدَ فِي مَكَانٍ وَجُودَهُ

عَادَةً، وَهُوَ الْوَطَنُ، وَصَارَ بِحَيْثُ لَا يُوقِفُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْغُرْبَةِ إِلَّا عَنْ اسْتِفْسَارٍ.

(١) الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ السَّابِقُ.

(٢) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ - مَادَّةُ (الْجَمْل) ص ١٢٦٦.

(٣) مِيزَانُ الْأُصُولِ لِلْسَّمَرَقَنْدِيِّ ص ٣٥٤-٣٥٥.

وَانْظُرْ: الْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٥ ص ٥٩.

(٤) الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ لِلْجَصَّاصِ ج ١ ص ٦٤.

فالمُجْمَل ما لا طريق إلى مُرادِه، وَلَكِنْ احتمل بَيان الطريق^(١).

- وقال البَزْدَوِيُّ: المُجْمَل هو ما ازدحمت فيه المعاني، واشتبه المُراد اشتبهاً لا يدرك بنفس العبارة، بل بالرجوع إلى الاستفسار، ثم بالطلب، ثم بالتأمل في ذَلِكَ^(٢).

والمُراد من ازدحام المعاني: تواردها على اللفظ من غير رجحان لأحدها^(٣).

ومثل هَذَا القول قال النَّسْفِيُّ في المَنَار وشرحه لابن مَلَك^(٤).

- وقال السَّرْحَسِيُّ: المُجْمَل لفظ لا يفهم المُراد منه إلا باستفسارٍ من المُجْمَل وبيّان من جهته يعرف به المُراد، وَذَلِكَ إما لتوحش في معنى الاستعارة، أو في صيغة عَرَبِيَّةٍ مما يسميه أهل الأدب لُغَةً غَرِيبَةً^(٥).

وقال السَّمَرْقَنْدِيُّ: المُجْمَل هو اللفظ الذي يحتاج إلى البَيان في حق السامع مع كونه معلوماً عند المتكلم^(٦).

والمُجْمَل عند الأصوليين كما قال الشَّيْخ عَبْدُ الوَهَّاب خَلَّاف:

هو اللفظ الذي لا يَدُلُّ بصيغته على المُراد منه، ولا توجد قرائن لفظية أو حالة تبينه.

(١) تَقْوِيم الأدلة للدَّبُّوسِيِّ ج ١ ص ١٧٠-١٧١ وَتَفْسِير النُّصُوص ج ١ ص ٢٧٦ نَقْلًا عن تَقْوِيم الأدلة (... إلى قوله: استعارة).

(٢) أَصُول البَزْدَوِيِّ - التَّقْرِير للْبَابَرْتِيِّ ج ١ ص ٢١٧.

(٣) التَّقْرِير للْبَابَرْتِيِّ السَّابِق.

(٤) المَنَار للنَّسْفِيِّ وشرحه لابن مَلَك ص ١٠٤-١٠٥.

(٥) أَصُول السَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١٦٨ وَتَفْسِير النُّصُوص ج ١ ص ٢٧٦ نَقْلًا عن أَصُول السَّرْحَسِيِّ.

(٦) مِيزَان الْأَصُول للسَّمَرْقَنْدِيِّ ص ٣٥٤-٣٥٥.

فسبب الخفاء فيه لفظي لا عارض^(١).

وهذا المعنى الاصطلاحِيّ في هذه التعاريف يعود إلى المعنى اللُّغَوِيّ وهو عدم التفصيل.

أمثلة المُجْمَل:

ذكر الأصوليون الألفاظ التي عدوها من المُجْمَل، وهي:

١ - الألفاظ التي نقلها الشارع من معانيها اللُّغَوِيَّة، ووضعها لمعانٍ اصطلاحِيَّة شرعية خاصة. كالألفاظ الصلاة والزكاة والحج والصيام والربا، فصار لا يراد بها معانيها اللُّغَوِيَّة.

فإذا ورد لفظ منها في نص شرعيّ كان مُجْمَلًا حتى يفسره الشارع نفسه، ولذا جاءت السنة مثلاً بتفسير الصلاة وأركانها وشرائطها، بقوله ﷺ: (صلوا كما رأيتموني أصلي).

وهكذا في كل مُجْمَل في القرآن.

٢ - الألفاظ الغريبة التي فسرها النص نفسه بمعنى خاص، مثل: لفظ (القارعة) بقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ ١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ٢ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ٣﴾ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ ٤ ﴿ - القارعة^(٢).

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٧٣.

وانظر: أصول الفقه الإسلاميّ لشلبي ص ٤٦٧.

(٢) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٧٣ وأصول الفقه الإسلاميّ لشلبي ص ٤٦٧ -

٤٦٨ وأصول الأحكام لحمد الكبيسيّ ص ٢٤٦-٢٤٧ وتفسير النصوص ج ١ ص ٢٧٩

وما بعدها.

حكم المُجْمَل:

هو اعتقاد حَقِّيَّة المُرَاد منه، والتوقف في حق العمل به إلى بَيَانِه.
وعلى المجتهد الاستفسار عنه أولاً، ثم الطلب، ثم التأمل إن احتاج إليهما كما في الربا^(١).

وأَسباب إجمال اللفظ هي:

١ - كونه من المشترك الذي لا تحف به قَرِيْنَةٌ تعيّن أحد معانيه.

٢ - إرادة الشارع منه معنى خاصاً غير معناه اللُّغَوِيّ.

٣ - غرابة اللفظ وغموض المُرَاد منه.

والمُجْمَل بأي سبب من هَذِهِ الثلاثة لا يزال إجماله، ولا يفسر المُرَاد منه إلا بالرجوع إلى الشارع الذي أجمله، لأنه هو الذي أبهم مُرَادَه، فإليه يرجع في بَيَانِ ذَلِكَ الإبهام.

وإذا صدر من الشارع بَيَانٌ للمُجْمَل، وكان بَيَاناً وافياً قاطعاً، صار به المُجْمَل من المُفَسِّر، كالبَيَان الذي فصل الزكاة والصلاة....

وإذا صدر من الشارع بَيَانٌ للمُجْمَل، وكان بَيَاناً غير وافٍ لا يزيل الإشكال، صار المُجْمَل به من المُشْكِل، وفتح طريق الاجْتِهَاد لإزالة إشكاله، لأن الشارع لما بيّن ما أجمله بعض التَّبَيُّين فتح الباب للاجْتِهَاد فيه.

مثال ذَلِكَ الربا، حيث ورد مُجْمَلاً في القرآن، وبينه الرَسُول ﷺ بِحَدِيثِ الأموال الربوية الستة. لَكِن هَذَا البَيَان ليس وافياً، لأنه لم يحصر الربا في تلك الأصناف، ففتح

(١) أُصُولُ الفِقه الإسلاميّ لِشَلْبِي ص ٤٦٨ وأُصُولُ الفِقه لِحَمْد الكُبَيْسِيّ ص ٢٤٨ وأشار إلى أُصُول السَّرْحَسِيّ ج ١ ص ١٦٨ وتَفْسِير النُّصُوص ج ١ ص ٢٩٨.

الباب للاجتهاد فيما يكون به الربا، قياساً على ما ورد في الحديث^(١).

والفرق بين المُشْكِلِ والمُجْمَلِ هو:

أن المُرَاد في المُشْكِلِ يعرف بالتأمل، لوجود قرائن تدل على المُرَاد منه. والإشكال جاء من النَّظَر إلى اللفظ وحده، وبعد التأمل في الكلام يتبين المُرَاد بواسطة القرائن المذكورة.

أما في المُجْمَلِ فلا يتبين المُرَاد منه إلا ببيان من المُجْمَلِ نفسه، لخلو الكلام عن قَرِينَةٍ أو دليل يرجح واحداً منها.

فإذا بينه زال الإجمال وصار مُفَسَّراً أو مؤولاً أو مُشْكِلاً^(٢).

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٧٤-١٧٥.

وانظر: أصول الفقه الإسلامي لشَلْبِي ص ٤٦٨ والوجيز لعبد الكريم زَيْدَان ص ٣٥٢. وحديث: الأموال الربوية الستة هو ما رواه عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ.

بهذا اللفظ في:

صَحِيح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ١٥ باب الصرف، رقم ١٥٨٧، ص ٧٦٣. وله طرق وألفاظ أخرى.

انظره وشرحه في: سُبُل السَّلَام ج ٣ ص ٣٧ وَنَيْل الْأَوْطَار ص ١٠٦١ وَصَفْوَةُ الْأَحْكَام ص ١٤٠.

(٢) أصول الفقه الإسلامي لشَلْبِي ص ٤٦٩.

وانظر: علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٧٤ وَتَفْسِيرُ النَّصُوصِ ج ١ ص ٢٧٨.

٤) المُتَشَابِه:

المُتَشَابِه فِي اللُّغَةِ:

قال ابن فارس: شبه الشين والباء والهاء أصل يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً.

يقال: شبه، وشبهه، وشبيهه.

والمشبهات من الأمور: المشكلات.

واشبهه الأمران: إذا أشكلا^(١).

والشبهة: الالتباس.

والمتشابهات: المتماثلات^(٢).

المُتَشَابِه فِي الاصطلاح:

- نقل الجصاص عن الكرخي أن المُتَشَابِه ما يحتمل وجهين أو أكثر منهما^(٣).

- وعرفه أبو زيد الدبوسي بقوله: المُتَشَابِه هو الذي تشابه معناه على السامع، من حيث خالف موجب النص موجب العقل قطعاً ويقيناً، لا يحتمل التبديل^(٤).

- وعرفه السمرقندي بقوله: المُتَشَابِه هو ما اشتبه مُراد المتكلم على السامع، بوقوع التعارض ظاهراً بين الدليلين السمعين المتماثلين من كل وجه، بحيث لا يعرف

(١) مُعْجَم مَقَائِيسِ اللُّغَةِ لابن فارس - مادة (شبه) ص ٥٢٦.

(٢) مُخْتَارُ الصَّحَاح - مادة (شبه) ص ١٣٨.

(٣) تقدم لهذا التعريف مع تعريف المُحْكَم.

(٤) تَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ لِلدَّبُّوسِيِّ ج ١ ص ١٧١.

ترجيح أحدهما على الآخر^(١).

- وعرفه النَّسْفِيُّ بقوله: الْمُتَشَابِهُ هو اسم لما انقطع، رجاء مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ مِنْهُ^(٢).
- وفي حَدِّ الْمُتَشَابِهِ أقوال أخرى ذكرها الشَّيْرَازِيُّ، ونسبها إلى (أصحابنا)، أي: الشَّافِعِيَّةِ، هي:

- ١- الْمُتَشَابِهُ هو والمُجْمَلُ وَاحِدٌ، أي: هو ما اشتبه معناه. قاله مُجَاهِدٌ.
 - ٢- الْمُتَشَابِهُ هو ما استأثر الله بعلمه، ولم يُطْلَعْ عليه أحداً من خلقه، كقيام الساعة. رُوِيَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.
 - ٣- الْمُتَشَابِهُ هو الْقَصَصُ وَالْأَمْثَالُ وَالْحِكَمُ وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ. ذكره الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى.
 - ٤- الْمُتَشَابِهُ هو الحروف الْمُقَطَّعَةُ في أوائل السور، مثل: الم، والمص، والمر، والر، وغير ذلك. قاله ابن عَبَّاسٍ.
- وزهد الشَّيْرَازِيُّ إلى أن القول الأول من هذه الأقوال الأربعة هو الصَّحِيح. وحيثه:
- أن حقيقة الْمُتَشَابِهِ هي ما اشتبه معناه، وأما ما ذكروه من الأقوال الأخرى فلا يوصف بذلك^(٣).

(١) مِيزَانُ الْأُصُولِ لِلْسَّمَرْقَنْدِيِّ ص ٣٥٨.

(٢) الْمَنَارُ لِلنَّسْفِيِّ - شَرْحُ ابْنِ مَلَكٍ ص ١٠٥-١٠٦.

(٣) اللَّمَعُ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ١١٥.

وفي بيان المُشْتَبِه أقوال عديدة ذكرها ابن الجوزي ونسبها إلى الصحابة والتابعين^(١). والزركشي في البحر المحيط^(٢).

ويدخل تحت المُتَشَابِه الذي هو ما اختفى معناه ما يأتي:

ما كان له احتمالان فأكثر، لأنه عندئذ يختفي فيه المعنى المراد منه. ولا يعلم إلاّ بدليل خارجي.

والمُبْهَم، كما في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ - المذثر: ٣٠، فأبهم المعدود، واحتمل أن يكون تسعة عشر ملكاً، أو تسعة عشر صفّاً.

وكما في قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةَ﴾ - الحاقة: ١٧، فحقيقة الثمانية مبهمة^(٣).

وعامة هذه التعاريف المتقدمة تفيد أن المُتَشَابِه هو ما اشتبه معناه على السامع.

حكم المُتَشَابِه:

وحكمه كما يقول الزركشي: المُتَشَابِه يُؤْمَنُ بِهِ، وَيُوقَفُ فِي تَأْوِيلِهِ، إِنْ لَمْ يَعْينَهُ دَلِيلُ قَاطِعٍ^(٤).

وتقدم الكلام عن قول السلف وقول الخلف في النصوص الموهمة للمُشَابَهة. ويستفاد مما ذكره الشيخ عبد الوهاب خُلاف بشأن المُتَشَابِه في اصطلاح

(١) زاد المسير لابن الجوزي ص ١٧٨ وذكر سبعة أقوال، منها هذه الأربعة.

(٢) البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ١٨٨-١٩١ وذكر اثني عشر قولاً.

(٣) بهجة الأنوار للسالمي ص ٩٤-٩٥.

وانظر: مشارق أنوار العقول ج ٢ ص ٧٨.

(٤) البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ١٩١.

وانظر: تفسير النصوص ج ١ ص ٣٢١.

الأُصُولِيَّينَ ما يأتي:

- ١ - المُتَشَابِه هو اللفظ الذي لا تدل صيغته بنفسها على المُراد منه.
 - ٢ - ولا توجد قرائن خارجية تبينه.
 - ٣ - واستأثر الشارع بعلمه، فلم يفسره.
- والمُتَشَابِه بهذا المعنى لا يوجد في النُّصُوص الشرعية منه شيء، فلا يوجد في آيات الأحكام أو أَحَادِيث الأحكام لفظ مُتَشَابِه لا سَبِيل إلى علم المُراد منه. وإنما يوجد المُتَشَابِه في:
- الحروف المقطعة في أوائل السور، مثل: الم، الر، حم... إلخ.
 - والنُّصُوص المُوهِّمة للمُشَابَهة^(١)، التي مرّ الكلام عليها في الفصل الثاني من هذا البَحْث.
- أي: إن المُتَشَابِه لا يدخل في الفقه، بل في العقائد وعلم الكلام، وهذا ثبت بالاستقراء، لأن نُّصُوص الأحكام الشَّرْعِيَّة العَمَلِيَّة يراد بها العمل والتَّطْبِيق لا مجرد الاعتقاد، فإذا كانت متشابهة فلا يمكن العمل بها، وحيث إنها شرعت للعمل بمقتضاها فيلزم أن لا يكون فيها أي اشتباه^(٢).

القول الثاني: قول المتكلمين (الجُمهُور)

أقسام اللفظ غير الواضح الدلالة عند الجُمهُور هي: المُجْمَل، والمُتَشَابِه. وبَيَّانه على النحو الآتي:

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٧٥-١٧٦ وأصول الفقه الإسلاميّ لشَلْبِي ص ٤٦٩.

(٢) الوجيز في أصول الفقه لعبد الكريم زَيْدَان ص ٣٥٣.

(١) المُجْمَلُ:

- عرفه الشَّيرَازِيّ بقوله: المُجْمَلُ هو ما لا يُعْقَلُ معناه من لفظه، ويفتقرُ في مَعْرِفَةِ المُرَادِ إلى غيره^(١).

- وقال الجَوِينِيّ: المُجْمَلُ هو المبهم، والمبهم هو الذي لا يعقل معناه، ولا يدرك منه مقصود الالفاظ ومبتغاه^(٢).

- وقال الأَمِيدِيّ: المُجْمَلُ هو ما له دلالة على أحد أمرين لا مَرِيَّةَ لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه. وشرح هذا التعريف بقوله:

قولنا (ما له دلالة): ليعم الأقوال والأفعال، وغير ذلك من الأدلة المُجْمَلَة.

وقولنا (على أحد أمرين): احتراز عما لا دلالة له إلا على معنى واحد.

وقولنا (لا مَرِيَّةَ لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه) احتراز عن اللفظ الذي هو ظاهر في معنى وبعيد في غيره، كاللفظ الذي هو حقيقة في شيء، ومجاز في شيء^(٣).

- وعرفه ابن الحَاجِبِ بقوله: المُجْمَلُ هو ما لم تتضح دلالته، وقيل: اللفظ الذي لا يفهم منه عند الإطلاق شيء^(٤).

- وقال التَّاجُ السُّبْكِيّ: المُجْمَلُ هو ما لم تتضح دلالته^(٥).

وهو تعريف ابن الحَاجِبِ المتقدم.

- وقال ابن النَّجَّار: المُجْمَلُ في اصطلاح الأصوليين: ما تردد بين مُحْتَمَلَيْنِ

(١) اللُّمَعُ للشَّيرَازِيّ ص ١١١.

(٢) البُرْهَانُ للجَوِينِيّ ج ١ ص ٢٨١.

(٣) الإحْكَامُ لِلأَمِيدِيّ ج ٢ ص ١٢-١٣.

(٤) مُخْتَصَرُ مُنْتَهَى السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ لابن الحَاجِبِ ج ٢ ص ٨٦٤.

(٥) جَمْعُ الْجَوَامِعِ بِشَرْحِ المَحَلِّيِّ وَحَاشِيَةِ العَطَّارِ ج ٢ ص ٩٣.

فأكثر على السواء. وشرح هذا التعريف بقوله:

قوله (ما) أي: لفظ أو فعل.

واحتراز بقوله (بين مُحْتَمَلَيْنِ) عما له مَحْمَلٌ وَاحِدٌ كَالنَّصِّ.

وقوله (على السواء) احتراز عن الظاهر، وعن الحقيقة التي لها مجاز، وشمل القول والفعل والمشارك والمتواطئ^(١).

يُظْهِرُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

أن هذه التعاريف متقاربة، ومآلها واحد، لأنها جميعاً تفيد أن اللفظ لم يكن واضحاً في الدلالة على المعنى المراد، لما يكتنفه من غموض بسبب الإجمال^(٢).

وأن المُجْمَلَ عند المتكلمين يشمل الخفي والمشكل والمُجْمَل عند الحنفية^(٣).

ثمرة الخلاف بين الحنفية وبين الشافعية (المتكلمين) في المُجْمَل:

المُجْمَل في اصطلاح الحنفية: هو ما لا يدرك المراد منه بالعقل، بل بالنقل من المُجْمَل، كمشارك تعذر ترجيح أحد معنييه أو معانيه لعدم وجود قرينة تعين المراد. والمُجْمَل في اصطلاح الشافعية المتكلمين: هو ما لم تتضح دلالاته.

وثمرة الخلاف بينهما:

أن بيان المُجْمَل عند الحنفية لا يكون إلا من المتكلم بالمُجْمَل، ولا يكون بالقرائن، فلا يكون بيانه بالاجتهاد.

وعند الشافعية يمكن بيان المُجْمَل بالقرائن، فيصح بيانه بالاجتهاد. وكل

(١) شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٤١٤.

(٢) تفسير النصو ص ١ ص ٣٢٨.

(٣) تفسير النصو ص ١ ص ٣٤١.

مُجْمَلٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ هُوَ مُجْمَلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَا عَكْسَ.

وَهَذَا تَوْضِيحُ الشَّيْخِ الْمُطِيعِيِّ^(١).

(٢) الْمُتَشَابِهُ:

تقدم قبل قليل تعريف المُتَشَابِهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي اشْتَبَهَ مَعْنَاهُ عَلَى السَّامِعِ.

وَعِنْدُنَا فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا مِنَ التَّأْوِيلِ. وَهَذَا مَا حَكَاهُ الْمَاوَرِدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَجَرَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأُصُولِيِّينَ، كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ^(٢).

وَالْجَمُّهُورُ حِينَ قَالُوا: أَقْسَامُهُ اثْنَانِ هُمَا: الْمُجْمَلُ، وَالْمُتَشَابِهُ، عَرَفُوهُمَا بِتَعْرِيفَيْنِ يُؤْوِلَانِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ.

فَعَرَفُوا الْمُجْمَلُ بِأَنَّهُ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى دَلَالَةً غَيْرَ وَاضِحَةٍ.

وَعَرَفُوا الْمُتَشَابِهَ بِأَنَّهُ اللَّفْظُ الَّذِي خَفِيَ الْمُرَادُ مِنْهُ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِ الصِّيغَةِ أَمْ بِسَبَبِ أَمْرٍ عَارِضٍ عَلَيْهَا.

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْقِسْمَانِ بِاعْتِبَارِ الْإِهْامِ قِسْمًا وَاحِدًا، وَهُوَ الْمُجْمَلُ أَوِ الْمُتَشَابِهُ.

(١) سلم الوُصُولُ لِلْمُطِيعِيِّ حَاشِيَتُهُ عَلَى نَهَايَةِ السُّؤْلِ ج ٢ ص ٥٠٨-٥٠٩.

مُحَمَّدُ بَخِيْتِ بْنِ حُسَيْنِ الْمُطِيعِيِّ الْحَنْفِيِّ: مَفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ. وَلَدَ فِي بَلَدَةِ (الْمُطِيعَةِ) مِنْ أَعْمَالِ أَسِيُوطَ، تَعَلَّمَ فِي الْأَزْهَرِ وَدَرَسَ فِيهِ، اِتَّصَلَ بِالْأَفْغَانِيِّ، ثُمَّ كَانَ مِنْ أَشَدِّ الْمَعَارِضِينَ لِحَرَكَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ عَبْدُهُ. تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ١٩٣٥ م. لَهُ: إِرْشَادُ الْأُمَّةِ إِلَى أَحْكَامِ أَهْلِ الدِّمَّةِ، وَالْمُرْهَفَاتِ الْيَمَانِيَّةِ وَغَيْرَهَا.

الْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٥٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٩٨.

(٢) الْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٢ ص ١٩٠.

وتبين من تعريف كل منهما أنه يشمل الأقسام الأربعة التي ذكرها الحنفية^(١).

صِلَةُ الْمُتَشَابِهِ بِالْمُجْمَلِ:

اختلف الأَصُولِيُّونَ المتكلمون في صِلَةِ الْمُتَشَابِهِ بِالْمُجْمَلِ على أقوال منها:

القول الأول: الْمُتَشَابِهُ هو ما اشتبه معناه، فهو والمُجْمَلُ وَاحِدٌ.

قال الشَّيرَازِيُّ: هو الصَّحِيحُ^(٢)، وهو اخْتِيَارُ الْجَوِينِيِّ^(٣).

القول الثاني: الْمُتَشَابِهُ أعم من المُجْمَلِ، والمُجْمَلُ نوع من أنواعه.

وهو قول الآمِدِيِّ.

وعليه، فكل مُجْمَلٌ مُتَشَابِهٌ، وليس العكس.

يَدُلُّ على ذَلِكَ كلامه في الإحْكَام: (والمُتَشَابِهُ ما تعارض فيه الاحتمال، إما بجهة التساوي كالألفاظ المُجْمَلَةُ...، أو لا على جهة التساوي كالأسماء المجازية وما ظاهره موهم للتشبيه...)^(٤).

فجعل اللفظ المُجْمَلُ أحد نوعي المُتَشَابِهِ، وليس مُرَادِفًا لَهُ.

وفي المسألة أقوال أخرى^(٥).

وما تَقَدَّمَ في أقسام اللفظ الواضح الدلالة عند الحنفية يتضح أن مجال التَّأْوِيلِ

واضح فيها.

(١) أَصُولُ الْفَقْهِ لِفَاضِلِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ص ٢٤٨.

(٢) اللَّمَعُ لِلشَّيرَازِيِّ ص ١١٥.

(٣) الْبَرْهَانُ لِلْجَوِينِيِّ ج ١ ص ٢٨٤ قال: (والمُخْتَارُ عندنا... والمُتَشَابِهُ هو المُجْمَلُ).

(٤) الإحْكَامُ لِلْآمِدِيِّ ج ١ ص ٢٢٣.

(٥) انظر: تَفْسِيرُ النُّصُوصِ ج ١ ص ٣٣٣ وما بعدها.

فالظاهر والنص كلاهما يحتمل التأويل.

والمفسر والمحكم كلاهما لا يحتمل التأويل.

ومثله ما عند الجمهور في كلامهم عن الظاهر والنص، وإن اختلفت المصطلحات ولا مشاحة في الاصطلاح.

لذلك كان الكلام عليها بشيء من التفصيل.

أما أقسام اللفظ غير الواضح الدلالة عند الحنفية، وهي: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه. فإن الكلام فيها كان عن قدرة إزالة الخفاء من عدمها، كما تقدم.

والتأويل يدخل في إزالة إشكال المشكل، ويدخل في المتشابه، بشكل واضح، لذلك كان الحديث عن هذه الأقسام الأربعة عند الحنفية وما يناظرها عند الجمهور، ليتضح جانب التأويل فيها.

المبحث الثاني أنواع التَّأْوِيلِ وشروطه

وفيه مَطْلَبَان:

المَطْلَبُ الأول: أنواع التَّأْوِيلِ.

التَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ، والتَّأْوِيلُ غير الصَّحِيح
(الفاسد).

التَّأْوِيلُ المُسْتَكْرَه، والمُنْقَاد.

التَّأْوِيلُ القريب، والبعيد، والمتوسط، والمُتَعَذِّر.

المَطْلَبُ الثاني: شروط التَّأْوِيلِ.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

أنواع التَّأْوِيلِ

قسم العُلَمَاءُ التَّأْوِيلَ إلى أقسام عديدة باعتبارات مُخْتَلِفَةٍ:

النوع الأول

أنواع التَّأْوِيلِ من حيث الصحة وعدمها

ينقسم التَّأْوِيلُ من هَذَا الوجه: إلى تَأْوِيلٍ صَحِيحٍ، وتَأْوِيلٍ غير صَحِيحٍ (فاسد).

أولاً: التَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ

وهو صرف اللفظ عن ظَاهِرِهِ في حالة وَاحِدَةٍ هي:

إذا بني على دليل شرعيٍّ من نَصٍّ، أو قياس، أو روح التشريع، أو مبادئ الشريعة العامة، ولا ياباه اللفظ، بل يحتمل الدلالة عليه بطريق الحقيقة أو المجاز، ولم يعارض نصاً صريحاً^(١).

لذَلِكَ:

عرفه الأَمِدِيُّ بقوله: التَّأْوِيلُ المقبول الصَّحِيحُ: هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظَّاهِرِ منه على احتمال له بدليل يَعُضُّدُهُ.

وشرح الأَمِدِيُّ تعريفه فقال:

قولنا: (حمل اللفظ على غير مدلوله) احتراز عن حملة على نفس مدلوله.

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٦٤ و ١٦٦.

وقولنا: (الظاهر منه) احتراز عن صرف اللفظ المشترك من أحد مدلوليه إلى الآخر، فإنه لا يسمى تأويلاً.

وقولنا: (مع احتماله له) احتراز عما إذا صرف اللفظ عن مدلوله الظاهر إلى ما لا يحتمله أصلاً، فإنه لا يكون تأويلاً صحيحاً.

وقولنا: (بدليل يعضده) احتراز عن التأويل من غير دليل، فإنه لا يكون تأويلاً صحيحاً^(١).

وعرف ابن النجار التأويل الصحيح بأنه: حمل ظاهر على محتمل مرجوح بدليل يصيره راجحاً^(٢).

وعرفه ابن أبي العزّ بتعريف عام حين قال: التأويل الصحيح: هو الذي يُوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة^(٣). فيشمل عندئذ ما ذكر آنفاً في تعريفه.

وبَيَّنَّه التَّاج السُّبْكِيُّ بقوله:

التَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ: هو حمل الظَّاهِرِ عَلَى الْمُحْتَمَلِ المَرْجُوحِ، إِنْ حَمَلَ عَلَيْهِ لِدَلِيلٍ^(٤)، وَعِنْدئِذٍ يَصِيرُ الْمَعْنَى الْمَوْوَلُ إِلَيْهِ أَرْجَحُ مِنَ الْمَعْنَى الظَّاهِرِ^(٥).

وَضَرَبُوا أَمْثَلَةً لِلتَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ مِنْهَا:

(١) الإحكام للآمدي ج ٢ ص ٦٦-٦٧.

(٢) شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٤٦١.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ ص ٢٥٦.

(٤) جمع الجوامع للتاج السبكي وشرح المحلّي عليه - حاشية العطار ج ٢ ص ٨٨.

(٥) حاشية الشيخ عبد الرحمن الشربيني على جمع الجوامع وشرح المحلّي - حاشية العطار ج ٢ ص ٨٨.

١- تخصيص العام:

مثل: تخصيص عموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ - البقرة: ٢٢٨:

بالمطلقة بعد الدخول إذا لم تكن حَامِلاً، لأن الحَامِلَ تعتد بوضع الحمل، قال تعالى: ﴿وَأُولَئِذَا الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ - الطلاق: ٤.

وبالمطلقة قبل الدخول، لأن المطلقة قبل الدخول لا عدة عليها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ﴾ - الأحزاب: ٤٩.

ومثله:

تخصيص عموم البيع في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ - البقرة: ٢٧٥، بما عدا البُيُوعَ التي ورد نهي النَّبِيِّ ﷺ عنها، كبيع ما ليس عندك، وبيع الحَصَاة، وبيع الغَرَر... إلخ^(١).

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خَلَّاف ص ١٦٤-١٦٥ وأصول الفقه الإسلامي لشَلْبِي ص ٤٥٩.

حَدِيث: النهي عن بيع ما ليس عندك:

عن حَكِيم بن حَرَام قال: قلتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي عَنِ الْبَيْعِ لَيْسَ عِنْدِي مَا أُبِيعُهُ مِنْهُ، ثُمَّ أَتْبَاعُهُ مِنَ السُّوقِ، فَقَالَ: لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ.

رواه الخمسة. وقال التِّرْمِذِيُّ: حسن صحيح. / نِيلُ الْأَوْطَارِ ص ١٠٣٦. وانظر: صَفْوَةُ الْأَحْكَامِ ص ١٢٨.

حَدِيث: النهي عن بيع الحَصَاة والغَرَر:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنِ بَيْعِ الْغَرَرِ)، فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٥٦٢، وَقَالَ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ.

وهذا من تأويل (الظاهر).

وتقدم في الكلام عن (الظاهر): أن قوله تعالى في الآية ظاهر في إحلال كل بيع، وفي نفي الماثلة^(١).

والتخصيص تأويل صحيح، لأنه صرف العموم إلى معنى يحتمله لفظه، بدليل.

٢- تقييد المطلق:

كتقييد الوصية في آية الموارث، بمقدار الثلث الثابت بالسنة النبوية.

وتقييد الدم المطلق في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ﴾ - المائدة: ٣، بالدم المسفوح الوارد في قوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ - الأنعام: ١٤٥^(٢).

والمطلق إذا صرف عن شيوعه، وحمل على المقيد بدليل، فهو تأويل صحيح، لأنه صرف إلى معنى يحتمله.

٣- تأويل ظاهر الأمر:

الأمر: هو اللفظ الموضوع لطلب الفعل.

وصيغته: فعل الأمر، مثل: ﴿أَقْرَأْ﴾ - العلق: ١.

أو بصيغة المضارع المقترن بلام الأمر، مثل: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ - الطلاق:

٧.

وانظره وشرحه في: سُبُل السَّلام ج ٣ ص ١٥ ونَيْل الأَوْطَار ص ١٠٣٠ وصفوة الأحكام

ص ١٢١.

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٤-١٦٥.

(٢) أصول الفقه الإسلامي لشكبي ص ٤٥٩ وعلم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٥.

أو بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ يَرَادُ بِهِ الطَّلَبُ، مِثْلُ: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ - البقرة: ٢٣٣.

وله صيغ أُخْرَى.

وله أيضاً معانٍ كَثِيرَةٌ، مِثْلُ: الوجوب، والندب، والإباحة، والتهديد، والإرشاد... إلخ.

وَاخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ فِي الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ لِلأَمْرِ اخْتِلَافاً كَبِيراً، وَأَشْهَرُ الْأَقْوَالِ فِيهِ قَوْلَانِ:

القول الأول: الوجوب. أي: أن الأمر المطلق وضع للدلالة على الوجوب، فهو حقيقة فيه، مجاز في غيره، فلا يصار الأمر إلى غير الوجوب إِلَّا بِقَرِينَةٍ. وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَالشَّافِعِيِّ.

القول الثاني: الندب. وهو أحد قولي الشَّافِعِيِّ.

لأن الأمر وضع لطلب الفعل، فلا بد من رجحان جانبه على جانب الترك، وأدناه الندب^(١).

وعليه:

فإذا أخذ بقول الْجُمْهُورِ، والأصل عندهم في الأمر الوجوب، فما حمل من الأمر على الندب بقرائن كان تَأْوِيلًا.

وإذا أخذ بالقول الثاني، والأصل عندهم في الأمر الندب، فما حمل من الأمر على الوجوب بقرائن كان تَأْوِيلًا.

(١) انظر: أُصُولُ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لَشَيْخِي ص ٣٧٦ وما بعدها. وَالْوَجِيزُ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ لَعَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَان ص ٢٩٤ وَأُصُولُ الْفَقْهِ لِفَاضِلِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ص ١٩١ وَتَأْوِيلُ النَّصُوصِ لِلذَّوَادِي ص ٣٢٠.

٤- تَأْوِيلُ ظَاهِرِ النِّهْيِ:

النهي: هو اللفظ الموضوع لطلب الكف عن الفعل.

وصيغته هي:

الفعل المضارع المجزوم بلا الناهية، مثل: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِلِأَلْقَابٍ﴾ - الْحُجُرَات:

١١.

أو اسم الفعل، مثل: (صَة)، أي: اسكت.

أو الفعل الدال على النهي والتحريم بمادته، مثل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ - النساء: ٢٣.

وله صيغ أخرى.

وله أيضاً معانٍ عديدة، مثل: التحريم، والكراهة، والتحقيق، والدعاء، والإرشاد...

إلخ.

واختلف الأُصُولِيُّونَ فِي الْمَعْنَى الْحَقِيقِي لِلنِّهْيِ، وَأَشْهَرُ الْأَقْوَالِ فِيهِ قَوْلَانِ:

القول الأول: التحريم. فالنهي المطلق وضع للدلالة على تحريم النهي عنه، فهو حقيقة فيه، مجاز في غيره، فلا يصار النهي إلى غير التحريم إلا بقرينة.

وهذا هو قول الجُمهُور.

القول الثاني: الكراهة^(١).

وعليه:

كما قدمنا في تَأْوِيلِ الْأَمْرِ يَصَارُ إِلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ النِّهْيِ.

(١) انظر: أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لِشَلْبِي ص ٣٨٩ وَالْوَجِيزُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ لِعَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَانِ ص ٣٠٢ وَأُصُولُ الْفِقْهِ لِفَاضِلِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ص ١٩٨ وَتَأْوِيلُ النُّصُوصِ لِلذَّوَادِي ص ٣٤٤.

فإذا أخذ بقول الجُمهُور، والأصل عندهم هو التحريم، فما حمل من التحريم إلى الكراهة بقرائن كان تأويلاً.

وإذا أخذ بالقول الثاني، والأصل عندهم هو الكراهة، فما حمل من النهي على التحريم بقرائن كان تأويلاً.

٥- تأويل الحقيقة:

الحقيقة هي: اللفظ المستعمل في المعنى الذي وضع له في اصطلاح المتخاطبين. واصطلاح المتخاطبين أعم من أن يكونوا لُغَوِيَّين أو شَرْعِيَّين أو غيرهم، لذلك تنوعت الحقيقة إلى:

١- حقيقة لُغَوِيَّة. مثل: اسْتِعْمَال لفظ الصلاة في الدعاء، والدابة في كل ما يدب على الأرض.

٢- حقيقة شَرْعِيَّة. مثل: اسْتِعْمَال الصلاة في الهيئة المخصوصة.

٣- حقيقة عرفية. مثل: اسْتِعْمَال الدابة في ذوات الأربع. وهذا عرف عام. وقد يكون عرفاً خاصاً بطائفة أو بأهل علم من العُلُوم، فإن لهم الفاظاً استعملوها في معانٍ خاصة في عرفهم.

والمجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح المتخاطبين بشرطين:

١- وجود علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي كالمشابهة.

٢- وجود قَرِينَةٍ تمنع من إرادة المعنى الحقيقي^(١).

كاستِعْمَال لفظ (الأسد) في الرجل الشُّجاع، بقولهم: (تكلم الأسد). فالعلاقة بين

(١) انظر الحقيقة والمجاز في: أُصُولُ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لِشَلْبِي ص ٤٤٢-٤٤٥ وتأويل النُّصُوص للذوادى ص ٣٦٨.

الأسد والرجل الشجاع، هي المشابهة في الشجاعة. والقريئة هي لفظ (تكلم)، حيث منعت من إرادة (الأسد) الحقيقي.

والأصل إعمال الحقيقة، لأنها ظاهرة في اللفظ، لكن حملها على المجاز كان تأويلاً.

٦- تأويل اللفظ من الاكتفاء إلى التقدير (الإضمار):

الاكتفاء: هو الاقتصار في فهم الكلام على ما تؤديه صيغته دون تقدير محذوف.

قوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ - المائدة: ٨٩، والاكتفاء فيه هو أن نفهم أن المطلوب إطعام العشرة من المساكين، دون أن نقدر محذوفاً في الكلام، مثل: إطعام طعام عشرة مساكين.

والتقدير، وهو الإضمار، معناه: أن القارئ لا يكتفي بصيغة الكلام، لأن الحاجة تدعوه إلى تقدير كلام محذوف، ليستقيم به المعنى.

كتقدير الحنفية كلمة طعام في الآية السابقة، فكأنه قال: (إطعام طعام عشرة مساكين)، ليستقيم لهم مقصودهم، وهو عدم مراعاة العدد، وإنما هو إخراج مقدار من الطعام يكفي عشرة مساكين، حتى إذا صرف إلى واحد جاز وأجزأ. ووجه التأويل منه هو:

صرف الكلام عن الاكتفاء إلى التقدير، لأن الأصل عند الأصوليين هو الاكتفاء، والتقدير خلافه، فلا يصار إلى التقدير إلا بدليل^(١).

٧- تأويل الألفاظ من التأسيس إلى التأكيد:

التأسيس: هو إفادة اللفظ معنى لم يكن حاصلًا من قبل.

(١) تأويل النصوص للذوايدي ص ٣٩٣.

والتوكيد: هو اللفظ الموضوع لتَقْوِيَةِ ما يفهم من لفظ آخر. وهو ما قاله الفخر الرازي.

والتأسيس هو الأصل في الكلام، وحمله على التأكيد تأويل^(١).

٨- تَأْوِيلُ الْأَلْفَافِ مِنَ التَّبَايُنِ إِلَى التَّرَادُفِ:

التباين: هو دلالة على معانٍ مُخْتَلِفَةٍ متباعدة.

واللفظ المبين لغيره: هو ما استقل بالدلالة على معنى مخالف لما دلّ عليه غيره.

والترادف: هو توالي كلمتين فصاعداً دالّتين على معنى واحد باعتبار واحد.

والأصل في الألفاظ التباين، والقول بالترادف تأويل^(٢).

٩- تَأْوِيلُ الْأَلْفَافِ مِنَ التَّرْتِيبِ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ:

التّرتيب: هو حمل الكلام على ظاهر الصيغة مع اعتقاد بُبُوْتِها، دون تقدير تقديم أو تأخير.

والتقديم والتأخير كتأويل معناه صرف الكلام عن ظاهره من التّرتيب بتقدير تقديم وتأخير فيه، استناداً إلى دليل.

والأصل في الكلام بقاؤه على ما هو عليه من التّرتيب، وعدم التقديم والتأخير فيه.

والتّرتيب هو الأصل الظاهر، والقول بالتقديم والتأخير تأويل^(٣).

(١) تأويل النصوص للذوايدي ص ٤٠٦.

(٢) تأويل النصوص للذوايدي ص ٤٢١.

(٣) تأويل النصوص للذوايدي ص ٤٢٩، وأفاض الكلام في هذه الأنواع التسعة، وجاء لها بنماذج

الخلاصة:

هذه الأنواع المتقدمة التي ذكرها الأصوليون، تخص المسائل الفرعية التي تختلف في تطبيقاتها الفقهاء تبعاً لمذاهبهم الفقهية.

ومن المعلوم أن المذاهب الفقهية هي قمة ما وصله الفقه الإسلامي في تطوراتها، وهي تمثل مدارس لتفسير نصوص الشريعة، واستنباط الأحكام منها، فهي مناهج في البحث والدراسة والفهم، وأساليب علمية في الاستنباط، غايتها معرفة شرع الله تعالى، وهي ثروة هائلة تدل على سعة أفق فكرنا الإسلامي، وعمق عقلية فقهاءنا التي زادت القرون والدراسات المتصلة صقلاً وتدقيقاً وضبطاً.

والتعصب إلى مذهب دون غيره، واتخاذ التأويل وسيلة لتحقيق أغراض غير مشروعة، ورمي مذاهب الآخرين بالخطأ والضلال، أمر لا يتفق مع طبيعة الشريعة الإسلامية، التي أجازت الاجتهاد، وتعدد الرأي في المسألة الواحدة، توسعة على الأمة، تبعاً لاختلاف العقول في الفهم والاستنباط^(١).

لذلك رأيت أن أكتفي بالإشارة إلى هذه الأصناف من التأويلات المقبولة، التي يمكن أن يتخذها العلماء طريقاً لهم في استنباط الأحكام الشرعية.

لأن إغلاق باب التأويل كله والأخذ بالظاهر دائماً، كما هو مذهب الظاهرية، قد يؤدي إلى البعد عن روح التشريع والخروج عن أصوله العامة، وإظهار النصوص متخالفة.

أما فتح باب التأويل على مصادره بدون حذر واحتياط، فقد يؤدي إلى الزلل والعبث بالنصوص ومتابعة الأهواء^(٢).

فقهية مبنياً خلاف الفقهاء فيها.

(١) انظر كتابي: مناهج الفقهاء في استنباط الأحكام ص ٢٤.

(٢) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٦٦.

ثانياً: التَّأْوِيلُ غير الصَّحِيح (الفاسد)

هو صرف اللفظ عن ظاهره في الحالات الآتية:

١- إذا بني على الأهواء والأغراض، والانتصار لبعض الآراء، من غير دليل شرعيٍّ صحيح.

وقد ذكرتُ في الفصل الرابع من هذا البحث (أثر التأويل في واقع الأمة) تأويلات الهدّامين، وكيف أولوا النصوص من غير دليل. ونماذج ليست قليلة منها بنيت على أهوائهم.

٢- إذا عارض التأويل نصاً صريحاً.

٣- إذا كان تأويلاً إلى ما لا يحتمله اللفظ^(١).

وعليه:

فإذا كان حمل ظاهر اللفظ بغير دليل محقق بسبب شبه يتخيل السامع أنها دليل، وهي عند التحقيق تضحّل، فيسمى 'تأويلاً فاسداً'^(٢).

وعرفه ابن أبي العزّ بتعريف عام، حين ذكر: أن التأويل الفاسد هو ما خالف ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة^(٣). فشمل ما تقدم آنفاً.

والتأويل الفاسد بينه التّاج السُّبكيّ أيضاً، حين ذكر أن:

التأويل الفاسد هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، إن حمل عليه لما يظن أنه

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهّاب خالاف ص ١٦٤.

(٢) شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٤٦١.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ ص ٢٥٦.

دليل، وليس بدليل في الواقع^(١).

وذكر أمير بادشاه:

أن التأويل الفاسد هو حمله على المرجوح بلا دليل، أو بدليل مرجوح، أو مساو^(٢).
لذلك كانت التأويلات التي يذكرها القرامطة والباطنية لا يعلم أن الرسول ﷺ أرادها، بل يعلم بالاضطرار في عامة النصوص أن المراد منها نقيض ما قاله الرسول ﷺ.

والتأويل الفاسد هو الذي أفسد الدنيا والدين.

وبه فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم.

وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية:

فهل قتل عثمان رضي الله عنه (سنة ٣٥هـ) إلا بالتأويل الفاسد؟

(١) جمع الجوامع للتاج السبكي وشرح المحلّي عليه - حاشية العطار ج ٢ ص ٨٨، وفيه: أن

ما عدا التأويل الصحيح والفاسد هو لعب لا تأويل، ودعوى باطلة، وكذب محض.

(٢) تيسير التحرير ج ١ ص ١٤٣.

وانظر تعريف التأويل المقبول والفاسد في: أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٥٨.

(٣) درء تعارض العقل والنقل ج ١ ص ٢٠١.

وانظر: طلعة الشمس للسالميّ ج ١ ص ١٧٠ وذكر نماذج من تأويلات الباطنية، التي

أشرنا إلى بعضها في الفصل الرابع من هذا البحث.

وانظر عن القرامطة وآرائهم: فرق الشيعة للنوختيّ ص ٧٢-٧٦ ومقالات الإسلاميين

ج ١ ص ١٠٠ والتنبية والردّ ص ٢٠ والفرق بين الفرق ص ٢٨٢ وكتابي: العقيدة الإسلامية

ومذاهبها ص ٨٩.

وكذا ما جرى في يوم الجَمَل (سنة ٣٦هـ)، وصِفِّين (سنة ٣٧هـ)، ومقتل الحُسَيْن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (سنة ٦١هـ)، والحرَّة (سنة ٦٣هـ)؟

وهل خرجت الخَوَارِج، واعتزلت الْمُعْتَزِلَةَ، ورفضت الرِّوَا فِض، وافترقت الأُمَّة على ثلاث وسبعين فرقة إلا بالتَّأْوِيلِ الفاسد؟^(١).

قال ابن القَيِّم: فأصل خراب الدِّين والدنيا إنما هو التَّأْوِيلُ الذي لم يُرده الله ورَسُولُه بكلامه، ولا دل عليه أنه مُراده^(٢).

وبنى ابن حَجَر العَسْكَلَانِيُّ على هَذَا مَسْأَلَةً في تكفير المسلم بسبب التَّأْوِيلِ، حيث قال:

والحاصل أن من أَكْفَرَ المسلم نُظِرَ:

فإن كان بغير تَأْوِيلٍ استحقَّ الذَّمَّ، وربما كان هو الكافر.

وإن كان بتَأْوِيلٍ نُظِرَ:

إن كان غير سائغ استحقَّ الذَّمَّ أيضاً، ولا يَصِلُ إلى الكفر، بل يُبَيِّنُ له وجهُ خطئه، ويُزَجَرُ بما يَلِيْقُ به، ولا يَلْتَحِقُ بالأول عند الجُمهُور.

وإن كان بتَأْوِيلٍ سائغ لم يستحقَّ الذم، بل تُقام عليه الحُجَّةُ حتى يرجع إلى الصواب.

قال العُلَمَاءُ: كُلُّ مُتَأَوِّلٍ معذورٌ بتأويله، ليس بآثم إذا كان تأويله سائغاً في لِسَانِ الْعَرَبِ، وكان له وجهٌ في العلم^(٣).

(١) شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لابن أبي العزِّ ص ٢٠٨-٢٠٩، وانظر ص ٢٥١.

وهو مُخْتَصَرٌ من إَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ لابن القَيِّم ج ٤ ص ٣٠٦-٣٠٩.

(٢) إَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ لابن القَيِّم ج ٤ ص ٣٠٤.

(٣) فَتْحُ الْبَارِي ج ٢٢ ص ٢٦١ عند شرحه: ٩ باب ما جاء في المتأولين من (٨٨) كتاب استنباط المُرْتَدِّين والمعاندين وقتالهم.

النوع الثاني

التأويل المستكره والمنقاد

ذهب الراغب إلى تقسيم التأويل إلى: مُستكره، ومُنقاد.

أولاً: التأويل المُستكره

وهو ما يُستبشع إذا سُبِرَ بالحُجّة، ويُستقبح بالتدليّسات المزخرفة. وهو على أربعة أضرب هي:

١- أن يكون لفظاً عاماً، فيخصّص في بعض ما يدخل تحته، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ - التحريم: ٤.

فحمل بعض الناس ﴿وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقط. وهذا الضرب أكثر ما يروج على طُلاب الفقه، الذين لم يَقَوْا في مَعْرِفَةِ الخاص والعام.

٢- أن يلفق بين اثنين، نحو:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ - فاطر: ٢٤.

فاحتج بعضهم به على أن كل الحيوانات مكلفة.

وقوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلِيرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ - الأنعام:

٣٨.

فاستدل بعضهم بقوله: ﴿إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ على أن الحيوانات مكلفة، كما أننا

مكلفون.

وهذا الضرب أكثر ما يروج على المتكلم، الذي لم يَقَوْ على مَعْرِفَةِ شرائط النظم.

٣- أن يستعان بخبر مزوّر، أو كالمزوّر، نحو:

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ - القلم: ٤٢.

فقال بعضهم: أراد بالساق الرجل الجارحة، واستدل بحديث موضوع.

وهذا الضرب أكثر ما يروج على صاحب الحديث، الذي لم يتهذب في شرائط قبول الأخبار.

٤- ما يُستعان به باستعاراتٍ واشتقاقات بعيدة.

كما قال بعض الناس في: البقر: إنه إنسان يقرر عن أسرار العلوم. وفي الهدد: هو إنسان موصوف بجودة البحث والتنقير.

وهذا الضرب أكثر ما يروج على الأديب، الذي لم يتهذب بشرائط الاستعارات والاشتقاقات^(١).

والتأويل المُستكره يدخل تحت التأويل غير الصّحيح، لأنه لم يقم فيه دليل صّحيح.

ثانياً: التأويل المنقّاد

وهو ما لا يُعرض فيه البشاعة المتقدمة.

والخلاف فيه قد يقع بين الراسخين في العلم لإحدى جهات ثلاث:

١- الاشتراك في اللفظ. نحو:

قوله تعالى: ﴿لَا تَذَرِكُ إِلَّا بَصُرُ﴾ - الأنعام: ١٠٣.

(١) مُقدّمة جَامِعِ التَّفَاسِيرِ لِلرَّائِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ ص ٤٩-٥٠ والتفسير والتأويل في القرآن لصالح الخالدي ص ١٧٤-١٧٥ نقلاً عن جَامِعِ التَّفَاسِيرِ لِلرَّائِبِ.

فهل الأبصار من بصر العين، أو من بصر القلب؟

٢- أمر راجع إلى النظم. نحو:

قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ٤ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ﴿- النور:

٤ - ٥.

فهل هذا الاستثناء ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ مقصور على المعطوف ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾؟

أو مردود إليه وإلى المعطوف عليه معاً: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾؟

٣- لغموض المعنى، ووجازة اللفظ. نحو:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ - البقرة: ٢٢٧.

والوجوه التي يعتبر بها تحقيق أمثالها أن ينظر في المختلف فيه:

١- فإن كان المختلف فيه أمراً، أو نهياً عقلياً، فزع في كشفه إلى الأدلة العقلية. وقد حث الله على ذلك بقوله: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُوا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ - ص: ٢٩.

٢- وإن كان المختلف فيه أمراً شرعياً فزع في كشفه إلى آية مُحْكَمَةٍ أو سنة مبينة.

٣- وإن كان من الأخبار الاعتقادية فزع فيه إلى الحجج العقلية.

٤- وإن كان من الأخبار الاعتبارية فزع فيه إلى الأخبار الصَّحِيحَةِ المشروحة في

القصص^(١).

(١) مُقَدِّمَةُ جَامِعِ التَّفَاسِيرِ لِلرَّائِبِ ص ٥٠-٥١ وَالتَّفْسِيرُ وَالتَّأْوِيلُ فِي الْقُرْآنِ لِصَلَاحِ الْخَالِدِيِّ ص ١٧٥-١٧٦ نَقْلًا عَنْ جَامِعِ التَّفْسِيرِ لِلرَّائِبِ الْأَصْبَهَانِيِّ.

وهذا التَّأْوِيلُ الْمُتَقَادَ يمكن أن يندرج تحت التَّأْوِيلِ الصَّحِيحِ، لأنَّ تَأْوِيلَاتِهِ تُوَافِقُ نَصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

النوع الثالث

أنواع التَّأْوِيلِ من حيث القرب والبعد

اختلف الْأُصُولِيُّونَ في تقسيم التَّأْوِيلِ على النَّحْوِ الآتِي:

التقسيم الأول:

التَّأْوِيلُ فيه ثلاثة أنواع:

- ١- تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ، فيترجح بآدنى مرجح^(١).
- ٢- تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ، فيحتاج للأقوى^(٢)، أي: إن بعد التَّأْوِيلِ من الإرادة، لعدم قَرِينَةٍ عقلية أو حالية أو مقالية تدل عليه، افتقر في حمل اللفظ عليه وصرفه عن الظَّاهِرِ إلى أقوى مرجح^(٣).
- ٣- تَأْوِيلٌ مُتَعَدِّرٌ، فيُردُّ^(٤)، أي: إن تعدُّر الحمل لعدم الدليل رُدَّ التَّأْوِيلُ وجوباً^(٥).

(١) مُخْتَصَرُ الْمُتَنَهَّى لابن الْحَاجِبِ ج ٢ ص ٩٠٩ وشرح الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ لابن النَّجَّار ج ٣ ص ٤٦١.

(٢) مُخْتَصَرُ الْمُتَنَهَّى لابن الْحَاجِبِ ج ٢ ص ٩٠٩.

(٣) شرح الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ ج ٣ ص ٤٦٢.

(٤) مُخْتَصَرُ الْمُتَنَهَّى لابن الْحَاجِبِ ج ٢ ص ٩٠٩.

(٥) شرح الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ ج ٣ ص ٤٦٢.

وهذا تقسيم ابن الحَاجِبِ المَالِكِيِّ^(١)، وابن النَّجَّارِ الحَنْبَلِيِّ^(٢)، والشَّوْكَانِيِّ^(٣).
وتثليث القسمة (قريب، وبعيد، ومُتَعَدِّر) نسبة الأنصاري في فَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ
إلى الشَّافِعِيَّةِ، وعقب عليهم بقوله:
ولا يخفى ما فيه، وهل هذا إلا كقسمة الإنسان إلى الرجل والمرأة والنقش المنقوش
على اللوح؟^(٤).

التقسيم الثاني:

التَّأْوِيلُ فيه ثلاثة أنواع:

- ١- تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ، فيترجح بأدنى دليل.
 - ٢- تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ جداً، فيحتاج إلى دليل في غَايَةِ القوة.
 - ٣- تَأْوِيلٌ مُتَوَسِّطٌ، يكون بين الدرجتين السَّابِقَتَيْنِ، فيحتاج إلى دليل متوسط.
- وهذا هو قول ابن قُدَّامَةَ في رَوْضَةِ النَّاظِرِ^(٥). ونحوه ما قاله ابن الْقَيْمِ: إن التَّأْوِيلَ
ثلاث درجات: قريب، وبعيد، ومتوسط، ولا تنحصر أفرادُه^(٦).

التقسيم الثالث:

التَّأْوِيلُ نوعان:

- (١) مُخْتَصَرُ الْمُتَنَهَّى لابن الحَاجِبِ السَّابِقِ.
- (٢) شَرْحُ الْكَوَكَبِ الْمُبِينِ لابن النَّجَّارِ السَّابِقِ.
- (٣) إِرْشَادُ الْفُحُولِ ج ٢ ص ٥١٧.
- (٤) فَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ ج ٢ ص ٢٢.
- (٥) رَوْضَةُ النَّاظِرِ وشرحها نَزْهَةُ الْخَاطِرِ ج ٢ ص ٣٣.
- (٦) إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ لابن قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ ج ٤ ص ٩٩.

١- تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ: أي: قَرِيبٌ إِلَى الْفَهْمِ، فَيَتَرَجَّحُ الْمَرْجُوحُ بِمَرَجَحٍ مَا، وَهُوَ الْقَرِيبَةُ.

٢- تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ: أي: بَعِيدٌ عَنِ الْفَهْمِ، فَلَا يَصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِبَاعِثٍ قَوِيٍّ، فَيَتَرَجَّحُ بِهِ وَيَسَاقُ إِلَى الذَّهْنِ.

وَهَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الشَّكُورِ فِي مُسَلَّمَ الثَّبُوتِ^(١).

وَقَالَ بِهَذِهِ الْقِسْمَةِ الثَّنَائِيَةِ التَّاجُ السُّبْكِيُّ^(٢)، وَالسَّالِمِيُّ^(٣).

وَمِنْ أَمْثَلَةِ التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ - المائدة: ٦، أي: إِذَا عَزَمْتُمْ عَلَى الْقِيَامِ إِلَيْهَا، فَتَرَجَّحَ التَّأْوِيلُ عَلَى الظَّاهِرِ بِأَدْنَى دَلِيلٍ^(٤).

لَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...﴾ ظَاهِرٌ فِي الشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ، لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُؤْمَرَ الْمُصَلِّي بِالْوُضُوءِ، الَّذِي هُوَ شَرْطٌ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهَا، فَوَجِبَ صَرْفُهُ عَنْ هَذَا الظَّاهِرِ إِلَى مَعْنَى قَرِيبٍ مِنَ الْفَهْمِ، بِحَيْثُ يَأْتِي بَعْدَهُ الْوُضُوءُ. هَذَا الْمَعْنَى هُوَ إِرَادَةُ الصَّلَاةِ وَالْعَزْمُ عَلَى أَدَائِهَا، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: إِذَا أَرَدْتُمْ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَزَمْتُمْ عَلَى أَدَائِهَا، فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...^(٥).

(١) مُسَلَّمَ الثَّبُوتِ وَشَرْحَهُ فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ لِلْأَنْصَارِيِّ ج ٢ ص ٢٢.

وَانْظُرْ: تَفْسِيرُ النُّصُوصِ ج ١ ص ٣٨٩ وَأُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لَوْهَبَةِ الزُّحَيْلِيِّ ج ١ ص ٣١٥.

(٢) جَمْعُ الْجَوَامِعِ لِلتَّاجِ السُّبْكِيِّ وَشَرْحُهُ لِلجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ - حَاشِيَةُ الْعَطَّارِ ج ٢ ص ٨٨.

(٣) طُلُوعُ الشَّمْسِ لِلْسَّالِمِيِّ ج ١ ص ١٧٠.

(٤) شَرْحُ الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ - حَاشِيَةُ الْعَطَّارِ ج ٢ ص ٨٨ وَشَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ ج ٣ ص ٤٦٢.

(٥) أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لِشَلْبِي ص ٤٥٩.

ومن أمثلة التأويل البعيد:

ما ذكر ابن الحَاجِب من مَسَائِل متعددة كان الحَنَفِيَّة قد أولوها تأويلاً بعيداً، كما قال^(١).

وأسرد هنا هذه المَسَائِل التي ذكرها ابن الحَاجِب من غير تفصيل أدلتها عند الحَنَفِيَّة:

- تأويل الحَنَفِيَّة قوله ﷺ لَغَيْلَانَ، وقد أسلم على عَشْر: (أَمْسِكْ أربعاً وفارق سائرهن). أي: ابْتَدِئِ النكاح، أو أَمْسِكْ الأوائل.

وردّ ابن الحَاجِب على هذا التأويل الذي رآه بعيداً، بأنه يبعد أن يُخاطب بمثله متجدّد في الإسلام من غير بَيَان، ومع أنه لم يُنقل تجديداً قط^(٢).

(١) مُخْتَصَرُ الْمُتَنَهَّى لابن الحَاجِب ج ٢ ص ٩١٠-٩٢١.

(٢) مُخْتَصَرُ الْمُتَنَهَّى لابن الحَاجِب ج ٢ ص ٩١٠ والْبَرْهَانُ لِلْجَوْنِيِّ ج ١ ص ٣٤٦ وإِحْكَامُ الْأَحْكَامِ لِلْأَمْدِيِّ ج ٢ ص ٦٨ وَجَمْعُ الْجَوَامِعِ بِشَرْحِ الْمَحَلِّي - حَاشِيَةُ الْعَطَّار ج ٢ ص ٨٨ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٥ ص ٤٧ وَرَوْضَةُ النَّاطِرِ لابن قُدَّامَةَ ج ٢ ص ٣٧ وَشَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ لابن النَّجَّار ج ٣ ص ٤٦٢.

وقوله ﷺ: لَغَيْلَانَ.

بلفظ مقارب في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أبواب النكاح، ٣١ باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة، رقم ١١٥٨، ج ٢ ص ٦٠٠ عن ابن عُمر.

وسُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: ٩ أبواب النكاح، ٤٠ باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، رقم ١٩٥٣، ج ٣ ص ١٣١.

قال مُحَقِّقُهُمَا الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: الْحَدِيثُ صَحِيحٌ بطرقه وشواهده وبعمل الأئمة المتبوعين به، وذكر أنه في مُسْنَدِ أَحْمَدَ ٤٦٠٩ وَصَحِيحِ ابْنِ جِبَّانَ ٤١٥٦.

- وذكر أيضاً ما رآه أنه تَأْوِيلٌ بعيد:

تَأْوِيلُ الْحَنْفِيَّةِ قَوْلُهُ ﷺ لَفَيْرُوزِ الدَّيْلَمِيِّ وَقَدْ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَيْنِ: (أَمْسِكْ أَيْتَهُمَا شَتًّا). قال: هو أبعد من تَأْوِيلِهِمْ قَوْلُهُ ﷺ لَعَيْلَانَ، لقوله: (أَيْتَهُمَا)^(١).

- وتَأْوِيلُ الْحَنْفِيَّةِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ - المجادلة: ٤، أي: إطعامُ طعامٍ ستين مسكيناً، لأن المقصود دفع الحاجة، وحاجة ستين كحاجة واحد في ستين يوماً^(٢).

عَيْلَانُ بْنُ سَلْمَةَ الثَّقَفِيُّ: من أشراف ثَقِيف. كان شاعراً، وأحد حُكَّامِ قَيْسٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. أسلم بعد فتح الطائف هو وأولاده.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٣٤٣ والإصابة ج ٥ ص ٣٣٠.

(١) مُخْتَصَرُ الْمُنتَهَى لابن الْحَاجِبِ ج ٢ ص ٩١٤ وَالْبُرْهَانُ لِلْجَوْيْنِيِّ ج ١ ص ٣٤٦ وَشَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ ج ٣ ص ٤٦٣.

قَوْلُهُ ﷺ: لَفَيْرُوزٌ... إلخ، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أبواب النكاح، ٣٢ باب ما جاء فِي الرَّجُلِ يَسْلَمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ، رَقْم ١١٥٩، ج ٢ ص ٦٠١ عَنْ فَيْرُوزَ. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ. وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضاً بَعْدَهُ بِرَقْم ١١٦٠ وَحَسَّنَهُ.

وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: أَوَّلُ كِتَابِ الطَّلَاقِ، ٢٥ باب من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أُخْتَانِ، رَقْم ٢٢٤٣، ج ٣ ص ٥٥٨ عَنْ فَيْرُوزِ الدَّيْلَمِيِّ. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: ٩ أبواب النكاح، ٣٩ باب الرَّجُلِ يَسْلَمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ، رَقْم ١٩٥٠، ج ٣ ص ١٢٨ عَنْ فَيْرُوزَ. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَيَعْدُهُ بِرَقْم ١٩٥١ قَالَ عَنْهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) مُخْتَصَرُ الْمُنتَهَى لابن الْحَاجِبِ ج ٢ ص ٩١٥ وَالْبُرْهَانُ لِلْجَوْيْنِيِّ ج ١ ص ٣٦١ وَالْمُسْتَصْفَى لِلغَزَالِيِّ ج ١ ص ٤٠٠ وَجَمْعُ الْجَوَامِعِ بِشَرْحِ الْمَحَلِّيِّ - حَاشِيَةُ الْعَطَّارِ ج ٢ ص ٨٩ وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٥ ص ٥٠ وَشَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ لابن النَّجَّارِ ج ٣ ص ٤٦٤.

- وتأويل الحنفية حديث: (في أربعين شاة شاة)، أي: قيمة شاة^(١).

- وحمل الحنفية حديث: (أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها

باطل، باطل، باطل) على الصغيرة والأمة والمكاتب^(٢).

(١) مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ٩١٦ والمستصفى للغزالي ج ١ ص ٣٩٥ وإحكام الأحكام للامدي ج ٢ ص ٧٠ والبحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ٥١ وشرح الكوكب المنير لابن النجار ج ٣ ص ٤٦٥ وطلعة الشمس للسالم ج ١ ص ١٧٢.

قوله ﷺ: في كل أربعين شاة شاة. في:

سنن أبي داود: كتاب الزكاة، ٤ باب في زكاة السائمة، رقم ١٥٦٨، ج ٣ ص ١٩ عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر. قال الشيخ شعيب: حديث صحيح. ورقم ١٥٧٢ عن علي رضي الله عنه. قال الشيخ شعيب: إسناده حسن.

وسنن الترمذي: أبواب الزكاة، ٤ ما جاء في زكاة الإبل والغنم، رقم ٦٢٦، ج ٢ ص ١٥٩ وحسنه عن سالم عن أبيه. وصححه الشيخ شعيب.

وسنن ابن ماجه: أبواب الزكاة، ١٣ باب صدقة الغنم، رقم ١٨٠٧، ج ٣ ص ٢٥ وصححه الشيخ شعيب.

(٢) مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ٩١٨ والبزهان للجويني ج ١ ص ٣٣٩ والمستصفى للغزالي ج ١ ص ٤٠٢ وإحكام الأحكام للامدي ج ٢ ص ٧٢ وجمع الجوامع بشرح المحلي - حاشية العطار ج ٢ ص ٨٩ والبحر المحيط للزركشي ج ٥ ص ٤٨ وروضة الناظر لابن قدامة ج ٢ ص ٣٨ وشرح الكوكب المنير لابن النجار ج ٣ ص ٤٦٦ وطلعة الشمس للسالم ج ١ ص ١٧٠.

حديث: أيما امرأة نكحت نفسها... إلخ:

بلفظ مقارب عن عائشة في:

سنن أبي داود: كتاب النكاح، ١٩ باب في الولي، رقم ٢٠٨٣، ج ٣ ص ٤٢٥ وصححه الشيخ شعيب وخرجه، وذكر تصحيح المتقدمين.

- وحمل الحنفية حديث: (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل) على القضاء والنذر^(١).

- وحمل الحنفية قوله تعالى: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ - الأنفال: ٤١، على الفقراء منهم، لأن المقصود سدُّ الخلّة، ولا خلّة مع الغنى^(٢).

وسنن الترمذي: أبواب النكاح، ١٤ باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، رقم ١١٢٧، ج ٢ ص ٥٦٩ وحسنه، وخرجه الشيخ شعيب وحسنه.

وسنن ابن ماجه: أبواب النكاح، ١٥ باب لا نكاح إلا بولي، رقم ١٨٧٩، ج ٣ ص ٧٧، وخرجه الشيخ شعيب وصححه.

(١) مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ٩٢٠ والبرهان للجويني ج ١ ص ٣٤٤ والمستصفى للغزالي ج ١ ص ٤٠٩ وإحكام الأحكام للإمامي ج ٢ ص ٧٤ وجمع الجوامع بشرح المحلي - حاشية العطار ج ٢ ص ٩٠ والبحر المحييط للزركشي ج ٥ ص ٥٢ وروضة الناظر لابن قدامة ج ٢ ص ٤٠ وشرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٤٦٧ وطلعة الشمس للسالم ج ١ ص ١٧١.

قوله ﷺ: (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل):

بلفظ مقارب عن حفصة، في:

سنن الترمذي: أبواب الصوم، ٣٣ باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، رقم ٧٣٩، ج ٢ ص ٢٦٠.

وسنن أبي داود: كتاب الصوم، ٧١ باب النية في الصيام، رقم ٢٤٥٤، ج ٤ ص ١١٢.

وسنن ابن ماجه: أبواب الصيام، ٢٦ باب ما جاء في فرض الصوم من الليل...، رقم ١٧٠٠، ج ٢ ص ٥٩٩.

وخرجه الشيخ شعيب في الكتب الثلاثة وذكر الاختلاف في رفعه ووقفه.

(٢) مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ٩٢١ والبرهان للجويني ج ١ ص ٣٦٠ والمستصفى للغزالي ج ١ ص ٤٠٧ وإحكام الأحكام للإمامي ج ٢ ص ٧٥ والبحر

فابن الحَاجِبِ تكلم في هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَعَدَّهَا مِنْ تَأْوِيلِ الْحَنْفِيَّةِ الْبَعِيدِ، وَرَدَّ عَلَيْهَا^(١)، وَذَكَرَهَا آخَرُونَ أَيْضاً، مَرَّ ذَكَرَهُمْ فِي الْهُوَامِشِ السَّابِقَةِ.

وَمِنْ قَبْلَهُمْ تَكَلَّمَ الْجُوَيْنِيُّ بِتَفْصِيلٍ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا، وَرَدَّ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ قَوْلَهُمْ.

وَأَجَابَ ابْنُ عَبْدِ الشَّكُورِ وَشَارَحَهُ الْأَنْصَارِيُّ فِي فَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ عَلَى تِلْكَ الْإِعْتِرَاضَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّافِعِيَّةُ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَمِنْ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ: مَا عَدَّهُ بَعْضُهُمْ حَمْلَ مَالِكٍ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ﴾ - التوبة: ٦٠، عَلَى بَيَانِ الْمَصْرِفِ مِنْ ذَلِكَ. وَرَدَّهُ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ النَّجَّارِ: وَمِنْ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ: تَأْوِيلُ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ قَوْلَهُ ﷺ: (مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ) عَلَى عَمُودِي نَسَبِهِ، وَهُمْ الْأُصُولُ وَالْفُرُوعُ، وَرَدَّهُ^(٤).

المُحِيطُ لِلزَّرَكَنِّيِّ ج ٥ ص ٥٢ وَشَرَحَ الْكُوكَبُ الْمُنِيرُ لابن النَّجَّارِ ج ٣ ص ٤٧٠ وَطَلَعَةُ الشَّمْسِ لِلسَّالِمِيِّ ج ١ ص ١٧١.

(١) مُخْتَصَرُ الْمُتَنَهَّى لابن الْحَاجِبِ ج ٢ ص ٩١٠-٩٢١.

وَمَحَقَّقُ الْمُخْتَصَرِ خَرَجَ الْأَحَادِيثِ، وَبَيَّنَّ كَلَامَ الْحَنْفِيَّةِ وَحُجَّتَهُمْ.

(٢) انْظُرْ مُسَلَّمَ الثُّبُوتِ لابن عَبْدِ الشَّكُورِ، وَشَرَحَهُ: فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ لِلْأَنْصَارِيِّ ج ٢ ص ٢٢.

(٣) انْظُرْ: مُخْتَصَرُ الْمُتَنَهَّى لابن الْحَاجِبِ ج ٢ ص ٩٢٢ وَالْمُسْتَصَفَى لِلْغَزَالِيِّ ج ١ ص ٣٩٩.

(لم يذكر مَالِك) وَجَمَعَ الْجَوَامِعُ بِشَرْحِ الْمَحَلِّيِّ - حَاشِيَةُ الْعَطَّارِ ج ٢ ص ٩١.

(٤) شَرَحَ الْكُوكَبُ الْمُنِيرُ لابن النَّجَّارِ ج ٣ ص ٤٧١.

وَانْظُرْ أَيْضاً: الْبُرْهَانُ لِلْجُوَيْنِيِّ ج ١ ص ٣٥٢ وَالْمُسْتَصَفَى لِلْغَزَالِيِّ ج ١ ص ٤٠٥.

وَأَحْكَامُ الْأَحْكَامِ لِلْأَمِيدِيِّ ج ٢ ص ٧٤ وَجَمَعَ الْجَوَامِعُ بِشَرْحِ الْمَحَلِّيِّ - حَاشِيَةُ الْعَطَّارِ

ج ٢ ص ٩١.

وذكر الأستاذ مُحَمَّدُ مُصْطَفَى شَلْبِي بعض هذه التَّأْوِيلَات، ودافع عن رأي الحَنَفِيَّة مرة، وعن رأي الشَّافِعِيَّة أُخْرَى^(١).

ونُقل عن الظَّاهِرِيَّة عدد من التَّأْوِيلَات البعيدة أنكرها العُلَمَاء عليهم مثل: حمل الظَّاهِرِيَّة حَدِيث: (لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ) - على بيضة الحديد (وهي التي يلبسها الفَارِس على رأسه).

قال الزَّرْكَشِيُّ: وهو بعيد، لأن سياق الحَدِيث يقتضي خلافه^(٢).

والنَّاظِر في هذه التَّأْوِيلَات:

يجد أنها مناقشات بين أصحاب المَذَاهِب، كلُّ يدافع عن وجهة نظره. والأمثلة التي تقدمت كانت من المَالِكِيَّة والشَّافِعِيَّة والحَنَابِلَة، انتقدوا بها الحَنَفِيَّة في مَسَائِل عديدة، وعدوا رأيهم من التَّأْوِيل البعيد، أو البعيد جداً. والحنَفِيَّة ومن انتقد من الشَّافِعِيَّة أو المَالِكِيَّة في بعض المَسَائِل لم يسلّموا

قوله ﷺ: من ملك ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فهو حُرٌّ:

بهذا اللفظ في:

الجامع الصَّغِير للسُّيُوطِي ص ٥٤٤ وصَحَّحَهُ، وقال: هو في مُسْنَد الإمام أَحْمَد، وسُنَن أَبِي دَاوُد، وسُنَن التِّرْمِذِي، وسُنَن ابن مَاجَه، والمُسْتَدْرَك للحَاكِم عن سَمُرَة.

(١) أُصُولُ الْفُقَهَاءِ الْإِسْلَامِيِّ لِشَلْبِي ص ٤٦٠-٤٦١.

(٢) الْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٥ ص ٤٥ وَجَمَعَ الْجَوَامِع بِشَرْحِ الْمَحَلِّي - حَاشِيَةِ الْعَطَّار ج ٢ ص ٩٢، وفيه: هو تَأْوِيلُ يَحْيَى بْنِ أَكْثَم.

حَدِيث: لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ. في:

الجامع الصَّغِير للسُّيُوطِي ص ٤٤٦ عن أَبِي هُرَيْرَةَ، وصَحَّحَهُ، وقال: هو في مُسْنَد الإمام أَحْمَد، والبُخَارِيِّ، ومُسْلِم، والنَّسَائِيِّ، وابن مَاجَه.

للمتقدين لهم رأيهم، بل قرعوا الحجة بالحجة.

لا سيمًا وأن التأويل هو طريق من طرق تفسير النصوص، فتباينت به الآراء، وافترقت الأفكار.

ولما كان المجتهد، بعد أن يُفرغ ما عنده من جهد في استنباط الحكم الشرعي، مأجوراً في كل حال، كان الخلاف بينهم رحمة بالناس، وهو أمر متفق على معناه بين الفقهاء.

والتأويل القريب، والبعيد، والمتوسط، لا نجد حداً فاصلاً واضحاً يتميز بها كل واحد عن الآخر فيما نلاحظه من كلام الأصوليين، مما يؤدي إلى تفاوت الأقوال وتعارض الآراء.

والطريق الوسط الذي يجب سلكه كما يقول الشيخ محمد مصطفى شلبي، هو أن يباح التأويل عند وجود ما يدعو إليه من دفع تعارض ظاهري بين النصوص.

فإذا تعارض عام وخاص، فإنه يؤول العام بما يتفق مع الخاص.

وإذا تعارض مطلق ومقيد، فإنه يحمل على المقيد إذا وجد الدليل الدال على ذلك.

وإذا وجد نص يتعارض مع القواعد الكلية والمبادئ العامة للشرعية، فإنه يؤول بما يتفق مع تلك القواعد والمبادئ.

لأن نصوص الشريعة الإسلامية لا تتناقض ولا تتخالف^(١).

ولذلك حين عرض الشيخ عبد الوهاب خالف هذه التأويلات التي انتقدوا بها الحنفية قال: ومن التأويل الذي هو موضع نظر عند الفقهاء:

تأويل قوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ - المائدة: ٨٩، بإرادة

(١) أصول الفقه الإسلامي لشلبي ص ٤٦٢.

عشرة مساكين، أو مسكيناً واحداً عشر مرات.

وتأويل قوله تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ - المجادلة: ٤، بإرادة ستين مسكيناً، أو مسكيناً واحداً ستين مرة.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيْتُمْ بِنَحِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ - النساء: ٨٦، بإرادة الهبة، أي: إذا وهب أحدكم هبة فليعوض الواهب خيراً منها أو مثلها^(١).
لأنه يعلم أن الحنفية لهم رأيهم الذي يدافعون عنه ويناضون به.

الْمُتَّوَلُّ:

مثّل له ابن القيم: بمن حلف أنه لا يشرب خمرًا، فشرّب نبيذاً مُخْتَلَفًا فيه مُتَّوَلًّا، ومثل من حلف لا يُرَآبِي فباع بالعينة. ونحو ذلك^(٢).

(١) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خالف ص ١٦٦.

(٢) إغلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ٩٩.

المطلب الثاني

شروط التأويل

لكي يكون التأويل مقبولا صحيحا، يلزم أن تتحقق فيه الشروط الآتية:

١ - أن يكون الناظر المتأول أهلا لذلك^(١)، كأن يكون من المجتهدين المتبصرين ذوي الملكات الفقهية الذين يستطيعون استنباط الأحكام من النصوص.

فإن كان المؤول ليس أهلا لذلك، فلا محل له التأويل^(٢).

وشروط الاجتهاد معروفة في كتب الأصول، لا حاجة إلى الكلام فيها هنا.

٢ - أن يكون اللفظ المراد تأويله قابلا للتأويل، بأن يكون اللفظ ظاهرا فيما صرف عنه، محتملا لما صرف إليه^(٣)، كالظاهر والنص.

أما إذا كان اللفظ غير قابل للتأويل كالمفسر والمحكم كان تأويلا فاسدا^(٤).

وما قاله الزركشي: (شرط التأويل أن يكون موافقا لوضع اللغة، أو عرف

(١) الأحكام للامدي ج ٢ ص ٦٧.

وهذه الشروط في: أصول مذهب الإمام أحمد لعبد الله التركي ص ١٢٩ نقلا عن الأحكام للامدي.

وانظر: تفسير النصوص ج ١ ص ٣٨٠-٣٨٨ وأصول الفقه الإسلامي لوهبة الزحيلي ج ١ ص ٣١٤-٣١٥.

(٢) أصول الفقه الإسلامي لسليبي ص ٤٥٨.

(٣) الأحكام للامدي ج ٢ ص ٦٧.

(٤) أصول الفقه الإسلامي لسليبي ص ٤٥٨.

الاستعمال، أو عادة صاحب الشرع^(١)، يدخل في هذا الشرط، وهو قبول اللفظ للتأويل.

قال الشَّوْكَانِيُّ: وكل تأويل خرج عن هذا - أي: قول الزَّرْكَشِيِّ - فليس بصحيح^(٢).

٣- أن يكون الدليل الصارف للفظ مدلوله الظاهر راجحاً على ظهور اللفظ في مدلوله، ليتحقق صرفه عنه إلى غيره.

فإذا كان مرجوحاً لا يكون صارفاً، ولا معمولاً به، اتفاقاً.

وإذا كان مساوياً لظهور اللفظ في الدلالة من غير ترجيح، فغايتها إيجاب التردد بين الاحتمالين على السوية، ولا يكون ذلك دليلاً.

وعلى حسب قوة الظهور وضعفه وتوسطه يجب أن يكون التأويل^(٣).

فصرف اللفظ عن ظاهره يلزم أن يكون بدليل صحيح من نص أو إجماع أو قياس أو غير ذلك من الأدلة الصحيحة.

فإن لم يقم دليل على ذلك الصرف، أو عارض هذا الدليل دليل آخر مساوٍ له أو أقوى منه، كان تأويلاً بالهوى، فلا يلتفت إليه^(٤).

٤- أن يكون المعنى الذي صرف إليه اللفظ من المعاني التي يحتملها اللفظ لغة، أو

(١) البَحْرُ الْمُحِيطُ لِلزَّرْكَشِيِّ ج ٥ ص ٤٤.

(٢) إِرْشَادُ الْفُحُولِ ج ٢ ص ٥١٧.

(٣) الإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ج ٢ ص ٦٧.

ونحوه ما ذكره الشَّوْكَانِيُّ في إِرْشَادِ الْفُحُولِ ج ٢ ص ٥١٧ قال: (أن يقوم الدليل على أن

المُرَادُ بِذَلِكَ اللفظ هو المعنى الذي حمل عليه إذا كان لا يستعمل كثيراً فيه).

(٤) أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لِشَلْبِي ص ٤٥٨.

استعمل فيه شرعاً.

فإن كان من المعاني التي لا يحتملها اللفظ أصلاً كان التأويل فاسداً^(١).

وإذا كان التأويل بالقياس، ففيه أقوال:

القول الأول: إذا كان التأويل بالقياس، فلا بد أن يكون جلياً، لا خفياً.

القول الثاني: أن يكون مما يجوز التخصيص به.

القول الثالث: لا يجوز التأويل بالقياس أصلاً.

وعبر الشوكاني عن القولين الثاني والثالث بـ (قيل)، مما يدل على ضعفهما^(٢).

مذهب الظاهرية والتأويل:

كان منهج داود بن علي الأصفهاني، المتوفى سنة ٢٧٠ هـ، رأس مذهب الظاهرية، هو الأخذ بظواهر نصوص الكتاب والسنة، فإن لم يكن فالإجماع.

والإجماع عندهم هو إجماع الصحابة باعتباره مستنداً إلى دليل عن الرسول ﷺ، دون نظر إلى تأويل. والقياس مرفوض عنده.

وبين ابن حزم الظاهري، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، مذهب المذهب، أن التأويل هو: نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره، وعما وضع له في اللغة، إلى معنى آخر. فإن كان نقله قد صح بئرهمان وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق. وإن كان نقله بخلاف ذلك أطرح ولم يلتفت إليه. وحكم على ذلك النقل بأنه باطل.

(١) أصول الفقه الإسلامي لشكبي ص ٤٥٨.

وانظر شروط التأويل أيضاً في: الوجيز في أصول الفقه ص ٣٤١.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ج ٢ ص ٥١٧ وأصول مذهب الإمام أحمد لعبد الله التركي ص ١٢٩ نقلاً عن الشوكاني.

وذكر: فإن قالوا: بأي شيء تعرفون ما صرف الكلام عن ظاهره؟ قيل لهم وبالله تعالى التوفيق: نعرف ذلك بظاهر آخر مخبر بذلك، أو بإجماع متيقن منقول عن النبي ﷺ على أنه مَصْرُوفٌ عن ظاهره^(١).

وهذا يعني أن الأخذ بظاهر النص هو الأصل عند الظاهرية، فلم يتجهوا إلى التأويل ولا إلى التعليل ولا إلى القياس.

وبذلك خالف جمهور الفقهاء الذين يجعلون القياس والاستحسان... إلخ من الأصول، وأن النصوص معقولة المعنى، جاءت المقاصد تنظم بها أحكام الدين والدنيا.

وتركه القياس أدى به إلى غرائب، مثل قوله:

سؤر الكلب نجس، لا يكون التطهير للإناء الذي ولغ فيه إلا بغسله سبعاً إحداهن بالتراب الطاهر، لأن النص ورد بذلك.

بينما سؤر الخنزير طاهر، يصلح شربه والوضوء منه.

وقوله: بول الإنسان في الماء الراكد ينجسه، لأن النص ورد فيه، بينما بول الخنزير والحيوان لا ينجسه، لعدم ورود نص فيه^(٢).

(١) تفسير النصّ ج ١ ص ٤٣٨.

(٢) كتابي: مناهج الفقهاء في استنباط الأحكام ص ٤٠، وأشرت إلى تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ومناهج الاجتهاد لمذكور.

قوله ﷺ: طهور إناء أحدهم، إذا ولغ فيه الكلب، أن يغسله سبع مرات، أولاهن بالتراب. في:

صحيح مسلم: ٢ كتاب الطهارة، ٢٧ باب حكم ولوغ الكلب، رقم ٢٧٩، ص ١٥٠ - ١٥١ عن أبي هريرة.

وفيه طرق وألفاظ أخرى.

لذلك:

فإن مذهب الظاهرية ابتعد عن التأويل ابتعاداً شاسعاً، فخالف الأمة والمذاهب جميعاً.

وعندئذٍ أرى الاكتفاء بما ذكرته عنهم.

وقوله ﷺ: لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه.

بهذا اللفظ في:

صحيح البخاري: ٤ كتاب الوضوء، ٦٨ باب الماء الدائم، رقم ٢٣٩، ص ٦٧ عن أبي هريرة.

وبلفظ مقارب في:

صحيح مسلم: ٢ كتاب الطهارة، ٢٨ باب النهي عن البول في الماء الراكد، رقم ٢٨٢، ص ١٥١.

الفصل الرابع

أثر التأويل في واقع الأمة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الهدأْمُون وأهدافهم.

المبحث الثاني: تأويل الهدأْمِين.

المبحث الثالث: موقف العلماء المسلمِين من الهدأْمِين.

المبحث الأول الهدائم وأهدافهم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الهدائم ومبادئهم.

المطلب الثاني: أهداف الهدامين.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

الْهَدَامُونَ ومبادئهم

الْهَدَامُونَ:

خرجَ الْعَرَبُ من جَزِيرَتِهِمْ يَحْمِلُونَ رِسَالَةَ الْإِسْلَامِ إِلَى رُبُوعِ الْبِلَادِ، لِهِدَايَةِ النَّاسِ إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ، وَإِنْقَاذِهِمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ وَالرَّذِيلَةِ إِلَى نُورِ الْعِلْمِ وَالْفَضِيلَةِ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يَخْتَصَّ بِالْعَرَبِ وَحْدَهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ - الْأَنْبِيَاءُ: ١٠٧. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ - سَبَأٌ: ٢٨. وَهُوَ الدِّينُ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِّلنَّاسِ جَمِيعًا، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٨٥.

وَلَمْ يَكُن طَرِيقُهُمْ فِي الْفَتْوحِ الْقَهْرَ وَالسَّلْبَ وَالنَّهْبَ، كَمَا عُرِفَ عِنْدَ الْأُمَمِ الْأُخْرَى، بَلْ كَانُوا مِثَالِ الرَّحْمَةِ وَالصَّلَاحِ، وَالتَّارِيخِ شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَكَانَ ذَلِكَ انْطِلَاقًا مِنْ أَوَامِرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالرَّسُولِ ﷺ، فَلَمْ يُكْرَهْ أَحَدٌ عَلَى الْإِسْلَامِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ - الْبَقَرَةُ: ٢٥٦.

وَلَمْ يَخْرُجِ الْفَاتِحُونَ عَنِ آدَابِ الْقِتَالِ الَّتِي بَيَّنَّهَا الرَّسُولُ ﷺ لَهُمْ بِوَصِيَّتِهِ: (اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَعْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا)^(١)... إلخ. حَتَّى أَصْبَحَ الْمُسْلِمُونَ عُنْوَانَ الرَّحْمَةِ بِالنَّاسِ.

(١) وَصِيَّةُ الرَّسُولِ ﷺ: اغْزُوا... إلخ:

هِيَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: ٣٢ كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، ٢ بَابُ تَأْمِيرِ

قال غوستاف لوبون: والحق أن الأمم لم تعرف فاتحين متسامحين مثل العرب، ولا ديناً مثل دينهم.

وكانت رحمة العرب الفاتحين وتسامحهم من أسباب اتساع فتوحاتهم، واعتناق كثير من الأمم دينهم^(١).

وانطلق المسلمون يفتحون البلاد، فقصوا على معالِم الظلم وتعسف الدهاقين والحكام وغضبهم، فأصبح الناس أحراراً في أنفسهم وأموالهم وبلادهم، ورسخوا دعائم الدين في النفوس، وأعمروا البلاد، وأصلحوا أحوالها، وبنوا المساجد، وشادوا معاهد العلم.

وامتدت فتوحاتهم من بلاد الصين إلى المحيط الأطلسي، وكانوا فيها بناة الحضارة، وهداة الناس إلى الطريق المستقيم.

فكانت مهمتهم كبيرة، لا تقوم بها إلا أمة مدركة أبعاد هذه الرسالة في نقل البشرية من ظلمات الجهالة إلى نور الإيمان، بنشر مبادئها بين الناس، وإقناعهم بها.

وكان من أولئك الذين بلغتهم الدعوة من آمن بها إيماناً كاملاً، ومنهم من أسلم رغبةً وطمعاً، ومنهم من أعلن الحرب صراحةً على العرب والمسلمين كالزنادقة، مستخدمين الوسائل العقلية وغيرها، لكن وجدوا المواجهة الفكرية والعسكرية من العلماء والخلفاء لهم بالمرصاد، فباءوا بالفشل الذريع، فاتجهوا إلى أسلوب آخر يجاربون به الإسلام، وهو التظاهر به والعمل من خلاله، فكانت لهم دوافعهم ومبادئهم وأساليبهم.

الإمام الأمراء على البعوث، رقم ١٧٣١، ص ٨٥٤.

(١) حضارة العرب: غوستاف لوبون ص ٦٠٥، وروح الدين الإسلامي ص ٣٢٦ وفيه أقوال بعض علماء الغرب في الفتح الإسلامي.

فمن دوافعهم إلى اتخاذ هذا الموقف من الإسلام:

أنهم كانوا قبل إسلامهم أصحاب معتقداتٍ مُخْتَلِفَةٍ، دَعَتْهُمْ إلى رفض هذه العَقِيدَةِ الجديدة، فهم يقولون: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ - الزخرف: ٢٣.

قال ابن حزم مبيِّناً سبب مُعَارَضَةِ من عارض من الفُرس: (والأصل في أكثر خروج هذه الطوائف عن ديانة الإسلام، أن الفُرس كانوا من سَعَةِ المُلْكِ وَعُلُوِّ اليَدِ على جميع الأُمَمِ وَجَلَالَةِ الخَطَرِ في أنفسهم، حتى إنهم كانوا يُسَمُّونَ أنفسهم الأحرار والأبناء، وكانوا يُعَدُّونَ سائر الناس عُبيداً لهم، فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب، وكانت العرب أقل الأُمَمِ عند الفُرس خطراً، تعاضَمَهم الأمرُ، وتضاعفت لديهم المصيبةُ، وراموا كيدَ الإسلام بالمحاربة في أوقات شَتَّى... وكان من قائمتهم... المُقَنَّع، وبابك، وغيرهم... رأوا أن كيدَه على الحيلة أنجع، فأظهر قومٌ منهم الإسلام، واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل بيت رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... ثم سلكوا بهم مَسَالِكَ شَتَّى حتى أخرجوهم عن الإسلام)^(١).

وأصل دعوة الغلاة مبني على إبطال الشرائع، وذلك:

لأن الغيارية، وهم طائفة من المجوس راموا تأويل الشرائع، حين سادت شوكة الإسلام، على وجوه تعود إلى قَوَاعِدِ أسلافهم، فاجتمعوا وتذاكروا ما كان عليه أسلافهم من الملك، وقالوا لا سَبِيلَ لنا إلى دفع المُسْلِمِينَ بالسَّيْفِ لَغْلِبَتِهِمْ واستيلائِهِمْ على المَمَالِكِ، لَكِنَّا نَحْتَالُ بِتَأْوِيلِ شَرَائِعِهِمْ إلى ما يعود إلى قَوَاعِدِنَا، ونستدرج به الضعفاء منهم، فإن ذَلِكَ يوجب اختلافهم واضطراب كلمتهم^(٢).

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٢ ص ٢٧٣، ومثله في: الخِطَطُ المَقْرِيزِيَّة ج ٢ ص ٣٦٢.

(٢) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيف ج ٨ ص ٣٨٩.

وَيَذْكُرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ رَدَّ الْفَعْلُ مِنَ الْفُرْسِ وَالرُّومَانِ فَيَقُولُ: (جاء الموالي من عَجَمِ الْفُرْسِ وَالرُّومَانِ، وَلَبَسُوا لِبَاسَ الْإِسْلَامِ، وَحَمَلُوا إِلَيْهِ مَا كَانَ عَنْدهُمْ مِنْ شِقَاقٍ وَنِفَاقٍ، وَأَحْدَثُوا فِي الدِّينِ بَدْعَةَ الْجَدَلِ فِي الْعَقَائِدِ، وَخَالَفُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ فِي النِّهْيِ عَنِ الْخَوْضِ فِي الْقَدَرِ، وَخَدَعُوا الْمُسْلِمِينَ بِبَهْرَجِ الْقَوْلِ وَزُورِ الْكَلَامِ، حَتَّى كَانَ مَا كَانَ مِنْ تَفَرُّقِهِمْ شَيْعًا)^(١).

فَاتَّخَذَ هَؤُلَاءِ ذَرَائِعَ لَهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِتَفْسِيرِهِ وَفَقَ هَوَاهِمَ، عَلَى مَا سَيَأْتِي، وَمِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي افْتَرَوْهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَعْمًا لِأَقْوَاهِمَ، غَيْرَ مَبَالِينِ بِقَوْلِهِ ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(٢). واجتمعوا من أجل استرداد

وانظر نحو ذَلِكَ: الْفَصْلُ لَابْنِ حَزْمٍ ج ٢ ص ٢٧٣ وَتَلْبِيسُ إِبْلِيسَ ص ١٢٣ وَالْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٦٢ وَالْمُنْيَةُ وَالْأَمَلُ ص ٩٦ وَرَدَّ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ عَلَى هَانُوتُو - الْأَعْمَالُ الْكَامِلَةُ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ ج ٣ ص ٢١٠.

(١) رَدَّ الشَّيْخُ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ عَلَى هَانُوتُو، انظر: الْأَعْمَالُ الْكَامِلَةُ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ، جُمُعُهَا: مُحَمَّدَ عَمَارَةَ ج ٣ ص ٢١٠.

وانظر: تَلْبِيسُ إِبْلِيسَ ص ١٢٣.

مُحَمَّدَ عَبْدَهُ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ حَسَنَ خَيْرِ اللَّهِ. مِنْ قَرْيَةٍ مَحَلَّةٍ نَصْر - مَدِيرِيَةِ الْبُحَيْرَةِ بِمِصْرَ. وَلِدَ سَنَةَ ١٢٦٥ هـ وَحَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، ثُمَّ دَرَسَ التَّجْوِيدَ فِي الْجَامِعِ الْأَحْمَدِيِّ بِطَنْطَا. وَانْتَقَلَ إِلَى الْأَزْهَرِ سَنَةَ ١٢٨٢ هـ، وَاتَّصَلَ بِجَمَالِ الدِّينِ الْأَفْغَانِيِّ سَنَةَ ١٢٨٧ هـ فَتَأَثَّرَ بِهِ، وَأَصْدَرَ مَعَهُ جَرِيدَةَ الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى فِي أَوْرَبَا، وَبَعْدَ نَفْيِهِ إِلَى سُورِيَةِ عَادَ إِلَى مِصْرَ. وَقَضَى حَيَاتِهِ مَكَافَحًا دَاعِيًا إِلَى الْإِصْلَاحِ، وَاشْتَغَلَ بِالتَّدْرِيسِ وَالْقَضَاءِ وَالْإِفْتَاءِ. وَتُوفِيَ سَنَةَ ١٣٢٣ هـ = ١٩٠٥ م بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، فُنُقِلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ.

تَارِيخُ الْأُسْتَاذِ الْإِمَامِ لِمُحَمَّدَ رَشِيدِ رَضَا، وَبَحْثِي: مُحَمَّدَ عَبْدَهُ الْمَصْلُحَ الْأُسْتَاذَ، نُشِرَ فِي ثَمَانِيَةِ أَعْدَادٍ مِنْ مَجَلَّةِ الرِّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ سَنَةِ ١٩٨٢ - ١٩٨٣ م بِبَغْدَادَ، وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٢٥٢ وَالْأَعْمَالُ الْكَامِلَةُ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ.

(٢) حَدِيثٌ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ... إلخ:

سيادتهم الأولى، فحاربوهم بوسائل شتى، فكانت حركة الشعوبية والباطنية.

وقد وجد هؤلاء في محاربة السلطة ما يجمع حولهم الحاقدين والمنافعين، لأن السلطة هي زمام الدولة الإسلامية التي تقوم على حماية الناس من العابثين، وتحمي قواعد الشريعة، وتحمل المسلمين على تطبيقها، لذلك اتخذوا من الإمامة ستاراً لهم، يخفون وراءه كل محاولات الهدم والتخريب.

واتخذوا أيضاً من الجانب الاقتصادي ما أعانهم على تحقيق مآربهم، فاستغلوا أمر الإسلام الناس بالمساواة في الحقوق والواجبات والعدالة في تنظيم الزكاة والغنائم والضرائب كالجزية والخراج، واتخذوا كيفية القيام بجبايتها وإنفاقها مجالاً للنقاش، فكانت سبباً لإثارة القلق والاضطراب، واختلاق الثغرات، لينفذوا منها إلى ما يريدون. واتخذوا أيضاً عقيدة القضاء والقدر سبيلاً لتجميد إرادة الإنسان وحرية، وغيرها من جوانب العقيدة^(١).

وكان من أصناف هؤلاء الهدّامين الباطنية: الغلاة: وهؤلاء غلوا في حق الأئمة، حتى أخرجوهم من حدود البشر، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية.

مبادئ الهدّامين:

من المبادئ التي ظهرت في فرقهم هي: التشبيه، والحلول، والتناسخ، والبداء، والإلحاد، والتأويل^(٢).

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَرَوَاهُ أَيْضاً أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، عَنْ أَنَسٍ، وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ وَمُخَرَّجُوهُ كَثِيرُونَ. / الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٥٤١.

(١) انظر: كتابي: الحركات الهدّامة في الإسلام ص ٧-١٥.

(٢) انظر هذه المبادئ في: الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ١٧٦ وما بعدها. وذكرتها موضحة في كتابي: الحركات الهدّامة في الإسلام ص ١٣ وما بعدها. وكتابي: العقيدة الإسلامية

١ - التشبيه والتجسيم، وهو تشبيه ذات الباري عز وجل بذات غيره من المخلوقين، وتشبيه صفاته تعالى بصفات غيره. أي: أن الله تعالى على صورة الإنسان عضواً فعضواً. ومن فرقهم القائلة بالتشبيه والتجسيم:

البَيَانِيَّة: أتباع بَيَان بن سَمْعَانَ التَّمِيمِيَّ، الذي زعم أن مَعْبُودَهُ إنسان من نور، على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفنى كله إلا وجهه^(١).

والمُعْجِرِيَّة: أتباع المُعْجِرَةَ بن سَعِيدِ العِجْلِيَّ، الذي زعم أن الله تعالى صورة وجسم ذو أعضاء على مثل حروف الهجاء، وصورته صورة رجل من نور، على رأسه تاج من نور، وله قلب تنبع منه الحكمة^(٢).

والمَنْصُورِيَّة: أتباع أَبِي مَنْصُورِ العِجْلِيَّ، الذي شَبَّهَ نفسه بربه، وزعم أنه صَعِدَ إِلَى السَّمَاءِ، وزعم أيضاً أن الله مسح يده على رأسه، وقال له: يَا بُنَيَّ بَلِّغْ عَنِّي^(٣)، ثم أَهْبَطَهُ الْأَرْضَ، فَهُوَ الْكَسْفُ السَّاقِطُ مِنَ السَّمَاءِ^(٤)، المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ - الطُّور ٤٤.

ومَذَاهِبُهَا ص ٧٤ وما بعدها.

(١) الفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٢٦ ومَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٦٧ والمَوَاقِفُ ج ٨ ص ٣٨٥.

(٢) الْمِلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيَّ ج ١ ص ١٨٠.

وانظر: الفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ، والمَوَاقِفُ، السَّابِقِينَ.

(٣) الفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ السَّابِقِ، والمَوَاقِفُ ج ٨ ص ٣٨٦.

وانظر: فِرَقَ الشَّيْعَةِ لِلنَّبَوَيْخَتِيِّ ص ٣٨ بلفظ آخر. ومَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٧٥ والمِلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيَّ ج ١ ص ١٨٢.

(٤) الْمِلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيَّ ج ١ ص ١٨٢.

وانظر: التَّبَصِيرُ فِي الدِّينِ ص ١٠٥ وتَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ ص ٨٧ ومَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٧٤-٧٥ والمَقَالَاتُ وَالْفِرَقُ لِلْقُمِّيِّ ص ٤٧ والمَوَاقِفُ السَّابِقِ.

والإسماعيلية قالوا:

إِنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ تَجَرِيدُ اللَّهِ عَنْ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِوَصْفٍ، وَلَا يُسَمَّى بِاسْمٍ.

وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٌ^(١). وَهَذَا النِّفْيُ دَعَاهُمْ إِلَى اخْتِرَاعِ آلِهَةٍ أُخْرَى لِإِطْلَاقِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَيْهَا، فَقَالُوا: (إِنْ جَمِيعُ صِفَاتِ الشَّرَفِ وَالْجَلَالَةِ وَمَا يَعْبُرُ بِهِ فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ مِنَ الْإِشَارَاتِ بِنَعْوَتِ الْإِلَهِيَّةِ فَإِنَّهَا وَاقِعَةٌ عَلَى الْعَقْلِ الْأَوَّلِ)^(٢).

وَالْعَقْلُ الْأَوَّلُ يُقَالُ لَهُ: الْعَقْلُ الْكُلِّيُّ، وَالْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ، وَالْمُبْدِعُ الْأَوَّلُ، وَالسَّابِقُ، وَالْقَلَمُ، وَالْكَلِمَةُ، وَهَذَا مُتَصِفٌ بِصِفَاتِ الْخَالِقِ وَالرَّازِقِ وَالْمُصَوِّرِ وَالْبَارِي... وَيَأْتِلُهُ

(١) الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ لِإِحْسَانِ إِلَهِيِّ ظَهِيرٍ ص ٢٧٧. وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْمُؤَيَّدِ فِي الدِّينِ هَبَةَ اللَّهِ الشَّيرَازِيِّ دَاعِي الدَّعَاةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ لِلْإِمَامِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ الْمُسْتَنْصَرِ فِي كِتَابِهِ الْبَاطِنِيِّ الْمَجَالِسِ الْمُؤَيَّدِيَّةِ، وَنَقَلَ عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَامِدِيُّ فِي كِتَابِهِ الْبَاطِنِيِّ كَنْزُ الْوَلَدِ، وَالْكَرْمَانِيُّ أَحْمَدُ حَمِيدُ الدِّينِ فِي كِتَابِهِ رَاحَةُ الْعَقْلِ وَغَيْرِهِمْ.

الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ: طَائِفَةٌ مِنَ الشَّيْعَةِ، تَقُولُ: بَأَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرَ الصَّادِقَ هُوَ الْإِمَامُ السَّابِعُ. وَافْتَرَقَتْ فِرْقَتَيْنِ: أُولَاهُمَا وَقَفَتْ فِي مَوْتِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (الْإِمَامِ الْمَكْتُومِ)، وَقَالَتْ بَرَجَعَتْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ الْمَهْدِيُّ عَنْدهُمْ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْقَرَامِطَةُ. وَالثَّانِيَةُ: قَالَتْ بَبَقَاءِ الْإِمَامَةِ فِي أَيْمَةِ مُسْتَوْرِينَ إِلَى أَنْ ظَهَرَتْ الْحَرَكَةُ الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ بِالْمَغْرِبِ عَلَى يَدِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَهْدِيِّ مُؤَسِّسِ الدَّوْلَةِ الْفَاتِمِيَّةِ. وَقَدْ بَدَأَتْ الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ حَرَكَةً شَيْعِيَّةً مُعْتَدِلَةً أَوَّلَ الْأَمْرِ، إِلَّا أَنَّهَا جَمَعَتْ أَحْزَابًا بَيْنَ الْإِحَادِ وَالْإِبَاحِيَّةِ وَالتَّشْكِيكِ بِالْقُرْآنِ.

التَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ ص ٤١ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٦٢ وَالْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٦٦ وَدَرَسَاتُ فِي الْفِرَقِ وَالْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ ص ٣٩ وَالْمَدْخَلُ إِلَى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٥١.

(٢) الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ لِإِحْسَانِ إِلَهِيِّ ظَهِيرٍ ص ٢٨٥. نَقَلًا عَنْ رِسَالَةِ الْمُبْدَأِ وَالْمَعَادِ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْوَلِيدِ، وَنَحْوَهُ عَنِ الصُّورِيِّ وَطَاهِرِ الْحَارِثِيِّ، وَالْكَرْمَانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ دَعَاةِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ.

في العالم السفلي: الناطق، وهو النبيّ.

والعقل الثاني يطلق عليه: النفس الكلّية، واللوح، والمُبدع الثاني، والتالي. ويأثله: الأساس، وهو الوصي^(١).

قال الحامديّ بأن علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هو الله الخالق البارئ المصور^(٢).

وزعموا أن علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال عن نفسه: (أنا أحيي وأميت، وأخلي وأرزق، وأبرئ الأكمه والأبرص، وأنبتكم بما تأكلون وتدخرون في بيوتكم)^(٣). وغير ذلك من الأقوال الكثيرة المماثلة لها.

والشرك عندهم هو الدعوة إلى غير الإمام، لا إلى غير الله تعالى^(٤).

٢- الحُلُول: وهو أن يحلَّ الله سُبحانَهُ بذاته أو بروحه في البشر، والحُلُول قد يكون بجزءٍ كإشراق الشمس في كُوَّة، وقد يكون الحُلُول بكلِّ كظهور ملك بشخص^(٥). ومذهب الحُلُول مذهب قديم، وهو يوافق قول النَّصارَى في عيسى عَلَيْهِ السَّلَام^(٦). ومن فرق الغلاة القائلة بالحُلُول:

السَّبَيْئَة: أتباع عبد الله بن سبأ، الذي زعم أن علياً نبيّ، ثم غلا فيه حتى زعم أنه

(١) الإسماعيلية لإحسان إلهيّ ظهير ص ٢٨٦-٢٨٨، وأورد نصوصاً عن النعمان القاضي والحامديّ والسجستانيّ.

(٢) الإسماعيلية لإحسان إلهيّ ظهير ص ٢٩٨ نقلاً عن كنز الولد للحامديّ ص ٢٢١.

(٣) الإسماعيلية لإحسان إلهيّ ظهير ص ٢٩٩ نقلاً عن زهر المعاني للداعي المطلق إدريس ص ٧٧.

(٤) الإسماعيلية لإحسان إلهيّ ظهير ص ٢٨٩ نقلاً عن الكشف لجعفر بن منصور اليمّني ص ١٦٦.

(٥) الملل والنحل للشّهَرستانيّ ج ١ ص ١٧٨.

(٦) مقدّمة ابن خلدون ص ١٨٤.

إِلَهُ بِحُلُولِ رُوحِ الْإِلَهِ فِيهِ، وَلَمَّا سَمِعَ الْإِمَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِمْ أَمْرَ بِإِحْرَاقِ قَوْمٍ مِنْهُمْ، وَخَشِيَ الْفِتْنَةَ، فَنفَى ابْنَ سَبَأَ إِلَى الْمَدَائِنِ، فَلَمَّا قُتِلَ عَلِيٌّ، زَعَمَ ابْنُ سَبَأَ أَنَّ الْمَقْتُولَ لَمْ يَكُنْ عَلِيًّا، وَإِنَّمَا كَانَ شَيْطَانًا تَصَوَّرَ لِلنَّاسِ فِي صُورَةِ عَلِيٍّ، وَأَنَّ عَلِيًّا صَعَدَ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا صَعَدَ إِلَيْهَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١).

وَالْبَيَانِيَّةُ: حَيْثُ زَعَمَ بَيَّانُ بْنُ سَمْعَانَ أَنَّهُ كَانَ إِلَهًا^(٢).

وَالْعُمَيْرِيَّةُ: أَتْبَاعُ عُمَيْرِ بْنِ بَيَّانِ الْعَجَلِيِّ، الَّذِينَ عَبْدُوا جَعْفَرَ الصَّادِقَ، وَسَمَوْهُ رَبًّا^(٣).

وَالْأَبُو مُسْلِمِيَّةُ: أَتْبَاعُ أَبِي مُسْلِمِ الْخُرَّاسَانِيِّ، الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ أَبَا مُسْلِمٍ صَارَ إِلَهًا بِحُلُولِ رُوحِ الْإِلَهِ فِيهِ^(٤).

وَالْحِلْمَانِيَّةُ: أَتْبَاعُ أَبِي حِلْمَانَ الدَّمَشْقِيِّ الْفَارِسِيِّ، الَّذِينَ قَالُوا بِحُلُولِ الْإِلَهِ فِي الْأَشْخَاصِ الْحَسَنَةِ، وَكَانَ مَعَ أَصْحَابِهِ إِذَا رَأَوْا صُورَةَ حَسَنَةَ سَجَدُوا لَهَا، يُوْهَمُونَ أَنَّ

(١) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٣٣ وَ ٢٥٥ وَالْبَدْءُ وَالتَّارِيخُ ج ٦ ص ١٢٥ وَالتَّبَصُّيرُ فِي الدِّينِ ص ١٠٣ وَالْفِصَلُ لَابْنِ حَزْمٍ ج ٥ ص ٣٦ وَالْمَوَاقِفُ ج ٨ ص ٣٨٥. وَانْظُرْ: فِرْقَ الشَّيْعَةِ لِلنَّبُوخْتِيِّ ص ٢٢ وَنَشَأَ الْفِكْرِ الْفَلَسْفِيِّ فِي الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٦.

(٢) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٣٧. وَفِي ص ٢٤٣ أَنَّ مِنْهُمْ الْحَرْبِيَّةَ حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ زَعِيمَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَرْبِ الْكِنْدِيِّ إِلَهُ. وَالتَّبَصُّيرُ فِي الدِّينِ ص ١٠٤.

(٣) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٤٩.

(٤) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٥٧.

أَبُو مُسْلِمٍ الْخُرَّاسَانِيُّ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُسْلِمٍ. مِنْ مُؤَسِّسِي الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ. وَلَدَ فِي مَاهِ الْبَصْرَةِ مِمَّا يَلِي أَصْبَهَانَ. اتَّصَلَ بِإِبْرَاهِيمَ الْإِمَامِ، فَأَرْسَلَهُ دَاعِيَةً إِلَى خُرَّاسَانَ. كَانَ فَصِيحًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْفَارِسِيَّةِ، مَقْدَامًا قَاسِي الْقَلْبِ. قَتَلَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ سَنَةَ ١٣٧ هـ.

الْأَعْلَامُ ج ٣ ص ٣٣٧ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١٠ ص ٢٠٧ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٣ ص ٤٣٦.

الإله قد حل فيها^(١).

والشَّريعية: أتباع الشَّريعي، الذي زعم أن الله حلَّ في خمسة أشخاص، وهم: النَّبي وعَلِيّ وفاطمة والحسن والحسين، وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة^(٢).

والمُفَنِّعة: وراء نهر جِيحُون، الذين ادعوا أن المُفَنِّع إله^(٣).

والعُذافرة: الذين قالوا بِالْهِية ابن أبي العُذافِر^(٤).

والإسماعيلية: الذين يقولون بوقف الحُلُول على الأئمة، لذلك يخاطب الشاعر ابن هانئ الأندلسي الخليفة الفاطمي المُعزَّ لدين الله:

ما شئتَ لا ما شاءتِ الأقدارُ فاحكمْ فأنتَ الواحِد القَهَّارُ^(٥)

٣- التناسخ: وهو رد الروح إلى بدن غير البدن الأول^(٦).

ومن فرق الغلاة القائلين به:

الجناحية: أتباع عبد الله بن مُعاوية بن عبد الله بن جَعْفَر بن أبي طَالِب، الذي زعم أنه ربٌّ، وأن روح الإله كانت في آدم، ثم في شيت، ثم دارت في الأنبياء والأئمة إلى أن

(١) الفرق بين الفرق ص ٢٥٩ والتبصير في الدين ص ١١٠.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٥٢ ومقالات الإسلاميين ج ١ ص ٨٣ والتبصير في الدين ص ١٠٧.

(٣) الفرق بين الفرق ص ٢٢٦ والتبصير في الدين ص ١٠٩ واعتقادات فرق المسلمين ص ١٢٣.

(٤) الفرق بين الفرق ص ٢٢٧ والتبصير في الدين ص ١١٢.

(٥) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هاني ص ٣٦٥.

(٦) الغلو والفرق الغالية ص ١٢٩ نقلًا عن ابن سينا.

وانظر: الكليات لأبي البقاء ص ٣٠٥ وكشاف اصطلاحات الفنون ج ١ ص ٥١٢ وتلخيص إبليس ص ٩٢.

انتهت إلى عَلِيٍّ، ثم دارت في أولاده الثلاثة، ثم صارت إلى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ^(١).

والقائلون بالتناسخ ينكرون يوم الحساب، ويقولون: (ليس قيامة ولا آخرة، وإنما هي أرواح تتناسخ في الصور، فمن كان مُحْسِنًا جُوزِيَ بأن ينقل روحه إلى جسد لا يلحقه فيه ضرر ولا ألم، ومن كان مُسِيئًا جُوزِيَ بأن ينقل روحه إلى أجساد يلحق الروح في كونه فيها الضرر والألم، وليس شيء غير ذَلِكَ، وأن الدنيا لا تزال أبداً هَكَذَا)^(٢).

والإِسْمَاعِيلِيَّةُ يقولون بالحُلُولِ والتناسخ، وهو عَيْنُ ما يعتقده الهِنْدُوسُ. ومما ذكروا في ذَلِكَ: (أن كل دابة في الأرض وفي السماء قد كانت أُمَمًا قبلكم، وأن عدونا ليمسخ في كل شيء خالف الصورة الإنسانية، حتى إذا عاد أحدهم يقتل ألف قتلة، ويذبح ألف ذبحة، ويموت ألف ميتة، وأما أَوْلِيَاءُ اللَّهِ وأتباعهم الْمُؤْمِنُونَ فقد خلصهم الله من المسوخية، وجعل ذَلِكَ عقوبة لأعدائهم...) ^(٣).

٤- البَدَاءُ: وله معانٍ:

- البَدَاءُ في العلم: هو أن يظهر له تعالى خلاف ما علم.
 - البَدَاءُ في الإرادة: هو أن يظهر له تعالى صوابٌ على خلاف ما أراد وحكم.
 - البَدَاءُ في الأمر: هو أن يأمر بشيء، ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذَلِكَ^(٤).
- قال الغُلاة: (إن الله تبدو له البَدَاوَاتُ، وأنه يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات، ثم لا يُحْدِثُهُ، لما يَحْدُثُ له من البَدَاءِ)^(٥).

(١) الفَرْقُ بين الفَرْقِ ص ٢٤٦ والْخَطَطُ الْمَقْرِيْزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٥٣.

(٢) مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ١١٩.

(٣) الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ لِإِحْسَانِ إِلَهِيٍّ ظَهِيرٍ ص ٤١٨-٤٤١ وأورد نصوصاً كثيرة عن دعاة الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ مِنْ أَقْوَالِهِمْ بِالتَّنَاسُخِ. وَهَذَا النَّصُّ فِي ص ٤٣٩.

(٤) الْمَلِكُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ج ١ ص ١٤٨ طَبْعَةُ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كِيَلَانِي.

(٥) مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ١١٣.

والمُختار بن أبي عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ، الذي كان خارجياً، ثم صار زُبَيْرِيّاً، ثم صار شِيعِيّاً وكَيْسَانِيّاً، قال بِإِمَامَةِ مُحَمَّد بن الحَنْفِيَّة بعد أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيّ بن أَبِي طَالِب، وقيل: بعد الحسن والحُسَيْن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وإنما صار المُختار إلى القول بالبَدَاء، لأنه كان يدعي علم ما يحدث من الأحوال إما بوحي يُوحى إليه، وإما برِسَالَةٍ من قبل الإمام. فكان إذا وعد أصحابه بكون شيء وحدوث حادثة، فإن وافق كونه قوله، جعله دليلاً على صدق دعواه، وإن لم يوافق قال: قد بدا لربكم^(١).

وحين أخرج جيشه لقتال مُصْعَب بن الزُبَيْر وعدهم بالنصر، لكن حين انهزم جيشه، وقُتِلَ أكثر قواده، قالوا له: لماذا تعدُّنا بالنصر على عدونا؟ فقال: إن الله تعالى كان قد وعدني ذلك، لكنه بدا له. واستدل بالآية: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ - الرعد: ٣٩. قال البَغْدَادِي: فهذا سبب قول الكَيْسَانِيَّة بالبَدَاء^(٢).

٥- نزعات الإلحاد والإباحية والتحلل من الأخلاق والدين: فحَمَزَةُ بن عُمَارَةَ الخارجي نكح ابنته، وأحل جميع المحارم، وقال: من عرف الإمام فليصنع ما شاء، فلا إثم عليه^(٣).

(١) المِلَل والنحل للشَّهْرَسْتَانِي ج ١ ص ١٤٥-١٤٧.

وانظر: الكامل للمُبَرِّد ج ٣ ص ٢٦٤.

مُحَمَّد بن الحَنْفِيَّة: هو أبو القَاسِم مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَبِي طَالِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأمه خَوَلَة بنت جَعْفَر من بني حَنْفِيَّة. كان كثير العلم والورع، وكان شديد القوة، وله في ذلك أخبار عجيبة. وكانت راية أبيه يوم صَفِّين بيده. مات سنة ٨١ هـ بالمَدِينَة. والفرقة الكَيْسَانِيَّة تعتقد إمامته، وأنه مقيم بجبل رَضَوَى في شِعب منه ولم يمت.

وَفَيَات الأعيان ج ٤ ص ١٦٩ وطَبَقَات ابن سَعْد ج ٥ ص ٩١ وجليّة الأولياء ج ٣ ص ١٧٤ وطَبَقَات الفُقهَاء للشَّيْخِ الرَّازِيّ ص ٦٢ والبَدء والتَّاريخ ج ٥ ص ٧٥.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٥١.

(٣) فرق الشَّيْعَة للنُّوْبَخْتِيّ ص ٢٨ والمَقَالَات والفرق للقمي ص ٣٤.

والمعمريّة من الخطّائيّة استحلوا الخمر والزنا وسائر المحرمات، وتركوا الصلاة والزكاة والصيام والحج، متأولين قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ - النساء: ٢٨، وقالوا له: خفف يا أبا الخطّاب وَضَعْنَا الْأَغْلَالَ وَالْأَصَارَ، يريدون الصلاة والزكاة والصيام والحج. فمن عرف الرّسول النّبّي الإمام فليصنع ما أحب^(١).

والجناحية كفروا بالجنة والنار، واستحلوا الخمر والميتة والزنا واللواط وسائر المحرمات، وأسقطوا وجوب العبادات.

وقالوا العبادات المذكورة في القرآن هي كنايات عن تجب موالاتهم من أهل بيت عليّ.

والمحرمات المذكورة في القرآن هي كنايات عن قوم يجب بغضهم كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير وعائشة^(٢).

(١) فَرَقَ الشَّيْعَةُ لِلنَّبَوَيْتَيْنِ ص ٤٢-٤٣.

وانظر: الْمَقَالَاتُ وَالْفِرَقُ لِلْقُمِّيِّ ص ٥١.

وانظر أيضاً: مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٧٨ وَالْفِرَقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٤٨.

(٢) الْفِرَقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٤٦.

وانظر: الْمَوَاقِفُ ج ٨ ص ٣٨٦.

طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ: بن عثمان القرشيّ التيميّ، أبو محمّد، ويعرف بطَلْحَةَ الْخَيْرِ وَطَلْحَةَ الْفَيَاضِ. ولما قدم المَدِينَةَ أَخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبْلَى يَوْمَ أَحُدٍ بِلَاءً حَسَنًا، وَوَقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ، وَأَتَقَى النَّبْلَ عَنْهُ بِيَدِهِ، حَتَّى شَلَّتْ إصْبَعُهُ. وَهُوَ أَحَدُ الْعَشَرَةِ الْمُبَشَّرَةِ بِالْجَنَّةِ، وَأَحَدُ السَّتَةِ الَّذِينَ جَعَلَ عُمَرُ فِيهِمُ الشُّورَى. مَاتَ سَنَةَ ٣٦ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٢١٩ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٢٢٩.

الرُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ: بن خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزَى بْنِ قُصَيِّ الْقُرَشِيِّ. ابْنُ عَمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنُ أَخِي خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ، صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ، مِنَ الْعَشَرَةِ الْمُبَشَّرَةِ بِالْجَنَّةِ،

وفي رسالة عُبيد الله المَهْدِيّ (مؤسس الدولة الفاطمية) إلى سُلَيْمَانَ بْنِ الْحَسَنِ الْجَنَابِيِّ: إني أوصيك بتشكيك الناس في القرآن والتوراة والزبور والإنجيل، وبدعوتهم إلى إبطال الشرائع، وإلى إبطال المعاد والنشور من القبور، وإبطال الملائكة في السماء، وإبطال الجن في الأرض^(١).

وللبابَكِيَّة في جبلهم ليلة عيد لهم، يجتمعون فيها على الخمر والزمر، ويختلط فيها رجُلهم ونسأؤهم. فإذا أُطْفِئَتْ سُرُجُهُمْ ونيرانهم افْتَضَّ فيها الرَّجَالُ النساءَ^(٢).

٦ - التَّأْوِيل: وهو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله، أو جبه بُرْهَانٍ قطعي في القطعيات وظني في الظنيات.

وطريقة التَّأْوِيل بشرطها هي الأقرب إلى الحق، كما رأى العِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَام. ويعني بشرطها أن يكون على مُقْتَضَى لِسَانِ الْعَرَبِ^(٣).

أما التَّأْوِيل الذي ذهب إليه كثير من فِرَقِ الْغَلَاة، تأييداً لدعواها مع اصطدامها بالأُصُول التي وردت في ظاهِرِ الْقُرْآنِ والسُّنَّة، فهو التَّأْوِيل المرفوض، الذي له الجوانب السلبية الكثيرة على الإسلام والمُسْلِمِينَ. ومن الأمثلة على ذَلِكَ الْغُلُوّ وتَأْوِيلُهُ النُّصُوصِ وفق الهوى، لتَحْقِيقِ أَهْدَافٍ معينة.

وسياقي تفصيلٌ لهذا القول في المَبْحَثِ الثاني بعد قليل.

تزوج أسماء بنت أبي بكر الصديق. قتل سنة ٣٦هـ.

الاستيعاب ج ١ ص ٥٨٠ والإصابة ج ١ ص ٥٤٥ وأسد الغابة ج ٢ ص ١٩٦.

(١) الفرق بين الفرق ص ٢٩٦ والتبصير في الدين ص ١٢٠.

وعُبيد الله هو جد ملوك الدولة العُبيديَّة (الفاطمية) بمصر، مات سنة ٣٢٢هـ. والجَنَابِيُّ الْقُرْمِطِيُّ قَالع الْحَجَرِ الْأَسْوَد سنة ٣١٧هـ. / هامش التبصير في الدين.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٦٩.

(٣) المُسَامَرَةُ بِسَّرْحِ المُسَايَرَةِ ص ٣٧.

المَطْلَبُ الثَّانِي

أَهْدَافُ الْهَدَامِينَ

وهي ثلاثة أهداف:

الهدف الأول: هدم الإسلام.

فالقائلون بالتشبيه والحُلُول والتناسخ والبداء أرادوا هدم الألوهية، وأصل النبوة، والإيمان باليوم الآخر.

فزعم يزيد بن (أبي) أنيسة صاحب فرقة اليزيدية من الخوارج: أن الله تعالى سيعث رسولاً من العجم، ويُنزّل عليه كتاباً قد كتب في السماء، وينزل عليه جملة واحدة، ويترك شريعة المصطفى محمد ﷺ، ويكون على ملة الصابئة المذكورة في القرآن...^(١).

والغرابية يلعنون جبريل ومحمداً عليه الصلاة والسلام^(٢).

قال المهدي لدين الله: وكان القداح مجوسياً، فتستّر بالتشيع، ليبيطل الإسلام على حسب مقصده ومقصد أعوانه^(٣).

وهاجم ابن الراوندي إعجاز القرآن، وادّعى أن فصاحة أكثم بن صيفي تفوق فصاحة القرآن^(٤).

(١) الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ١٣٣ والفرق بين الفرق ص ٢٧٩.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٥١.

(٣) المنيّة والأمل ص ٩٧.

(٤) الغلو والفرق الغالية ص ١٨٢ عن كتاب من تاريخ الإلحاد في الإسلام.

أكثم بن صيفي: بن رباح التميمي الحكيم المشهور. هو عم حنظلة بن الربيع بن صيفي

وذهب أكثر المتكلمين إلى أن غرض الباطنية الدعوة إلى دين المجوس بالتأويلات التي يتأولون عليها القرآن والسنة. ومن أدلتهم على ذلك أن زعيمهم ميمون بن ديصان كان مجوسياً، وابنه عبد الله دعا إلى دين أبيه^(١).

الهدف الثاني: إسقاط السلطة.

لأنها القائمة على حفظ الشريعة، ولذلك تمرّد الراوندية على المنصور، وتمرّد المقتنع وسبّاذ وبابك الخرمي والمازيار والأفشين وصاحب الزنج على السلطة العباسية.

الهدف الثالث:

تشويه الحضارة الإسلامية التي كانت ثمرة جهود المسلمين المكثفة للارتفاع بالمجتمع الإنساني إلى المراقي العليا في مختلف جوانبه الفكرية والعملية، لأنهم يرون أن تشويهها سبب خراب المجتمع الإسلامي وتعطيل طاقاته المبدعة^(٢).

وهذه الأهداف هي نفسها التي تطل برأسها اليوم على أمتنا بين الحين والآخر، فيجر ذلك عليها الويلات، كما نراه ظاهراً في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

لذلك ينبغي التنبيه إليها، والوقوف منها بحذر دائم.

سائلين الله تعالى أن يحفظ أمتنا من الكيد والضلال، إنه سميع مجيب.

الصحابي المشهور. لم يلق النبي ﷺ، ولم يصح إسلامه.

الاستيعاب ج ١ ص ١٢٨ والإصابة ج ١ ص ١١٠ والمعمّرون والوصايا ص ١٤.

(١) الفرق بين الفرق ص ٢٩٣.

(٢) الغلو والفرق العالية ص ١٨٣ و ١٨٥ وكتابي: الحركات الهدامة في الإسلام ص ٣٠-٣٢.

المبحث الثاني

تأويل الهدامين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: انتحال الهدامين آراء الفرق الأخرى، وتفسيرهم
الباطني.

المطلب الثاني: تأويل الهدامين نصوص أصول الإسلام الثلاثة.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

انتحال الهدّامين آراء الفرق الأخرى، وتفسيرهم الباطني

دخل هؤلاء الغلاة الفرق المُخْتَلِفَةَ بِعَمَلِيَّةِ انْتِشَارِ مَنْظُمَةٍ، يَتَغَوَّنُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ تَحْقِيقُ هَذِهِ الْأَهْدَافِ الثَّلَاثَةِ.

وانتحلوا آراء الفرق الأخرى، كما ذكر ابن حزم، وغلوا فيها، وتسمّوا باسمهم.

فمنهم من كان مع الخوارج، وغلوا، فقالوا: إن الصلاة ركعة بالعدة، وركعة بالعشي فقط.

وبعضهم قال باستحلال نكاح بنات البنين وبنات البنات، وبنات بني الإخوة، وبنات بني الأخوات.

وتقدم أن منهم من تزوج ابنته كحَمَزَةَ بْنِ عُمَارَةَ الْخَارِجِيِّ.

وبعضهم قال: إن سورة يُوسُفَ ليست من القرآن.

ومنهم من قال: يحد الزاني والسارق ثم يستتابون من الكفر، فإن تابوا وإلا قتلوا.

ومنهم من كان مع الْمُعْتَزِلَةِ، وغلوا، فقالوا بتناسخ الأرواح.

ومنهم من قال: إن شحم الخنزير ودماغه حلال.

ومنهم من كان مع الْمُرْجِئَةِ، وغلوا، فقالوا: إن إبليس لم يسأل الله تعالى قط

النَّظَرَةَ، وَلَا أَقْرَبَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهُ مِنْ نَارٍ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ تَرَابٍ.

ومنهم من قال: إن النُّبُوَّةَ تَكْتَسِبُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ.

ومنهم من كان مع أَهْلِ السُّنَّةِ، وغلوا، فقالوا: قد يكون في الصَّالِحِينَ مَنْ هُوَ

أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَمَنْ عَرَفَ اللَّهَ تَعَالَى حَقَّ الْمَعْرِفَةِ فَقَدْ

سقطت عنه الأعمال والشرائع.

وبعضهم قال بحُلُول الله تعالى في أجسام خلقه كالحلاج.

ومنهم من كان مع الشَّيْعَة، وغلوا، فقالوا بِالْهَيْةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والأئمة بعده.

ومنهم من قال بنبوته ونبوتهم.

ومنهم من قال بتناسخ الأرواح، كالسيّد الحميريّ الشاعر.

ومنهم من قال بِالْهَيْةِ أَبِي الْخَطَّابِ مَوْلَى بَنِي أَسَد.

ومنهم من قال بنبوة المُغِيرَة بن سَعِيد، ونبوة أَبِي مَنْصُور الْعَجَلِيّ، وبزيع الحائك، وبيّان بن سَمْعَان.

ومنهم من قال برجعة عَلِيِّ إِلَى الدنيا.

ومنهم خنّاقون ورضاخون.

قال ابن حزم: وكل هذه الفرق لا تتعلق بحجة أصلاً، وليس بأيديهم إلا دعوى الإلهام، والمجاهرة بالكذب، ولا يلتفتون إلى مُنَاطَرَة.

ويكفي في الرد عليهم:

أن يقال لهم: ما الفرق بينكم وبين من ادّعى أنه: أُلهم بطلان قولكم؟^(١).

(١) الفصل لابن حزم ج ٢ ص ٢٧١-٢٧٢.

وانظر فرقة الميمونية من الخوارج في: الملل والنحل للشَّهْرَسْتَانِي ج ١ ص ١٢٦ والبدء والتاريخ ج ٥ ص ١٣٨.

الحلاج: أبو عبد الله، ويقال: أبو مُغِيث، الحُسَيْن بن مَنْصُور بن مَحْمِيّ الْبَيْضَاوِيّ الْبَغْدَادِيّ. اختلفوا فيه، فمنهم من قال: الحلاج مُمَوّه مُمَخْرَق. وتبرأ منه سائر الصوفيّة

فكان من خطواتهم الأول هي التفسير الباطني للنصوص.

التفسير الباطني:

سمي الباطنية بهذا الاسم لزعمتهم أن للقرآن ظاهراً وباطناً، وأن المراد منه الباطن دون الظاهر وما هو معلوم منه لغة، وأن باطنه مؤد إلى ترك العمل بالظاهر. والمتمسك بظاهره معذب بالمشقة في الاكتساب.

وتمسكوا بقوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمُ سُورَ لَّهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ - الحديد: ١٣^(١).

وامتنعوا من القول بظاهر القرآن، وقالوا: لظاهره تأويلات، منها: أن السماء محمد، والأرض أصحابه.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ - البقرة: ٦٧، قالوا: هي عائشة.

﴿وَالْعَدْلُ وَالْإِحْسَانُ﴾ - النحل: ٩٠، قالوا: محمد وعلي.

﴿وَالْحِجْبَتِ وَالطَّعْنُوتِ﴾ - النساء: ٥١، قالوا: أبو بكر وعمر.

والصلاة هي دعاء الإمام.

والمشايخ والعلماء، فنسبوه إلى الخُلُول والزندقة والشعوذة. ومنهم من افتتن به فادعوا إلهيته. ومنهم من عده من كبار الزهاد والصوفية. من كتبه: الطواسين. قتل ببغداد سنة ٣٠٩هـ=٩٢٢م بأمر الخليفة المقتدر العباسي بفتيا فقهاء عصره.

سير أعلام النبلاء ج ١٤ ص ٣١٣ والفرق بين الفرق ص ٢٦٠ وجامع كرامات الأولياء للزباني ج ٢ ص ٤٣ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٦٤٥ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ.

(١) الفرق الإسلامية للكرمانلي ص ٤٩، وأشار المحقق إلى فضائح الباطنية للغزالي ص ١١ - ١٢ ملخصاً. وهو في: المواقف وشرحه للسيد الشريف ج ٨ ص ٣٨٨.

والزكاة هي ما يعطى الإمام.

والحج هو القصد إلى الإمام^(١).

لذلك قال الإسماعيلية: للشرائع باطن لا يعرفه إلا الإمام ومن ينوب منابه، وكذلك كل ما ورد في الحشر والنشر وغيرها، فكلها أمثلة ورموز إلى بواطن.

فمعنى الغسل: تجديد العهد عليه.

والزنا: إلقاء العلم في سمع من لم يعاهده.

والاحتلام: سبق اللسان لمذهب الباطن.

والطهور: التبرؤ من كل مذهب خالف الباطنية.

والتيمم: الأخذ للعلم من المأذون.

والصلاة: الدعاء إلى الإمام.

والزكاة: بث العلوم لمن يتزكى لها ويستحقها.

والصوم: كتمان العلم عن أهل الظاهر، وكذلك كتمان المذهب.

والحج: طلب العلم الذي تُشد رحائل العقل إليه.

والكعبة: النبي. والباب: علي.

والصفا: النبي. والمروة: علي... .

والنار: عبارة عن التكاليف بالعبادات، فإنها موظفة على الجهال بعلم الباطن، إلا من علم ووضعت عنه، لقوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ - الأعراف: ١٥٧. أي: الجنة علم الباطن، والنار: علم الظاهر.

(١) الفصل لابن حزم ج ٢ ص ٢٧٢.

وإِبْلِيسَ وَآدَمَ: عبارة عن أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ^(١).

وَزَعَمَ النَّصِيرِيَّةُ أَنَّ لِلْعَقِيدَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَأَنَّهُمْ وَحْدَهُم الْعَالَمُونَ بِبَاطِنِ الْأَسْرَارِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

الْجَنَابَةُ: هِيَ مَوَالَاةُ الْأَضْدَادِ، وَالْجَهْلُ بِالْعِلْمِ الْبَاطِنِيِّ.

وَالطَّهَارَةُ: هِيَ مَعَادَاةُ الْأَضْدَادِ، وَمَعْرِفَةُ الْعِلْمِ الْبَاطِنِيِّ.

وَالصِّيَامُ: هُوَ حِفْظُ السِّرِّ الْمُتَعَلِّقُ بِثَلَاثِينَ رَجُلًا، وَثَلَاثِينَ امْرَأَةً.

وَالزَّكَاةُ: يَرْمِزُ لَهَا بِشَخْصِيَّةِ سَلْمَانَ.

وَالْجِهَادُ: هُوَ صَبُّ اللَّعْنَاتِ عَلَى الْخُصُومِ وَفُشَاةِ الْأَسْرَارِ.

وَالْوَلَايَةُ: هِيَ الْإِخْلَاصُ لِلْأُسْرَةِ النَّصِيرِيَّةِ، وَكَرَاهِيَةُ خُصُومِهَا.

وَالشَّهَادَةُ: هِيَ أَنْ تُشِيرَ إِلَى صِيغَةِ (ع. م. س.).

وَالْقُرْآنُ: هُوَ مَدْخَلٌ لَتَعْلِيمِ الْإِخْلَاصِ لِعَلِيِّ. وَقَدْ قَامَ سَلْمَانُ تَحْتَ اسْمِ جِبْرِيلَ بَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ لِمُحَمَّدٍ.

وَالصَّلَاةُ: هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ خَمْسَةِ أَسْمَاءَ، هِيَ: عَلِيٌّ، وَحَسَنٌ، وَحُسَيْنٌ، وَمُحْسِنٌ،

وَفَاطِمَةُ. وَمُحْسِنٌ هَذَا هُوَ (سِرُّ الْخَفِيِّ)، إِذْ يَزْعُمُونَ بِأَنَّهُ سَقَطَ طَرَحَتُهُ فَاطِمَةُ. وَذَكَرَ

هَذِهِ الْأَسْمَاءَ يَجْزِي عَنْ الْغَسْلِ وَالْجَنَابَةِ وَالْوُضُوءِ^(٢).

(١) بَيَانُ مَذْهَبِ الْبَاطِنِيَّةِ وَبَطْلَانُهُ لِلدَّيْلَمِيِّ ص ٨-٩.

وَانظُرْ: تَلْبِيسُ إِبْلِيسَ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ص ١١٩ وما بعدها. وَالْمَوَاقِفُ لِلإِنْجِيِّ ج ٨ ص ٣٩٠ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ لِإِحْسَانَ إِلَهِيِّ ظَهِيرٍ ص ٤٧٣ وما بعدها، وَجَاءَ بِأَمْثَلَةٍ كَثِيرَةٍ عَلَى ذَلِكَ.

(٢) الْمَوْسُوعَةُ الْمِيسِرَةُ فِي الْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاوِرَةِ: النَّدْوَةُ الْعَالَمِيَّةُ لِلشَّبَابِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٥١٤-٥١٥.

وقال المَوْلَى عَبْدُ اللّٰطِيف الكازراني ما نصه: إن من أبين الأشياء وأظهرها، وأوضح الأمور واشهرها، أن لكل آية من كلام الله المَجِيد... وكل فقرة من كتاب الله الحميد ظهراً وبطناً، وتفسيراً وتأويلاً. بل لكل وَاحِدَة منها كما يظهر في الأخبار المستفيضة سبعة بطون وسبعون بطناً....

وأن الله عَزَّ وَجَلَّ جعل جُمْلَة بطن القرآن في دعوة الإمامة والولاية، كما جعل جُلَّ ظهره في دعوة التَّوْحِيد والنُّبُوَّة والرِّسَالَة^(١).

وجعل الفصل الأول من هَذِهِ الْمُقَدِّمَة في بَيَان نبذ ما يَدُلُّ على أن للقرآن بطوناً ولاياته تأويلات. وأن مفاد فقرات القرآن غير مقصور على أهل زمان واحد، بل لكل منها تأويل يجري في كل أوان، وعلى أهل كل زمان...، ثم ساق روايات مُسَنَدَة إلى آل البيت في ذَلِكَ^(٢).

وذكر في الفصل الثاني الأخبار الصريحة في أن بطن القرآن وتأويله إنما هو بالنسبة إلى الأئمة وولايتهم وأتباعهم وما يتعلق بذلك. وذكر من تلك الأخبار:

ما وراه الكليني بإسناده إلى أبي بصير قال: قال الصادق عليه السلام: يا أبا محمد... ما من آية تقود إلى الجنة ويذكر أهلها بخير إلا وهي فينا وفي شيعتنا، وما من آية نزلت يُذكر أهلها بشرّ وتسوق إلى النار إلا وهي في عدونا ومن خالفنا^(٣).

سَلَمَانُ الْفَارِسِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. يقال: إنه مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أول مشاهده الخندق، وهو الذي أشار بحفره. كان يعمل الخوص بيده فيعيش منه، ولا يقبل من أحد شيئاً. توفي آخر خلافة عثمان سنة ٣٥هـ بالمدائن.

الاستيعاب ج ٢ ص ٥٦ والإصابة ج ٢ ص ٦٢ وأسند الغابة ج ٢ ص ٣٢٨ وطرح التثريب ج ١ ص ٥٥.
(١) التفسير والمفسرون ج ٢ ص ٤٣-٤٤ نقلاً عن مُقَدِّمَة تَفْسِير: مِرَاة الْأَنْوَار وَمَشْكَاة الْأَسْرَار لِلْمَوْلَى عَبْدُ اللّٰطِيف الكازراني ص ٢-٣.

(٢) التفسير والمفسرون ج ٢ ص ٤٦.

(٣) التفسير والمفسرون ج ٢ ص ٤٨.

وذكر في الفصل الثالث:

ما ورد في الكافي وفي تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ:
نَزَلَ الْقُرْآنُ بِ (إِيَّاكَ أَغْنِي وَاسْمَعِي يَا جَارَةَ) ^(١).

رد الشَّاطِطِيِّ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِالتَّفْسِيرِ الْبَاطِنِيِّ:

وَمَنْ رَدَّ عَلَى تَفْسِيرَاتِ هُؤُلَاءِ الشَّاطِطِيِّ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالظَّاهِرِ هُوَ الْمَفْهُومُ الْعَرَبِيُّ، وَالْبَاطِنُ هُوَ مُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كَلَامِهِ وَخَطَابِهِ، فَإِنْ كَانَ مُرَادٌ مِنْ أَطْلَقِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَا فُسِّرَ فَصَحِيحٌ وَلَا نِزَاعَ فِيهِ، وَإِنْ أَرَادُوا غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ إِثْبَاتُ أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى مَا كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ وَمِنْ بَعْدِهِمْ، فَلَا بَدَّ مِنْ دَلِيلٍ قَطْعِيٍّ يَثْبِتُ هَذِهِ الدَّعْوَى، لِأَنَّهَا أَصْلٌ يَحْكُمُ بِهِ عَلَى تَفْسِيرِ الْكِتَابِ، فَلَا يَكُونُ ظَنًّا.

وَضَرَبَ لِذَلِكَ أَمْثَلَةً مِنْ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ قَالَ:

فَكَلَّ مَا كَانَ مِنَ الْمَعَانِي الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي لَا يَنْبَنِي فَهْمُ الْقُرْآنِ إِلَّا عَلَيْهَا فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ الظَّاهِرِ.

فَالْمَسَائِلُ الْبَيِّنَاتُ وَالْمَنَازِعُ الْبَلَاغِيَّةُ لَا مَعْدَلَ بِهَا عَنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَكَوْنُ الظَّاهِرِ هُوَ الْمَفْهُومُ الْعَرَبِيُّ مُجَرَّدًا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، لِأَنَّ الْمَوَاقِفَ وَالْمُخَالَفَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مَنْزِلُ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، وَكُلُّ مَعْنَى مُسْتَنْبَطَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ غَيْرُ جَارٍ عَلَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، فَلَيْسَ مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الْفَصْلِ مَا ادَّعَاهُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ مِنْ أَنَّهُ مَسْمُومٌ فِي الْقُرْآنِ، كَبَيَّانِ بْنِ سَمْعَانَ، حَيْثُ زَعَمَ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هَذَا بَيَّانٌ لِلنَّاسِ ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ١٣٨،

(١) التَّفْسِيرُ وَالْمُفَسَّرُونَ ج ٢ ص ٦٢.

(إِيَّاكَ أَغْنِي وَاسْمَعِي يَا جَارَةَ): مَثَلُ عَرَبِيٍّ مَشْهُورٍ، يَضْرِبُ لِمَنْ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ وَيُرِيدُ بِهِ شَيْئًا غَيْرَهُ. / انظره وقصته في: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ٧٢.

وهو من الترهات بمكان مكيّن، والسكوت على الجهل كان أولى به من هذا الافتراء البارد، ولو جرى له على اللسان العربيّ لعدّه الحمقى من جملتهم.
وذكر أمثلة أخرى^(١).

وكون الباطن هو المراد من الخطاب، يشترط فيه شرطان:
أحدهما: أن يصحّ على مقتضى الظاهر والمقرر في لسان العرب، ويجري على المقاصد العربيّة. وهذا ظاهر من قاعدة كون القرآن عربياً.
والثاني: أن يكون له شاهد نصّاً أو ظاهراً في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض. وهذا فلاّنه إن لم يكن له شاهد في محل آخر أو كان له معارض صار من جملة الدعاوى التي تدعى على القرآن، والدعوى المجردة غير مقبولة باتفاق العلماء.
وبهذين الشرطين يتبين صحة أنه الباطن، بخلاف ما فسر به الباطنيّة.
وأورد جملة من الأمثلة^(٢).

(١) الموافقات للشاطبيّ ج ٣ ص ٣٤٦-٣٥٥.

الشاطبيّ: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغرناطيّ. أصوليّ حافظ، من أئمة المالكيّة، صاحب الموافقات في الأصول، والاعتصام. توفي سنة ٧٩٠هـ.

نيل الابتهاج ص ٤٦ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ١١٨ ومُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ الْعَتَصَام.

(٢) الموافقات للشاطبيّ ج ٣ ص ٣٥٧-٣٥٨.

المَطْلَب الثاني

تَأْوِيلُ الْهَدَامِيِّينَ نُصُوصِ أُصُولِ الْإِسْلَامِ الثَّلَاثَةِ

التَّأْوِيلُ سلاح استحوذ أصحابه به على أعمار الناس وعوامهم، فاستمالوهم، ليهدموا أركان الدِّين الإسلامي التي تنظم حياة الإنسان من جوانبها الثلاثة، وهي:

١- الْأُصُولُ الْاِعْتِقَادِيَّةُ، ومباحثها: (الإلهيات، والنَّبَوِيَّات، واليوم الآخر)، وغايتها إثبات العقيدة الإسلامية، بإيراد الحُجَج عليها من الأدلة اليقينية، ودفع الشُّبُه عنها.

٢- المبادئ الأخلاقية، وغايتها نشر الفضائل والبعد عن الرذائل، بغرس الصفات التي تصدر عنها الأفعال الخيرة في النفوس، من: الأمانة، والوفاء، والصدق، والعدل، والتواضع، والتسامح، والتعاون، والتحابب... إلخ.

٣- الْأَحْكَامُ الْعَمَلِيَّةُ، وغايتها تنظيم المجتمع في أحواله كلها، في كل زمان ومكان، بتنظيم علاقة الإنسان بخالقه في النظام الروحي، وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان في النظام الاجتماعي، وعلاقة الإنسان بالمال في النظام الاقتصادي، وعلاقة الإنسان برئاسة الدولة في النظام السياسي....

وبذلك يكون الإسلام بعدله ورحمته قد شمل جميع مناحي الحياة الدنيوية والأخروية. وهذا مصداق قوله تعالى في رَسُوله الْكَرِيم ﷺ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ - الأنبياء ١٠٧.

فكان همَّ الحَرَكَاتِ الْهَدَامَةِ الْبَاطِنِيَّةِ اتِّخَاذُ أَيِّ سَبِيلٍ لِهْدْمِ أَيِّ رُكْنٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ لِلدِّينِ.

ومن أهم تلك السُّبُلِ هُوَ مَنْهَجُ تَأْوِيلِ النُّصُوصِ. وكان ذلك في:

الرُّكن الأول: الأصول الاعتقادية:

أَوَّلُوا النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي الْأُصُولِ الْعَتَقَادِيَّةِ الثَّلَاثَةِ: الْإِلَهِيَّاتِ، وَالنَّبَوِيَّاتِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

الإلهيات:

ففي أصل الألوهية أَوَّلُوا نصوصاً تخص الله تعالى وصفاته، لا تتفق مع ما يجب أن يكون عليه الإله من التنزيه المطلق، والمخالفة للحوادث، وصفات الكمال.

لأن إبطال وصف الله تعالى بما وصف به نفسه في القرآن الكريم، ورفع الإنسان إلى مقام الألوهية، هو هدم الأساس الأول للعقيدة الإسلامية.

والمُسْلِمُونَ متفقون على أن الأصل الأول هو الإيمان بأن الله سُبحَانَهُ وَاحِدٌ في ذاته وصفاته وأفعاله، لا شريك له ولا شبيه له، ومتصف بصفات الكمال والجلال من قدرة وعلم وعدل...، ومنزه عن كل نقص من ظلم وعيب... .

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ - النساء:

٤٨.

فالتأويل الذي يمس الذات الإلهية بما هي مُنَزَّهَةٌ عنه، يكون كفراً بواحاً.

ومن التأويلات للنصوص في هذا الأصل:

قول بَيَّان بن سَمْعَانَ وأصحابه: إن الله تبارك وتعالى يشبه الإنسان، وهو يفنى، ويهلك جميع جوارحه إلا وجهه.

وتَأَوَّلُوا في ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ - القصص: ٨٨^(١).

(١) المَقَالَاتِ وَالْفِرَقَ لِلْقُمِّيِّ ص ٣٣ والملل والنحل للشَّهْرَسْتَانِيَّ ج ١ ص ١٥١-١٥٢ والحُورُ الْعَيْنُ ص ٢١٥ والفِرَقَ الْإِسْلَامِيَّةَ لِلْكَرْمَانِيَّ ص ٣٥-٣٦ والخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةَ ج ٢ ص ٣٤٩.

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ۝﴾ - الرَّحْمَنُ: ٢٦ - ٢٧^(١).

وقال المامقاني في رجاله: بنان التبان، وأنه كان يتأول هذه الآية: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ - الزخرف: ٨٤. قال: إن الذي في الأرض غير إله السماء، وإله السماء غير إله الأرض، وإن إله السماء أعظم من إله الأرض.

وقال أيضاً: إن علياً في السحاب يطير مع الريح، وأنه يتكلم بعد الموت، وأنه كان يتحرك على المغتسل، وأن إله السماء هو الله، وإله الأرض الإمام.

وروى الكشي عن سعد بن عبد الله قال: إن الصادق لعن بنانا^(٢).

وزعم الخطائبة وبشار الشعيري أن كل من انتسب إلى أنه من آل مُحَمَّد فهو مبطل، وفي نسبه مفتر على الله كاذب، وأنهم هم الذين قال الله فيهم، وجعلهم يهوداً ونصارى بقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ - المائدة: ١٨، ... وعليّ هو الرب، والرب لا يلد ولم يولد^(٣).

وزعمت فرقة من الكيسانية أن علياً في السحاب، وأولوا قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ - البقرة: ٢١٠، بأنه يعني علياً^(٤).

أي: أن علياً هو الذي يأتي في ظلل الغمام، والرعد صوته، والبرق تبسمه. وهذا

(١) الفصل لابن حزم ج ٥ ص ٤٤ واعتقادات فرق المسلمين والمُشركين للرازي ص ٨٧، وفيه: (البنائية).

(٢) المقالات والفرق للقمي ص ١٧٥-١٧٦ - هامش المحقق ونقل عن رجال المامقاني ج ١ ص ١٨٣.

(٣) المقالات والفرق للقمي ص ٦٠.

(٤) المقالات والفرق للقمي ص ٢٧.

هو قول بَيَّان بن سَمْعَانَ، وهو من الغلاة القائلين بِالْهَيْئَةِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بن أَبِي طَالِبٍ^(١).

وزعم الْبَزِيعِيُّ من الغلاة، وهم فرقة من الْخَطَّابِيَّةِ، أصحاب بَزِيع بن مُوسَى أن جَعْفَر بن مُحَمَّد هو الله، وأنه ليس بالذي يَرُون، وأنه تشبَّه للناس بهذه الصورة.

وزعموا أن كل ما يحدث في قلوبهم وَحْي، وأن كل مؤمن يوحى إليه.
وَتَأَوَّلُوا فِي ذَلِكَ:

قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ - آل عِمْرَان: ١٤٥،
أي: بوحى من الله. وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ - النحل: ٦٨، وقالوا: إذا جاز الوحي إلى النَّحْلِ، فالوحي إلينا أَوْلَىٰ بالجواز. وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِذَا أَوْحَيْتُ إِلَى الْخَوَارِجِ﴾ - المائدة: ١١١، وادعوا أنهم الخواريون. وزعموا أن منهم من هو خير من جَبْرِئِل وميكائيل ومُحَمَّد^(٢).

وزعم الْمُخَمَّسَةُ، وهم أصحاب أبي الْخَطَّاب، وإنما سموا بِالْمُخَمَّسَةِ، لأنهم زعموا أن الله عَزَّ وَجَلَّ هو مُحَمَّد، وأنه ظهر في خمسة أشباح وخمس صور مُخْتَلِفَةً، ظهر في صورة مُحَمَّد وَعَلِيٍّ وفاطمة والحسن والحسين....

وصيروا كل الأنبياء والرسل والأكاسرة والملوك من لدن آدم إلى ظهور مُحَمَّد ﷺ مقامهم مقام مُحَمَّد وهو الرب.

(١) الْمَلَل والنحل للشَّهْرَسْتَانِي ج ١ ص ١٥١.

(٢) مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّين ج ١ ص ٧٨-٧٩ والفرق بين الفرق ص ٢٤٨-٢٤٩.

وانظر: التَّبَصُّير في الدِّين ص ١٠٦، واسمه فيه: (الرَّبِّيَّةُ أَتْبَاعُ أَبِي رَبِيع). وَالْمَلَل والنحل للشَّهْرَسْتَانِي ص ١٨٤، وفيه: (البزيعية). وَالْحُورُ الْعَيْنُ ص ٢٢١ ولم يعز إلى (بَزِيع) وإنما قال: فرقة من الْخَطَّابِيَّةِ. والفرق الإسلامية للكَرْمَانِي ص ٤١-٤٢. وفي المَقَالَات والفرق للقمي ص ٥٤ إشارة إليه.

وَكَذَلِكَ الْأَيْمَةُ مِنْ بَعْدِهِ مَقَامُهُمْ مَقَامُ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَكَذَلِكَ فَاطِمَةُ زَعَمُوا أَنَّهَا هِيَ مُحَمَّدٌ وَهِيَ الرَّبُّ، وَجَعَلُوا سُورَةَ التَّوْحِيدِ لَهَا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ...﴾ - الإِخْلَاصُ: ١، إِنَّهَا وَاحِدِيَّةٌ مَهْدِيَّةٌ.

﴿لَمْ يَكِلِدْ﴾ - الإِخْلَاصُ: ٣، أَيُّ: الْحَسَنِ.

و﴿وَلَمْ يُؤَلَدْ﴾ - الإِخْلَاصُ: ٣، أَيُّ: الْحُسَيْنِ ^(١).

وَزَعَمَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ نَبِيًّا، وَأَنَّ أُوْلِيكَ الرِّسْلِ فَرَضُوا عَلَيْهِمْ طَاعَةَ أَبِي الْخَطَّابِ، وَقَالُوا: الْأَيْمَةُ آهَةٌ، وَقَالُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ. وَقَالُوا: وَلَدَ الْحُسَيْنِ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُهُ، ثُمَّ قَالُوا ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ - الْحَجَرُ: ٢٩، وَص: ٧٢.

قَالُوا: فَهُوَ آدَمُ وَنَحْنُ وَلَدُهُ.

وَعَبَدُوا أَبَا الْخَطَّابِ وَزَعَمُوا أَنَّهُ إِلَهُ، وَزَعَمُوا أَنَّ جَعْفَرَ (الصَّادِقَ) بْنَ مُحَمَّدٍ إِلَهُهُمْ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَأَعْظَمَ مِنْ عَلِيِّ ^(٢).

وَتَجَاوَزُوا فِي وَصْفِهِمْ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِصِفَةِ الْحَوَادِثِ، مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشُّورَى: ١١، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اللَّهُ مُصَمَّتٌ.

وَيَتَأَوَّلُونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْضَّكَمُ﴾ - الإِخْلَاصُ: ٢، أَيُّ: الْمِصْمَتِ الَّذِي

(١) الْمَقَالَاتُ وَالْفِرَقُ لِلْقُمِّيِّ ص ٥٦-٥٧.

(٢) مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٧٧-٧٨ وَالْحُورُ الْعَيْنِ ص ٢٢٠.

وَفِي الْمَقَالَاتِ وَالْفِرَقِ لِلْقُمِّيِّ ص ٥١: (قَالَتْ فِرْقَةٌ مِنَ الْخَطَّابِيَّةِ: إِنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ «الصَّادِقَ» هُوَ اللَّهُ، وَإِنَّ أَبَا الْخَطَّابِ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، أَرْسَلَهُ جَعْفَرٌ، وَأَمْرٌ بِطَاعَتِهِ).

وَمِثْلُهُ فِي: فِرَقِ الشَّيْعَةِ لِلنَّوْبَخْتِيِّ ص ٤٢.

ليس بأجوف^(١).

وقال الإسماعيلية بالهين قديمين لا أول لوجودهما، وهما: العقل، والنفس، ويسميان العلة والمعلول....

وقالوا: إن الباري سبحانه لا يوصف بموجود ولا بمعدوم، ولا هو معلوم ولا هو مجهول....

ويقولون بالطبع وتأثير الكواكب.

وغرضهم نفي الصانع تعالى بوجه يدق على عوام الخلق^(٢).

ومن هذا الأصل:

قال هؤلاء الغلاة:

بحلول الله سبحانه بذاته أو بروحه في البشر.

وتقدم معنى الحلول في ذكر مبادئهم.

فالحلمانية من الحلولية وهم المنسوبون إلى أبي حنبلان الدمشقي، وكان أصله من فارس، ومنشؤه حلب، وأظهر بدعته بدمشق فنسب إليها.

وكان كفره من وجهين:

١ - إنه كان يقول بحلول الإله في الأشخاص الحسنة، وكان مع أصحابه إذا رأوا صورة حسنة سجدوا لها، يوهمون أن الإله قد حل فيها.

٢ - قوله بالإباحة، ودعواه أن من عرف الإله على الوصف الذي يعتقده هو زال عنه الحظر والتحريم، واستباح كل ما يستلذه ويشتهي.

(١) مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٨٣.

(٢) بيان مذهب الباطنية وبطلانه للديلمبي ص ٥-٦.

قال عَبْدُ الْقَاهِر - مؤلف الفَرْقِ بين الفَرْقِ -: رأيت بعض هؤلاء الحُلُمَانِيَةِ يستدل على جواز حُلُولِ الإله في الأجساد بقول الله تعالى للملائكة في آدم: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ - الحجر: ٢٩.

وكان يزعم أن الإله إنما أمر الملائكة بالسجود لآدم، لأنه كان قد حلَّ في آدم، وإنما حلَّه، لأنه خلقه في أحسن تقويم، ولهذا قال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ - التين: ٤.

فقلت له: أَخْبِرْنِي عن الآية التي استدلت بها في أمر الله الملائكة بالسجود لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، والآية الناطقة بأن الإنسان مخلوق في أحسن تقويم، هل أريد بهما جميع الناس على العموم، أم أريد بهما إنسان بعينه؟

فقال: ما الذي يلزمني على كل واحد من القولين إن قلت به؟
فقلت: إن قلت: إن المراد بهما كل الناس على العموم لزمك أن تسجد لكل إنسان، وإن كان قبيح الصورة، لدعواك أن الإله حل في جميع الناس.

وإن قلت: إن المراد به إنسان بعينه، وهو آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ دون غيره، فلم تسجد لغيره من أصحاب الصور الحسنّة، ولم تسجد للفرس الرائع، والشجرة المثمرة، وذوات الصور الحسنّة من الطيور والبهائم؟ وربما كان لهب النار في صورة رائعة.

فإن استجزت السجود له فقد جمعت بين ضلالة الحُلُولِيَّةِ وضلالة عابدي النار، وإذا لم تسجد للنار ولا للماء ولا للهواء ولا للسماء مع حسن صور هذه الأشياء في بعض الأحوال فلا تسجد للأشخاص الحسنّة الصور... إلخ^(١).

(١) الفَرْقِ بين الفَرْقِ ص ٢٥٩-٢٦٠.

عَبْدُ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِيّ: هو أَبُو مَنْصُورُ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيّ الْإِسْفَرَايِينِيّ الشَّافِعِيّ. أكبر تلاميذ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيّ. وعن حدث عنه: أَبُو بَكْرُ الْبَيْهَقِيّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْقُسَيْرِيّ. ولد في بَغْدَادَ، ونشأ بها، وسكن نَيْسَابُورَ، وتوفي في

ويتصل بما تقدّم، قولهم بالبداء على الله تعالى. وهو قول يستوجب الجهل عليه سبحانه.

وتقدم معنى البداء آنفاً في ذكر مبادئ الغلاة.

وسبب تجويز الكيسانية البداء على الله تعالى، هو أن مُصعب بن الزبير بعث إلى المُختار عسكراً قوياً، فبعث المُختار إلى قتلهم أحمد بن شमित، أحد قواده، مع ثلاثة آلاف من المُقاتلة، وقال لهم: أوحى إليّ أن الظفر يكون لكم، فهزّم ابن شमित فيمن كان معه، فعاد إليه فقال: أين الظفر الذي قد وعدتنا؟

فقال له المُختار: هَكَذَا كان قد وعدني، ثم بدا، فإنه سبحانه قد قال: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ - الرعد: ٣٩.

ثم خرج المُختار إلى قتال مُصعب، ورجع مهزوماً إلى الكوفة، فقتلوه بها^(١).

وذهب الإسماعيلية إلى أن الإمامة والرئاسة صارت في الحسن بعد أن مضى أمير المؤمنين عليّ، ثم صارت من الحسن في الحسين، ثم صارت في عليّ بن الحسين، ثم في مُحَمَّد بن عليّ، ثم كانت في جعفر بن مُحَمَّد، ثم انقطعت عن جعفر في حياته فصارت في إسماعيل بن جعفر كما انقطعت الرئاسة عن مُحَمَّد في حياته، ثم إن الله بدا له في إمامة جعفر وإسماعيل فصيرها عز وجل في مُحَمَّد بن إسماعيل.

واعتلوا في ذلك بخبر رَوَاهُ عن جعفر بن مُحَمَّد أنه قال: (ما رأيت مثل بداء بدا

إِسْفَرَايِينَ سنة ٤٢٩هـ = ١٠٣٨م. فقيه، أصوليّ، متكلم، أديب، رئيس محتشم، كان يدرس في سبعة عشر فناً. من مؤلفاته: أصول الدين، والمِلل والنحل، والفرق بين الفرق، والتفسير، والفاخر في الأوائل والأواخر.

سير أعلام النبلاء ج ١٧ ص ٥٧٢ وبُغِيَّة الوعاة ج ٢ ص ١٠٥ وطبقات الشافعية الكبرى للشُّبْكِي ج ٥ ص ١٣٦ وتبيين كذب المفتري ج ٢٥٣ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ١٩٤ ووفيات الأعيان ج ٣ ص ٢٠٣ ومُعْجَم الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٢٠١ طَبْعَةُ الرَّسَالَةِ.

(١) التَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ ص ٢٩.

وتقدم في مبادئ الغلاة عند ذكر (البداء) بعض من هذا.

لله في إِسْمَاعِيلَ^(١).

التَّبَوِّيَّات:

في أصل النبوة: تجاوزوا الوصف الثابت للنبي ﷺ في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية.

فرفعوا بعضهم إلى مرتبة النبي ﷺ.

يريدون بذلك إبطال النبوة وهي الأصل الثاني من أصول الدين.

والمسلمون متفقون على أن الأنبياء والمرسلين هم صفوة الخلق، اختارهم الله تعالى مبشرين ومُنذرين، قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ - فاطر: ٢٤.

وأنهم منزهون عن كل نقص، معصومون عن ارتكاب الذنوب، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ يَا مَعْرُوفًا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾ - الأنبياء: ٧٣.

ومتفقون على أن جميع الأنبياء والرسول نؤمن بهم إجمالاً، وأن إنكار نبوة أحد منهم كفر، قال تعالى: ﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفِرُّ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ - البقرة: ٢٨٥.

ومتفقون على أن مُحَمَّدًا خاتم الأنبياء والمرسلين، قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ - الأحزاب: ٤٠.

لذا فإن تنقيص واحد من الأنبياء أو وصفه بصفة لا تقرها نصوص الشريعة كفر

صريح.

(١) المقالات والفرق للقمي ص ٨٤.

ومن هذه التأويلات التي تتصادم مع مقام النبوة:

زعم فرقة من البينانية: أن الإمام القائم المهدي هو أبو هاشم، وقد مات، ويرجع فيقوم بأمر الناس، ويملك الأرض، ولا وصي بعده، وغلوا فيه.

وقالوا: إن أبا هاشم نبأ بيانا عن الله، فكان نبي، وتأولوا في ذلك قول الله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ - آل عمران: ١٣٨.

وادعى بيان بعد وفاة أبي هاشم النبوة^(١).

وقال: إني أشار الله بهذه الآية^(٢).

وزعم الخطابية أنه لا بد من رسولين في كل عصر، ولا تخلو الأرض منهما: واحد ناطق، وآخر صامت، فكان محمد ﷺ ناطقا، وعلي صامتا.

وتأولوا في ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ - المؤمنون: ٤٤^(٣)، فرسل الله تترى، أي: اثنان في كل وقت. قالوا: فجعفر (الصديق) أحد الرسولين إليهم،

(١) المقالات والفرق للقمي ص ٣٧.

أبو هاشم: هو عبد الله بن محمد بن الحنفية، وهو أكبر ولده، وإليه أوصى أبوه، فسميت فرقته بالهاشمية، وقادوا الإمامة في ولده، وغلوا فيه، حتى قالوا: إنه يحيي الموتى.

المقالات والفرق للقمي ص ٣٧-٣٨. وانظر: فرق الشيعة للتوبختي ص ٣٢.

ونبوة بيان وتأويل الآية فيه في:

فرق الشيعة للتوبختي ص ٣٤ والزينة ص ٢٩٧ والبدء والتاريخ ج ٥ ص ١٣٠ وتأويل مختلف الحديث ص ٨٧ والموافقات للشاطبي ج ٣ ص ٣٥٥ وردّه. والتبصير في الدين ص ١٠٤ والتفسير والمفسرون ج ٢ ص ١٩.

(٢) الزينة ص ٢٩٧.

(٣) المقالات والفرق للقمي ص ٥١ والحور العين ص ٢٢٠.

والآخر: أبو الخطَّاب^(١).

وزعم الخطَّابُية كلهم: أن أبا الخطَّاب نبيّ. وأن أوَّلِكَ الرسل فرضوا عليهم طاعة أبي الخطَّاب^(٢).

ومن الغلاة السُّلَمانية، وهم الذين قالوا بنبوة سلمان الفارسيّ، وقوم قالوا بألوهيته، ومنهم من وقف، ومنهم من قال بغيره بعده.

وتأوَّلُوا في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ - الزخرف: ٤٥، قالوا: إنما هو سلمان، وإنما كانت الكتابة في المصحف الميم ملصقة بالنون بلا ألف، وهو سلمن، كما كتب لقمن وعُثْمَن بلا ألف. وغلا فيه قوم حتى فضلوه على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب^(٣).

وزعم أبو منصور العجليّ: إن عيسى أوَّل من خلق الله من خلقه، ثم عليّ. وأن رسل الله سبحانه لا تنقطع أبداً^(٤).

وزعمت القرامطة أن النبيّ ﷺ انقطعت عنه الرِّسالة في حياته في اليوم الذي أمر فيه بنصب عليّ بن أبي طالب للناس بغدير خمّ، فصارت الرِّسالة في ذلك اليوم إلى أمير المؤمنين وفيه.

واعتلوا في ذلك بخبر تأولوه، وهو قول رسول الله ﷺ: (من كنت مولاه، فعليّ مولاه).

(١) الحُور العين ص ٢٢٠.

وفي المَقَالَات والفرق للمُتميّ ص ٥١: (قالت فرقة من الخطَّابِية: إن أبا الخطَّاب نبيّ مُرْسَل، أرسله جَعْفَر «الصَّادِق»، وأمر بطاعته)، ومثله في فرق الشيعة للتَّوْبُخْتِي ص ٤٢.

(٢) مَقَالَات الإسلاميين ج ١ ص ٧٧ والحُور العين ص ٢٢٠.

(٣) الزَّيْنَة ص ٣٠٦.

(٤) مَقَالَات الإسلاميين ج ١ ص ٧٥ والحُور العين ص ٢٢٣.

وأن هذا القول منه خروج من الرسالة والنبوة، وتسليم منه ذلك لعلي بن أبي طالب بأمر الله، وأن النبي ﷺ بعد ذلك صار تابعا لعلي محجوجا به، فلما مضى أمير المؤمنين صارت الإمامة والرسالة في الحسن، ثم... إلخ^(١).

والإسماعيلية يعتقدون بأن محمد بن إسماعيل نسخ شريعة محمد ﷺ، وهذا ما صرح به المعز لدين الله الإمام الإسماعيلي الرابع في دور الظهور، وذلك في دعائه يوم السبت الذي يقول به: (... وعلى القائم بالحق والناطق بالصدق، التاسع من جده الرسول، والثامن من أبيه الكوثر، السابع من آبائه الأئمة من البررة... الذي شرفته وعظمته وكرّمته، وختمت به عالم الطباع، وعطّلت بقيامه ظاهر شريعة محمد...).

والمعز إمام معصوم حسب زعمهم، وحائز على مرتبة الألوهية^(٢).

وزعم الإسماعيلية أن محمد بن إسماعيل حي لم يمت، وأنه غائب مستتر في بلاد الروم، وأنه القائم المهدي.

ومعنى القائم عندهم أنه يبعث بالرسالة وبشريعة جديدة، وينسخ بها شريعة محمد، وأن محمد بن إسماعيل من أولي العزم، وأولو العزم عندهم سبعة^(٣).

واعتل الإسماعيلية في نسخ شريعة محمد ﷺ وتبديلها بأخبار روهها عن جعفر بن محمد، أنه قال: (لو قام قائمنا علمتم القرآن جديداً).

وقال: (إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً، فطوبى للغرباء)، ونحو ذلك من أخبار القائم.

وزعموا:

(١) المقالات والفرق للقمي ص ٨٣-٨٤.

(٢) الإسماعيلية لإحسان الهي ظهير ص ٥٥٠-٥٥٢ نقلاً عن أدعية الأيام السبعة للمعز لدين الله.

(٣) المقالات والفرق للقمي ص ٨٤.

أن الله جعل لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل جنة آدم، ومعناها عندهم: الإباحة للمحارم وجميع ما خلق في الدنيا، وهو قول الله تعالى: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ - البقرة: ٣٥، يعني مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، وأباه إِسْمَاعِيل.

﴿وَلَا تُقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ - البقرة: ٣٥، مُوسَى بن جَعْفَر بن مُحَمَّد وولده من بعده من ادعى منهم الإمامة.

وزعموا أن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل هو خاتم النَّبِيِّين، الذي حكاه الله في كتابه. وهذا مذهب عامة أصحاب أبي الخطَّاب الأَسَدِي^(١).

وأنكر الإِسْمَاعِيلِيَّة الوحي، ومجيء الملائكة، والمعجزات.

ويقولون هذه كلها رموز وإشارات وأمثال ومثلات لم يعلمها أهل الظَّاهر.

فمعنى ثعبان مُوسَى في الآيات منها: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾ - الأعراف: ١٠٧: غلبته عليهم. ومعنى إضلال الغمام في الآية: ﴿وَضَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾ - البقرة: ٥٧: أمره عليهم.

وأنكروا أن يكون عيسى عَلَيْهِ السَّلَام من غير أب، ومعنى لا أب له أنه لم يأخذ العلم من إمام، وإنما أخذه من نائب إمام.

ويقولون بأن القرآن الكريم كلام مُحَمَّد ﷺ، متأولين قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ - الحاقة: ٤٠، والتكوير: ١٩.

ونبع الماء من أصابعه ﷺ إشارة إلى تكثير العلم.

وطلوع الشمس من المغرب خروج الإمام.

وكذا تأولوا باقي المعجزات.

(١) المَقَالَات والْفِرَق للْقَمِّي ص ٨٤-٨٥.

ومذهبهم في النبوات قريب من قول الفلاسفة^(١).

والإسماعيلية يعتقدون بتحريف القرآن الكريم. ومن أمثلة ذلك: ما قال جعفر بن منصور اليماني: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ - طه: ١١١، ظلم آل محمد، هكذا أنزلت هذه الآية^(٢).

لذلك عطل الإسماعيلية الشريعة، ورفعوا التكليف، وأسقطوا الظاهر كالصلاة والزكاة والحج والصوم والجهاد^(٣)، وأباحوا المحرمات، وسبوا الأنبياء، وقتلوا المسلمين^(٤).

(١) بيان مذهب الباطنية وبطلانه للدكتور ص ٦.

وانظر من هذه التأويلات وأمثالها في: كتاب (الإسماعيلية) لإحسان إلهي ظهير.

(٢) الإسماعيلية لإحسان إلهي ظهير ص ٤٦٥ نقلاً عن كتاب الكشف لجعفر بن منصور ص ٧٨ ونقل قولهم بتحريف القرآن من أساس التأويل للقاضي النعمان.

(٣) وأولوا ما ورد من نصوص في القرآن الكريم حسب رأيهم، فقالوا: القيامة هي قيام القائم، والأنهار أمثال ما يجري من العلماء من نشر الفوائد العلمية في مستفديهم، والجنة هي البقاء والمعرفة في العالم المعقول، واللذات في العالم المحسوس، والصلاة هي الطاعة لأمير المؤمنين علي والأئمة من أولاده، أو الاتصال بالإمام أو... / الإسماعيلية لإحسان إلهي ظهير ص ٤١ وما بعدها، ونقل نصوصاً عن دعاة الإسماعيلية في ذلك. وانظر: الثنية والأمل ص ٩٦ وما بعدها.

(٤) الإسماعيلية لإحسان إلهي ظهير ص ٥٦٠-٥٦٣ نقلاً عن سير أعلام النبلاء للذهبي ج ١٥ ص ١٥٢ وهو كذلك فيه، والبيان المغرب للمراكشي ج ١ ص ٢١٦.

وفيه: نقل الذهبي عن القاضي عبد الجبار قوله: (إن القائم أظهر سبب الأنبياء، وكان مناديه يصيح: العنوا الغار وما حوى، وأباد عدة من العلماء وكان يناصر قرامطة البحرين، ويأمرهم بإحراق المساجد والمصاحف).

ونقل إحسان إلهي ظهير في ص ٥٦٦: رسالة المعز لدين الله إلى القرمطي حسن الأعصم يقر فيها آباءه وأسلافه على ما كانوا عليه من القتل والفتنة وإباحة المحظورات وقلع الحجر الأسود ونهب الحجاج....

ومما يتصل بأصل النبوة: القول بجرح الصحابة ومن تبعهم بإحسان ورموز الإسلام.

تناول الباطنية أعيان الأمة، وصحابة رسول الله ﷺ بالجرح والإيذاء وهم صفوة المسلمين ورموزهم، ودعاة الحق، الذين وردت بهم الآيات الكريمة، مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّيْقُوتَ الْأُولَى مِنَ الْمُهْجَرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ - التوبة: ١٠٠.

وقوله تعالى عن أهل الحديبية: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ - الفتح: ١٨.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ - الأنفال: ٧٢.

وقال رسول الله ﷺ: (لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدَّ أحدِهِم ولا نصيفه)^(١).

والآثار والأخبار فيهم كثيرة.

ومما ذكره الباطنية في تأويل النصوص من أجل الطعن بهم:

ما زعمت الخطابية:

(١) حديث: لا تسبوا أصحابي... إلخ، في:

صحيح البخاري: ٦٢ كتاب فضائل الصحابة، ٥ باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً، رقم ٣٦٧٣، ص ٧٧٢ عن أبي سعيد الخدري، واللفظ له.

وصحيح مسلم: ٤٤ كتاب فضائل الصحابة، ٥٤ باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، رقم ٢٥٤١، ص ١٢٢٨ عن أبي سعيد.

وَأَنَّ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

﴿فَقُلْنَا أَصْرَبُوهُ بَعْضُهُ﴾ - البقرة: ٧٣، أنه طَلْحَة وَالزُّبَيْرُ (٢).

٢- ثم كفروا حيث عرضت عليهم ولَايَة عَلِيّ.

٣- ثم آمنوا بالبيعة لعليّ.

٤- ثم كفروا بعد موت النبیؐ.

٥- ثم ازدادوا كفراً بأخذ البيعة من كل الأمة^(٣).

وَرَوَى الْعِيَّاشُ عَنِ الْبَاقِرِ: لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ اعِزَّ الْإِسْلَامَ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَوْ بِعُمَرَ وَبَنِ هِشَامٍ، أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصَدًا﴾ - الْكَهْفُ: ٥١.

(١) الخُطَطُ المَقْرِئِيَّةُ ج ٢ ص ٣٥٢. والأقوال في تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الحَدِيثِ لابن قُتَيْبَةَ ص ٨٦. وهو في التَّفْسِيرِ والمُفَسِّرُونَ ج ٢ ص ١٩ نَقْلًا عَن تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الحَدِيثِ لابن قُتَيْبَةَ.

(٢) تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الحَدِيثِ ص ٨٦ والتَّفْسِيرِ والمُفَسِّرُونَ ج ٢ ص ١٩ نَقْلًا عَن تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الحَدِيثِ لابن قُتَيْبَةَ.

(٣) الوَشِيعَةُ ص ١٥٦ عن أُصُول الكافي ج ٣ ص ٣٢٥.

وكل آية نزلت في الكفار رجعتها الشيعة على الصديق والفاروق ومن اتبعهما إلى كل الأمة.

وفي هذا تحريف لنظم القرآن وتجهيل للنبي وتجهيل للباقر، وجهل عظيم بمواقع الآيات ومنازل السور، وفيه تجهيل لله وطعن في نبوة محمد ﷺ^(١).

وروي عن الصادق أنه قال: إن قول الله: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ - القلم: ٥١، نزل في أبي بكر وعمر حين قالا يوم الغدير: (انظروا إلى عينيه تدوران).

وروي عن الصادق أنه قال: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ - المجادلة: ٧، نزلت في أبي بكر وعمر وأبي عبيدة وعبد الرحمن بن عوف وسالم والمغيرة حين كتبوا الكتاب وتعاهدوا وتقاسموا: لئن مضى محمد لا تكون الخلافة في بني هاشم ولا النبوة أبداً.

ونزل: ﴿أَمْ أَبْرَمُوا أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾ ٧٩ - ٨٠، هاتان الآيتان نزلتا في هؤلاء^(٢).

(١) الوشيعة ص ١٥٤-١٥٥.

محمد الباقر: أبو جعفر محمد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب. أمه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب، روى عن أبيه وجدته الحسن والحسين وسمرة بن جندب وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة وأم سلمة وغيرهم. وروى عنه ابنه جعفر وإسحاق السبيعي والزهرري والأوزاعي وآخرون. كان فقيهاً فاضلاً ثقة. مات سنة ١١٤ هـ، وقيل غير ذلك. وهو عند الإمامية الإمام الخامس.

تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٥٠ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٩٢ ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٢.

(٢) الوشيعة ص ١٣١ عن الوافي ج ٢ ص ٤٧.

أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح: الفهري القرشي. فاتح الشام، أحد العشرة المبشرة بالجنة. ولد بمكة وشهد بدرًا والمشاهد كلها. توفي بطاعون عمّواس سنة ١٨ هـ.

وفي الكافي للكليني والوافي:

قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يَغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾ - التحريم: ١٠.

نزل في عائشة وحفصة، وأبي بكر وعمر، وإن كلاً من عائشة وحفصة كافرة منافقة مخلدة في النار^(١).

أسد الغابة ج ٣ ص ٨٤ والإصابة ج ٢ ص ٢٥٢ والاستيعاب ج ٣ ص ٢.

عبد الرحمن بن عوف: بن عبد عوف القرشي الزهري، أبو محمد، من أكابر الصحابة. وهو أحد العشرة المبشرة بالجنة، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ. وهو أحد رجال الشورى الستة. توفي بالمدينة سنة ٣١هـ، وقيل سنة ٣٢هـ. ودفن بالبقيع.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣٩٣ والإصابة ج ٢ ص ٤١٦.

سالم بن معقل مولى أبي حذيفة: من إسطخر، أعتقه مولاته، ثم تبناه أبو حذيفة بن عتبة، شهد بدرًا، ويعد من المهاجرين، ومن القراء. وكان عمر يفرط في الثناء عليه، حتى قال بعد طعنه: لو كان سالم حيًا ما جعلتها شوري. أنكحه أبو حذيفة ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة وهي من المهاجرات. قتل مع مولاة أبي حذيفة في اليمامة سنة ١٢هـ.

أسد الغابة ج ٢ ص ٢٤٥ وطرح التثريب ج ١ ص ٤٩ والإصابة ج ٢ ص ٦ رقم ٣٠٥٢ وحلية الأولياء ج ١ ص ١٧٦ و ٣٧٠.

المغيرة بن شعبة: بن مسعود الثقفي، صحابي مشهور، من الدهاة، أسلم قبل الحديبية، وولي إمرة البصرة، ثم الكوفة. مات سنة ٥٠هـ على الصحيح.

تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٩ وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٦٢ وأسد الغابة ج ٤ ص ٤٠٦.

(١) الوشيعة ص ١٢٨، وفيه: إن هذا سوء أدب عظيم، لا تتحمله عصمة النبي وشرف أهل البيت ولا دين الأمة.

حفصة بنت عمر بن الخطاب رضى الله عنهما: أم المؤمنين، وكانت زوجة حنيس بن حذافة

وتكلم الْمُغِيرَةُ بن سَعِيدِ الْعَجَلِيّ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ: فزعم أن الله تعالى لما أراد أن يخلق العالم تكلم باسمه الْأَعْظَمَ، فطار ذَلِكَ الاسم، ووقع تاجاً على رأسه، وتأول على ذَلِكَ قوله: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ - الأعلى: ١.

وزعم أن الاسم الأعلى إنما هو ذَلِكَ التَّاج.

ثم إنه بعد وقوع التَّاج على رأسه كتب بإصبعه على كفه أَعْمَالُ عِبَادِهِ.

وزعم أيضاً أن الله تعالى خلق الناس قبل أجسادهم، فكان أول ما خلق فيها ظلُّ مُحَمَّدٍ، قال: فذلِكَ قوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ - الزخرف: ٨١.

قال: ثم أرسل ظلُّ مُحَمَّدٍ إِلَى أَظْلَالِ النَّاسِ، ثم عرض على السماوات والجبال أن يَمْنَعَنَّ عَلِيَّ بن أَبِي طَالِبٍ من ظالميه، فَأَبَيْنَ ذَلِكَ، فعرض ذَلِكَ على الناس، فأمر عُمَرُ أبا بَكْرٍ أن يتحمل نصرة عَلِيٍّ وَمَنْعَهُ من أعدائه، وأن يَغْدِرَ به في الدنيا، وضمن له أن يُعِينَهُ على الغدر به على شرط أن يجعل له الْخِلَافَةَ بعده، ففعل أبو بَكْرٍ ذَلِكَ، قال: فذلِكَ تَأْوِيلُ قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ - الأحزاب: ٧٢. فزعم أن الظلوم والجهول أبو بَكْرٍ.

وتأول في عُمَرُ قول الله تعالى: ﴿كَمْثِلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنْ بَرِئْتُ مِنْكَ﴾ - الحشر: ١٦، والشيطان عنده عُمَرُ^(١).

السَّهْمِيُّ الَّذِي شَهِدَ بَدْرًا وَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ. وبعد أن تَأَيَّمَتْ تَرْوَجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. توفيت سنة ٤١هـ.

طَرَحَ التَّثْرِيْبُ ج ١ ص ١٤١ وأشد الغابة ج ٥ ص ٤٢٥.

(١) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٣٩-٢٤٠.

وانظر ذَلِكَ بشيء من الاختصار في: مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٧٢-٧٣ والِمَلِّلِ وَالنَّحْلِ لِلشَّهْرَسْتَانِيَّ ج ١ ص ١٨٠-١٨١ وَالْمَوَاقِفُ ج ٨ ص ٣٨٥ وَالْفِرَقُ الْإِسْلَامِيَّةُ

اليوم الآخر:

أبطلوا الأصل الثالث من أصول الدين وهو أصل الإيثار باليوم الآخر.

وهو الاعتقاد بوجود حياة أخرى بعد الموت، يجد الإنسان فيها جزاء عمله في الدنيا، فيثاب بنعيم الجنة، أو يعاقب بعذاب النار، قال تعالى: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ كُنْ يُعْذَبُ عَنْ قُلِّ بَلَىٰ وَرَبِّ لِنُبَعِثَنَّ ثُمَّ لَنَنْبِتَنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ - التغابن: ٧.

ومُنكر هذا اليوم كافر باتفاق المسلمين، قال تعالى: ﴿ قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ - التوبة: ٢٩.

واتفق الإسماعيلية على إنكار القيامة والبعث والنشور والجنة والنار.

وقالوا: معرفة المعاد واجبة، بخلاف ما عليه أهل الظاهر.

ومعنى القيام: قيام قائم الزمان، وهو خروج إمامهم، (وهو إسماعيل، الإمام السابع في سلسلة الأئمة عند الشيعة، ابن جعفر الصادق).

ومعنى المعاد عود كل شيء إلى أصله من الطوائع.

أما النفوس المنكوسة عن رشدتها من متابعة الأئمة المعصومين، فإنها تبقى أبد الدهر تتناسخها الأبدان، وتعرض للآلام والأسقام، فلا تفارق الجسد إلا ويتلقاها آخر، ولذلك قال تعالى: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ - النساء: ٥٦.

ويقولون: الموت خروج الروح من الجسد، ونقله إلى مكان ولا يموت أبداً^(١).

وكفر أبو منصور العجلي بالجنة والنار، وزعم أن الجنة رجل، وأن النار رجل^(٢).

للكرماني ص ٣٦.

(١) بيان مذهب الباطنية وطلانه ص ٧.

(٢) مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٧٥ والخوارزمي ص ٢٢٣.

وأنكر الجناحية القيامة^(١).

ومن إنكارهم هذا الأصل، قالوا بتناسخ الأرواح.

وتقدم معنى التناسخ الذي هو ردّ الروح إلى بدن غير البدن الأول.

وهذا يعني إنكار اليوم الآخر.

ومن السَّبِيَّة من تكلم في التناسخ في الأرواح، وإبطال القيامة والبعث والحساب والجنة والنار. وزعموا أن لا دار إلا الدنيا، وأن القيامة إنما هي خروج الروح من بدن ودخولها في بدن آخر، مسرورون في هذه الأبدان أو معذبون بها.

فالأبدان هي الجنات وهي النيران، مَنْقُولُونَ في الأجسام الْإِنْسِيَّة الْمُنْعَمَة في حياتهم، وَمَنْقُولُونَ في الأجسام الرديّة المشوّهة، من كلاب وقردة وخنازير وحيات وعقارب وخنافس وغير ذلك من الدواب على قدر أَعْمَالِهِمْ، وَذَلِكَ على ما يكون منهم من عَظِيم الذنوب وكبائرهما في أفكارهم لأثمتهم ومعصيتهم لهم.

وتَأَوَّلُوا في ذَلِكَ قول الله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ - الانفطار: ٨، وقوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ - الأنعام: ٣٨.

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ - فاطر: ٢٤، فجميع الطير والدواب والسباع كانوا أمماً أناساً خلت فيهم نذر من الله، واتخذ عليهم بهم الحُجَّة.

فمن كان صالحاً مقرأ بما يدعو به من مَذَاهِبِهِمْ جعل الله روحه بعد موته في بدن صالح، فأكرمه ونعمّه، ومن كان منهم كافراً عاصياً جعل روحه في بدن خبيث يعذبه فيه، وجعله في أقبح صورة، ورزقه أنتن رزق وأقذره.

وتَأَوَّلُوا قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَرَهُ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَنَنِ ﴿١٦﴾ - الفجر. فكذب الله هؤلاء،

(١) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّة ج ٢ ص ٣٥٣.

ورد عليهم قولهم لمعصيتهم إياه، فقال: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تَكْرُمُونَ الْيَتِيمَ﴾ - الفجر: ١٧، وهو النَّبِيُّ ﷺ. و﴿وَلَا تَحْضُوتُمْ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ - الفجر: ١٨، وهو الإمام الوصي. و﴿وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾ - الفجر: ١٩، لا تخرجون حق الإمام مما رزقكم وأجرى لكم^(١).

وقال بعضهم بالتناسخ بنقل الأرواح مدة، فكل دور في الأبدان الإنسانية الحية عشرة آلاف سنة، ثم تحول في الدواب الفُرّه كالأفراس العِتَاق والنجائب، وذلك للمؤمنين خاصة، فتمكث في ذلك الانتقال ألف سنة، امتحاناً لهم، لئلا يدخلهم العجب فيزول. وأما الكفار والمُشْرِكُونَ والمنافقون والعصاة والمعذبون لأنبيائهم وأئمتهم فينتقلون في الأبدان المشوهة الموحشة عشرة آلاف سنة ما بين الفيل والجمال إلى البقّة الصَّغِيرَةِ. وتَأَوَّلُوا في ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ - الأعراف: ٤٠.

فقالوا: نحن نعلم أن الجمل وما كان مثله في الخلق لا يمكن أن يَلِجَ في سَمِّ الْخِيَاطِ، ولا يكون ذلك إلا بنسخه من حالة إلى حالة وتَصْغِيرِهِ في كل دور، حتى يرجع على حد البقّة الصَّغِيرَةِ، فيدخل حينئذٍ في سَمِّ الْخِيَاطِ، فإذا خرج من سَمِّ الْخِيَاطِ دخل الجنة، أي: رد في الأبدان الإنسانية ألف سنة...^(٢).

(١) المَقَالَات والْفِرَق للْقُمِّي ص ٤٤-٤٦.

وانظر هذا في: فِرَق الشَّيْعَةِ لِلنَّوْبَخْتِيِّ ص ٣٦-٣٨.

وانظر أيضاً: الزَّيْنَةُ ص ٣٠٩، وفيه آيتان أُخْرِيَان عن التناسخ هما: ﴿كَمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلْنِهِمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ - النساء: ٥٦، و﴿وَنُنَشِّئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ - الواقعة: ٦١.

(٢) المَقَالَات والْفِرَق للْقُمِّي ص ٤٩-٥٠. وهذا في: فِرَق الشَّيْعَةِ لِلنَّوْبَخْتِيِّ ص ٤٠.

وانظر: الزَّيْنَةُ ص ٣٠٨.

وزعم أصحاب عبد الله بن معاوية أن الأرواح تناسخ، فإن روح الله عز وجل كانت في آدم، وزعموا أن الأنبياء كلها آلهة، ينتقل الروح من واحد إلى واحد، حتى صارت في مُحَمَّد ﷺ، ثم في عَلِيٍّ، ثم في مُحَمَّد بن الحَنَفِيَّة، ثم في ابنه أبي هاشم، ثم فيه^(١).

وزعم أصحاب عبد الله بن معاوية، ومن مذهبهم التناسخ، أنهم يتعارفون في انتقالهم في كل جسد صاروا فيه على ما كانوا عليه، مع نُوح عَلَيْهِ السَّلَامُ في السفينة، ومع الأنبياء في أزمانهم، ومع النَّبِيِّ ﷺ في عَصْرِهِ وزمانه.

ويسمون أنفسهم بأسماء أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، يزعمون أن أرواحهم فيهم، يتأولون في ذَلِكَ قول عَلِيٍّ بن أَبِي طَالِبٍ: (إن الأرواح جنود مجنّدة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف). قالوا: فنحن نتعارف كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢).

وأبطل الخطأية الولادات والأنساب، وقالوا: هم الذين كانوا من قبل يردّون كرة بعد كرة.

وتأوّلوا في ذَلِكَ قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ - ق: ١٥، وقوله تعالى: ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَّا يَلِيْسُونَ﴾ - الأنعام: ٩.

(١) المَقَالَات والْفِرَق للْقُمِّيِّ ص ٤٢، وفي ص ٣٩: (وعبد الله بن معاوية هو الذي خرج بأصبهان، وهو الذي قتله أبو مُسْلِم الخَرَّاساني في حبسه).

(٢) المَقَالَات والْفِرَق للْقُمِّيِّ ص ٤٨. وانظر: فِرَق الشَّيْعَةِ لِلنُّوْبَخْتِيِّ ص ٣٩. وفيها: قول عَلِيٍّ بن أَبِي طَالِبٍ المذكور.

ونسبه النُّوْبَخْتِيُّ أيضاً إلى النَّبِيِّ ﷺ.

وذكره السُّيُوطِيُّ في الجَامِع الصَّغِير ص ١٨٣ رقم ٣٠٥٠ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بلفظ: (الأرواح جنود مُجَنَّدَة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف). وقال: رواه البُخَارِيُّ عن عَائِشَة، ورواه أَحْمَدُ في مُسْنَدِهِ، ومُسْلِمٌ، وأبو دَاوُدَ عن أَبِي هُرَيْرَة، ورواه الطَّبْرَانِيُّ في الْكَبِيرِ عن ابن مَسْعُود. وهو حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وزعموا أن الأسباب من التوالد والنكاح كلها تلبس^(١).

الرُّكن الثاني: الأحكام العمليّة:

والرُّكن الثالث: المبادئ الأخلاقيّة:

تناول الهدامون هذين الرُّكنين من أركان الدين الإسلاميّ، فأعلنوا صراحة تحليل المحرمات.

وهذا خروج سافر على الإسلام، أريد به النيل من شخصية المسلمین، المتميزة بمبادئها وتشريعها الحلال والحرام.

فتأكيد هؤلاء الباطنيّة على هذا الجانب من أعظم الخبائث الذي يؤدي إلى ضياع شخصية الأمة الإسلاميّة بابتعادهم عن دينهم.

فقال الخطابيّة بتحليل المحرمات.

وتأولوا في ذلك قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ - النساء: ٢٨، فقالوا: خفف عنا يا أبا الخطّاب.

وأباحوا الأمّهات والبنات والأخوات والأولاد والذكّران والإناث، لأنفسهم ولإخوانهم^(٢).

وقالت فرقة منهم بإباحة المحارم كلها من الزنا واللواط والسرقة وشرب الخمر^(٣).

وجعل الخطابيّة امتحان الناس بينهم على آيات من كتاب الله تأولوها، فيما يمتحن به بعضهم بعضاً، ويمتحنون بها المسترشد الطالب لمذاهبهم، وهو قول الله تعالى في آية

(١) المَقَالَات والْفِرَق للْقُمِّي ص ٦٤.

(٢) المَقَالَات والْفِرَق للْقُمِّي ص ٦٣-٦٤.

(٣) المَقَالَات والْفِرَق للْقُمِّي ص ٥١ وفِرَق الشَّيْعَةِ لِلنَّوْبُخْتِيِّ ص ٤٢.

الدِّينِ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ - البقرة: ٢٨٢.

فقالوا: إذا جاء مسترشد فلا تطلعه على أمرك حتى تأنس منه رشداً، وتأولوا في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (٥) وَأَبْنُوا إِلَيْتَنِي حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ﴿ - النساء: ٥ - ٦، فانبذ إليه الشيء فهو الكاتب العدل.

فإذا عرفت منه صحة الطلب وأنست منه الرشد فخذ رهانه، كما قال تعالى: ﴿فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً فَإِنْ ءَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ءُؤْتِمِنَ ءَمْنَتَهُ. وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ - البقرة: ٢٨٣، والرهان: أن يشرب الخمر على الاستحلال لها.

فإذا شرب فأعرض عليه مَعْرِفَةَ بَاطِنِ الصلاة.

فإذا عرف بَاطِنِ الصلاة، وهو مَعْرِفَةُ الْوَلِيِّ، وأقر به، فأعرض عليه المؤاساة، فإن هو جعلك شريكه في جميع ما يملكه، وأنه ليس بشيء من ملكه أُولَىٰ عنك، فأخرج إليه الوعاء، وليخرج إليك وعاءه، فليطأ ما عندك، ولتطأ ما عنده. فإن لم يكن له أهل أو بنت أو أخت أو قرابة ذات رحم، فذلك هو (الرهان المقبوضة). فاتق الله ربك حينئذ، ولا تبخسه ديناً ولا دنيا، فهو أخوك وشريكك^(١).

وزعم الْمُخَمَّسَةُ من أصحاب أَبِي الْخَطَّابِ أن المحرمات من الزنا والخمر والربا و السرقة واللواط وكل الكبائر، وكذلك الوُضُوءُ وغسل الجنابة والتَّيَمُّمُ، كل ذلك اجتناب رجال ونساء وتوليتهم، فإذا حرمت على نفسك توليتهم واجتنابهم فقد اجتنبت ما حرم الله عليك، وأباحوا الفروج كلها، وأبطلوا النكاح والطلاق.

وزعموا أن النكاح بَاطِنُهُ مواصلة أخيك المؤمن، فإذا وصلته فقد نكحته.

(١) الْمَقَالَاتُ وَالْفِرَقُ لِلْقُمِّيِّ ص ٥٨.

والصداق أن تُطْلَع أَخَاكَ الْمُؤْمِنَ عَلَى مَا عِنْدَكَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ.

والطلاق أن تعتزل أصدقاءك المقصرة، ولا تطلعهم على أمرك.

وإن المرأة بمنزلة الريحانة النابتة تقلعها إذا اشتھت، فإذا شممتها حيت بها أخاك المؤمن^(١).

وأبو مَنْصُور العِجْلِيُّ استحل النساء والمحارم، وأحلَّ ذَلِكَ لأصحابه.

وزعم أن الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر والميسر وغير ذَلِكَ من المحارم حلال، وقال: لم يحرم الله ذَلِكَ علينا، ولا حرم شيئاً تَقَوَّى به أنفسنا، وإنما هَذِهِ الأشياءُ أسماء رِجَالٍ حَرَّمَ اللهُ سُبْحَانَهُ ولايتهم.

وتأول في ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ - المائدة: ٩٣.

وأسقط الفرائض، وقال: هي أسماء رِجَالٍ أوجب الله ولايتهم^(٢).

واستحلَّ الجناحية - أصحاب عَبْدِ اللهِ بن مُعَاوِيَةَ بن عَبْدِ اللهِ بن جَعْفَرٍ «ذي الجناحين» بن أَبِي طَالِبٍ - الزنا وإتيان الرِّجَالِ في أدبارهم^(٣)، ونكاح المحارم^(٤).

وزعم الجناحية أنه أحلَّ لهم الميتة والدم ولحم الخنزير والمنخقة والموقودة والمتردية والنطيحة.

وتأولُوا في ذَلِكَ قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ - المائدة: ٩٣.

(١) المَقَالَاتِ وَالْفِرَقِ لِلْقُمِّيِّ ص ٥٧-٥٨.

(٢) مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٧٥ وَالْحُورُ الْعَيْنُ ص ٢٢٣.

(٣) المَقَالَاتِ وَالْفِرَقِ لِلْقُمِّيِّ ص ٤٣.

(٤) الْخَطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٥٣.

وَأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَاسِخَةٌ لِمَا قَبْلُهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ - المائدة: ٣^(١).

وَمَذْهَبُ الْجَنَاحِيَةِ اسْتِحْلَالُ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَنِكَاحِ الْمَحَارِمِ، وَأَنْكَرُوا الْقِيَامَةَ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ - المائدة: ٩٣.

وَزَعَمُوا أَنَّ كُلَّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ كَنَايَةٌ عَنْ قَوْمٍ يَلْزَمُ بَغْضُهُمْ، مِثْلُ: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَمُعَاوِيَةُ.

وَكُلَّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْفَرَائِضِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا كَنَايَةٌ عَنْ مَوَالِيهِمْ يَلْزَمُ مِثْلُ: عَلِيٍّ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنَ وَأَوْلَادِهِمْ^(٢).

وَقَالَ الْبَشِيرِيَّةُ أَصْحَابُ مُحَمَّدَ بْنِ بَشِيرٍ مَوْلَى بَنِي أَسَدٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، بِإِبَاحَةِ الْمَحَارِمِ مِنَ الْفُرُوجِ وَالْغُلَمَانِ، وَاعْتَلَّوْا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُزَوِّجَهُمْ دُكْرَانًا وَلَانْثًا﴾ - الشُّورَى: ٥٠^(٣).

وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ: كُلُّ مَا حَرَّمَهُ الشَّرْعُ هُوَ مَبَاحٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ - البقرة: ٢٩^(٤).

لِذَلِكَ أَمَرَ أَبُو سَعِيدٍ الْجَنْبَلِيُّ وَوَلَدُهُ أَبُو طَاهِرٍ عِنْدَ تَمَكُّنِهِمْ فِي دَارِهِمْ، بِتَرْكِ الصَّلَاةِ

(١) الْمَقَالَاتُ وَالْفِرَقُ لِلْقُمِّيِّ ص ٤١.

وَانْظُرْ هَذَا التَّأْوِيلَ لِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾ فِي:

مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٦٧-٦٨ وَالْمَلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ج ١ ص ١٥٠ وَالْحُورُ الْعَيْنُ ص ٢١٥ وَالْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٥٣.

(٢) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٣٥٣.

(٣) الْمَقَالَاتُ وَالْفِرَقُ لِلْقُمِّيِّ ص ٩٢ وَفِرَقُ الشَّيْعَةِ لِلنُّوْبَخْتِيِّ ص ٨٤.

(٤) بَيَانُ مَذْهَبِ الْبَاطِنِيَّةِ وَبَطْلَانُهُ ص ١٠.

والأذان وشرائع الإسلام، والاستخفاف بالرَّسُولِ الْكَرِيمِ ﷺ، وبالبيت الحرام، وقتل الحُجَّاج، وتخريب المساجد، واستحلال كل محرَّم في الدِّين، وهجران القرآن وجميع أَحْكَامِ الأنبياء صلوات الله عليهم، وأمرهم بنكاح البنات والأخوات وتزويج الذُّكْران وبناء بيوت الشراب، وشتيمة الأنبياء.

وأمر ابنه أبا طاهر فقصد مَكَّةَ لإخراها سنة ٣١٧هـ، ودخلها يوم التَّروِيَةِ، وقتل من الحُجَّاج في رِوَايَةِ الإمام المَنْصُور بالله عَلَيْهِ السَّلَامُ ستة آلاف، وفي رِوَايَةِ ابن مَالِك اثْنِي عَشَرَ ألفاً، ورمى القتلَى في رَمَزَم، وأخذ الحَجَرَ الأسود، وعَرَى الكَعْبَةَ، وقلع بابها، وقال في ذَلِكَ شعراً، وبقي الحَجَرُ الأسود عندهم اثنتين وعشرين سنة إلا شهراً. وظل عندهم حتى ورد عليهم رسل ابن يَاقُوت التُّرْكِيّ، فردوه لخمس بقين من ذي القعدة سنة ٣٣٩هـ.

وأقام أبو طاهر كَذَلِكَ حتى سَلِمَ مملكته إلى زِكْرَوِيَه المجوسي. قال الرَّاوِي: وتالله لقد رأيت المصاحف أيام زِكْرَوِيَه يُتَغَوَط عليها، ويمسح بها آثار الغائط، تعمداً بِذَلِكَ^(١). وتركت فرقة من الخَطَّابِيَّة الصلاة والزكاة والصوم والحج. وأباحوا شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، وإلا ترك أعْظَمَ فريضة، وترك الفريضة إشراكاً وكفر.

وجعلوا الفرائض التي فرضها الله تعالى رِجَالاً سَمُوهُم، وأنهم أمروا بمعرفتهم وولايتهم.

وجعلوا المعاصي رِجَالاً أَمَرُوا بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ ولعنهم واجتنبهم. وتَأَوَّلُوا على ما استحلوها من ذَلِكَ قوله الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ -

(١) بَيَان مَذْهَبِ الْبَاطِنِيَّةِ وبطلانه ص ٨٧-٨٨.

وانظر: تَلْبِيسُ إِبْلِيسَ ص ١٢٢.

النساء: ٢٨.

وقالوا: خفف عنا يا أبا الخَطَّاب وضع عنا الأغلال والآصار، يعنون: الصلاة والزكاة والحج والصيام... وقالوا:

فمن عرف الرَّسُولَ النَّبِيَّ والإمام فذلك عنه موضوع، فليصنع ما أحب^(١).

وقال حَفْصُ بْنُ أَبِي الْمِقْدَامِ من الإِبَاضِيَّة: ليس بين الكفر والإيمان إِلَّا مَعْرِفَةُ اللَّهِ، فمن عرفه فهو مُؤْمِنٌ، وإن كان كافراً بِالرَّسُولِ وبالجنة والنار، واستحل جميع المحرمات كالقتل والزنا واللواط والسرقة، فهو كافر، لَكِنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الشَّرِكِ^(٢).

واستحل القَرَامِطَةُ وعامة أصحاب أبي الخَطَّاب استعراض الناس بالسَّيْفِ، وسفك دمائهم، وأخذ أموالهم، والشهادة عليهم بالكفر والشرك.

واعْتَلُّوا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْضُوا الْإِبْرَارَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ - التوبة:

٥.

وقالوا: إن قتلهم يجب أن يكون بمنزلة نحر الهدي وتَعْظِيمِ شعائر الله. وتَأَوَّلُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ - الحج: ٣٢.

ورأوا سبي النساء وقتل الأطفال، واعتلوا في ذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَذَرُوا عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ - نوح: ٢٦.

وزعموا أنه يجب عليهم أن يبدأوا بقتل من قال بإمامة مُوسَى (الكاظم) بن جَعْفَرٍ وولده، ثم من قال بالإمامة ممن ليس على قوْلِهِمْ وَمَذْهَبِهِمْ.

فتَأَوَّلُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا

(١) المَقَالَاتُ وَالْفِرَقُ لِلْقُمِّيِّ ص ٥١-٥٢ وَفِرَقُ الشَّيْعَةِ لِلنُّوْبَخْتِيِّ ص ٤٢-٤٣.

(٢) التَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ ص ٤٩.

فِيكُمْ غَلْظَةً ﴿١٢٣﴾ - التوبة: ١٢٣.

قالوا: فالواجب أن يبدأوا بهؤلاء الذين نصبوا إماماً من ولد جَعْفَر بن مُحَمَّد غير إِسْمَاعِيل وابنه، ثم بسائر الناس ممن نصب إماماً من بني هَاشِم وغيرهم، ثم بسائر الناس^(١).

وكان أَبُو مَنْصُور الْعَجَلِيّ خناقاً يأمر أصحابه بخنق من خالفهم، وقتلهم بالاغتيال، وجعل لهم خُمس ما يأخذون من الغَنِيمة، ويقول: من خالفكم كافر مُشْرِك فاقتلوه.

متأولاً قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ - التوبة: ٥، وهذا جِهَاد خفي، وزعم أن جَبْرِيل يأتيه بالوحي من عند الله، وأن الله بعث مُحَمَّدًا بالتنزيل، وبعثه - يعني نفسه - بالتأويل^(٢).

(١) المَقَالَات والْفِرَق للْقَمِّي ص ٨٥-٨٦.

وانظر: فِرَق الشَّيْعَةِ ص ٧٥-٧٦.

الكاظم: أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بن جَعْفَر الصَّادِق ابن مُحَمَّد الْبَاقِر ابن عَلِيِّ زَيْن الْعَابِدِينَ ابن الْحُسَيْن بن عَلِيِّ بن أَبِي طَالِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وهو والد الإمام عَلِيِّ الرضا. ولد بِالْمَدِينَةِ سنة ١٢٨ هـ، حمله هَارُونُ إِلَى بَغْدَاد، وحبسه بها إِلَى أن توفي في محبسه. قال ابن السُّنْدِيِّ: لما مات بعثنا إِلَى جَمَاعَةٍ من الْعَدُول من الْكَرْخ، فأدخلناهم عَلَيْهِ، فأشهدناهم عَلَى موته. ودفن فِي مَقَابِر الشُّوَيْبِيَّةِ بِبَغْدَاد، وقبره مشهور. توفي سنة ١٨٣ هـ. كان يدعى الْعَبْدُ الصَّالِح من عِبَادَتِهِ وَاجْتِهَادِهِ. وكان سَخِيًّا كَرِيمًا. قال أَبُو حَاتِم: ثَقَّة، صَدُوق، إِمَام من أئِمَّة الْمُسْلِمِينَ. رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْن مَاجَةَ. والكاظم سابع الأئمة الاثني عشر عند الإمامية.

تَهْذِيب الْكَمَال ج ٧ ص ٢٥٤ وخلاصة تهذيب الكمال للخزرجي ص ٣٩٠ وسير أعلام النبلاء ج ٦ ص ٢٧٠.

(٢) المَقَالَات والْفِرَق للْقَمِّي ص ٤٧. وهذا فِي فِرَق الشَّيْعَةِ ص ٣٨-٣٩ لِكِنه لم يذكر الْآيَةَ.

أَبُو مَنْصُور الْعَجَلِيّ: من أَهْلِ الْكُوفَةِ من عَبْد الْقَيْس، وكان منشؤه بِالْبَادِيَةِ، وكان أُمِيًّا

وللباطنية تأويلات مثل تأويل:

الصلوات الخمس: بمعرفة أسرارهم.

والصيام: بكتمان أسرارهم.

والحج: بزيارة شيوخهم.

والإمام المبين: بعلي بن أبي طالب.

وأئمة الكفر: بطلحة والزبير.

والشجرة الملعونة في القرآن: ببني أمية.

واللؤلؤ والمرجان: بالحسن والحسين.

والتين والزيتون وطور سينين وهذا البلد الأمين: بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

والبقرة: بعائشة.

وفرعون: بالقلب.

والنجم والقمر والشمس: بالنفس والعقل.

وهذه التأويلات من باب تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في آيات الله، وهي من باب الكذب على الله وعلى رسوله وكتابه^(١).

وذهبت الأزارقة من الخوارج إلى:

تكفير علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالتحكيم.

لا يقرأ، وطلبه خالد بن عبد الله القسري، فأعياه، ثم ظفر به يوسف بن عمر الثقفي وصلبه.

المقالات والفرق للقمي ص ٤٦-٤٧.

(١) درء تعارض العقل والنقل ج ٥ ص ٣٨٣. وتقدم في مبحث (تأويل الهدامين) شيء من هذا.

وتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ ۚ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ - البقرة: ٢٠٤. فقالوا: إن الله قد أنزل هَذِهِ الْآيَةَ فِي شَأْنِهِ^(١).

وذهبوا إلى تصويب عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُلْجَمٍ الْمُرَادِي فِي قَتْلِهِ عَلِيًّا. وتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ - البقرة: ٢٠٧. فقالوا: إن الله قد أنزل هَذِهِ الْآيَةَ فِي شَأْنِهِ^(٢).

وكان حَفْصُ بْنُ أَبِي الْمِقْدَامِ الْإِبَاضِيُّ يَقُولُ مَعَ أَتْبَاعِهِ الْحَفْصِيَّةِ فِي عُثْمَانَ كَمَا تَقُولُ الرِّوَافِضُ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

ويقولون فِي عَلِيٍّ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ ۚ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ - البقرة: ٢٠٤.

ويقولون فِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُلْجَمٍ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ - البقرة: ٢٠٧^(٣).

ولِلْبَاطِنِيَّةِ تَأْوِيلَاتٌ أُخْرَى يَقِفُ الْقَارِئُ أَمَامَهَا مُتَعَجِّبًا مِنْ جَرَأَتِهِمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمُسْتَغْرِبًا مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي مَا أَنْزَلَ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ.

ومنها:

مَا قَالَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيُّ: إِنَّ الشَّيْعَةَ ادَّعَوْا أَنَّ لَهُمْ جَلْدَ جَفَرٍ، كَتَبَ فِيهِ لَهُمُ الْإِمَامُ

(١) الْمِلَلُ وَالنَّحَلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ج ١ ص ١١٣ وَالْمَوَاقِفُ ج ٨ ص ٣٩٣ وَالْفِرَقُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِلْكَرْمَانِيِّ ص ٦٤ وَالْإِعْتَصَامُ لِلشَّاطِبِيِّ ص ٤٩٧.

(٢) الْمِلَلُ وَالنَّحَلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ ج ١ ص ١١٣-١١٤ وَالْمَوَاقِفُ ج ٨ ص ٣٩٣ وَالْفِرَقُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِلْكَرْمَانِيِّ ص ٦٤ وَالْإِعْتَصَامُ ص ٤٩٧.

(٣) التَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ ص ٤٩.

كل ما يحتاجون إلى علمه، وكل ما يكون إلى يوم القيامة، فمن ذَلِكَ قولهم في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ - النمل: ١٦: إنه الإمام وَرِثَ النَّبِيُّ ﷺ علمه^(١).

وتَأَوَّلَ الْخَطَّابِيَّةُ قول الله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا﴾ - الكهف: ٧٩، أن:

السفينة: هي أبو الْخَطَّاب.

والمساكين: أصحابه.

والملك الذي وراءهم: عيسى بن موسى العباسي، وهو الذي قتل أبا الْخَطَّاب.

قالوا: إن أبا عَبْدِ الله (جَعْفَرُ الصَّادِق) أراد أن يعيننا بلعنه إيانا في الظَّاهِر، لَكِنَّه في الْبَاطِن عنى أضدادنا ومن خالفنا.

وتَأَوَّلُوا قول أبي عَبْدِ الله بلعنه أبا الْخَطَّاب الْأَسَدِي، بأنه أراد قِتَادَةَ بن دِعَامَةَ السَّدُوسِي فقيه أهل الْبَصْرَةِ، الذي كان يَكْنَى بأبي الْخَطَّاب أيضاً. وأن أبا عَبْدِ الله يلبس على أصحابه لِيَزِيدَهُمْ ضَلَالاً وَتِيهًا.

ولما أَخْبَرَ أَبُو عَبْدِ الله بِذَلِكَ قال: والله ما عَنَيْتُ إِلَّا مُحَمَّدَ بن مِقْلَاص بن أَبِي زَيْنَب الْأَجْدَع الْبَرَاد عبد بني أَسَد - أي: أبو الْخَطَّاب الْأَسَدِي صاحب فرقة الْخَطَّابِيَّة -، فلَعَنه الله، ولعن أصحابه، ولعن الشَّاكِّين فيه، ولعن من قال: إني أُضْمِر وَأُبْطِنُ غيرهم، ولعن الله من وقف على ذَلِكَ، وبرئ منه^(٢).

وقالت فرقة من الْكَيْسَانِيَّةِ وهم أصحاب الرجعة:

إن مُحَمَّدَ بن الْحَنْفِيَّة مَيِّتٌ بِجِبَالِ رَضْوَى، وأنه يرجع إلى الدنيا، ويبعث قبل يوم

(١) تَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ لابن قُتَيْبَةَ ص ٨٥ والموافقات للشَّاطِئِي ج ٣ ص ٣٥٨ والتفسير والمفسرون ج ٢ ص ١٨ نقلاً عن مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ لابن قُتَيْبَةَ.

(٢) الْمَقَالَاتُ وَالْفِرَقُ لِلْقُمِّي ص ٥٤-٥٥.

القيامة، ويبعث معه شيعته، فيملك بهم الدنيا، ويملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، ولا تقبل التوبة ممن خالفه، وإن الله تعالى عنه بقوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَتُهَا تَكُنَّ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ - الأنعام: ١٥٨^(١).

وزعمت المنصورية، أتباع أبي منصور العجلي: أن آل مُحَمَّد هم السماء، والشَّيعة هم الأرض.

وزعموا في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ - الطُّور: ٤٤، أن الكسف الساقط من السماء هو أبو منصور^(٢).

وقال أصحاب ابن حَرْب من الكيسانية:

الأسباط أربعة وهم الأئمة يؤمن عليهم الخلاف بالعمد والخطأ والزَّل:

فَسِبْطُ سِبْطِ إِبْرَاهِيمَ وَأَمْنٍ، وهو عَلِيٌّ.

وَسِبْطُ سِبْطِ نُورٍ وَتَسْنِيمٍ، وهو الحسن.

وَسِبْطُ سِبْطِ حُجَّةٍ وَمَصْبِيَةٍ، وهو الحسين.

(١) الحُور العين ص ٢١٣.

رَضَوِي: جبل بين مَكَّة والمَدِينَة، قرب يَنْبُع، به مياه كثيرة وأشجار في شعبه، يزعم الكيسانية أن مُحَمَّد بن الحَنَفِيَّة مقيم فيه حي بُرْزُق. / مَرَايِدُ الاطَّلَاع ج ٢ ص ٦٢٠.

(٢) المَقَالَات والْفِرَق للْقَمِّي ص ٤٧ ومَقَالَات الإِسْلَامِيَّين ج ١ ص ٧٥ والحُور العين ص ٢٢٣.

وزعمه أنه الكِسْف في: الْفِرَق بين الْفِرَق ص ٢٤٤ والتَّبَصُّير في الدِّين ص ١٠٥ والبَدْء والتَّارِيخ ج ٥ ص ١٣١ والمِلَل والنَّحْل للشَّهْرَسْتَانِي ج ١ ص ١٨٢ والمَوَاقِف ج ٨ ص ٣٨٦ والْفِرَق الإِسْلَامِيَّة للكُرْمَانِي ص ٣٩ والخِطَط الْمَقْرِيزِيَّة ج ٢ ص ٣٥٣ وتَأْوِيل مُخْتَلَف الْحَدِيث لابن قُتَيْبَة ص ٨٧ والمَوَاقِف للشَّاطِئِي ج ٣ ص ٣٥٥ وردَّ عليه. والتَّفْسِير والمُفَسِّرُونَ لِلذَّهَبِي ج ٢ ص ١٩ نَقْلًا عَنْ تَأْوِيل مُخْتَلَف الْحَدِيث.

وانظر: كتابي: الْعَقِيْدَة الإِسْلَامِيَّة وَمَذَاهِبُهَا ص ٧٤ وما بعدها.

وسَبْطُ هو الذي يبلغ الأسباب، ويركب السحاب، ويزجي الرياح، وينفخ المد، ويسد باب الرُّوم، ويقيم أود الحكم، ويبلغ الأرض السابعة، ويقرب منه الحق، وينأى عن الجور، وهو المَهْدِيُّ المنتظر مُحَمَّد بن عَلِيّ بن الحَنْفِيَّة إمام الحق.

وهم الذين قصدهم الشاعر كُثِيرَ عَزَّة بقوله:

ألا إن الأئمة من قُرَيْشٍ	ولاة الحق أربعة سواء
عَلِيٍّ والثلاثة من بنيه	هم الأسباط ليس لهم خفاء
وسَبْطُ سَبْطُ إيمانٍ وبرٍّ	وسَبْطُ غِيْبَتِهِ كَرَبْلَاءُ
وسَبْطُ لا يذوق الموت حتى	يقود الخيل يقدمها اللواء
مغيب لا يراعيهم سنيناً	برضوى عنده عَسَل وماء

لأنه لما مات مُحَمَّد بن الحَنْفِيَّة عياناً، ولم يروا شيئاً من ذَلِكَ في حياته، قالوا: لم يمت إنما غيبه الله في جبل رَضْوَى بين أَسَدَيْنِ وَنَمْرَيْنِ، تؤنسه الملائكة، ويجرسه النِّمْران، وهذا القول قبل الاختلاف في أمره.

وعِلَّةُ جعلهم الأسباط أربعة هي: أن القدر والنباهة والعزّ والنُّبُوَّة من ولد يَعْقُوبَ بن إِسْحَاقَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ في أربعة هم: لاوي، ويَهُودا، ويُوسُف، وابن يامين، وصار الباقر (من العشرة) أسباطاً بنباهة إخوتهم، كالرجل يصير شَرِيفاً بِشَرَف أخيه وابنه....

قالوا: فبنو هَاشِمٍ أسباط، والإمامة والخِلافة والملك في أربعة، وَذَلِكَ قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَالزَّيْتُونَ﴾ ① وَطُورِ سَيْنِينَ ② وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ ③ - التين، فالكلام يكون رمزاً ومثلاً وكنايةً ووحياً، فالتين: عَلِيٍّ، والزَّيْتُون: الحسن، وطور سينين: الحُسَيْن، وهذا البلد الأمين: مُحَمَّد بن الحَنْفِيَّة.

وإنما أقسم بهم، لأنهم الأئمة والجلّة وعمد الإسلام وقوامه.

فإذا خرج مُحَمَّد بن الحَنْفِيَّة من الغار تقدمه الأسد وتأخر النمران، فيجعل الذين كانوا حداقه في الغار من الملائكة على ميمنته، ويجعل شيعته الذين معه وملائكة أهل بدر على يسرته، ثم يصعد إلى السماء، ويرقى في الهواء، فيسل سيفاً دون عين الشمس، فيطمسها ويكورها، وهو قول الله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ - التكوير: ١.

ثم ينزل إلى الأرض فيملكها، كما ملك سُلَيْمَان، فيخصب الناس حتى يتركوا البيع والادخار، فإذا ملك هدم مَدِينَةَ دِمَشْق حجراً حجراً، ثم يعود في عمق الأرض حتى إذا بلغ الماء الأسود والجو الأزرق صاح به صائح يسمع الثقلين قد شفيت واشتفيت، فيمسك عند ذلك، ويعود إلى البلد الأمين، وقد أخضبت الأرض، وأنصف الظالم من نفسه... إلخ^(١).

وظاهر أن هذا التأويل للآيات الكريمة لا سند له من نصوص الكتاب والسنة، ولا من اللغة.

فضلاً عن هذه القصص الخيالية.

وذكر أبو إسحاق الشَّاطِبي عن بعض العلماء: أن عُبَيْد الله الشَّيْعي المسمى بالمَهْدِي حين ملك إفريقيَّة واستولى عليها، كان له صاحبان من كُتَّامة ينتصر بهما على أمره.

وكان أحدهما يسمى بـ (نصر الله)، والآخر يسمى بـ (الفتح). فكان يقول لهما: أنتما اللذان ذكرهما الله في كتابه، فقال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ - النصر: ١.

قالوا: وقد كان عمل ذلك في آيات من كتاب الله عز وجل، فبدل قوله تعالى:

(١) المقالات والفرق للقمي ص ٢٨-٣١.

وأبيات الشعر في: الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ١٤٨.

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ١١٠، بقوله: (كُتَامَةُ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)^(١).

(١) الموافقات للشَّاطِئِي ج ٣ ص ٣٥٦ والتَّفْسِيرُ وَالْمُفَسِّرُونَ لِلذَّهَبِيِّ ج ٢ ص ١٤ نَقْلًا عَنْ الشَّاطِئِي.

المبحث الثالث

موقف العلماء المسلمين من الهدامين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تكفير الهدامين.

المطلب الثاني: جهود العلماء في مواجهة الهدامين.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

تكفير الهدّامين

كان هَذَا الغزو الْمُنَظَّم ومحاولة الإجهاز الغادرة على الإسلام والمُسْلِمِينَ قد وَلَدَا رَدَّ فعل عنيف لدى عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وخلفائهم.

ومن جُمْلَةِ الذين وقفوا وقفَاتٍ عِلْمِيَّةٍ جريئة الإمام جَعْفَرُ الصَّادِق حين تَبَرَّأ من أَبِي الْخَطَّابِ الْأَسَدِيِّ، والإمام مُحَمَّدُ الْبَاقِر الذي طرد الْمُغِيرَةَ بن سَعِيد ونَهَرَهُ حين جاء يَحْتَمِي به قَائِلًا: (أُقَرِّر أنك تعلم الغيب أَجِبِي لكَ الْعِرَاق)، وطرده أَيْضًا الإمام الصَّادِق، كما أفاد الْكَشِّي في رِجَالِهِ^(١).

وحين سئل الإمام عَلِيِّ بن مُحَمَّد الْعَسْكَرِيِّ عن تَأْوِيل الصلاة والزكاة برِجَال، ونحو ذَلِكَ قال: ليس هَذَا ديننا، فاعتزله^(٢)، ولعن من قال بنبوة مُحَمَّد بن نُصَيْر النُّمَيْرِيِّ^(٣).

وقال فيهم ابن بابويه الْقُمِّي الشَّيْعِيُّ الْإِمَامِيُّ: اعتقادنا في الْغَلَاة والمُفَوَّضَةِ أَنهم كَفَّار بالله جلَّ اسمُهُ، وَأَنهم شَرُّ من الْيَهُود والنَّصَارَى والمجوس.

وحكم بضلالهم وكفرهم وخروجهم عن الإسلام الشَّيْخُ الْمُفِيد، من الإمامية أَيْضًا^(٤).

(١) الْغُلُّو ص ١٩٠.

وانظر: رِجَال الْكَشِّي ص ١٩٤، ٢٤٦.

(٢) رِجَال الْكَشِّي ص ٤٣٦.

(٣) رِجَال الْكَشِّي ص ٤٣٨.

(٤) دراسات في الْفِرَق والعَقَائِد الإسلامية لعِرْفَان عَبْد الحميد نُفْلًا عن عَقَائِد الإمامية لابن

وأفتى العلماء بارتدادهم وزندقتهم.

قال ابن حزم: وجميع فرق الإسلام متبرئة منهم، مكفرة لهم، مُجمِعُونَ على أنهم على غير الإسلام^(١).

وقال القاضي عياض: (أجمع العلماء بالقيروان أن حال بني عبيد حال المرتدين والزنادقة)^(٢).

وقال البغدادي: (والذي صح عندي من دين الباطنية - وهو من أسماء الإسماعيلية - أنهم دهرية زنادقة، يقولون بقدوم العالم، وينكرون الرسول والشرائع كلها، ليلها إلى استباحة كل ما يميل إليه الطبع).

وكتب الإمام الغزالي كتابه فضائح الباطنية، ردّ فيه على مقالاتهم، وأوجب تخطئتهم وتضليلهم، وألزم تكفيرهم والتبري منهم^(٣).

والناظر في كتاب (بيان مذهب الباطنية وبطلانه) وهو من كتاب (قواعد عقائد آل محمد في الرد على الباطنية، لمحمد بن الحسن الديلمي اليميني، المتوفى سنة ٧١٥هـ تقرّيباً، يجد ألواناً من تأويلات الآيات المختلفة تأويلاً غريباً يخرجهم من

بابونه - باب نفي الغلو، وتصحيح عقائد الإمامية للشيخ المفيد - باب الغلو والتفويض.

وانظر: مقدمة فرق الشيعة للتوبختي التي كتبها محمد صادق آل بحر العلوم.

(١) الفصل لابن حزم ج ٢ ص ٢٧٢.

(٢) الإسماعيلية لإحسان إلهي ظهير ص ٥٦٤ وما بعدها نقلاً عن ترتيب المدارك للقاضي عياض، وسير أعلام النبلاء ج ١٥ ص ١٥١ وهو كذلك فيه، وفيها شهادات العلماء نقلها الذهبي، وأبو زيد الدباغ في كتابه معالم الإيمان، وأبو الحسن القاسبي في الملخص، والمراكشي صاحب البيان المغرب.

(٣) دراسات في الفرق ص ٧٢-٧٤. وقول البغدادي في كتابه: الفرق بين الفرق ص ٢٩٦، وكتاب الغزالي: فضائح الباطنية، مطبوع متداول.

دائرة الإسلام.

وعرض الأستاذ مُحَمَّدُ حُسَيْنُ الذَّهَبِيِّ في كتابه (التَّفْسِيرُ وَالْمُفَسَّرُونَ) نماذج عديدة من هَذِهِ التَّفْسِيرَاتِ الْبَاطِنِيَّةِ.

وكذلك ما كتبه إحسان إلهيَّ ظَهَيْرٌ في كتابه (الإِسْمَاعِيلِيَّةُ - تَارِيخٌ وَعَقَائِدٌ)، الذي اعتمد مصادر الإِسْمَاعِيلِيَّةِ الرَّئِيسَةَ بعد استطاعته الحصول عليها بعد مشقة وعناء وصفها في مُقَدِّمَةِ هَذَا الْكِتَابِ.

وكان الباب السادس منه عن (الإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالتَّأْوِيلِ الْبَاطِنِيِّ)، وجاء بأمثلة كثيرة على ذَلِكَ^(١).

(١) الإِسْمَاعِيلِيَّةُ لِإِحْسَانِ إلهيَّ ظَهَيْرٍ ص ٤٧٣-٥٩٢.

المطلب الثاني

جهود العلماء في مواجهة الهدامين

ألف علماء المذاهب من الحنفيّة والمالكيّة والشافعيّة والحنابلة والإماميّة والزيدية والإباضية والطاهرية، وغيرهم كثير، الكتب وناظروا ودرسوا وأفتوا بضلال هؤلاء.

وقام أهل الحديث، من أمثال أحمد ويحيى بن معين وإسحاق بن راهويه والأوزاعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة والحماد بن البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم، بجهود جبارة لمقاومة حركة الوضع في الحديث.

روى الذهبي: أن هارون الرشيد أخذ زنديقا ليقتله، فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟

فأجابه الرشيد: فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك يتخللونها، فيخرجانها حرفاً حرفاً^(١).

(١) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراقي ص ١٦.

إسحاق بن راهويه: هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي، المعروف بابن راهويه. أحد أعلام نيسابور. نُقل عنه أنه أَمَلَى أَحَدَ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ مِنْ حِفْظِهِ. وكان فقيهاً ومحدثاً. وهو ثقة، له مُسْنَدٌ مشهور. سمع منه البخاري ومسلم. توفي سنة ٢٣٨ هـ بنيسابور.

طبقات الفقهاء للسيرازي ص ٩٤ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٢١٦ وميزان الاعتدال ج ١ ص ١٨٢ وتاريخ بغداد ج ٦ ص ٣٤٥ وطبقات الحنابلة ج ١ ص ١٠٩ وحلية الأولياء ج ٩ ص ٢٣٤.

هارون الرشيد: أبو جعفر هارون بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور عبد الله بن

وَأُلْفَتِ الْكُتُبُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَانَوِيَّةِ مِنْ جَابِرِ بْنِ حَيَّانٍ وَغَيْرِهِ، وَأُلْفَ الْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٦ هـ، كِتَابَ (الرَّدِّ عَلَى الرَّزْدِيِّ اللَّعِينِ ابْنِ الْمُقَفَّعِ)، تَضَمَّنَ الرَّدَّ عَلَى الْمَانَوِيَّةِ.

وَرَدَّ الْجَا حِظُّ عَلَى الزِّنَادِقَةِ، وَرَدَّ الدَّارِمِيُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، وَرَدَّ الْخِيَّاطُ عَلَى ابْنِ الرَّائُونْدِيِّ الْمُلْحِدِ فِي كِتَابِهِ الْإِنْتِصَارَ.

وَأُلْفَ الْأَشْعَرِيُّ الْقُمِّيُّ كِتَابَ الْمَقَالَاتِ وَالْفِرَقِ، وَالنُّوْبُخْتِيُّ كِتَابَ فِرْقِ الشَّيْعَةِ، وَعَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيُّ كِتَابَ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ، وَالْمَلْطِيُّ كِتَابَ التَّنْبِيهِ وَالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ، وَعَبْدُ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِيُّ كِتَابَ الْفِرَقِ بَيْنَ الْفِرَقِ، وَالْإِسْفَرَايْنِيُّ كِتَابَ التَّبْصِيرِ فِي الدِّينِ، وَالشَّهْرَسْتَانِيُّ كِتَابَ الْمِلَلِ وَالنَّحْلِ، وَابْنُ حَزْمٍ كِتَابَ الْفِصْلِ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ، وَالْمَهْدِيُّ لَدِينِ اللَّهِ كِتَابَ الْمُنِيَّةِ وَالْأَمَلِ، وَالْغَزَالِيُّ كِتَابَ فِصْلِ التَّفَرُّقَةِ وَكِتَابَ فَضَائِحِ الْبَاطِنِيَّةِ، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

وَكَانَ الْمُعْتَرِلَةُ مِنْ أَقْوَى الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ مُجَابِهَةً لِلْمُغَالِينِ وَالْمُنْتَحِلِينَ، وَيَتَضَحَّ ذُلُوكُ فِيمَا كَتَبُوا مِنْ رَدُودٍ وَأُبْحَاثٍ فِي التَّوْحِيدِ وَإِعْجَازِ الْقُرْآنِ.

وَأَسْهَمَ الْمُؤَرِّخُونَ وَالشُّعْرَاءُ وَاللُّغَوِيُّونَ فِي تِلْكَ الْحَرَكَاتِ الَّتِي قَاوَمَتْ مَعَاوِلَ

مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ. كَانَ يَصِلِي فِي خِلَافَتِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِائَةَ رَكْعَةٍ إِلَى أَنْ مَاتَ، لَا يَتْرَكُهَا إِلَّا لِعَلَّةٍ، وَيَتَصَدَّقُ مِنْ صَلْبِ مَالِهِ. أَحْمَدُ الْفَتْنِ وَالثُّورَاتِ، وَقَضَى عَلَى الْبَرَامِكَةِ. كَانَ الرَّشِيدُ مِنْ أَفْضَلِ الْخُلَفَاءِ وَفَصَحَائِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ وَكِرْمَائِهِمْ. كَانَ يَحِجُّ سَنَةً وَيَغْزُو سَنَةً مَدَّةَ خِلَافَتِهِ إِلَّا سِنِينَ قَلِيلَةً. بَلَغَتْ بَغْدَادُ فِي عَهْدِهِ دَرَجَةً لَمْ تَصِلْ إِلَيْهَا مِنْ قَبْلُ، فَأَصْبَحَتْ مَرْكَزَ التِّجَارَةِ وَكَعْبَةَ رِجَالِ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ. مَاتَ بِالْغَزْوِ فِي طُوسٍ مِنْ خُرَّاسَانَ، وَدُفِنَ بِهَا فِي سَنَةِ ١٩٣ هـ = ٨٠٩ م، وَلَهُ خَمْسُ وَأَرْبَعُونَ سَنَةً.

تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٤٥٦ طَبْعَةُ الْمُنْهَاجِ. وَالْفَخْرِيُّ لِابْنِ طَبَّاطَبَا ص ١٩٣ وَتَارِيخُ الْإِسْلَامِيِّ السِّيَاسِيِّ لِحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ حَسَنٍ ج ٢ ص ٤٥.

الهدم بسلاح أقوى منها وأمضى^(١)، فباعت تلك الحركات الهدمية بالفشل الذريع، ولم تحقق أغراضها، وإن حققت شيئاً فهو نزر يسير يوشك أن تعصف به ريح الحقيقة. وإذا ظهرت اليوم ذبول لتلك الحركات الهدامة كالبابية والبهاية والقاديانية، فما أرى إلا أنها تؤول إلى ما آلت إليه تلك الأقوال السابقة من تهافت شنيع^(٢).

(١) الغلو والفرق الغالية ص ١٨٩ وما بعدها.

ابن المقفع: عبد الله بن زادويه المقفع. أحد البلغاء والفصحاء، ورأس الكتاب، من نظراء عبد الحميد الكاتب. كان من مجوس فارس، فأسلم على يد الأمير عيسى عم السفاح، وكتب له، واختص به. كان ابن المقفع يتهم بالزندقة، وهو الذي عرّب كليله ودمنة. وكان أبوه زادويه قد ولي خراج فارس للحجاج فخان، فعذبه الحجاج فتقفعت يده. نشأ ابن المقفع في البصرة، وولي كتابة الديوان للمنصور العباسي، وقتله في البصرة أميرها سفيان بن معاوية المهلب سنة ١٤٥هـ= ٧٦٢م. عاش ستاً وثلاثين سنة. من كتبه: الأدب الصغير، ورسالة الصحابة، والذرة اليتيمة.

سير أعلام النبلاء ج ٦ ص ٢٠٨ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٣٠١ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ.

الدَّارِمِيُّ: أبو مُحَمَّدَ عَبْدَ اللَّهِ بن عَبْدَ الرَّحْمَنِ بن الفضل التَّمِيمِي السَّمَرْقَنْدِي، الحافظ الورع المُحَدِّث. له السُّنَن. مات سنة ٢٥٥هـ.

طَرَحُ التَّزْيِين ج ١ ص ٦٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٥ ص ٢٩٤ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَظ ج ٢ ص ٥٣٤ رقم ٥٥٢ وَمُقَدِّمَةُ سُنَنِ الدَّارِمِيِّ لِمُحَمَّدَ أَحْمَدَ دِهْمَانَ.

النُّوْبُخْتِيُّ: أبو مُحَمَّدَ الْحَسَنَ بن مُوسَى بن الْحَسَنِ. وعائلته النُّوْبُخْتِيَّةُ لهم شأن في الدولة العباسية، وكانوا متبحرين في التَّنْجِيمِ ودراسة الفلسفة، واختصوا بالمذهب الجَعْفَرِي، وتأييد الملك العباسي. ذكره كثيرون، ومن أقوالهم فيه: (المتكلم المبرز على نظرائه في زمانه قبل الثلاثمائة وبعدها). وقالوا: هو ابن أخت أبي سهل بن نوبخت، متكلم، فيلسوف، وكان إمامي الاعتقاد. توفي سنة ٣١٠هـ= ٩٢٢م. من كتبه: فِرْقُ الشَّيْعَةِ.

انظر الترجمة الموسعة له في مُقَدِّمَةُ كِتَاب: فِرْقُ الشَّيْعَةِ، التي كتبها: هبة الدين الشهرستاني. ومُعْجَمُ الْأَعْلَام ص ٢٠٦.

(٢) كتابي: الحركات الهدامة في الإسلام ص ٣٣-٣٥.

البَابِيَّةُ وَالْبَهَائِيَّةُ: هي حركة نشأت سنة ١٢٦٠هـ=١٨٤٤م برعاية الاستعمار الروسي والإنجليزي واليهودية العالمية، بهدف إفساد العقيدة الإسلامية. أسسها المرزا عليّ مُحَمَّد رِضَا الشَّيرَازِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٦٥هـ=١٨٤٩م، وأعلن أنه الباب سنة ١٢٦٠هـ=١٨٤٤م. ولما مات قام بالأمر من بعده المرزا حُسَيْن عليّ المُلقَّب بالبهاء، وسمى الحركة بالبهائية. وتوفي البهاء سنة ١٨٩٢م. وهم يقولون بأن الباب هو الذي خلق كل شيء بكلمته. ويقولون بالحُلُول والاتحاد والتناسخ، ويقولون بنبوة بُوْذَا وَكُنْفُوشِيوس وبراهما وَزَرَادُشْت وغيرهم من حكماء الهند والصين والفرس الأوائل. وينكرون المعجزات والملائكة والجن والجنة والنار. ويحرمون الحجاب على المرأة، ويحللون المُتَعَّة وشيوعية النساء والأموال. ويقولون بأن دين الباب ناسخ لشريعة مُحَمَّد ﷺ.

المُؤَسَّوَعَةُ المِيسِرَةُ فِي الْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ المعاصرة ص ٦٣.

القَادِيَانِيَّةُ: هي حركة نشأت سنة ١٩٠٠م بتخطيط من الاستعمار الإنجليزي في الهند، بهدف إبعاد المُسْلِمِينَ عن دينهم، وعلاقتها وطيدة بإسرائيل. كان مرزا غلام أَحْمَد القَادِيَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٩٠٨م، أداة التنفيذ الأساسية لإيجاد القَادِيَانِيَّة، وهو من أسرة مشهورة بخيانة الوطن والدين. وهو معروف عند أتباعه باختلال المزاج وإدمان المخدرات. يعتقد القَادِيَانِيّ بأن إلهه إنجليزي. ويعتقد القَادِيَانِيَّة بأن غلام أَحْمَد هو أفضل الأنبياء جميعاً، وأن جِبْرِيل ينزل عليه، ولهم كتاب اسمه: (الكتاب المبين) غير القرآن الكريم، وهم يلغون عقيدة الجهاد، وكل مُسْلِم عندهم كافر حتى يدخل القَادِيَانِيَّة، ويبيحون الخمر والمخدرات. و(قاديان) أفضل من مَكَّة والمَدِينَةُ، وهي قبلتهم وإليها حجهم.

المُؤَسَّوَعَةُ المِيسِرَةُ فِي الْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ المعاصرة ص ٣٨٩.

الخاتمة والنتائج

انتهيتُ في هذا البحث إلى الأمور الآتية:

- ١- التَّأْوِيلُ هو صَرْفُ اللفظ عن المعنى الراجح إلى معنى مرجوح بدليل.
- ٢- مجالات التَّأْوِيلِ في نصوص القرآن الكريم والسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ شاملة لأصول الدِّين (العقائد)، والفقه وأصوله، والأخلاق.
- ٣- جميع العلماء من السَّلف الذين يقولون بالتوقف، والخلف الذين يقولون بالتَّأْوِيلِ، كلهم يُجمعون على تنزيه الله سبحانه وتعالى، وأنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشُّورَى: ١١، فضاقت بذلك دائرة الخلاف بينهم.
- ٤- الألفاظ الواضحة الدلالة على المراد منها، هي: الظَّاهِر، والنَّص، والمُفَسِّر، والمُحَكَّم، عند الحَنَفِيَّة. ويقابلها: الظَّاهِر، والنَّص، عند الجُمهُور.
- والألفاظ غير الواضحة الدلالة على المراد منها، هي: الخَفِي، والمُشْكِل، والمُجْمَل، والمُتَشَابِه، عند الحَنَفِيَّة. ويقابلها: المُجْمَل، والمُتَشَابِه، عند الجُمهُور.
- وهذه الألفاظ بنوعها، هي بناء مُحَكَّم بناه الأصوليون والفُقهاء في سبيل ضبط مجاري الألفاظ، وسد باب التلاعب بها، بالتَّأْوِيلِ الفاسد وغيره.
- ٥- تنوع التَّأْوِيلِ حسب اعتبارات مُخْتَلِفَة، فذكروا: التَّأْوِيلِ الصَّحِيح والفاقد، والتَّأْوِيلِ المُسْتَكْرَه والمُنْقَاد، والتَّأْوِيلِ القريب والبعيد والمتوسط والمُتَعَذِّر. وهذا من إحكام البناء الذي أشرتُ إليه في النقطة السَّابِقَة.
- ولولا هذا الضبط ما قام الفقه على أصوله.

٦- وضع العلماء للتأويل شروطاً تضبط عمليّة الاجتهاد، لئلا يتخذ طريقاً للهدم.

٧- للتأويل الفاسد في واقع الأمة آثار جرّت عليها ويلات وبلاء عظيمة، ينبغي التنبيه إليه والحذر من عواقبه.

الفهارس العامة

- ١- فهرس المصادر.
- ٢- فهرس الأعلام.
- ٣- فهرس الموضوعات.

فهرس المصاا^(١)

● الإبانة عن أصول الديانة: الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق الأشعري، المتوفى سنة ٣٢٤هـ=٩٣٦م.

تحقيق: د. فوقية حسين محمود.

الطبعة الأولى، توزيع دار الأنصار بالقاهرة، مطابع الدجوي بالقاهرة، سنة ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

● الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة: ابن بطّة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي، المتوفى سنة ٣٨٧هـ.

تحقيق: أحمد فريد المزدي.

الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

● أبكار الأفكار في أصول الدين: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الأمدي الشافعي، المتوفى سنة ٦٣١هـ=١٢٣٣م.

تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي.

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

(١) رتبت المصادر بحسب الحروف الهجائية، دون اعتبار لـ (ال، أبو، ابن).

وأثبت التواريخ الميلادية على النحو الوارد في كتاب (الأعلام) للزركلي، ومختصره كتاب (معجم الأعلام) لبسام عبد الوهاب الجابي، وكذا الوارد في (معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة، و(تكملة معجم المؤلفين) لمحمد خير رمضان يوسف.

وقارنت التواريخ الهجرية والميلادية للتأكد من توافقيهما، بما ورد في كتاب (جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها) للمستشرق ف. ويستنفلد، الذي ترجمه إلى اللغة العربية: د. عبد المنعم ماجد، وعبد المحسن رمضان.

● إتحاف الأجداد فيما يصح به الاستشهاد: السيد محمود شكري بن عبد الله بن أبي الشاء محمود الألوسي الحسيني البغدادي، المتوفى سنة ١٣٤٢هـ = ١٩٢٤م.

تحقيق: أ. د. عدنان عبد الرحمن الدوري.

وزارة الأوقاف العراقية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة الإرشاد ببغداد، سنة ١٩٨٢م.

● إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: السيد أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٠٥هـ = ١٧٩٠م.

وبهامشه:

١- إحياء علوم الدين، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن أحمد بن أحمد الغزالي الطوسي الشافعي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١م.

٢- تعريف الأحياء بفصائل الإحياء، للشيخ عبد القادر بن شيخ بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيدروس باعلوي، المتوفى سنة ١٠٣٨هـ = ١٦٢٨م.

٣- الإملاء في إشكالات الإحياء، للإمام أبي حامد الغزالي، ردّ به على بعض اعتراضات أوردها بعض المعاصرين له على بعض مواضع من الإحياء.

مؤسّسة التّاريخ العربيّ ببيروت، لبنان سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م، وهي طبعة مصوّرة على طبعة المطبعة الميمنية بمصر التي انتهى طبعها سنة ١٣١١هـ.

● الإنقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

تحقيق: فواز أحمد زمرلي.

الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

● اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعيّ الدمشقي، المشهور بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ = ١٣٥٠م.

الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

● الإحاطة في أخبار غرناطة: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني الغرناطي، الملقب بـ (لسان الدين بن الخطيب)، المتوفى سنة ٧٧٦هـ = ١٣٧٤م.

تحقيق: محمد عبد الله عنان، المتوفى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

الشركة المصرية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية: ج ١ سنة ١٩٧٣م، والطبعة الأولى: ج ٢ سنة ١٩٧٤م، وج ٣ سنة ١٩٧٥م، وج ٤ سنة ١٩٧٧م.

● الأحكام السلطانية: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد، ابن الفراء الحنبلي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ = ١٠٦٦م.

تحقيق: محمد حامد ابن الشيخ سيد أحمد الفقي، المتوفى سنة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م.

الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٣٨م.

● الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الأمدي الشافعي، المتوفى سنة ٦٣١هـ = ١٢٣٣م.

تحقيق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي.

الطبعة الأولى، دار الصميعي بالرياض، ودار ابن حزم ببغداد، سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

● إحياء علوم الدين: الإمام حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي الشافعي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١م.

ومعه:

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخریج ما في الإحياء من الأخبار، لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ = ١٤٠٤م.

وبهامشه:

١- تعريف الأحياء بفصائل الإحياء، للشيخ عبد القادر بن شيخ بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيدروس باعلوي، المتوفى سنة ١٠٣٨هـ = ١٦٢٨م.

٢- الإملاء عن إشكالات الإحياء، للإمام أبي حامد الغزالي، ردّ به على بعض اعتراضات

أوردها بعضُ المعاصرين له على بعض مواضع من الإحياء.

٣- عوارف المَعَارِف، لأبي حَفْصِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّهْرَوَرْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٣٢هـ=١٢٣٤م.

شركة مكتبة ومطبعة مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وأولاده بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٣٩م.
وانظر: إِنْحَافُ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ.

● أخبار أبي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ الصَّيْمَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٣٦هـ=١٠٤٥م.

عُنِيَتْ بِنَشْرِه: لَجْنَةُ إحياء المَعَارِفِ النُّعْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ، مَطْبَعَةُ المَعَارِفِ الشَّرْقِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ، سَنَةَ ١٩٧٤م.

● أخبار القضاة: وَكِيعٌ، مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفِ بْنِ حَيَّانَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٦هـ=٩١٨م.
تَصْحِيحٌ وَتَعْلِيْقٌ: عَبْدُ الْعَزِيزِ مُصْطَفَى المَرَاغِيِّ.

الناشر: عالم الكتب ببيروت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي نَشَرَتْهَا المَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى بِمِصْرَ، ج ١-٢ سَنَةَ ١٩٤٧م، وَج ٣ سَنَةَ ١٩٥٠م.

● آداب الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبِهِ: الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ التَّمِيمِيِّ الرَّازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٢٧هـ=٩٣٨م.

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيْقٌ: الشَّيْخُ عَبْدُ الْغَنِيِّ عَبْدُ الْخَالِقِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
كُتِبَ كَلِمَةٌ عَنْهُ فِي مُقَدِّمَتِهِ: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْكُوَيْتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

الناشر: دار الكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بِبَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةَ ١٩٥٣م بِالْقَاهِرَةِ.

● أَدَبُ الْقَاضِي. وَهُوَ قِسْمٌ مِنْ كِتَابِ الْحَاوِي الْكَبِيرِ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ حَبِيبِ الْمَاوَرَدِيِّ الْبَصْرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٠هـ=١٠٥٨م.

تَحْقِيق: أ. د. مُحْيِي هِلَال السَّرْحَان.

رئاسة ديوان الأوقاف ببغداد، الجزء الأول: مَطْبَعَة الإرشاد سنة ١٩٧١م، والجزء الثاني: مَطْبَعَة العاني سنة ١٩٧٢م.

● الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: إمام الحرمين أبو المعالي ضياء الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي، المتوفى سنة ٤٧٨هـ=١٠٨٥م.

تَحْقِيق: أ. د. مُحَمَّد يُونُس مَوْسَى، المتوفى سنة ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م، وعليّ عبد المنعم عبد الحميد.

الطبعة الثالثة، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الشركة الدولية للطباعة بالقاهرة، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

● إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري: شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي، المتوفى سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

والبخاري: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.
وبهامشه:

شرح الإمام النووي أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي أو النواوي الشافعي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م، على صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

دار الكتاب العربي بيروت، وهي الطبعة المصورة عن الطبعة السابعة التي طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣٢٣-١٣٢٧هـ.

● إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

تحقيق وتعليق: د. شعبان محمد إسماعيل.

الطبعة الأولى، دار السلام بالقاهرة، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

● أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني، المتوفى سنة ١٠٤١هـ = ١٦٣١م.

طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٧٨ - ١٩٧٩م.

والأجزاء ١-٣، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم البياري، وعبد الحفيظ شلبي. أُعيد طبعها بالتصوير بمطبعة فضالة - المحمدية بالمغرب سنة ١٩٧٨م، على المطبوعة في القاهرة بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٩م، التي نشرها المعهد الخليفي للأبحاث المغربية - بيت المغرب.

والجزء ٤، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، ومحمد بن تاويت. طبع في مطبعة فضالة بالمغرب سنة ١٩٧٨م.

والجزء ٥، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، و د. عبد السلام الهراس. طبع في مطبعة فضالة بالمغرب سنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠م.

● أساس البلاغة: جاز الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي المعتزلي الحنفي، المتوفى سنة ٥٣٨هـ = ١١٤٤م.

تحقيق: محمد باسل عيون السود.

الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

● أساس التقديس في علم الكلام: فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الخطيب التيمي البكري القرشي الشافعي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ = ١٢١٠م.

الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

● الأساس لعقائد الأكياس في معرفة رب العالمين وعذله في المخلوقين وما يتصل بذلك من أصول الدين: القاسم بن محمد بن علي الزيدي العلوي، المتوفى سنة ١٠٢٩هـ = ١٦٢٠م.

حققه وقدم له: البير نصري نادر.

الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، سنة ١٩٨٠م.

● الاستيعاب في أسماء الأصحاب: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ = ١٠٧١م.

وهو مطبوع بهامش:

الإصابة في تمييز الصحابة، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكِنَاني، المشهور بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ = ١٤٤٩م.

الناشر: مكتبة المثنى ببغداد، وهي طبعة مُصَوَّرة عن الطبعة الأولى التي تم طبعها سنة ١٣٢٨هـ بمطبعة السعادة بمصر.

● أسد الغابة في معرفة الصحابة: عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ = ١٢٣٣م.

الناشر: المكتبة الإسلامية بطهران، سنة ١٣٧٧هـ، وهي طبعة مُصَوَّرة على مطبوعة المطبعة الوهبيّة بمصر سنة ١٢٨٠هـ.

● أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة: أ. د. عمر سليمان الأشقر، المتوفى سنة ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

الطبعة الثانية، دار النفائس بعمّان، الأردنّ، سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

● الإسماعيلية تاريخ وعقائد: إحسان إلهي ظهير، المتوفى سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

الطبعة الأولى، الناشر: إدارة ترجمان السنة بـلاهَور باكستان، طباعة دار عالم الكتب بالرياض، سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

● إشارات المرام من عبارات الإمام (وهو شرح الأصول المنيقة للإمام أبي حنيفة): كلاهما للإمام كمال الدين أحمد ابن القاضي الحسن بن يوسف البياضي الحنفي الرومي البُسَنَوِيّ الأصل، المتوفى بعد سنة ١٠٨٣هـ.

تحقيق: الشيخ يوسف عبد الرزاق.

الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث. وهي مُصَوَّرة في دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، سنة

٢٠٠٨م.

● الإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ: ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ. انظر: الاستيعَاب في أسماء الأصحاب.

● أُصُولُ الْأَحْكَامِ وطرق الاستنباط في التشريع الإسلاميّ: أ. د. حمد عُبَيْد الكُبَيْسِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

الطَّبَعَةُ الثانية، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

● أُصُولُ الْبَزْدَوِيِّ: انظر: التَّقْرِيرُ لِأُصُولِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ لِلْبَابَرْتِيّ.

● أُصُولُ الدِّين: جمال الدِّين أَحْمَدُ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحَنْفِيّ الْغَزْنَويّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٩٣هـ=١١٩٧م.

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ: د. عُمَرُ وَفِيق الداعوق.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار البشائر الإسلامية، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

● أُصُولُ الدِّين: أَبُو مَنْصُور عَبْد الْقَاهِر بن طَاهِر بن مُحَمَّد الْبَغْدَادِيّ الْإِسْفَرَايِينِيّ التَّمِيمِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٢٩هـ=١٠٣٧م.

الناشر: مكتبة المُنَنَّى بِبَغْدَادِ وَمُؤَسَّسَةُ الْخَانَجِي بِمِصْرَ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الْأُولَى المطبوعة بِمَطْبَعَةِ الدَّوْلَةِ بِإِسْتَانْبُول سنة ١٩٢٨م.

● أُصُولُ السَّرَخْسِيّ: شمس الأئمة أَبُو بَكْر مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أَبِي سَهْل السَّرَخْسِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٨٣هـ=١٠٩٠م.

تَحْقِيقٌ: أَبُو الْوَفَا الْأَفْغَانِيّ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة بِبَيْرُوت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م. وَهِيَ طَبَعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الَّتِي عَنِيَتْ بِنَشْرِهَا لَجَنَةُ إِحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النُّعْمَانِيَّة بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكَّنْ بِالْهِنْدِ، المطبوعة فِي مطابع دار الكتاب الْعَرَبِيّ بِمِصْرَ، سنة ١٣٧٢هـ.

● أُصُولُ الشَّاشِيّ: أَبُو يَعْقُوبِ إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيمَ الْخُرَاسَانِيّ الشَّاشِيّ الْحَنْفِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٢٥هـ=٩٣٧م.

تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ أَكْرَم النَّدَوِيّ.

وذكر المحقق في مُقَدِّمته: أن أُصُولَ الشَّاشِيّ نُسِبَ أَيْضاً إِلَى أَبِي عَلِيٍّ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ الشَّاشِيّ الْحَنْفِيّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٤٤هـ.

وُنُسِبَ أَيْضاً إِلَى نِظَامِ الدِّينِ الشَّاشِيّ مِنْ عُلَمَاءِ الْمِائَةِ السَّابِعَةِ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ. وَذَكَرَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ٢٠٠٠م.

● أُصُولُ الْفِقْهِ: أ. د. فَاضِلُ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْمَسِيرَةِ بِالْأَزْدُنَّ، سَنَةَ ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

● أُصُولُ الْفِقْهِ: مُحَمَّدُ أَبُو النُّورِ زُهَيْرُ الْمَالِكِيِّ الْأَزْهَرِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الْمَكْتَبَةُ الْأَزْهَرِيَّةُ لِلتُّرَاثِ بِالْقَاهِرَةِ، دَارُ السَّعَادَةِ لِلطَّبَاعَةِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٩٩٦-٢٠٠٤م.

● أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ: مُحَمَّدُ مُصْطَفَى شَلْبِي.

دَارُ النُّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

● أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ: أ. د. وَهْبَةُ الزُّحَيْلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْفِكْرِ بِدِمَشْقَ، سَنَةَ ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

● أُصُولُ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أ. د. عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيِّ.

الطَّبَعَةُ الرَّابِعَةُ، مَوْسَسَةُ الرَّسَالَةِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

● الْاِعْتِصَامُ: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدَ الشَّاطِبِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ اللَّخْمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٩٠هـ=١٣٨٨م.

تَحْقِيقُ: مَحْمُودُ طَعْمَةُ حَلَبِيِّ.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

● اِعْتِقَادَاتُ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ: فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ

عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْخَطِيبِ التَّيْمِيِّ الْبَكْرِيِّ الْقُرَشِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

ومعه كتاب:

المرشد الأمين إلى اعتقادات فريق المسلمين والمُشركين، لطفه عبد الرؤوف سعد، ومُصطَفَى الهَوَارِيِّ.

مكتبة الكُليّات الأزهرية، شركة الطباعة الفنية المُتّحدة بالقاهرة، سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

● الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي، المتوفى بالقاهرة سنة ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، سنة ١٩٧٩م.

● إغلام الموقعين عن رب العالمين: شمس الدين ابو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، المشهور بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ = ١٣٥٠م. حققه وعلّق عليه وعمل فهارسه: عصام فارس الحرستاني. وخرّج أحاديثه: حسان عبد المنان.

الطبعة الأولى، دار الجيل بيروت، سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

● الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، المتوفى سنة ١٣٢٣هـ = ١٩٠٥م. جمعها وحقّقها: أ. د. محمد عمارة.

الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، سنة ١٩٧٢-١٩٧٤م. وهي في ستة مجلدات:

ج ١: الكتابات السياسية.

ج ٢: الكتابات الاجتماعية.

ج ٣: الإصلاح الفكري والتربوي والإلهيات.

ج ٤-٥: في تفسير القرآن الكريم.

ج ٦: الفتاوى والفهارس العامة.

● الافتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المَعْدُودَة من الصّحاح:

تَقِيّ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٠٢هـ = ١٣٠٢م.

دراسة وتحقيق: أ. د. قَحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِيّ.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دارُ الْعُلُومِ بَعْمَان، الْمَمْلَكَةُ الْأُرْدُنِّيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ، سنة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م.

● الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ: الْإِمَامُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١م.

وضع حواشيه: عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْخَلِيلِيّ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بَيْرُوتَ، سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

● الْإِكْلِيلُ فِي الْمُنَاصِبِ وَالْأَوَّلِ: أَبُو الْعَبَّاسِ تَقِيّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ = ١٣٢٨م.

تحقيق: مُحَمَّدُ الشِّمِّي شحاته.

دارُ الْإِيْمَانِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، مِصْرَ.

● الْإِنْجَامُ الْعَوَامُ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ: الْإِمَامُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١م.

مكتبة الحقيقة بإستانبول، تُرْكِيَا، سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ (محب) فِي سُوْقِ (باب عالي)، سنة ١٢٨٧هـ.

● الْأَلُوسِيّ مُفَسِّرًا: أ. د. مُحْسِنُ عَبْدَ الْحَمِيدِ.

مَطْبَعَةُ الْمَعَارِفِ بِبَغْدَادَ، سنة ١٩٦٩م.

● الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ وَالْمَوَازَنَةُ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ: أ. د. نور الدِّينِ عِثْرَ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ لَجْنَةِ التَّأْلِيفِ وَالتَّرْجُمَةِ وَالنَّشْرِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٧٠م.

● الْإِمَامُ الزُّهْرِيُّ وَآثَرُهُ فِي السُّنَّةِ: أ. د. حَارِثُ سُلَيْمَانَ الصَّارِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

مكتبة بَسَامَ بِالْمَوْصِلِ، الْعِرَاقَ، سنة ١٩٨٥م.

● إنباه الرواة على أنباء النحاة: الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي، المتوفى سنة ٦٤٦هـ=١٢٤٨م.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المتوفى سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ج ١ سنة ١٩٥٠م، وج ٢ سنة ١٩٥٢م، وج ٣ سنة ١٩٥٥م، وج ٤ سنة ١٩٧٣م.

● الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم: أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، المتوفى بعد سنة ٣٠٠هـ بقليل.

مع مقدمة وتحقيق وتعليقات: د. نيرج الأستاذ بجامعة أيسالة من مملكة السويد.

الطبعة الثانية بيروت، مكتبة الدار العربية للكتاب بالقاهرة، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

● الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، وعيئون أخبارهم الشاهدة بإقامتهم وفضلهم في آدابهم وعلمهم: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، المتوفى سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطبعة الثانية، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

● أنوار العقول: انظر: بهجة الأنوار للسالمي، ومشارك الأنوار للسالمي.

● الإيمان: أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء البغدادي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

تحقيق وتعليق: سعود بن عبد العزيز الخلف.

الطبعة الأولى، دار العاصمة بالرياض، سنة ١٤١٠هـ.

● الباب الحادي عشر: العلامة الحلي. انظر: مفتاح الباب.

● **الْبَحْرُ الزَّخَارُ الْجَامِعُ لِمَذَاهِبِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ:** الإمام المَهْدِيُّ لدين الله أَحْمَدُ بن يَحْيَى بن المُرْتَضَى الحَسَنِيُّ اليماني، المُتَوَفَّى سنة ٨٤٠هـ = ١٤٣٧م.

وبهامشه:

جَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ المستخرجة من لُجَّةِ الْبَحْرِ الزَّخَارِ، لِمُحَمَّدِ بن يَحْيَى بَهْرَانَ الصَّعْدِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٥٧هـ = ١٥٥٠م.

ومعه:

تَعْلِيلَاتُ من مراجع مُخْتَلِفَةٍ، لمصححه القاضي عَبْدُ الله بن عَبْدِ الْكَرِيمِ الجُرَافِيِّ اليماني الصَّنْعَانِيِّ.

طبع وإشراف: عَبْدُ الله بن مُحَمَّدٍ الصَّدِّيقِ، وَعَبْدُ الْحَفِيطِ سَعْدُ عَطِيَّةَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِمِصْرَ، سنة ١٩٤٧-١٩٤٩م.

● **بَحْرُ الْكَلَامِ:** أَبُو الْمُعِينِ مَيْمُونُ بن مُحَمَّدٍ النَّسْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٠٨هـ = ١١١٤م. تَحْقِيقُ: السَّيِّدُ يُوسُفُ أَحْمَدُ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّةُ ببيروت، سنة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

● **الْبَحْرُ الْمُحِيطُ:** ابن حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَثِيرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بن يُوسُفَ بن عَلِيِّ بن يُوسُفَ بن حَيَّانَ، الشهير بابن حَيَّانَ وأبي حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ الْجَيَّانِيِّ النَّفْزِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٥هـ = ١٣٤٤م.

تَحْقِيقُ: عادلُ أَحْمَدُ عَبْدُ الموجودِ، وَعَلِيُّ مُحَمَّدُ معوض، و د. زَكَرِيَّا عَبْدُ الْمَجِيدِ النُّوَيْ، و د. أَحْمَدُ النُّجُولِيُّ الْجَمَلُ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّةُ ببيروت، سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

● **الْبَحْرُ الْمُحِيطُ (في أَصُولِ الْفِقْهِ):** بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بن عَبْدِ اللَّهِ بن بَهَادُرِ الزَّرْكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٩٤هـ = ١٣٩٢م.

تَحْقِيقُ: لجنة من عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، دار الكُتُبِ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٥م.

- **البَدْءُ والتَّارِيخُ:** مطهر بن طاهر المَقْدِسِيّ، المُتَوَفَّى بعد سنة ٣٥٥هـ - بعد سنة ٩٦٦م. المنسوب تأليفه لأبي زَيْدٍ أَحْمَدَ بن سَهْلٍ البَلْخِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٢٢هـ. اعتنى بنشره وترجمته إلى الفرنسية: كلمان هوار.
- الطَّبْعَةُ التي صَوَّرَتَهَا بِالْأَوْفَسْتِ مَكْتَبَةُ الْمُتَنَّى بِبَغْدَادَ، على المطبوعة بِمَدِينَةِ شَالُون سنة ١٨٩٩-١٩١٩م.
- وللكتاب فَهَارِسُ صَنَعَهَا: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ الْجُبُورِيّ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ الْمَعَارِفِ بِبَغْدَادَ سنة ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.
- **البَدْرُ الطَّالِعُ بِمَحَاسِنِ مَنْ بَعْدَ الْقَرْنِ السَّابِعِ:** مُحَمَّدُ بن عَلِيّ بن مُحَمَّدٍ الشَّوْكَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ، سنة ١٣٤٨هـ.
- **بَذْلُ الْمَجْهُودِ فِي حَلِّ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ:** خَلِيلُ أَحْمَدَ السَّهَارَنْقُورِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٤٦هـ.
- مع تَعْلِيْق: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ زَكَرِيَّا بن يَحْيَى الكَانْدَهْلَوِيّ المَدَنِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- اعتنى به: أ. د. تَقِيّ الدِّينِ النَّدَوِيّ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مركز الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ النَّدَوِيّ للبحوث والدراسات الإسلاميَّة بِالْهِنْدِ، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
- **الْبُرْهَانُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ:** إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ أَبُو الْمَعَالِي ضِيَاءُ الدِّينِ عَبْدُ الْمَلِكِ بن عَبْدِ اللَّهِ بن يُوسُفَ الْجُوَيْنِيّ النَّيْسَابُورِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٧٨هـ=١٠٨٥م.
- تَحْقِيقٌ: د. عَبْدُ الْعَظِيمِ مَحْمُودُ الدِّيبِ.
- الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، دار الوفاء بِالْمَنْصُورَةِ، مِصْرَ، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
- **الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ:** بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بن عَبْدِ اللَّهِ بن بَهَادُرَ الزَّرْكَشِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٩٤هـ=١٣٩٢م.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المتوفى سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطبعة الثانية، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٧٢م.

● البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد، الملقب بابن مريم، الشريف المديوني التلمساني، المتوفى بعد سنة ١٠١٤هـ=١٦٠٥م.

طبع بعناية: أ. د. الشيخ محمد بن أبي شنب، المتوفى سنة ١٣٤٧هـ=١٩٢٩م.

ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، سنة ١٩٨٦م.

● بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب الصديقي الشيرازي الفيروزآبادي، المتوفى سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

تحقيق ج ١-٤: محمد علي النجار. ج ٥-٦: عبد العليم الطحاوي.

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي بمصر، القاهرة، سنة

١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

● بغية الملتوس في تاريخ رجال أهل الأندلس، علمائها وأمرائها وشعرائها وذوي النباهة فيها ممن دخل إليها أو خرج عنها: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، المتوفى سنة ٥٩٩هـ=١٢٠٣م.

الناشر: مكتبة المثنى ببغداد ومؤسسة الخانجي بمصر، وهي طبعة مصورة على المطبوعة بمدينة مجريط التي طبعت سنة ١٨٨٤م بمطبع روخس.

● بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المتوفى سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٦٤م.

● أبو بكر الصديق: علي الطنطاوي، المتوفى سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

الطبعة الثانية، المطبعة السلفية بالقاهرة، سنة ١٣٧٢هـ.

● **البَلَاغَةُ الواضحة:** عَلِيّ الجَارِم، المُتَوَفَّى سنة ١٣٦٨هـ=١٩٤٩م، ومُصْطَفَى أمين، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

دار المَعَارِف بِمِصْر، ودار المَعَارِف بِلُبْنَان، سنة ١٩٧٩م.

● **البُلْغَةُ في تَارِيخِ أَيْمَةِ اللُّغَةِ:** مَجْد الدِّين أَبُو الطَّاهِر مُحَمَّد بن يَعْقُوب الصَّدِّيقِي الشَّيرَازِي الفِيرُوزَابَادِي، المُتَوَفَّى سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.
تَحْقِيقُ: مُحَمَّد المِصْرِي.

منشورات وزارة الثقافة بِدِمَشق، سنة ١٩٧٢م.

● **بَهْجَةُ الْأَنْوَارِ شَرْحُ أَنْوَارِ الْعُقُولِ فِي التَّوْحِيدِ:** نور الدِّين أَبُو مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ بن حُمَيْدٍ أَوْ (حَمِيد كَصْدِيق) بن سَلُوم السَّالِمِي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.
وَأَنْوَارِ الْعُقُولِ، منظومة للسَّالِمِي أَيْضاً.

الطَّبْعَةُ الثانية، مطابع النهضة، سَلْطَنَة عُمان، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

● **بَيَانُ مَذْهَبِ الْبَاطِنِيَّةِ وَبُطْلَانِهِ،** (وهو مَنقُولٌ من كتاب قَوَاعِدِ عَقَائِدِ آلِ مُحَمَّدٍ):
مُحَمَّد بن الحَسَن الدَّيْلَمِي. أتمه سنة ٧٠٧هـ.
عني بِتَضَحُّيْهِ: ر. شتروطمان.

إِسْتَانْبُول، مَطْبَعَةُ الدَّوْلَةِ سنة ١٩٣٨م. وهو من النشريات الإسلاميَّة لجمعية المستشرقين الألمانيَّة.

● **تَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَعْدَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ،** والجمع بين الأخبار التي ادعوا عليها التناقض والاختلاف، والجواب عما أوردوه من الشُّبْهِ عَلَى بعض الأخبار المتشابهة أو المُشْكِلَةِ بادي الرأي: ابن قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِي، أَبُو مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ بن مُسْلِم، المُتَوَفَّى سنة ٢٧٦هـ=٨٨٩م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ كُرْدِسْتَان الْعِلْمِيَّةِ بِمِصْر، سنة ١٣٢٦هـ.

● **تَأْوِيلُ النَّصُوصِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ:** الذَّوَادِي بن بخوش قوميدي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار ابن حَزْم بِبَيْرُوت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● **تَاجُ التَّرَاجُمِ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ:** أَبُو الْفِدَاءِ زَيْن الدِّين قَاسِم بن قُطْلُوبَغَا الْحَنْفِي السُّودُونِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٧٩هـ=١٤٧٤م.

- الناشر: مكتبة المثنى ببغداد، مطبعة العاني ببغداد، سنة ١٩٦٢ م.
- والطبعة التي عني بتحقيقها: إبراهيم صالح.
- الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، سنة ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: السيد أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ = ١٧٩٠ م.
- والمراد بالقاموس: هو القاموس المحيط، للفيروزآبادي.
- تحقيق: عدد من الأساتذة.
- إصدار وزارة الإعلام بالكويت، مطبعة حكومة الكويت، ج ١ سنة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م - ج ٤٠ سنة ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م.
- والطبعة التي صورتها دار مكتبة الحياة ببيروت على الطبعة الأولى التي طبعت سنة ١٣٠٦ هـ بالمطبعة الخيرية بمصر.
- التاج والإكليل لمختصر خليل: أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري، الشهير بالمواق، المتوفى سنة ٨٩٧ هـ = ١٤٩٢ م.
- وهو شرح مختصر سيدي خليل بن إسحاق الجندي المالكي، المتوفى سنة ٧٧٦ هـ = ١٣٧٤ م.
- وهو مطبوع بهامش:
- مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطاب، المتوفى سنة ٩٥٤ هـ = ١٥٤٧ م.
- ملتزم الطبع والنشر: مكتبة النجاح بليبيا، مطابع دار الكتاب اللباني، وهي مصورة على المطبوعة بمطبعة السعادة بمصر التي تم طبعها سنة ١٣٢٩ هـ.
- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، المتوفى سنة ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م.
- الطبعة الأوربية المطبوعة بالألمانية في ليدن - بريل. الأصل: ج ١ طبع سنة ١٩٤٣ م، وج ٢ طبع سنة ١٩٤٩ م. والذيل: ج ١ طبع سنة ١٩٤٧ م، وج ٢ طبع سنة ١٩٣٨ م، وج ٣ سنة ١٩٤٢ م.

والطَّبْعَةُ الْعَرَبِيَّةُ ج ١-٣، ترجمة: أ. د. عَبْدُ الْحَلِيمِ النَّجَّار، المُتَوَفَى سنة ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٤ م.
ج ١-٢ (القسم الأول).

وج ٤، ترجمة: أ. د. يَعْقُوبُ بَكْر، وأ. د. رَمَضَانَ عَبْدُ التَّوَّاب.

ج ٣-٤ (القسم الثاني).

وج ٥، ترجمة: أ. د. رَمَضَانَ عَبْدُ التَّوَّاب، ومراجعة: أ. د. يَعْقُوبُ بَكْر.

وج ٦، ترجمة: أ. د. يَعْقُوبُ بَكْر، ومراجعة: أ. د. رَمَضَانَ عَبْدُ التَّوَّاب.

ج ٥-٦ (القسم الثالث).

وج ٧ و ٨ (القسم الرابع)، ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ عَوْنِي عَبْدُ الرَّؤُوف، ود. عُمَرُ صَابِرُ عَبْدُ الْجَلِيل،
و د. سَعِيدُ حَسَنُ بَحِيرِي.

وج ٩ (القسم الخامس)، ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَازِي.

وج ١٠ و ١١ (القسم السادس)، ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَازِي، ود. حَسَنُ مُحَمَّدُ
إِسْمَاعِيل.

وج ١٢ (القسم السابع)، ترجمة: د. غَرِيبُ مُحَمَّدُ غَرِيب، ود. حَسَنُ مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيل،
وَعَبْدُ الْحَلِيمِ مُحَمَّدُ أَحْمَد.

وج ١٢-١٣ أ (القسم الثامن)، ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَازِي، ود. عُمَرُ صَابِرُ
عَبْدُ الْجَلِيل.

وج ١٣ ب-١٤ (القسم التاسع)، ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَازِي، ود. عُمَرُ صَابِرُ
عَبْدُ الْجَلِيل.

وج ١٥ (القسم العاشر)، ترجمة: أ. د. عُمَرُ صَابِرُ عَبْدُ الْجَلِيل.

أَشْرَفَ عَلَى تَرْجُمَةِ الْكِتَابِ كُلِّهِ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَازِي.

وج ١-٦ طبع في دار المَعَارِف بِمِصْرَ طبعات متعددة.

وَأَعَادَتِ الْمُنْظُمَةُ الْعَرَبِيَّةُ لِلتَّرْبِيَةِ وَالثَّقَافَةِ وَالْعُلُومِ طبع ترجمة الكتاب كله إلى الْعَرَبِيَّةِ مِنْ الْجُزْءِ

الْأَوَّلِ إِلَى الْخَامِسِ عَشَرَ فِي مَطَابَعِ الْهَيْئَةِ الْمِصْرِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْكِتَابِ، سنة ١٩٩٣-١٩٩٩ م.

● تَارِيخُ الْأُسَاذِ الْإِمَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ عَبْدُهُ، (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٢٣هـ = ١٩٠٥م): السَّيِّدُ مُحَمَّدَ رَشِيدَ رِضَا، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٥٣هـ = ١٩٣٥م.

الجزء الأول: الطَّبْعَةُ الْأَوَّلَى، فِي مَطْبَعَةِ الْمَنَارِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٣١م.

الجزء الثاني: الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، فِي مَطْبَعَةِ الْمَنَارِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٣٤٤هـ.

الجزء الثالث: الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، فِي دَارِ الْمَنَارِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٣٦٧هـ.

● تَارِيخُ بَغْدَادٍ أَوْ مَدِينَةِ السَّلَامِ: الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٦٣هـ = ١٠٧١م.

الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، وهي الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأَوَّلَى الَّتِي طُبِعَتْ فِي مَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣٤٩هـ.

وَالطَّبْعَةُ الَّتِي حَقَّقَهَا، وَضَبَطَ نَصَّهَا، وَعَلَّقَ عَلَيْهَا: أ. د. بَشَّارُ عَوَّادٍ مَعْرُوفٌ، بِاسْمِ: (تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ).

الطَّبْعَةُ الْأَوَّلَى، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ بِبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

● تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشُّيُوطِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ مُخَيِّ الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، مَطْبَعَةُ الْمَدِينَةِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٩٦٤م.

وَالطَّبْعَةُ الْأَوَّلَى الَّتِي أَصْدَرَتْهَا اللُّجْنَةُ الْعِلْمِيَّةُ بِمَرْكَزِ دَارِ الْمُنْهَاجِ لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ، دَارِ الْمُنْهَاجِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، سَنَةَ ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

● تَارِيخُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: الْحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ الْبَكْرِيُّ الْفُرَشِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْجَوَازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٧هـ = ١٢٠١م.

تَقْدِيمُ وَتَعْلِيقُ: أَسَامَةُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الرَّفَاعِيُّ.

دار إحياء علوم الدين بدمشق، سَنَةَ ١٣٩٤هـ.

● تَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ، وسماه (الْمَرْقَبَةُ الْعُلْيَا فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَضَاءَ وَالْفُتْيَا): أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ النَّبَاهِيِّ الْمَالِقِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، ولد سنة ٧١٣هـ وكان حياً سنة ٧٩٣هـ=١٣٩١م.

المكتب التجاري للطباعة والنشر ببُيُوت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ.

● تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ: انظر: تَارِيخُ بَغْدَادِ.

● تَارِيخُ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي السِّيَاسَةِ وَالْعَقَائِدِ وَتَارِيخُ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو زُهْرَةَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

دار الفكر العربي بالقاهرة.

● تَبْصِرَةُ الْأَدِلَّةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِمَامِ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ: أَبُو الْمُعِينِ مَيْمُونُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّسْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٠٨هـ=١١١٤م.

تَحْقِيقٌ: كلود سَلَامَةٌ.

من منشورات المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، طبع الجزء الأول سنة ١٩٩٠م، والثاني سنة ١٩٩٣م.

● التَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ وَتَمْيِيزُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ عَنِ الْفِرَقِ الْهَالِكِينَ: أَبُو الْمُظَفَّرِ عَمَادُ الدِّينِ شَاهُفُور (شَهْفُور) بْنُ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِسْفَرَايِينِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٧١هـ=١٠٧٨م.

تَعْلِيقٌ: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوْنُزِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

● تَبْيِينُ الْمَعَانِي فِي شَرْحِ دِيْوَانِ ابْنِ هَانِي، الْأَنْدَلُسِيِّ: شَرْحُ د. زَاهِدِ عَلِيٍّ.

مَطْبَعَةُ الْمَعَارِفِ وَمَكْتَبَتُهَا بِمُصْرَ، سنة ١٣٥٢هـ.

● التَّحْرِيرُ: الْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ. انظر: تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ

● تَذَكُّرَةُ الْحُقَافِ: الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَائِمَازِ التُّرْكْمَانِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الذَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

ومعه دُيُولُ تَذَكُّرَةِ الْحُقَافِ لِلذَّهَبِيِّ، وهي:

١- ذَيْلُ تَذَكُّرَةِ الْحُفَاطِ: تَلْمِيزُ الدَّهَبِيِّ، أَبُو الْمَحَاسِنِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٦٥هـ = ١٣٦٤م.

٢- لَحْظُ الْأَلْحَافِ بِذَيْلِ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ: الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ تَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، بْنِ فَهْدِ الْمَكِّيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٧١هـ = ١٤٦٦م.

٣- ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

وَهَذِهِ الذُّيُولُ الثَّلَاثَةُ مَطْبُوعَةٌ بِجُزْءٍ وَاحِدٍ مُلْحَقٌ بِتَذَكُّرَةِ الْحُفَاطِ لِلدَّهَبِيِّ، الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ.

صَحَّحَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الشَّيْخِ حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْكُوْثَرِيُّ فِي سَنَةِ ١٣٤٧هـ، وَهُوَ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

دَارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ بَبْرُوتْ، وَهِيَ طَبَعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الثَّلَاثَةِ الْمَطْبُوعَةِ بِدَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِآبَادِ الدَّكَّنِ سَنَةَ ١٣٧٥هـ.

● تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ وَتَفْرِيبُ الْمَسَالِكِ، لِمَعْرِفَةِ أَغْلَامِ مَذْهَبِ مَالِكٍ: الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ الْيَحْصُبِيِّ السَّبْتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٤هـ = ١١٤٩م.
تَحْقِيقٌ: د. أَحْمَدُ بُكَيْرٌ مُحَمَّدٌ.

مَنْشُورَات: دَارُ مَكْتَبَةِ الْحَيَاةِ بَبْرُوتْ، وَدَارُ مَكْتَبَةِ الْفِكْرِ بَلِيْبِيَا، لُبْنَانُ، سَنَةَ ١٩٦٧م.

● التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ التَّنْزِيلِ (تَفْسِيرُ ابْنِ جُزْيٍ): مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، بْنِ جُزْيٍ الْكَلْبِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤١هـ = ١٣٤٠م.

اعْتَنَى بِهِ: أَبُو بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَعْدَاوِي.

الْمُنْتَدَى الْإِسْلَامِي، الشَّارِقَةُ، سَنَةَ ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

● تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ بِجَمْعِ الْجَوَامِعِ: بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَهَادُرِ الزَّرْكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٩٤هـ = ١٣٩٢م.

وَجَمْعُ الْجَوَامِعِ، لِتَاجِ الدِّينِ أَبِي نَصْرٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ السُّبْكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧١هـ = ١٣٧٠م.

حَقَّقَهُ: أَبُو عَمْرٍو الْحُسَيْنِيُّ بْنُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة ببيروت، سنة ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

● تطهير الجنان واللِّسان عن الخطور والتَّفَوُّه بثلْب سيدنا مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ: انظر: الصَّوَاعِقُ الْمُحْرِقَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالزُّنْدَقَةِ.

● التَّعْرِيفَات: السَّيِّدُ الشَّرِيفُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْجُرْجَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨١٦هـ = ١٤١٣م.

دار الكتب الْعِلْمِيَّة ببيروت، سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

● التَّعْلِيلَاتُ السَّيِّئَةُ عَلَى الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّة: أَبُو الْحَسَنَاتِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبْدَ الْحَلِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَمِينِ اللَّهِ اللَّكْنَويِّ الْأَنْصَارِيِّ الْهِنْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٠٤هـ = ١٨٨٧م. انظر: الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّة.

● تَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ (مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ): مُحْيِي السُّنَّةِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودِ الْبَغَوِيِّ الْفَرَّاءُ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥١٦هـ = ١١٢٢م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار ابن حَزْم، لُبْنَان، سنة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

وَأُخْذَتْ مِنَ الطَّبْعَةِ الَّتِي حَقَّقَهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهَا مُحَمَّدُ عَبْدَ اللَّهِ النَّوْمِ وَأَخْرُونَ. دار طيبة للنشر، الرِّيَاض، سنة ١٤٠٩هـ. (المُقَدِّمَةُ فَقَط).

● تَفْسِيرُ ابْنِ جُزَيْءٍ: انظر: التَّسْهِيلُ لَعُلُومِ التَّنْزِيلِ.

● تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ، الْمَسْمُومُ بِ(التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ) أَوْ (مِفَاتِيحِ الْغَيْبِ): فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْخَطِيبِ التَّيْمِيُّ الْبَكْرِيُّ الْقُرَشِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٠٦هـ = ١٢١٠م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، النَّاشر: دار الكتب الْعِلْمِيَّة بِطَهْرَانَ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِالْمَطْبَعَةِ الْبَهِيَّةِ الْمَصْرِئَةِ، بِلَا تَارِيخٍ.

والطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الفكر ببيروت، سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

● تَفْسِيرُ الشُّوْكَانِيِّ: انظر: فَتْحُ الْقَدِيرِ

● **تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ** (مَجْمَعُ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ): أَبُو عَلِيٍّ الْفَضْلُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْفَضْلِ الطَّبْرَسِيِّ الطُّوسِيِّ السَّبْزَوَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٨هـ = ١١٥٣م.

دار مكتبة الحياة، لُبْنَان، سَنَةَ ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.

● **تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ** (جَامِعُ الْبَيَانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ): أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣١٠هـ = ٩٢٣م.

تَحْقِيقُ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيِّ، بِالتَّعَاوُنِ مَعَ مَرْكَزِ الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ بِدَارِ هَجَرَ بِالْقَاهِرَةِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ هَجَرَ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

● **تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ**: انظر: الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ.

● **تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ** (الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ): أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ فَرَحِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الْقُرْطُبِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧١هـ = ١٢٧٣م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ ابْنِ حَزْمَ بَيَرُوتَ، سَنَةَ ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

● **تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ** (تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ): الْحَافِظُ عِمَادُ الدِّينِ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ الْقُرَشِيُّ الدَّمَشَقِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٤هـ = ١٣٧٣م.

اعتنى به: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْزُوقُوطُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م، وَمُحَمَّدُ أَنْسُ مُصْطَفَى الْخَنْ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الرِّسَالَةِ الْعَالِمِيَّةِ بِدِمَشْقَ، سَنَةَ ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

● **تَفْسِيرُ الْكَشَافِ: الزَّمَخْشَرِيُّ**. انظر: الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ.

● **تَفْسِيرُ الْمَآوَرِدِيِّ** (النُّكْتُ وَالْعِيُونُ): أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ حَبِيبِ الْمَآوَرِدِيِّ الْبَصْرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٠هـ = ١٠٥٨م.

راجعه وعلق عليه: السَّيِّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُقْصُودِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ.

دار الكتب الْعِلْمِيَّةِ بَيَرُوتَ، وَمُؤَسَّسَةُ الْكُتُبِ الثَّقَافِيَّةِ بَيَرُوتَ.

● **تَفْسِيرُ النَّصُوصِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ**: د. مُحَمَّدُ أَدِيبُ صَالِحٍ.

الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، سَنَةَ ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

- التَّفْسِيرُ وَالتَّوِيلُ فِي الْقُرْآن: د. صَاحِبُ عَبْدِ الْفَتَّاحِ الْخَالِدِيِّ.
الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار النفائس، عَمَّان، الْأُرْدُنُّ، سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- التَّفْسِيرُ وَالْمُفَسِّرُونَ، (بحث تفصيلي عن نشأة التَّفْسِيرِ وَتَطَوُّرِهِ، وَأَلْوَانِهِ وَمَذَاهِبِهِ، مع عرض شامل لأشهر الْمُفَسِّرِينَ، وتحليل كَامِلٍ لأهم كُتُبِ التَّفْسِيرِ من عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ إلى عَصْرِنَا الحَاضِرِ): الشَّيْخُ مُحَمَّدُ حُسَيْنُ الدَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ، مكتبة وهبة بالقَاهِرَةِ، سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م، المَطْبَعَةُ الْفَنِية، مِصْر.
- تَقْرِيبُ الْبَعِيدِ إِلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ الْمُؤَخَّرِ الصَّفَاقُيِّ.
كَانَ حَيًّا سنة ١١١٨هـ.
وَجَوْهَرَةُ التَّوْحِيدِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ اللَّقَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٤١هـ = ١٦٣١م.
تَحْقِيقُ: الْحَبِيبُ بْنُ طَاهِرٍ.
الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الْمَعَارِفِ بَبَيْرُوتَ، سنة ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
- تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ = ١٤٤٩م.
تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ عَوَّامَةٌ.
الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، دار الرِّشِيدِ، سوريَا، حَلَبَ، طِبَاعَةُ: دار القلم، دِمَشْقَ، بَبَيْرُوتَ، سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- تَقْرِيبُ الشَّرْبِينِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ: انظر: حَاشِيَةُ الْعَطَّارِ.
- التَّقْرِيرُ لِأَصُولِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ: أَكْمَلُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَابَرْتِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٨٦هـ = ١٣٨٤م.
وَالْبَزْدَوِيُّ: هُوَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٨٢هـ = ١٠٨٩م.
تَحْقِيقُ: د. عَبْدُ السَّلَامِ صَبْحِي حَامِدٍ.
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكُوَيْتِ، سنة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

● **تَقْوِيمُ الْأَدَلَّةِ (الأسرار في الأصول والفروع في تقويم أدلة الشرع):** القاضي أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدَّبُوسِيّ، المتوفى سنة ٤٣٢هـ.

تحقيق: د. محمود توفيق العواطي الرِّفَاعِيّ.

الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالأردن، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

● **تَكْمَلَةُ مُعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ، وَفَيَات ١٣٩٧-١٤١٥هـ / ١٩٧٧-١٩٩٥م:** مُحَمَّدٌ خَيْرُ رَمَضانِ يُونُسُف.

الطبعة الأولى، دار ابن حزم ببيروت، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● **تَلَيْسُ إِبْلِيسَ، أَوْ (نقد العلم والعلماء):** الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد التَّيْمِي البَكْرِي القُرَشِيّ البَغْدَادِيّ الحَنْبَلِيّ، المعروف بابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

صححه ونشره: مُحَمَّدٌ مُنِيرُ الدَّمَشَقِيّ، كان حياً قبل سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣٠م.

الطبعة الثانية، المطبعة المنيرية بالقاهرة.

والطبعة الرابعة، دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● **تَلْخِصُ الْأَدَلَّةِ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ:** أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل الصفار البخاري الماتريدي، المتوفى سنة ٥٣٤هـ=١١٣٩م.

تحقيق: إنجيليكا برودرسن.

الطبعة الأولى، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

● **التَّمْهِيدُ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ:** أبو الثناء محمّد بن زيد الحنفي الماتريدي اللامي، المتوفى أوائل القرن السادس الهجري.

تحقيق: عبد المجيد تركي.

الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي ببيروت، سنة ١٩٩٥م.

● التَّنْبِيْهُ وَالرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ: أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَلْطِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٧هـ.

قَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوْتَرِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، دار السعادة للطباعة بالقاهرة، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنِ الْأَخْبَارِ الشَّنِيعَةِ الْمَوْضُوعَةِ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، ابْنُ عَرَّاقٍ الْكِنَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٦٣هـ=١٥٥٦م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْوَهَّابِ عَبْدُ اللَّطِيفِ، وَعَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الصَّدِيقُ.
الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الناشر: مكتبة القاهرة، مطبعة عاطف بوضر.

● تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ شَرْحُ مُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشُّيُوطِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ=١٥٠٥م.

ويليه:

إِسْعَافُ الْمُبْطَأِ بِرِجَالِ الْمُوطَأِ، لِلشُّيُوطِيِّ أَيْضًا.

وَالْمُوطَأُ، لِلإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٧٩هـ=٧٩٥م.
المكتبة التجارية الكبرى بوضر.

● تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ: أَبُو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي النَّوَوِيُّ أَوْ النَّوَاوِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

تَحْقِيقُ: عَادِلُ مَرْشَدٍ، وَعَامِرُ غَضْبَانَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الرسالة العالمية، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

وَطَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمُنِيرِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيُّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: دار صادر، بَيْرُوتَ، سنة ١٩٦٨م، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ

دائرة المعارف النّظاميّة بحيدر آباد الدّكن سنة ١٣٢٥هـ.

● تهذيب الكمال في أسماء الرّجال: الحافظ جمال الدّين أبو الحجاج يّوسف بن الزّكيّ عبد الرّحمن بن يّوسف المزّي، المتوفّى سنة ٧٤٢هـ=١٣٤١م.

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ: أ. د. بشار عوّاد معروف.

الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة بيّروت، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

● التّوحيد: أبو منصور مُحمّد بن مُحمّد بن مُحمّد الماتريديّ السمرقنديّ الحنفيّ، المتوفّى سنة ٣٣٣هـ=٩٤٤م.

تَحْقِيقٌ: د. فتح الله خليف.

الناشر: دار الجامعات المصريّة، الإسكندريّة، مصر.

● تيسير التّحرير: مُحمّد أمين، المعروف بأَمير بادشاه، الحُسينيّ نسباً، الحنفيّ مذهباً، الخراسانيّ مولداً، البخاريّ منشأً، المكيّ موطناً. المتوفّى نحو سنة ٩٧٢هـ=١٥٦٥م.

وهو شرح التّحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحيّ الحنفيّة والشافعيّة، لكمال الدّين مُحمّد بن همام الدّين عبد الواحد بن حميد الدّين عبد الحميد السيّوסיّ السكندريّ القاهريّ الحنفيّ، المعروف بالكمال بن الهمام، المتوفّى سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م.

دار الكتب العلميّة بيّروت، وهي مُصوّرة على الطّبعة المصريّة.

● تيسير التّفسير للقرآن الكريم: مُحمّد بن يّوسف أطفيش الإباضيّ، المتوفّى سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.

تَحْقِيقٌ: إبراهيم بن مُحمّد طلاي.

المطبعة العربيّة، غرداية، الجزائر، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

● التيسير في قواعد علم التّفسير: أبو عبد الله مُحبيّ الدّين مُحمّد بن سُلَيْمان الكافيجيّ، المتوفّى سنة ٨٧٩هـ=١٤٧٤م.

دراسة وتَحْقِيقٌ: ناصر بن مُحمّد المطرودي.

الطّبعة الأولى، دار القلم بدمشق، ودار الرّفاعي بالرياض، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

● تَيْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ الْمَنَّا: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ التَّمِيمِيُّ الْعُنَيْزِيُّ الْقَصِيمِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٦ هـ.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُعَلَّا اللُّوَيْحِيُّ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الغد الجديد بالقاهرة، سنة ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.

● ابن تَيْمِيَّةَ، حياته وعصره، آراؤه وفقهه: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو زُهْرَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.

الناشر: دار الفكر العربي بمصر، دار الثقافة العربية للطباعة بالقاهرة.

● جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ، وَمَا يَنْبَغِي فِي رَوَايَتِهِ وَحَمْلِهِ: الْخَافِظُ أَبُو عَمْرٍاءُ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بْنِ عَاصِمِ النَّمِرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٦٣ هـ = ١٠٧١ م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ عُثْمَانُ.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، مطبعة العاصمة بالقاهرة، سنة

١٩٦٨ م.

● الْجَامِعُ الصَّحِيحُ مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ: انظر: شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ.

● الْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي أَحَادِيثِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١ هـ = ١٥٠٥ م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.

● جَامِعُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ: يُونُسُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّبْهَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٥٠ هـ = ١٩٣٢ م.

الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ، الناشر: المكتبة الشعبية ببيروت، سنة ١٩٧٨ م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الَّتِي حَقَّقَهَا إِبْرَاهِيمُ عَطُودٌ عَوْضٌ، وَطُبِعَتْ فِي مَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٩٦٢ م.

● جَدُولُ السَّنِينَ الْهِجْرِيَّةِ بِلَيَالِيهَا وَشُهُورِهَا بِمَا يُوَافِقُهَا مِنَ السَّنِينَ الْمِيلَادِيَّةِ بِأَيَّامِهَا وَشُهُورِهَا: ف. وَيَسْتَنْفَلِد.

ترجمة: د. عَبْدُ الْمُنْعِمِ مَاجِدٌ، وَعَبْدُ الْمُحْسَنِ رَمَضَانُ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٨٠ م.

● الجَرْحُ والتَّعْدِيلُ: أبو مُحَمَّدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ التَّمِيمِيِّ الرَّازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٢٧هـ = ٩٣٨ م.

الناشر: دار الأُلم ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ سنة ١٩٥٢ م بِمَطْبَعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكَّنِ.

● جَمْعُ الْجَوَامِعِ: تاج الدِّينِ أَبُو نَصْرِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ السُّبْكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧١هـ = ١٣٧٠ م.

وشرحه:

شرح جَلَالِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْمَحَلِّيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٦٤هـ = ١٤٥٩ م.
وعليه:

حَاشِيَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَادِ اللَّهِ الْبَنَانِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١١٩٨هـ = ١٧٨٤ م.
الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، سنة ١٩٣٧ م.

● جَمْعُ الْجَوَامِعِ: تاج الدِّينِ السُّبْكِيِّ. انظر: حَاشِيَةُ الْعَطَّارِ.

● الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَقِيقَةِ: مُحْيِي الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ نَصْرِ اللَّهِ بْنِ سَالِمَ بْنِ أَبِي الْوَفَاءِ الْقُرَشِيِّ الْحَنْفِيِّ الْمِصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧٥هـ = ١٣٧٣ م.
تَحْقِيقُ: د. عَبْدِ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدَ الْحُلُو، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤ م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مُؤَسَّسَةُ الرَّسَالَةِ، هَجَرَ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالْإِعْلَانِ، سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣ م.

● جَوْهَرَةُ التَّوْحِيدِ: انظر: شَرْحُ جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ.

● جَوْهَرُ النِّظَامِ فِي عِلْمِي الْأَدْيَانِ وَالْأَحْكَامِ: نُورُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ أَوْ حَمِيدٍ (كَصِدِّيقٍ) بْنِ سَلُومَ السَّالِمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤ م.

عَلَّقَ عَلَيْهِ: أَبُو إِسْحَاقَ أَطْفَيْشَ، وَإِبْرَاهِيمَ الْعَبْرِيَّ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ، الْمَطَاعِ الْذَهَبِيَّةُ بِسُلْطَنَةِ عُومَانَ، سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣ م.

● حَاشِيَةُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْجِيزَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ الْبَاجُورِيِّ أَوْ الْبَيْجُورِيِّ، شَيْخِ الْأَزْهَرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٧٦هـ = ١٨٦٠م.

عَلَى مَتْنِ السُّلَمِ فِي فَنِّ الْمُنْطِقِ، لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَامِرِ الْأَخْضَرِيِّ الْمَغْرِبِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٨٣هـ = ١٥٨٥م.

ومعه:

تَقْرِيرُ الْمُحَقِّقِ الشَّيْخِ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ الْأَنْبَابِيِّ.

مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٣٤٧هـ.

● حَاشِيَةُ التَّرْتِيبِ: الْمُحَسِّي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ (عَامِر) بْنِ أَبِي سِتَّةِ السَّدُوكَشِيِّ الْمَغْرِبِيِّ الْإِبَاضِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٨هـ = ١٦٧٩م.

وَكِتَابُ التَّرْتِيبِ هُوَ مُسْنَدُ الْإِمَامِ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَمْرٍو الْأَزْدِيِّ الْفَرَاهِيدِيِّ الْبَصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى بَيْنَ سَنَتَيْ ١٧٥-١٨٠هـ، الَّذِي رَتَبَهُ عَلَى أَبْوَابِ الْفِقْهِ أَبُو يَعْقُوبَ يُونُسُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِيَادِ السَّدْرَاتِي الْوَازِجَلَانِيُّ الْإِبَاضِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٧٠هـ.

وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيَّ وَالْثَقَافَةِ فِي سَلْطَنَةِ عُomَانِ، الْمَطْبَعَةُ الشَّرْقِيَّةُ وَمَكْتَبَتُهَا فِي مَسْقَط - عُomَانِ، طُبِعَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ سَنَةَ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، وَطُبِعَ الْجُزْءُ الثَّامِنُ سَنَةَ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

● حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَرَفَةَ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٣٠هـ = ١٨١٥م عَلَى شَرْحِ أُمِّ الْبَرَاهِينِ.

وَأُمُّ الْبَرَاهِينِ (الْمُسَمَّاةُ بِالْعَقِيدَةِ الصُّغْرَى، أَوْ السَّنُوسِيَّةِ) وَشَرْحُهَا، كِلَاهُمَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ بْنِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبِ السَّنُوسِيِّ الْحَسَنِيِّ الْمَالِكِيِّ الْمَغْرِبِيِّ التِّلْمَسَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٩٥هـ.

مَطْبَعَةُ دَارِ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَصْحَابِهَا عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَشُرَكَاهُ بِالْقَاهِرَةِ.

● حَاشِيَةُ الصَّاوِي عَلَى الدَّرْدِيرِ: انظر: شَرْحُ الْخَرِيدَةِ لِلدَّرْدِيرِ.

● حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى كِفَايَةِ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ شَرْحُ أَبِي الْحَسَنِ لِرِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْفَيْرَوَانِيِّ.

والعدوي: هو علي بن أحمد الصعدي المالكلي، المتوفى سنة ١١٨٩هـ=١٧٧٥م.

وأبو الحسن: هو علي بن محمد بن محمد بن خلف المنوفي المصري، المتوفى سنة ٩٣٩هـ=١٥٣٢م.

وشرح أبي الحسن للرسالة اسمه: (كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني).
والرسالة، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكلي، المتوفى سنة ٣٨٦هـ.

مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي بمصر، بلا تاريخ. وطبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٥٧هـ=١٩٣٨م.

● حاشية العطار: أبي السعادات حسن بن محمد الشافعي الأزهرى المغربى، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

على شرح جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلى الشافعي، المتوفى سنة ٨٦٤هـ=١٤٥٩م.

على متن جمع الجوامع، للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، المتوفى سنة ٧٧١هـ=١٣٧٠م.

وبهامش الحاشية:

تقرير شيخ الإسلام عبد الرحمن الشربيني بن محمد بن أحمد الشافعي، شيخ الأزهر، المتوفى سنة ١٣٢٦هـ=١٩٠٨م.

وتقريبات الشيخ محمد علي بن حسين المكّي المالكلي، المتوفى سنة ١٣٦٧هـ=١٩٤٨م.

الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م، وهي طبعة مصورة.

● ابن حجر العسقلاني، ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة: أ. د. شاكر محمود عبد المنعم.

وزارة الأوقاف العراقية، دار الرسالة للطباعة، بغداد، سنة ١٩٧٨م، (الجزء الأول).

● الحَرَكَاتُ الْهَدَّامَةُ فِي الْإِسْلَامِ، الرَّاَوْنِدِيَّةُ، الْبَابَكِيَّةُ: أ. د. قَحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، وزارة الثقافة والإعلام الْعِرَاقِيَّةُ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

● حُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ فِي تَارِيخِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السِّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار إحياء الكتب الْعَرَبِيَّةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٦٧م.

● حَضَارَةُ الْعَرَبِ: د. غوستاف لوبون، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٥٠هـ=١٩٣١م.

نقله إِلَى الْعَرَبِيَّةِ: عادل زعير، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، سنة ١٩٦٤م.

● حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتُ الْأَصْفِيَاءِ: الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٣٠هـ=١٠٣٨م.

الناشر: دار الكتاب الْعَرَبِيِّ بِبَيْرُوتَ، سنة ١٩٦٧م، وهي طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى طَبْعَةِ الْخَانَجِي الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ سنة ١٣٥٧هـ.

● الْحُورُ الْعَيْنُ، وشرحہ: كلاهما تَأْلِيفُ الْأَمِيرِ أَبِي سَعِيدِ نَشْوَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ نَشْوَانَ الْحِمَيْرِيِّ الْيَمَنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٧٣هـ=١١٧٨م.

تَحْقِيقُ: كَمَالُ مُصْطَفَى.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، المكتبة الْيَمَنِيَّةُ بِصَنْعَاءَ، الْيَمَنُ، دار آزال للطباعة والنشر بِبَيْرُوتَ، سنة ١٩٨٥م.

● الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ: انظر: الْمَوَاعِظُ وَالْإِعْتِبَارُ.

● خُلَاصَةُ تَهْذِيبِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: الْحَافِظُ صَفِيِّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْخَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَلِيمِ الْخَزَرْجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِيِّ، ولد سنة ٩٠٠هـ=١٤٩٥م وصنّف هَذَا الْكِتَابَ سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

كتب مُقَدِّمَتَها: الشَّيْخُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو عُذَّة، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سنة ١٩٧١م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى التي طبعت بالمطبعة الكُبرى المِصرية ببُولاق مِصر سنة ١٣٠١هـ.

● خُلَاصَةُ علم الكلام: د. عَبْدُ الْهَادِي الْفَضْلِي.

دار التعارف للمطبوعات بلبَنان، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

● دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ: أَبُو الْعَبَّاسِ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَّانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

تَحْقِيقٌ: أ. د. مُحَمَّدُ رَشَادُ سَالِم، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، جَامِعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّة، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

● دَراسَاتُ فِي الْفِرَقِ وَالْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّة: أ. د. عِرْفَانُ عَبْدُ الْحَمِيدِ فَتَّاح، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ بَبَيْرُوت، ودار البَشِيرِ بَعْمَان، الْأُرْدُن، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

● دُرَّةُ الْحِجَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (وَهُوَ ذَيْلٌ وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ): أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْكَنَاسِيِّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ الْقَاضِي، المُتَوَفَّى سنة ١٠٢٥هـ=١٦١٦م.

تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّور.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، نشر: دار التُّراثِ بِالْقَاهِرَةِ والمكتبة الْعَتِيقَةُ بِتُونِس، دار النَّصْرِ لِلطَّبَاعَةِ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٧٠م.

● الدَّرُّ الْمَنْثُورُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ: جَلالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشُّيُوطِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيقٌ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيِّ، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات الْعَرَبِيَّة وَالْإِسْلَامِيَّة.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مركز هجر للبحوث بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

● الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمَثَنَةِ الثَّامِنَةِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ، المشهور بابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكْنِ، ج ١ سنة ١٩٧٢م - ج ٦ سنة ١٩٧٦م.

● دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ (مُوسُوعَةُ مُصْطَلَحَاتِ جَامِعِ الْعُلُومِ): الْقَاضِي عَبْدُ النَّبِيِّ بْنُ عَبْدِ الرَّسُولِ الْأَحْمَدُ نَكْرِي، المُتَوَفَّى بعد سنة ١١٨٠هـ.

تَحْقِيقُ: د. عَلِيُّ دَحْرُوجٍ وآخرين. وإشراف: د. رفيق العجم.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مكتبة لُبْنَانَ ناشرون، سنة ١٩٩٧م.

● دِفَاعٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَبْدُ الْمُنْعِمِ صَالِحُ الْعَلِي الْعِزِّي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الشروق ببيروت، مكتبة النهضة ببغداد، سنة ١٩٧٣م.

● دَفْعُ شُبْهِ التَّنْصِيهِ بِأَكْثَرِ التَّنْزِيهِ: الْحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ الْبَكْرِيُّ الْقُرَشِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، المعروف بابن الْجَوَازِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

بِعِنَايَةِ: طَارِقُ السُّعُودِ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دار الهجره ببيروت، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

● دَفْعُ شُبْهِهِ مِنْ شُبْهِهِ وَتَمَرُّدُ وَنَسَبُ ذَلِكَ إِلَى السَّيِّدِ الْجَلِيلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْحِصْنِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٢٩هـ=١٤٢٦م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوْثَرِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

ضمن مجموع (العقيدة وعلم الكلام من أعمال الإمام مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوْثَرِيِّ).

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب العلمية، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

● الدِّيْنَاغُ الْمُذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ: ابْنُ فَرْحُونَ الْمَالِكِيُّ، بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنُ فَرْحُونَ الْيَعْمُرِيِّ الْمَدَنِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٩٩هـ=١٣٩٧م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّورِ.

مكتبة دار التراث بالقاهرة، طبع الجزء الأول بمطبعة دار النصر بالقاهرة، والجزء الثاني بدار

التُّرَاثُ الْعَرَبِيُّ لِلطَّبَاعَةِ.

● دَمُّ التَّأْوِيل: مُوَفَّقُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، بَن قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٠هـ=١٢٢٣م.

مطبوع ضمن الرِّسَائِلِ السَّبْعَةِ فِي الْعَقَائِدِ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْبَصَائِرِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ: السُّيُوطِيُّ. انظر: تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ.

● الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ: زَيْنُ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ، الشَّهْرِيَّابِي، رَجَبُ الْحَنَابِلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٩٥هـ=١٣٩٣م.

تَصْحِيحُ: مُحَمَّدٌ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدِ أَحْمَدَ الْفَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٨هـ=١٩٥٩م.

مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٥٢م.

● الرَّجَالُ: أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكُشِّيِّ، الْمُتَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ٣٤٠هـ=٩٥١م.

تقديم وتعليق: السَّيِّدُ أَحْمَدُ الْحُسَيْنِيُّ.

مُؤَسَّسَةُ الْأَعْلَمِيِّ لِلْمَطْبُوعَاتِ، كَرْبَلَاءَ.

● رَسَائِلُ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ:

الحسن بن يسار البَصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٠هـ=٧٢٨م.

والقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْخَلِيلِ الْهَمْدَانِيُّ الْأَسَدَابَاذِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمُعْتَزَلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤١٥هـ=١٠٢٥م.

والقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الرَّسِّيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٦هـ=٨٦٠م.

والشَّارِيفُ الْمُرتَضَى عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمُوسَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٣٦هـ=١٠٤٤م.

والإمام الهَادِي إِلَى الْحَقِّ أَبُو الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٩٨هـ=٩١١م.

دراسة وتَحْقِيقُ: أ. د. مُحَمَّدُ عُمَارَةُ.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الشُّرُوقِ، الْقَاهِرَةُ وَبَيْرُوتُ، سَنَةَ ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

● رِسَالَةٌ إِلَى أَهْلِ الثَّغَرِ: الإمام أبو الحسن عَلِيّ بن إِسْمَاعِيلَ بن أَبِي بَشَرٍ إِسْحَاقَ الْأَشْعَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٢٤هـ = ٩٣٦م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ اللَّهِ شَاكِرٌ مُحَمَّدُ الْجَنِيدِي.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَكْتَبَةُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، سَنَةِ

١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

● رُوحُ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ: عَفِيفُ عَبْدِ الْفَتَّاحِ طَبَارَةِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، بَيْرُوت.

● رُوحُ الْمَعَانِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمَثَانِي: أَبُو الثَّنَاءِ شَهَابُ الدِّينِ السَّيِّدُ

مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَلُوسِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٧٠هـ = ١٨٥٤م.

تَحْقِيقُ: مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَسَاتِذَةِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةِ ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

● رَوْضَةُ النَّاظِرِ وَجَنَّةُ الْمُنَاطِرِ: مُوَفَّقُ الدِّينِ بْنِ قُدَامَةَ. انظر: نُزْهَةُ الْخَاطِرِ الْعَاطِرِ.

● الرِّيَاضُ الْمُسْتَطَابَةُ فِي جُمْلَةٍ مِنْ رَوَى فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ: يَحْيَى بْنُ أَبِي

بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَامِرِيِّ الْيَمِينِيِّ الْحَرَضِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٩٣هـ = ١٤٨٨م.

ضَبَطَهُ وَصَحَّحَهُ: عُمَرُ الدِّيَاوَرِيُّ أَبُو حَجَلَةَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، النَاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةِ ١٩٧٤م.

● زَادُ الْمَسِيرِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ: الْحَافِظُ جِهَالُ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ

مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ الْبَكْرِيِّ الْفَرَشِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْجَوْزِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

٥٩٧هـ = ١٢٠١م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، وَدَارُ ابْنِ حَزْمٍ بَبَيْرُوتَ، سَنَةِ ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

● الزَّيْدِيَّةُ، نَظَرِيَّةٌ وَنَطْطِيقُ: عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْفَضِيلِ شَرَفُ الدِّينِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، جَمْعِيَّةُ عُمَالِ الْمَطَابَعِ التَّعَاوُنِيَّةِ بَعْمَانَ، الْأُرْدُنَّ، سَنَةِ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

- الزَّيْنَةُ فِي الْكَلِمَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ: انظر: الْعُلُوّ وَالْفَرَقُ الْعَالِيَّة.
- سُبُلُ السَّلَامِ شَرْحُ بُلُوغِ الْمَرَامِ مِنْ جَمْعِ أَدَلَّةِ الْأَحْكَامِ: الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرُ الصَّنْعَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.
- وَبُلُوغُ الْمَرَامِ مِنْ جَمْعِ أَدَلَّةِ الْأَحْكَامِ، لِشَهَابِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.
- مَرَاجِعُهُ وَتَعْلِيْقُهُ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْخَوْلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.
- الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٥٠م.
- سُلَّمُ الْوُصُولِ: الْمُطْبِيعِي. انظر: نِهَايَةُ السُّؤْلِ: الْأَسْوِي.
- سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أَبِي عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سُوْرَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٩هـ=٨٩٢م.
- تَحْقِيقُ وَتَخْرِيجُ وَتَعْلِيْقُ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وَآخَرِينَ.
- الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الرِّسَالَةِ الْعَالِمِيَّةِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.
- سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٥هـ=٨٨٩م.
- تَحْقِيقُ وَتَخْرِيجُ وَتَعْلِيْقُ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وَآخَرِينَ.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الرِّسَالَةِ الْعَالِمِيَّةِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.
- سُنَنُ ابْنِ مَاجَهَ: أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّبْعِيِّ الْقَزْوِينِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٣هـ=٨٨٧م.
- تَحْقِيقُ وَتَخْرِيجُ وَتَعْلِيْقُ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وَآخَرِينَ.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الرِّسَالَةِ الْعَالِمِيَّةِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.
- سُنَنُ النَّسَائِيِّ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبَ بْنِ عَلِيٍّ النَّسَائِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٣هـ=٩١٥م.
- النَاشِرُ: جَمْعِيَةُ الْمَكْنَزِ الْإِسْلَامِيِّ، الْقَاهِرَةُ، سَنَةَ ١٤٢١هـ، طُبِعَ فِي أَلْمَانِيَا.

● سِير أَعْلَامِ النُّبَلَاء: الحافظ شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

أَشْرَف على تَحْقِيقِ الكتاب وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الأَزْزَوْوُط، المُتَوَفَّى سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَةُ العَاشِرَةُ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ بَبْرُوت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● شَجَرَةُ النُّورِ الرُّكِّيَّةِ فِي طَبَقَاتِ المَالِكِيَّةِ: الشَّيْخُ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عُمرْ خُلُوف، المُتَوَفَّى سنة ١٣٦٠هـ=١٩٤١م.

دار الكتاب العَرَبِيّ بَبْرُوت، وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَنِ الطَّبْعَةِ الأَوَّلَى الَّتِي طُبِعَتْ فِي سنة ١٣٤٩هـ بِالمَطْبَعَةِ السَّلَفِيَّةِ بِمِصْرَ.

● شَذَرَاتُ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ: أَبُو الفَلاحِ شَهَابُ الدِّينِ عَبْدُ الحَيِّ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد، بن العِمَادِ الحَنْبَلِيّ العَكْرِيّ الدَّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٨٩هـ=١٦٧٩م.

النَّاشِر: دار الآفاق الجَدِيدَةُ بَبْرُوت، وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ.

● شَرْحُ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَالْخَالِفِينَ لَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ: اللَّالِكَايْنِي أَبُو القَاسِمِ هَبَةُ اللهِ بنِ الحَسَنِ بنِ مَنْصُورِ الطَّبْرِيّ الرَّازِيّ البَغْدَادِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٤١٨هـ. حَقَّقَهُ: أَبُو يَعْقُوبَ نَشَاتُ بنِ كَمَالِ المِصْرِيّ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، المَكْتَبَةُ الإِسْلَامِيَّةُ بِالقَاهِرَةِ، مَطَابِعُ الفَارُوقِ الْحَدِيثَةُ بِالقَاهِرَةِ، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

● شَرْحُ الأُصُولِ الْخَمْسَةِ: القَاضِي عَبْدُ الجَبَّارِ بنِ أَحْمَدَ بنِ الخَلِيلِ الهَمْدَانِيّ الأَسَدَابَاذِيّ الشَّافِعِيّ المُعْتَزِلِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٤١٥هـ=١٠٢٥م.

تَعْلِيْق: الإمامُ المَسْتَظْهَرُ باللهِ قَوَامُ الدِّينِ أَحْمَدُ بنِ الحُسَيْنِ بنِ أَبِي هَاشِمٍ الحُسَيْنِيّ الرَّازِيّ، المَعْرُوفُ بِ(مَانَكْدِيمٍ وَشَشْدِيوٍ)، المُتَوَفَّى سنة ٤٢٥هـ.

تَحْقِيقٌ: د. عَبْدُ الكَرِيمِ عُثْمَان.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، النَّاشِر: مَكْتَبَةُ وَهْبَةَ بِالقَاهِرَةِ، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

- شرح أم البراهين: السُّنُوسِي. انظر: حاشية الدُّسُوقِي على شرح أم البراهين.
- شرح الجامع الصحيح مُسْنَد الرَّبِيع: نور الدين أبو مُحَمَّد عبد الله بن حُمَيْد أو حُمَيْد كَصِدِّيق بن سلوم السَّالِمِي، المتوفى سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.
- والجامع الصحيح مُسْنَد الرَّبِيع بن حَبِيب بن عمرو الأَزْدِي الفَرَاهِيدِي البَصْرِي، المتوفى بين سنتي ١٧٥-١٨٠هـ، الذي رتبته على أبواب الفقه: أبو يَعْقُوب يُونُس بن إِبْرَاهِيم بن مِيَاد السدراي الوَارِجَلَانِي الإباضي، المتوفى سنة ٥٧٠هـ.
- الناشر: سُعُود بن حمد بن نور الدين السَّالِمِي، المطابع الذَّهَبِيَّة في سَلْطَنَة عُمان، مُصَوَّرَة على الطَّبْعَة التي كتب مُقَدِّمَتُهَا: عز الدين التَّنُوخِي.
- شرح الجلال المَحَلِّي على جَمْع الجَوَامِع: انظر: حاشية العَطَّار.
- شرح جَوْهَرَة التَّوْحِيد: أَحْمَد بن مُحَمَّد المَالِكِي الصَّاوِي الخَلُوتِي، المتوفى سنة ١٢٤١هـ=١٨٢٥م.
- وجَوْهَرَة التَّوْحِيد منظومة لِبُرْهَان الدِّين أبي الأمداد إِبْرَاهِيم بن إِبْرَاهِيم بن حَسَن بن عَلِي المَالِكِي اللَّقَانِي، المتوفى سنة ١٠٤١هـ.
- تَحْقِيق وتَعْلِيل: عبد الفتاح البزم.
- الطَّبْعَة الأولى، دار ابن كَثِير بِدِمَشْق وبَيْرُوت، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
- شرح جَوْهَرَة التَّوْحِيد: بُرْهَان الدِّين إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الجِيزَاوِي الشَّافِعِي البَاغُورِي أو البَيْجُورِي، المتوفى سنة ١٢٧٦هـ=١٨٦٠م. طَبَعَهُ مُحَقِّقُهُ باسم: حاشية على جَوْهَرَة التَّوْحِيد، المسمى (تُحْفَة المُرِيد على جَوْهَرَة التَّوْحِيد).
- وجَوْهَرَة التَّوْحِيد منظومة لِبُرْهَان الدِّين أبي الأمداد إِبْرَاهِيم بن إِبْرَاهِيم بن حَسَن بن عَلِي المَالِكِي اللَّقَانِي، المتوفى سنة ١٠٤١هـ=١٦٣١م.
- تَحْقِيق: أ. د. عَلِيّ جَمْعَة مُحَمَّد الشَّافِعِي.
- الطَّبْعَة الأولى، دار السَّلَام للطَّبَاعَة والنشر بالقَاهِرَة، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.
- شرح جَوْهَرَة التَّوْحِيد: إِبْرَاهِيم اللَّقَانِي. انظر: هِدَايَة المُرِيد لَجَوْهَرَة التَّوْحِيد.

- **شرح الحُورِ العَيْنِ:** انظر: الحُورِ العَيْنِ.
- **شرح الحَرِيدَةِ البَهِيَّة:** أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردِيرِ العدَوِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٠١هـ=١٧٨٦م.
- والحَرِيدَةُ البَهِيَّة منظومة في العقائد، لشارحها أبي البركات أحمد الدردِيرِ.
- وعليها:
- حَاشِيَةُ الصَّاوِي أَحْمَد بن مُحَمَّد المَالِكِيّ الحُلُوتِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٤١هـ=١٨٢٥م.
- مكتبة القاهرة، مطبعة حجازي.
- **شرح الزُّرْقَانِي:** مُحَمَّد بن عَبْد الباقي بن يُوْسُف الزُّرْقَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١١٢٢هـ=١٧١٠م.
- على مُوطَأ الإمام مَالِك بن أَنَس الأَصْبَحِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م.
- دار الجليل ببيروت.
- **شرح صَحِيح مُسْلِم:** النَّوَوِيّ. انظر: المِنْهَاج بِشْرَح صَحِيح مُسْلِم بن الْحَجَّاج، وهامش إرشاد السَّارِي.
- **شرح عَقِيدَةِ الإِمَام الطَّحَاوِيّ:** أَبُو حَفْص سِرَاج الدِّين عُمَر بن إِسْحَاق الغَزْنَويّ الهِنْدِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٣هـ=١٣٧٢م.
- تَحْقِيق: الشَّيْخ حَازِم الكِلَانِي الحَنَفِيّ، و د. مُحَمَّد عَبْد القَادِر نَصَار.
- الطَّبْعَةُ الأُولَى، دَارَةُ الكُرُز بالقَاهِرَةِ، سنة ٢٠٠٩م.
- **شرح العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّة:** القَاضِي صدر الدِّين أَبُو الحَسَنِ عَلِيّ بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن أَبِي العِزِّ الحَنَفِيّ الدَّمَشَقِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٩٢هـ=١٣٩٠م.
- والعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّة، المُسَمَّاة: بَيَانُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، للإِمَام أَبِي جَعْفَر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَلَامَةَ الأَزْدِيّ الحَجَرِيّ الطَّحَاوِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٢١هـ=٩٣٣م.
- تَحْقِيق: أ. د. عَبْد الله بن عَبْد المُحْسِن التُّرْكِيّ، وشُعَيْب الأَرْنَؤُوط، المُتَوَفَّى سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مُؤَسَّسَةُ الرَّسَالَةِ بَبْرُوت، سَنَةِ ١٤١٣هـ = ١٩٩٣ م.

● شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ: عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ طَالِبِ بْنِ حَمَادَةَ الْحَنْفِيِّ الْغُنَيْمِيِّ الْمِيدَانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٢٩٨هـ = ١٨٨١ م.

وَالْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ، الْمُسَمَّاةُ: بَيَانُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لِلإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَلَامَةَ الْأَزْدِيِّ الْحَجَرِيِّ الطَّحَاوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٣٢١هـ = ٩٣٣ م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُطِيعُ الْحَافِظِ، وَمُحَمَّدٌ رِيَاضُ الْمَالِحِ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْفِكْرِ بِدِمَشْقَ، وَدَارُ الْفِكْرِ الْمَعَاصِرِ بَبْرُوت، سَنَةِ ١٤١٢هـ = ١٩٩٢ م.

● شَرْحُ غَايَةِ الْمُرَادِ فِي نَظْمِ الْإِعْتِقَادِ: أَحْمَدُ بْنُ هَمْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْخَلِيلِيِّ، مَفْتِي سُلْطَنَةِ عُثْمَانَ.

وَعَايَةُ الْمُرَادِ مَنْظُومَةٌ لِنُورِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ (أَوْ حَمِيدٍ كَصِدِّيقٍ) بْنِ سَلُومِ السَّالِمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٣٢هـ = ١٩١٤ م.

مَكْتَبَةُ الْجَلِيلِ الْوَاعِدِ، مَطَابِعُ النُّهْضَةِ بِمَسْقَط، سَنَةِ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣ م.

● شَرْحُ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ: أَبُو الْمُتَنَهَّى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَغْنِيسَاوِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى فِي حُدُودِ ١٠٩٠هـ = ١٦٧٩ م.

وَالْفِقْهُ الْأَكْبَرُ، لِلإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ بْنِ ثَابِتٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٥٠هـ = ٧٦٧ م.

مَطْبُوعٌ ضَمِنَ الرِّسَالِ السَّبْعَةِ فِي الْعَقَائِدِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْبَصَائِرِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةِ ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩ م.

● شَرْحُ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ: نُورُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ الْقَارِيَّ بْنُ سُلْطَانَ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٠١٤هـ = ١٦٠٦ م.

وَالْفِقْهُ الْأَكْبَرُ، لِلإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ بْنِ ثَابِتٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٥٠هـ = ٧٦٧ م.

تَحْقِيقُ: عَلِيُّ مُحَمَّدٍ دَنْدَلٍ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بَبْرُوت، سَنَةِ ١٤١٦هـ = ١٩٩٥ م.

● **شرح الفقه الأكبر:** أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي الحنفي، المتوفى سنة ٣٣٣هـ=٩٤٤م.

والفقه الأكبر، للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت، المتوفى سنة ١٥٠هـ=٧٦٧م.

مطبوع ضمن الرسائل السبعة في العقائد.

الطبعة الأولى، دار البصائر بالقاهرة، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● **شرح قاسم بن قطلوبغا على المسامرة:** انظر: المسامرة.

● **شرح القصيدة القشيرية:** أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، المتوفى سنة ٤٦٥هـ=١٠٧٣م.

تحقيق: د. حمزة محمد وسيم البكري.

الطبعة الأولى، دار الفتح للدراسات والنشر بعمّان، الأردن، سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

● **الشرح الكبير:** أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير العدوي المالكي، المتوفى سنة ١٢٠١هـ=١٧٨٦م.

وهو شرح مختصر سيدي خليل بن إسحاق الجندي المالكي، المتوفى سنة ٧٧٦هـ=١٣٧٤م.

ومعه:

حاشية الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، المتوفى سنة ١٢٣٠هـ=١٨١٥م على الشرح الكبير للدردير.

وتقريرات الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد، الملقب بعليش (أو عليش)، المتوفى سنة ١٢٩٩هـ=١٨٨٢م.

المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، مطبعة مصطفى محمد بمصر، سنة ١٣٧٣هـ.

● **شرح الكوكب المنير (المختبر المبتكر شرح المختصر):** محمد بن أحمد الفتوح، المعروف بابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ=١٥٦٤م.

والكوكب المُنِير (مُختَصَر التَّحْرِير)، لابن النَّجَّار نفسه.

تَحْقِيق: د. مُحَمَّد الزُّحَيْلِي، ود. نزيه حَمَّاد.

الطَّبَّعة الثانية، مكتبة العبيكان بالرياض، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● **شرح اللُّمَع**: أبو إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن عَلِيّ الشَّيرَازِي، المُتَوَفَّى سنة ٤٧٦هـ=١٠٨٣م.

واللُّمَع، للشَّيرَازِي نفسه.

تَحْقِيق: عَبْد المَجِيد تُرْكِي.

الطَّبَّعة الأولى، دار الغرب الإسلامي ببيروت، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

● **شرح المقاصد**: سَعْد الدِّين مَسْعُود بن عُمَر بن عَبْد الله التَّفْتَّازَانِي الشَّافِعِي، المُتَوَفَّى

سنة ٧٩٣هـ=١٣٩٠م.

والمَقَاصِد (مَقَاصِد الطَّالِبِينَ)، للتَّفْتَّازَانِي نفسه.

تَحْقِيق: د. عَبْد الرَّحْمَن عَمِيرَة.

الطَّبَّعة الأولى، عالم الكتب ببيروت، سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

● **شرح منار الأنوار**: عَزَّ الدِّين عَبْد اللطيف بن عَبْد العَزِيز، المعروف بابن مَلَك،

المُتَوَفَّى سنة ٨٠١هـ=١٣٩٨م.

والمَنَار، لأبي البركات عَبْد الله بن أَحْمَد بن مُحَمَّد، المعروف بحافظ الدِّين النَّسَفِي الحَنَفِي،

المُتَوَفَّى سنة ٧١٠هـ=١٣١٠م.

الطَّبَّعة الأولى، دار الكتب العلميَّة ببيروت، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م. وهي مُصَوَّرة عن

النسخة العُثمانيَّة المطبوعة سنة ١٣٠٨هـ.

● **شرح المَوَاقِف للسَّيِّد الشَّرِيف**: انظر: المَوَاقِف.

● **شرح النَّسَفِيَّة في العَقِيْدَة الإسلاميَّة**: أ. د. عَبْد الملك بن عَبْد الرَّحْمَن السَّعْدِي.

والتَّسْفِيَّة هي العَقَائِد النَّسَفِيَّة، لَنَجْم الدِّين أَبِي حَفْص عُمَر بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن إِسْمَاعِيل

النَّسَفِي السَّمَرْقَنْدِي، المُتَوَفَّى سنة ٥٣٧هـ=١١٤٢م

الطَّبَّعة الرابعة، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● **شرح النووي على مسلم:** انظر: المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج. وهامش إرشاد الساري.

● **شرح وصية الإمام أبي حنيفة:** أكمل الدين محمد بن محمود الباتري الحنفي، المتوفى سنة ٥٧٨٦هـ=١٣٨٤م.

تحقيق: محمد صبحي العايدي، وحمزة محمد وسيم البكري.

الطبعة الأولى، دار الفتح للدراسات والنشر بعمان، الأردن، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● **شقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شعراء عمان (الجزء الثالث):** الشيخ محمد بن راشد بن عزيز الخصيبي.

الطبعة الثانية، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، سنة ١٩٨٩م، المطبعة الوطنية بعمان.

● **صحيح البخاري، المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه:** الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

رقم كتبه وأبوابه وفقاً للمعجم المفهرس وثخفة الأشراف، وصنع فهارسه: محمد نزار تميم، وهيئ نزار تميم، معتمدین النسخة السلطانية المعتمدة على النسخة اليونانية.

شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة، بيروت. تاريخ مقدمة المحققين سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

● **صحيح مسلم، المسمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ:** الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

رقم كتبه وأبوابه وفقاً للمعجم المفهرس وثخفة الأشراف، وصنع فهارسه: محمد بن نزار تميم، وهيئ بن نزار تميم.

الطبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة ببيروت، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

● **الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه:** د. محمد أمان بن

عَلِيِّ الْجَامِيِّ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، سَنَةِ ١٤١٣ هـ.

● صَفْوَةُ الْأَحْكَامِ مِنْ نَيْلِ الْأَوْطَارِ وَسُبُلِ السَّلَامِ: أ. د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيُّ.

الطَّبْعَةُ السَّابِعَةُ، وَهِيَ الطَّبْعَةُ الْأُولَى مِنْ: كِتَاب - نَاشِرُونَ، بَيَّرُوتَ، سَنَةِ ١٤٣٤ هـ = ٢٠١٣ م.

● الصَّوَائِقُ الْمُحْرِقَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالرَّذَقَةِ.

وَيْلِيهِ كِتَاب:

تَطْهِيرُ الْجَنَانِ وَاللِّسَانِ عَنِ الْخَطُورِ وَالتَّفَوُّهِ بِثَلْبِ سَيِّدِنَا مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ: كِلَاهُمَا لِلْمُحَدِّثِ: أَبِي الْعَبَّاسِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَكِّيِّ السَّعْدِيِّ الشَّافِعِيِّ، الشَّهِيرِ بِابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٩٧٤ هـ = ١٥٦٧ م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْوَهَّابِ عَبْدُ اللَّطِيفِ الْحُسَيْنِيُّ الْأَشْعَرِيُّ الْمَالِكِيُّ.

النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْقَاهِرَةِ بِمِصْرَ، دَارُ الطَّبَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةُ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةِ ١٣٧٥ هـ.

● الضَّوءُ اللَّامِعُ لِأَهْلِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ: شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّخَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٩٠٢ هـ = ١٤٩٧ م.

مَنْشُورَاتُ دَارِ مَكْتَبَةِ الْحَيَاةِ بَبَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● الطَّلَعُ السَّعِيدُ الْجَامِعُ أَسْمَاءَ نُجَبَاءِ الصَّبِيِّ: أَبُو الْفَضْلِ كَمَالُ الدِّينِ جَعْفَرُ بْنُ ثَعْلَبِ الْأُدْفُوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٧٤٨ هـ = ١٣٤٧ م.

تَحْقِيقُ: سَعْدُ مُحَمَّدٍ حَسَنَ. مَرَاجَعَةُ: أ. د. طه الحاجري.

الدَّارُ الْمِصْرِيَّةُ، مَطَابِعُ سَجَلِ الْعَرَبِ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةِ ١٩٦٦ م.

● طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ: الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ أَبِي يَعْلَى، وَابْنِ الْفَرَّاءِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٥٢٦ هـ = ١١٣١ م.

طَبْعُهُ: مُحَمَّدُ حَامِدُ بْنُ الشَّيْخِ سَيِّدُ أَحْمَدَ الْفَقِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٩ م.

مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِمِصْرَ، سَنَةِ ١٩٥٢ م.

● **طَبَقَاتُ الْحَنْفِيَّةِ:** ابنُ الحَنَائِي، المَوْلَى علاءُ الدِّينِ عَلِيِّ جَلَبِي بنِ أَمْرِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الحُمَيْدِيِّ الرُّومِيِّ الحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٧٩هـ = ١٥٧٢م.

تَحْقِيقُ: سُفْيَانُ بنُ عَائِشٍ بنِ مُحَمَّدٍ، وفِرَاسُ بنُ خَلِيلٍ مِشْعَلٍ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دارُ ابنِ الجَوَازِيِّ بَعْمَانَ، الْأَرْدَن، سنة ١٤٢٥هـ.

وقد طبع باسم (طَبَقَاتُ الفُقَهَاء)، وسيأتي ذكره.

● **الطَّبَقَاتُ السَّنِّيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنْفِيَّةِ:** تَقِيُّ الدِّينِ بنِ عَبْدِ الْقَادِرِ التَّمِيمِيِّ الدَّارِيِّ الغَزِّيِّ المِصْرِيِّ الحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٠٥هـ (١٠١٠هـ).

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدُ الحُلُو، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م، (الجزء الأول).

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة، سنة ١٩٧٠م.

● **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ:** جمال الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ بنِ الْحَسَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ عُمَرَ بنِ عَلِيِّ بنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ الْأَسْنَوِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٢هـ = ١٣٧٠م.

تَحْقِيقُ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ الْجُبُورِيِّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، رئاسة ديوان الأوقاف، العراق، إحياء التراث الإسلامي، مَطْبَعَةُ الْإِرْشَادِ ببغداد، سنة ١٩٧٠م.

● **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ:** أَبُو بَكْرٍ بنِ هِدَايَةِ اللَّهِ الحُسَيْنِيِّ الْكُرْدِيِّ الْكُورَانِيِّ، المُلَقَّبُ بِالْمُصَنَّفِ، المُتَوَفَّى سنة ١٠١٤هـ = ١٦٠٥م.

تَحْقِيقُ: عادل نويض.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الآفاق الجديدة ببيروت، سنة ١٩٧١م.

● **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى:** تاج الدِّينِ أَبُو نَصْرِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بنِ عَلِيِّ بنِ عَبْدِ الْكَافِي بنِ عَلِيِّ السُّبُكِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧١هـ = ١٣٧٠م.

تَحْقِيقُ: مَحْمُودُ مُحَمَّدُ الطَّنَاحِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م، وَعَبْدُ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدُ الحُلُو، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِالْقَاهِرَةِ، سَنَةِ ١٩٦٤-١٩٧٦ م.

● **طَبَقَاتُ الْفُقَهَاء:** أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ الشَّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٧٦هـ=١٠٨٣م.

تَحْقِيقُ: د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

النَّاشِرُ: دَارُ الرَّائِدِ الْعَرَبِيِّ بِبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٧٠ م.

● **طَبَقَاتُ الْفُقَهَاء:** عَلِيٌّ جَلَبِيٌّ بْنُ أَمْرِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْحَمِيدِيِّ الرَّومِيِّ الْقَاضِي بَعْسُكِرَ أَنْطُولِي الشَّهْرِ بَابِنِ الْجَنَائِيِّ وَبِقُنَالِي زَادَهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٩هـ، الَّذِي نَسَبُهُ نَاشَرُهُ أَحْمَدُ نِيلُهُ إِلَى طَاشِ كُبْرِي زَادَهُ خَطَأً، وَطَبَعَهُ طَبْعَتَيْنِ، كَانَتِ الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ مِنْهُ فِي الْمَوْصِلِ، سَنَةَ ١٩٦١ م، وَهِيَ الَّتِي أَشْرَتْ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْبَحْثِ.

وَقَدْ حَقَّقَ نَسَبَهُ إِلَى ابْنِ الْجَنَائِيِّ: أ. د. مُحْيِي هِلَالِ السَّرْحَانِ.

وَقَدْ طَبَعَ بِاسْمِ (طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ)، وَتَقَدَّمَ ذَكَرَهُ.

● **طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ:** أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عُمَرَ، تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةِ الْأَسَدِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥١هـ=١٤٤٧م.

تَحْقِيقُ: د. الْحَافِظُ عَبْدُ الْعَلِيمِ خَانَ.

رَتَّبَ فَهَارِسُهُ: د. عَبْدُ اللَّهِ أَيْنِسَ الطَّبَّاعِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، عَالَمُ الْكُتُبِ بِبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

● **طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ:** أَبُو عَاصِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَبَّادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الطَّبْعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةَ ١٩٤٦ م فِي بَرِيل، لَيْدَنَ.

● **الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى:** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَنِيعِ الزُّهْرِيِّ الْبَصْرِيِّ (كَاتِبُ الْوَاقِدِيِّ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٣٠هـ=٨٤٥م.

قَدَّمَ لَهُ: د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دَارُ صَادِرِ بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٦٨ م.

وهي الطَّبْعَةُ التي أُشِيرُ إليها عند الإطلاق.

وإذا أَثَرَتْ إلى الطَّبْعَةِ الأوربية ذكرُتها. وعُنوانها: كتاب الطَّبَقَاتِ الكَبِيرِ. عُنِيَ بِتَصْحيحِهِ وطَبَعَهُ: إدوارد سَخَوٌ وجماعته. وطُبِعَ في مَطْبَعَةِ بَرِيل بِمَدِينَةِ لِيدَنْ سنة ١٣٢١هـ = ١٣٥٩هـ. وَنُشِرَ مُصَوِّراً عنها من قِبَلِ مَوْسَسَةِ النَّصْرِ، طِهْرَان، مَطْبَعَةُ كلْشَن.

● طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ: شمس الدِّين مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمَد الدَّوْدِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٤٥هـ = ١٥٣٨م.

تَحْقِيق: عَلِيّ مُحَمَّد عُمَر.

الطَّبْعَةُ الأُولَى، الناشر: مكتبة وَهْبَةِ الْقَاهِرَةِ، مَطْبَعَةُ الاستقلال الكُبْرَى بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٩٧٢م.

● طَلْعَةُ الشَّمْسِ: نور الدِّين أَبُو مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ بن حُمَيْد (أَوْ حَمِيد، كَصِدِّيق) بن سَلُوم السَّالِمِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

وهو شَرَحَ شمس الأَصُول (منظومة أَلْفِيَّة)، لنور الدِّين السَّالِمِيّ نفسه.

الطَّبْعَةُ الثانية، وزارة التُّراث القومي والثقافة في سَلْطَنَةِ عُمَانَ، سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م. المَطْبَعَةُ الشَّرْقِيَّةُ ومكتبتها، سَلْطَنَةُ عُمَانَ.

● طَوَالِعُ الْأَنْوَارِ مِنْ مَطَالِعِ الْأَنْظَارِ: الْقَاضِي نَاصِرُ الدِّين أَبُو سَعِيد عَبْدَ اللَّهِ بن عُمَر بن مُحَمَّد الْبَيْضَاوِيّ الشَّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٨٥هـ = ١٢٨٦م.

تَحْقِيق: عَبَّاسُ سُلَيْمَانَ.

الطَّبْعَةُ الأُولَى، دار الجليل، بَيْرُوت، والمكتبة الأَزْهَرِيَّةُ لِلتُّراث، الْقَاهِرَةِ، سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

● الْعَدْلُ وَالتَّوْحِيدُ وَنَفْيُ التَّشْبِيهِ عَنْ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْحَمِيدِ: الْقَاسِمُ بن إِبْرَاهِيمَ بن إِسْمَاعِيلَ الرَّسِّيّ. انظر: رَسَائِلُ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، ج ١ ص ١٢٣.

● عَقَائِدُ الْإِمَامِيَّةِ: مُحَمَّد رِضَا الْمُظَفَّر.

قَدَّمَ لَهُ: د. حَامِدُ حَفَنِي دَاوُد.

مطابع التَّعْمَانَ، النَّجَف.

● عَقْدُ التَّحْكِيمِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ: أ. د. قَحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْفُرْقَانِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بَعْمَان، الْأُرْدُنُّ، سَنَةُ ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م.

● عُقُودُ الْجُمَانِ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الصَّالِحِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الشَّامِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٤٢ هـ = ١٥٣٦ م.

عُنِيَتْ بِنَشْرِه: لَجْنَةُ إِحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النُّعْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ.

مَطْبَعَةُ الْمَعَارِفِ الشَّرْقِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ، سَنَةُ ١٩٧٤ م.

● الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ مِنْ مَنَاقِبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٤ هـ = ١٣٤٣ م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدِ أَحْمَدَ الْفَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٩ م.

دَارُ الْكَاتِبِ الْعَرَبِيِّ بِبَيْرُوتَ.

● الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا: أ. د. قَحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ.

الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ، كِتَابٌ - نَاشِرُونَ، بِبَيْرُوتَ، سَنَةُ ١٤٣٥ هـ = ٢٠١٤ م.

● الْعَقِيدَةُ النَّظَامِيَّةُ: إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ أَبُو الْمَعَالِي ضِيَاءُ الدِّينِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ الْجَوْنِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٧٨ هـ = ١٠٨٥ م.

تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّدُ الزُّبَيْدِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ سَبِيلِ الرَّشَادِ بِبَيْرُوتَ، وَدَارُ الْفَنَائِسِ بِبَيْرُوتَ، مَرْكَزُ الطَّبَاعَةِ الْحَدِيثَةِ بِبَيْرُوتَ، سَنَةُ ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

● عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ خَلَّافٌ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الزُّهْرَاءُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، الْجَزَائِرِ، سَنَةُ ١٩٩٠ م.

● عُمْدَةُ الْقَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: بَدْرُ الدِّينِ أَبُو الشَّيْخِ وَأَبُو مُحَمَّدٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْعَيْنِيِّ الْعَيْنَتَابِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٥ هـ = ١٤٥١ م.

تَضَمَّنَ: عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ عُمَرُ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بِبَيْرُوتَ، سَنَةُ ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م.

● عَوْنُ الْمَعْبُودِ عَلَى شَرْحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَرْفُ الْحَقِّ الشَّهِيرُ بِمُحَمَّدٍ أَشْرَفُ بْنُ أَمِيرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَيْدَرِ الصَّدِّيقِيِّ الْعَظِيمِ آبَادِي، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ١٣١٠هـ = ١٨٩٢م. وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٢٧٥هـ = ٨٨٩م. اعْتَنَى بِهِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النُّعْمَانِيُّ الْأَثَرِيُّ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ بِبَيْرُوتَ، سَنَةِ ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م. وَعَلَيْهَا أَحْكَامُ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ.

● الْغَايَةُ الْقُصْوَى فِي دِرَايَةِ الْفَتَوَى: الْقَاضِي نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو سَعِيدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَاوِيِّ الشَّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٦٨٥هـ = ١٢٨٦م. تَحْقِيقٌ: أ. د. عَلِيٌّ مُحْيِي الدِّينِ عَلِيُّ الْقَرَّةِ دَاغِي.

دَارُ النَّصْرِ لِلطَّبَاعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِمِصْرَ، سَنَةِ ١٩٨٢م.

● غَايَةُ الْمُرَادِ فِي نَظْمِ الْإِعْتِقَادِ (مَنْظُومَةٌ): نُورُ الدِّينِ السَّالِمِيُّ. انْظُرْ: شَرْحُ غَايَةِ الْمُرَادِ.

● غَايَةُ النَّهْيَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَاءِ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٨٣٣هـ = ١٤٢٩م.

بِعِنَايَةِ: ج. بَرَجِسْتَرَأْسِرَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٥٢هـ = ١٩٣٣م.

مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي بِمِصْرَ، سَنَةِ ١٩٣٢-١٩٣٣م.

● الْغُلُوفُ وَالْفِرَقُ الْغَالِيَّةُ فِي الْحَضَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ: د. عَبْدِ اللَّهِ سَلُومُ السَّامَرَّاوِيُّ، الْمُتَوَفَّى

سَنَةِ ١٩٩٦م.

وَبِذِيلِهِ:

كِتَابُ الزَّيْنَةِ فِي الْكَلِمَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ. الْقِسْمُ الثَّالِثُ، وَهُوَ قِسْمُ الْفِرَقِ وَالْمَذَاهِبِ، لِأَبِي حَاتِمٍ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ الرَّازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٣٢٢هـ = ٩٣٤م.

تَحْقِيقٌ: د. عَبْدِ اللَّهِ سَلُومُ السَّامَرَّاوِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٩٩٦م.

مِنْ مَطْبُوعَاتِ وَزَارَةِ الْإِعْلَامِ الْعِرَاقِيَّةِ، دَارُ الْحُرِّيَةِ لِلطَّبَاعَةِ، مَطْبَعَةُ الْحُكُومَةِ بِبَغْدَادَ سَنَةِ

١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

● الغُنيَّة لطالبي طريق الحق عزَّ وجلَّ: الشَّيخ عَبْدُ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيَّ بنُ مُوسَى بنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٦١هـ = ١١١٦م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ خَالِدُ عُمَر.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار إحياء التُّراثِ الْعَرَبِيِّ ببيروت، سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

● الْفَائِقُ فِي أُصُولِ الدِّينِ: رُكْنُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدٍ الْمَلَاهِي الْخَوَارِزْمِيُّ الْمُعْتَزِلِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٣٦هـ = ١١٤١م.

تَحْقِيقُ وتقديم: ويلفرد مادلونك، مارتين مكدرموت.

انتشارات: مُؤَسَّسَةُ پُروهي شي حكمت وفلسفة إيران، ومُؤَسَّسَةُ مَطَالِعَاتِ إِسْلَامِيَّ دَانِشْغَاهِ آزاد برلين - ألمان جَامِعَةِ برلين. طُبِعَ في طهران، سنة ١٣٨٦هـ.

● فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ: انظر: مجموع فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقْيِ الدِّينِ.

● فَتَحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بنِ إِسْمَاعِيلَ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ الْمُغِيرَةِ بنِ بَرْدِزْبَهَ الْجُعْفِيِّ الْبُخَارِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ = ٨٧٠م. ومُقَدِّمته «هُدَى السَّارِي»: كلاهما لِشَهَابِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بنِ عَلِيَّ بنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ، المعروف بابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ = ١٤٤٩م.

تَحْقِيقُ: جَمَاعَةُ بِأَشْرَافِ الشَّيْخِ شُعَيْبِ الْأَرْزَوُوطِ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الرِّسَالَةِ الْعَالِمِيَّةِ، دِمَشْقُ وَبَيْرُوتُ، سنة ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

● فَتَحُ الْمَحْجِدِ شَرْحُ كِتَابِ التَّوْحِيدِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنِ حَسَنِ ابْنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٨٥هـ = ١٨٦٩م.

وكتاب التَّوْحِيدِ، لِلشَّيْخِ مُحَمَّدَ بنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (جَدِّهِ)، المُتَوَفَّى سنة ١٢٠٦هـ = ١٧٩٢م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدِ أَحْمَدَ الْفَقِي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م.

راجع حواشيه وصَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ بَازٍ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

مكتبة التُّراثِ الْإِسْلَامِيِّ بِالْقَاهِرَةِ، دار طيبة للنشر بالرياض، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قَطَر.

- فجر الإسلام: أحمد أمين، المتوفى سنة ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.
الطبعة العاشرة، لجنة التأليف والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٥م.
- الفرق الإسلامية. وهو ذيل كتاب شرح المواقف: شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرمانى البغدادى الشافعى، المتوفى سنة ٧٨٦هـ=١٣٨٥م.
تحقيق: سليمة عبد الرسول.
مطبعة الإرشاد ببغداد، سنة ١٩٧٣م.
- الفرق بين الفرق: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى الإسفرائينى التميمى، المتوفى سنة ٤٢٩هـ=١٠٣٧م.
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المتوفى سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.
الناشر: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، مطبعة المدني بالقاهرة.
- فرق الشيعة: أبو محمد الحسن بن موسى بن الحسن النوبختي، المتوفى سنة ٣١٠هـ=٩٢٢م.
علق عليه: محمد صادق بحر العلوم.
الطبعة الرابعة، المطبعة الحيدرية، النجف، سنة ١٩٦٩م.
والطبعة الثانية، دار الأضواء ببغروت، سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل: الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، المتوفى سنة ٤٥٦هـ=١٠٦٤م.
تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عميرة.
الطبعة الثانية، دار الجليل ببغروت، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال: أبو الوليد محمد بن أحمد ابن الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الملقب بابن رشد الحفيد، المتوفى سنة ٥٩٥هـ=١١٩٨م.
دار المعارف بمصر.

● **الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ:** أَبُو بَكْرُ الْجَصَّاصُ، أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الرَّازِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٠هـ = ٩٨٠م.

تَحْقِيقُ: د. عَجِيلُ جَاسِمُ النُّشْمِيِّ.

الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْكُوَيْتُ، سَنَةَ ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

● **الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ، لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ:** انْظُرْ: شَرْحُهُ لِعَلِيِّ الْقَارِي، وَالْقَوْلُ الْفَصْلُ.

● **فِقْهُ الْإِمَامِ الْأَوْزَاعِيِّ:** أ. د. عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْجُبُورِيِّ.

وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ الْعِرَاقِيَّةِ، مَطْبَعَةُ الْإِرْشَادِ بَبْغَدَادَ، سَنَةَ ١٩٧٧م.

● **الْفِكْرُ السِّيَاسِيُّ عِنْدَ الْإِبَاضِيَّةِ مِنْ خِلَالِ آرَاءِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ أَطَقَيْشٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م:** عَدُونُ جِهْلَانِ الْعُمَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

نَشْرُ جَمْعِيَةِ التُّرَاثِ بِالْقَرَارَةِ - الْجَزَائِرِ.

● **الْفَهْرِسْتُ:** أَبُو الْفَرَجِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ النَّدِيمِ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٣٨هـ = ١٠٤٧م.

النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ بَبِيرُوتَ، سَنَةَ ١٩٧٨م، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمِصْرَ.

● **الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنْفِيَّةِ:** وَمَعَهُ: التَّعْلِيلَاتُ السَّنِيَّةُ عَلَى الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ: وَكِلَاهُمَا لِأَبِي الْحَسَنَاتِ مُحَمَّدَ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ مُحَمَّدَ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ مُحَمَّدَ أَمِينِ اللَّهِ اللَّكْنَويِّ الْهِنْدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٠٤هـ = ١٨٨٧م.

النَّاشِرُ: نُورُ مُحَمَّدَ كَارْخَانِهِ تِجَارَتِ كُتُبِ آرَامِ بَاغِ كِرَاجِيِّ. وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ فِي مَشْهُورِ بَرِيَسِ كِرَاجِيِّ سَنَةَ ١٣٩٣هـ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣٢٤هـ.

وَمَعَهُ:

طَرَبُ الْأَمَاتِلِ بِتَرَاجُمِ الْأَفَاضِلِ، لِأَبِي الْحَسَنَاتِ أَيْضًا، وَهُوَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ حَجَرِيَّةٍ. وَالطَّبْعَةُ الَّتِي اعْتَنَى بِهَا: أَحْمَدُ الزُّعْبِيُّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، شَرَكَةُ دَارِ الْأَرْقَمِ بْنِ أَبِي الْأَرْقَمِ بَبِيرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

● فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ: عَبْدُ الْعَلِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ نِظَامِ الدِّينِ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٢٥هـ=١٨١٠م.

وهو شَرْحُ مُسَلِّمِ الثُّبُوتِ، لِمُحِبِّ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الشَّكُورِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١١٩هـ=١٧٠٧م.
وهو مطبوع بهامش المُسْتَصْفَى لِلْعَزَالِيِّ.

● فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: مُحَمَّدُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنِ تَاجِ الْعَارِفِينَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُنَاوِيِّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٣١هـ=١٦٢٢م.

وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ فِي أَحَادِيثِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ، لَجَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السِّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ=١٥٠٥م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٣٥٦هـ=١٩٣٨م.

● الْقَائِمُوسُ الْمُحِيطُ: مَجْدُ الدِّينِ أَبُو الطَّاهِرِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّدِيقِيِّ الشَّيرَازِيِّ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨١٧هـ=١٤١٥م.

تَحْقِيقُ: مَكْتَبُ تَحْقِيقِ التَّرَاثِ فِي مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

وَانْظُرْ: تَاجُ الْعُرُوسِ لِلزَّيْدِيِّ.

● الْقَصِيدَةُ الْقُشَيْرِيَّةُ: أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْقُشَيْرِيُّ. انْظُرْ: شَرْحُ الْقَصِيدَةِ الْقُشَيْرِيَّةِ.

● قَوَاعِدُ عَقَائِدِ آلِ مُحَمَّدٍ: بَيَانُ مَذْهَبِ الْبَاطِنِيَّةِ وَبَطْلَانِهِ.

● الْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ (قَوَانِينُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَسَائِلُ الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ): مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، بْنِ جُرَيِّءِ الْكَلْبِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤١هـ=١٣٤٠م.

دار العلم للملايين ببَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٦٨م.

● الْقَوْلُ الْفَصْلُ شَرْحُ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ: مُحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ بَهَاءِ الدِّينِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٥٦هـ=١٥٤٩م.

وَالْفِقْهُ الْأَكْبَرُ، لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ بْنِ ثَابِتَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٥٠هـ=٧٦٧م.

مَكْتَبَةُ الْحَقِيقَةِ بِإِسْتَنْبُولَ، تُرْكِيَا، سَنَةَ ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● الكَاشِف فِي مَعْرِفَةِ مَنْ لَهُ رَوَايَةُ فِي الْكُتُبِ السَّنَّة: الحافظ شمس الدِّين أبو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م. وحَاشِيَتُهُ، لِلإِمَام بُرْهَان الدِّين أَبِي الْوَفَاء إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد، سِبْط ابن الْعَجَمِيّ الْحَلَبِيّ، المُتَوَفَى سنة ٨٤١هـ=١٤٣٧م.

قَابَلَهُمَا بِأَصْل مُؤَلَّفِيهِمَا وَقَدَّمَ لَهُمَا وَعَلَّقَ عَلَيْهِمَا: الشَّيْخ مُحَمَّد عَوَّامَة. وَخَرَجَ نُصُوصُهُمَا: أَحْمَد مُحَمَّد نَمِر الْخَطِيب.

الطَّبَعَة الْأُولَى، دار الْقِبْلَة لِلتَّحْقِيقِ الْإِسْلَامِيَّة، جَدَّة، وَمُؤَسَّسَة عُلُوم الْقُرْآن، جَدَّة، الْمَمْلَكَة الْعَرَبِيَّة السُّعُودِيَّة، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

● الْكَامِل: أَبُو الْعَبَّاس مُحَمَّد بن يَزِيد الْمُبَرِّد الْأَزْدِيّ، المُتَوَفَى سنة ٢٨٦هـ=٨٩٩م.

تَحْقِيق: مُحَمَّد أَبُو الْفَضْل إِبْرَاهِيم، المُتَوَفَى سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م، وَالسَّيِّد شَحَاتَة.

دار نَهْضَة مِصْر للطبع والنشر فِي الْفَجَالَة بِالْقَاهِرَة، مَطْبَعَة نَهْضَة مِصْر فِي الْفَجَالَة بِالْقَاهِرَة. وَتَحْقِيق: د. مُحَمَّد أَحْمَد الدَّالِي.

الطَّبَعَة الثَّالِثَة، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة بَبَيْرُوت، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● كَشَافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ وَالْعُلُوم: مُحَمَّد أَعْلَى بن شَيْخ عَلِيّ بن قَاضِي مُحَمَّد حَامِد الْفَارُوقِي الْحَنْفِيّ التَّهَانَوِيّ، كَانَ حَيًّا سنة ١١٥٨هـ.

إِشْرَاف وَمِرَاجَعَة: د. رَفِيق الْعَجْم. تَحْقِيق: د. عَلِيّ دَحْرُوج. نَقْل النَّصِّ الْفَارِسِيّ إِلَى الْعَرَبِيَّة: د. عَبْدُ اللَّهِ الْخَالِدِيّ. التَّرْجُمَة الْأَجْنِبِيَّة: د. جُورْج زَيْنَانِي.

الطَّبَعَة الْأُولَى، مَكْتَبَة لُبْنَان نَاشِرُون، بَبَيْرُوت، سنة ١٩٩٦م.

● الْكَشَاف عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ وَعُيُونِ الْأَقَاوِيلِ فِي وَجْهِهِ التَّأْوِيلِ: جَارُ اللَّهِ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُود بن عُمَر بن مُحَمَّد الزَّمْخَشَرِيّ الْخُوارَزْمِيّ الْمُعْتَزِلِيّ الْحَنْفِيّ، المُتَوَفَى سنة ٥٣٨هـ=١١٤٤م.

اعْتَنَى بِهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: خَلِيل مَأْمُون شَيْحَا.

الطَّبَعَة الْأُولَى، دار الْمَعْرِفَة بَبَيْرُوت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

- كَشَفَ الظُّنُونُ عَنْ أَسَامِي الْكُتُبِ وَالْفُنُونِ: مُصْطَفَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، الشَّهِيرُ بِحَاجِي خَلِيفَةَ وَبِكَاتِبِ جَلَبِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٦٧هـ = ١٦٥٧م.
- طَبَعَ بِعَيْنَاةٍ: مُحَمَّدٌ شَرَفُ الدِّينِ يَاقِيَا، وَرَفَعَتْ بَيْلَكَه الْكَلِيسِي.
- مَنْشُورَات مَكْتَبَةِ الْمُثَنَّى بِبَغْدَادَ، وَهِيَ الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى طَبْعَةِ إِسْتَانْبُولَ، سَنَةَ ١٩٤١م.
- كَشَفَ الْفِتَاحُ الْمُزْنَى عَنْ مُهِمَّاتِ الْأَسَامِي وَالْكُنَى: بَدْرُ الدِّينِ أَبُو الثَّنَاءِ وَأَبُو مُحَمَّدٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْعَيْنِيِّ الْعَيْنَتَابِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٥هـ = ١٤٥١م.
- تَحْقِيقٌ: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ نَمِرُ الْخَطِيبُ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَرْكَزُ النِّشْرِ الْعِلْمِيِّ، جَامِعَةُ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، جَدَّةَ، الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، مَطَابِعُ جَامِعَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، سَنَةَ ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- كِفَايَةُ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ: انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى كِفَايَةِ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ.
- الْكُلِّيَّاتِ، مُعْجَمٌ فِي الْمُصْطَلَحَاتِ وَالْفُرُوقِ اللَّغَوِيَّةِ: أَبُو الْبَقَاءِ أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى الْحُسَيْنِيِّ الْكَفَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٩٤هـ = ١٦٨٣م.
- تَحْقِيقٌ: د. عَدْنَانُ دَرْوَيْشَ، وَمُحَمَّدُ الْمِصْرِيُّ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- الْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٦١هـ = ١٤٥٧م، وَتَحْقِيقُ رِسَالَتِهِ: إِعْرَابُ قَوْلِهِ ﷺ: كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ... أ. د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيُّ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، كِتَابٌ - نَاشِرُونَ، بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.
- اللَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ: عَزَّ الدِّينُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّيْبَانِيِّ الْجَزْرِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَثِيرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٣٠هـ = ١٢٣٣م.
- النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْمُثَنَّى بِبَغْدَادَ.
- لَحْظُ الْأَلْحَاطِ بِذِيلِ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ: ابْنُ فَهْدٍ الْمَكِّي. انْظُرْ: تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ.
- لِسَانُ الْعَرَبِ: أَبُو الْفَضْلِ جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُكْرَمَ، بَنَ مَنْظُورَ الْإِفْرِيقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧١١هـ = ١٣١١م.
- دَارُ صَادِرِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٦٨م.

● **لِسَانُ الْمِيزَانِ:** شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيُّ، المشهور بابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: مُؤَسَّسَةُ الْأَعْلَمِيَّ لِلْمَطْبُوعَاتِ بَبَيْرُوتَ، سنة ١٩٧١م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَنِ الطَّبَعَةِ الْأُولَى المطبوعة بِمَطْبَعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النَّظَامِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكْنِ، سنة ١٣٢٩هـ.

● **اللَّمَعُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ:** أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ الشَّافِعِيِّ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ الشَّيرَازِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٧٦هـ=١٠٨٣م.

تَحْقِيقُ: مُحْيِي الدِّينِ دِيبِ مَسْتَوٍ، وَيُونُسُ عَلِيٍّ بَدِيوِي.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ، وَدَارُ ابْنِ كَثِيرٍ، دِمَشْقُ وَبَبَيْرُوتَ، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● **لَوَائِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ وَسَوَاطِعُ الْأَسْرَارِ الْأَثَرِيَّةِ:** مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَالِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَنْبَلِيِّ السَّفَارِينِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١١٨٨هـ. وَهُوَ شَرَحَ مَنْظُومَةَ: الدُّرَّةَ الْمُضِيَّةَ فِي عَقِيدَةِ الْفِرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ. وَالشَّرْحَ وَالْمَنْظُومَةَ كِلَاهُمَا لِلْسَّفَارِينِيِّ.

الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ بَبَيْرُوتَ، وَدَارُ الْخَانِي بِالرِّيَّاضِ، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

● **مَالِكُ:** الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو زُهْرَةَ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

دَارُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ بِالْقَاهِرَةِ.

● **الْمَبَانِي:** مُؤَلَّفٌ مَجْهُولٌ. انْظُرْ: مُقَدِّمَتَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ.

● **مُتَشَابِهُ الْقُرْآنِ:** الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَلِيلِ الْهَمْدَانِيُّ الْأَسَدَابَادِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمُعْتَزِلِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٤١٥هـ=١٠٢٥م.

تَحْقِيقُ: د. عَدْنَانُ مُحَمَّدُ زَرْزُور.

دَارُ التَّرَاثِ بِالْقَاهِرَةِ، دَارُ النَّصْرِ لِلطَّبَاعَةِ بِالْقَاهِرَةِ.

● **مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ:** الْمَيْدَانِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّيْسَابُورِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٥١٨هـ=١١٢٤م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، صَيْدَا وَبَبَيْرُوتَ، لُبْنَانُ، سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

● مجموع فتاوى شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، المتوفى سنة ٧٢٨هـ = ١٣٢٨م.

جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، وساعده ابنه محمد.

طبع بأمر الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود، وعلى نفقته الخاصة. الطبعة الأولى، ج ١-٣٠ مطابع الرياض سنة ١٣٨١-١٣٨٣هـ، وج ٣١-٣٧ مطبعة الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٨٦هـ.

● المحبر: أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي، المتوفى سنة ٢٤٥هـ = ٨٦٠م.

رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، المتوفى سنة ٢٧٥هـ = ٨٨٨م.

اعتنت بتصحيح الكتاب: أ. د. ايلزه ليختن شتير.

منشورات المكتب التجاري بيروت، وهي الطبعة المصورة على طبعة الدائرة العثمانية بحيدر آباد التي طبعت سنة ١٣٦١هـ.

● المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المحاربي الغرناطي المالكي، ابن عطية، المتوفى سنة ٥٤٢هـ = ١١٤٨م.

الطبعة الأولى، دار ابن حزم بيروت، سنة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

● محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكام والمتكلمين: فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الخطيب التيمي البكري القرشي الشافعي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ = ١٢١٠م.

وبذيله:

تلخيص المحصل، لنصير الدين الطوسي أبي عبد الله محمد بن محمد بن الحسن، المتوفى سنة ٦٧٢هـ = ١٢٧٤م.

مراجعة وتقديم: طه عبد الرؤوف سعد.

مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

● المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الخطيب التيمي البكري القرشي الشافعي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ = ١٢١٠م.

- تَحْقِيقُ: أ. د. طه جَابِر فَيَاض العُلَوَانِي، المُتَوَفَى سنة ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.
- الطَّبْعَةُ الثانية، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ بَبَيْرُوت، سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- مُحَمَّد عَبْدُهُ - المصلح الأستاذ: أ. د. قَحْطَان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّورِي.
- نُشِرَ فِي تِسْعَةِ أَعْدَادٍ مِنْ مَجَلَّةِ الرِّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِبَغْدَاد، سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- المَحِيطُ بِالتَّكْلِيفِ فِي الْعَقَائِدِ. وَيُسَمَّى (المجموع المَحِيطُ بِالتَّكْلِيفِ فِي الْعَقَائِدِ):
القَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْخَلِيلِ الْهَمْدَانِي الْأَسَدَابَاذِي الشَّافِعِي الْمُعْتَزَلِي، المُتَوَفَى
سنة ٤١٥هـ = ١٠٢٥م. جمعه: الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَتْوِيه.
- تَحْقِيقُ: عُمَرُ السَّيِّدِ عَزَمِي. ومراجعة: د. أَحْمَدُ فَوَّادِ الْأَهْوَانِي.
- المُؤَسَّسَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلتَّأْلِيفِ وَالْأَنْبَاءِ وَالنَّشْرِ - تُرَانَا، الشَّرْكَةُ الْمِصْرِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ
بِالْقَاهِرَةِ.
- مُخْتَارُ الصَّحَاحِ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الرَّازِي، المُتَوَفَى بَعْدَ سَنَةِ ٦٦٦هـ.
إِخْرَاجُ: دَائِرَةُ الْمَعَاجِمِ فِي مَكْتَبَةِ لُبْنَانَ.
- مَكْتَبَةُ لُبْنَانَ بِبَيْرُوت، سنة ١٩٨٥م.
- الْمُخْتَارُ مِنْ كُنُوزِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، شَرْحُ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا فِي أُصُولِ الدِّينِ: د. مُحَمَّدُ
عَبْدُ اللَّهِ دِرَاز، المُتَوَفَى سنة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م.
- الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، إِدَارَةُ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي دَوْلَةِ قَطَرْ،
الْعَالِمِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، الدَّوْحَةُ، قَطَرْ، سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- الْمُخْتَصَرُ فِي أُصُولِ الدِّينِ: الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْخَلِيلِ الْهَمْدَانِي
الْأَسَدَابَاذِي الشَّافِعِي الْمُعْتَزَلِي. انظر: رَسَائِلُ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، ج ١ ص ١٨٩.
- مُخْتَصَرُ مُنْتَهَى السُّؤُولِ وَالْأَمَلِ فِي عِلْمِي الْأُصُولِ وَالْجَدَلِ: جَمَالُ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو
عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْحَاجِبِ الْمَالِكِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٦٤٦هـ = ١٢٤٩م.
- دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقُ: د. نَذِيرُ حَمَادُو.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الشَّرْكَةُ الْجَزَائِرِيَّةُ اللَّبْنَانِيَّةُ، وَدَارُ ابْنِ حَزْمِ بَيْرُوت، سنة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

● المَدْخَلُ إِلَى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ: أ. د. مُنِيرُ حَمِيدِ الْبِيَّاتِيِّ، وَ أ. د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، وَزَارَةُ التَّعْلِيمِ الْعَالِي وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيَّةِ، دَارُ الْحُرِّيَّةِ بِبَغْدَادَ، سَنَةُ ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.

● مِرْآةُ الْجَنَانِ وَعِبْرَةُ الْيَقْظَانِ فِي مَعْرِفَةِ مَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَوَادِثِ الزَّمَانِ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْيَمَنِيُّ الْمَكِّيُّ الْيَافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٦٨ هـ = ١٣٦٧ م.

مَنْشُورَاتُ مُؤَسَّسَةِ الْأَعْلَمِيِّ لِلْمَطْبُوعَاتِ بِبَيْرُوتَ، سَنَةُ ١٩٧٠ م، وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى بِحَيْدَرِ أَبَادِ الدَّكْنِ سَنَةَ ١٣٣٧ هـ.

● مَرَاصِدُ الْإِطْلَاعِ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَمَكَةِ وَالْبِقَاعِ، وَهُوَ مُخْتَصَرُ مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ لِْيَاقُوتَ: صَفِيِّ الدِّينِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٣٩ هـ = ١٣٣٨ م. تَحْقِيقُ: عَلِيِّ مُحَمَّدٍ الْبَجَاوِيِّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٥٤ م.

● الْمُسَامَرَةُ بِشَرْحِ الْمُسَايَرَةِ: كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ أَبِي شَرِيفٍ الْقُدْسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٠٦ هـ = ١٥٠٠ م.

وَالْمُسَايَرَةُ فِي الْعَقَائِدِ الْمُنْحِيَةِ فِي الْآخِرَةِ، لِكَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنِ هُمَامِ الدِّينِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ حَمِيدِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ السِّيَوَاسِيِّ السَّكَنْدَرِيِّ الْقَاهِرِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالْكَمَالِ بْنِ الْهُمَامِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٦١ هـ = ١٤٥٧ م.

وَبِهَامِشِهِ:

شَرْحُ الْمُسَايَرَةِ، لِأَبِي الْفَدَاءِ زَيْنِ الدِّينِ قَاسِمِ بْنِ قُطْلُوبُغَا الْحَنْفِيِّ السُّودُونِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٧٩ هـ = ١٤٧٤ م.

وَنَتَائِجُ الْمَذَاكِرَةِ بِتَحْقِيقِ مَبَاحِثِ الْمُسَايَرَةِ، لِمُحَمَّدٍ مُخَيِّ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.

الْمَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى بِمِصْرَ، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ.

● الْمُسَايَرَةُ: الْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٦١ هـ. انْظُرْ: الْمُسَامَرَةُ.

● **المُسْتَصْنَى من علم الأصول:** الإمام حُجَّة الإسلام أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغزالي الطُّوسِي الشَّافِعِي، المُتَوَفَى سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

وبذيله:

فَوَاتِح الرَّحْمُوت بِشَرْح مُسَلِّم الثُّبُوت، لأبي العَبَّاس عَبْد الْعَلِي مُحَمَّد بن نظام الدِّين مُحَمَّد الأَنْصَارِي الهِنْدِي، المُتَوَفَى سنة ١٢٢٥هـ=١٨١٠م.

ومُسَلِّم الثُّبُوت، للشيخ مُحِبَّ الله بن عَبْد الشَّكُور البَهَارِي الهِنْدِي الحَنَفِي، المُتَوَفَى سنة ١١١٩هـ=١٧٠٧م.

دار صادر ببيروت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى التي طبع الجزء الأول منها سنة ١٣٢٢هـ، والجزء الثاني سنة ١٣٢٤-١٣٢٥هـ، بالمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّة بِبُؤْلَاق وَمِصْر.

● **مُسَلِّم الثُّبُوت:** ابن عَبْد الشَّكُور. انظر: فَوَاتِح الرَّحْمُوت.

● **مُسْنَدُ الإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل،** المُتَوَفَى سنة ٢٤١هـ=٨٥٥م.

الطَّبْعَةُ التي أَشْرَفَ عَلَى تَحْقِيقِهَا الشَّيْخُ شُعَيْب الأَرْنَؤُوط، المُتَوَفَى سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.
الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ ببيروت، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

● **مُسْنَدُ الرَّبِيع:** انظر: شرح الجَامِع الصَّحِيح.

● **مَشَارِقُ أَنْوَارِ الْعُقُول:** نور الدِّين أَبُو مُحَمَّد عَبْد الله بن حَمِيد (أَوْ حَمِيد كَصِدِّيق) بن سَلُوم السَّالِمِي، المُتَوَفَى سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م. وهو شَرْح منظومة (أَنْوَارِ الْعُقُول). والشَّرْح والمنظومة كلاهما للسَّالِمِي.

حَقَقَهُ: عَبْد الرَّحْمَن عَمِيرَة. صَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: الشَّيْخ أَحْمَد بن حمد الخَلِيلِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الجيل ببيروت، سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

● **مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَار:** مُحَمَّد بن جَبَّان بن أَحْمَد، أَبُو حَاتِم البُسْتِي، المُتَوَفَى سنة ٣٥٤هـ=٩٦٥م.

صَحَّحَهُ: م. فلايشهر.

مَطْبَعَةُ لَجْنَةِ التَّأْلِيفِ وَالتَّرْجُمَةِ وَالنَّشْرَ بِالقَاهِرَة، سنة ١٩٥٩م.

- **المَطَالِبُ الْعَالِيَةُ مِنَ الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ:** فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْخَطِيبِ التِّيْمِيِّ الْبَكْرِيِّ الْقُرَشِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٦هـ = ١٢١٠م.
تَحْقِيقُ: د. أَحْمَدُ حِجَازِي السَّقَا.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- **مَعَارِجُ الْقَبُولِ بِشَرْحِ سُلَمِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ (فِي التَّوْحِيدِ)، (سُلَمِ الْوُصُولِ أَرْجُوزَةً، وَشَرْحُهَا مَعَارِجُ الْقَبُولِ)،** كِلَاهُمَا: لِلشَّيْخِ حَافِظِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَكَمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م.
تَحْقِيقُ: أَبِي مُعَاوِيَةَ مَازِنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَحْصَلِيِّ الْبَيْرُوتِيِّ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مُؤَسَّسَةُ الرِّيَّانِ ببيروت، سنة ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- **الْمَعَالِمُ الدِّينِيَّةُ فِي الْعَقَائِدِ الْإِلَهِيَّةِ:** يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحُسَيْنِيِّ الْعَلَوِيِّ الزَّيْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩هـ = ١٣٤٤م.
تَحْقِيقُ: سَيِّدُ مُخْتَارِ مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ حَشَاد.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الفكر المعاصر ببيروت، سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- **مَعَانِي الْقُرْآنِ:** أَبُو زَكْرِيَاءُ يَحْيَى بْنُ زِيَادِ الْفَرَّاءِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٧هـ = ٨٢٢م.
الجزء الأول: تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ يُونُسُفُ نَجَاقِي، وَمُحَمَّدُ عَلِيٌّ النَّجَّار.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، سَنَةَ ١٩٨٠م.
- الجزء الثاني: تَحْقِيقُ وَمِرَاجَعَةُ: مُحَمَّدُ عَلِيٌّ النَّجَّار.
- الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ (تَرَاتِنًا)، سَنَةَ ٢٠٠٠م.
- الجزء الثالث: تَحْقِيقُ: د. عَبْدُ الْفَتَّاحِ إِسْمَاعِيلُ شَلْبِي، وَمِرَاجَعَةُ: أ. عَلِيٌّ النَّجْدِي نَاصِف.
- الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ (تَرَاتِنًا)، سَنَةَ ٢٠٠١م.
- وطُبِعَتِ الْأَجْزَاءُ الثَّلَاثَةُ فِي مَطَابِعِ الْهَيْئَةِ الْمِصْرِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْكِتَابِ.
- **مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ:** الزَّجَّاجُ، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣١١هـ.
شَرْحٌ وَتَحْقِيقُ: د. عَبْدُ الْجَلِيلِ عَبْدُهُ شَلْبِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، عالم الكتب ببيروت، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

● الْمُعْتَزَلَةُ وَأَصُولُهَا الْخَمْسَةُ وَمَوْقِفُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْهَا: عَوَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعْتِقِ.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، مكتبة الرُّشد، الرياض، المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

● مُعْجَمُ الْأَعْلَامِ: (وهو مُخْتَصَرُ كِتَابِ الْأَعْلَامِ لِلزُّرْكَانِيِّ): بَسَامُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَابِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الْجَفَّانُ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

● مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، تَرَاوَمُ مُصَنِّفِي الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ: عُمَرُ رِضَا كَحَّالَة، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

النَّاشِر: مَكْتَبَةُ الْمُثَنَّى بِبَغْدَاد، وَدَارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ بِبَيْرُوتَ، وَهِيَ الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي طُبِعَتْ بِمَطْبَعَةِ التَّرْقِي بِدِمَشْقَ.

وَالطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الرَّسَالَةِ بِبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

● مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ: أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسَ بْنِ زَكَرِيَّا الشَّافِعِيُّ الْمَالِكِيُّ

الرَّازِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٩٥هـ=١٠٠٤م.

اعْتَنَى بِهِ: د. مُحَمَّدُ عَوَظُ مُرْعَب، وَفَاطِمَةُ مُحَمَّدُ أَصْلَان.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ بِبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

● الْمُعَمَّرُونَ وَالْوَصَايَا: أَبُو حَاتِمِ السَّجِسْتَانِي، سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عُثْمَانَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

٢٤٨هـ=٨٦٢م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْمُنْعِمِ عَامِر.

دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيُّ وَشُرَكَاهُ، الْقَاهِرَةُ، سَنَةَ ١٩٦١م.

● الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ: أَبُو الْفَتْحِ نَاصِرُ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّيِّدِ أَبِي الْمَكَارِمِ بْنِ عَلِيٍّ

الْمُطَرِّزِيُّ الْخُوَارَزْمِيُّ الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦١٠هـ=١٢١٣م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ فَاخُورِي، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ مُخْتَار.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ لُبْنَانَ نَاشِرُونَ، بَيْرُوتَ، طُبِعَ فِي لُبْنَانَ، سَنَةَ ١٩٩٩م.

● مفاتيح العلوم: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي، المتوفى سنة ٣٨٧هـ=٩٩٧م.

الطبعة الثانية، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

● مفتاح الباب: ابن مخدوم، أبو الفتح بن مخدوم الخادم الحسيني العربشاهي، المتوفى سنة ٩٧٦هـ. والمراد بالباب هو الباب الحادي عشر، للعلامة الحلبي حسن بن يوسف بن علي بن المطهر، المتوفى سنة ٧٢٦هـ=١٣٢٥م.

ومعه شرح آخر على الباب هو:

النافع يوم الحشر، لمقداد بن عبد الله بن محمد السيواري الحلبي، المتوفى سنة ٨٢٦هـ=١٤٢٣م.

تحقيق: د. مهدي محقق.

مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس رضوي - مشهد، سنة ١٣٧٤هـ.

● مفردات ألفاظ القرآن: الحسين بن محمد، الراغب الأصفهاني، المتوفى سنة ٥٠٢هـ=١١٠٨م.

تحقيق: صفوان عدنان داودي.

الطبعة الرابعة، دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● المفصل في علوم البلاغة العربية: د. عيسى علي العاكوب.

الطبعة الثانية، دار القلم بدبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، سنة ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

● المقاصد (مقاصد الطالبين): التفتازاني. انظر: شرح المقاصد.

● مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق الأشعري، المتوفى سنة ٣٢٤هـ=٩٣٦م.

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المتوفى سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

طبعة المكتبة العصرية ببيروت وصيدا، الدار النموذجية والمطبعة العصرية ببيروت، سنة

١٤١٩هـ=١٩٩٩م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● المَقَالَاتُ وَالْفِرَقُ: سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ الْأَشْعَرِيِّ الْقُمِّيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠١هـ=٩١٣م.

تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّدُ جَوَادُ مَشْكُورٌ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ حَيْدَرِيٍّ، طَهْرَان، سَنَةَ ١٩٦٣م.

● الْمُقَدِّمَةُ: أَبُو زَيْدٍ وَلِيُّ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، بْنِ خَلْدُونِ الْحَضَرَمِيِّ الْمَغْرِبِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٠٨هـ=١٤٠٦م.

تَحْقِيقُ: دَرْوِيشُ الْجَوِيدِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، الدَّارُ النَّمُوذَجِيَّةُ، الْمَطْبَعَةُ الْعَصْرِيَّةُ، بَيْرُوتُ سَنَةَ ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

● مُقَدِّمَةُ جَامِعِ التَّفَاسِيرِ: أَبُو الْقَاسِمِ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّائِغِ الْأَصْفَهَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٠٢هـ=١١٠٨م.

تَحْقِيقُ: د. أَحْمَدُ حَسَنُ فَرَاحَاتٍ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الدَّعْوَةِ بِالْكُوَيْتِ، سَنَةَ ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

● مُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْمَبَانِي فِي نَظْمِ الْمَعَانِي: الْمَوْلَفُ مَجْهُولٌ. بَدَأَ سَنَةَ ٤٢٥هـ. انْظُرْ: مُقَدِّمَتَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ.

● مُقَدِّمَتَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ: وَهُمَا: مُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْمَبَانِي فِي نَظْمِ الْمَعَانِي، وَهُوَ تَفْسِيرٌ، وَمَوْلَفُهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ. وَمُقَدِّمَةُ تَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةَ عَبْدِ الْحَقِّ الْغُرْنَاطِيِّ، الْمُسَمًّى بِالْمُحَرَّرِ الْوَجِيزِ (الَّذِي تَقْدُمُ).

نَشَرَهُمَا وَوَقَفَ عَلَى تَصْحِيحِهِمَا وَطَبْعَهُمَا: الْمُسْتَشْرِقُ أَرْثَرُ جَفْرِي.

النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي بِالْقَاهِرَةِ، وَمَكْتَبَةُ الْمُثَنَّى بِبَغْدَادٍ، مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ بِمِصْرٍ، سَنَةَ

١٩٥٤م.

● المَلَل والنَّحْل: أبو الفَتْح مُحَمَّد بن عَبْدِ الْكَرِيم بن أَبِي بَكْر أَحْمَد الشَّهْرَسْتَانِي الشَّافِعِي، المُتَوَفَى سنة ٥٤٨هـ=١١٥٣م.

تَصْحِيحٌ وَتَعْلِيْقٌ: أَحْمَدُ فَهْمِي مُحَمَّد.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّة، دار الكتب الْعِلْمِيَّة ببيروت، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

● المَنَار: النَّسْفِي. انظر: شَرْح المَنَار لابن مَلَك.

● مَنَاقِب الإمام أَحْمَد بن حَنْبَل: الحافظ جَمَال الدِّين أَبُو الْفَرَج عَبْد الرَّحْمَن بن عَلِي بن مُحَمَّد التَّيْمِي الْبَكْرِي الْقُرَشِي الْبَغْدَادِي الْحَنْبَلِي، المعروف بابن الْجَوَزِي، المُتَوَفَى سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الناشر: مُحَمَّد أمين الخانجي، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْر، سنة ١٣٤٩هـ.

● مَنَاقِب الإمام أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّد بن الْحَسَن: الحافظ شمس الدِّين أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِي الدَّهَبِي، المُتَوَفَى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: مُحَمَّد زَاهِد بن الْحَسَن بن عَلِي الْكُوْتَرِي، المُتَوَفَى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م وأبو الوفا الْأَفْغَانِي.

عُنِيَتْ بِنَشْرِهِ: لجنة إحياء الْمَعَارِف النُّعْمَانِيَّة بِحَيْدَر أباد الدَّكْن بِالْهِنْد، أَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ: رِضْوَان مُحَمَّد رِضْوَان.

دار الكتاب الْعَرَبِي بِمِصْر.

● مَنَاقِب الشَّافِعِي (مُحَمَّد بن إِدْرِيس، المُتَوَفَى سنة ٢٠٤هـ=٨٢٠م): أَبُو بَكْر أَحْمَد بن الْحُسَيْن بن عَلِي الْبَيْهَقِي، المُتَوَفَى سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

تَحْقِيقٌ: السَّيِّد أَحْمَد صَفَر (هو سَيِّد بن أَحْمَد بن صَفَر)، المُتَوَفَى سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مكتبة دار التُّرَاث بِالْقَاهِرَةِ، دار النَّصْرِ لِلطَّبَاعَةِ، سنة ١٩٧١م.

● مَنَاهِج الاجْتِهَاد فِي الْإِسْلَام فِي الْأَحْكَامِ الْفُقَهِيَّةِ وَالْعَقَائِدِيَّةِ: د. مُحَمَّد سَلَام مَدْكَوْر.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مطبوعات جَامِعَةِ الْكُوَيْت، المَطْبَعَةُ الْعَصْرِيَّةُ بِالْكُوَيْت، سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

● مناهج الفقهاء في استنباط الأحكام: أ. د. قحطان عبد الرحمن الدُّورِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، كتاب - ناشرون، بَيْرُوت، سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

● مناهل العرفان في علوم القرآن: مُحَمَّد عَبْد الْعَظِيم الزُّرْقَانِي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٦٧هـ=١٩٤٨م.

تَحْقِيق: فواز أَحْمَد زمري.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتاب العربي بَيْرُوت، سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

● المَنْحُول من تَعْلِيلَات الْأُصُول: الإمام حُجَّة الْإِسْلَام أَبُو حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الْغَزَالِي الطُّوسِي الشَّافِعِي، المُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

تَحْقِيق: د. مُحَمَّد حسن هيتو.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، دار الفكر بِدِمَشْق، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

● الْمُنْهَاج بِشَرْح صَحِيح مُسْلِم بن الْحَجَّاج: أَبُو زَكَرِيَّا مُحَمَّد بن الدِّين يَحْيَى بن شَرَف بن مُرِّي النَّوَوِي أَوْ النَّوَاوِي الشَّافِعِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

وَمُسْلِم بن الْحَجَّاج الْقُشَيْرِي النَّيْسَابُورِي، المُتَوَفَّى سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار ابن حَزْم بَيْرُوت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

● مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة فِي نَقْضِ كَلَام الشَّيْخَةِ الْقَدَرِيَّة: أَبُو الْعَبَّاس تَقِي الدِّين أَحْمَد بن عَبْد الْحَلِيم بن عَبْد السَّلَام بن تَيْمِيَّة الْحَرَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

تَحْقِيق: أ. د. مُحَمَّد رَشَاد سَالِم، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

نشر: دار الفضيلة بالرياض، المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّة، وَمُؤَسَّسَةُ الرِّيَان بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٤هـ، حقوق الطبع محفوظة لَجَامِعَةِ الْإِمَام مُحَمَّد بن سَعُود الْإِسْلَامِيَّة.

● مِنْهَاج الْوُصُول إِلَى عِلْم الْأُصُول: الْبَيْضَاوِي. انظر: نَهَايَةُ السُّؤْلِ لِلْأَسَنَوِيِّ.

- **الْمَنْهَجُ الْأَحْمَدِيُّ فِي تَرَاجُمِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ:** أَبُو الْيُمْنِ مُجِيرُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُمَرِيُّ الْعَلِينِيُّ الْمَقْدِسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٨هـ = ١٥٢٢م.
تَحْقِيقُ: مَحْمُودُ الْأَزْزُوطُ، وَآخَرِينَ.
- أَشْرَفَ عَلَى تَحْقِيقِ الْكِتَابِ وَخَرَجَ أَحَادِيثُهُ: عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَزْزُوطُ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ صَادِرِ بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٩٧م.
- **الْمَنْهَلُ الْعَذْبُ الْمَوْرُودُ شَرْحُ سُنَنِ الْإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ:** مَحْمُودُ مُحَمَّدَ خَطَّابِ السُّبْكِيِّ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ، مُؤَسَّسَةُ التَّارِيخِ الْعَرَبِيِّ بَيْرُوتَ، لُبْنَانُ، سَنَةَ ١٣٩٤هـ.
- **الْمُنْيَةُ وَالْأَمَلُ فِي شَرْحِ الْمَلِكِ وَالنَّحْلِ:** الْأَصْلُ وَالشَّرْحُ كِلَاهُمَا مِنْ تَأْلِيفِ: الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ لَدَيْنَ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُرتَضَى الْحَسَنِيِّ الْيَمَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٤٠هـ = ١٤٣٧م.
- تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّدُ جَوَادُ مَشْكُورَ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْفِكْرِ بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٧٩م.
- **الْمَوَاعِظُ وَالْإِعْتِبَارُ بِذِكْرِ الْخِطَطِ وَالْأَثَارِ فِي مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ وَالنَّيْلِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا**
مِنَ الْأَخْبَارِ، الْمَعْرُوفُ بِالْخِطَطِ الْمَقْرِيزِيَّةِ: تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدَ
الْمَقْرِيزِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٤٥هـ = ١٤٤١م.
- النَّاشِرُ: دَارُ صَادِرِ بَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ دَارِ الطَّبَاعَةِ الْمِصْرِيَّةِ بِبُؤْلَاقِ
الْقَاهِرَةِ الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةَ ١٢٧٠هـ.
- **الْمُؤَافَقَاتُ فِي أَصُولِ الشَّرِيعَةِ:** أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الشَّاطِئِيُّ اللَّخْمِيُّ
الْعَرْنَاطِيُّ الْمَالِكِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٩٠هـ = ١٣٨٨م.
- تَحْقِيقُ: الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ رَمَضَانَ. مُقَابَلَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الَّتِي شَرَحَهَا الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ دِرَازَ.
- الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- **الْمَوَاقِفُ:** عَصْدُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِنْجِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٥٦هـ = ١٣٥٥م.
- وُطِّعَ مَعَهُ:

شَرْحُ الْمَوَاقِفِ، لِلسَّيِّدِ الشَّرِيفِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْجُرْجَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨١٦هـ = ١٤١٣م.

وعليه:

حَاشِيَةُ عَبْدِ الْحَكِيمِ بْنِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ السَّيَالُكُوتِيِّ اللَّاهُورِيِّ الْبَنْجَابِيِّ الْهِنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٦٧هـ = ١٦٥٦م.

وَحَاشِيَةُ الْمُؤَلَّى حَسَنِ جَلْبِي بْنِ مُحَمَّدِ شَاهِ بْنِ حَمْزَةِ الرُّومِيِّ الْحَنْفِيِّ الْفَنَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٨٦هـ = ١٤٨١م.

صَحَّحَهُ: مُحَمَّدُ بَدْرُ الدِّينِ النَّعْسَانِيُّ الْحَلَبِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٦٢هـ = ١٩٤٣م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَنَشُورَاتُ الشَّرِيفِ الرَّضِيِّ، مَطْبَعَةُ أَمِيرٍ، قُمْ، سَنَةَ ١٤١٥هـ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ بِنَفَقَةِ مُحَمَّدِ أَفْنَدِي سَاسِي التُّونِسِيِّ بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِبِصْرَ، سَنَةَ ١٣٢٥هـ = ١٩٠٧م.

● مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: الْحَطَّابِ. انْظُر: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِمُخْتَصَرِ خَلِيلٍ لِلْمَوَاقِفِ.

● الموجز: أَبُو عَمَّار عَبْدُ الْكَافِي الْإِبَاضِيُّ، الْمُتَوَفَّى قَبْلَ سَنَةِ ٥٧٠هـ.

تَعْلِيْقٌ: د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَمِيرَةَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْجِيلِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

● الْمَوْسُوعَةُ الْمُيسَّرَةُ فِي الْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ الْمُعَاَصِرَةِ.

النَّدْوَةُ الْعَالِمِيَّةُ لِلشَّبَابِ الْإِسْلَامِيِّ فِي الرِّيَاضِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، سَنَةَ ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

● الْمُوطَأُ: الْإِمَامُ مَالِكٌ. انْظُر: تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ.

● مَوْقِفُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ: د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ صَالِحِ الْمَحْمُودِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالرِّيَاضِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، سَنَةَ

١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

● **مِيزَانُ الْأُصُولِ فِي نَتَائِجِ الْعُقُولِ:** علاء الدّين شمس النّظر أبو بكر مُحَمَّد بن أَحْمَد السّمَرْقَنْدِيّ، المُتَوَفَى سنة ٥٣٩هـ.

تَحْقِيق: د. مُحَمَّد زَكِي عَبْد الْبَرّ.

الطّبعة الثانية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بدولة قطر، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● **مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرّجَالِ:** الحافظ شمس الدّين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايِمَاز التُّرْكْمَانِيّ الدّمَشْقِيّ الذّهَبِيّ، المُتَوَفَى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيق: عَلِيّ مُحَمَّد البجاوي.

الناشر: دار المَعْرِفَة ببيروت، وهي مُصَوَّرَة على الطّبعة الأولى المطبوعة سنة ١٩٦٣م بوضر.

● **المِيسَر فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيّ:** د. إِبْرَاهِيم مُحَمَّد سلقيني.

الطّبعة الثانية، دار الفكر بدمشق، ودار الفكر المعاصر ببيروت، سنة ١٩٩٦م.

● **النّافِع يوم الحشر:** انظر: مِفْتَاح الباب.

● **التّجُوم الزّاهِرَة فِي مُلُوكِ مِصْر والقَاهِرَة:** جمال الدّين أبو المَحَاسِن يُوسُف بن نَعْرِي بَرْدِي الْآتَابِكِيّ، المُتَوَفَى سنة ٨٧٤هـ=١٤٧٠م.

الجزء ١-١٢ طبعة دار الكتب المِصْرِيّة، المُصَوَّرَة بمطابع كوستاتسوماس بالقاهرة.

والجزء ١٣-١٦ طبعة الهيئة المِصْرِيّة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٠-١٩٧٢م.

● **نُحْبَة اللَّالِي لِشَرْحِ بَدْءِ الْأُمَالِي:** مُحَمَّد بن سُلَيْمَان الْحَلْبِيّ الْحَنْفِيّ الرِّيحَاوِيّ، المُتَوَفَى سنة ١٢٢٨هـ.

وبَدْءِ الْأُمَالِي، منظومة لِسِرَاجِ الدّين أَبِي الْحَسَنِ عَلِيّ بن عُثْمَان الْأَوْشِيّ الْفَرْعَانِيّ، المُتَوَفَى سنة ٥٦٩هـ=١١٧٣م، (أُرِخَتْ وفاته هُكْذَا فِي: مُعْجَمِ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٢ ص ٤٧٥، طبعة الرّسالة. وفي الْأَعْلَام لِلزّرْكَلِيّ ج ٤ ص ٣١٠: بعد سنة ٥٦٩هـ = بعد سنة ١١٧٣م. وكتب ناشر نُحْبَة اللَّالِي شَيْئاً من حياته آخر الكتاب، وقال: توفي سنة ٥٧٥هـ=١١٨٠م).

مكتبة الحقيقة بإستانبول، تُرْكِيَا، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩١م.

● **نُزْهَةُ الْخَاطِرِ الْعَاطِرِ:** عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُصْطَفَى، المعروف بابن بَدْرَانَ الدُّومِيّ الدَّمَشْقِيّ، انتهى من تأليفه سنة ١٣٤١ هـ.

وهو شرح رَوْضَةِ النَّاظِرِ وَجَنَّةِ الْمُنَاطِرِ، فِي أَصُولِ الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، لِمُؤَفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٢٠ هـ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مكتبة الْمَعَارِفِ بِالرِّيَاضِ، الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، سنة ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ.

● **نَشْأَةُ الْفِكْرِ الْفَلَسْفِيِّ فِي الْإِسْلَامِ:** أ. د. عَلِيِّ سَامِي النَّشَّارِ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.

الطَّبْعَةُ التَّاسِعَةُ ج ١، ٣، والطَّبْعَةُ الثَّامِنَةُ ج ٢، دار الْمَعَارِفِ بِمِصْرَ.

● **نَفْحُ الطَّيْبِ مِنْ غُصْنِ الْأَنْدَلُسِ الرَّطِيبِ وَذِكْرُ وَزِيرِهَا لِسَانَ الدِّينِ ابْنِ الْخَطِيبِ:** شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْرِيّ التِّلْمَسَانِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٤١ هـ = ١٦٣١ م.

تَحْقِيقٌ: د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

دار صادر بَبْيُوت، سنة ١٩٦٨ م.

● **النُّكْتُ وَالْفَوَائِدُ عَلَى شَرْحِ الْعَقَائِدِ:** بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ الْبِقَاعِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٨٥ هـ.

وَالْعَقَائِدُ: هِيَ الْعَقَائِدُ النَّسَفِيَّةُ، لَنَجْمِ الدِّينِ أَبِي حَفْصِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّسَفِيِّ السَّمَرْقَنْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٣٧ هـ = ١١٤٢ م.

وَشَرْحُ الْعَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ، لِسَعْدِ الدِّينِ مَسْعُودَ بْنِ عُمَرَ التَّفْتَّازَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٩٣ هـ = ١٣٩٠ م.

تَحْقِيقٌ: إِحْسَانُ الْطَّيْفِ أَحْمَدَ الدُّورِيِّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، المكتبة الْعَصْرِيَّةُ بِلُبْنَانَ، سنة ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.

● **نَهَايَةُ الْإِقْدَامِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ:** أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٨هـ = ١١٥٣م.

صَحَّحَهُ: الْفَرْدُ جِيَوْم.

مَكْتَبَةُ الثَّقَافَةِ الدِّينِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مَصَوَّرَةٌ.

● **نَهَايَةُ السُّؤْلِ فِي شَرْحِ مِنْهَاجِ الْوُصُولِ:** جَمَالُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ الْأَسْنَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٢هـ = ١٣٧٠م.

وَبِهَامَشِهِ:

سَلَّمَ الْوُصُولَ لَشَرْحِ نَهَايَةِ السُّؤْلِ، لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ بَخِيْتِ بْنِ حُسَيْنِ الْمُطِينِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥م.

وَمِنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ، لِلْقَاضِي نَاصِرِ الدِّينِ أَبِي سَعِيدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَاوِيِّ الشَّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٥هـ = ١٢٨٦م.

مَكْتَبَةُ بَحْرِ الْعُلُومِ بِدَمَنْهَوْرٍ، مِصْرَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مَصَوَّرَةٌ.

● **النُّورُ:** عُثْمَانُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَصَمِّ.

وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيَّ وَالثَّقَافَةِ، سَلْطَنَةُ عُثْمَانَ، مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِيِّ الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

● **نَيْلُ الْإِبْتِهَاجِ بِتَطْرِيزِ الدِّيْبَاجِ:** أَبُو الْعَبَّاسِ سَيِّدِي أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَقِيْتُ، الْمَعْرُوفُ بِبَابِ التَّنْبُكِيِّ التَّكْرُورِيِّ الْمَالِكِيِّ الصَّنَهَاجِيِّ السُّودَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٣٢هـ.

مَطْبُوعٌ بِهَامَشٍ:

الدِّيْبَاجُ الْمَذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ، لِبرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ فَرْحُونَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٩٩هـ = ١٣٩٧م.

الناشر: دار الكتب العلميّة ببيروت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى المطبوعة بمطبعة المعاهد بمصر سنة ١٣٥١هـ.

● نَيْلُ الْأَوْتَارِ شَرْحُ مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشُّوْكَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٠هـ = ١٨٣٤م.

وَمُنْتَقَى الْأَخْبَارِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ، لَشَيْخِ الْحَنَابِلَةِ أَبِي الْبَرَكَاتِ مَجْدِ الدِّينِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَانِيِّ، الْمَشْهُورِ بِابْنِ تَيْمِيَّةٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٥٢هـ = ١٢٥٤م، وَهُوَ جَدُّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، الْمَشْهُورِ بِابْنِ تَيْمِيَّةٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٢٨هـ = ١٣٢٨م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

● هِدَايَةُ الْمُرِيدِ لَجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ: بُرْهَانُ الدِّينِ أَبُو الْأَمْدَادِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ اللَّقْنَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٤١هـ = ١٦٣١م.

وَجَوْهَرَةُ التَّوْحِيدِ مَنْظُومَةٌ لِلشَّارِحِ نَفْسِهِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ اللَّقْنَانِيِّ.

تَحْقِيقُ: الْحَبِيبِ بْنِ طَاهِرٍ، وَآخَرِينَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ مَكْتَبَةِ الْمَعَارِفِ بَبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

● هُدَى السَّارِي مُقَدِّمَةٌ فَتَحَ الْبَارِي: انْظُرْ: فَتَحَ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرٍ.

● هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ أَسْمَاءُ الْمُؤَلِّفِينَ وَآثَارُ الْمُصَنِّفِينَ: إِسْمَاعِيلُ بَاشَا بْنُ مُحَمَّدٍ أَمِينُ بْنُ مِيرِ سَلِيمِ الْبَابَانِيِّ أَصْلًا وَالْبَغْدَادِيِّ مَوْلَدًا وَمَسْكَنًا، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٣٩هـ = ١٩٢٠م.

طَبْعَ بَعْنَايَةِ: مُحَمَّدٌ شَرَفُ الدِّينِ يَاقُوتَا، وَرَفَعَتْ يَبْلُكَةُ الْكَلِيسِي.

مَنْشُورَاتُ مَكْتَبَةِ الْمُثَنَّى بِبَغْدَادٍ، وَهِيَ الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى طَبْعَةِ إِسْتَنْبُولَ، سَنَةَ ١٩٥١م.

● أَبُو هُرَيْرَةَ رَاوِيَةُ الْإِسْلَامِ: مُحَمَّدٌ عَجَّاجُ الْخَطِيبِ.

سِلْسِلَةُ أَعْلَامِ الْعَرَبِ رَقْمُ ٢٣، تَصَدَّرَهَا وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ وَالْإِرْشَادِ الْقَوْمِي بِمِصْرَ، مَطْبَعَةُ مِصْرَ

سَنَةَ ١٩٦٣م.

● الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ=١٣٦٣م.

باعثناء: هلموت ريتز، المتوفى سنة ١٩٧٢م.

الطبعة الثانية، دار النشر: فرانز شتاينر، فيسبادن، سنة ١٩٦١م (الجزء ١-٤).

● الوجيز في أصول الفقه: أ. د. عبد الكريم زيدان، المتوفى سنة ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

الطبعة الخامسة عشرة، مؤسسة الرسالة بيروت، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

● الوشيعة في نقد عقائد الشيعة: موسى جاز الله التركستاني القازاني الروسي، المتوفى سنة ١٣٦٩هـ.

الطبعة الأولى، دار البصائر بالقاهرة، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● الوصول إلى الأصول: شرف الإسلام أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد، المعروف بابن برهان البغدادي، المتوفى سنة ٥١٨هـ=١١٢٤م.

تحقيق: د. عبد الحميد علي أبو زنيد.

مكتبة المعارف بالرياض، المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

● وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان، المتوفى سنة ٦٨١هـ=١٢٨٢م.

تحقيق: د. إحسان عباس، المتوفى سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر بيروت، سنة ١٩٧٧م.

● أبو يوسف، حياته وآثاره وآراؤه الفقهية: محمود مطلوب أحمد، المتوفى سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام ببغداد، سنة ١٩٧٢م.

٢- فهرس الأعلام^(١)

رقم الصفحة	العَلَم
١٢٩، ١٣٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٩٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٣٧٣، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤١٢.	آدم
٣٧، ٤٧.	أَسَامَة بن زَيْد
٤٣١.	إِسْحَاق بن رَاهَوِيَه
١٨٢.	إِسْحَاق بن سُؤَيْد الْعَدَوِيّ
٤٣١.	أَبُو إِسْحَاق الْفَزَارِيّ
٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٩، ٤١٩.	إِسْمَاعِيل بن جَعْفَر الصَّادِق
٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨٥، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٦، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٤٥.	الإِسْمَاعِيلِيَّة
٢٩٦، ٤٧٢، ٤٨٠، ٥٠١، ٥٠٥.	الْأُسْتَوِيّ

رقم الصفحة	العَلَم
٢٠٥، ٢١١، ٢١٤، ٢١٩، ٤١٨، ٤٣١، ٤٨٧.	الإِبَاضِيَّة
٢١٨.	إِبْرَاهِيم الخَلِيل عَلَيْهِ السَّلَام
٢٤٧.	أَبِي بن كَعْب
٤٤٥، ٤٣٠.	إِحْسَان إلهي ظَهير
٣٩، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٩٣، ١٩٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٨٤، ٣٠٤، ٤٣١، ٤٤٧، ٤٦٩، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٤.	أَحْمَد بن حَنْبَل
١٩١.	أَحْمَد بن خَابِط
٢٥٦، ٢٥٧.	أَحْمَد زَرْوُوق
٣٩٧.	أَحْمَد بن شَمِيط
١٩٣.	أَحْمَد بن عَطَاء
	الْهُجَيْمِيّ
٤٦٩، ٧٢.	أَحْمَد نَكْرِيّ

(١) رَتَّبْتُ الأَعْلَامَ الْوَارِدَةَ فِي مَتْنِ الْكِتَابِ عَلَى الْحُرُوفِ الْمُهْجَاةِ دُونَ اعْتِبَارِ كَلِمَةِ (ابن، أبو، أل).

والرقم ذو اللون الغامق وتحت خط، يشير إلى موضع ترجمة العَلَم.

العَلَم	رقم الصفحة
ابن الأَنْبَارِيِّ	١٧٣، ٢٨٤.
الْأَنْصَارِيُّ	٢٧٤، ٣٤٥، ٣٥١.
عَبْدُ الْعَلِيِّ	٤٨٧، ٤٩٤.
اوريجون	٢١٦.
الأَوْزَاعِيُّ	١٣٤، ١٣٥، ١٣٨.
	١٦١، ٤٨٦.
الأَوْشِيِّ	١٦٠، ٢٠٧، ٥٠٣.
اوغسطين	٢١٦.
الْإِنْجِيِّ	٢٣٦، ٥٠٢.
أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ	٤١.
ابن بَابِ عَمْرُو بْنِ عُبَيْدٍ	١٨٢.
الْبَابَرْتِيُّ	٩٧، ١٤١، ١٧٢.
	٣٠١، ٣٠٨، ٤٤٥.
	٤٦٠، ٤٧٨.
بابطين	١٥٥.
بَابُكَ الْخُرْمِيِّ	٣٦٦، ٣٧٩.
الْبَابَكِيَّةُ	٣٧٧، ٤٦٧.
ابن بابويه الْقُمِّيَّ	١٨٥، ٤٢٨.
الْبَابِيَّةُ	٤٣٣.
الْبَاجُورِيُّ	٢٣٧، ٢٥١، ٢٥٣.
	٤٦٥، ٤٧٤.
الْبَاجِيَّ	٢٩٤.
الْبَاطِنِيَّةُ	٢٤٠، ٣٣٩، ٣٦٨.
	٣٧٩، ٣٨٤، ٣٨٥.
	٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٤.
	٤١٣، ٤٢٠، ٤٢١.
	٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢.
	٤٥٣، ٤٨٨.

العَلَم	رقم الصفحة
الْأَشَاعِرَةُ	٨٨، ١٥٢، ٢٠٥.
	٢١٤، ٢١٩، ٢٤٠.
	٢٥٠، ٥٠٢.
الْأَشْعَرِيَّةُ	١٤٩، ١٥٠.
الْأَشْعَرِيُّ أَبُو الْحَسَنِ	١٥٦، ١٥٧، ١٥٨.
	١٩٠، ١٩٩، ٤٣٢.
	٤٣٩، ٤٧٠، ٤٩٨.
الْأَشْعَرِيُّ الْقُمِّيَّ	٤٣٢، ٤٩٨.
أَطْفِيشُ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ	٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٣.
	٥١، ٦٨، ٤٦٣.
	٤٨٧.
ابن الأعرابي	٨٠.
الْأَفْشِينُ	٣٧٩.
أَكْنَمُ بْنُ صَيْفِيَّ	٣٧٨.
الْأَلُوسِيُّ	٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٢.
	٣٣، ٣٤، ٥١، ٦٣.
	٦٨، ٧٧، ٧٨، ٩٢.
	٩٤، ١٠٨، ٤٤٠.
	٤٤٨، ٤٧١.
أَبُو أَمَامَةَ	١٢٦، ٥٣.
إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ.	
انظر: الْجَوَيْنِيَّ.	
الْأَمِدِيُّ	٢٠٦، ٢٩٤، ٣٢١.
	٣٢٤، ٣٢٨، ٤٣٩.
	٤٤١.
امروء الْقَيْسِ	١٧١.
أَمِيرُ بَادِشَاهَ	٣٣٩، ٤٦٢.
بَنُو أُمَيَّةَ	٤٢٠.

العَلَم	رقم الصفحة
أبو بكر الصديق	٧، <u>٤٢</u> ، ٣٧٦، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٥٢.
البَهَائِيَّة	<u>٤٣٣</u> .
يَبَّان بن سَمْعَان	١٨٢، ٢١٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٣.
البَيْضَاوِي	<u>١٤٦</u> ، ٢٩٦، ٤٨٢، ٤٨٤، ٥٠١، ٥٠٥.
البَيْهَقِي	<u>١٣٧</u> ، ٥٠٠.
التَّاج السُّبُكِي. انظر: السُّبُكِي.	
تبغورين	٢٥٢.
التَّرمِذِي	<u>٤١</u> ، ١٣٦، ٤٣١، ٤٤٩، ٤٧٢.
ابن تَيْمِيَّة تَقِي الدِّين	<u>٥٩</u> ، ٨٢، ١٠٦، ١٠٨، ١٣١، ١٣٣، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٧، ٢٢٠، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٤٤٨، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٩١، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٥.
ثعلب	<u>٨٠</u> ، ٧٧.

العَلَم	رقم الصفحة
البَاقِر	٣٩٧، <u>٤٠٥</u> ، ٤٠٦، ٤٢٨.
البَاقِلَانِي	<u>٢٩١</u> ، ٢٩٣.
البُخَارِي	<u>٣٦</u> ، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ١٢٦، ٢١٢، ٤٣١، ٤٤٣، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٨٥.
ابن بَرَهَانَ	<u>٢٠٥</u> ، ٢٥١، ٢٩٢، ٥٠٧.
البَزْدَوِي	<u>١٧٢</u> ، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٣، ٣٠١، ٣٠٧، ٣١٣، ٤٤٥، ٤٦٠.
بَزِيع	٣٨٣.
بَشَّار الشَّعِيرِي	٣٩٢.
بَشْر بن مَرْوَانَ	<u>٨٦</u> ، ٢٢٢.
البشيرية	٤١٦.
أبو بَصِير	٣٨٧.
ابن بَطَّة	<u>١٢٥</u> ، ١٢٦، ٤٣٩.
البَغْدَادِي أَبُو	٣٧٥، <u>٣٩٦</u> ، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٤٥، ٤٨٦.
مَنْصُور عَبْد القاهر	
البَغَوِي	<u>٢١</u> ، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٥١، ٦٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ٤٥٨.
أبو بكر الصَّبْغِي	<u>١٤٧</u> .

العَلَم	رقم الصفحة
الْجَنَابِيُّ أَبُو سَعِيدٍ سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَسَنِ	٤١٦، ٣٧٧.
الْجَنَاحِيَّةُ	٣٧٣، ٣٧٦، ٤١٠، ٤١٦، ٤١٥.
جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ	٢١٨، ١٤٣.
الْجَهْمِيَّةُ	٢١٣، ١٥٢، ١٢١، ٤٣٢، ٢٤٢، ٢٤٠، ٤٤٠.
الْجَوَالِيْقِيُّ. انظر: هَشَامُ بْنُ سَالِمٍ الْجَوَالِيْقِيُّ.	
ابن الْجَوَزِيِّ	٢٥، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٥١، ٦٨، ٨٩، ١١٥، ١١٧، ١٥٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٩٤، ١٩٦، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٨٤، ٣١٩، ٤٥٥، ٤٦١، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٩٩.
الْجَوْهَرِيُّ	٨٠.
الْجَوْنِيْنِيُّ	١٥٨، ٢٢٢، ٢٥٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٥١، ٤٤٢، ٤٨٣، ٤٥١.
جَيْحُونُ (نهر)	٣٧٣.
الْجِيلَانِيُّ. انظر: عَبْدُ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيُّ.	

العَلَم	رقم الصفحة
الثَّوْرِيُّ سَفْيَانُ	١٣٤، ١٣٧، ١٣٩، ١٦١، ٤٣١.
جَابِرُ بْنُ حَيَّانَ	٤٣٢.
جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٤٨، ٢٨٤، ٣١٨.
الْجَاحِظُ	١٨٧، ٤٣٢.
جَامِعَةُ الْأَمِيرِ عَبْدُ الْقَادِرِ	٧.
جَامِعَةُ الْعُلُومِ الإِسْلَامِيَّةُ الْعَالِمِيَّةُ الْجَبْرِیَّةُ	٨. ٢١٨، ١٢١.
الْجَرْجَانِيُّ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ	٧١، ٤٥٨، ٥٠٢.
ابن جَزْيٍءٍ	٢٦، ٢٩، ٣٢، ٥١، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٨٨.
الْجَصَّاصُ	٢٨٣، ٣١٢، ٣١٧، ٤٨٦.
الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ	٢١٨.
جَعْفَرُ الصَّادِقِ	٣٧، ١٨٤، ٣٧٢، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٥، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٨.
جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٣٧٣.
جَعْفَرُ بْنُ مَنْصُورٍ الْيَمَنُ	٤٠٣.
الْجَمَلُ (الوَاقِعَةُ)	٣٤٠.

العَلَم	رقم الصفحة
أبو حليان	٣٧٢، ٣٩٥.
الحلمانية	٣٧٢، ٣٩٥، ٣٩٦.
الحلِّي. انظر:	
العلامة الحلِّي.	
حماد بن زيد	١٣٧، ٤٣١.
حماد بن سلمة	١٣٧، ٤٣١.
حمزة بن عبد الله بن عمر	٥٢.
حمزة بن عمار	٣٧٥، ٣٨٢.
أبو حنيفة	١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ٢٠٥، ٢١٨، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٩.
أبو حيان الأندلسي	٦٩، ٧٠، ٤٥٠.
خالد الطحان	٢١٣.
خالد بن عبد الله	٢١٨.
القسري	
أبو الخطّاب	١٨٣، ١٨٤، ٣٧٦، ٣٨٣، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٨.
الأسدي	
الخطّابي	١٨٣، ٣٧٦، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٧، ٤٢٢.

العَلَم	رقم الصفحة
ابن الحاجب	٢٤٨، ٢٩٦، ٣٢١، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥١، ٤٩٣.
أبو حامد	٢٥٦، ٢٥٧.
ابن حامد (المُسَبِّه)	١٩٤، ٢٣٤، ٢٣٥.
الحامدي	٣٧١.
ابن حجر	٣٩، ٣٤٠، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٨٥، ٤٩٠، ٥٠٦.
العسقلاني	
ابن حجر الهيتمي	٤٧٩.
ابن حرب	٤٢٣.
الحرّة	٣٤٠.
ابن حزم	١٧٤، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٨٦.
الحسن العسكري	١٨٤.
الحسن والحسين	١٠٥، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٩٣، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٣.
الحشوية	١٩٢.
حفصة	٤٠٧.
أبو حفص عمر بن إسحاق	١٤٥، ٤٧٥.
حفص بن أبي	٤١٨، ٤٢١.
المقدّام	
الحفصية	٤٢١.
الحلاج	٣٨٣.

العَلَم	رقم الصفحة
الذَّهَبِيُّ مُحَمَّدُ حُسَيْنٍ	٤٥٩، ٤٣٠، ١٠٠
الذَّوَادِي	٤٥٣، ٧
الرَّازِي الْفَخْر (المفسر)	٣٣، ٣٢، ٢٩، ٢٦، ٣٤، ١١٧، ١٥٢، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٩٨، ٣٣٦، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٥٨، ٤٩٢، ٤٩٥
الراضي الخليفة	١٨٤
الراغب الأصفهاني	٥٧، ٥٨، ٧٦، ٩٠، ٩١، ٣٤١، ٤٩٧، ٤٩٨
ابن الراوندي	٤٣٢، ٣٧٨، ١٨٧
الراوندي	٤٦٧، ٣٧٩
الرَّيِّعُ بْنُ أَنَسٍ	٢٥٠، ٢٤٨
الرَّيِّعُ بْنُ حَبِيبٍ	٤٦٥، ٤٦٤، ٢٥٢، ٤٩٥، ٤٧٣
رَبِيعَةُ الرَّأْيِ	١٥٣، ١٣٤، ١٣٣
رزق الله أبو مُحَمَّد التَّمِيمِي	١٩٥
الرَّسِّي. انظر: القاسم بن إبراهيم.	
ابن رُشد الحَفِيد	٤٨٦، ١٧٠
رَضَوِي	٤٢٤، ٤٢٢
رُكن الدِّين بن الملاحي	٤٨٤، ٢٠٩
الرَّوَاغِي	٣٤٠، ١٢١، ١٠٥، ٤٢١

العَلَم	رقم الصفحة
الخَوَارِج	٣٤٠، ١٨٢، ١٢١، ٣٧٨، ٣٨٢، ٤٢٠
الخطاط	٤٤٩، ٤٣٢
دار ابن حَزْم	٧، ٤٤١، ٤٥٣، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٧١، ٤٨٣، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٦، ٥٠٥، ٥٠٠
الدَّارِمِي	٤٣٢
أبو دَاوُد	٤٨، ١٣٧، ٤٣١، ٤٥١، ٤٧٢، ٤٨٣، ٥٠١
دَاوُد الْجَوَارِي	٢١٢، ١٩٠، ١٨٩
أبو دَاوُد الطَّيَالِسِي	١٣٧
دَاوُد بن عَلِيٍّ الظَّاهِرِي	١٤٨، ٣٥٧
الأصفهاني	
الدَّوُدِي	٤٨١
الدَّبُوسِي	٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٣، ٣٠١، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٧، ٤٦٠
الدَّرْدِير	٢٠٦، ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٧
ابن دَقِيقُ الْعِيدِ تَقِيّ الدِّين	٤٤٨، ٢٥٤
الذَّهَبِيُّ الْمُورَخ	١٥٨، ٤٣١، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٧٢، ٤٨٨، ٤٩٩، ٥٠٣

العَلَم	رقم الصفحة
ابن أبي زَيْد	٤٦٦.
الْقَيْرَوَانِي الزَيْدِيَّة	٢١٠، ٢١٤، ٢١٩، ٤٣١، ٤٧١.
سالم بن عَبْدِ اللَّهِ بن عُمَر	٤٠٦.
سالم بن مَعْقِل مَوْلَى أبي حُذَيْفَةَ	٤٠٧.
السَّالِمِي نور الدِّين	٢٩٦، ٢٩٧، ٢١١، ٢٩٨، ٣٤٦، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٦٥، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٩٥.
السَّيِّئِيَّة	١٨١، ٣٧١، ٤١٠.
السُّبْكِي تاج الدِّين	٥٨، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٨، ٣٤٦، ٤٥٧، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٨٠.
السُّدِّي	٢٣، ٢٨٤.
السَّرْحَسِي	٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٨، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٣، ٤٤٦.
سَعْدَايا الْقِيُومِي	٢١٦.
ابن سَعْد صاحب الطَّبَقَات	٤٨١.
سَعْد بن عُبَادَة	٤٧.
سَعْد بن عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِّي	٣٩٢، ٤٩٨.

العَلَم	رقم الصفحة
الرَّيْحَاوِي	١٦٠، ٥٠٣.
ابن الرَّاغُوثِي	١٩٤، ٢٣٤، ٢٣٥.
الزُّبَيْر بن الْعَوَّام	٣٧٥، ٣٧٦، ٤٠٥، ٤٢٠.
الزَّجَّاج	٢٤، ٣٠، ٥٠، ٤٩٦.
الزُّرْقَانِي مُحَمَّد بن عَبْد الْبَاقِي	٤٧٤.
الزُّرْقَانِي مُحَمَّد عَبْد الْعَظِيم	٣٦، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٥٠٠.
الزُّرْكَشِي	١٩، ٧٠، ٧١، ٨٣، ٨٤، ١٠٣، ١١٦، ٢٢٠، ٢٨٥، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٦، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٧.
زُرُّوق. انظر: أَحْمَد زُرُّوق.	
زِكْرَوْنَه المجوسي	٤١٧.
الزَّمْخَشَرِي	٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٥١، ٧٥، ٤٤٤، ٤٨٩.
الزُّهْرِي ابن شَهَاب	٤٧، ٤٩، ١٣٥، ٤٤٨.
ابن زَيْد عَبْد الرَّحْمَنِ	٢٣، ٩٥، ٢٨٤.

العَلَم	رقم الصفحة
السَّيِّدُ الْحَمِيرِيُّ	٣٨٣.
السَّيِّدُ الشَّرِيفُ.	
انظر: الجُرْجَانِيُّ.	
السُّيُورِيُّ الْحَلِيُّ	٤٩٧.
السُّيُوطِيُّ	٢٧، ٢٩، ٣٢، ٥١، ٦٨، ٧١، ٩٤، ١٠٠، ١٠٣، ٢٤٧، ٤٤٠، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٨٧.
الشَّاشِيَّ	٢٦٥، ٢٦٨، ٤٤٦.
الشَّاطِبِيُّ	٣٨٨، ٤٢٥، ٤٤٧، ٥٠١.
الشَّافِعِيُّ	١٤٦، ١٤٧، ١٦٥، ١٦٦، ٢٢٦، ٢٨٤، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣٢٣، ٣٣٢، ٤٤٢، ٤٤٩، ٥٠٠.
الشَّافِعِيَّةُ	٩٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٣١، ٤٦٣، ٤٨٠، ٤٨١.
الشَّرِيعِيَّ	٣٧٣.
الشَّرِيعِيَّةُ	٣٧٣.
الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى.	
انظر: عَلِيَّ بن	
الحُسَيْنِ الْمُوسَوِيِّ.	

العَلَم	رقم الصفحة
سَعْدُ بن مُعَاذِ	١٦١.
المَرْوَزِيُّ	
أبو سَعِيدِ الْجَنَابِيِّ.	
انظر: الْجَنَابِيُّ.	
أبو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ	٥٤، ١١٤.
سَعِيدُ بن المُسَيَّبِ	٤٢، ١٢٧.
السَّفَارِينِيُّ	١٥٣، ٢٤٣، ٤٩٠.
سُفْيَانُ الثَّوْرِيِّ.	
انظر: الثَّوْرِيُّ	
سُفْيَانُ.	
سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ	١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٥٠، ٤٣١.
سُلَيْمَانُ الْفَارِسِيُّ	٣٨٦، ٤٠٠.
السُّلَمَانِيَّةُ	٤٠٠.
أبو سلمة	١٢٧.
أُمُّ سَلَمَةَ	١٣١.
سَلِيمُ الْبَابَانِي	٥٠٦.
سُلَيْمَانُ بن الحسن	
الْجَنَابِيِّ. انظر:	
الْجَنَابِيُّ.	
السَّمَرْقَنْدِيُّ	٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٤، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٧، ٥٠٣.
(صاحب مِيزَانِ	
الأُصُولِ)	
سِنْبَادُ	٣٧٩.
السَّهَارَنْغُورِيُّ	٤٦، ٤٥١.

العَلَم	رقم الصفحة
طالوت (نهر)	١٧١.
طالوت ابن أخت	٢١٨.
لبيد بن أعصم	
أبو طاهر	٤١٧، ٤١٦.
الطبرسي	٢١، ٢٥، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٥١، ٦٨، ٤٥٨.
الطبري	٢٠، ٢٣، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٥٠، ٦٨، ٨٢، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٨.
الطحاوي	١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ٤٧٥.
طلحة بن عبيد الله	٣٧٦، ٤٠٥، ٤٢٠.
الطيالسي. انظر: أبو داود الطيالسي.	
الطبي	٧٥.
عائشة	٤٥، ٤٩، ٥٠، ١٢٦، ٢٤٦، ٣٧٦، ٣٨٤، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٢٠.
ابن عباس	٣٦، ٨٥، ١٠١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٨٤، ٣١٨.
ابن عبد البر	١٢٧، ١٣٨، ١٣٩، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٦٣.

العَلَم	رقم الصفحة
شريك	١٣٧.
شعبة	١٣٧.
الشعوية	٣٦٨.
ابن شهاب الزهري.	
انظر: الزهري.	
الشهرستاني	١٧٨، ٢١٣، ٤٣٢، ٤٩٩، ٥٠٤.
الشوكاني	٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٥١، ١١٦، ٣٤٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٤٣، ٤٥١، ٤٥٨، ٥٠٥.
شيت	٣٧٣.
الشيخ عبد القادر.	
انظر: عبد القادر.	
الشيرازي (صاحب اللمع)	٢٩٣، ٢٩٨، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٤، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٩٠.
الصّادق. انظر: جعفر الصادق.	
الصفار البخاري	٢٠٨، ٢٥٣، ٤٦١.
صفين	٣٤٠.
ابن الصّلاح	١١٦.
الصّحّاك	٢٤٨، ٢٨٤.
أبو طالب التّغليبي	٩٩.
أبو طالب عم النبي	٣٧، ٧.

العَلَم	رقم الصفحة
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ.	
انظر: ابن عَبَّاسٍ.	
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ	٥٦، ٥٢.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو	٦٣.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ	٤٣١، ١٣٧، ١٣٦.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ	٢٤٨، ٢٤٧.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ	٤١٢، ٣٧٤، ٣٧٣، ٤١٥.
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ	٣٧٩.
عَبْدُ الْمَلِكِ السَّعْدِيِّ	٤٧٨.
عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ	١٤.
عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّافٍ	٢٧٨، ٢٧٤، ٢٦٩، ٣٠٨، ٣٠٢، ٢٨٥، ٣٥٣، ٣١٩، ٣١٣، ٤٨٣.
أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرِ بْنِ الْجَرَّاحِ	٤٠٦.
أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى	٨١.
عُبَيْدُ اللَّهِ الْمَهْدِيِّ	٤٢٥، ٣٧٧.
عُثْمَانُ أَبُو قَحَافَةَ	٧.
عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ	٤٢، ٤٣، ٤٩، ٥٠، ٣٣٩، ٤٠٥، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢١.
عُثْمَانُ الْمَازِنِيُّ	٨٤.
ابْنُ أَبِي الْعَدَّافِ	٣٧٣، ١٨٤.
الْعَدَّافَةُ	٣٧٣، ١٨٤.
عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ	٢٤٦، ٤٩، ٤٧.

العَلَم	رقم الصفحة
عَبْدُ الْجَبَّارِ الْقَاضِي.	
انظر: الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ.	
عَبْدُ الْحَكِيمِ السَّيَّالْكُوتِيِّ	٥٠٢، ٧٣.
عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ (المفسر)	٢٢، ٢٨، ٣٢، ٣٤، ٥١، ٦٨، ٤٦٣.
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ	٤٠٦.
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَلْجَمٍ	٤٢١.
ابْنُ عَبْدِ الشَّكُورِ	٢٧٤، ٣٤٦، ٣٥١، ٤٨٧، ٤٩٤.
عَبْدُ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ	١٤٩، ٤٨٤.
عَبْدُ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِيِّ.	
انظر: الْبَغْدَادِيُّ عَبْدُ الْقَاهِرِ.	
عَبْدُ اللَّطِيفِ الكَازِرَانِي	٣٨٧.
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلُولٍ	٤٧.
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَّأٍ	٣٧٢، ٣٧١، ١٨١.

العَلَم	رقم الصفحة	العَلَم	رقم الصفحة
ابن أبي العزّ	١٤٣، ١٤٥، ٣٢٩، ٣٣٨، ٤٧٥.	عَلِيّ بن أبي طَالِب	٧، ٣٧، ١٠٥، ١٨١، ١٨٢، ٢٠٤، ٣٤١، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤.
العزّ (عزّ الدّين) بن عبد السّلام	٣٧٧، ٢٥١.	عَلِيّ القَارِي	١٤٠، ٤٧٦، ٤٨٦.
عَضُد الدّين الإيْجِيّ. انظر: الإيْجِيّ.		عَلِيّ بن المَهْدِيّ الطّبريّ	٢٣٦.
ابن عَطِيَّة	٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٥١، ٤٥٩، ٤٩٢، ٤٩٩.	عَلِيّ الهَادِي	١٨٥، ٤٢٨.
عُقْبَة بن عَامِر الجُهَنِّي	٤١، ٣٩.	عُمَر بن إسْحَاق.	
عَقِيل بن أبي طَالِب	٣٧.	انظر: أبو حَفْص عُمَر بن إسْحَاق.	
الْعَلَامَة الحَلِيّ	٢١١، ٤٤٩، ٤٩٧.	عُمَر بن الخَطَّاب	٣٧، ٤٢، ٥٢، ٥٤، ٣٧٦، ٣٨٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٥٥.
عَلِيّ بن أَحْمَد بن مُوسَى الفَقِيه الفَارِسِيّ	١٠٢.	عُمَر الشّهْرَوَزْدِيّ	٤٤١.
عَبْد العَالِيّ الأنصَارِيّ. انظر: الأنصَارِيّ عبد العَالِيّ.		أبو عَمْرُو بن الصّالِح.	
عَلِيّ بن الحُسَيْن المُوسَوِيّ الشّريف المُرتَضَى	٤٧٠.	انظر: ابن الصّالِح.	
عَلِيّ زَيْن العابدين بن الحُسَيْن	٣٩٧.		

العَلَم	رقم الصفحة
ابن فَارِس	<u>١٢</u> ، ٥٦، ٦٦، ١٢٠، ١٧٦، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٨٢، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٧، ٤٩٦.
فاطمة	١٠٥، ٣٧٣، ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٤.
فيلو الإسكندرانيّ	٢١٦.
الفَرَّاء أبو زَكْرِيَاء (المفسر)	<u>٢٨</u> ، ٣٤، ٤٩٦.
فَصَّالَة بن عُبَيْد	٤١.
ابن فُورَك	٢٣٦.
فَيْد	١٤.
فَيْرُوز الدَّيْلَمِيّ	٣٤٨.
الْفَيْرُوزَابَادِيّ	<u>٨١</u> ، ١٠٤، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٨٨.
القادسية	١٤.
القَادِيَانِيَّة	<u>٤٣٣</u> .
القَاسِم بن إِبْرَاهِيم	<u>٢١٠</u> ، ٤٣٢، ٤٧٠، ٤٨٢.
الرَّسِّيّ	٤٤٤، ٢١٠.
القَاسِم بن مُحَمَّد	٢١٠.
الْعَلَوِيّ	٢١٠.
القَاسِمِيَّة	<u>٢٠٩</u> ، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣.
القَاضِي عِيَاض.	
انظر: عِيَاض.	
أبو قَيْس	<u>١٨٧</u> .

العَلَم	رقم الصفحة
أبو عَمْرُو عَثْمَان الدَّانِيّ	<u>٨٤</u> .
عَمْرُو بن العَاص	<u>٦٣</u> ، ٤٠٥.
عَمَّان	٨.
العَنْسِيّ	٥٥.
أبو عَوَاثَة	<u>١٣٧</u> .
العِيَّاشِيّ	٣٨٨.
عِيَاض القَاضِي	<u>٢٢٨</u> ، ٢٢٩، ٤٢٩، ٤٤٣، ٤٥٧.
عِيْسَى بن مريم عَلَيْهِ السَّلَام	١٨١، ١٩١، ٣٧١، ٣٧٢، ٤٠٠، ٤٠٢.
عِيْسَى بن مُوسَى الْعَبَّاسِيّ	٤٢٢.
أبو عِيْسَى الْوَرَّاق	١٨٨، ١٨٩.
الْعِيْنِيّ	<u>٣٩</u> ، ٤٨٣، ٤٨٩.
الْغُرَابِيَّة	٣٧٨.
الْغَزَالِيّ	<u>١٦٢</u> ، ١٦٦، ١٦٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٩٤، ٢٩٨، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٨٧، ٤٩٤، ٥٠٠.
الْغَزَّال وَاصِل بن عَطَاء	١٨٢.
الْغَزْنَويّ جَال الدِّين أَحْمَد	<u>١٦٠</u> ، ٢٠٩، ٤٤٥.
الْغِيَارِيَّة	٣٦٦.
غَيْلَان بن سَلَمَة الثَّقَفِيّ	<u>٣٤٧</u> ، ٣٤٨.

رقم الصفحة	العَلَم
١٢١، ١٤٩، ١٩١، ٢٠٣.	الكَرَامِيَّة
٢٨٣، ٣١٧.	الكَرْخِيَّ أبو الحسن
٤٤.	كَعْبُ الْأَحْبَارِ
٤١٧، ٣٨٥.	الْكَعْبَةُ
٩٨، ٤٩٠.	الْكَفَوِيُّ
٨.	كُلِّيَّةُ الشَّيْخِ نُوحِ الْقُضَاةِ
٢١٦.	كَلِيْمَانَتِ الْإِسْكَندَرِيَّ
٤٠٧، ٣٨٧.	الْكُلَيْبِيُّ
٢٦٤، ٢٥٧، ٢٥٥، ٤٦٣، ٤٥٦، ٣٠٠، ٤٩٤، ٤٩٠.	الْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ
١٩٣.	كَهْمَسِ
١٠٣.	الْكَوْاشِيَّ
٣٩٧، ٣٩٢، ٣٧٥، ٤٢٣، ٤٢٢.	الْكَيْسَانِيَّةُ
٤٦١، ٢٠٧.	الْأَلَامَشِيَّ
٢١٨.	لَيْدُ بْنُ أَعْصَمِ
٤٦٠، ٢٥٥، ٢٥٣، ٥٠٦، ٤٧٤.	الْلُقَانِيَّ
١٣٤.	الْلَيْثُ بْنُ سَعْدِ
٣٢، ٣٠، ٢٩، ٢٤، ٨٣، ٦٨، ٥٠، ٣٥، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٤٥٦، ١٦٠، ٩٨، ٤٧٦، ٤٦٢.	الْمَأْتِرِيْدِيَّ أَبُو مَنْصُورِ

رقم الصفحة	العَلَم
٢٣، ٣٦، ٢٨٤، ٤٢٢.	قَتَادَةُ
١٧٣، ٢٣٦، ٢٤٢، ٤٥٣، ٤٢١.	ابن قُتَيْبَةَ (الْقُتَيْبِيُّ)
٣٧٨.	الْقَدَّاحُ
٣٤٥، ٢٩٨، ٢٩٥، ٥٠٤، ٤٧١، ٤٧٠.	ابن قُدَامَةَ مُوَفَّقِ الدِّينِ
١٢١، ١٩١، ٥٠٠.	الْقَدْرِيَّةُ
٤٠٠، ٣٣٩، ٢٤٠، ٤١٨.	الْقَرَامِطَةُ
٣٢، ٣١، ٢٩، ٢٦، ٥١، ٣٦، ٣٤، ٣٣، ٦٨، ٨٥، ١٠١، ٤٥٩.	الْقُرْطُبِيُّ
٤٨٨، ٤٧٦، ٢٠٥.	الْقُشَيْرِيُّ (صاحب الرِّسَالَةِ الْقُشَيْرِيَّةِ)
١٠٠.	الْقُشَيْرِيُّ أَبُو نصر
٣٤٠، ١٦٢، ١٥٥، ٤٤٠، ٣٥٤، ٣٤٥، ٤٤٧.	ابن الْقِيَمِ
٤١٨، ٤٠٢.	الْكَاضِمُ
٩٦، ٩٥، ٨٨، ٨٦، ٤٦٣.	الْكَافِيَجِيُّ
٣٥، ٣٢، ٢٧، ٢٢، ٤٥٩، ٥١، ٣٦.	ابن كَثِيرِ
٤٢٤.	كُثَيْرُ عَزَّةَ

العَلَم	رقم الصفحة
مُحَمَّدٌ ﷺ	٧١، ١٣٢، ٢٣٩، ٢٩٩، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٨٨.
مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (إِمَامُ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ)	٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٢.
مُحَمَّدُ بِخَيْتٍ. انظر: المُطِيعِي.	
مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ	٤١٦.
أَبُو مُحَمَّدٍ التَّمِيمِي.	
انظر: رزق الله.	
مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ النَّيْسَابُورِي أَبُو القَاسِمِ	٨٣، ١٠٣.
مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِي	١٤٢، ١٤٣، ٤٩٩.
مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الدَّيْلَمِي	٤٢٩، ٤٥٣.
مُحَمَّدُ بْنُ الْحَفَيفَةِ	٣٧٥، ٤١٢، ٤٢٢، ٤٢٥.
مُحَمَّدُ أَبُو زُهْرَةَ	١٦٦، ١٦٧، ٢١٧، ٤٥٦، ٤٦٣، ٤٩١.
مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدُونَ	١٩٦.

العَلَم	رقم الصفحة
الْمَأْثُرِيَّةُ	٨٨، ١٦٠، ١٦١، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٩، ٢٤٠، ٢٥٠.
الْمَازَرِي	٢٩٢.
الْمَازِيَار	٣٧٩.
مَالِك	٤٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٣، ١٦١، ٣٠٤، ٣٥١، ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٧٤، ٤٩١، ٥٠٢.
الْمَالِكِيَّةُ	٣٥١، ٣٥٢، ٤٣١، ٤٧٢.
الْمَاوَرِدِي	٢١، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٥٠، ٣٢٣، ٤٤٢، ٤٥٩.
ابن الْمُبَارَك. انظر: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَك.	
مُجَاهِد	٢٣، ٣٦، ٣٧، ٨٢، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٨٤، ٣١٨.
الْمُجَسِّمَةُ	١٤٩، ١٧٥، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢٥١.
الْمَحَلِّي	٢٩٥، ٤٦٦، ٤٧٣.

العَلَم	رقم الصفحة
المُطِيعِي	٣٢٣، ٤٧٢، ٥٠٥.
مُعَاوِيَة بن أَبِي سَفْيَان	١٠٥، ٤٠٥، ٤١٦، ٤٧٩، ٤٥٧.
المُعْتَزِلَة	١٢١، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٩١، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٤٠، ٢٥٠، ٣٤٠، ٣٨٢، ٤٣٢، ٤٩٦.
المُعَزِّز لدين الله	٣٧٣، ٤٠١.
المُعْطَلَة	١٥٠، ١٥٣، ٤٤٠.
مَعْمَر بن راشد	١٣٩.
المعمرية	٣٧٦.
المُعِيرَة بن سَعِيد	١٨٢، ٣٦٩، ٣٨٣، ٤٠٨، ٤٢٨.
العَجَلِي	٤٠٦.
المُعِيرَة بن شُعْبَة	١٨٥.
المُفِيد	١٤٨، ١٩٠، ١٩١، ٢١٨.
المُقَاتِلَة	١٩٠، ١٩١.
المَقْدِسِي مطهر بن طاهر	١٩٠، ٤٥٠.
المَقْرِيْزِي	١٣٢.
ابن المُقَفَّع	٤٣٢.
المُقَنِّع	٣٦٦، ٣٧٣، ٣٧٩.
المُقْنَعِيَة	٣٧٣.
مَكْحُول	١٣٥.
ابن الملاهي. انظر: رُكْن الدِّين.	

العَلَم	رقم الصفحة
مُحَمَّد بن شَجَاع الثلجي	٢٣٦.
مُحَمَّد عَبْدُه	٣٦٧، ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٩٢.
مُحَمَّد بن كَرَّام	١٩١.
مُحَمَّد مُصْطَفَى سَلْبِي	٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٥، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤٤٦.
مُحَمَّد بن مَقْلَاص. انظر: أَبُو الْخَطَّاب الْأَسَدِي.	
مُحَمَّد بن نُصَيْر	١٨٤، ٤٢٨.
مُحَمَّد بن يَزِيد	٢١٢.
المُخْتَار بن أَبِي عُبَيْد	٣٧٥، ٣٩٧.
المُرْجئة	١٢١، ٣٨٢.
الْمَرْوَزِي أَبُو إِسْحَاق	٢٩٣.
الْمَرْوَزِي أَبُو عَصَمَة	١٦١.
مُسْلِم (صاحب الصَّحِيح)	١١٦، ١٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٤٨، ٤٣١، ٤٤٣، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥٠٠.
أَبُو مُسْلِم الْخُرَّاسَانِي	٣٧٢.
الْأَبُو مُسْلِمِيَّة	٣٧٢.
مُسْلِمَة الْكَذَّاب	٥٥.
مُصْعَب بن الزُّبَيْر	٣٧٥، ٣٩٧.

العَلَم	رقم الصفحة
النَّسْفِيُّ حَافِظُ الدِّينِ	٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٨،
(المفسر، صاحب	٢٨٤، ٣٠٨، ٣١٣،
المنار)	٣١٨، ٤٧٨، ٤٩٩.
النَّسْفِيُّ أَبُو الْمُعِينِ	٨٣، ٩٦، ٢٠٧،
	٤٥٠، ٤٥٦.
نَشَوَان	١٩١، ٤٦٧.
أبو نصر القُشَيْرِيُّ.	
انظر: القُشَيْرِيُّ أبو	
نصر.	
النَّظَام	١٩١.
نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ	٢١٢.
النَّوَيْخِيُّ	٤٣٢، ٤٨٦.
النَّوَوِيُّ	٤٦، ٨٥، ١١٦،
	١١٧، ١٢١، ٢٢٨،
	٢٣٠، ٢٤٤، ٢٤٨،
	٤٤٣، ٤٦٢، ٤٧٥،
	٤٧٨، ٥٠٠.
هَارُونُ الرَّشِيدِ	٤٣١.
بنو هَاشِمٍ	٤٠٦، ٤١٩، ٤٢٤.
أبو هَاشِمٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ	٣٩٩، ٤١٢.
مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ	
ابن هَانئِ الْأَنْدَلُسِيِّ	٣٧٣، ٤٥٦.
أبو الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ	١٨٦، ٢١٣.
أبو هُرَيْرَةَ	٥٥، ١١٤، ١٢٧،
	٤٦٩، ٥٠٦.
هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ	١٨٦، ١٨٧، ١٨٨.
هَشَامُ بْنُ سَالِمٍ	١٨٨، ١٨٩.
الْجَوَالِقِيُّ	

العَلَم	رقم الصفحة
ابن مَلَكٍ	٢٧٣، ٣٠٨، ٣١٣،
	٤٧٨، ٤٩٩.
الْمَنْصُورُ أَبُو جَعْفَرٍ	١٤، ٣٧٩.
(الْخَلِيفَةُ الْعَبَّاسِيَّ)	
الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ	٤١٧.
أبو مَنْصُورِ الْعِجْلِيِّ	١٨٣، ٣٦٩، ٣٨٣،
	٤٠٠، ٤٠٩، ٤١٥،
	٤١٩، ٤٣٢.
أبو مَنْصُورٍ	
الْمَأْثُرِيِّ. انظر:	
الْمَأْثُرِيِّ.	
الْمَنْصُورِيَّةُ	١٨٣، ٣٦٩، ٤٢٣.
الْمَهْدِيُّ. انظر:	
عُبَيْدُ اللَّهِ.	
الْمَهْدِيُّ لَدِينِ اللَّهِ	٣٧٨، ٤٣٢، ٤٥٠،
	٥٠١.
الْمَهْدِيُّ الْمُتَنَظِّرُ	٣٩٩، ٤٠١، ٤٢٤.
مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ	٤٤، ٢١٨، ٤٠٢.
أبو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ	٤٢.
مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ.	
انظر: الْكَاطِمُ.	
مُوسَى بْنُ مَيْمُونٍ	٢١٦.
الْمَيْدَانِيُّ (شارح	١٤٥، ٤٧٥.
الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ)	
مَيْمُونُ بْنُ دِيصَانَ	٣٧٩.
ابن النَّجَّارِ	٣٢١، ٣٢٩، ٣٤٥،
	٣٥١، ٤٧٧.

رقم الصفحة	العَلَم
٣١، ٣٥، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٤٩، ٣٨٢، ٤٢٤.	يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٣٠٤، ٤٩٩، ٥٠٧.	أَبُو يُوسُفَ

رقم الصفحة	العَلَم
٢١٨.	هَشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
١٨٨.	الهِشَامِيَّةُ (نسبة إلى هَشَامِ الْجَوَالِيْقِي)
١٨٦.	الهِشَامِيَّةُ (نسبة إلى هَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ)
٢١٣.	هُسَيْنٌ
٣٧٤.	الهندوس
	الهِتَوِيَّ. انظر: ابن حَجَرِ الهَيْتَمِيَّ.
١٩٤.	الوَرَّاقُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
	الوَرَّاقُ أَبُو عِيْسَى. انظر: أَبُو عِيْسَى الوَرَّاقُ.
١٣٤.	الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ
٤١٧.	ابن يَاقُوتَ التُّرْكِيَّ
٤٩٥، ٢١٠.	يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعَلَوِيَّ
٤٣١، ١٩٣.	يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ
٣٧٨.	يَزِيدُ بْنُ (أَبِي) أَنَسَةَ
٢١٣.	يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ
٣٧٨.	الْيَزِيدِيَّةُ
٤٢٤.	يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وأولاده
١٩٤، ١٥٦.	أَبُو يَعْلَى الْفَرَّاءُ
٥٥.	اليَمامة
٢١٦.	يُوحَنَّا الدَّمَشَقِيَّ

٣- فِهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة	الموضوع
٥	المُقدِّمة وخطة البحث
	الفصل الأول
٩	التأويل والتفسير في اللغة والاصطلاح
١١	المبحث الأول: التأويل في اللغة والاصطلاح
١٢	المطلب الأول: التأويل في اللغة
١٩	أقوال المفسرين وشراح الحديث في معنى التأويل
١٩	التأويل بمعنى عاقبة الأمر
٣٤	التأويل بمعنى التفسير
٤٥	يُلْحَقُ بالتفسير العملُ بما جاء به
٥٠	التأويل بمعنى عبارة الرؤيا
٥٧	المطلب الثاني: التأويل في الاصطلاح
٦٣	حكم المؤول
٦٥	المبحث الثاني: التفسير في اللغة والاصطلاح
٦٦	المطلب الأول: التفسير في اللغة
٦٨	ما ذكره المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ تَقْسِيماً﴾ - الفرقان: ٣٣
٦٩	المطلب الثاني: التفسير في الاصطلاح
٧٥	أصل لفظة التفسير بمعناه الاصطلاحي

الصفحة	الموضوع
٧٩	المبحث الثالث: الفرق بين التفسير والتأويل، وفيه خمسة عشر قولاً
١٠٩	منشأ الخلاف بين التفسير والتأويل
١٠٩	الخلاصة
	الفصل الثاني
١١١	تأويل النصوص في أصول الدين (النصوص المؤهمة للمشابهة)
١١٣	تمهيد: التعريف بالنصوص المؤهمة للمشابهة
١١٩	المبحث الأول: التوقف
١٢٠	المطلب الأول: مفهوم التوقف
١٢٠	التوقف في اللغة
١٢١	التوقف في الاصطلاح
١٢١	المُرَاد بِمَذْهَبِ السَّلَفِ
١٢٥	توقفهم لم يكن عن جهل بمعانيها
١٢٥	إنكار السلف المراء والجدل في الدين
١٢٨	معنى توقف السلف في النصوص المؤهمة للمشابهة
١٣١	المطلب الثاني: القائلون بالتوقف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وأصحاب المذاهب
١٦٢	مذهب التوقف بين الغزالي وابن تيمية
١٦٨	المطلب الثالث: صفة طريقة السلف والخلف
١٦٩	أسباب امتناع الخلف عن التأويل
١٧٠	الحكمة في إنزال المتشابه
١٧٤	مهاجمة مذهب التوقف

الصفحة	الموضوع
١٧٥	المبحث الثاني: التشبيه
١٧٦	المطلب الأول: مفهوم التشبيه
١٧٦	التشبيه في اللغة
١٧٧	التشبيه في الاصطلاح
١٧٧	مقدمة تاريخية
١٧٩	أصناف المشبهة
١٨١	المطلب الثاني: القائلون بالتشبيه
١٩٧	المطلب الثالث: موقف الفرق الإسلامية من المشبهة والمجسمة
١٩٧	صفة مخالفة الله تعالى للحوادث
١٩٧	أدلة هذه الصفة العقلية والنقلية
٢٠٠	نفي المماثلة يفيد أموراً
٢١٢	حكم المشبهة
٢١٥	المبحث الثالث: التأويل
٢١٦	تمهيد: مقدمة تاريخية
٢٢١	المطلب الأول: تأويل النصوص المؤهمة للمشابهة
٢٢١	النصوص التي توهم الجهة
٢٢٦	النصوص التي توهم الجسمية
٢٢٩	النصوص التي توهم الصورة
٢٣١	النصوص التي توهم الجوارح
٢٣٤	رد ابن الجوزي على تشبيه بعض الحنابلة
٢٣٦	الاتفاق على التأويل الإجمالي
٢٤٠	مهاجمة التأويل

الصفحة	الموضوع
٢٤٤	المطلب الثاني: شرط تأويل النصوص المؤهمة للمشابهة وأسبابه
٢٤٤	شرط تأويل هذه النصوص
٢٤٥	أسباب تأويل النصوص المؤهمة للمشابهة
٢٤٦	اختلاف القراء في الوقف على لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزِمُكُمْ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ آل عمران: ٧
٢٥٣	حقيقة الخلاف بين السلف والخلف في التأويل
٢٥٦	الرأي المختار
	الفصل الثالث
٢٥٩	تأويل النصوص في الفقه وأصوله
٢٦١	المبحث الأول: مجالات التأويل في الفقه وأصوله
٢٦٢	تمهيد: في ألفاظ الدلالة
٢٦٤	المطلب الأول: اللفظ الواضح الدلالة
٢٦٥	أنواعه عند الحنفية:
٢٦٥	١- الظاهر: في اللغة والاصطلاح
٢٧١	حكم الظاهر
٢٧٢	٢- النص: في اللغة
٢٧٣	وفي الاصطلاح
٢٧٦	حكم النص
٢٧٧	خلاصة الأمر في الظاهر والنص
٢٧٧	٣- المفسر: في اللغة
٢٧٨	وفي الاصطلاح

الصفحة	الموضوع
٢٨١	حكم المُفسِّر
٢٨٢	٤- المُحكِّم: في اللُّغة
٢٨٣	وفي الاصطِّلاح
٢٨٦	حكم المُحكِّم
٢٨٦	خُلاصة الأمر في المُفسِّر والمُحكِّم
٢٨٧	تفاوت مراتب واضح الدلالة وأثره
٢٩١	أنواع اللفظ الواضح الدلالة عند المتكلمين (الجُمهُور):
٢٩١	١- الظَّاهر
٢٩٦	حكم الظَّاهر
٢٩٧	خُلاصة تعاريف الظَّاهر عند الجُمهُور
٢٩٨	٢- النَّصّ
٢٩٩	حكم النَّصّ
٢٩٩	خُلاصة تعاريف النَّصّ عند الجُمهُور
٣٠٠	المَطْلَب الثاني: اللفظ غير الواضح الدلالة
٣٠٠	أنواعه عند الحَنَفِيَّة:
٣٠١	١- الخَفِيّ: في اللُّغة والاصطِّلاح
٣٠٥	حكم الخَفِيّ
٣٠٦	٢- المُشكِـل: في اللُّغة
٣٠٧	وفي الاصطِّلاح
٣١٠	حكم المُشكِـل
٣١١	٣- المُجْمَل: في اللُّغة
٣١٢	وفي الاصطِّلاح

الصفحة	الموضوع
٣١٥	حكم المُجْمَل
٣١٦	الفرق بين المُشْكِل والمُجْمَل
٣١٧	٤- المُتَشَابِه: في اللُّغَة والاصطِلَاح
٣١٩	حكم المُتَشَابِه
٣٢٠	أنواع اللفظ غير الواضح الدلالة عند المتكلمين (الجُمهُور):
٣٢١	١- المُجْمَل
٣٢٢	ثمرة الخلاف بين الحَنَفِيَّة والمتكلمين في المُجْمَل
٣٢٣	٢- المُتَشَابِه
٣٢٤	صِلَة المُتَشَابِه بالمُجْمَل
٣٢٧	المَبْحَث الثاني: أنواع التَّأْوِيل وشروطه
٣٢٨	المَطْلَب الأول: أنواع التَّأْوِيل
٣٢٨	النوع الأول: أنواع التَّأْوِيل من حيث الصحة وعدمها
٣٢٨	١- التَّأْوِيل الصَّحِيح
٣٣٠	تخصيص العام
٣٣١	تَقْيِيد المَطْلَق
٣٣١	تَأْوِيل ظَاهِر الأمر
٣٣٣	تَأْوِيل ظَاهِر النهي
٣٣٤	تَأْوِيل الحقيقة
٣٣٥	تَأْوِيل اللفظ من الاكتفاء إلى التقدير
٣٣٥	تَأْوِيل الألفاظ من التأسيس إلى التأكيد
٣٣٦	تَأْوِيل الألفاظ من التباين إلى الترادف
٣٣٦	تَأْوِيل الألفاظ من الترتيب إلى التقديم والتأخير

الصفحة	الموضوع
٣٣٧	الْخُلَاصَةُ
٣٣٨	٢- التَّأْوِيلُ غَيْرُ الصَّحِيحِ (الفاسد)
٣٤١	النوع الثاني: التَّأْوِيلُ المستكره والمنقاد
٣٤١	التَّأْوِيلُ المستكره
٣٤٢	التَّأْوِيلُ المنقاد
٣٤٤	النوع الثالث: أنواع التَّأْوِيلِ من حيث القرب والبعد
٣٤٤	التقسيم الأول: التَّأْوِيلُ القريب، والبعيد، والمُتَعَدِّرُ
٣٤٥	التقسيم الثاني: التَّأْوِيلُ القريب، والبعيد جداً، والمتوسط
٣٤٦	التقسيم الثالث: التَّأْوِيلُ القريب، والبعيد، وأمثلة كل منها
٣٥٤	الْمُتَّأْوِلُ
٣٥٥	الْمَطْلَبُ الثاني: شروط التَّأْوِيلِ
٣٥٧	مَذْهَبُ الظَّاهِرِيَّةِ والتَّأْوِيلِ
	الفصل الرابع
٣٦١	أثر التَّأْوِيلِ في واقع الأمة
٣٦٣	المَبْحَثُ الأول: الِهْدَامُونُ وأهدافهم
٣٦٤	الْمَطْلَبُ الأول: الِهْدَامُونُ ومبادئهم
٣٦٤	الِهْدَامُونُ
٣٦٨	مبادئ الِهْدَامِينِ
٢٦٩	التشبيه والتجسيم
٣٧١	الحُلُولُ
٣٧٣	التناسخ

الصفحة	الموضوع
٣٧٤	البداء
٣٧٥	نزعات الإلحاد والإباحية
٣٧٧	التأويل
٣٧٨	المطلب الثاني: أهداف الهدامين
٣٧٨	١ - هدم الإسلام
٣٧٩	٢ - إسقاط السلطة
٣٧٩	٣ - تشويه الحضارة الإسلامية
٢٨١	المبحث الثاني: تأويل الهدامين
٣٨٢	المطلب الأول: انتحال الهدامين آراء الفرق الأخرى، وتفسيرهم الباطني
٣٨٢	انتحالهم آراء الفرق الأخرى
٣٨٤	التفسير الباطني
٣٨٨	رد الشاطبي على من يقول بالتفسير الباطني
٣٩٠	المطلب الثاني: تأويل الهدامين نصوص أصول الإسلام الثلاثة
٣٩١	١ - الأصول الاعتقادية
٣٩١	- الإلهيات
٣٩٥	الحلول
٣٩٧	البداء
٣٩٨	- النبويات
٤٠٤	جرح الصحابة ورموز الإسلام
٤٠٩	- اليوم الآخر
٤١٣	٢، ٣ - الأحكام العملية والمبادئ الأخلاقية

الصفحة	الموضوع
٤٢٧	المَبْحَثُ الثَّالِثُ: موقف العلماء المُسْلِمِينَ من الهدّامين
٤٢٨	المَطْلَبُ الأوَّلُ: تكفير الهدّامين
٤٣١	المَطْلَبُ الثَّانِي: جهود العلماء في مواجهة الهدّامين
٤٣٥	الخاتمة والنتائج
٤٣٧	الفهارس العامة
٤٣٩	١- فهرس المصادر
٥١٣	٢- فهرس الأعلام
٥٣٠	٣- فهرس الموضوعات

الآثار المطبوعة للمؤلف

الكتب:

١- الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى بمطبعة الأمة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. والطبعة الثانية بدار الرشيد بالرياض سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م. والطبعة الرابعة بدار (كتاب - ناشرون) بيروت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٢- الشورى بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى بمطبعة الأمة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. والطبعة الثانية بدار (كتاب - ناشرون) بيروت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

٣- صفوة الأحكام من نيل الأوطار وسبل السلام. الطبعة الأولى بمطبعة دار السلام ببغداد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. والطبعة الثانية بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية - جامعة بغداد - كلية الشريعة. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م. والطبعة الرابعة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م. والطبعة الخامسة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م. والطبعة السادسة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م. والطبعة السابعة بدار (كتاب - ناشرون) بيروت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م. والطبعة الثامنة بدار (كتاب - ناشرون) بيروت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

٤- الكمال بن الهمام، (المتوفى سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م)، وتحقيق رسالته: إعراب قوله ﷺ: كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. والطبعة الثانية بدار (كتاب - ناشرون) بيروت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٥- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المَعْدُودَة من الصّحاح: تَقِيّ الدِّين مُحَمَّد بن عَلِيّ، ابن دَقِيق العَيْد، المُتَوَفَّى سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م، دراسة وتحقيق. الطبعة الأولى بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية - إحياء التراث الإسلامي. والطبعة الثانية بدار العلوم بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م.

٦- القرآن الكريم كلماته ومعانيه (ج ٢٧-٢٨). الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، وزارة التربية العراقية.

- ٧- عَقْدُ التَّحْكِيمِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بِمَطْبَعَةِ الْخُلُود بِبَغْدَادِ سَنَةِ ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونَ الدِّيْنِيَّةِ الْعِرَاقِيَّةِ - إِحْيَاءُ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، سِلْسِلَةُ الْكُتُبِ الْحَدِيثِيَّةِ. وَالطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ بَدَارُ الْفُرْقَانِ بَعْمَانَ - الْأُرْدُنُّ سَنَةِ ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.
- ٨- الْحَرَكَاتُ الْهَدَّامَةُ فِي الْإِسْلَامِ - الرَّاَوْنِدِيَّةُ، الْبَابَكِيَّةُ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بِمَطْبَاعِ دَارِ الشُّؤُونَ الثَّقَافِيَّةِ الْعَامَةِ بِبَغْدَادِ سَنَةِ ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ وَالْإِعْلَامِ الْعِرَاقِيَّةِ.
- ٩- التَّحْدِي فِي آيَاتِ الْإِعْجَازِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ الْبَشِيرِ بَعْمَانَ - الْأُرْدُنُّ سَنَةِ ١٤١٧هـ=١٩٩٧م، وَنَشْرُ أَصْلِهِ فِي مَجَلَّةِ جَامِعَةِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الْقَادِرِ لِلْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْجَزَائِرِ - الْعِدَدُ الرَّابِعُ سَنَةِ ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- ١٠- أُمِّيَّةُ الرَّسُولِ مُحَمَّدٍ ﷺ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ الْبَشِيرِ بَعْمَانَ - الْأُرْدُنُّ سَنَةِ ١٤١٧هـ=١٩٩٦م، وَنَشْرُ أَصْلِهِ فِي مَجَلَّةِ جَامِعَةِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الْقَادِرِ لِلْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْجَزَائِرِ - الْعِدَدُ الْخَامِسُ سَنَةِ ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.
- ١١- الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ الْعُلُومِ بَعْمَانَ - الْأُرْدُنُّ سَنَةِ ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م. وَالطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَبَيْرُوتَ سَنَةِ ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. وَالطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَبَيْرُوتَ سَنَةِ ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م. وَالطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَبَيْرُوتَ سَنَةِ ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م. وَالطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَبَيْرُوتَ سَنَةِ ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م. وَالطَّبْعَةُ السَّادِسَةُ بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَبَيْرُوتَ سَنَةِ ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م. وَتُرْجَمُ إِلَى اللُّغَةِ الْكُرْدِيَّةِ.
- ١٢- الْبَحْثُ الْفِقْهِيُّ وَمَصَادِرُهُ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى، عِمَادُ الدِّيْنِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ بَعْمَانَ - الْأُرْدُنُّ سَنَةِ ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م. وَالطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، عِمَادُ الدِّيْنِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ بَعْمَانَ - الْأُرْدُنُّ سَنَةِ ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. وَالطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَبَيْرُوتَ سَنَةِ ١٤٣٤هـ=٢٠١٢م.
- ١٣- مَنَاهِجُ الْفُقَهَاءِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَبَيْرُوتَ سَنَةِ ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.
- ١٤- مَنَاهِجُ الْفُقَهَاءِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَأَسْبَابُ اخْتِلَافِهِمْ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَبَيْرُوتَ سَنَةِ ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م. وَالطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَبَيْرُوتَ سَنَةِ ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.
- ١٥- مَفْهُومُ الْوَسْطِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بَدَارُ (كِتَابٌ - نَاشِرُونَ) بَبَيْرُوتَ سَنَةِ ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

١٦- تأويل النص الشرعي. الطبعة الأولى بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت. وهو هذه الطبعة.

الكتب بالاشتراك مع آخرين:

أ- لوزارة التعليم العالي العراقية:

١- المدخل إلى الدين الإسلامي. بالاشتراك مع الدكتور مثير حميد البياتي. الطبعة الأولى بدار الحرية للطباعة ببغداد سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

٢- أصول الدين الإسلامي. بالاشتراك مع الدكتور رُشدي عليان. الطبعة الأولى بدار الحرية للطباعة ببغداد سنة ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م. والطبعة الثانية بمطبعة جامعة بغداد ببغداد سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م. والطبعة الثالثة بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م. والطبعة الرابعة بمطابع دار الحكمة ببغداد سنة ١٤١١هـ=١٩٩٠م، وهذه الطبقات الثانية والثالثة والرابعة نشرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية - جامعة بغداد. والطبعة الخامسة بدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بعمّان - الأردن سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م. والطبعة السادسة بدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م. وترجم إلى اللغة الكردية.

٣- قواعد التلاوة. بالاشتراك مع الدكتور فرج توفيق الوليد. الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. والطبعة الثانية ببغداد. والطبعة الثالثة بمطبعة وزارة التعليم العالي ببغداد سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

٤- علوم القرآن. بالاشتراك مع الدكتور رُشدي عليان وكاظم فتحي الراوي. الطبعة الأولى بمطابع مؤسسة دار الكتب بالموصل سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٥- علوم الحديث ونصوص من الأثر. بالاشتراك مع الدكتور رُشدي عليان وكاظم فتحي الراوي. الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. والطبعة الثانية بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

٦- التفسير. بالاشتراك مع الدكتور مُحسن عبد الحميد. الطبعة الأولى بدار المعرفة سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

ب- لوزارة التربية العراقية:

١- التربية الإسلامية (للمدارس الإسلامية). ستة كتب، للصفوف: الرابع والخامس والسادس الابتدائي، والأول والثاني والثالث المتوسط، ببغداد سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

- ٧-١٢ الحديث الشريف وعُلمومه (للمدارس الإسلامية). ستة كتب، للصفوف: الأول والثاني والثالث المتوسط، والرابع والخامس والسادس الإعدادي، بَعْدَ سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- ١٣- التربية الإسلامية (للفيف السادس من المدارس الشَّعْبِيَّة). المجلس الأعلى للحملة الشَّامِلَة لمحو الأمية الإلزامي، بَعْدَ سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- ١٤- علم التجويد (للمدارس الإسلامية). بالاشتراك مع الشيخ جلال الحنفي والدكتور فرج توفيق الوليد، بَعْدَ سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

البحوث:

- ١- عَقْد التَّحْكِيم في الفقه الإسلامي. نشر في مَجَلَّة كُليَّة الدراسات الإسلامية - العدد الرابع سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م ببغداد، وطبع ضمن كتاب عَقْد التَّحْكِيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.
- ٢- التَّسْعِير في الفقه الإسلامي. نشر في مَجَلَّة كُليَّة الدراسات الإسلامية - العدد الخامس سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م ببغداد، وطبع ضمن كتاب الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي.
- ٣- مُحَمَّد عَبْدُه - المصلح الأستاذ. نشر في تسعة أعداد من مَجَلَّة الرِّسَالَة الإسلامية ببغداد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- ٤- مُحَمَّد رَشِيد رِضَا. نشر في مَجَلَّة دراسات عَرَبِيَّة إسلاميَّة - العدد الثالث - السنة الثالثة، بَعْدَ سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - مَطْبَعَة الأوقاف والشؤون الدينية العراقيَّة.
- ٥- الادخار. نشر في مَجَلَّة الرِّسَالَة الإسلامية، العدد ١٦٠-١٦١، بَعْدَ سنة ١٩٨٣م.
- ٦- عُلُوم الحديث الشريف. نشر في كتاب (حَضَارَة الْعِرَاق) ج ٧ وج ١١. بَعْدَ سنة ١٩٨٥م، وزارة الإعلام العراقيَّة.
- ٧- تَأْثِير المُحَدِّثِينَ الْعِرَاقِيِّين في خارج البلاد العربيَّة. نشر ضمن كتاب (العراق في موكب الحضارة - الأصالة والتأثير) سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، وزارة الإعلام العراقيَّة ببغداد.
- ٨- مُصْطَلَح (ثَمَن). نشر في الموسوعة الفقهية الكويتية التي تصدرها وزارة الأوقاف بالكويت سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- ٩- مُصْطَلَح (مُقَايَصَة). أُعِدَّ للموسوعة الفقهية الكويتية أيضاً سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

- ١٠- الحركات الهدامة في الإسلام. نشر ضمن بحوث ندوة (النصيرية حركة هدمية)، من منشورات كلية الشريعة بجامعة بغداد، مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وطبع ضمن كتاب الحركات الهدامة في الإسلام - الراوندية، البابكية.
- ١١- التطرف الديني. نشر ضمن بحوث ندوة (التطرف الديني) من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد سنة ١٩٨٦م، لكلية الشريعة بجامعة بغداد.
- ١٢- الإسلام والإرهاب. نشر ضمن بحوث ندوة (الدين والإرهاب) من منشورات منظمة المؤتمر الإسلامي الشيعي، مطبعة الرشاد ببغداد سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- ١٣- الحركة الباطنية - الوسائل والغايات. نشر ضمن بحوث ندوة (الحركة الباطنية ودورها التخريبي في الفكر العربي الإسلامي) من منشورات كلية الشريعة بجامعة بغداد، بغداد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- ١٤- البحث الفقهي. نشر في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م. وطبع ضمن كتاب البحث الفقهي ومصادره.
- ١٥- الضمير أنا في القرآن الكريم. نشر في مجلة البيان - جامعة آل البيت بالأردن، المجلد الأول - العدد الرابع سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- ١٦- مفهوم الإيمان عند الفرق الإسلامية. نشر ضمن بحوث (الملتقى العلمي الأول حول تراث سلطنة عمان الشقيقة قديماً وحديثاً)، الذي نظّمته وحدة الدراسات العمانية بجامعة آل البيت، من منشورات جامعة آل البيت - الأردن سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.
- ١٧- مقابلة النصوص عند كتبة الحديث الشريف. نشر في الجزء الثالث من كتاب (تحقيق التراث، الرؤى والآفاق)، وهو أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي المنعقد في جامعة آل البيت، في المدة ٩-١١ من ذي القعدة سنة ١٤٢٥هـ الموافق ٢١-٢٣ من كانون الأول سنة ٢٠٠٤م. إعداد وتحرير: د. محمد محمود الدروبي. منشورات جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
- ١٨- مفهوم الوحي عند رشيد رضا في كتابه: الوحي المحمدي. وهو من بحوث الندوة العلمية الموسومة بـ(محمد رشيد رضا، جهوده الإصلاحية ومنهجه العلمي)، التي عقدت في جامعة آل البيت بالأردن، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. ونشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي طبعها الأولى سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ